سِلْسِلَةُ شُرُوحِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ لِلشَّيْخِ سُلَيْمَانَ الْعُيُونِي

شَرْحُ
أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ
رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى
فِي النَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ

دُرُوسٌ أَلْقَاهَا فَضِيلَةُ الشَّيْخِ

سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْعُيُونِي

الْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ فِي قِسْمِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ وَفِقْهِ اللُّغَةِ بِكُلِّيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

جَامِعَةُ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سُعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ - بِالرِّيَاضِ

الْجُزْءُ الرَّابِعُ

المفتي اللغوي

سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْعُيُونِي

شَرْحُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ فِي النَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ



سلسلة شروح النحو والصرف للشيخ سليمان العيوني

شرح ألفية ابن مالك

رحمه الله تعالى

في النحو والتصريف

دروس ألقاها فضيلة الشيخ

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض

الجزء الرابع

المفتي اللغوي

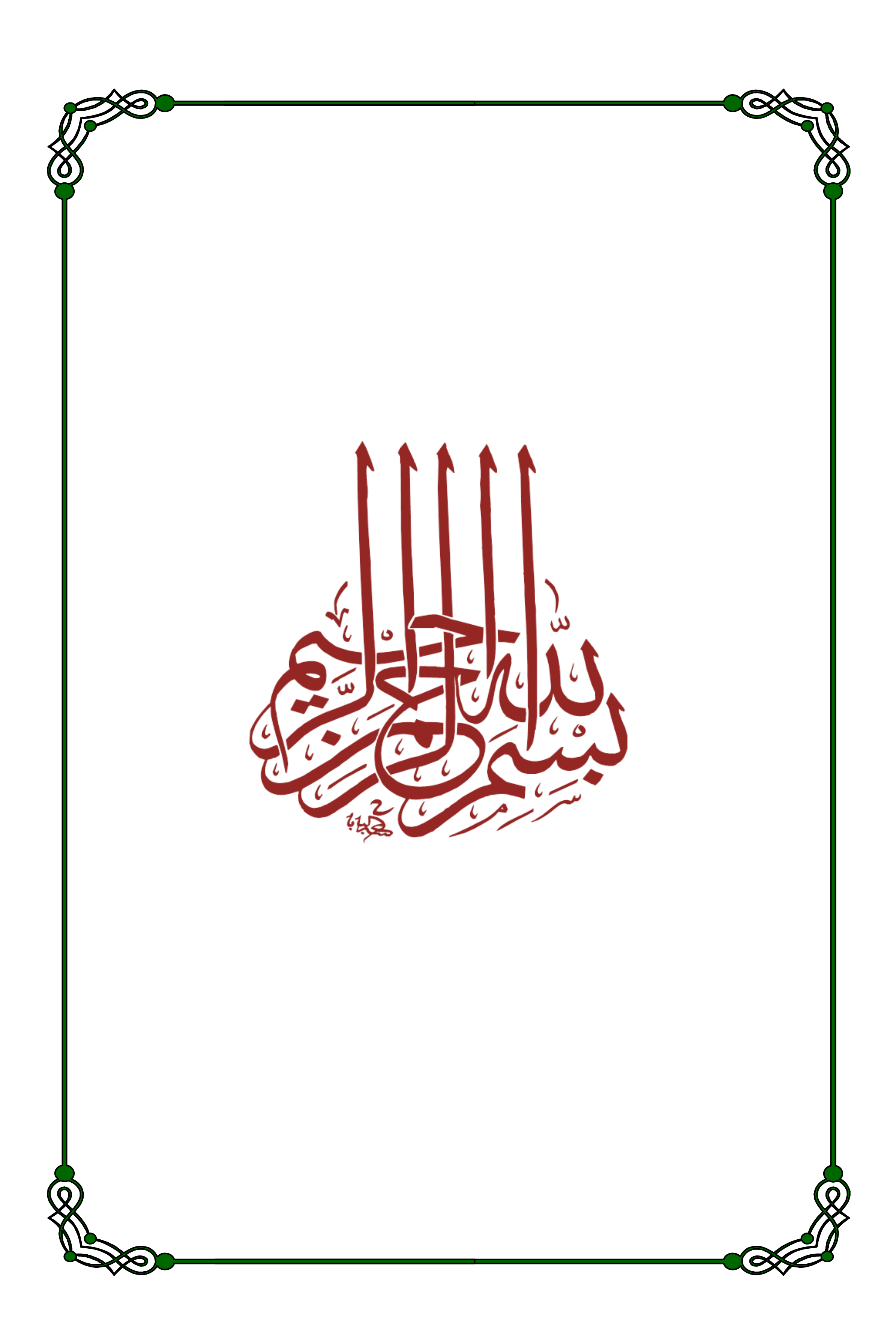
١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

تم الصف والإخراج بإشراف

دار ابن سلام للبحث العلمي

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

جمهورية مصر العربية


بسم الله الرحمن الرحيم



الدرس الحادي والخمسون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، حياكم الله وبياكم في هذه الليلة المباركة، ليلة الإثنين السادس والعشرين من شهر جُمادى الأولى، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ، في جامع الراجحي، في حي الجزيرة، في مدينة الرياض، نعقد - بحمد الله وتوفيقه - الدرس الحادي والخمسين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» رَحِمَهُ ٱللَّهُ نسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يوفقنا فيه لما يحبه ويرضاه، وأن يجعله ذخرًا لنا في الدنيا والآخرة، وأن يتقبله منَّا، اللهم آمين.

انتهينا - يا إخوان - من الكلام على المفاعيل وانتهينا أيضًا من الاستثناء، والليلة - إن شاء الله - نبدأ ببابٍ جديد، وهو «باب الحال».

«**باب الحال**» عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «ألفيته» في أربعةٍ وعشرين بيتًا، سنقرأ منها الليلة ما تيسَّر ونشرحها بإذن الله تعالى.

فنبدأ بقراءة أبيات «الألفية». قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[الْحَالُ]

٣٣٢.الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ ... مُفْهِمُ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ
٣٣٣.وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا ... يَغْلِبُ لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحقًّا
٣٣٤.وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي ... مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ
٣٣٥.كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدْ ... وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدْ
٣٣٦.وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ ... تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ
٣٣٧.وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالًا يَقَعْ ... بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ
٣٣٨.وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ ... لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ
٣٣٩.مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيْهِ كَلَا ... يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلا

فهذه ثمانية أبيات نشرحها الليلة إن شاء الله تعالى.

ففي البداية كالمعتاد بدأ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بتعريف الحال، فقال:

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ ... مُفْهِمُ فِي حَالٍ

فالحال ما اجتمعت فيه هذه الشروط:

هو: الوصف، الفضلة، المنتصب، الدال على هيئة صاحبه.

ثم مثَّل ذلك بقوله: «**كَفَرْدًا أَذْهَبُ**»، أي: أذهب فردًا، أي: أذهب حالة كوني فردًا، فـ«فردًا» حال، حالٌ من ماذا؟ أين صاحبه؟ فاعل «أذهب»، أذهب أنا حالة كوني فردًا.

فقوله: «**فَضْلَةٌ**» المراد بالفضلة في النحو - كما شرحنا أكثر من مرة: ما ليس عمدةً في تركيب الجملة، فهذا اصطلاح نحوي يعود إلى التركيب، لا يعود إلى المعنى، أي: ما ليس بمبتدأ أو خبر في الجملة الاسمية، ولا فاعلًا ولا نائب فاعل في الجملة الفعلية، فهذه الأشياء الأربعة لا تستغني عنها الجملتان الاسمية

والفعلية، وما سوى ذلك يُسمى في اصطلاح النحويين بالفضلة، يعني: يُمكن أن تتكون وتتركب الجملة بدونه.

وليس معنى ذلك: أن المعنى يستغني عن هذه الفضلة؛ لأن الفضلة من حيث المعنى قد تكون فضلة زائدة يستغني عنها المعنى، وقد تكون عمدةً في المعنى لا يستغني المعنى عنها، وإنما المراد بالفضلة في اصطلاح النحويين: الفضلة من حيث التركيب.

أما الحال من حيث المعنى: فهو ينقسم كغيره إلى:

- **حالٍ مؤكدة.**
- **حالٍ مبيِّنة.**

وكذلك يُقال في الصفة، وكذلك يُقال في التمييز، وكذلك يُقال في الخبر، إلى آخره، فالحال إما أن يكون حالًا مؤكدًا، أو نقول: حالًا مؤكدةً؛ لأن لفظة «الحال» في اللغة يجوز أن تُذكَّر وتُؤنَّث.

ما معنى حال مؤكدة؟ متى يُقال: إن هذه الكلمة فائدتها التوكيد؟

إذا لم تأتِ بمعنى جديد، الكلمة إذا كانت فائدتها وغرضها ووظيفتها تأكيد المعنى السابق، فنقول: فائدتها والغرض منها التأكيد، هذا غرض معتبر في جميع اللغات، فمن أمثلة ذلك في الحال: قوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ [النمل:١٩]، فإن التبسُّم بمعنى الضحك، وتقول: «جئت ماشيًا»، فإن الأصل في المجيء المشي، وهكذا.

وقد تكون الحال مبينة، ويُقال: مؤسِّسة، وهذا هو الأصل في الحال، كما هو الأصل في بقية أبواب النحو، وقولنا: «مبينة أو مؤسسة»، أي: تأتي بمعنًى جديد لا يُعرف إلا بها، كأن تقول: «جاء زيدٌ خائفًا»، فأنت لا تعرف أن زيدًا خائف، حتى

تقول: «خائفًا»، فـ«خائفًا» حال فائدتها التبيين، يعني: تبيين هذا المعنى، فيُقال: التأسيس يعني تأتي بمعنى مُؤسَّس، لا يُعرف إلا به.

وتقول مثلًا: «لا تمشِ متبخترًا»، «متبخترًا» حال من فاعل «تمشِ»، والحال هنا في المعنى عمدة، بل هو المقصود أصلًا بالكلام؛ لأنك هنا لا تنهاه عن المشي، أنت لا تنهاه عن المشي، تقول: «لا تمشِ»، وإنما تنهاه عن التبختر في المشي، والتبختر هنا الحال هو عمدة الكلام، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء:٣٧]، فمعنى الآية - والله أعلم: ليس النهي عن المشي، وإنما المعنى النهي عن المرح في المشي.

ومن ذلك أيضًا: قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء:١٦] فـ﴿لَٰعِبِينَ﴾: حال من فاعل ﴿خَلَقْنَٰكُمْ﴾ وهو «نا» العائدة إلى الله- جل جلاله – يعني: ما خلقناهم حالة كوننا لاعبين، هذه الحال فضلة في المعنى؟ هل المعنى: ما خلقنا السماء والأرض؟ هو خالقهما عَزَّوَجَلَّ، ولكن النفي هنا ليس واقعًا على الخلق، وإنما النفي واقعٌ على نفي اللعب، فهو عمدة الكلام.

وأيضًا قد تأتي الحال شيئًا ثالثًا يسمونه: الحال المُوطِّئة، قد تأتي الحال مُوطِّئة، كأن تقول: «جاءني زيدٌ رجلًا خائفًا»، يعني: حالة كونه رجلًا خائفًا، فنحن في الإعراب الصناعي أين الحال؟

في الإعراب الصناعي نقول: «رجلًا»، «جاءني زيدٌ» فعلٌ ومفعول به وفاعل، «رجلًا» حال، «خائفًا» صفة لـ «رجلًا»، مع أن الحال في الحقيقة هو المعنى: «رجلًا» أم «خائفًا»؟ «رجلًا» نقول: حال، يسمونها الحال المُوطئة، يعني: ذكرنا رجلًا لنوطِّئ للحال، وهو قولنا: «خائفًا»، فكان يمكن أن نقول: «جاءني زيدٌ خائفًا»، لكن تُوطِّئ، يمكن أن تقول: «جاءني زيد رجلًا خائفًا»، فتحذف «رجلًا»،

«رجلًا» هذه الحال المُوطئة التي وطأت للحال.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف:٢] هو يتكلم عن القرآن فيقول: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا﴾، وإنما ﴿قُرْءَٰنًا﴾ هو موطئة للحال في الحقيقة، وهو قوله: ﴿عَرَبِيًّا﴾، والمعنى - والله أعلم: إنا أنزلناه عربيًّا، أي: حالة كونه عربيًّا، فـ﴿قُرْءَٰنًا﴾ في الإعراب نقول: «حال»، لكنها حال موطئة، و﴿عَرَبِيًّا﴾ في الإعراب نقول: صفة لـ ﴿قُرْءَٰنًا﴾، أما في المعنى والحقيقة؛ فإن الحال ﴿عَرَبِيًّا﴾ و﴿قُرْءَٰنًا﴾ فقط توطئة لهذه الحال.

لو سألنا عن كلمة «قرآن»، اسم أم فعل أم حرف؟ اسم، من أي الأسماء نوعه؟ هذا مصدر، «قرأ يقرأ قراءةً وقرآنًا»، مصدر بمعنى قراءة، إلا أنه غلب على كلام الله - جل جلاله-، فصار القرآن علمًا للغلبة على كلام الله عَزَّوَجَلَّ، مع أن القرآن في اللغة القراءة.

ومن ذلك أيضًا: قول الله عَزَّوَجَلَّ عن مريم- عليها وعلى ابنها الصلاة والسلام وعلى نبينا: ﴿فَٱتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم:١٧] كيف تمثل لها؟ تمثل لها حالة كونه بشرًا سويًّا، ففي الإعراب، نقول: ﴿بَشَرًا﴾: حال، ﴿سَوِيًّا﴾: صفة لـ ﴿بَشَرًا﴾ [الأعراف:٥٧]، كيف صحَّ ذلك؟ صحَّ ذلك؛ لأن ﴿بَشَرًا﴾ حالٌ موطئة، يعني: موطئة للحال في الحقيقة، والمعنى: فتمثل لها سويًّا، أي: ليس مشوَّهًا على غير هيئة البشر، السَّوي هو: المُعتدل، كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَمَن يَمْشِى مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِى سَوِيًّا﴾ [الملك:٢٢]، أي: معتدلًا، والله أعلم.

فلهذا لا يصح في اللغة أن تقول: «جاء محمدٌ وخالدٌ سويًّا»، أو «جئنا سويًّا»،

بمعنى: معًا، بل اللفظ الذي يُعبر عن المعنى هنا قولك: «معًا»، أو «جميعًا»، «جاء محمدٌ وزيدٌ معًا»، أو «جاء محمدٌ وزيدٌ جميعًا»، مع أن هناك فرقًا دقيقًا بين «معًا» و«جميعًا»، لكنهما يدلان على المصاحبة. أما «سويًّا» فمعناها: «معتدلًا»، ولا تدل على المصاحبة.

الطالب: الإعراب ليس له تعلق بالأحكام اللفظية؟

الشيخ: لا، الإعراب الصناعي يثبت على إعرابها الصناعي، لا بد أن تميز دائمًا بين الإعرابات الصناعية والمعاني، الإعراب الصناعي قد يجري على غير المعنى الدقيق المُراد، لكنه يشير إليه، فنقول: «حال»، إذا قلت: «حال» وسكت، ما دلَّ على المعنى الحقيقي، لكن لو قلت: حالٌ موطئة، هنا دلت على المعنى الحقيقي، حالٌ موطئة، أي: موطئةٌ للحال الحقيقي بعدها.

الطالب:...

الشيخ: سنأتي الآن، سنتكلم بعد ذلك، الآن فقط كل هذا الكلام على قوله: «فَضْلَة»، سنتكلم على الوصف والدَّلالة على الهيئة.

الطالب:...

الشيخ: قد تأتي مصدرًا، وقد تأتي غير مصدر من الجوامد، أكثر ما تأتي من الجوامد.

الطالب:...

الشيخ: الآن لا أستطيع أن أجيب.

«رجلًا» و«قرآنًا»، «رجلًا» جامد و«قرآنًا» جامد، هذا مصدر، و﴿بُشْرًا﴾ [الأعراف:٥٧] أيضًا جامد، لكن لا أدري: هل الحال الموطئة مختصة بالجوامد،

أم تأتي من المشتقات، ليس عندي جوابٌ جاهز.

الطالب:...

الشيخ: المعنى، عندما يتكلم عَزَّوَجَلَّ عن القرآن، ثم يقول: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا﴾ [يوسف:٢] هو يتكلم عن القرآن، كيف يقول: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا﴾ [يوسف:٢]؟ المقصود - والله أعلم - ﴿عَرَبِيّٗا﴾ [يوسف:٢]، أي: إنا أنزلناه عربيًّا، ثم ذكر ﴿قُرۡءَٰنًا﴾ توطئة للحال المقصودة.

الطالب: «جاءني زيدٌ رجلًا».

الشيخ: «جاءني زيدٌ رجلًا خائفًا»، الآن الحال التي تريد أن تبين هيئته، هيئته الخوف وليست هيئته الرجولة، المعنى هو الذي يبين الحال الموطئة من غيرها.

وقولنا في التعريف: «للدَّلالة على الهيئة»، هذا يُخرج التمييز المُشتق، سيأتي التمييز، والتمييز أيضًا من روافع الإبهام، إلا أنه غالبًا يكون بالجوامد، «عندي عشرون رجلًا»، «عندي عشرون قلمًا»، «عندي عشرون سيارةً»، في الجوامد، لكنه قد يأتي بالمشتقات قليلًا؛ إذا كان المعنى على التمييز، يعني: بيان النوع المراد، وليس على الحال، يعني: بيان الهيئة. الحال بيان الهيئة، والتمييز بيان النوع المراد، فإذا جاء التمييز بمشتق قد يلتبس بالحال؛ لأن الحال - كما ذكرنا في أول تعريفه - يُشترط فيه أن يكون وصفًا.

والوصف: هي الأسماء المشتقة العاملة عمل أفعالها؛ من اسم الفاعل والصفة المشبهة وصيغ المبالغة واسم المفعول واسم التفضيل، كقولهم: «لله درُّه فارسًا»، أو «لله درُّه بطلًا»، أو «لله درُّه شجاعًا»، فإذا قلت: «لله درُّه فارسًا»، ما إعراب «فارسًا»؟ هل هي حال أم تمييز؟ يعني: هل تريد بيان هيئته أم تريد نوع المُتعجب منه؟ المراد هنا: نوع المُتعجب منه، تتعجب مِنْ فروسيته.

ومِنَ الفروق بين الحال والتمييز: أن الحال على معنى «في»، كما قال ابن مالك: «**مُفْهِمُ فِي حَالٍ**». وأما التمييز فهو على معنى «من»، اسمٌ نكرةٌ، اسمٌ مبينٌ بمعنى «مِن»، اسمٌ بمعنى «مِن» مبينٌ نكرة، المعنى: هو يتعجب من فروسيته، يبين النوع الذي يتعجب منه، إذًا، فما إعراب «فارسًا»؟ تمييز، هذا هو قول الجمهور، وهو الصحيح من حيث المعنى، وقال بعضهم: إنه حال. وهذا قولٌ ضعيفٌ في المعنى.

لو قلنا مثلًا: «رأيتُ رجلًا راكبًا»، ما إعراب «راكبًا»؟

صفة.

«رأيتُ»: فعل وفاعل.

«رجلًا»: مفعولٌ به.

«راكبًا»: صفة، لماذا لا نقول: حال؟

سيُقال: إن صاحب الحال هنا نكرة؛ لأنه سيأتي أن الحال قد تأتي من النكرة، هل المعنى يدعم ذلك أم يخالف ذلك؟

ما معنى قولك: «رأيت رجلًا راكبًا»؟ تبين هيئته أم تريد أن تُخصص هذا الرجل بصفته؟ تقول: رأيت رجلًا أردت أن تميزه عن بقية الرجال، قلت: «راكبًا»، ولم ترد أن تبين هيئته.

فإن قلت: تقصد أن تبين هيئته وقت الرؤية، فيقول: هذه حال، فتكون من الحال الآتية من نكرة، وسيأتي الكلام على الحال الآتية من نكرة، لكن إن جرى الكلام على الجادَّة، على المعتاد من كلام العرب ومن كلام الناس، «رأيت رجلًا راكبًا»، «رأيت قلمًا جديدًا»، «اشتريت سيارةً جميلةً»، «رأيت طالبًا مجتهدًا»، الجادة أن هذه صفات تريد أن تبين صفة من صفات النكرة، وقد تدل على الهيئة

إن قصدت الهيئة، كما سيأتي عندما نتكلم على مجيء الحال من النكرة.

ما الذي يدل على قولنا: «للدَّلالة على الهيئة» من كلام ابن مالك؟

هو قوله: «**مُفْهِمُ فِي حَالٍ**»، يعني: مفهمًا للهيئة والحالة، وقوله: «**مُفْهِمُ فِي حَالٍ**» لك أن تجر وتُنون في «حالٍ»، ولك أن تجر بلا تنوين: «**مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْدًا أَذْهَبُ**»، روايتان لـ«الألفية»، وعلى الجر بلا تنوين يكون المعنى: مُفهم في حالِ كذا، ثم حذف المضاف إليه.

ونريد - يا إخوان - أن نتوقف قليلًا لبيان العَلاقة بين الصفة والحال، فالصفة والحال من وادٍ واحد - كما يقولون - وكذلك الخبر، الخبر والحال والصفة، هذه الثلاثة من وادٍ واحد؛ فلهذا تجد أنها تشترك في الأحكام، والآن كلامنا على الحال والصفة، فالحال والصفة كلاهما يدلان على صفةٍ في الموصوف، فأنت إذا قلت: «جاء محمدٌ الضاحك»، فالضحك من صفة «محمد»، الضحك صفة و«محمد» الموصوف.

وإذا قلت: «جاء محمدٌ ضاحكًا»، فجعلتها حالًا، فإن الضحك أيضًا هنا من صفة «محمد»، فالضحك أيضًا من صفة «محمد» على الوجهين: الصفة والحال، «جاء محمدٌ الضاحك»، «جاء محمدٌ ضاحكًا».

الفرق بينهما من حيث اللفظ والمعنى، أو من حيث الصناعة والمعنى:

أما مِنْ حيث اللفظ والصناعة: فإن الصفة والموصوف إذا اتفقا في التعريف أو في التنكير؛ أعربت الصفة صفةً أو نعتًا، بعضهم يقول: «صفة»، وبعضهم يقول: «نعت»، اختلاف في المصطلح، وهما شيءٌ واحد، كقولك: «جاءني محمد الضاحك»، معرفة، أو: «جاءني رجلٌ ضاحكٌ»، نكرة، الضحك هنا صفة، فإن اختلفا في التعريف والتنكير، وهذا يُتصور في أن يكون الموصوف معرَّفًا والصفة

نكرةً، كأن تقول: «جاء محمدٌ ضاحكًا»، أو «جئتُ ضاحكًا»، فإن الصفة حينئذٍ الضحك تُعرب حالًا. هذا من حيث اللفظ والصناعة.

أما من حيث المعنى: من حيث الفائدة، من حيث الوظيفة، فبينهما اختلاف، فإن الحال تبين هيئة صاحبها وقت الفعل فقط، فإذا قلت: «جاء محمدٌ ضاحكًا»، فقولك: «ضاحكًا»، بيَّنت هيئة محمد، متى؟ وقت المجيء، قبل المجيء، بعد المجيء؟ هذا مسكوتٌ عنه، الحال هنا لا تبين هيئته، لا قبل المجيء ولا بعد المجيء، لا تُثبت الضحك ولا تنفي الضحك.

أما الصفة كقولك: «جاء محمدٌ الضاحك»، فإن الصفة في الأصل تأتي لما عُرف به الشيء أنه صفة من صفاته المعروفة، فإذا قلت: «جاء محمدٌ الضاحك»، ماذا نفهم؟ نفهم أن الضحك من الصفات المعروفة عن محمد.

متى نقول: «جاء محمدٌ ضاحكًا»، و«جاء محمد الضاحك»؟

من حيث يريد المعنى، هل الضحك من صفاته المعروفة؟ فحينئذٍ نقول: الجادَّة أن تقول: «جاء محمدٌ الضاحك»، فإن لم يكن الضحك من صفاته المعروفة، فإن الجادَّة في الكلام أن تأتي حينئذٍ بالحال، تقول: «جاء محمدٌ ضاحكًا».

تقول: «جاء زيدٌ المستكبر» أم «جاء زيدٌ مستكبرًا»؟

في الصناعة واللفظ سنقول: «زيدٌ المستكبر» صفة، و«زيدٌ مستكبرًا» حال؛ لأن الأول وافق الموصوف في التعريف، والثاني خالفه في التعريف، لكن من حيث المعنى نقول ماذا؟ متى نقول: «جاء زيدٌ المستكبر»؟ إذا كان الاستكبار من صفاته المعروفة، ومتى نقول: «جاء زيدٌ مستكبرًا»؟ إذا لم يكن الاستكبار من صفاته المعروفة، يعني: جاء إنسان غير معروف أنه مستكبر، وتقول: «جاء زيدٌ

المستكبر»، هل نقول عن هذا: «جاء زيدٌ مستكبرًا»؟ يصح.

إذن فالصفة «النعت» تأتي للصفات المعروفة، والحال الأصل أنها تأتي للصفات غير المعروفة، للصفات الطارئة، وقد تأتي للصفات المعروفة، كما يقول أهل أصول الفقه، الأصوليون يقولون: بينهما عمومٌ وخصوصٌ، فالصفة تأتي للصفات المعروفة، والحال تأتي للصفات المعروفة وغير المعروفة.

تقول: «رأيت زيدًا المدخن» أم «رأيت زيدًا مدخنًا»؟

إذا قلت: «رأيت زيدًا المدخن»، ماذا يفهم العرب؟ أن التدخين من صفاته المعروفة، وإذا قلت: «رأيت زيدًا مدخنًا»، هذا لا يدل على أن التدخين من صفاته المعروفة، ولا ينفي أن التدخين من صفاته المعروفة؛ فلهذا لو كان التدخين ليس من صفاته المعروفة، يعني: يُدخن على قلة، فحينئذٍ لا تقول: «رأيت زيدًا المدخن»، وإنما تقول: «رأيت زيدًا مدخنًا».

إذن فالصفة التي لا يُعرف بها الشيء، ليست من صفاته المعروفة، الجادة والأصل أن يُعبر عنها بالحال، والصفات المعروفة الجادة فيها أن يُعبر عنها بالصفة، ويجوز أن يُعبر عنها بالحال.

الصفات الدائمة اللازمة كالطول والقصر، هذه صفة عارضة؟ لا، صفة معروفة، يعني: غالبة؟ لا، هذه صفة دائمة ملازمة، سيأتي الآن أن من أحكام وأوصاف الحال أنها يكون بالصفات المتنقلة، ما يكون بالصفات الملازمة، فنُرجئ الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

فلهذا من حيث اللفظ والصناعة؛ يُمكن أن تقلب الحال إلى صفة، وذلك بتعريف الصفة فتقول: «جاء محمدٌ خائفًا»، لو عرَّفت الحال لانقلب صفةً، والعكس، الصفة «النعت» يمكن أن تُقلب إلى حال بالتنكير، وهناك موانعُ قد يمنع

من أحدهما؛ كالضمير، تقول: «جئتُ خائفًا»، هنا هل يمكن أن تُعرف الحال؟ لا، لماذا لا يمكن؟ لأن الحال لا يقبل التعريف، نقصد كلمة «خائف» لا تقبل التعريف، لكن لأن الضمير لا يُوصف؛ لأنه أعرف المعارف، فهناك مانع آخر من خارج الحال يمنع هذا الأمر.

بعد أن ذكرنا تعريف الحال، وبيَّنا العَلاقة بين الحال والصفة، ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ شروط الحال، ويقولون: أوصاف الحال، وهي ثلاثة:

الشرط الأول: كونها منتقلة.

الشرط الثاني: كونها مشتقة.

الشرط الثالث: كونها نكرةً.

هذه شروط الحال وأوصافه التي ذكرها ابن مالك، أين ذكرها؟ ذكرها في البيت الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس، إذ قال:

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا ... يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحِقًّا
وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي ... مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ
كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدْ ... وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدْ
وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ ... تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ
وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالًا يَقَعْ ... بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

ذكر في البيت الثاني الشرطين الأول والثاني: كونه منتقلًا وكونه مشتقًّا، وذكر في البيت الثالث والرابع أن الجامد قد يقع حالًا «**وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ**» ثم مثل له: «**كَبِعْهُ مُدًّا**»، والكلام على وقوع الجامد حالًا تابعٌ للشرط الثاني: كونه مشتقًّا، الجامد خلاف المشتق، وذكر في البيت الخامس: «**وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا**» الشرط الثالث كونه نكرةً، ثم ذكر في البيت السادس (**وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالًا**) يقول: المصدر

المنكر قد يقع حالًا، ذكر في هذا البيت وقوع المصدر حالًا، وهذا تابعٌ لأي شرط؟ الأول أم الثاني أم الثالث؟ هذا تابعٌ للشرط الثاني؛ لأن المصدر ليس بمشتق، بل هو أصل المشتقات، فكان الأليق والأحسن أن يُقدم هذا البيت السادس على البيت الخامس، من الملحوظات التي لا تضر بـ«الألفية»، كفى المرء نُبلًا أن تُعد معايبه.

ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الثاني:

وَكَوْنُــــــهُ مُنْــــــتَقِلًا مُشْــــــتَقًّا ....

أن الأكثر والغالب في الحال أن تكون منتقلة وأن تكون مشتقة، نبدأ بالشرط الأول أو الوصف الأول:

كون الحال منتقلةً:

ما معنى الانتقال؟ يعني: ألا تكون ملازمةً للمتصف بها، بل تكون منتقلة، يعني: طارئة، يمكن أن تأتي ويمكن أن تذهب، يمكن أن يتصف بها حينًا وألا يتصف بها حينًا آخر، كقولك: «جاء زيدٌ راكبًا»، فالركوب صفةٌ طارئة، يركب أحيانًا وأحيانًا لا يركب، يعني: يجوز أن تنفك عن الموصوف، بخلاف قولك: «جاء زيدٌ طويلًا»، هذا المثال لا يصح؛ لأن الطول صفةٌ ملازمة، ليست صفة معروفة.

الصفات إما طارئة أو معروفة أو لازمة، فالمعروفة قلنا: الجادة فيها أن يُعبر عنها بالصفة الملازمة، لا يُعبر عنها إلا بالصفة النعت، فحينئذٍ يجب أن تقول: «جاء زيدٌ الطويل»، ولا تقول: «جاء زيدٌ طويلًا»؛ لأن المسألة متدرجة، الطارئ تُعبر عنه بالحال، المعروف تُعبر عنه بالصفة ويجوز بالحال، والملازم لا تُعبر عنه إلا بالصفة النعت، هذا هو الغالب فيها، الأكثر فيها.

وقوله عندما عبر عن ذلك قال:

وَكَوْنُــــــهُ مُنْــــــتَقِلًا مُشْــــــتَقًّا يَغْلِــــــــــــبُ...............

أي: ليس حكمًا واجبًا، وإنما هو حكمٌ غالب، وغير الغالب أن تأتي الحال ملازمة، أن تأتي الحال غير منتقلة، جاءت الحال غير منتقلة، أي: وصفًا لازمًا في شواهد ثابتة غير منكرة في كلام العرب.

من ذلك قولهم: «دعوتُ الله سميعًا»، أي: دعوته حالة كونه سميعًا، والسمع لله عَزَّوَجَلَّ صفةٌ ثابتة ملازمة، وقالت العرب: «خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها»، أي: خلقها على هذه الهيئة والحالة، «خلقها يديها أطول من رجليها»:

«خلق»: فعل.

لفظ الجلالة: فاعل.

الزرافة: مفعولٌ به.

يديها: بدل من الزرافة.

أطول: هذا الحال.

حالٌ من ماذا؟ «من يديها»، والطول ليدي الزرافة وصفٌ ثابت أم ملازم أم منتقل؟ ملازم، يداها أطول من رجليها، إلا إذا كان هناك زرافة مشوهة أو مدجنة لا ندري.

ومن ذلك قول الشاعر مثلًا:

فجاءت به سبط العظام ... كأنما عمامته بين الرجال لواء

«سبط العظام»، أي: عظامه كبيرة كأنه علم بين الرجال، فجاءت به سبط العظام، كون عظامه كبيرة هذه صفة ثابتة، ما يمكن أن تكون فيما بعد صغيرة.

ومن الشواهد على الصفات الملازمة غير المنتقلة: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسۡتَقِيمٗاۗ﴾ [الأنعام:١٢٦] لو قيل في اللغة: «هذا صراط ربك المستقيمُ»،

لكان «المستقيم» صفةً نعتًا للصراط، فلما قال: ﴿مُسْتَقِيمًا﴾ صار حالًا، والاستقامة لصراط الله عَزَّوَجَلَّ صفةٌ دائمة ملازمة أم منتقلة؟ ملازمة.

ومن ذلك - وهو أغمض من السابق: قوله عَزَّوَجَلَّ - عن يحيى بن زكريا عليهما وعلى نبينا الصلاة والسلام: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم:٣٣]، أي: يوم أبعث حالة كوني حيًّا، ﴿حَيَوٰةٍ﴾: حال، من ماذا؟ من «أنا»، لكن ما إعراب «أنا»؟ نائب فاعل، أُبعث أنا. حياة الذي يُبعث للنشور، البعض عندما يُبعث الناس للنشور، حياتهم حينئذٍ شيءٌ طارئ، يعني: بعضهم حي وبعضهم غير حي، أم أن الحياة للمنشور صفةٌ ثابتة؟ الحياة للمنشور، للمبعوث صفةٌ ثابتة، يعني: لو لم يقل: ﴿حَيَوٰةٍ﴾، لفُهم وعُرف؛ لأن المبعوث إنما يُبعث حيًّا، فـ ﴿حَيَوٰةٍ﴾ هنا صفةٌ ملازمةٌ للمبعوث.

الطالب:...

الشيخ: مفعول به ثانٍ؟ وأين الفعل الذي نصب مفعولين؟

الطالب: «بعث».

الشيخ: «بعث» ينصب مفعولًا واحدًا، تقول: «بعثتُ محمدًا»، فإن قلت: «بعثتُ محمدًا رسولًا إلى صاحبي»، فـ «رسولًا» حال، تقول: كيف أفرق بين الحال والمفعول الثاني؟ الحال قد يلتبس بالمفعول الثاني في بعض الأمثلة.

الفرق بينهما في قوله: (فَضْلَةٌ)، هذا ما أشرنا إليه، فأنت ذكرتني بهذا السؤال، «فضلة»، أي: ليس بعمدة، وشرحنا المراد بالعمدة عند النحويين، ليس مبتدأ ولا خبرًا ولا فاعلًا ولا نائب فاعل، ليس مبتدأً ولا ما أصله المبتدأ؛ اسم «كان»، واسم «إن»، والمفعول الأول، ولا خبرًا ولا ما أصله الخبر، يعني: خبر «كان»، وخبر «إن»، والمفعول الثاني، فإذا كان المفعول الثاني لا يُستغنى عنه، يعني: يفسد

المعنى بحذفه فهو مفعولٌ ثانٍ، وإن كان يُستغنى عنه (فضلة) فهو حال؛ فلهذا لو قلنا مثلًا: «رأيتُ الحق عزيزًا»، هل تستطيع أن تستغني عن «عزيزًا» هنا، فتقول: «رأيتُ الحق»؟ لا، إذًا فـ«عزيزًا» مفعولٌ ثانٍ، «رأيت محمدًا جالسًا»، هل تستغني عن «جالسًا» وتقول: «رأيت محمدًا»؟ نعم، إذن فـ«جالسًا» حال.

الطالب:...

الشيخ: المفاعيل تدخل في المبتدأ والخبر وما أصله المبتدأ والخبر، المفعول به عمدة أم فضلة؟ فضلة خطأ وعمدة خطأ، نقول: إن كان أصله المبتدأ أو الخبر فعمدة وإلا ففضلة، المفعول الأول والثاني في «باب ظنَّ»، والمفعول الأول والثاني والثالث في «باب أعلم وأرى» هذه عُمد. وأما المفعول به فيما سوى ذلك ففضلات. فهذا هو الشرط الأول؛ أن تكون الحال منتقلةً.

والشرط الثاني: أن تكون الحال مشتقةً.

والمراد بـ«الأسماء المشتقة» - كما شرحنا ذلك أكثر من مرة: هي الأسماء المشتقة العاملة عمل فعلها، وهي التي تُسمى عند النحويين بالأوصاف، وتشمل: اسم الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم المفعول، هذه هي الأسماء المشتقة العاملة عمل فعلها أو الأوصاف.

والحال لا يكون إلا شيئًا منها، لم؟

الجواب واضح؛ لأننا قلنا: إن الحال في الحقيقة صفةٌ لصاحبها، فلا تدل على الصفة إلا إذا كانت وصفًا، ولكن ابن مالك قال:

.... **يَغْلِبُ لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحِقَّا**

أي: واجبًا لازمًا، يغلب، يعني: أن الجامد قد يأتي حالًا إن دلَّ على الهيئة، هذا وارد في كلام العرب.

وقد ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لوقوع الجامد حالًا ثلاثة مواضع، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي ... مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ
كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدْ ... وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدْ

بل ذكر أربعة مواضع:

(**وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ**): ما دل على سعر.

(**وَفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ**): ما أُوِّل بالمشتق.

(**كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدْ**): ما دلَّ على المناولة والمشاركة والمفاعلة.

(**وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدْ**): ما دلَّ على المشابهة.

إذًا الموضوع الأول: إن دلت الحال على سعرٍ:

كقولهم: «بعهُ البُر مدًّا بدرهم»، أو «بعتُ البُرَّ مدًّا بدرهم»، أي: بعته حالة كونه مُدًّا بدرهم، والمُد جامد ليس من الأوصاف السابقة، فهذه حالٌ جامدة، ولكنها تتأول بالمشتق، أي: مسعَّرًا، بعته البر مسعَّرًا كل مد بدرهم، مسعَّرًا هذا وصف.

الموضع الثاني: إن دلت الحال على تفاعل، على مشاركة:

كقولهم: «بعتُه البر يدًا بيد»، أي: بعته حالة كون البيع يدًا بيد، أي: بعته مناجزةً، فهو أيضًا مُؤول.

الموضع الثالث: إن دلَّ على تشبيه:

كقولهم: «كرَّ زيدٌ أسدًا»، أي: مُشبهًا بالأسد، و«بدت هندٌ قمرًا»، و«تمايلت غصنًا»، إلى آخر ذلك.

الموضع الرابع: ما أُوِّل بالمشتق:

كقوله تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ۝١٣ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٣، ١٤]،

وقد خلقكم حالة كونكم أطوارًا، أي: طورًا بعد طور، أي: وقد خلقكم منتقلين حالًا بعد حال والله أعلم، و﴿أَطْوَارًا﴾: جمع طور، والطور جامد ليس من الأوصاف، وقال تعالى: ﴿وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسْنِيمٍ ﴿٢٧﴾ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين:٢٧، ٢٨]، المعنى والله أعلم: مزاجه من تسنيمٍ حالة كونه عينًا، أي - كما قال المفسرون: حالة كونه جاريًا، ليس ثابتًا واقفًا متحجرًا عليه، وقيل: إن عينًا تمييز، لكن الظاهر أنها حال.

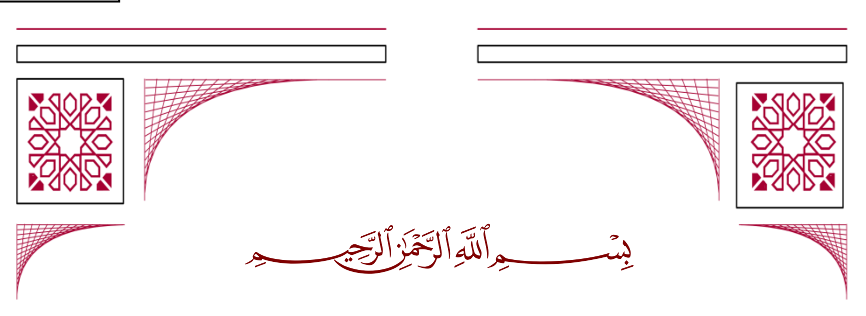
ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿قَالَ يَـٰبُشْرَىٰ هَـٰذَا غُلَـٰمٌ ۚ وَأَسَرُّوهُ بِضَـٰعَةً ۚ وَٱللَّهُ﴾ [يوسف:١٩]، أسروه حالة كونه بضاعةً، والبضاعة جامد، ليس من المشتقات، والمعنى والله أعلم: وأسروه مكسبًا ومتجرًا، أمر يتجرون به.

لو قلنا: «وقف البطل سيفًا وانطلق رصاصةً»، حال، هذا من التشبيه، يعني: كسيف وكرصاصة.

ومن الحال الجامدة ما لا يُؤول بمشتق، وهذا لم يذكره ابن مالك، ولكنه واردٌ في اللغة أيضًا بلا نكير، وإن لم يكن ككثرة المشتق، ولكنه وارد، تأتي الحال جامدةً غير مؤولة بمشتق، تقول: «بريت اليراعة قلمًا»، تقول: «خطتُ القماش ثوبًا»، حالة كونه ثوبًا، قال تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف:٧٤] المعنى - والله أعلم: تنحتون البيوت حالة كونها بيوتًا، وقال تعالى عن إبليس: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء:٦١] المعنى - والله أعلم: لمن خلقته حالة كونه طينًا، وقيل: إن ﴿طِينًا﴾ منصوبة على نزع الخافض، أي: خلقته من طين.

الطالب:...

الشيخ: هنا ما نوع الخلق؟ هل من أنواع الخلق الطين؟



هذه ورقة جاءتنا من أخينا الأخ خالد، خريطة ذهنية لباب الاستثناء، لمن أراد أن يضبط باب الاستثناء، الحقيقة أنا استفدت كثيرًا من هذه الخرائط، لكنك توقفت عند بعض الأبواب، في أبواب لم تضع لها خرائط.

نعود يا إخوان ونُلخص الكلام على الشرط الثاني، الشرط الثاني في الحال: أن تكون مشتقةً، وقلنا: إن الجامد قد يأتي حالًا إما بتأويل. وهذا ذكره ابن مالك، وإما بغير تأويل وهذا لم يذكره ابن مالك، ومَثَّلنا لكل ذلك، وهذا الذي أشار إليه بقوله في الشطر الثاني:

.... **يَغْلِبُ لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحِقًّا**

لك فتح الحاء وكسرها: «ليس مستحَقًّا»، و«ليس مستحِقًّا»، يعني: أن كون الحال منتقلةً ومشتقةً حكمٌ غالب، لا واجب.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الشرط الثالث: وهو كون الحال نكرةً، فقال:

وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ ... تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

واضح في هذا البيت أنه اشترط في الحال كونها نكرة، ولم يجعل الحكم غالبًا، بل جعله واجبًا، واشتراط كون الحال نكرة هذا مذهب جمهور النحويين، وما ورد من الحال معرفًا بـ«أل» يحكمون عليه بأنه منكَّرٌ في المعنى، يعني: ليس باقيًا على تعريفه، بل هو في الحقيقة وفي المعنى مُنكَّر؛ كقول العرب: «جاؤوا الجمَّاء

الغفير»، يعني: جاءوا جمعًا كثيرًا، جاؤوا الجماء الكثير، يتأولون ذلك بـ«جاؤوا جميعًا».

وقال بعض العرب: «أرسلها العِراك»، بعدما أتى بإبله فأوردها الماء غير مرتبة، وإنما جعلها تعترك على الماء، قال: «أوردها العِراك»، أي: أوردها معتركةً، أوردها حالة كونها معتركةً، فأوَّلوا «العراك» لـ«معتركة».

ومن ذلك قول العرب: «اجتهد وحدك»، «اذهب وحدك»، ونحو ذلك. يؤولون «وحدك» بـ«منفردًا»، أي: اجتهد منفردًا، وكقولهم: «كلمته فاه إلى فِي»، يعني: كلمته مباشرة، ليس من خلال واسطة الهاتف أو رسول أو نحو ذلك، «كلمته فاه إلى فِي»، الحال: «فاه»، وهو معرف؛ لأنه مضافٌ إلى ضمير، يؤولونه إلى: «كلمته مشافهةً» وهكذا، فهذا القول الأول قول الجمهور.

وزعم يونس بن حبيب شيخ سيبويه وتابعه البغداديون، وهم التلاميذ الذين أخذوا من البصريين والكوفيين في بغداد بعدما اجتمعوا في بغداد، جوَّزوا مجيء الحال معرفةً مطلقًا بلا تأويل، يعني: لا يؤولونه حينئذٍ بالنكرة، بل يقولون: الحال يأتي نكرةً وهذا الأكثر، ويأتي معرفةً وهذا قليلٌ جائز، فيجوز عندهم أن تقول: «جاء زيدٌ الراكب»، و«الراكب» عندهم حينئذٍ حال، وهذا مذهبٌ ضعيف.

والقول الثالث: قول الكوفيين، فصَّلوا فقالوا: إن تضمنت الحال الشرط جاز مجيئها نكرة وإلا فلا، فيجوز عندهم أن تقول: «زيدٌ الراكبَ خيرٌ منه الماشيَ»، يعني: زيدٌ إذا ركب خيرٌ منه إذا مشي، وتقول مثلًا: «الفاكهة الناضجة خيرٌ من الفاكهة غيرَ الناضجة»، يعني: الفاكهة إذا نضجت خيرٌ من الفاكهة إذا لم تنضج، لا يؤولونه، يجيزون مجيئه معرفةً إذا جاء بمعنى الشرط، أما إذا لم يكن بمعنى الشرط فلا يجوز، مثل: «جاء زيدٌ الراكبَ»، لا يجوز؛ لأنه ليس على معنى الشرط.

والذي يتوجه - والله أعلم - هو قول الجمهور: إن الحال لا تكون إلا نكرة، فإن جاءت معرفة فيصح لكن تكون مؤولةً بنكرة، كالأمثلة الآتية.

الطالب:...

الشيخ: تُؤول بشرط، بقولك: «زيدٌ الراكب خيرٌ منه الماشي»، زيدٌ إذا ركب خيرٌ منه إذا مشي، إذا أداة شرط.

ومِنْ مجيء الحال معرفة: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على قراءة عن المنافقين: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون:٨]، على قراءة الجمهور: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون:٨] فـ﴿ٱلْأَعَزُّ﴾ فاعل و﴿ٱلْأَذَلِّينَ﴾ مفعول. وعلى هذه القراءة: ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون:٨]، فـ﴿ٱلْأَعَزُّ﴾ فاعل، و﴿ٱلْأَذَلِّينَ﴾ حال، أي: ليخرجن الأعز منها ذليلًا، وعلى قراءةٍ أخرى: «**يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَنُخْرِجَنَّ الأَعَزَّ مِنْهَا الأَذَلَّ**»، أي: لنُخرجنه ذليلًا.

الطالب:...

الشيخ: مقصود المنافقين بـ﴿ٱلْأَعَزُّ﴾ [المنافقون:٨] أنفسهم، لئن رجعنا إلى المدينة سنُخرج النبي والمسلمين.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأَخِرَةِ﴾ [الزمر:٤٥] الحال ﴿وَحْدَهُ﴾، يؤولونه بـ «منفردًا» أو «متوحدًا»، أو نحو ذلك.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾ [المائدة:٥٣] إن أولناها بـ«مجتهدين»، أقسموا بالله مجتهدين في

أيمانهم، فما إعراب ﴿جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾ [المائدة:٥٣]؟ حال مؤولة، لكن ﴿جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾ هذه معرفة؛ لأنها أُضيفت إلى معرفة، وإن لم نأولها أبقيناها مصدرًا، ﴿جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾، ما إعرابها؟

تكون مفعولًا مطلقًا، وناصبه ﴿أَقْسَمُوا﴾، يعني: ناصبه مِنْ معناه لا من لفظه، وشرحنا هذا من قبل.

ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك في البيت السادس مجيء المصدر حالًا، مجيء المصدر المُنكر حالًا وهو في قوله:

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالًا يَقَعْ ... بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

فإن قلت: ما مناسبة هذا البيت بما قبله؟

الجواب: أن المصدر ليس من المشتقات، فهو خلاف ما ذكره في الشرط الثاني؛ كونه مشتقًّا، وقد شرحنا ذلك وأشرنا إليه قبل قليل.

ونقول عن وقوع المصدر المُنكر حالًا: حق الحال أن يكون وصفًا، كما قيل في التعريف: الحال وصفٌ، والمراد بالوصف - كما قلنا: الأسماء المشتقة العاملة عمل أفعالها، وهي الخمسة المذكورة، وعرفنا الوصف من قبل بأنه: الاسم الدال على معنًى وصاحبه، هذا التعريف لا ينطبق على شيء من اللغة إلا على الأوصاف، يدل على معنًى وصاحب هذا المعنى، صاحبه إما أن يكون فاعلًا له، وإما أن يكون مفعولًا له، فإن كان فاعله فهذه أسماء الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل، كقولك: «قائم»، «ضارب»، إذا قلت: «ضارب»، هذا اسم يدل على ماذا؟ يدل على معنًى وهو الضرب، وعلى صاحبه وهو فاعله، «ضارب» يعني: فاعل الضرب، يدل على الضرب وعلى فاعله.

وكذلك الصفة المشبهة؛ كـ«بطل وشجاع وحسن»، فإذا قلت: «شجاع»، يدل

على الشجاعة وفاعلها، وصيغ المبالغة؛ كـ«ضرَّاب» يدل على الضرب وفاعله، وعلى اسم التفضيل؛ كـ«أفضل وأكبر وأحسن وأجمل»، تقول: «محمد أفضل من زيد»، قولك: «أفضل»، يدل على الفضل وفاعله.

وإن كان صاحبه مفعولًا له، فهذا اسم المفعول؛ كـ«مضروب ومكسور ومُكرَم»، فقولك: «مضروب» يدل على الضرب ومفعوله. هذا هو الوصف.

فوقوع المصدر حالًا على الأصل أم على خلاف الأصل؟ على خلاف الأصل؛ لأن المصدر لا يدل على وصف، وإنما يدل المصدر على ماذا؟ على حدث، قلنا في تعريف «المصدر» من قبل: هو الاسم الدال على مجرد الحدث، يعني: مجرد الفعل، يدل على الفعل فقط، على حدث، لا يدل على شيء آخر، فالضرب يدل على الضرب لا على شيء آخر، لا على فاعل ولا مفعول ولا زمان ولا شيء آخر، يدل على مجرد الحدث، مجرد الفعل.

والضرب هل هو صفة؟ ليس بصفة، كيف يقع حالًا؟ الحال يبين الهيئة، لا بد أن يكون صفة لكي يبين؛ فلهذا وقوع المصدر حالًا على خلاف الأصل، ومع ذلك فقد كثر مجيء المصدر حالًا وهو نكرة، كما قال ابن مالك:

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالًا يَقَعْ بِكَثْرَةٍ........................

ومثَّل له بقوله: «**كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ**»، أي: طلع زيدٌ بغتةً، أي: طلع زيدٌ مباغتًا، أي: طلع زيدٌ حالة كونه مباغتًا، وتقول: «جاء زيدٌ ركضًا»، أي: جاء زيدٌ راكضًا، فإن قلت: «جاء زيدٌ راكضًا»، هذه حال؛ لأنها وصف مشتق، لكن «جاء زيدٌ ركضًا»، جعلت المصدر حالًا، أوقعت المصدر حالًا على معنى «جاء زيدٌ راكضًا»، وهو كثير، وسيذكر أمثلةً له، **وقبل أن نستطرد في ذكر الأمثلة، نسأل عن قياسيته، هل ينقاس أم لا ينقاس مع الاعتراف بكثرته؟**

فقيل: لا ينقاس؛ لمجيئه على خلاف الأصل، وإنما يُقال مثل ما قالت العرب في هذه الأمثلة.

وقال آخرون كالمُبرد: ينقاس فيما كان نوعًا من الفعل، يقول: ينقاس وقوع المصدر حالًا إذا كان المصدر نوعًا من أنواع الفعل، كقولك: «جاء زيدٌ ركضًا»، فإن الركض من أنواع المجيء، «طلع زيدٌ بغتةً»، فالبغتة نوعٌ من أنواع الطلوع، وهكذا. وهذا قولٌ وجيه؛ فإن الأمثلة الكثيرة في هذا المجال جاءت على هذا الأمر، يعني: على ما كان نوعًا من الفعل؛ فعلى ذلك يجوز أن تقول: «جاء زيدٌ ركضًا» و«جاء مشيًا»، و«جاء زحفًا»، و«جاء هرولةً»، هذه كلها مصادر، وتقول: «سبحت عائمًا»، هذا وصف، و«سبحت عومًا»، هذا مصدر، وتقول: «قتلته شنقًا»، «قتلته صبرًا»، «قتلته ضربًا»، وتقول: «لقيته فجأةً»، «لقيته موافقةً»، وتقول: «كلمته مشافهةً»، «مشافهةً» مصدر، «شافه يُشافه مشافهةً»، «كلمته مشافهةً»، «كلمته مراسلةً»، «كلمته مباشرةً».

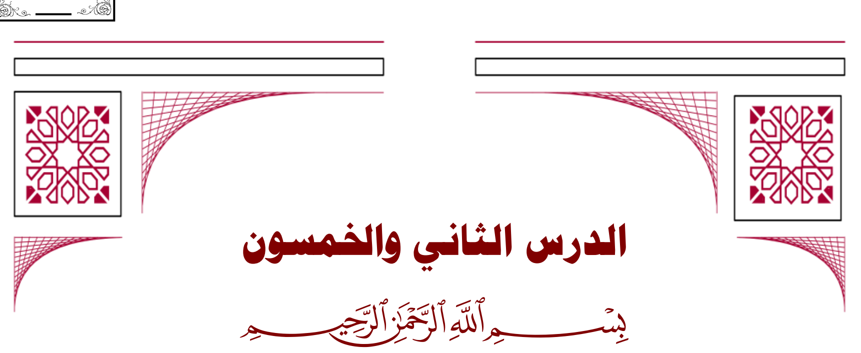
فبعد أن عرفنا أن الأوجه في ذلك قياسيته فيما كان نوعًا من الفعل، نتكلم على إعرابه، ما إعراب المصدر إذا وقع حالًا في الأمثلة السابقة؟

فيها ثلاثة أقوالٍ للنحويين:

القول الأول: أنه منصوبٌ على الحال، وهذا الذي يدخل في بابنا.

قالوا: إنه منصوبٌ على الحال على تأويل المصدر بمشتق، فـ«طلع زيدٌ بغتة»، أي: طلع مباغتًا، و«جاء ركضًا»، أي: جاء راكضًا. هذا قول سيبويه والجمهور.

القول الثاني: قاله الأخفش والمُبرد، مِنْ أكابر علماء النحو، ماذا قالا؟ قالا: إنه منصوبٌ على المفعول المطلق، وأين ناصبه؟ ناصبه فعلٌ مقدرٌ من لفظه، فتقدير: «جاء زيدٌ ركضًا»، أي: جاء زيدٌ يركض ركضًا.



الدرس الثاني والخمسون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة، ليلة الإثنين الثالث من شهر جمادى الآخرة، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في جامع الراجحي، في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد - بحمد الله وتوفيقه - الدرس الثاني والخمسين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والكلام يا إخوان ما زال موصولًا على «باب الحال»، فقد شرحنا من قبلُ ستة أبيات، ونُكمل اليوم - إن شاء الله - ما تيسَّر من أبيات هذا الباب.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلَـمْ يُنَكَّـرْ غَالِبًـا ذُو الْحَـالِ إنْ ... لَـمْ يَتَـأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّـصْ أَوْ يَـبِنْ

مِـنْ بَعْـدِ نَفْـيٍ أَوْ مُضَـاهِيهِ كَـلَا ... يَبْـغِ امْـرُؤٌ عَلَـى امْـرِئٍ مُسْتَسْـهِلَا

٣٤٠.وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ ... أَبَـوْا وَلَا أَمْنَعُـهُ فَقَـدْ وَرَدْ

٣٤١.وَلَا تُجِزْ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهْ ... إلَّا إذَا اقْتَضَـى الْمُضَـافُ عَمَلَـهْ

٣٤٢.أو كَانَ جُـزْءَ مَـا لَـهُ أُضِـيفَا ... أَوْ مِثْـلَ جُزْئِـهِ فَـلَا تَحِيفَـا

٣٤٣. وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا
٣٤٤. فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعَا ... ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا
٣٤٥. وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا ... حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا
٣٤٦. كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرْ ... نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرْ
٣٤٧. وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ ... عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

في أول هذه الأبيات تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حكم صاحب الحال من حيث التعريف والتنكير، والمراد بصاحب الحال: هو مَنْ تجيء الحال؛ لبيان هيئته وحاله؛ كزيد في قولنا: «جاء زيدٌ ضاحكًا»، فإن «زيد» نُسميه صاحب الحال، و«ضاحكًا» نُسميها الحال.

وحق صاحب الحال من حيث التعريف والتنكير أن يكون معرفةً، وقد سبق أن الحال حقها التنكير، أما صاحب الحال فحقه التعريف؛ أن يكون معرفةً، أيّ معرفةٍ؛ علمًا، ضميرًا، اسمًا موصولًا، اسم إشارةٍ، أو غير ذلك، قد يكون علمًا، كما تقول: «جاء زيدٌ ضاحكًا»، وكقوله تعالى: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الصافات: ١١٢] ﴿نَبِيًّا﴾ حالٌ من «إسحاق».

وقد يكون ضميرًا؛ ضميرًا بارزًا أو ضميرًا مستترًا، فالضمير البارز كأن تقول: «جئتُ راكضًا»، فصاحب الحال ضمير المتكلم، كالكاف في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [البقرة:١١٩] فـ﴿بَشِيرًا﴾ حالٌ من الكاف في ﴿أَرْسَلْنَٰكَ﴾ [البقرة:١١٩] العائدة إلى النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

وقد يكون ضميرًا مستترًا في مثل قولك: «زيدٌ جاء راكضًا»، فـ«راكضًا» حالٌ من فاعل «جاء» وهو ضميرٌ مستتر، وفي قوله تعالى عن نبيه موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص:٢١] ﴿خَآئِفًا﴾ حالٌ من فاعل «خرج» وهو

ضميرٌ مستتر، وكذلك ﴿يَتَرَقَّبُ﴾ جملة فعلية حالٌ أخرى من فاعل «خرج»، وهكذا.

يكون الحال نكرة وصاحب الحال معرفة من جميع المعارف.

وهل يجوز في صاحب الحال أن يكون نكرة؟ قال ابن مالك:

وَلَـــمْ يُنَكَّـــرْ غَالِبًـــا ذُو الحَـــالِ إنْ لَـــمْ يَتَـــأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّـــصْ أَوْ يَـــبِنْ

معنى ذلك: أن صاحب الحال قد يأتي نكرةً في مواضع، **وقد ذكر ابن مالك هنا ثلاثة مواضع:**

الموضع الأول: إن لم يتأخر، أو يُخصص، أو يبن، فقوله: (**إنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ**)، يعني: أن صاحب الحال يجوز أن يكون نكرةً؛ إذا تأخر فتقدمت الحال عليه، كأن تقول: «جاء طفلٌ خائفٌ»، فعلٌ وفاعلٌ وصفة، قدِّم الصفة تقول: «جاء خائفًا طفلٌ»، فـ«خائفًا» حال، و«طفلٌ» فاعل صاحب الحال، وقد جاء نكرة، ما الذي سوَّغ مجيء صاحب الحال نكرة؟ كونه متأخرًا وكون الحال متقدمةً عليه، وهكذا في كل الصفات، كل صفةٍ لنكرة تقدمت عليها هذه النكرة صارت هذه الصفة المتقدمة حالًا، كأن تقول: «في المسجد رجلٌ نائمٌ»،

«في المسجد» خبر.

«رجل»: مبتدأ.

«نائمٌ»: صفة نعت.

قدِّم الصفة على الموصوف، ستقول: «في المسجد نائمًا رجلٌ».

ومن ذلك قول الشاعر:

وبالجسم مني بينًا لـو علمته شـحوبٌ وإن تستشـــهدي العـــين تشـــهد

يريد: وبالجسم مني شحوبٌ بينٌ، فـ «بين» صفة لـ«شحوب»، صفة لنكرة، وعندما تقدمت الصفة على الموصوف قال: «وبالجسم مني بينًا شحوبٌ».

وكقول الآخر:

ومـا لام نفسـي مثلهـا لـي لائـمٌ ... ولا سـدَّ فقـري مثلما ملكـت يـدي

يريد: ما لام نفسي لائمٌ مثلُها، ثم قدم الصفة على الموصوف فنصبها على الحال فقال: ما لام نفسي مثلها لائمٌ، فإن قلت: لو أعدناها إلى الأصل فقلنا: ما لام نفسي لائمٌ مثلها، فـ «لائمٌ» فاعل، و«مثلها»: صفة نعت، والصفة - كما نعلم - لا بد أن تطابق الموصوف في التعريف والتنكير، والموصوف هنا «نائمٌ» نكرة، والصفة مثلها، فهل الصفة هنا نكرة؟ مضاف ومضاف إليه، لكن هل الإضافة هنا تُكسب التعريف؟ نعم، مثل لو أُضيفت إلى الضمير والضمير معرفة، إلا أن الإضافة لا تُكسب التعريف دائمًا، كما سيأتي في باب الإضافة.

الإضافة إما معنوية وإما لفظية، فاللفظية: لا تُكسب التعريف أصلًا، والمعنوية إما أن يكون المضاف لفظًا موغلًا في التنكير؛ كـ«مثل وغير وسوى»، ونحو ذلك من الكلمات الموغلة في التنكير؛ فهذه لا تكتسب التعريف، أو يكون المضاف غير ذلك؛ كـ«بيت وقلم»، فيكتسب التعريف، فتقول: «جاءني رجلٌ غيرُك»، «رأيت رجلًا غيرَك»، «سلمت على رجلٍ غيرِك»، فـ«غيرك» هنا صفة وهي نكرة، ولو جاءت «غير» و«مثلك» بعد معرفة لكانت حالًا؛ لأنها نكرة بعد معرفة؛ كأن تقول: «جاء محمدٌ غيرَك»، أي: مغايرًا لك، حالة كونه مغايرًا لك، هذا تنبيه على هذا البيت.

ومن ذلك قول الشاعر:

لميـــــة موحشًـــــا طلـــــلُ ... يلـــــوح كأنـــــه خلـــــلُ

فأصل البيت: لميةَ طللٌ موحشٌ:

«لمية»: جار ومجرور، خبر.

«طللٌ»: مبتدأ.

«موحشٌ»: نعت صفة.

فلما قدمنا الصفة على الموصوف صارت الصفة حالًا، فقال الشاعر: «**لمية موحشًا طللُ**»؛ إذن فهذا هو المُسوغ الأول، أو الموضع الأول لمجيء صاحب الحال نكرةً، وهذا الذي ذكره ابن مالك في قوله: (**إِنْ لَم يَتَأَخَّر**).

الموضع الثاني: أو المسوغ الثاني لمجيء صاحب الحال نكرةً، في قول ابن مالك: (**أَوْ يُخَصَّصْ**)، يعني: إذا تخصصت النكرة بصفةٍ أو إضافة، التخصص يكون إما بصفة أو بإضافة.

ما معنى التخصص أو التخصيص؟

التعريف والتنكير واضح وبينهما التخصيص، الكلمة إما معرفة وإما نكرة وإما مخصصة، فالنكرة شائعةٌ في الجنس، والمعرفة مُعين، والمُخصص دائرةٌ أوسع من المعرفة وأضيق من النكرة، يعني: لا يزول التنكير وينعدم، لكن ما يصل الأمر لحد التعريف، يعني لو قلنا: «محمد»، هذا معرفة؛ لأنه عيَّن معينًا، ولو قلنا: «رجل»، يكون نكرة؛ لأنه شائع لجنس الرجال، «رجل كبير»، «رجل صغير»، «رجل عالم»، «رجل جاهل»، «رجل مسلم»، «رجل كافر»، «رجل طويل»، «رجل قصير»، كل رجل يُسمى رجلًا، فإذا قلت: «رجلٌ طويلٌ»، التنكير قل، لكنه لم ينعدم، هذا معنى التخصيص، والتخصيص هنا في قولنا: «رجلٌ طويلٌ» صار بالصفة، وربما يكون بالإضافة كأن تقول: «رجل علمٍ»، فأخرج الجهَّال، والتخصيص هنا صار بإضافة، هذا معنى التخصيص، فيقول ابن مالك: يصح أن يجيء صاحب الحال

نكرةً؛ إذا كانت هذه النكرة مخصصةً، إما بصفة وإما بإضافة.

والتعليل في ذلك: أن التخصيص يُقربها من التعريف، فالتخصيص بالوصف، أو نقول بأدق: التخصيص بالصفة؛ كأن تقول: «جاء شيخٌ كبيرٌ مرتجفًا»، جاء شيخٌ كبيرٌ حالة كونه مرتجفًا:

«جاء»: فعل.

«شيخٌ»: فاعل.

«كبيرٌ»: صفة.

«مرتجفًا»: حال.

ولو قلنا: «جاء شيخٌ كبيرٌ مرتجفٌ» لصح وكانت صفةً أخرى، والذي يحدد الحالية والوصفية المعنى المراد، هل تريد أن تجعل الارتجاف من صفاته المعروفة، كما شرحنا من قبل، فتقول: «جاء شيخٌ كبيرٌ مرتجفٌ)، أما إذا كان الارتجاف ليس مِنْ صفاته المعروفة، فالأفضل أن تأتي بالحال.

ومن ذلك قولك: «في البيت رجلٌ كريمٌ نائمًا»:

«في البيت»: خبر.

«رجلٌ»: مبتدأ.

«كريمٌ»: صفة.

«نائمًا»: حال.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدخان: ٤، ٥]، قال المفسرون: ﴿أَمْرًا﴾ الثانية معناها: مأمورًا، والله

أعلم، ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان:٤]: حالة كونه مأمورًا به من عندنا، فـ﴿أَمْرًا﴾ الثانية حال من ﴿أَمَرَ﴾ الأولى، و﴿أَمَرَ﴾ الأولى نكرة، لكنها تخصصت بالصفة وهي ﴿حَكِيمُ﴾.

وقال بعض المُعربين: إن الحال ﴿أَمْرًا﴾ هنا من ﴿كُلَّمَآ﴾، فيها يُفرق كل أمرٍ من حكيمٍ حالة كونه مأمورًا به، فهذا يحتمله المعنى، والتخصيص حينئذٍ يكون بالإضافة.

وكقول الشاعر:

نجيت يا رب نوحًا واستجبت له ... في فلكٍ ماخرٍ في اليم مشحونَا
وعاش يدعو بآيات مبينةٍ ... في قومه ألف عام غيرَ خمسينا

فالشاهد في قوله: «**في فلكٍ ماخرٍ في اليم مشحونًا**»، الفلك: السفينة، «ماخرٍ في اليم»: يمخر اليم، أي: يقسم الماء، «مشحونًا»، أي: مليئًا بالناس، فـ«فلكٍ» هذا الموصوف، «ماخرٍ» الصفة، «مشحونًا» حالٌ من الفُلك، يُقال: فُلْك وفُلُك، والذي جوَّز ذلك كون النكرة موصوفةً، موصوفة بماذا؟ بـ«ماخر»، وهل قوله: «في اليم» صفة أخرى للفلك، أم متعلقة بقوله: «ماخر»؟ التعلق طبعًا لا يفصل فيه إلا المعنى، الظرف والجار والمجرور في الجملة لا بد أن تتعلق، ومتعلقها يحدده المعنى.

يعني لو قلت: «نزل القرآن منقذًا من الله»، فـ«من الله» متعلقة بـ«نزل» أم متعلقة بـ«منقذًا»؟ بـ«نزل من الله»، فلو قلت: «نزل القرآن منقذًا من النار»، فـ«من النار» متعلقة بـ«نزل» أم «منقذًا»؟ «منقذًا»، التعلق يحدده المعنى، «في اليم» متعلقة بـ«فلك»، أي: فلك في اليم، أم متعلقة بـ«ماخر»؟ يعني: يمخر في اليم؟ المعنى الثاني هو المتبادر، وعلى ذلك يكون الموصوف هنا موصوفًا بصفةٍ واحدة؛ لأنك

لو قلت: «في اليم» متعلقة بالفلك، لكانت صفةً له.

ثم قال: «**وعاش يدعو بآيات مبينةٍ**» هنا في حال، أين الحال في هذا الشطر؟ جملة «يدعو» حالٌ من فاعل «عاش»، وصاحب الحال هنا نكرة أم معرفة؟ معرفة، ضمير مستتر.

ومثال ما تخصص بالإضافة: النكرة التي تخصصت بالإضافة؛ كأن تقول: «مر بي صاحب غنمٍ مسافرًا»، أي: حالة كونه مسافرًا، وتقول: «شرح لي المسألة عالم نحوٍ مسترسلًا»، أي: حالة كونه مسترسلًا، وتقول: «في السوق رجل خيرٍ متصدقًا»، أي: حالة كونه متصدقًا.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت:١٠]، المعنى والله أعلم: في أربعة أيام حالة كونها مستوية، أو متساويةً للسائلين، فالحال ﴿سَوَآءٗ﴾ من ﴿أَرۡبَعَةِ﴾ وهي نكرة، لكنها تخصصت بالإضافة إلى ﴿أَيَّامًا﴾، فهذا هو الموضع الثاني أو المسوغ الثاني.

الموضع الثالث: أو المسوغ الثالث من مجيء صاحب الحال نكرة هو: ما ذكره ابن مالك في قوله: «**أَوْ يَبِنْ**»، «**مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ**» يعني: أن يقع بعد نفيٍ، أو يقع بعد مضاهي النفي، والمراد بمضاهي النفي - كما ذكرنا أكثر من مرة: النفي والاستفهام، فالنفي كقولك: «ما جاء رجلٌ مستعجلًا»، أي: ما جاء رجلًا حالة كونه مستعجلًا، ويصح أن تقول: «ما جاء رجلٌ مستعجلٌ»، وتقول: «ما صلى أحدٌ متنفِّلًا»، أي: حالة كونه متنفلًا.

ومن ذلك: قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾ [الحجر:٤]، الاستثناء هنا تام أم مفرغ؟ مفرغ، والمفرغ - كما ذكرنا في باب الاستثناء: هو الذي تحذفه وتحذف الذي معه، فمعنى الآية لغويًّا - والله أعلم:

أهلكنا قريةً ولها كتابٌ معلوم، «اشتريت سيارةً ولها لونٌ جميل»، «أكرمت طالبًا وهو مجتهد»، هذا القياس اللغوي، على ذلك: «أهلكنا قريةً ولها كتابٌ معلوم»:

«قرية»: مفعول به وهي نكرة.

«ولها كتابٌ معلوم»: جملة اسمية.

«لها»: خبر.

«كتابٌ»: مبتدأ.

«معلومٌ»: صفة.

وهذه الجملة حال أم صفة لـ﴿قَرْيَةٍ﴾؛ لأن القاعدة تقول: «الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد الصفات نكرات»، هذه القاعدة العامة، لا يمكن أن تخرج إلى مثل هذه المسوغات، وهنا وقعت الجملة بعد معرفة أم وقعت بعد نكرة؟ وقعت بعد نكرة، ولكن النكرة مسبوقة بنفي، فهذا يُسوغ مجيء الحال من النكرة، فتقول: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر:٤]، وهل يصح أن تجعل الجملة صفةً؛ لأنها واقعة بعد نكرة في اللغة؟ يصح، فتقول مثلًا في كلامك: «ما أهلكنا من قريةٍ إلا لها كتابٌ معلوم»، ما تأتي بواو الحال، هنا الذي جعل الجملة حالًا ومنع أن تكون صفةً وجود واو الحال؛ لأن الصفة لا تأتي معها بالواو، أما الحال فيجوز أن تأتي بالواو وألا تأتي بالواو.

قال الزمخشري: إن الجملة هنا صفة، والزمخشري معروف أنه من أئمة اللغة والبلاغة، أبو القاسم الزمخشري، من علماء القرن السادس، وكتابه في التفسير مشهور «الكشاف»، إلا أنه من أئمة الاعتزال، قال: إن الجملة هنا صفة، فردوا عليه بأن الصفة لا تقترن بالواو، وردوا عليه بأن الصفة لا يُفصل بينها وبين الموصوف بـ «إلا»، يعني: لو قلت الآن: «جاء رجلٌ كريمٌ»، افصل بـ «إلا» التي هي للاستثناء

المفرغ، يمكن أن تقول: «ما جاء إلا رجلٌ كريمٌ»، لكن ما تقول: «ما جاء رجلٌ إلا كريمٌ»، ما يأتي. بخلاف الأبواب الأخرى؛ فقد تأتي في الاستفهام المفرغ كالحال، تقول: «جاء محمدٌ راكضًا»، «ما جاء محمدٌ إلا راكضًا»، «جاء محمدٌ خوفًا منك»، هذا مفعول له، تقول: «ما جاء محمدٌ إلا خوفًا منك»، وهكذا تأتي في الأبواب الأخرى، لكن في الصفة، الصفة لا تأتي بعد «إلا» التي ليست من المفرغ، يعني: لا يُفصل بينها وبين الموصوف بـ«إلا».

وأما قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء:٢٠٨] فـ﴿لَهَا مُنذِرُونَ﴾ جملة اسمية، وهل هي صفة أم حال ﴿مِّن قَرۡيَةٍ﴾؟ حال، صفة، يجوز الوجهان، صفة؛ لأنها جملةٌ بعد نكرة، كأنك قلت في اللغة: «أهلكنا قريةً مُنذرةً»، وتكون حالًا؛ لأنها مسبوقة بنفي، فجاز أن يأتي هنا بالحال منها.

الطالب:...

الشيخ: «ما أهلكنا من قريةٍ إلا لها منذرون».

الطالب:...

الشيخ: نعم، هذا يدخل هذا الإعراب، «ما أهلكنا من قريةٍ إلا لها منذرون»، هذا يُبعد، بل يُضعِّف كونها صفةً، أنا غفلت عن ذلك وأنت لم تغفل ما شاء الله.

ومثال ما وقع بعد الاستفهام: يُسبق بنفي أو مضاهيه، أي: النفي والاستفهام، ومثال ما وقع بعد الاستفهام؛ كقولك: «هل سافر أحدٌ وحده؟» وعرفنا من قبل أن «وحده» تُعرب حالًا، وتقول: «هل جاء طالبٌ مبكرًا؟» و«مبكرًا» هنا حال وليست ظرفًا، وقال الشاعر:

يا صاح هل حُمَّ عيشٌ باقيًا فترى   لنفسك العذرَ في إبعادها الأملا

«يا صاحِ»، أي: يا صاحبُ، ثم رُخمت بحرف الباء ترخيمًا سماعيًّا، وهذا كثير

عند العرب في ترخيم كلمة «يا صاحبي»، «هل حُمَّ»، أي: قُدّر عيشٌ حالة كونه باقيًا، يعني يقول: أنت هل علمت أنه قُدر لك عيش إلى زمن معين، فيكون لك عذر في إبعادك الأمل؟

ومثال ما وقع بعد النهي: قولك: «لا يحضر أحدٌ متأخرًا»، «لا يسافر مسافرٌ وحده»، وكقول ابن مالك في «الألفية» مثاله:

كَلَا يَبْغِ امْرُؤ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا

أي: لا يبغِ امرؤ على امرئٍ مستسهلًا البغي، فـ«مستسهلًا» حال من «امرؤٌ» وهو نكرة، وسوغ مجيئه صاحب حال وهو نكرة، كونه مسبوقًا بنهي، وكقول قطري بن الفجاءة، وهو مِنْ قادة الخوارج، ومن فصحاء الشعراء في قصيدةٍ مشهورة:

لا يركنن أحدٌ إلى الإحجام ... يوم الوغى متخوفًا لحمام

أي: لا يركنن أحدٌ حالة كونه متخوفًا، فـ«متخوفًا» حالٌ من «أحدٌ» النكرة المسبوقة بنهي.

فإن قلت لي: لِمَ قال ابن مالك في أول هذين البيتين: (**وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ**) إلا في هذه المواضع الثلاثة، لماذا قال: (**غَالِبًا**)؟

قلت لك: ليُشير إلى أن صاحب الحال جاء نكرةً في غير هذه المواضع قليلًا، يعني: بلا ضابط أو مُسوِّغ، ويذكرون لذلك شواهد صحت عن العرب، مِنْ ذلك قولهم: «عليه مائةٌ بيضًا»، إنسان أجرم أو أخطأ أو نحو ذلك، فقال: «عليه مائةٌ بيضًا»، المعنى: عليه مائةٌ من الإبل بيضًا أو نحو ذلك، فقالوا: عليه مائةٌ حالة كونها بيضًا.

وكقولهم: «مررت بماءٍ قعدة رجل»، أي: بماءٍ قليل، بمقدار قعدة رجل،

مررت بماءٍ حالة كونها قعدة رجل.

وفي الحديث المشهور: «صلى رسول الله ﷺ قاعدًا، وصلى وراءه رجالٌ قيامًا، فأشار إليهم أن اجلسوا» هذا الحديث في البخاري وفي «الموطأ» للإمام مالك بهذا اللفظ، ومحل الشاهد فيه قول الراوي: «وصلى وراءه رجالٌ قيامًا»، أي: صلى رجالٌ حالة كونهم قيامًا، «قيامًا»: جمع قائم، كقولك: «صلى رجالٌ قائمين»، ولو قال: «صلى رجالٌ قائمون»، أو «صلى رجالٌ قيامٌ» لصح، فتكون صفةً، لكن المعنى المراد هنا الحالية؛ ولهذا نصب على الحالية.

ويمثلون لذلك أيضًا بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ﴾ [البقرة:٢١٦]، فقوله: ﴿وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ [البقرة:٢١٦] جملةٌ اسمية، مبتدأٌ وخبر، وهذه الجملة الاسمية وقعت بعد معرفة أم بعد نكرة؟ وقعت بعد نكرة وهي ﴿شَيۡـٔٗا﴾، فهل هي صفة أم حال؟ لو أخذنا بالقاعدة العامة المشهورة لقلنا: إنها صفة، لكن الذي يمنع الصفة هنا وجود الواو؛ ولهذا قيل: إن الجملة هنا حال، لو قيل في اللغة: «عسى أن تكرهوا شيئًا هو خيرٌ لكم»، لقلنا: صفة، وكذلك في باقي الآية: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ﴾ [البقرة:٢١٦].

ومثلوا لذلك أيضًا: بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة:٢٥٩]، ﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾: جملةٌ اسمية وقد جاءت بعد نكرة، فظاهرها أنها صفة، ولكن الواو قبلها توجب كونها حالًا، ولا مُسوغ لكل هذه الشواهد، الأصل المسوغات الثلاثة المذكورة من قبل.

وأجاز سيبويه إمام النحويين في أكثر من موضع من كتابه مجيء الحال من النكرة بلا مُسوغ. ومن أمثلته التي جوزها قولك: «فيها رجلٌ قائمًا»، أي: فيها

رجلٌ حالة كونه قائمًا، وسيبويه لا يمنع مجيء صاحب الحال نكرةً، والجمهور لا يُجوزون ذلك باطرادٍ إلا في هذه المواضع الثلاثة، أو بالمسوغات الثلاثة.

والخلاصة بعد كل ذلك أن نقول: إن صاحب الحال الأصل فيه أن يكون معرفة ولا يكون نكرةً باطراد؛ إلا في هذه المواضع الثلاثة، وما سواها فمجيء صاحب الحال نكرةً قليل، يعني: الشواهد التي جاءت قليلة.

الطالب:...

الشيخ: إن أخذت بقول سيبويه تعمل به، وسيبويه إمام النحويين بلا منازعة، لكن إن أردت أن تقيس على المسموع فقط فلا إشكال في ذلك، هذا في المسموع عمومًا حتى ولو كان قليلًا، إذا أردت أن تقيس عليه فلا إشكال في ذلك، ليس في لفظه وإنما في أسلوبه. أما في لفظه قلت أنت هذا اللفظ، يمكن أن تقول مثلًا: «لا تضرب طالبًا وهو يحبك»، لا إشكال في ذلك، على هذا القياس معنى هذه الآية، لكن لا تقس فتقول: «جاء طالبٌ مجتهدًا»؛ لأن هذا ما جاء في الأساليب السابقة إلا ما جوزه سيبويه قياسًا، سيبويه جوزها قياسًا. أما الأمثلة السابقة والشواهد السابقة ليس فيها مثل هذا الأسلوب.

الطالب:...

الشيخ: المعنى الإجمالي لم يختلف.

الطالب:...

الشيخ: إن أردت كون النوم من صفاته المعروفة، فحينئذٍ الأفضل أن تُعبر بالصفة أو بالحال؟ بالصفة، وإذا أردت صفة فلا بد أن تؤخرها، حينئذٍ ينبغي عليك في هذا المثال أن تقول: «في المسجد رجلٌ قائمٌ»، ولا تقدم؛ لأنك إن قدمتها ليس لك إلا الحالية.

الطالب:...

الشيخ: النوم من صفاته، معظم الناس كثير النوم.

الطالب:...

الشيخ: هذا الأصل في الصفة؛ أنها للصفات المعروفة التي عُرف بها الإنسان. أما إذا أردت أنه ليس من صفاته المعروفة، أو أنت لا تعرف هل من صفاته المعروفة أم لا، وإنما رأيت رجلًا نائمًا، حينئذٍ لك أن تعبر بالحال. وكل ذلك التفصيل الذي ذكرناه من قبلُ إنما هو في المعرفة. إذا كان صاحب الحال معرفةً.

أما إذا كان صاحب الحال نكرةً؛ فإن هذه الدقائق تقل معها؛ لأن النكرة مع الحال، والحال نكرة تستوجب معاني أخرى، فيقول: «رأيت رجلًا نائمًا»، نائمًا هنا صفة، لكنها صفة لنكرة، فالنكرة عامة، والعام ما يمكن أن تصفه بصفةٍ معروفة أو غير معروفة؛ لأنه نكرة، لا تجعل صفةً معروفة إلا لشيءٍ معروف.

الطالب:...

الشيخ: ما تستطيع أن تجعل الصفة دالةً على شيءٍ معروف، إلا إذا كانت صفة لشيءٍ معروف، يعني: العربي يفهم هذه الأمور، لو ما نصصت عليها. أما إذا كان الموصوف غير معروف، يعني: نكرة، فحينئذٍ ما يتأتى أن تصفه بصفة معروفة أو غير معروفة.

قال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران:١٠٣] أين الحال؟ ﴿جَمِيعًا﴾ [البقرة:٢٩]، أي: مجتمعين والله أعلم، ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٨] حال ﴿ضَعِيفًا﴾ [البقرة:٢٨٢]، خُلق الإنسان حالة كونه ضعيفًا.

الطالب:...

الشيخ: قلنا من قبل: إن الحال قد تأتي لازمة.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ﴾ [الأنفال:١٥] أين الحال؟ ﴿زَحْفًا﴾، صاحب الحال؟ إذا رأيتم الذين كفروا حالة كونهم زاحفين، لو قدَّرنا ﴿زَحْفًا﴾ بـ«متزاحفين»، المفسرون يقولون: يجوز أن تكون ﴿زَحْفًا﴾ بمعنى: زاحفين، ويجوز أن تكون بمعنى متزاحفين، فإن كانت ﴿زَحْفًا﴾ بمعنى: زاحفين، فهي حالٌ من ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وإن كانت ﴿زَحْفًا﴾ بمعنى: متزاحفين فهي حالٌ من الفاعل والمفعول، من ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ من التاء في ﴿لَقِيتُمُ﴾ ومن الفاعل ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وهي هنا مصدرٌ وقع حالًا، زحف هذا مصدر وقع حالًا.

وقال تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [هود:١٧] ﴿إِمَامًا﴾: حال من ﴿كِتَابُ مُوسَى﴾، ﴿إِمَامًا﴾ مشتق أم غير مشتق؟ مشتق، من أي المشتقات؟ الإمام صفة مُشبهة، اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة هذه صيغتها قياسية، فإن وجدت وصفًا يخرج عن هذه الصيغ القياسية، اسم الفاعل على «فاعل» أو «مُفْعِل»، واسم المفعول «مفعول»، أو تأتي بالمضارع وتقلب الياء ميمًا مضمومة وتفتح ما قبل الآخر، وصيغ المبالغة خمس صيغ: «فعَّال، مفعال، فعول، فعيل، فَعِل»، يعني: أن لها صيغًا قياسية، فإن وجدت بعد ذلك وصفًا وليس على شيءٍ من هذه الصيغ القياسية، فيسمونه صيغة مشبهة باسم الفاعل، كـ«سهل وصعب وبطل وشجاع وشريف وإمام»، ونحو ذلك، تكون صفة مشبهة.

﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾ [الأعراف:٧٣] أين الحال؟ ﴿آيَةً﴾، وصاحب الحال، ما الآية؟ الناقة، الحال وصاحب الحال يتحدان في الأصل،

يتحدان في المعنى، يعني: شيئًا واحدًا في المعنى، لو قلنا: هذه ناقة الله لكم آيةٌ، فـ:

«لكم»: خبر.

«آيةٌ»: مبتدأ.

والجملة ما علاقتها بناقة الله؟ حال أم صفة؟ صفة، لماذا صفة؟ الجملة بعد المعرفة حال أم صفة؟ حال، ونقول: ﴿نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ معرفة أم نكرة؟ معرفة، إذًا ﴿لَكُمْ ءَايَةٌ﴾ جملةٌ حالية.

﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا﴾ [الصف:٦] الحال الياء في ﴿إِنِّى﴾، وصاحب الحال هو ﴿عِيسَى﴾، لكن صاحب الحال يكون أقرب شيء، ربما تذكر الاسم، ثم تذكره بعد ذلك، ثم تأتي بالحال، صاحب الحال أقرب مذكور، الحال ضمير الياء في ﴿إِنِّى﴾، تعود إلى ﴿عِيسَى﴾، لكن صاحب الحال هو أقرب مذكور، قد يذكر الاسم، ثم يُذكر له ضمائر، كما لو قلت: «زيدٌ جاء ضاحكًا»، أين صاحب الحال؟ هو، الذي يعود إلى زيد، لكن لا تقل: «زيد» صاحب الحال.

الطالب:...

الشيخ: إني رسول الله حالة كونه مصدقًا لما بين يديه من التوراة، لو كانت ﴿مُّصَدِّقًا﴾ حال من ﴿رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ لكان الظاهر أن يُقال: إني رسول الله حالة كونه مصدقًا لما بين يديه، لكن قال: ﴿لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا﴾، إذن فالحال من هو، من الياء في ﴿إِنِّى﴾.

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام:١١٤]

﴿مُفَصَّلًا﴾ حالٌ من ماذا؟ من ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾، وسبق أنها حال منتقلة أم ثابتة، ثابتة ملازمة؛ لأن التفصيل ثابتٌ للقرآن.

وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [سبأ:٢٨] المراد نبينا عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [سبأ:٢٨] أما ﴿بَشِيرًا﴾ فهي حال، وصاحب الحال الكاف في ﴿أَرْسَلْنَٰكَ﴾، و﴿كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ ما إعرابها؟ **ما معنى** ﴿كَآفَّةً﴾؟

قيل: ﴿كَآفَّةً﴾ بمعنى: كافًّا، والتاء للمبالغة، كما تقول: «علامة وراوية»، فالمعنى - والله أعلم: وما أرسلناك إلا كافًّا للناس، يعني: عن الشرك ونحو ذلك، فهي حال أيضًا.

وقيل: إن ﴿كَآفَّةً﴾ مصدر وليس وصفًا، يعني: ليس اسم فاعل وإنما هو مصدر كالعاقبة، العاقبة تقول: «عاقبتك حميدة» مثل: «عقباك حميدة»، فهي مصدر، فإذا كانت مصدرًا كانت بمعنى المنع.

فالمعنى - والله أعلم: وما أرسلناك إلا منعًا للناس، أي: منعًا لهم من الشرك، فما إعراب ﴿كَآفَّةً﴾ التي بمعنى: منعًا؟ مفعول مطلق، أو مفعول له، أو حال على أنه مصدر وقع موقع الحال، فهو «منعًا» بمعنى: «مانعًا»، إذا وقع المصدر حالًا عرفنا أن فيه أقوالًا؛ إما أنه مصدر مفعول مطلق أو أنه حال على الأقاويل التي ذُكرت في الدرس الماضي.

الطالب:...

الشيخ: أولًا: قد لا يُسلَّم بكلامك، قال: مانعًا للناس، أو منعًا للناس، التعميم موجود.

يعني: تريد أن تقول: ﴿كَآفَّةً﴾ حال من «الناس»، يعني: أرسلناك للناس حالة كونهم كافةً جميعًا، وليس ﴿كَآفَّةً﴾ حالًا من الكاف في ﴿أَرْسَلْنَٰكَ﴾، هذا قول، وسيأتي بعد قليل، لعلنا نصل إليه.

نأتي لهذه الآية: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٨٩]، وفي قراءة الجمهور: «**وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ**» وقراءة أخرى: ﴿مُصَدِّقًا﴾، أما بالرفع «مصدقٌ» فهي ماذا؟ صفة لـ﴿كِتَٰبٌ﴾، لما جاءهم كتابٌ مصدقٌ، صفة ثانية، أين الصفة الأولى؟ ﴿مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾، شبه الجملة صفة أولى، و«مصدقٌ» صفة ثانية، و﴿مُصَدِّقًا﴾ بالنصب حال من ﴿كِتَٰبٌ﴾.

ثم تكلم ابن مالك بعد ذلك على حكم تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرٍّ، كأن تقول مثلًا: «مررتُ بزيدٍ جالسًا»، الحال «جالسًا» وصاحب الحال «زيدٍ» وهو مجرور، مجرور بحرف جر، هل يجوز أن تقدم الحال هنا على صاحب الحال؟ نسمع ما قاله ابن مالك:

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ ... أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

وفي ضبط آخر في البيت:

وَسَبْقَ حَالِ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ ... أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

ومعنى الضبطين متقارب، يريد: أن الحال التي تأتي من اسمٍ مجرورٍ بحرف جر، هل تتقدم على هذا المجرور أم لا؟ كأن تقول: «مررتُ بزيدٍ جالسًا»، هل تقدم جالسًا على «بزيدٍ»؟ وكأن تقول: «سلمت على هندٍ متسترةً»، هل تقدم «متسترةً» على قولك: «على هندٍ»، أم لا؟

في المسألة خلافٌ على قولين:

القول الأول: مذهب جمهور النحويين؛ أنه لا يجوز تقديم الحال هنا، فلا تقل: «مررت جالسًا بزيدٍ»، ولا: «سلمت متسترةً على هندٍ».

والقول الثاني: قول ابن كيسان من علماء القرن الرابع، والفارسي من علماء القرن الرابع، وابن برهان أظنه من علماء القرن الخامس أو السادس، ذهبوا إلى جواز ذلك، وتابعهم ابن مالك إذ قال: (وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ)؛ لورود السماع بذلك.

ومن هذا السماع قول عروة بن حزام العذري في عفراء، من العشاق المعروفين، قلنا: من الشواهد التي احتج بها المجيزون؛ كابن كيسان والفارسي وابن برهان على تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر قول الشاعر:

وإني لتعروني لذكراكِ روعةٌ ... لها بين جلدي والعظام دبيب
حلفت برب الراكعين لربهم ... خشوعًا وفوق الراكعين رقيب
لئن كان برد الماء هيمان صاديًا إلي ... حبيبًا إنها لحبيبُ

أين الشاهد؟ البيت الثالث إذ يقول:

لئن كان برد الماء هيمان صاديًا ... إلي حبيبًا إنها لحبيبُ

ترتيب البيت ومعناه يقول: لئن كان برد الماء حبيبًا إلي حالة كوني هيمان صاديًا، فـ«هيمان صاديًا» حالٌ من ماذا؟ من الياء المجرورة بـ«إلى» إلي، ومع ذلك قال:

لئن كان برد الماء هيمان صاديًا ... إلي

فقدم «هيمان صاديًا» على صاحب الحال المجرور بحرف الجر.

وقال الآخر:

فإن تك أزوادٌ أصبن ونسوةٌ ... فلن يذهبوا فرغًا بقتل حبالِ

عشــية غــادرت ابــن أرقــم ثاويًــا وعكاشـــة الغُنمـــي عنـــه بحـــالِ

شاعر مشهور نسيت اسمه الآن، أُصيبوا فسُبيت بعض نسائهم وسيقت إبلهم، فيقول:

«فإن تك أزوادٌ»، أي: قطعٌ من الإبل، فإن تك أزوادٌ أصبن ونسوةٌ، فلن يذهبوا بقتل حبال فرغًا، «حبال» هذا الرجل المقتول، اسمه حبال، فلن يذهبوا بقتله فرغًا، يعني: فارغًا، لن يذهب هدرًا، ثم قال: «**فلن يذهبوا فرغًا بقتل حبالِ**»:

«فرغًا»: حال من «قتل».

و«قتل»: صاحب الحال مجرور بحرف جر.

لماذا لم يذهبوا به فارغًا، يقول: لأني قتلت به وأخذت ثأري، فقتل ابن أرقم وعكاشة، فقال:

عشــية غــادرت ابــن أرقــم ثاويًــا وعكاشـــة الغنمـــي عنـــه بحـــالِ

وقال الآخر:

تســليت طــرًّا عــنكم بعــد بيــنكم بـــذكراكم حتـــى كـــأنكم عنـــدي

قال: تسليت طرًّا عنكم، أي: تسليت عنكم طرًّا، أي: تسليت عنكم جميعًا حالة كونكم جميعًا، فقدَّم «طرًّا» على الكاف في «عنكم».

وقال الآخر:

غـــافلًا تعـــرض المنيـــة للمـــرء فيُـــدعى ولات حـــين نـــدائي

يريد: تعرض المنية للمرء غافلًا، ثم قدم «غافلًا»، وصاحب الحال من الغافل؟ المرء، و«المرء» مجرورٌ باللام، تعرض المنية للمرء حالة كونه غافلًا، فقدم الحال مع أن صاحب الحال مجرورٌ بحرف جر.

وقال الشاعر:

إذا المـــرء أعيتــه المـــروءة ناشــئًا　　　فمطلبهـــا كهــلًا عليـــه شـــديد

معنى البيت واضح، قال: «**فمطلبها كهلًا عليه شديد**»، أي: فمطلبها عليه حالة كونه كهلًا شديدٌ، ثم قدم «كهلًا» على قوله: «عليه»، مع أن صاحب الحال مجرور بـ «على».

وأخيرًا يحتجون أيضًا لذلك بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ:٢٨] قالوا: المعنى: وما أرسلناك إلا للناس كافةً، أي: ما أرسلناك إلا للناس حالة كونهم كافةً، يعني: جميعًا، فعلى ذلك ﴿كَآفَّةً﴾ هنا تكون بمعنى: جميعًا، وهي حالٌ من «الناس»، و«الناس» مجرورة باللام، وقد تقدمت الحال على صاحب الحال، وصاحب الحال مجرورٌ باللام، وهذا المعنى هو المتبادر من الآية والله أعلم، إلا أن الإعرابين السابقين المذكورين قبل قليل محتملان.

وأما تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب؛ فهذا جائزٌ لا خلاف فيه، كأن تقول: «جاء زيدٌ ضاحكًا»، أو «جاء ضاحكًا زيدٌ»، و«رأيت هندًا متسترةً» و«رأيت متسترةً هندًا»، والله أعلم.

ثم سيتكلم ابن مالك على مسألة جديدة، وهي مجيء الحال من المضاف إليه، لكن نتوقف إن كان عندكم سؤال أو نُكمل هذه المسألة.

ثم يتكلم إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ **على مجيء الحال من المضاف إليه،** لو قلت مثلًا: «جاء صديقُ إخوتي ضاحكين» فـ«ضاحكين» حالٌ من الصديق أم من الإخوة؟ من الإخوة، والإخوة هنا ما إعرابها؟ مضافٌ إليه، فهل يصح أن يأتي الحال من المضاف إليه؟ وجدتم خللًا في تكوين الجملة، تكلم النحويون عليها: تصح أو لا تصح، لو قلت مثلًا: «هذا كتاب محمدٍ مجتهدًا»، تريد: هذا كتاب

محمدٍ حالة كونه مجتهدًا، هل هذا يصح؟ هذا الذي تكلم عليه النحويون وابن مالك، فقال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلَا تُجِزْ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهْ ... إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ
أو كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا ... أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا

إذن منع المسألة إلا في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: إذا اقتضى المضاف العمل.

الموضع الثاني: إذا كان المضاف جزءًا من المضاف إليه.

الموضع الثالث: إذا كان المضاف مثل الجزء من المضاف إليه.

نأخذها موضعًا موضعًا:

الموضع الأول: يقول: (إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ).

يريد: إذا كان المضاف يعمل في الحال، إذا كان المضاف هو العامل في الحال؛ كأن تقول: «جاء شارب العصير باردًا»، «جاء شارب السويق ملتوتًا»، «جاء ضارب اللص مكتوفًا»، فقولك: «جاء شارب العصير باردًا» «باردًا»: حال من الشارب أم من العصير؟ من المضاف أم من المضاف إليه؟ من المضاف إليه، وهذا جائز كما ترون، لماذا جاز؟ لأن المضاف هو «شارب» هو العامل في الحال، «جاء شارب العصير باردًا»، والعامل - كما سبق - هو الفعل أو ما يعمل عمله، لا يعمل في الحال إلا الفعل أو ما يعمل عمله، والذي يعمل عمله الأسماء العاملة عمل فعلها، سيأتي مزيد كلامٍ على ذلك في الدرس القادم.

وتقول مثلًا: «يعجبني قيامُ زيدٍ مسرعًا» هذا مقبول، لماذا؟ «يعجبني قيام زيدٍ مسرعًا» «مسرعًا»: حال من القيام أو من زيد؟ حال من «زيد»، المضاف إليه، لماذا؟ لأن المضاف وهو «قيام» مصدر، «قام يقوم قيامًا»، مصدر، والمصدر يعمل

عمل فعله، هو العامل في الحال.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس:٤] ﴿مَرْجِعُكُمْ﴾ هنا مصدر، والمصدر يعمل عمل فعله، والمعنى - والله أعلم: إليه تُرجعون جميعًا، انظر كيف أوقعت الفعل مكان المصدر؛ لأن المصدر هنا يعمل عمل الفعل، يعني: بمعنى الفعل.

ومن ذلك قول الشاعر:

تقــول ابنتــي إن انطلاقــك واحــدًا ... إلــى الــروع يومًــا تاركًــا لا أبــا ليــا

فقال: إن انطلاقك واحدًا، «واحدًا» حال من «انطلاق» أم من الكاف؟ من الكاف العائدة إلى الشاعر، وصحَّ ذلك؛ لأن المضاف وهو «انطلاق» مصدر عامل في الحال.

الموضع الثاني: قال فيه ابن مالك: **(أو كَانَ جُزْء مَا لَهُ أُضِيفَا)**، أي: إذا كان المضاف الأول جزءًا من المضاف إليه الثاني؛ كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر:٤٧]، أي: ونزعنا ما في صدورهم من غلٍّ حالة كونهم إخوانًا، ﴿إِخْوَانًا﴾ حالٌ من «صدور» أم حالٌ من الضمير ﴿صُدُورُهُمْ﴾ العائدة إلى المتكلم عنهم؟ حالٌ من الضمير، نزعنا من صدورهم الغل حالة كونهم إخوانًا، ما الذي سوغ ذلك وجوَّزه؟ كون المضاف - وهو «صدور» - جزءًا من المضاف إليه، وهم هؤلاء الممدوحون، الصدور جزء من الإنسان، هذه واضحة.

وكقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات:١٢] أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه حالة كونه ميتًا، فـ ﴿فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ حالٌ من اللحم أم من الأخ؟ من الأخ، وما إعراب الأخ؟ مضافٌ إليه، لماذا صحَّ ذلك؟ لأن

المضاف وهو اللحم جزءٌ من المضاف إليه.

وتقول: «يعجبني كلام هندٍ متحجبةً»، أي: يعجبني كلام هندٍ حالة كونها متحجبةً، «متحجبةً» حالٌ من «هند»، و«هند» مضافٌ إليه، لماذا جاز ذلك؟ لأن المضاف هو «الكلام» جزءٌ من المضاف إليه وهو «هند».

وتقول: «أخافتني عيون زيد مغمضًا»، أي: أخافتني عيونه حالة كونه مغمضًا؛ لأن العيون جزءٌ من زيد.

والموضع الثالث قال فيه ابن مالك: (أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ)، يعني: إذا كان المضاف مثل الجزء من المضاف إليه، وهذا يتبين بالمثال والشاهد.

وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل:١٢٣] والمعنى - والله أعلم: أن اتبع ملة إبراهيم حالة كون إبراهيم حنيفًا، ﴿حَنِيفًا﴾، أي: مستقيمًا، فالحال ﴿حَنِيفًا﴾، وصاحب الحال ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾، وإبراهيم مضاف أم مضاف إليه؟ مضاف إليه، ما الذي جوَّز ذلك؟ كون المضاف - وهو الملة - جزء من المضاف إليه إبراهيم أو مثل الجزء؟ يقولون: مثل الجزء، كيف تقول: مثل الجزء؟ إنما يكون مثل الجزء إذا صحَّ أن تستغني عن المضاف بالمضاف إليه، كأنهما سواء؛ بحيث تستطيع أن تستغني عن المضاف بالمضاف إليه، فيمكن أن تقول: «أن اتبع إبراهيم حنيفًا»، اتبعه حالة كونه حنيفًا، بخلاف ما لو قلت مثلًا: «هذا كتاب محمدٍ مجتهدًا»، فإن الكتاب ليس جزءًا من محمد وليس مثل الجزء من محمد، ليس جزءًا من محمد واضح، وليس مثل الجزء من محمد؛ لأنه لا يمكن أن تستغني عن المضاف بالمضاف إليه، فتقول: «هذا محمدٌ مجتهدًا»، هذه جملة غير الجملة الأولى، تختلف، ليس المعنى واحدًا.

فالحال لا تأتي من المضاف إليه، كما قال ابن مالك إلا في هذه المواضع

الثلاثة، في غير هذه المواضع الثلاثة تأتي الحال من المضاف إليه أم لا تأتي؟

ظاهر كلام ابن مالك عندما قال: (وَلَا تُجِزْ) ما قال: غالبًا، ولا كثيرًا، كما قال من قبل، قال: (وَلَا تُجِزْ)، معنى ذلك: أنه لا يجيز الحال من المضاف إليه في غير هذه المواضع، **والمسألة فيها خلاف على قولين:**

القول الأول: قول الجمهور أنه لا يجوز، وتابعهم ابن مالك، فلا تقل: «هذا كتاب زيدٍ مجتهدًا»، ولا تقل: «جاء سائق العائلة فقيرةً»، يعني: حالة كونها فقيرة، ولا تقل في مثالهم: «جاء غلام هندٍ ضاحكةً»، أي: جاء غلامها حالة كونها ضاحكةً، لماذا منعوا ذلك؟

منعوا ذلك؛ لاشتراطهم كون الحال هي صاحبها في المعنى، هذا شرطٌ في الحال عند الجمهور، يقولون: الحال وصاحب الحال لا بد أن يكونا في المعنى شيئًا واحدًا، فإذا قلت: «جاء زيدٌ ضاحكًا»، فمن الضاحك؟ زيد، فالحال وصاحبها في المعنى شيء واحد؛ لأن الضاحك هو زيد، ولو قلت: «رأيت هندًا متسترةً»، «متسترةً» حالٌ من «هندًا» والمتسترة هي هند، فيقولون: لا بد أن يكون الحال وصاحب الحال في المعنى شيء واحد.

القول الثاني: قول الفارسي: أنه يجوز ذلك إن صح المعنى، إن صح المعنى جاز، فيصح عنده أن تقول في مثاله الذي ذكره: «جاء غلام هندٍ ضاحكةً»، يقول: ما المانع أن تقول لنا: «جاء غلام هندٍ ضاحكةً»؟ يعني: جاء غلامها حالة كونها ضاحكة، ولا يمنع ذلك، والجمهور يمنعونه.

وعلى ذلك يجوز أن تقول: «اشتريت بيت زيدٍ حزينًا»، أي: اشتريت بيت زيدٍ حالة كونه حزينًا، وهذا - والله أعلم - قولٌ متوجه، وهو يتخرج على قياس قول سيبويه إمام النحويين في المسألة التي احتج بها الجمهور للمنع، لماذا منع

الجمهور هذه المسألة؟ قالوا: لأن الحال لا بد أن يكون صاحب الحال في المعنى، وسيبويه خالفهم في هذه المسألة، قال: يجوز أن يكون صاحب الحال في المعنى، وهذا الأكثر، ويجوز ألا يكون صاحب الحال في المعنى.

وهذه المسألة سيأتي لها توسع في مجالٍ آخر إن شاء الله، أقصد المسألة التي احتج بها الجمهور وسيبويه في ترجيح هذه المسألة. أما المسألة فقد ذكرنا الخلاف فيها ورجحنا قول الفارسي؛ وهو أنه يصح أن يأتي الحال من المضاف إليه إذا صح المعنى.

الطالب:...

الشيخ: سيبويه قوله في المسألة الثانية: أن الحال تُشترط أن تكون هي صاحب الحال في المعنى؟ الجمهور يشترطون ذلك، وسيبويه لا يشترط، يقول: هذا هو الكثير، لكن يأتي الحال غير ذلك، لكن في هذه المسألة وهي مجيء الحال من المضاف إليه، ليس لسيبويه فيها قول، لم ينص فيها على قول، وإنما الذي نص على الجواز هو الفارسي.

الطالب:...

الشيخ: في هذه المسألة ما فيها شواهد إلا ما جاء في المسائل الثلاث المذكورة عند الجمهور؛ فلهذا الجمهور قعَّدوا قاعدة في الأصل وهي المنع، قالوا: نمنع ذلك؛ لأن الحال لا بد أن تكون صاحب الحال في المعنى إلا ما جاء به السماع، وهي المسائل الثلاث التي ذكروها بشواهدها، والفارسي يجيز المسألة مِنْ أصلها، يعني: كأنه يقول: ما دليلكم على منع المسألة؟ الحال في الأصل يصح أن تأتي من صاحب الحال مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، ثم ذكرنا الخلاف في المجرور بالحرف هل يتقدم أم لا يتقدم؟ الفارسي قال: يجوز ويتقدم - كما ذكرنا - قبل

قليل، ثم اختلفوا في المجرور بالإضافة هنا، فمنعه الجمهور، والفارسي قال: يجوز، يعني: الفارسي الأصل عنده أن الحال يجوز أن تأتي من المرفوع والمنصوب والمجرور، ومَنْ خالفه عليه الدليل.

الطالب:...

الشيخ: لا، في هذه المسألة لا يشترط كون الحال صاحب الحال، توجد شواهد على القولين، لكن ليس هناك شواهد إلا على المسائل الثلاثة التي ذكرها الجمهور.

الطالب:...

الشيخ: هذا الذي قلناه، قلنا: إنه قول الفارسي، وإن كان هو الذي نص ونُسب القول إليه، إلا أنه تخرج على قياس سيبويه، لكن ما تستطيع أن تنسب القول إلى سيبويه وهو لم يُصرِّح به، لو أن سيبويه صرَّح به لكان لهذا القول شأنٌ آخر.

عندما أقول بالقول أنا وأنت والثالث ليس كالقول الذي يقول به ابن باز وابن عثيمين.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس الثالث والخمسون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد الهادي البشير النذير، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن اتبعهم بإحسان واقتفى آثارهم بإيمان وسلّم تسليمًا مزيدًا إلى يوم الدين.

أما بعد:

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة، ليلة الإثنين الطيبة المباركة، ليلة الإثنين العاشر من شهر جمادى الآخرة، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وألف، في هذا الجامع - جامع الراجحي - في حي الجزيرة، في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثالث والخمسين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» رَحِمَهُ ٱللَّهُ والكلام يا إخوان ما زال موصولًا على باب الحال، ونقرأ في البداية الأبيات التي نريد أن نشرحها في باب الحال.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا

فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعَا ... ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا ... حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا

كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرْ ... نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرْ

وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ ... عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

٣٤٨.وَالْحَـالُ قَـدْ يَجِـيءُ ذَا تَعَـدُّدِ لِمُفْـرَدٍ فَـاعْلَمْ وَغَيْـرِ مُفْـرَدِ

تكلم في هذه الأبيات على مسألتين:

المسألة الأولى: تقدم الحال على عاملها.

المسألة الثانية: تعدد الحال.

أما المسألة الأولى فهي تقدم الحال على عاملها، الحال عمومًا لا يعمل فيها إلا الفعل، أو ما فيه معناه، الذي يعمل في الحال الفعل أو ما فيه معناه، تذكرون في السوابق في أبوابٍ كثيرة كالمفاعيل الخمسة مثلًا كنا نقول: العامل فيها الفعل، أو ما يعمل عمله، أما هنا فنقول: العامل في الحال الفعل أو ما فيه معناه، وفرقٌ بين العبارتين.

فالفعل معروف، والذي يعمل عمله شرحناه من قبلُ، والمراد به الأوصافُ والمصدر واسم الفعل، أما ما فيه معنى الفعل فهذا أوسع؛ لأنه يشمل كل ما سبق، ويشمل أيضًا كلمات أخرى فيها معنى الفعل دون حروف الفعل؛ كأسماء الإشارة، وقولك: هذا، بمعنى أشير، وكالحروف الناسخة «إن» وأخواتها، فـ«إن» و«أن» بمعنى أؤكد، و«ليت» بمعنى أتمنى، وهكذا.

والسبب في ذلك: أن الحال أضعف نصبًا من المفاعيل، وأضعف من المفاعيل، والحال في العمل شبه الجملة كما سيأتي، فإن شبه الجملة يعمل فيها الفعل وما فيه معنى الفعل وما فيه رائحة الفعل، كما سيأتي، لكن الآن نتكلم على الحال، **فالحال الذي يعمل فيه ثلاثة أشياء، لو أردنا أن نقسمها، أو ثلاثة أنواع:**

النوع الأول: الفعل المتصرف، وفي حكمه الوصف المتصرف.

الفعل المتصرف والفعل الذي يُشبه هذا الفعل المتصرف، فالفعل المتصرف يُخرج ماذا؟ يُخرج الفعل الجامد، المتصرف يعني: الذي يأتي منه الماضي

والمضارع والأمر كأغلب الأفعال، «ذهب يذهب اذهب». وأما الجامد فهو الذي جمد على صورةٍ واحدة؛ كأن يجمد على صورة الماضي كـ «ليس»، ليس له مضارع ولا أمر، وكـ «نعم، بئس، عسى» هذه كلها جمدت على صورة الماضي، والوصف المتصرف أو الوصف الذي يُشبه الفعل المتصرف، يُراد به الأوصاف التي تقبل التأنيث والجمع والتثنية، لم نقل: الوصف، وإنما نقول: الوصف المتصرف، أو الوصف الذي يُشبه الفعل المتصرف، الوصف معروف، الأوصاف شرحناها كثيرًا وهي بالتفصيل: «اسم الفاعل، صيغ المبالغة، الصفة المشبهة، اسم المفعول، اسم التفضيل»، هذه الأوصاف شرحناها كثيرًا، نقول: الوصف المتصرف، ما معنى المتصرف؟

يعني: الذي يقبل وجوه التصرف؛ من التثنية والجمع والتأنيث، وكلها يقبل ذلك إلا اسم التفضيل، فإنك تقول في المذكر: «محمدٌ قائم»، و«أما هند فقائمةٌ» و«أما المحمدان فقائمان» و«أما الهندان فقائمتان»، و«أما المحمدون فقائمون»، و«أما الهندات فقائمات»، تصرفت، قبلت التأنيث والتثنية والجمع.

لكن اسم التفضيل وصف، عرفنا أنه وصف؛ لأنه قد يعمل عمل الفعل، ولكنه ليس وصفًا متصرفًا، تقول في المذكر: «محمدٌ أفضل من غيره»، «هندٌ أفضل من غيرها»، «المحمدان أفضل من غيرهم»، «المحمدون أفضل من غيرهم»، «الهندات أفضل من غيرهن»، فلزم الإفراد والتذكير. نعم، قد يقبل في بعض حالتها التأنيث والتثنية والجمع، ولكنه لا يقبل ذلك مطلقًا، كما في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة.

فهذه أوصاف متصرفة، تقبل التصرف تمامًا من حيث التأنيث والتثنية والجمع؛ فلهذا صار اسم التفضيل في كثيرٍ من مسائل اللغة أقل درجة من هذه الأوصاف، حتى في العمل عندما نأتي في العمل نجد أن هذه الأوصاف عملها أقوى

وأقرب إلى الفعل من اسم التفضيل، حتى قال الجمهور: إن اسم التفضيل لا يعمل إلا في مسألةٍ واحدة، بينما بقية الأوصاف تعمل عمل الفعل، لكن بشروط قليلة.

فهذا هو النوع الأول من العوامل في الحال، الفعل المتصرف؛ كقولنا: «دعا محمدٌ مخلصًا»، «جاء زيدٌ راكبًا»، والوصف المتصرف كقولنا: «محمدٌ جالسٌ معتدلًا»، «محمدٌ مسافرٌ مبكرًا»، «محمدٌ مسافرٌ راكبًا، وهكذا.

ما حكم تقديم الحال على هذا العامل، أي: الفعل المتصرف والوصف المتصرف؟

الجواب ما قاله ابن مالك:

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا	أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا
فَجَائِزٌ تَقْدِيْمُهُ...............	....

ثم ضرب مثالين؛ أحدهما للفعل المتصرف، والآخر للوصف المتصرف، فقال: (**كَمُسْرِعَا ذَا رَاحِلٌ**)، يعني: هذا راحلٌ مسرعًا، هذا راحلٌ حالة كونه مسرعًا، فتُقدم الحال، فتقول: مسرعًا هذا راحلٌ:

«مسرعًا»: حال.

«هذا»: مبتدأ.

«راحلٌ»: خبر.

أين العامل في الحال؟ «راحلٌ»، اسم الفاعل.

والمثال الثاني قوله: (**وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا**)، أي: زيدٌ دعا مخلصًا، دعا حالة كونه مخلصًا، ثم قدمنا الحال فقال: «مخلصًا زيدٌ دعا»، «مخلصًا» حال، والعامل فيها: «دعا».

هذا العامل الأول، طبعًا والسبب في جواز التقديم واضح؛ وهو أن هذين العاملين عملهما قوي، فيعملان في الذي أمامهما وفي الذي خلفهما.

النوع الثاني من العوامل في الحال هو: ما ليس كذلك.

قولنا: «الفعل المتصرف» يُخرج الفعل الجامد، إذن الفعل الجامد يدخل في النوع الثاني،

وقولنا: «الوصف المتصرف» يُخرج اسم التفضيل، اسم التفضيل يدخل هنا في النوع الثاني، وأيضًا في النوع الثاني ما فيه معنى الفعل دون حروفه؛ لأن الأوصاف فيها معنى الفعل وفيها حروف الفعل، واسم التفضيل فيه معنى الفعل وفيه حروف الفعل، فإذا قلت: «محمدٌ جالسٌ»، «جالسٌ» بمعنى «جلس» أو «يجلس»، وفيها الحروف: الجيم واللام والسين، وكذلك اسم التفضيل تقول: «محمدٌ أطول من عليٍّ»، أي: محمدٌ طال أكثر من علي، ففيه معنى الفعل وفيه حروف الفعل، اسم التفضيل أخرجناه من عدم التصرف.

وقولهم: «ما فيه معنى الفعل دون حروفه»، قلنا: يشمل أشياء، منها: «أسماء الإشارة» كأنها بمعنى: أشير، «هذا، هذه وتلك وأولئك...» إلى آخره، وأيضًا الحروف الناسخة وهي معروفة: «إن، أن، كأن، لكن، لعل، ليت»، فـ«إن» و«أن» بمعنى أؤكد، «لكن» بمعنى أستدرك، و«كأن» بمعنى: أُشبِّه، و«لعل» بمعنى: أترجى، و«ليت» بمعنى: أتمنى، فهي بمعنى الفعل، لكن دون حروفه.

ومن ذلك أيضًا: اسم الفعل، فهو بمعنى الفعل دون حروفه، فقولك: «صه»، بمعنى: اسكت، وقولك: «مه»، بمعنى: انكفف، وهكذا.

وأيضًا مما هو بمعنى الفعل دون حروفه: شبه الجملة، الجار والمجرور وظرف الزمان وظرف المكان، فأنت إذا قلت: «محمدٌ في الدار»، فـ«في الدار» شبه

جملة بمعنى استقر، أو مستقرٌّ في الدار، فشبه الجملة هنا تحملت معنى الفعل دون حروفه، أو: «محمدٌ فوق البيت»، أي: استقر أو مستقرٌّ فوق البيت، فكل ذلك مما فيه معنى الفعل دون حروفه.

هذا النوع من العوامل يجوز أن ينصب الحال، لا إشكال في ذلك، إلا أن الحال لا يجوز أن تتقدم عليه؛ لضعف عمله، يعني: الجامد، تقول مثلًا: «ما أحسن زيدًا ضاحكًا» هذا تعجب، «أحسن» هنا فعل تعجب، وفعل التعجب جامد، فلا يجوز لك أن تقول: «ضاحكًا ما أحسن زيدًا» لا يجوز أن تقدمه؛ لأن الفعل هنا جامد، وتقول: «زيدٌ أفصح الناس خطيبًا»، أي: زيدٌ أفصح الناس حالة كونه خطيبًا، حال، لكن لا تقل: «خطيبًا زيدٌ أفصح الناس»؛ لأن العامل هنا اسم تفضيل، وتقول: «هذه أختي متحجبةً»، «تلك مدينتي مريحةً»، «أولئك المسلمون متحدين»، أي: هذه أختي حالة كونها متحجبة، وتلك مدينتي حالة كونها مريحة، وأولئك المسلمون حالة كونهم متحدين، ولا يجوز أن تقدم الحال على اسم الإشارة، فتقول: «متحجبةً هذه أختي»، أو «مريحةً تلك مدينتي»، أو «متحدين أولئك المسلمون» لم؟

لأن العامل اسم إشارة، وتقول: «ما زال مسرعًا»، ولا يجوز أن تقول: «مسرعًا ما زال»؛ وتقول: «إن زيدًا شجاعًا صديقي»، أي: إن زيدًا حالة كونه شجاعًا صديقي، أو «إن زيدًا مجتهدًا زميلي»، يعني: لا أزامله إلا حالة اجتهاده، «مجتهدًا» حال، أين صاحب الحال؟ «زيدًا»، أين العامل؟ «إن».

الطالب:...

الشيخ: لو قلت في جملةٍ أخرى: «أولئك المسلمون متحدون»؛ لجاز على معنًى آخر، وهو أنك تقول: «أولئك متحدون»، أخبرت عن أولئك أنهم متحدون، هذا المعنى الذي تريده إذا جعلت «متحدون» خبرًا، لكن المعنى في: «أولئك

المسلمون متحدين»، يعني: أولئك مسلمون، أخبرت عنهم أنهم المسلمون حالة كونهم متحدين، معنى الخبر غير معنى الحال، فالجملتان جائزتان، لكن بمعنيين.

فإن قلت: «ليت زيدًا أميرًا أخي»، أي: ليت زيدًا حالة كونه أميرًا أخي، جائز، لكن لم يجز أن تقدم الحال فتقول: «أميرًا ليت زيدًا أخي»، وتقول: «كأن زيدًا راكبًا أسدٌ»، أي: كأن زيدًا حالة كونه راكبًا أسدٌ، ولا يجوز تقديم الحال، فلا تقل: «راكبًا كأن زيدًا أسدٌ»، ومثلنا على الجامد وعلى «إن» وأخواتها وعلى الإشارة.

شبه الجملة تقول: «أخي في البيت نائمًا»، أخي في البيت حالة كونه نائمًا:

«أخي»: مبتدأ.

«في البيت»: خبر.

«نائمًا»: حال.

أين العامل في الحال؟ الجار والمجرور؛ لأنهما بمعنى الفعل، ولا تقل: «أخي نائمًا في البيت» قدمت «نائمًا» على عاملها، فضلًا أن تقول: «نائمًا أخي في البيت» أن تقدمها مرة، والذي منع ذلك كون العامل شبه جملة.

وتقول: «العصفور فوق الشجرة مصابًا»، ولا تقل: «العصفور مصابًا فوق الشجرة»، وفي كل ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا ... حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا

يعني: لن يعمل هذا العامل الضعيف المُضمن معنى الفعل حالة كونه مؤخرًا، إذا أخرته وقدمت الحال؛ فإنه لا يعمل في تلك الحال، فالمسألة جائزة، مثل ماذا العوامل المضمنة معنى الفعل دون حروفه؟ يقول: **(كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ)**، أي: كـ«تلك» و«ليت»، ثم حذف حرف العطف، وحذفُ حرفِ العطف للضرورة جائز:

«تلك»، يعني: أسماء الإشارة.

«ليت وكأن»: الحروف الناسخة.

كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرْ نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا في هَجَرْ

«سعيدٌ»: مبتدأ، وأخبر عنه أنه في هجر، و«مستقرًّا»: حال، الحال هنا تقدمت على عاملها شبه الجملة أم تأخرت؟ تقدمت، يقول ابن مالك: ما جاء من نحو ذلك نادر، ليس قليلًا، يقول: نادر، وفي ذلك إشارة إلى أنه جاء في المسموع نحو ذلك، أي: جاء في المسموع تقديم الحال على شبه الجملة؛ كمثال ابن مالك.

ومثله قولنا: «أخي في البيت نائمًا» مبتدأ وخبر وحال، لك أن تقول: «أخي نائمٌ في البيت» يجوز، مبتدأ وخبر وجارّ ومجرور متعلقان بالخبر، ويجوز أن تقول: «أخي في البيت نائمٌ» مبتدأ، والجار والمجرور متعلقان بـ «نائم»، و«نائمٌ»: الخبر. هذه صور جائزة بلا خلاف، وإنما الخلاف في أن تجعل «نائمًا» حالًا وتقدمها على شبه الجملة، فتقول: «أخي نائمًا في البيت» **هنا الخلاف، يعني: هل هي مبتدأ، حال، خبر، على قولين:**

القول الأول: للجمهور: أن ما ورد من ذلك نادر، لا يُقاس عليه.

القول الثاني: للأخفش والفراء، قالوا: هذا جائزٌ مطلقًا، جوَّزوه مع شبه الجملة، الأخفش من البصريين، والفراء من الكوفيين.

ومِنَ المسموع الذي جاء على ذلك: قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾ [الأنعام:١٣٩] على قراءةٍ شاذة: «خالصةً لذكورنا»، الذي في بطون هذه الأنعام خالصةٌ لذكورنا:

الذي: مبتدأ.

﴿خَالِصَةٌ﴾: خبر.

﴿لِّذُكُورِنَا﴾: جار ومجرور متعلق بـ «خالصة».

هذه قراءة الجمهور وهي واضحة. أما على القراءة الشاذة: «خالصةً»، أي: الذي في بطون هذه الأنعام ما باله؟ لذكورنا، أخبر عنه بأنه لذكورنا حالة كونه خالصةً، الذي في بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصةً، ثم قدم خالصةً، فهذا وجه الاستشهاد من الآية، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ﴾ [الزمر:٦٧] على قراءةٍ شاذة: «مطوياتٍ». أما قراءة الجمهور فهي واضحة:

﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾: مبتدأ.

﴿مَطْوِيَّٰتُۢ﴾: خبر.

﴿بِيَمِينِهِۦ﴾: جار ومجرور متعلقان بـ﴿مَطْوِيَّٰتُۢ﴾إنّ

وأما على القراءة الشاذة: «والسماوات مطوياتٍ بيمينه».

«السماوات»: مبتدأ، وأخبر عنها بأنها بيمينه حالة كونه مطوياتٍ، ثم قدم مطوياتٍ على شبه الجملة. وهذا موضع الاستشهاد.

ومن هذا أيضًا قول الشاعر:

رهط ابن كوز مُحقِبي أدراعِهم ... فيهم ورهط ربيعة بن حذار

يقول: هؤلاء فيهم أناس كرام مثل من؟ مثل: رهط ابن كوز ورهط ربيعة، رهط ابن كوزٍ فيهم:

«رهط ابن كوزٍ»: مبتدأ، وأخبر عنهم بأنهم فيهم، رهط ابن كوزٍ فيهم حالة

كونهم محقبي أدراعهم، ثم قدم الحال «محقبي أدراعهم» على «فيهم»، فقال: رهط ابن كوزٍ حالة كونهم محقبي أدراعهم ما بالهم؟ فيهم.

الأدراع: جمع درع، والدرع معروفة تُستعمل في الحرب. و«محقبي»، أي: أنهم ربطوها خلفهم، كل ما يُربط في الدابة أو في السيارة يُقال: أحقبه، أي: جعله كالحقيبة، ومنه الحقيبة.

وكذلك قول الآخر:

بنـا عـاد عـوفٌ وهـو بـادي ذلـةٍ   لـديكم فلـم يعـدم ولاءً ولا نصـرَا

«وهو بادي ذلةٍ»: حال، حال مِن مَن؟ من عوف، والعامل؟

«بنا»: جارٌّ ومجرور متعلق بـ«عاد».

«عاد»: فعل.

«عوفٌ»: فاعل.

«وهو بادي ذلةٍ لديكم»: هذه الجملة كلها حال من «عوف».

نُعرب جملة الحال:

«هو»: مبتدأ.

وهو لديكم حالة كونه بادي ذلةٍ، ثم قدم «بادي ذلةٍ» على «لديكم»، يريد أن يجعل بدو الذلة عندهم، فلا يجوز أن تجعل العامل «عاد»، ليس المعنى أنه عاد وهو ذليل، لا، عندما عاد بنا صار عزيزًا، لم يعدم ولاءً ولا نصرًا، وإنما بدو الذلة تربطها بـ«لديكم»؛ ليصح المعنى.

«لديكم»: شبه جملة، ظرف مكان، وهو لديكم بادي ذلة، أي: وهو لديكم حالة كونه بادي ذلة، ثم قدم الحال على شبه الجملة، على الظرف فقال: «وهو

بادي ذلةٍ لديكم». فهذه شواهد على تقدم الحال على عاملها شبه الجملة، الذي قلنا: إن الجمهور يقول: إنه نادر، وجوّزه الأخفش والفراء.

الطالب:...

الشيخ: لا، الخلاف هنا فقط على تقدمها على شبه الجملة فقط.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ ... عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

هذا البيت مرتبطٌ بالمسألة السابقة؛ لأننا قررنا من قبل أن اسم التفضيل من النوع الثاني مِنَ العوامل التي لا يتقدم الحال عليها، إلا في هذه المسألة التي استثناها ابن مالك في هذا البيت؛ وهي: ما إذا فُضِّل شيءٌ في حالٍ على نفسه أو على غيره في حالٍ أخرى، تريد أن تُفضل شيئًا في حال معينة على شيءٍ آخر في حالٍ معينة، أو تريد أن تُفضل الشيء في حال على نفسه في حالٍ أخرى، هنا يجوز أن تتقدم الحال على اسم التفضيل؛ كأن تقول: «زيدٌ قائمًا أحسن منه قاعدًا»، تريد أن تفضل زيدًا في حال القيام عليه في حال الجلوس.

وتقول كما في مثال ابن مالك: «زيدٌ مفردًا أنفع مِنْ عمروٍ معانًا»، وتقول: «زيدٌ مقلًّا أكرم مِنْ عمروٍ غنيًّا»، ومِنْ ذلك قول العرب: «هذا بسرًا أطيب منه رطبًا»، أي: هذا حالة كونه بسرًا أطيب منه حالة كونه رطبًا.

فإذا قلت: «زيدٌ قائمًا أحسن منه قاعدًا»، فالعامل «أحسن»، وهو اسم تفضيل، والحال عندنا حالان: «قائمًا» وهي متقدمة، و«قاعدًا» وهي متأخرة، لا يجوز في هذا الأسلوب إلا هذا الأمر، يعني: أن تقدم إحدى الحالين وتؤخر الأخرى.

هل يجوز أن تقدم الحالين؟ ما يجوز: «زيدٌ قائمًا جالسًا أحسن منه» هل تؤخر الحالين؟ لا يجوز «زيدٌ أحسن منه قائمًا جالسًا» لا يجوز، طبعًا لفوات المعنى

المراد.

بقي أن يُقال بعد أن تكلم ابن مالك على تقديم الحال على عاملها: إن الحال قد تتقدم على عاملها وجوبًا، الحال تتقدم على عاملها وجوبًا؛ كأن تكون لفظًا له صدارة، نحو: «كيف جاء زيدٌ؟».

«أطي

كيف»: حال.

و«جاء زيدٌ»: فعل وفاعل.

وعرفنا مِنْ قبلُ أن أسماء الاستفهام تُعرب على ما يقابلها في الجواب. هذه قاعدةٌ عامة، فلو أجبت: «كيف جاء زيدٌ؟» لقلنا: جاء زيدٌ راكبًا، «جاء» تقابل «جاء»، «زيدٌ» تقابل «زيدًا»، إذن فالذي يقابل كيف، «راكبًا»، و«راكبًا» حال، و«كيف» حال إلا أنها مقدمة وجوبًا؛ لأنها لفظٌ له الصدارة.

فعلى ذلك صار للحال مع عاملها ثلاث حالات:

وجوب التقدم: كأن تكون لفظًا له الصدارة.

جواز التقدم والتأخر: إذا كان العامل فعلًا متصرفًا أو صفةً متصرفة.

وجوب التأخر: فيما سوى ذلك، كأن يكون الفعل جامدًا، أو اسم تفضيل، أو عاملًا فيه معنى الفعل دون حروفه.

هذا كل ما يتعلق بترتيب الحال مع عاملها.

ويحسن بعد ذلك أن نتكلم على حالات الحال مع صاحبها، وإن كان ابن مالك أشار إلى بعض هذه المسألة، فنجمعها ونقول: إن الحال مع صاحبها - وعرفنا المراد بصاحبها من قبلُ؛ وهو من جاءت الحال تبين هيئته - ثلاث حالاتٍ:

الأولى: وجوب التأخر، يجب أن تتأخر الحال وأن يتقدم صاحبها، مثل ماذا؟

كما لو كان صاحبها مجرورًا بحرف جر، في نحو: «مررتُ بإخوتك ضاحكين»، «ضاحكين» حال من «إخوتك»، و«إخوتك» مجرور بحرف جر، وقد تكلمنا من قبل على تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، وعرفنا أن الجمهور يمنع ذلك، وجوَّزه بعض النحويين على قول الجمهور: تأخر الحال هنا واجب.

وأيضًا كما لو كان صاحبها محصورًا فيها، إذا كان صاحب الحال محصورًا في الحال، كأن تقول: «ما جاء زيدٌ إلا راكبًا»، حصرنا زيدًا في الركوب، حصرنا الصاحب في الحال، هنا يجب أن نؤخر الحال، في القاعدة المعروفة في كل أبواب النحو: أن المحصور فيه يجب تأخيره، هذا ذكرناه في المبتدأ وفي الخبر، وسيأتي في الحال وسيأتي في الصفة.

ومن ذلك: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام:٤٨].

﴿نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾: فعل وفاعل ومفعولٌ به.

﴿مُبَشِّرِينَ﴾: حال.

ومن ذلك أيضًا: أي وجوب تأخر الحال؛ كأن تقول: «جاء راكبًا السيارةَ صاحبها»:

«جاء»: فعل.

«صاحبها»: فاعل.

«راكبًا السيارة»: حال.

لماذا تقدمت الحال هنا وجوبًا على صاحبها؟ لأن في صاحبها ضميرًا يعود إلى الحال، فوجب أن نقدم الحال؛ لكي يعود الحال إلى متقدم، وهذا أيضًا ذكرناه في المبتدأ والخبر وفي الفعل والفاعل والمفعول به، هي قواعد مطردة.

فهذه الحالة الأولى: وجوب التأخر.

الطالب:...

الشيخ: نعم

الحالة الثانية: وجوب التقدم، «جاء راكبًا السيارة صاحبها»، هذه الحالة الثانية في وجوب التقدم - كما شرحنا قبل قليل - أن يكون في صاحب الحال ضميرٌ يعود إلى الحال. وأيضًا كما لو كانت الحال محصورةً في صاحبها، عكس السابق، الحال هي المحصورة في صاحبها نحو: «ما جاء راكبًا إلا زيدٌ»، حصرنا الركوب في زيد، حصرنا الحال في صاحبها.

الحالة الثالثة: الجواز.

جواز التقدم والتأخر، ويكون فيما سوى ذلك.

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن انتهى من الكلام على تقديم الحال على عاملها، قال:

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ ... لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ

روايتان: «يجيء وتجيء»، وقد ذكرنا في أول الباب أن الحال يجوز تذكيره وتأنيثه.

تكلم في هذا البيت رَحِمَهُ ٱللَّهُ على تعدد الحال، **وله صورتان ذكرهما ابن مالك:**

الصورة الأولى: أن تتعدد الحال لمفرد.

الثانية: أن تتعدد الحال لغير مفرد.

ولو أردت أن تشقق من ذلك صورًا كثيرة لفعلت، يعني: ترتيب هذه الأمور يحتمل أكثر من وجه بالنظر إلى الحال وتعددها وصاحب الحال وتعدده، هناك أوجه كثيرة، لكن ابن مالك أعادها اختصارًا إلى أن الحال قد تتعدد وصاحبها مفرد، وقد تتعدد وصاحبها متعدد.

الصورة الأولى: أن تتعدد الحال وصاحبها مفرد، وصاحبها واحد، كأن تقول: «جاء زيدٌ راكبًا ضاحكًا»:

«جاء زيدٌ»: فعلٌ وفاعل.

«راكبًا»: حالٌ أولى.

«ضاحكًا»: حالٌ ثانية.

ومِنْ ذلك قول الشاعر:

علـي إذا مـا جئـت ليلـى بخفيـةٍ ... زيـارة بيـت الله رجـلان حافيـا

سيعمل عند ليلى بخفية، ومع ذلك سيزور بيت الله، يقول: إذا ما جئت ليلى بخفية؛ علي زيارة بيت الله حالة كونه رجلان حافيًا، «رجلان»، أي: أمشي على رجلين، حافيًا بلا نعال، «رجلان» حالٌ أولى، و«حافيًا» حالٌ ثانية، أين صاحب الحال؟ الياء في «علي»، ليست التاء في «جئتُ»، ليس المعنى: إذا ما جئت رجلان حافيًا على ليلى، ليست الحال من جملة «جاء»، وإنما الحال من الياء في «علي»، يعني: عليّ حالة كوني رجلان حافيًا زيارة بيت الله، الحال قلنا: تربط المعنى، وهذا التعدد واضح.

وعُزِيَ إلى بعض النحويين منع التعدد هنا، يقول: لا، الحال لا تتعدد، طيب، ماذا تقول في نحو: «جاء زيدٌ راكبًا ضاحكًا»؟ يقول: «راكبًا» حال من «زيد»،

و«ضاحكًا»؟ يقول: «ضاحكًا» إما صفة لـ«راكبًا»، أو حال للضمير الذي في «راكبًا»، يعني: راكبًا هو.

وهذا القول يُشبه القول الذي ذكرناه في تعدد الخبر، «محمدٌ كاتبٌ شاعرٌ»، الجمهور على تعدد الخبر، وجاء عن بعض النحويين منع التعدد، يقول: لا، الخبر الأول للمبتدأ، والخبر الثاني يقدر له مبتدأ، وكأن هذا القول يُشبه ذلك القول، وكلاهما ضعيف، ليس ضعيفًا في الصناعة فقط كما رأيتم، ولكنه ضعيفٌ في المعنى، فإن المعنى سواءٌ في تعدد الخبر أو في تعدد الحال هو: أن تجعل الحالين لصاحب الحال في الوقت نفسه، «جاء راكبًا ضاحكًا»، أي: هو نفسه في الوقت نفسه ضاحكٌ راكب، فلا يصلح أن تصرف المعنى عن ذلك.

الصورة الثانية للتعدد: أن تتعدد الحال وصاحبها متعدد، الحال متعددة وصاحبها متعدد، **وذلك على صورتين:**

الأولى: أن تجمع الحال، أو تُثني الحال، كأن تقول: «جاء زيدٌ وعمرٌو راكبين»، أي: جاء زيدٌ راكبًا وجاء عمرٌو راكبًا، ثم ثنيت، «جاء زيدٌ وعمرٌو راكبين».

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾ [إبراهيم:٣٣]، أي: دائمين، والله أعلم، أي: حالة كونهما دائبين، وتقول: «جاء الطالبان فرحين» و«جئنا مسرعين»، وتقول: «لقيت زيدًا راكبين» «راكبين» حال من التاء في «لقيت» ومن «زيدًا»، أي: من الفاعل والمفعول به، وتقول: «جاء زيدٌ وذهب عمرٌو راكبين»، أي: حالة كونهما راكبين، وتقول: «جاء زيدٌ وأكرمت عمروًا راكبين»، أي: حالة كونهما راكبين، وهكذا، لها أوجه وأمثلة كثيرة، فالحال يجوز أن تتعدد في التثنية والجمع.

وإما بتفريق الحال، الحال مفرقة ليست مجموعةً ولا مثنَّاة، كأن تقول: «لقيت هندًا راكبًا ماشيةً»، أي: لقيت هندًا حالة كوني راكبًا حالة كونها ماشيةً، ومن ذلك قول الشاعر:

يقـــــدني أخويـــــه خائفًـــــا منجديـــــه فأصـــــابوا مغنمـــــا

أو:

لقـــــي ابنـــــي أخويـــــه خائفًـــــا منجديـــــه فأصـــــابوا مغنمًـــــا

أي: لقي ابني أخويه حالة كونه خائفًا حالة كونهم منجديه فأصابوا مغنمًا، فعند ظهور المعنى يُرد كل حالٍ إلى صاحبها؛ كالأمثلة السابقة، أصحاب الحال واضحون فتُرد الحال إليهم، فإن لم يظهر المعنى؛ كأن تقول: «لقيت محمدًا راكبًا ماشيًا»، أي: واحد راكب والثاني ماشٍ، أين حالك وأين حال محمد؟ إن لم يظهر المعنى؛ فإنك تجعل الحال للأقرب، تجعل القريب للقريب والبعيد للبعيد.

وإذا قلت: «لقيت زيدًا راكبًا ماشيًا» «راكبًا» لزيد، الأقرب للأقرب، و«ماشيًا» لك، هذا هو ظاهر الكلام، وهذا هو قول الجمهور في المسألة.

وقيل عكس ذلك، قال بعض النحويين: الأصوب عكس ذلك، ولكن هذا القول لا يسنده القياس، بل القياس أن يكون الأقرب للأقرب والأبعد للأبعد، ولا نعرف شواهد جاءت في نحو ذلك؛ لأنه إذا جاءت شواهد في نحو ذلك لكانت حاكمةً في المسألة، ولكنهم طبقوا القياس على هذه المسألة، فقول الجمهور - والله أعلم - أقرب إلى القياس.

فإذا كان قول الجمهور أقرب للقياس وهو الراجح، فأين صاحب الحال في قولك: «لقيتُ محمدًا راكبًا»؟ «راكبًا» حال من «محمدًا» أم من التاء؟ صاحب الحال «محمدًا»، هذا ظاهر الكلام، إلا أنها جاءت قليلة، مع الدليل لا بد أن يُؤخذ

بها، لكن لما جاءت قليلة فإن «لقيت محمدًا باكيًا» الباكي محمد، «أكلت الطعام جائعًا ساخنًا»، «جائعًا» للأول و«ساخنًا» للثاني؛ لأن المعنى يوجب ذلك، هذا الأمر الأول.

الطالب:...

الشيخ: متعدد لمتعدد، متعدد لمتعدد، الوارد حينئذٍ في تعدد الحال أن يكون بالجمع أو التثنية، يعني: أن تقول: «جاء زيدٌ وعمرٌو راكبين»، ولم يرد: «جاء زيدٌ وعمرٌو راكبًا راكبًا»، يعني: ليس التعدد هنا بالتفريق، وإنما بالتثنية...

التقديم والتأخير ينطبق على كل الحال، وهناك مسائل تفصيلية ربما ما تعرضنا لها، لكن تُذكر في الكتب المتوسعة والحواشي، مع أنهم حاولوا كثيرًا وحرصوا على الأساليب، نأتي بالأساليب ونأتي بالشواهد والأمثلة، ولو أخذ ذلك شيء من الوقت، فهو بالفعل يجعل الطالب يفهم النحو ويغوص في أساليبه.

ومن ذلك مثلًا: أنه يمكن أن تأتي بالمتعددات، ثم تأتي بالحال من واحدٍ منها، فتقول: «جاء محمدٌ وزيدٌ خائفًا»، فيكون «خائفًا» حالٌ من «زيد» فقط، أي: حالٌ من الأقرب، جاء محمدٌ حالة كون زيد خائفًا.

وإن قلت: «جاء محمدٌ خائفًا وزيدٌ» هذا يجوز، هنا في آيات وأشعار تُخرج على نحو ذلك، هذا جائز أيضًا وإن كان المعنى قد يختلف، «جاء محمدٌ خائفًا وزيد» «خائفًا» لا شك أنه حالٌ من محمد، و«زيد»؟ العطف هنا فقط على المجيء أم العطف على المجيء والحال؟ هل بمعنى: جاء محمدٌ خائفًا وجاء زيد؟ أم جاء محمدٌ خائفًا وجاء زيدٌ خائفًا؟ هنا يحتمل، ونحو ذلك.

دعونا نتوقف بعد ذلك عند بعض الشواهد.

الطالب:...

الشيخ: الذي ينظر في الشواهد، الأخ يسأل عن تقدم الحال على عاملها إذا كان شبه جملة، الذي ينظر في الشواهد التي احتجوا بها يرى أنها بالفعل نادرة، لم أقف إلا على هذه الشواهد التي ذكرتها، قراءتان شاذتان وبيتان من الشعر، وأقل ما يُقال في ذلك أنه نادر.

الطالب:...

الشيخ: يقول الأخ بيت الشعر السابق:

علـيّ إذا مــا جئــت ليلــى بخفيــةٍ زيـــارة بيــت الله رجـــلان حافيَـــا

إذا ما جئت ليلى بخفيةٍ، هذا شرط، وهو شرط معترض بين الخبر «علي» والمبتدأ «زيارة بيت الله»، يعني: زيارة بيت الله عليّ حالة كوني رجلان حافيًا متى؟ إذا ما جئت ليلى بخفيةٍ، هذه من حيث التركيب.

من حيث المعنى، هل «رجلان حافيًا» حالٌ منه حين الزيارة للبيت أم حالٌ منه وهو يجيء إلى ليلى؟ الزيارة، إذن ما تجعله حالًا من «جئت ليلى»، وإنما حالٌ من: «علي زيارة بيت الله».

قال سبحانه: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر:٧] الحال ﴿خُشَّعًا﴾، والعامل الفعل ﴿يُخْرِجُونَهُم﴾، صاحب الحال واو الجماعة، تقديم الحال هنا واجب أم جائز؟ جائز؛ لأن الفعل متصرف، يمكن أن تقول في الكلام: يخرجون خشعًا أبصارهم، أو خشعًا أبصارهم يخرجون، والتقديم الأصل فيه أن العرب تُقدم ما تهتم به.

وتقول العرب: «شتى تؤوب الحلبة»، «شتى»، أي: متفرقين، و«الحلبة»، أي: الحالبون، بعضهم يأتي بقليل، وبعضهم يأتي بكثير، وبعضهم يأتي مبكرًا، وبعضهم يأتي متأخرًا، «شتى تؤوب الحلبة»، أعرب.

«شتى»: حال.

«تؤوب»: فعل.

«الحلبة»: فاعل، صاحب الحال.

ما حكم تقديم الحال هنا؟ جائز؛ لأن الفعل متصرف.

قال تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾ [النمل:٥٢].

«تلك»: مبتدأ.

﴿بُيُوتُهُمْ﴾: خبر.

﴿خَاوِيَةً﴾: حال.

هل يجوز في اللغة تقديم الحال هنا على العامل؟ أين العامل؟ «تلك»؛ لأنه اسم إشارة فيه معنى الفعل.

قال الشاعر:

كأن قلوب الطير رطبًا ويابسًا لدى وكرها العنَّاب والحشف البالي

هذا البيت لامرئ القيس، وهو مشهور، يصف طيورًا، طير كان له أكثر من فرخ، ثم سقطت هذه الأفراخ في الأرض وبعضها مات وييبس، وبعضها مات قريبًا فما زال رطبًا، فيقول:

كأن قلوب الطير رطبًا ويابسًا لدى وكرها العنّاب والحشف البالي

اليابس كالحشف البالي، والرطب كالعناب، أين الحال؟ «رطبًا»، و«يابسًا» عطف.

«كأن»: من أخوات إن، أين اسمها؟ «قلوب»، والخبر؟ «العنابُ». وأما «رطبًا»

فحال، و«يابسًا» معطوف، «لدى»: مفعول فيه ظرف مكان، «وكرها»: مضافٌ إليه.

«رطبًا» حال، أين العامل في الحال هنا؟ «كأن» حرف ناسخ فيه معنى الفعل دون حروفه، يعني: أشبه قلوب الطير.

قال تعالى: ﴿ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ [آل عمران:٣٩]، أين الحال؟

﴿مُصَدِّقًا﴾، ﴿وَحَصُورًا﴾ أليست حالًا أخرى؟ هذا ليس من التعدد، هذا عطف.

الطالب:...

الشيخ: إذا كان فيه حرف عطف فهو عطف، وإلا فهو تعدد.

يمكن أن تأتي بالتعدد، أو تأتي بالعطف على المعنى الذي تريد، يمكن أن تقول: «جاء زيدٌ راكبًا ضاحكًا»، تريد: التعدد، وتقول: «جاء زيدٌ راكبًا وضاحكًا»، تريد: العطف، المعنى الإجمالي واحد، لكن المعنى التفصيلي يختلف.

قال الشاعر:

عهدتُ سعادَ ذات هوى مُعنًّى فزدت وعاد سلوانًا هواها

«ذات هوى» حال من «سعاد»، «مُعنًّى» حال من التاء، هذا من تعدد الحال، فـ«ذات هوى» حال من «سعاد»، و«ذات هوى» مؤنث واضح أنها من «سعاد»؛ لأنها مؤنث، و«معنًّى» حال من المتكلم «عهدتُ»؛ لأنه مذكر.

الطالب:...

الشيخ: الهوى ليس معنًّى، وإنما هو مُعنِّي ربما، الهوى لا يوصف بأنها مُعنًّى، دعونا في المعاني الظاهرة.

﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗۖ﴾ [الأعراف:٧٣].

﴿ءَايَةٗ﴾: حالٌ من ماذا؟ هذه ناقة الله لكم حالة كونها آيةً، ﴿ءَايَةٗ﴾ حالٌ من ماذا؟ من ﴿هَٰذِهِۦ﴾ أو من ﴿نَاقَةُ﴾.

﴿هَٰذِهِۦ﴾: مبتدأ.

﴿نَاقَةُ﴾: خبر.

لفظ الجلالة: مضافٌ إليه.

﴿لَكُمۡ﴾: جار ومجرور.

﴿ءَايَةٗ﴾: حال من الناقة.

لكن أين العامل؟ اسم الإشارة ﴿هَٰذِهِۦ﴾.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ ﴿٤٥﴾ ٱلۡوَقۡتِ ٱلۡمَعۡلُومِ ﴿٣٨﴾ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الذاريات: ١٥، ١٦].

﴿إِنَّ﴾ أين اسمها؟ ﴿ٱلۡمُتَّقِينَ﴾، خبرها؟ ﴿في جناتٍ وعيون * وآخذين﴾؟ حال من ﴿ٱلۡمُتَّقِينَ﴾، والعامل: ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ﴾ [الحجر:٤٥]، أي: مستقرين في جنات حالة كونهم آخذين ما آتاهم ربهم، أين العامل في ﴿ءَاخِذِينَ﴾؟ شبه الجملة، «محمدٌ في البيت جالسًا»، إن المتقين في جناتٍ حالة كونهم آخذين ما آتاهم.

لو قلنا في الكلام: «إن المتقين في جنات وعيون آخذون ما آتاهم ربهم» لجاز؟ لجاز، ماذا يكون إعرابه؟ إما أن تجعله الخبر، وفي آخره متعلقٌ به، وإما أن تجعله

خبرًا آخر، «جنات» خبر أول و«آخذون» خبر؛ لأن الخبر قد يتعدد.

قال تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًاۚ﴾ [النحل:٥٢].

ما إعراب ﴿ٱلدِّينِ﴾؟ مبتدأ، أين خبره؟ «له»، وقلنا كثيرًا: إن الخبر إذا كان شبه جملة فإن تقديمه كثير، ﴿وَاصِبًاۚ﴾، أي: له الدين حالة كونه واصبًا، ﴿وَاصِبًاۚ﴾ هنا الخبر، أين العامل في الخبر؟ «له»، شبه الجملة له.

قال تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الإسراء:٨٢].

ما إعراب ﴿شِفَآءٌ﴾؟ ﴿مَا هُوَ شِفَآءٌ﴾، يعني: الذي هو شفاءٌ، ما إعراب ﴿هُوَ شِفَآءٌ﴾؟

﴿هُوَ﴾: مبتدأ.

﴿شِفَآءٌ﴾: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، هذا واضح، هذه قراءة الجمهور.

وفي قراءة شاذة: «**وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءً وَرَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ**»، والمعنى - والله أعلم على ذلك: ما هو للمؤمنين حالة كونه شفاءً ورحمةً، ثم قدَّم الحال، الشفاء الحال، و«للمؤمنين» الخبر، هذه قراءة شاذة، وهذا من تقديم الحال على عاملها، وهو شبه جملة.

قال تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٤٢﴾ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُۚ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا﴾ [إبراهيم: ٤٢، ٤٣] هذا تعدد الحال لمفرد:

الحال الأولى: ﴿مُهْطِعِينَ ﴾.

الثانية: ﴿مقنعي رؤوسهم﴾.

الثالثة: ﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾ [إبراهيم:٤٣]، ﴿وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ﴾ [إبراهيم:٤٣]، هذا عطف.

قال تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧] تعدد الحال من مفرد:

الأولى: ﴿آمِنِينَ﴾.

الثانية: ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ﴾، ﴿وَمُقَصِّرِينَ﴾: هذا عطف.

الطالب:...

الشيخ: هنا عطف، قد تأتي حالية، لكن هنا ليست حالية، عاطفة.

الطالب:...

الشيخ: إنما نؤخرهم ليومٍ تشخص فيه الأبصار حالة كونهم مهطعين، حالة كونهم مقنعي رؤوسهم، حالة كونهم لا يرتد إليهم طرفهم، حالة كونهم وأفئدتهم هواء، الذي يبدو لي - والله أعلم - أنها عاطفة، هذا الذي يبدو من ظاهر الآية، والله أعلم.

لعلنا نلقي في الأخير فائدة سريعة نختم بها الدرس وهي في الأذان، قول الأذان: «الله أكبر، الله أكبر»، مبتدأ وخبر، «أكبر»: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، التكبيرتان الأولى والثانية إذا أردت أن تصلهما ببعضهما، فكيف تصل الأولى بالثانية؟ في ظاهر اللغة أنك ستقول: «الله أكبرُ الله أكبر»؛ لأنه خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والتكبيرة الثانية ستقف عليها بالسكون؛ لأن الوقوف بالسكون.

قال بعض أهل اللغة - وأظنه المُبرد: إن القياس في ذلك أن يُفتح، فيُقال: الله أكبرَ الله أكبر، قال: لأن الوارد الوقوف على كل تكبيرة في الأذان، الله أكبر، الله

أكبر، الله أكبر، فإذا أردت أن تصل تكبيرة بتكبيرة فالأصل فيها التسكين، فيلتقي ساكنان، تسكين الوقوف و«أل»، فتُحرك لالتقاء الساكنين، والتقاء الساكنين إذا كان الثاني «أل» يكون بالفتح، تقول: «منَ الرجل»، على ذلك يكون القياس، فتقول: «الله أكبرَ الله أكبر»، فإن كان ما قاله من حيث الرواية ثابتًا فقوله قياس، هل المروي في التكبير الوقوف؟ أو الوقوف والوصل؟ هذا يحتاج إلى تأكد، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.





الدرس الرابع والخمسون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة المباركة، ليلة الإثنين السابع عشر من شهر جمادى الآخرة، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، في جامع الراجحي، نعقد - بحمد الله وتوفيقه - الدرس الرابع والخمسين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ولا زال الكلام موصولًا على باب الحال، والمأمول - إن شاء الله تعالى- أن نختم الكلام على «باب الحال» في هذه الليلة، بقي أن نتكلم على ثلاث مسائل ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر باب الحال، فقال فيها:

٣٤٩.وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِي نَحْوِ لَا تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا
٣٥٠.وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ
٣٥١.وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيء جُمْلَهْ كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ
٣٥٢.وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ
٣٥٣.وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

٣٥٤.وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا ... بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا
٣٥٥.وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ ... وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات على ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: مجيء الحال مؤكدةً.

المسألة الثانية: مجيء الحال جملةً.

المسألة الثالثة: حذف العامل في الحال.

فنأخذها مسألةً مسألة مستعينين بالله متوكلين عليه.

المسألة الأولى: وهي مجيء الحال مؤكدة.

فيقول فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا ... فِي نَحْوِ لَا تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا
وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ ... عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

الحال تنقسم قسمين مِنْ حيث فائدتها والغرض منها:

القسم الأول: الحال المؤسِّسة، وتُسمى المُبينة، وتُسمى غير المؤكدة، وهي التي سبق الكلام عليها، وهي الأغلب، ويُراد بها ما لا يُستفاد معناها إلا من لفظها، وهذا هو الغالب في الحال، فإذا قلت: «جاء زيدٌ راكبًا»، لم تعلم أنه جاء راكبًا حتى تنطق بالحال «راكبًا».

النوع الثاني من الحال: هي الحال المؤكدة.

والحال المؤكدة هي الحال التي يدل عليها ما قبلها، أي: أن معناها يُفهم مما قبلها، ثم تأتي هي مؤكدةً لذلك المعنى المفهوم قبلها، وهذا هو معنى التأكيد عمومًا في كل النحو، التأكيد هو: أن تأتي الكلمة لا لمعنًى جديد، ولكن لتأكيد

معنًى مفهومٍ مما سبق، والتأكيد - لا شك - أنه من أغراض البلاغة التي يقصد إليها المتكلمون في كلامهم.

والحال المؤكدة قسمها ابن مالك قسمين:

القسم الأول: هي المؤكدة لعاملها.

ما أكدت عاملها، وهي المرادة بالبيت الأول في قوله:

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا ... فِي نَحْوِ لَا تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا

«مفسدًا»: حال، والعامل فيها الفعل «تعثَ»، والفساد والعثو بمعنى واحد أو متقارب، ففهم أن هذا العاثي مفسد قبل أن نقول: «مفسدًا»، فجاء «مفسدًا» مؤكدةً لماذا؟ مؤكدةً للعامل وهو الفعل.

ومثل ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة:٦٠]، ومثال ابن مالك كالآية، وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة:٢٥] ﴿مُّدْبِرِينَ﴾ حال، والعامل فيها الفعل «ولَّى»، والتولية بمعنى الإدبار، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل:١٩] فإن الضحك يدل عليه التبسُّم.

وهذه الحال المؤكدة لعاملها:

- **إما أن تخالف عاملها في اللفظ،** وإن كان المعنيان متقاربين، كالأمثلة السابقة.

- **وقد تكون الحال مطابقةً للعامل في اللفظ،** أي: في أصل الحروف.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء:٧٩]، أرسلناك للناس حالة كونك رسولًا، قوله: ﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾، يدل على أنه رسول، ﴿رَسُولًا﴾: حال، ما فائدتها؟ فائدتها التأكيد، تأكيد العامل، وهي من لفظ العامل وليست من معنى

العامل.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [النحل:١٢] على قراءة النصب، ﴿مُسَخَّرَٰتٍ﴾، مع أنه قال في أول الآية: ﴿وَسَخَّرَ﴾، ﴿مُسَخَّرَٰتٍ﴾: حال، وهي تؤكد عاملها وهي من لفظها.

ومن ذلك قول الشاعر:

أصِخْ مُصِيخًا لمن أبدى نصيحته   والزم توقي خلط الجد باللعب

فقوله: «أصخ مصيخًا»، حال أكدت عاملها.

ومن ذلك أن تقول: «قم قائمًا» أو: «اجلس جالسًا» ونحو ذلك، فإن الفصيح قد يقول ذلك وهو يقصد منه توكيد الفعل بهذه الحال.

هذا القسم الأول من الحال المؤكدة، وهي الحال التي تؤكد عاملها.

النوع الثاني الذي ذكره ابن مالك للحال المؤكدة: هي الحال التي تؤكد مضمون جملةٍ قبلها، أن تأتي جملة قبلها، ثم نأتي بالحال تأكيدًا لمضمون الجملة، يعني: لمعنى الجملة معًا، ليس لمعنى الجزء الأول منها ولا الجزء الثاني منها، وإنما لمعنى الجملة، يعني: إسناد المسند إلى المُسند إليه، يقولون: وشرط ذلك أن تكون هذه الجملة المتقدمة اسميةً وجزآها معرفتين جامدين، المبتدأ معرفة ليس نكرة، جامد ليس مشتقًّا، والخبر كذلك معرفة جامد.

ومن ذلك قولهم: «زيدٌ أبوك عطوفًا»:

«زيدٌ»: مبتدأ. «أبوك»: خبر. «عطوفًا»: حال.

قالوا: إن الحال هنا مؤكدة؛ لأن الأصل في الأب أنه عطوف، فقولك: «عطوفًا» حينئذٍ ليست حالًا مؤسِّسة مبينة، وإنما هي حالٌ مؤكدة، مؤكدة لـ«زيد» أم

لـ«أبوك»؟ لا، مؤكدة لإسناد الأبوة له، مؤكدة لمضمون الجملة كون هذا أبًا لزيد.

ومن ذلك قولك: «أنا زيدٌ معروفًا»، فقولك: «أنا زيد»: مبتدأ وخبر، ماذا تريد بقولك: «أنا زيدٌ»؟ يعني: اعرِفُوا أني زيد، «أنا زيدٌ معروفًا»، «معروفًا»: حال، وهي حالٌ مؤكدة لقولك: «أنا زيدٌ».

ومِنْ ذلك أن تقول: «أنت أستاذنا حريصًا»؛ لأن من شأن الأستاذ أن يكون حريصًا، وهكذا في كل حالٍ يؤتى بها وهي تؤكد معنى مفهومًا من قبلُ، فإن كان هذا المعنى مفهومًا مِنْ مضمون جملة، قيل: إنه توكيدٌ لهذا المضمون.

ومن ذلك قول الشاعر المشهور:

أنا ابن دارةَ معروفًا بها نسبي وهل بدارةَ يا للناس من عارِ

وشرحنا هذا من قبل.

فإن قلت: أين العامل حينئذٍ في الحال؟ أقصد في المؤكد لمضمون جملة، إذا قلت: «زيدٌ أبوك عطوفًا»، «أنا زيدٌ معروفًا»، أين العامل في «عطوفًا»؟ «زيدٌ» أم «أبوك»؟ لا، لا «زيد» ولا «أبوك»؛ لأنها ليست حالًا من «زيد»، وليست حالًا من «أبوك»، وإنما حالٌ من المضمون، يعني: نسبة الأبوة لهذا الرجل كونه أبًا لزيد؛ فلهذا يجعلون العامل محذوفًا وجوبًا يُقدَّر بما تستقيم به الجملة ويستقيم به الكلام، كأن تقول: «زيدٌ أبوك أعرفه عطوفًا»، أو «أتيقنه عطوفًا»، أو «أحقه عطوفًا»، ونحو ذلك، لكنهم يقولون: إن العامل هنا محذوف وجوبًا، وهذا هو معنى قوله:

وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا ....

عاملها مُضمر محذوف وجوبًا، **(وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ)**، يعني: أن لفظ الحال حينئذٍ يجب أن يتأخر ولا يجوز أن يتقدم على هذه الجملة، فلا تقل: «عطوفًا زيدٌ أبوك»،

«معروفًا أنا زيد»؛ لأنه توكيد لمعنى سابق، فلا بد أن يتقدم هذا المعنى السابق، ثم تأتي الحال توكيدًا لذلك المعنى السابق.

قلنا: إن ابن مالك في هذين البيتين ذكر أن الحال المؤكدة قسمان:

- إما أن تؤكد عاملها.

- وإما أن تؤكد مضمون جملةٍ قبلها.

وزاد بعض النحويين - كابن هشام - نوعًا ثالثًا للحال المؤكدة، وهي: المؤكدة لصاحبها.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس:٩٩] ﴿لَآمَنَ﴾: هذا الفعل، ﴿مَن﴾: الفاعل وهو صاحب الحال، ﴿كُلُّهُمْ﴾: توكيد، ﴿جَمِيعًا﴾: حال، حالٌ مِنْ ماذا؟ مِنْ ﴿مَن﴾، والغرض هنا - والله أعلم - التوكيد، يعني: توكيد أن الذي يؤمن كلهم في الأرض، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَن﴾، هذه اسم موصول، واسم الموصول في لفظه يدل على العموم؛ لأن الأسماء الموصولة من ألفاظ العموم، وإن قلت: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ﴾ [يونس:٩٩]، دلَّ على العموم أو ما دلَّ على العموم؟ لو قلت: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس:٩٩] فقط دلَّ على العموم؟ ﴿كُلُّهُمْ﴾ هذا تأكيد، والتأكيد واضح أمره، ثم قال: ﴿جَمِيعًا﴾، هو توكيد للمعنى السابق، وهو أنهم جميعًا يؤمنون، توكيد للعموم؛ فلهذا استدراك ابن هشام في محله، وهو أن الحال المؤكدة قد تأتي تأكيدًا لصاحبها.

فهذه المسألة الأولى في هذه الأبيات، وهي مجيء الحال مؤكدة، ويُناسب حينئذٍ.

الطالب:...

الشيخ: في الآية الفعل «آمن».

الطالب:...

الشيخ: أن تريد بحسب العامل في المفاعيل، العامل في الحال، العامل في رسائل، لكن كتب منشورة لا أعرف، ونحو «العوامل» للجرجاني لا يخدم الفكرة التي تريد، وإنما يبين العوامل التي تعمل، مثلًا في الحال ماذا يعمل فيه؟ المفعول المطلق ماذا يفعل فيه؟ هذا المطلوب منك، هذه رسائل.

ويناسب حينئذٍ أن نقول: إن مجيء الحال للتوكيد وللتأسيس هذا ليس مختصًّا بالحال، بل هو في أكثر أبواب النحو، يعني: في أكثر اللغة، فلو أخذنا مثلًا التمييز، التمييز لم يذكر ابن مالك أنه يأتي للتأسيس وللتأكيد، مع أنه يأتي للتأسيس وللتأكيد.

فإذا قلت: «عندي عشرون قلمًا»، لم تعرف أنها أقلام حتى أقول: «قلمًا»، هذا تمييز مؤسس، لكن لو قلنا: «أيام الشهر ثلاثون يومًا» «يومًا» تمييز، لكن مؤسسة ولا مؤكدة؟ مؤكدة، فإن التمييز يأتي مؤكدًا، والصفة أيضًا تأتي مؤكدة وتأتي مؤسسة، والخبر كذلك، وقلنا أكثر من مرة: إن الخبر والصفة والحال هذه الثلاثة كلها من وادٍ واحد.

هذا ناسب أن نقوله بمناسبة الكلام على الحال المؤكدة.

أما المسألة الثانية في هذه الأبيات فهي مجيء الحال جملةً؛ لأن الكلام السابق كان عن مجيء الحال مفردًا، وهذا هو الأصل، الأصل في الحال وكذلك في الخبر والصفة كلها من وادٍ واحد، وأحكامها تتشابه، الأصل فيها أن تكون مفردة، وقد تأتي غير مفردة؛ فتأتي جملة، الحال قد تأتي جملة، وفي ذلك يقول ابن مالك

رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيء جُمْلَهْ ... كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ
وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ ... حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ
وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا ... لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا
وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا ... بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

فإن الجملة قد تقع حالًا.

ومن أمثلة ذلك: أن تقول: «جاء زيدٌ يركض»، كما تقول في الحال المفردة: «جاء زيدٌ راكضًا»، وتقول: «رأيت زيدًا يصلي»، كما تقول: «رأيت زيدًا مصليًّا»؛ لأن الرؤية هنا رؤية عين، يعني: أبصرت، فحينئذٍ تنصب مفعولًا واحدًا وما بعده حال، وتقول: «جاء محمدٌ وهو خائفٌ»، «هو خائفٌ» جملة اسمية مبتدأ وخبر، حالٌ من «محمد»، والواو نسميها واو الحال، وهكذا، وستأتي أمثلة كثيرة للجملة الحالية، **إلا أنه يُشترط للجملة التي تقع حالًا:**

- أن تُربط بصاحب الحال برابط، هذا الرابط إما أن يكون ضميرًا يعود من جملة الحال إلى صاحب الحال؛ كأن تقول: «جاء زيدٌ يركض»، أي: يركض هو، وإما أن يكون الرابط واوًا تأتي في أول الجملة، يسمونها واو الحال، كأن تقول: «جاء زيدٌ والشمس طالعةٌ»، «جاء زيدٌ والصلاة تُقام».

فإن قلت: هذه الواو تُسمى واو الحال، وفي اللغة واواتٌ أخر؛ كواو العطف وواو الاستئناف وواو المعية وواو القسم، الواوات كثيرة، فكيف أعرف أن الواو هنا واو الحال؟

النحويين يقولون: تنكشف واو الحال بأنها بمعنى «إذ»، فإذا قلت: «جاء محمدٌ والشمس طالعة»، فالمعنى العام: جاء محمدٌ إذ الشمس طالعة، «جاء

محمدٌ والصلاة تُقام»، جاء محمدٌ إذ الصلاة تُقام، وهكذا.

قال الشاعر:

ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر … للحرب دائرةٌ على ابني ضمضم

هذا البيت لمن؟ هذا لعنترة بن شداد في «معلقته» المشهورة التي يقول فيها:

هلْ غادرَ الشُّعراءُ منْ متردَّم … أم هلْ عرفت الدارَ بعدَ توهم

يقول: ولقد خشيت بأن أموت في تلك الحالة، ولقد خشيت بأن أموت إذ لم تدر للحرب دائرةٌ على ابني ضمضم، فالواو حالية والجملة حالٌ بعد ذلك.

قلنا: إن جملة الحال لا بد أن تُربط بصاحب الحال؛ إما بالضمير، وإما بالواو، وإما بالضمير والواو معًا، كأن تقول: «جاء محمدٌ وهو خائف»، فأتيت بالواو وبالضمير هو، فكل ذلك وارد.

ومن ذلك: مثال ابن مالك: «جاء زيدٌ وهو ناوٍ رحلة»، فقوله: «وهو ناوٍ رحلة»، حالٌ من «زيد»، والرابط واو الحال، والضمير هو.

وقال سبحانه حكايةً عن إخوة يوسف: ﴿قَالُواْ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف:١٤] ﴿نحن عصبة﴾: جملة اسمية مبتدأ وخبر، وهي حال.

وقال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٢٢]، أي: لا تجعلوا لله أندادًا في تلك الحالة والله أعلم، فالرابط الواو والضمير «أنتم».

وقال الشاعر:

سقط النصيف ولم تُرد إسقاطه … فتناولته واتقتنا باليد

هذا البيت مشهور لمن؟ هذا للنابغة الذبياني، يقوله في زوجة النعمان التي تُسمى المتجردة، انظروا إلى جمال التصوير كيف صوَّر الذي وقع:

سقط النصيف ولم تُرد إسقاطه ....

فهذا الاحتراز من أجمل الاحترازات: «**ولم تُرد إسقاطه فتناولته**»، ما قال: «وتناولته»، أتى بالفاء التي تدل على التعاقب، يعني: بسرعة، «**واتقتنا باليد**».

صوَّر الوضع كاملًا، الشاهد قوله: «ولم تُرد إسقاطه»، يعني: سقط النصيف في تلك الحالة؛ فلهذا صار احترازًا من حال، سقط النصيف إذ لم تُرد إسقاطه، فربط بالواو وربط بالهاء التي في «إسقاطه».

ثم أخذ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُفصِّل الكلام على هذه الروابط التي قلناها قبل قليل: إما الضمير فقط، وإما الواو فقط، وإما الضمير والواو، فقال:

وَذَاتُ بَـدْءٍ بِمُضَـارِعٍ ثَبَـتْ   حَـوَتْ ضَـمِيرًا وَمِـنَ الْـوَاوِ خَلَـتْ

يقول: الجملة الحالية إذا كانت مبدوءةً بمضارعٍ مُثبت؛ كقولنا: «جاء محمدٌ يضحك»، فما الرابط حينئذٍ؟ يجب أن يكون ضميرًا.

وَذَاتُ بَـدْءٍ بِمُضَـارِعٍ ثَبَـتْ   حَـوَتْ ضَـمِيرًا..................

يقول: الجملة التي بُدئت بمضارعٍ مثبت؛ يجب أن تحتوي ضميرًا، وأن تخلو من الواو، فتقول: «جاء محمدٌ يضحك»، ولا يجوز: «جاء محمدٌ ويضحك».

فإن جاء من الكلام الفصيح ما ظاهره أنه جملة حالية مبدوءة بمضارعٍ مثبت وقبله واو الحال؛ كقولهم: «قُمت وأصك وجهه»، يعني: قمت في هذه الحالة، «قمت وأصك وجهه»، وقول الشاعر:

فلمـا خشـيت أظـافيرهم   نجـوت وأرهنـتهم مالكَـا

نجوت في تلك الحالة، نجوت حالة كوني أرهنتهم مالكًا. «فلما خشيت أظافيرهم»، يعني: شرهم، «نجوت»: هربت، «نجوت وأرهنتهم مالكًا»، فالواو حالية، و«أرهن»: مضارع، يعني: جملة حالية مبدوءة بمضارع مثبت، ومع ذلك

جاء معها الواو، وابن مالك يقول: لا يأتي معها الواو، ماذا نفعل حينئذٍ؟

يقول ابن مالك بعد ذلك:

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا ... لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

كيف نؤول مثل هذه الشواهد وهي قليلة جدًّا؟ يُقدر مبتدأ بعد الواو ونجعل هذا المضارع خبرًا له، يعني: «قمت وأصك وجهه»، أي: قمت وأنا أصك وجهه، فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأنا أرهنهم مالكًا، هذا معنى كلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وجمل الحال سوى ذلك، يعني: ليست مبدوءةً بمضارعٍ مثبت، وإنما مبدوءة بمضارعٍ منفي، أو مبدوءة بفعلٍ ماضٍ، أو جملة اسمية ليست فعلية، ما حكمها حينئذٍ من حيث الروابط؟ قد تأتي بالواو، وقد تأتي بالضمير، وقد تأتي بهما، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا ... .

يعني: الجملة المبدوءة بمضارعٍ مثبت.

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا ... بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

والأمثلة على ذلك كثيرة، فتقول: «جاء زيدٌ وقد مالت الشمس»، هذه فعلية فعلها ماضٍ، وجاءت فيها الواو، الرابط الواو، ما جاء فيها ضمير يعود إلى زيد. «جاء زيدٌ قد قام أبوه»، الرابط «أبوه».

قال تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] الذين نُهي عن قتالهم، أو جاءوكم حال كونهم حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم، يعني: أن الجملة الحالية هنا مبدوءة بفعلٍ ماضٍ، وأين الرابط؟ الضمير في قوله: ﴿صُدُورُهُمْ﴾.

وقال الشاعر:

وقفت بِرَبْعِ الدار قد غيَّر البِلى معارفها والساريات الهواطل

وقفت بها حالة كونها قد غير البِلى معارفها.

تقول: «جاء زيدٌ وقد قام أبوه» جملة مبدوءة بفعل ماضٍ وربطت بالواو وبالضمير، تقول: «جاء زيدٌ وما غربت الشمس» هذا ماضٍ منفي وربطت بالواو، تقول: «جاء زيدٌ ما قام أبوه»، «جاء زيدٌ وما قام أبوه» ماضٍ منفي وتربط بالواو والضمير، أو بالضمير، تقول: «جاء زيدٌ ولا يخشى أحدًا» هذا مضارع وربطت بالواو؛ لأنه مضارعٌ منفيٌّ، وقلنا قبل قليل قول عنترة:

ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر ....

هذا مضارع، ولكن منفي، فربط بالواو فقط؛ لأن الحال من عنترة، ما في ضمير لعنترة في قوله:

...............................تدر للحرب دائرةٌ على ابني ضمضم

﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف:١٤] هذه جملة اسمية، وقد رُبط بالواو، قيل: الواو ونحن.

﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٢٢] جملة اسمية وقد رُبط بالواو والضمير في: ﴿تَعْلَمُونَ﴾.

قال الشاعر:

سقط النصيف ولم تُرد إسقاطه ....

جملة حالية مبدوءة بمضارع، لكن مضارع منفي، فهذه هي المسألة الثانية؛ وهي مجيء الحال جملةً.

المسألة الثالثة: حذف عامل الحال، حذف العامل في الحال، وفي ذلك يقول

ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

«حُظل» بمعنى: مُنع، العامل في الحال ذكرناه من قبل، وعرفنا أن الحال أوسع من غيره في العامل، فيعمل فيه الفعل، ويعمل فيه ما يعمل عمل الفعل، ما فيه معنى الفعل وحروفه؛ وهي المشتقات والمصدر، ويعمل فيه ما فيه معنى الفعل دون حروفه كـ«إن وأخواتها» وأسماء الإشارة، ونحو ذلك.

العامل في الحال:

- قد يُحذف جوازًا.
- قد يُحذف وجوبًا.

نبدأ بالحذف الجائز:

الحذف الجائز لعامل الحال يدخل تحت القاعدة العامة للحذف وهو: أن العامل إذا كان معلومًا جاز حذفه، مِنْ ذلك أن يُقال: «كيف جئت؟» فتقول: «راكبًا»، تعني: جئتُ راكبًا، الحذف هنا جائز، يجوز أن تُصرح بالعامل وأن تحذف العامل، ما الأفصح؟ أن تُصرح أو تحذف؟... نعم، دائمًا البلاغة ليس لها قواعد ثابتة، وإنما البلاغة كما يقولون: «مطابقة الكلام لمقتضى الحال»، ربما أنك مستعجل أو أنك لا تريد إطالة الكلام معه، «راكبًا»، ربما تريد إطالة الكلام معه؛ إما أن يكون محبوبًا مثلًا، أو تريد أن تدخل معه في كلام آخر، حينئذٍ تزيد الكلام، تقول: «جئتُ راكبًا حفظك الله وغفر لك»، فالبلاغة ليس لها قواعد ثابتة.

ومن ذلك أن يُقال لك: «أنت لم تسر»، فتقول: بلى، مُسرعًا، أي: بلى سرتُ مسرعًا.

ومن الشواهد على ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾

[البقرة:٢٣٩] ﴿رِجَالًا﴾، أي: راجلين، تمشون على أرجلكم، و﴿رُكْبَانًا﴾، أي: راكبين، والمعنى - والله أعلم: فإن خفتم فصلوا رجالًا، فصلوا حالة كونكم راجلين أو راكبين.

ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٣، ٤] المعنى - والله أعلم: أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه؟ بلى، نجمعها حالة كوننا قادرين على أن نُسوي بنانه، فهذا كقول القائل: «أنت لم تسر»، وتقول: «بلى مُسرعًا»، أي: بلى سرتُ مسرعًا والله أعلم، فهذا من الحذف الجائز .

أما الحذف الواجب فله مواضع، منها:

العامل في الحال المؤكدة لمضمون جملة، الذي ذكرناه قبل قليل؛ كقولهم: «زيدٌ أبوك عطوفًا»؛ لأن «زيد» لا يكون عاملًا في الحال، و«أبوك» لا يكون عاملًا في الحال، ويُقدرونه بنحو: «زيدٌ أبوك أعرفه عطوفًا»، أو «أتيقنه عطوفًا»، أو «أحقه عطوفًا»، ونحو ذلك.

ومِنْ حذف العامل في الحال وجوبًا: العامل في الحال النائبة عن الخبر، وهذه درسناها في «باب المبتدأ والخبر»، الحال النائبة عن الخبر في نحو قولهم: «ضرب العبدَ مُسيئًا»، قدروها بظرف، يعني: ضرب العبد إذا كان مسيئًا، أو: إذ كان مسيئًا، وتقول: «أكل الفاكهة ناضجةً»، وتقيس على ذلك، إنابة الحال مُناب الخبر، هذا أسلوب مطَّرد. وفي الحديث عن النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أنه قال: «**أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجدٌ**»، «**أقرب**» اسم تفضيل، اسم في ابتداء الجملة، اسم مجرد عن العوامل اللفظية، ما إعرابه؟ مبتدأ.

«**ما**»: مصدرية، يؤول منها ومما بعدها مصدر.

«**يكون**»: فعل مضارع.

«**العبد**»: اسم يكون.

«**من ربه**»: خبر يكون.

أقرب كون العبد من ربه وهو ساجد، هل هذا هو الخبر؟ خبر المبتدأ؟ هل يمكن أن يكون الخبر؟ لا يمكن؛ لأن الخبر لا تُزاد قبله الواو، إذن ما إعراب «**وهو ساجد**»؟ هذه جملة اسمية وهي حالية سدَّت مسد الخبر.

والحديث كقولهم: «ضرب العبد مسيئًا»، لكن «ضرب العبد مسيئًا» حال مفردة، وفي الحديث حال جملة.

ومِنْ حذف العامل في الحال وجوبًا: نحو قولهم: «اشتريته بدرهمٍ فسافلًا، وتصدقت بدينارٍ فصاعدًا»، هذا أسلوب، قلنا: لا يُمكن أن تُدرس العربية وتُتقن إلا بمعرفة هذه الأساليب، وأنها داخلة في هذا الباب.

قالوا: إن التأويل والمعنى «اشتريته بدرهمٍ فسافلًا»، أي: اشتريته بدرهمٍ فذهب الثمن سافلًا، «تصدقت بدينارٍ فصاعدًا»، أي: تصدقت بدينارٍ فذهب المُتصدَّق به صاعدًا، «ذهب»: هذا العامل، وقد حُذف وجوبًا، تقول: حُذف وجوبًا، ما معنى «وجوبًا»؟ أي: لا يجوز التصريح به، نحن الآن نقدره فنقول: «تصدقت بدينارٍ فصاعدًا»، أي: تصدقت بدينارٍ فذهب المُتصدَّق به صاعدًا، هذا من باب التقدير، لكن لا يجوز أن تتكلم به عندما تريد هذا الأسلوب، لماذا لا يجوز؟ لأن العرب التزمت الحذف هنا، ولغة العرب فعلٌ وترك، فما فعلته العرب وقالته فعلناه وقلناه، وما علمنا أنها قصدت تركه، علمنا بغلبة الظن؛ بحيث يجري الأسلوب كله على الحذف، على كثرة الشواهد الواردة فيه؛ علمنا أنها قصدت الحذف، فيكون الحذف حينئذٍ واجبًا. أما الجائز فهي الأساليب التي مرة تأتي على

الحذف ومرة تأتي على الذكر، فنقول حينئذٍ: هما جائزان.

فهذه هي المواضع التي يُحذف فيها العامل في الحال وجوبًا، وهذا هو معنى ابن مالك:

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ ....

يعني: مجازًا.

.... **وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ**

يعني: مُنع، ويعني بذلك: حذف العامل في الحال وجوبًا، والله أعلم.

وبعد الانتهاء من هذه المسائل الثلاث المذكورة في هذه الأبيات، يحسن بنا أن نُعرِّج على مسألةٍ لها عَلاقة بمجيء الحال جملة، وهي القاعدة المشهورة عند المُعربين في قولهم: «الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال»، هذه قاعدةٌ مشهورة ومطردة عند المُعربين، والذي حققه المحققون من النحويين في ذلك - كابن هشامٍ في «مغني اللبيب» - أن الجمل وأشباه الجمل إذا جاءت بعد نكرةٍ محضةٍ فهي صفة، وإذا جاءت بعد معرفةٍ محضةٍ فهي حال، وإذا جاءت بعد نكرةٍ غير محضة أو بعد معرفةٍ غير محضة، فتحتمل حينئذٍ أن تكون صفةً نعتًا، وأن تكون حالًا.

وِمنَ الشواهد والأمثلة على ذلك؛ لكي يتبين المقصود، فمن وقوع الجملة بعد النكرات المحضة قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء:٩٣] ﴿نَّقْرَؤُهُۥ﴾: جملة وقعت بعد« كتابًا»، «كتابًا» نكرة محضة، فهي صفة نعت.

قال تعالى: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾ [الأعراف:١٦٤] ﴿ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾: جملة اسمية، مبتدأ وخبر، وقد وقعت بعد قوله: ﴿قَوْمًا﴾، و﴿قَوْمًا﴾ نكرةٌ محضة،

إذن فـ﴿ٱللَّهُ مُهۡلِكُهُمۡ﴾ جملة وصفية نعتية.

قال تعالى: ﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ﴾ [البقرة:٢٥٤]، أو: «لا بَيْعَ فيه»، قراءتان، ﴿بَيۡعٞ﴾: مبتدأ، أو اسم «لا»، ﴿فِيهِ﴾: خبر المبتدأ أو خبر «لا»، يعني: أنها جملة اسمية، وقد وقعت بعد ﴿يَوۡمٞ﴾، وهو نكرةٌ محضة، فتكون نعتًا.

وأما وقوعها بعد المعارف المحضة؛ كقوله تعالى: ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء:٤٣] «أنتم سكارى»: وقعت بعد واو الجماعة في ﴿تَقۡرَبُواْ﴾، واو الجماعة معرفة محضة، لا تحتمل التنكير، وكذلك أكثر الأمثلة التي ذكرناها قبل قليل في الدرس.

الطالب:...

الشيخ: أين صاحب الحال في قوله تعالى:﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء:٤٣] من أنتم؟ ﴿سُكَٰرَىٰ﴾ الواو، ليست الصلاة.

الطالب:...

الشيخ: ستأتي الآن.

أما غير المحضة فنحو قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكۡرٞ مُّبَارَكٌ أَنزَلۡنَٰهُۚ﴾ [الأنبياء:٥٠] ﴿أَنزَلۡنَٰهُ﴾ [الأنعام:٩٢] جملة، وهي لـ﴿ذِكۡرٗا﴾، ما الذي أنزلناه؟ ذكرٌ، و﴿ذِكۡرٗا﴾ نكرة، لكن هل نكرة محضة أم غير محضة؟ غير محضة؛ لأنها تخصصت بالصفة، وتخصيص النكرة - كما قلنا أكثر من مرة - يُقربها إلى المعرفة، تُسمى نكرة غير محضة، أو نكرة مخصصة، فعلى ذلك نقول:

﴿هَٰذَا﴾: مبتدأ.

﴿ذِكۡرٞ﴾: خبر.

﴿مُّبَارَكٌ﴾: صفة نعت.

﴿أَنزَلۡنَٰهُ﴾: يصح أن يكون جملةً نعتية، وأن يكون جملةً حالية.

وتذكرون في الحال أننا قلنا: قد يأتي صاحب الحال نكرة؛ إذا تخصص كما هنا، هذه نكرة غير محضة.

قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾ [الجمعة:٥] ﴿يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾ جملة فعلية، من الذي يحمل أسفارًا؟ الحمار، ﴿يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾ هذه للحمار، الحمار فيه «أل» فهو معرفة، لكن «أل» هنا ما نوعها؟ جنسية، و«أل» الجنسية تُعمم على الجنس، فتُقرب المعرفة للنكرة.

والدليل على ذلك: أنك يمكن أن تقول في الكلام: «كمثل حمارٍ يحمل أسفارًا»، والمعنى متقارب، فالحمار هنا وإن كان معرفة ليس معرفةً محضةً، فلك في جملة ﴿يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾ أن تجعله نكرةً، وأن تجعله صفةً نعتًا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس:٣٧]:

﴿ٱلَّيۡلُ﴾: مبتدأ.

«آيةٌ»: خبر.

﴿نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس:٣٧]: جملةٌ فعلية، حالٌ من ﴿ٱلَّيۡلِ﴾ أم صفة؟ يجوز الوجهان؛ لأن «أل» في ﴿ٱلَّيۡلِ﴾؛ لتعريف الجنس.

نذكر يا إخوان بأنَّ هذا الدرس سيكون آخر درس - إن شاء الله تعالى - في هذا الفصل، وإن شاء الله نعود إلى الدروس في أول الفصل القادم على خير.

بعد أن قررنا هذه القاعدة المشهورة، وبيَّنا تفصيل المحققين فيها، نقول: قد تأتي موانعُ تمنع الحالية، أو تمنع الوصفية؛ ولذلك أمثلة.

قولك: «زارني زيدٌ يضحك» «يضحك» هنا: جملةٌ حالية، وإذا قلت: «زارني زيدٌ لن أنسى زيارته»، أو: «زارني زيدٌ لن أنسى له ذلك»، فقولك: «لن أنسى له ذلك»، جملة وقعت بعد معرفةٍ محضة، ولكنها ليست حالًا، ما الذي منع كونها حالًا؟ كونها مصدرةً؛ بدليل استقبال وهو «لن»، «لن» دليل استقبال، والحال تكون في الوقت الحالي، لا تكون في الاستقبال، فعلى ذلك يُعرب «لن أنسى له زيارته» على أنها جملةٌ مستأنفة، «زارني زيدٌ لن أنسى له ذلك» استئناف، ولا تكون حالًا ولا تكون صفةً.

«زارني زيدٌ سأكافئه» أو: «زارني زيدٌ سأزوره فيما بعد» أيضًا لا تكون حالًا؛ لأنها مصدرة بدليل استقبال.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات:٩٩] ﴿سَيَهْدِينِ﴾: جملة فعلية وقعت بعد معرفة محضة، لكن لا نجعل ﴿سَيَهْدِينِ﴾ حالًا من ﴿رَبِّي﴾؛ لأن ﴿سَيَهْدِينِ﴾ جملةٌ مصدرةٌ؛ بدليل استقبال فنجعلها جملةً مستأنفة.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة:٢١٦] لو قلنا في الكلام: عسى أن تكرهوا شيئًا هو خيرٌ لكم وعسى أن تحبوا شيئًا هو شرٌّ لكم، لو قلنا: خيرٌ لكم: هذه جملة اسمية وقعت نعتًا صفةً لشيء، لكن الآية: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة:٢١٦] هل نقول: ﴿وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾، ﴿وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ﴾: صفة من ﴿شَيْـًٔا﴾؛ لأن ﴿شَيْـًٔا﴾ نكرةٌ محضة؟ لا نقول: إنها صفة، ما الذي يمنع الوصفية؟

وجود الواو، والواو لا تفصل بين الصفة والموصوف، فحينئذٍ نقول: إن هذه جملة حاليةٌ من النكرة، هذا مما يسوغ مجيء الحال من النكرة؟

وقال تعالى: ﴿كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة:٢٥٩] لو قلنا في الكلام: «كالذي مر على قريةٍ هي خاويةٌ»، لكانت صفة، وأما في الآية: ﴿وَهِىَ﴾ تكون حالًا من النكرة.

دعونا في النهاية الآن إذا لم تكن هناك أسئلة، نأخذ بعض الشواهد على ما درسناه في هذا الدرس.

الطالب:...

الشيخ: هذا اصطلاح لبعض النحويين، تُسمى واو الحال، أو واو الابتداء، لكن المشهور أن واو الابتداء هي الواو الداخلة على جملة الاستئناف، واو الحال هي واونا هذه.

الطالب:...

الشيخ: «شرح أربعة أبيات فصاعدًا»، أي: شرح أربعة أبيات فذهب المشروح صاعدًا، هذا معناه، فذهب المشروح صاعدًا، أي: ذهب حالة كونه صاعدًا، يعني: أكثر، طبعًا هذا تقدير المعنى، تقدير المعنى ليس أنه هو الذي تريده العرب مائة بالمائة، لكن هذا المعنى المقصود.

الطالب:...

الشيخ: تكون حالًا مؤكدة؛ لأن المعنى المعروف من أكبر، ثم تكون حالًا ملازمة، لكن في البداية قلنا: الأكثر في الحال أن تكون منتقلة، وقد تكون لازمة، نعم، يُمكن أن يُعرب حالًا على هذا المعنى، لكن لو قيل: إنه مفعولٌ مطلق لكان

له وجهٌ أوضح.

الطالب:...

الشيخ: نعم، الرابط هنا الواو والضمير الذي في يخشاه، ضرب العبد إذا كان مسيئًا، أو إذ كان مسيئًا، إذا كنت ضربته فـ«إذ»، وإذا لم تضربه فـ«إذا».

الطالب:...

الشيخ: لا أستطيع أن أجيب إجابة قاطعة الآن... مشهور في الكتب... لأنه مسموع، تراجع الصورة في دواوين الشعر أو في كتب النحو، هل أحد يذكر بيتًا فيه «هنيئًا»؟ نريد بيتًا نحتج به؛ لذلك نقول: احفظوا عيون الشعر، وتكلمنا مرة عن أهمية حفظ الشعر وقلنا: يهتم الإنسان بنوعين: شعر يُحتج به وعيون الشعر الحديث الذي يُكسبك معانيَ تذهب إليها.

الطالب:...

الشيخ: «هيَّا»، تأتي اسم فعل معناه: «تعال»، هيا بنا، وأما «هيَا» فهذا حرف نداء.

نعود إلى شواهدنا أو بقيت أسئلة.

الطالب:...

الشيخ: هذا شرحناه من قبلُ؛ لأنها تحتاج إلى شرحٍ طويل.

الطالب:...

الشيخ: «العيد»: مبتدأ، و«اليوم» ظرف متعلق بخبرٍ محذوف، يعني: اليوم موجودٌ، يعني: العيد موجودٌ أو مستقرٌّ اليوم، فهو ظرف متعلق بالخبر.

الطالب:...

الشيخ: نحن خلصنا إلى أن بعض النحويين - المبرد على ما أظن - قال: الوجه إذا وصلت أن تنصب، أن تفتح فتقول: «الله أكبرَ الله أكبر»، قال: لأن المسموع – أي: المروي - التسكين، الله أكبرْ، الله أكبرْ، الله أكبرْ، الله أكبرْ، فإذا أردت أن تصل، فالأصل في التخلص من التقاء الساكنين بالفتح، قلت حينئذٍ: المسألة تحتاج إلى مراجعة للتأكد إذا كان هذا هو المروي بالفعل فلقوله وجاهة، فإن لم يكن كذلك، فالأمر يعود إلى المروي.

الطالب:...

الشيخ: ما يتغير المعنى، يتغير لو مددت الباء في «أكبر»، أما «أكبر» فلا.

قال سبحانه: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّـٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام:٩٣] أين جملة الحال؟

يعني: أن الظالمين في غمرات الموت في هذه الحالة إذ الملائكة باسطو أيديهم.

﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر:٦٠] حالٌ من ﴿ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟﴾.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة:٢٤٣] ﴿وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة:٢٤٣]، من الواو في ﴿خَرَجُوا۟﴾.

﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَـٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِىَ ٱلْكِبَرُ﴾ [آل عمران:٤٠] ﴿وَقَدْ بَلَغَنِىَ ٱلْكِبَرُ﴾ [آل عمران:٤٠].

﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾ [النمل:١٠] ﴿مُدْبِرًا﴾: حال، ﴿وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾؟ هل هي

حال ولا معطوف؟ ولا المعنى هو الذي يحدد؟ ولى مدبرًا أو ولى لم يُعقب، ولا ولى مدبرًا إذ لم يُعقب؟ أنت تريد حالين، ولى مدبرًا ولم يُعقب، ماذا ترى؟ عطف أو حالان؟ عطف، يعني: ولى مدبرًا، كأنك قلت: ولى مدبرًا وولى لم يُعقب، والحالان كأنك قلت: ولى مدبرًا إذ لم يُعقب، محتملان، لكن ما الذي يترجح بالمعنى؟ أنك تريد المعنيين، يعني: ولى مدبرًا وفي الوقت نفسه لم يُعقب، والله أعلم.

﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِۚ وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ﴿١٠٢﴾ يَتَخَٰفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: ١٠٢، ١٠٣] أين الحال؟ ﴿زُرْقًا﴾، والحال الأخرى ﴿يَتَخَٰفَتُونَ﴾، طيب ونحشر؟ ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِۚ وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه:١٠٢] هذا عطف أو حال؟ عطف يعني: يوم يُنفخ في الصور ويوم نحشر المجرمين زُرقًا، عطف.

﴿إِذَآ أُلْقُواْ فِيهَا سَمِعُواْ لَهَا شَهِيقًا وَهِىَ تَفُورُ ﴿٧﴾ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِۖ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ [الملك:٧، ٨] ﴿وَهِىَ تَفُورُ﴾ هذه حال جملة اسمية، ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِۖ﴾ حال أخرى، جملة فعلية.

﴿يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤] هذه حالية وليست عاطفة، يعني: يجاهدون في سبيل الله إذ لا يخافون لومة لائم.

﴿قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم:٢٠] ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ﴾: هذه حال، ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾: معطوفة على الحال الأولى.

﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُواْ خَيْرًاۚ﴾ [الأحزاب:٢٥] ﴿لَمْ يَنَالُواْ خَيْرًاۚ﴾.

قال تعالى لنبيه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر:٦] ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾

حال من فاعل ﴿تَمْنُن﴾، يعني: لا تمنن حالة كونك مستكثرًا؛ فلهذا ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾ تجدها مرفوعة، ولو كانت جوابًا للطلب، يعني: «لا تمنن تستكثر» لكانت مجزومة، وهي هنا مرفوعة؛ لأنها حال، والمعنى والله أعلم: لا تمنن حالة كونك مستكثرًا.

﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾ [البقرة:٢٦٧] إذ لستم بآخذيه.

﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء:١٧٦] ﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾: حالٌ من ﴿امْرُؤٌ﴾.

في الحديث: «**إن الحلال بيِّن وإن الحرام بيِّن، وبينهما أمور مشتبهات، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومَنْ وقع في الشبهات وقع فيها؛ كالراعي يرعى حول الحِمى**» «**يرعى حول الحمى**» حال أو صفة؟ يجوز الوجهان؛ لأن «**الراعي**» هنا نكرة غير محضة، كأنك قلت: «كراعٍ»، فيجوز أن تكون حالًا وأن تكون صفةً.

الطالب:...

الشيخ: نكرة وُصفت بـ ﴿هَلَكَ﴾.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ (٧) لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى وَيُقْذَفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾ [الصافات:٧، ٨] يعني: السماء، يُخبر عن حفظه عَزَّوَجَلَّ للسماء:

﴿مِن﴾: حرف جر.

﴿كُلِّمَآ﴾: اسم مجرور.

﴿شَيۡطَٰنٗا﴾: مضاف إليه.

﴿مَّارِدٖ﴾: صفة لـ﴿شَيۡطَٰنٗا﴾.

إن السماء محفوظة من الشيطان المارد.

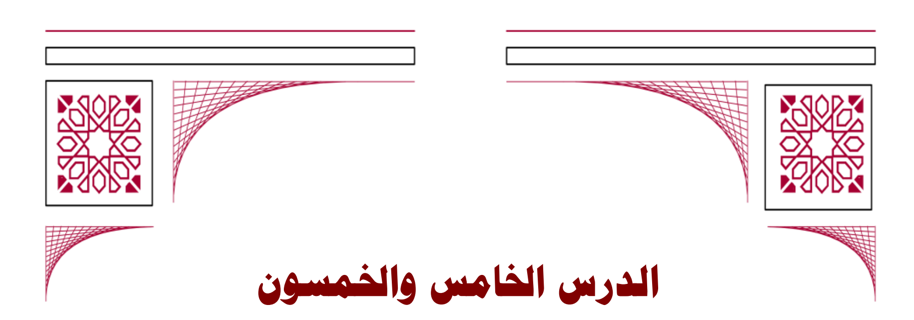
﴿لا يسمعون إلى الملأ الأعلى﴾: جملة فعلية، ما إعرابها؟ حال أم صفة؟ نأخذها صفة، لو قلنا: إنها صفة، لكان معنى الآية: أن الله عَزَّوَجَلَّ حفظ السماء من كل شيطان مارد، ما يسمع، هل هناك فائدة أن تُحفظ السماء من شيطان ما يسمع؟

لو حال، حُفظت السماء من كل شيطان حالة كونه لا يسمع.

ليست حالًا ولا صفة؛ لأن المعنى يمنع ذلك، وإنما المعنى - والله أعلم: ﴿وَحِفۡظٗا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ مَّارِدٖ﴾ [الصافات:٧]، ثم استأنف ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ ٱلۡأَعۡلَىٰ وَيُقۡذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٖ ٨ دُحُورٗاۖ وَلَهُمۡ عَذَابٞ وَاصِبٌ﴾[الصافات: ٨، ٩] هذه حال.

هذا ما تيسر شرحه في باب الحال، وبه ينتهي - بحمد الله - ما أردنا أن نشرحه من «ألفية ابن مالك» -عليه رحمة الله- في هذا الفصل المبارك، وإن شاء الله نعود إلى شرح ما تبقى من الألفية في الفصل القادم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❁



الدرس الخامس والخمسون

في مسجد الراجحي، في مدينة الرياض، نعقد - بحمد الله وتوفيقه - الدرس الخامس والخمسين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» -عليه رحمة الله- ونحمد الله عَزَّوَجَلَّ في أول هذا الدرس على أن جمعنا مرةً أخرى في مجلسٍ من مجالس العلم، وكل عامٍ أنتم بخير، وتقبل الله منا ومنكم.

كنا توقفنا يا إخوان في الدرس الماضي على «باب التمييز» بعد أن انتهينا - بحمد الله تعالى- من شرح «باب الحال»، فنبدأ بما قاله إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في

باب التمييز

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٣٥٦. اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ ... يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

٣٥٧. كَشِبْرٍ ارْضًا وَقَفِيزٍ بُرًّا ... وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرَا

٣٥٨. وَبَعْدَ ذي وَشِبْهِهَا اجرُره إذَا ... أَضَفْتَهَا كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا

٣٥٩. وَالْنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا ... إنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءِ الأَرْضِ ذَهَبَا

٣٦٠. وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا ... مُفَضِّلًا كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا

٣٦١. وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا ... مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا

٣٦٢. وَاجْرُرْ بِمِنْ إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذي الْعَدَدْ ... وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَطِبْ نَفْسًا تُفَدْ

٣٦٣. وَعَامِلَ الْتَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا ... وَالْفِعْلُ ذُو الْتَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

هذه أبيات ابن مالك في «باب التمييز»، وقد ذكر التمييز رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد «باب الحال»، ونحن قد انتهينا من الكلام على العُمد في الجملة الاسمية، ثم تكلمنا على العمد في الجملة الفعلية تبعًا لابن مالك، وبعد ذلك بدأ ابن مالك بذكر الفضلات، أي: المكملات التي تُكمِّل الجملة، وهذه الفضلات أو المكملات للجملة منها: منصوبات، ومنها: مجرورات، فبدأ بذكر المنصوبات؛ فذكر المفاعيل الخمسة: المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له، والمفعول المطلق، وذكر الاستثناء، ثم ذكر الحال، والآن يذكر لنا التمييز، وهو آخر المنصوبات من الفضلات، بعد التمييز سنبدأ بالمجرورات، ستجدون أننا نبدأ بعد التمييز بحروف الجر، ثم بالإضافة.

الآن عرفنا لماذا ذكر ابن مالك التمييز في هذا الموضع من «ألفيته».

التمييز هذا هو المصطلح المشهور، ويُسمى مفسِّرًا وتفسيرًا، ومُبِّنًا وتبيينًا، ومميزًا وتمييزًا، كل هذه الاصطلاحات يستعملها النحويين، فيقولون في نحو: «صلى في المسجد خمسون رجلًا» «رجلًا»: تفسيرٌ لـ«خمسون»، أو مُفسر لـ«خمسون»، أو مُبين، أو تبيينٌ، أو مميزٌ، أو تمييزٌ لـ«خمسون»، والمصطلح المشهور الذي استقر عليه النحويون المتأخرون هو مصطلح التمييز.

بدأ ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كالعادة بالتعريف والتمثيل، فقال في تعريف التمييز والتمثيل له:

اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ ... يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ
كَشِبْرٍ ارْضًا وَقَفِيزٍ بُرًّا ... وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرَا

فالتعريف كما تلحظون يشتمل على أربعة أوصاف، فقال: (**اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ**)؛ **إذًا فالتمييز**: كل اسمٍ نكرةٍ متضمنٍ معنى «مِنْ» يُبين إبهام ما قبله.

الوصف الأول: أنه اسم، أي: أن التمييز لا يأتي فعلًا ولا حرفًا، ولا يأتي جملةً ولا يأتي شبه جملة.

الوصف الثاني: أنه نكرة، أي: أنه لا يكون معرفةً، وهذا عند الجمهور، وستأتي إشارةٌ إلى هذا الخلاف.

الوصف الثالث: أنه بمعنى «مِن»، وهذا هو القيد المهم الذي يميزها على كثيرٍ من المنصوبات، بمعنى «مِن»، فقولك: «عندي عشرون قلمًا»، على معنى: عندي عشرون من الأقلام، وقولك: «عندي صاعًا برًّا»، أي: عندي صاعٌ من البر، بل قولك: «طاب زيدٌ نفسًا»، أي: طاب زيدٌ من جهة النفس، أو من حيث النفس، وهكذا. فالتمييز بمعنى «مِن»، وهذا القيد يُخرج الحال؛ لأن الحال - كما سبق - يأتي اسمًا نكرةً، لكن الحال على معنى «في»، كما قال ابن مالك:

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ ... مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

فالحال كقولنا: «جاء خالدٌ خائفًا»، أي: جاء خالدٌ في حالة الخوف، فالحال ليس على معنى «مِن»، بل هو على معنى «في»، وهذا تمييزٌ واضح بين الحال وبين التمييز.

الوصف الرابع للتمييز: أنه مُبيِّن، مبيِّنٌ لإبهام ما قبله، مبيِّنٌ لإجمال ما قبله، معنى ذلك: أن التمييز إنما يأتي لهذه الفائدة.

فائدة التمييز: أنه يأتي بعد مُبهم، يأتي بعد مُجمل، ما معنى «مُبهم، مُجمل»؟ يعني: تَقَدّمَهُ شيء يحتمل أكثر من معنى، كأن تتقدمه كلمةٌ مبهمة، كقولنا: «جاءني عشرون» فـ«عشرون» كلمةٌ مبهمة مجملة، تحتمل أنواعًا، «جاءني عشرون رجلًا»، «جاءني عشرون أستاذًا»، «جاءني عشرون زائرًا، «جاءني عشرون عالمًا» كلمة مبهمة مجملة تحتمل، كيف ترفع هذا الإبهام؟ كيف ترفع هذا الإجمال؟ كيف

تبين النوع المراد؟ بالتمييز، «عشرون»، هناك أنواع، النوع المراد تُميز بـ«من»، عشرون من هذا النوع، عشرون من هذا النوع، تميز بـ«من»؛ فلهذا لا يأتي التمييز إلا بعد إبهام أو إجمال.

هذا ما يتعلق بالتعريف، ويدخل في التعريف يا إخوان، أن نتكلم على نوعي التمييز، فالتمييز نوعان:

- **تمييزٌ لإجمال الذات.**
- **تمييزٌ لإجمال النسبة.**

يعني: تمييزٌ لإبهام الذات، أو تمييزٌ لإبهام النسبة، ويقولون: تمييز الذات وتمييز النسبة، بالمعنى نفسه، ويقولون: تمييز المفرد وتمييز الجملة، ويقولون: التمييز غير المُحول والتمييز المُحول، كل ذلك بمعنًى واحد، فالتمييز إما تمييز ذات وإما تمييز نسبة.

نبدأ بتمييز الذات أو تمييز المفرد، ما المراد بتمييز الذات أو تمييز المفرد؟

هو التمييز الذي يرفع إبهامًا وقع في كلمة، هو التمييز الذي يرفع إبهامًا، هذا الإبهام أين وقع؟ وقع في كلمة مفردة، فالتمييز الذي يرفع إبهام كلمةٍ مفردة يسمونه تمييز المفرد أو تمييز الذات، وهذا التمييز إنما يقع في المقادير، ما المراد بالمقادير؟ أي: الكلمات التي تدل على مقدار، **والمقادير أنواع، أربعة أنواع:**

النوع الأول من المقادير: ما دل على مساحة، يريدون بذلك التقدير بالطول، أي كلمة تدل على تقديرٍ بالطول يسمونه مساحة، نحو: «له شبرٌ حريرًا»، «عندي ذراعٌ قماشًا»، «اشتريت ميلًا أرضًا»، ومثل ابن مالك بقوله: (**كَشِبْرٍ ارْضًا**)، فـ«شبر» هذا مقدار، لكنه مقدارٌ أو تقديرٌ للطول، تعرفون الشبر يا إخوان؟ من طرف الإبهام إلى طرف الخنصر، ومن طرف الإبهام إلى طرف السبابة أو المؤشرة

أو المُسبحة يُسمى فِتلًا.

وقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كَشِبْرٍ ارْضًا)، أصله: كشبرٍ أرضًا، ثم سهَّل الهمزة وتسهيل الهمزة جائز، ما المراد بتسهيل الهمزة؟ أن يُلقي حركتها على الساكن قبلها، ثم تُحذف، فـ«أرضًا» هذه همزةٌ مفتوحة، نأخذ فتحتها ونُلقيها على الساكن قبلها؟ ما الساكن قبلها؟ «شبرٍ»، التنوين؛ لأن التنوين - كما تعرفون - نونٌ ساكنة، فنُلقي الفتحة على التنوين، إذن لا نقول: «شبرٍ»، وإنما نقول: «شبرنَ»، نون مفتوحة، ثم الهمزة همزة «أرضًا» نحذفها، يعني: ماذا ننطق بعد التنوين المفتوح؟ الراء «كشبرِ ارضًا».

النوع الثاني من المقادير: ما دل على وزن، وهو التقدير بالوزن، أي: التقدير بالثقل، نحو قولهم: «له كيلو تفاحًا»، «اشتريت طنًّا حديدًا»، فهذه أمور تُقدر بوزنها، أي: بثقلها، ومثال ابن مالك قوله: (وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرَا) «منوين» مثنى، مفرده: «مَنَى»، والمنى: مقدارٌ قديم يوزن به، وقيل: بل يُكال به، يوزن به، أي: كقطع الحديد التي يوزن بها الآن، قطعة على وزن كيلو أو كيلوين، كان يوزن بها، فسماه ابن مالك «مَنى»، و«منى منوان»، لكنه جر؛ لأنها معطوفة على مجرور (كَشِبْرٍ ارْضًا وَقَفِيْزٍ بُرًّا وَمَنَوَيْنِ) فثنَّاها وجرها، والتمييز هو قوله: (وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا) «عسلًا» تمييز، و«تمرًا» تمييزٌ آخر أم معطوف؟ معطوف، لا نقول: تمييز آخر، التمييز: «عسلًا»، تمييز منصوب، والواو حرف عطف، «تمرًا»: معطوفٌ على التمييز منصوب.

النوع الثالث من المقادير: ما دل على كيل، وهو التقدير بالحجم، التقدير بالحجم يُسمى الكيل، كقولهم: «له صاعٌ بُرًّا»، «عندي مدٌّ ذبيبًا»، فالصاع، تعرفون الصاع؟ الصاع كيف تُقدر به الأشياء؟ بثقلها أم بمساحتها أم بحجمها؟ بحجمها، فتضع فيه أرزًا وتضع فيه تمرًا، ثم نُخرج الأرز فنزنه، يأتي قُرب ثلاثة كيلو، ثم

نُخرج التمر فنزنه لا يأتي ثلاثة كيلو، هنا التقدير ليس بالوزن وإنما بالحجم، هذا يُسمى الكيل، تقديرٌ بالكيل، أي بالحجم، ومثال ابن مالك في ذلك قوله: (وَقَفِيزٍ بُرًّا)، القفيز: مقدارٌ قديم كان يُكال به، على شكل إناء صغير، لكنه متفق عليه عند الناس أن هذا مقدار قفيز.

النوع الرابع من المقادير: ما دل على عدد، وهو التقدير بالعدد، نحو: (عندي عشرون قلمًا، وثلاثون دفترًا، وخمسون ريالًا)، إلا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يُمثل للعدد في البيت، فقال:(**كَشِبْرٍ ارْضًا**) هذه مساحة، (**وَقَفِيزٍ بُرًّا**) هذا كيل، (**وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرَا**) هذا وزن، ولم يُمثِّل للعدد، إلا أنه نصَّ عليه في بيتٍ سيأتي في قوله: (**وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ**)، لماذا لم يُمثل له؟ سنعرف - إن شاء الله – قريبًا، لماذا لم يُمثل له؟

فإن قال قائل: قولنا مثلًا: «عندي درزنٌ نعالًا» الدرزن اثنا عشر، كلمة ليست عربية، لكنها مُعرَّبة، «عندي درزنٌ نعالًا»، مِنْ أي المقادير؟ من العدد، لو قلنا مثلًا: «في السماء قدر راحةٍ سحابًا» مساحة أم حجم أم تحتمل الأمرين؟ مساحة.

﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [الزلزلة:٧] ﴿خَيْرًا﴾: تمييز، والمُميز مثقال ذرةٍ، هذا واضح أنه وزن أم كيل؟ وزن.

تقول العرب: «على التمرة مثلها زبدًا» تمرة ثم يضعون عليها زبدة؛ ليكون طعمها ألذ، «على التمرة مثلها زبدًا»:

«على التمرة»: خبر.

«مثلها»: مبتدأ.

«زبدًا»: تمييز.

ما نوع التمييز؟ حجم.

قولك: «عندي ضعف ما عندك ذهبًا» وزن، مثل ماذا؟... «عندي ضعف دراهمك ذهبًا» هذا عدد، «عندي ضعف حُليك ذهبًا» هذا وزن؛ لوجود المضاف إليه، عندي ضعف ما عندك، المضاف إليه هو الذي يبين نوع المقدار، قد يكون عددًا لمعدود، وقد يكون موزونًا، التأمل في هذه الأمور يوصل الطالب إلى نوع المقدار.

فهذا النوع الأول من التمييز، وهو تمييز الذات أو تمييز المفرد، فإذا سأل سائلٌ قبل أن ننتقل إلى النوع الثاني فقال: ما الناصب للتمييز في هذا النوع؟ «عندي عشرون رجلًا»، «عندي صاعٌ برًّا»، «رجلًا»: تمييز منصوب، يعني: هناك ناصب نصبه فصار منصوبًا، ما العامل الذي ينصب التمييز هنا، تمييز المفرد أو تمييز الذات؟

الجواب فيما قاله ابن مالك:

يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

إذن فناصبه هو مُفسَّره، الأمر المبهم، يعني عشرون في قولنا: (عندي عشرون رجلًا) وصاع في قولنا: (اشتريت صاعًا برًّا) وهذا قول ابن مالك:

.... يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

الطالب:...

الشيخ: «ألقى كلمةً شعرًا» طبعًا تمييز؛ لأنه اسمٌ نكرةٌ بمعنى «مِن» المبينة، ألقى كلمةً من الشعر، يمكن أن يُقال: إنها بدل على معنى: ألقى شعرًا، وذكر «كلمةً»، كلمة تعم النثر والشعر، ثم أتى بـ «شعرًا» فصار بدلًا، إما بدل كل من كل إذا كنت تريد بـ«كلمة» في الأصل الشعر، أو بدل جزء من كل، فإن جعلناه تمييزًا، من أي تمييز الذات يكون؟ «ألقى كلمةً شعرًا» المقادير محصورة في هذه الأشياء،

إن كنا سنضيف شيئًا نقول: يأتي في المقدار وغير المقدار، لكن ألا يمكن أن نجعل مثل هذا المثال من تمييز النسبة الآتي؟ فإذا شرحناه نطبق عليه.

النوع الثاني من التمييز: هو تمييز النسبة، أو تمييز الجملة، ويُسمى التمييز المُحول، تمييز النسبة هو التمييز الذي يرفع إبهامًا وقع في نسبة الفعل إلى الفاعل، إذن عندك هنا فعلٌ وفاعل، وفي نسبة الفعل إلى الفاعل إبهام؛ كقولهم: «طاب زيدٌ» نسبت الطيب إلى زيد، طاب زيدٌ من أي جهة؟ من أي حيثية؟ طاب زيدٌ من جهة الخلق؟ طاب زيدٌ من جهة النسب، طاب زيدٌ من جهة الفعل؟ طاب زيدٌ من جهة الملبس؟ طاب زيدٌ من جهة النسل؟

إذن فيها إبهام، لكن الإبهام في زيد؟ لا، زيد ما فيه إبهام، الإبهام في طاب؟ الطيبة معروفة، الطيبة ضد الخبث، إذن ليس الإبهام هنا في كلمةٍ مفردة، لا في زيد ولا في الفعل «طاب»، وإنما الإبهام (الإجمال) في نسبة الفعل إلى الفاعل، فتقول: «طاب زيدٌ نسبًا»، أو «طاب زيدٌ خلقًا» أو «طاب زيدٌ نفسًا»، أي: طاب زيدٌ من هذه الجهة، إذن فـ«نفسًا» في «طاب زيدٌ نفسًا» اسمٌ نكرة بمعنى «مِنْ»، من هذه الجهة، مُبين لإبهام، إلا أنه مبينٌ ورافعٌ لإبهام نسبة، ومثله قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبًا﴾ [مريم:٤]، يعني: اشتعل الرأس، نسبت الاشتعال إلى الرأس، الاشتعال معروف والرأس معروف، لكن نسبت الاشتعال إلى الرأس من أي جهة؟ من أي حيثية؟ من جهة الشيب، لا من جهة الهم (اشتعل الرأس همًّا) أو: (اشتعل الرأس نارًا).

وهنا ننتبه يا إخوان إلى قضية، فنقول: ومِنْ تمييز نسبة الفعل إلى الفاعل، ومنه: التمييز بعد «أفعل التفضيل»، كقولك: «محمد أحسن وجهًا وأكثر مالًا وأغزر علمًا»، أو تقول: «محمد أحسن منك وجهًا، وأكثر منك مالًا، وأدق منك علمًا»، وهكذا، فقولنا: «محمد أحسن وجهًا» هنا نسبت الحسن إلى محمد،

فالإبهام ليس في محمد، معروف، وليس في الحسن، الحسن معروف ضد القبح، وإنما الإبهام وقع في نسبة الحسن إلى محمد، محمد أحسن منك من أي جهة؟ أحسن منك وجهًا؟ أحسن منك نسبًا؟ أحسن منك خطًّا؟ فتحدد هذه الجهة بالتمييز، «محمد أحسن منك وجهًا»، إذن «وجهًا» تمييز، اسمٌ نكرةٌ بمعنى «مِن» مبين للإبهام، أي: رافعٌ للإبهام.

لكن نقول: إنه من تمييز نسبة الفعل إلى الفاعل، كيف يكون ذلك؟

قولهم: «محمدٌ أحسن وجهًا»:

«أحسن»: اسم تفضيل، واسم التفضيل - كما نعرف - من المشتقات، من الأسماء المشتقة، مشتقةٌ من الفعل «حَسُن»، إذن «محمدٌ أحسن وجهًا»، بمعنى: محمدٌ حَسُنَ وجهًا، «حسُن» فعل، أين فاعله؟ هو، نسبة الفعل «حسُن» إلى هذا الفاعل، التمييز بعد «أفعل التفضيل» من تمييز نسبة الفعل إلى الفاعل، وهكذا في بقية الأمثلة: «أكثر منك مالًا»، محمد أكثر مالًا، أي: محمدٌ كثُر مالًا، يعني: كثُر من هذه الجهة.

ومِنْ ذلك: أن تقول: «أنا أكثر منك إخوةً وأحسن منك دارًا وأدق منك فهمًا»، وهذا كثيرٌ في كلام العرب وفي القرآن وفي السنة.

ومِنْ تمييز نسبة الفعل إلى الفاعل أيضًا: التمييز بعد «ما» يدل على تعجب، تعرفون التعجب يا إخوان، وتعلمون أن التعجب قد يأتي بصيغٍ قياسية، وهما صيغتان: «ما أفعله» و«أفعل به»، وقد يأتي بصيغٍ سماعية تقول: «لله دره شاعرًا»، ونحو ذلك، فإذا جاء التمييز بعد «ما» يدل على التعجب، فإن هذا التمييز من أي نوع من التمييز؟ مِنْ تمييز نسبة الفعل إلى الفاعل، فقولنا: «أكرِم بزيدٍ رجلًا»، «رجلًا»: تمييز، «زيدٍ»: فاعل، والباء حرف جرٍ زائد، هكذا يُعرب، أي: كرُم زيدٌ

من جهة الرجولة.

«أكرِم بزيدٍ رجلًا»، أي: كرُم زيدٌ من هذه الجهة، من جهة الرجولة، «أكرم بزيدٍ أخًا»، «أكرم بزيدٍ صاحبًا»، «أكرم بزيدٍ مديرًا»، أي: أكرم به من هذه الجهة.

فواضح الآن أن «رجلًا» في «أكرِم بزيدٍ رجلًا» تمييز لنسبة الكرم إلى زيد، «زيد»: فاعل، إذن تمييزٌ بنسبة الفعل إلى الفاعل، وهذا أيضًا كثير؛ كقولك: «أجمِل بهندٍ فتاةً وأحسِن بها أختًا»، وغير ذلك.

قلنا: إن تمييز نسبة الفعل إلى الفاعل يدخل فيها هذان الموضعان : التمييز بعد «أفعل» التفضيل، والتمييز بعد «ما» دل على تعجب، فهل ذكر ابن مالكٍ ذلك؟ نعم، سيذكر ذلك في بيتين قادمين في قوله:

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا ... مُفَضِّلًا كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا
وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا ... مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا

سيأتي شرحهما في موضعهما إن شاء الله.

تمييز النسبة قلنا: أي تمييز نسبة الفعل إلى الفاعل، هذا هو الكثير، وقد يأتي تمييز النسبة لغير نسبة الفعل إلى الفاعل، بل يأتي لتمييز علاقة الفعل بالمفعول به، كقولك: «غرس الفلاح الأرض شجرًا»، أي: غرسها من الشجر «غرس الفلاح الأرض شجرًا»، التمييز: «شجرًا»، تمييزٌ لنسبة الغرس إلى الفلاح، نسبة الفعل إلى الفاعل، أم تمييزٌ لعَلاقة الفعل بالمفعول به «الأرض»؟ نعم، علاقة الغرس بالأرض أنها من جهة التشجير، من جهة الأشجار، «شجرًا»: تمييزٌ لعَلَاقة الفعل الغرس بالمفعول به «الأرض».

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر:١٢]، يعني: فجرناها من جهة العيون، فجرناها مِنْ جهة البراكين، فجرناها مِنْ جهة الزلازل، فقد تُفجر

الأرض من أكثر من صورة، كيف فُجرت الأرض؟ قال: ﴿عُيُونًا﴾، يعني: مِنْ جهة العيون، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر:١٢]، ﴿عُيُونًا﴾: تمييزٌ لنسبة التفجير إلى الله عَزَّوَجَلَّ، نسبة الفعل إلى الفاعل، أم تمييزٌ لبيان عَلَاقة الفعل التفجير بالمفعول به الأرض؟

قد يقول طالبٌ منتبه – وكلكم ذلك الطالب: لماذا تقول مع الفاعل: «تمييز نسبة الفعل إلى الفاعل»، تنسب الفعل إلى الفاعل، ومع المفعول به لا تقول: «نسبة الفعل إلى المفعول به، وإنما تقول: علاقة الفعل بالمفعول به»؟

والجواب: لأن الفعل دائمًا إنما يُنسب إلى فاعله، الفعل لا يُنسب إلا إلى فاعله؛ فلهذا يُقال في تعريف الفاعل: هو الفعل الذي يُنسب إليه الفعل، الفعل الذي تنسبه إلى شيء، هذا الشيء هو فاعله؛ لأن الفعل لا يُنسب إلا إلى فاعله، أما العلاقة فقد تكون بين الفعل والمفعول به، قد تكون بين الفعل والمفعول فيه ظرف الزمان والمكان، قد تكون بين الفعل وسببه، وهذا المفعول له، قد يكون هناك علاقة بين الفعل والمفعول معه، قد تكون عَلاقة بين الفعل والاسم الدال على الهيئة، هذا الحال.

الفعل قد يكون له علاقات كثيرة، وهذا نشير إليه في كل درس؛ ما علاقة هذا المنصوب بالفعل؟ قد يكون بيانًا لسبب، قد يكون بيانًا لمكان، قد يكون بيانًا لزمان، قد يكون بيانًا لمن فُعل الفعل معه، أما الفاعل لا، الفاعل هو من يُنسب إليه الفعل.

ملحوظة: بعض النحويين يُسمي تمييز النسبة التمييز المنقول، أو التمييز المُحوَّل من الفاعل أو من المفعول به، التمييز المُحوَّل من الفاعل وهذا هو الأكثر، أو من المفعول به وهذا قليل، وأمثلة ذلك اتضحت مما قبل.

فالتمييز المُحوَّل من الفاعل؛ كقولنا: «طاب زيدٌ نفسًا»، الأصل في المعنى: طابت نفسُ زيدٍ، إذن فالنفس في المعنى فاعل، هي التي طابت، فإذا قلت: «طاب زيدٌ» فعل وفاعل، «نفسًا» هذا تمييز، تمييزٌ يبين الفاعل الحقيقي؛ لأنه مُحوَّل من الفاعل. وكذلك لو قلت: «محمدٌ أحسن وجهًا وأكثر مالًا من زيد» «وجهًا»: تمييز مُحوَّل من الفاعل أم من المفعول به؟ من الفاعل؛ لأن الأصل في المعنى: محمدٌ حسُن وجهه، ثم حوَّلت الفاعل، قلبت الفاعل إلى تمييز، قلت: «محمدٌ أحسن وجهًا».

وأما التمييز المُحوَّل من المفعول به ففي قولنا: «غرستُ الأرض شجرًا»، الأصل في المعنى: غرست شجر الأرض، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر:١٢]، أي: فجرنا عيون الأرض، ثم حُوِّل المفعول به إلى تمييز.

ملحوظةٌ أخرى: بعض المتأخرين يزيد على ما سميناه بالتمييز المُحوَّل: التمييز المُحوَّل من المبتدأ، نحن قلنا: التمييز المُحوَّل؛ إما أن يُحوَّل من الفاعل، وإما أن يُحوَّل من المفعول به، بعض المتأخرين يزيد نوعًا ثالثًا ويقول: التمييز المُحوَّل من المبتدأ، ويجعل منه التمييز بعد «أفعل» التفضيل، نحو: «محمدٌ أحسن وجهًا» التمييز: «وجهًا»، ما أصله قبل التحويل؟ يقول هؤلاء: وجه محمدٍ أحسن، «محمدٌ أكثر منك مالًا»، الأصل: مال محمدٍ أكثر من مالك، إذن حولوا التمييز فجعلوه في الأصل في المعنى مبتدأ، وقد ذكرنا أن نحو ذلك عند النحويين هو من التمييز المُحوَّل من الفاعل؛ لأن التمييز في الحقيقة هو من هذا الفاعل الذي قدَّرناه بعد الفعل بعد المشتق.

انتهينا مِنَ النوع الثاني مِنَ التمييز، وهنا يُبادر طالبٌ فيسأل ويقول: ما الناصب للتمييز في هذا النوع؟ قد عرفنا الناصب له في النوع الأول، النوع الأول قلنا: الناصب له هو المبهم، كلمة مبهمة، لكن في تمييز النسبة ليس هناك كلمةٌ مبهمة،

وإنما هناك نسبةٌ مبهمة، فما الناصب للتمييز في هذا النوع من التمييز، نحو: «طاب زيدٌ نفسًا» «نفسًا»: تمييز منصوب، ما الذي نصبه؟ الفعل «طاب»، أم الفاعل «زيدٌ»؟ أم هذه النسبة المبهمة؟

الجواب: ناصب تمييز النسبة هو الفعل المتقدم، الفعل نفسه هو الذي يرفع الفاعل، وهو الذي ينصب المفعول به، وهو الذي ينصب التمييز هنا، «طاب زيدٌ نفسًا» «نفسًا»: تمييزٌ منصوبٌ بـ «طاب»، وهكذا في قولنا: «محمد أحسن وجهًا» «وجهًا»: تمييزٌ منصوب، أين ناصبه؟ «أحسن»؛ لأنه مشتقٌّ من الفعل «حسُن»، «غرست الأرض شجرًا» «شجرًا»: تمييز، أين ناصبه؟ «غرستُ».

بعد ذلك يمكن أن نعود إلى مثال الأخ: «ألقى محمدٌ كلمةً شعرًا» إذا جعلناه بدلًا، فلا إشكال في ذلك، وإذا جعلناه تمييزًا، أي: ألقى كلمةً من الشعر، فهنا يمكن أن نجعله من تمييز علاقة الفعل بالمفعول به، أي: عن التمييز المُحول عن المفعول به، على معنى: ألقى شعرًا؛ لأن «شعرًا» ليس لتمييز نسبة الإلقاء إلى الفاعل، وإنما لبيان نسبة الإلقاء إلى الكلمة، عَلاقة الإلقاء بالكلمة: أنها من جهة الشعر لا من جهة النثر.

قبل أن نُكمل نعود إلى قول ابن مالك: (**اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ**)، «اسمٌ»: مبتدأ. «بمعنى مِنْ»: شبه جملة، جار ومجرور، ما إعراب شبه الجملة هنا؟ الخبر: يُنصب تمييزًا

(**اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ**) ما باله؟ (**يُنْصَبُ تَمْيِيزًا**) الخبر: يُنصب تمييزًا، لكن:

«اسمٌ»: مبتدأ.

«بمعنى مِنْ»: صفة نعت.

«مبينٌ»: صفةٌ ثانية.

«نكره»: صفةٌ ثالثة.

«يُنصب تمييزًا»: هذه جملة فعلية وقعت خبرًا.

هذا إعرابٌ واضح.

جاء في بعض نسخ «الألفية»: «اسمٌ بمعنى مِنْ مبينٍ نكره»، «مبينٍ» بالجر، فتكون نعتًا صفةً، ولكن لماذا؟ لـ«مِنْ»، بمعنى مِن المُبينة، و«مِنْ» من أسماء الكلمات إذا أردت لفظها؛ يجوز فيها التذكير ويجوز فيها التأنيث، الكلمة إذا أردت لفظها تقول مثلًا: «جلس زيدٌ»، أعرب لي «جلس»؟

تقول: «جلس»: فعلٌ ماضٍ.

«جلس» هنا تريد لفظها أو تريد معناها؟ تريد لفظها، «جلس»: فعلٌ ماضٍ، تقول: جلس كلمةٌ جميلةٌ، تُؤنث، أو تقول: «جلس» فعلٌ ماضٍ، تُذكِّر، فإذا أردت من الكلمة لفظها وليس معناها: «جلس زيدٌ»، تقصد المعنى: الجلوس، «جلس محمدٌ»، محمدٌ هو الفاعل، لكن لو قلت: «محمدٌ» اسم مفعولٍ، تريد بـ«محمد» هنا معناها أم لفظها؟ تريد لفظها، تقول: اسم مفعولٍ، «محمدٌ» فاعل، فلك أن تُذكرها ولك أن تُؤنثها.

انتهينا يا إخوان من الكلام على نوعي التمييز، وقلنا: التمييز كم نوعًا؟ نوعان إجمالًا، وتفصيلًا كم نوعًا؟ ستة أنواع؛ لأن تمييز الذات أربعة أنواع: ما دل على مساحة، وزن، وكيل، وعدد، ثم التمييز المُحول عن الفاعل وعن المفعول به، وقلنا: بعضهم زاد التمييز المُحول عن المبتدأ، إذن فأنواع التمييز: نوعان إجمالًا، وستةٌ تفصيلًا.

ثم بعد ذلك ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم جر التمييز بالإضافة؛ لأنه قال في

البيت الأول عن التمييز:

اسْـمٌ بِمَعْنَـى مِـنْ مُبِـينٌ نَكِـرَهْ ... يُنْصَـبُ تَمْيِيـزًا بِمَـا قَـدْ فَسَّـرَهْ

هذا الاسم الذي يُبين يلزم النصب دائمًا؟ هذا الأصل فيه، لكن قد يخرج عن النصب إلى الجر، إلى الجر بالإضافة، أو إلى الجر بـ «مِنْ»؛ فلذلك سيذكر الآن الجر بالإضافة، ثم يذكر بعد ذلك الجر بـ «مِنْ»، فقال في بيان حكم جر التمييز بالإضافة، قال:

وَبَعْـدَ ذِي وَشِـبْهِهَا اجـرُره إذَا ... أَضَـفْتَهَا كَمُـدُّ حِنْطَـةٍ غِـذَا

وَالنَّصْـبُ بَعْـدَ مَـا أُضِـيفَ وَجَبَـا ... إنْ كَـانَ مِثْـلَ مِـلْء الأَرْضِ ذَهَبَـا

قوله: (وَبَعْدَ ذِي) «ذي»: اسم إشارة يعني: هذه، يشير بها إلى الأمثلة المذكورة في البيت الثاني في قوله:

كَشِـبْرٍ ارْضًـا وَقَفِيـزٍ بُـرًّا ... وَمَنَـوَيْنِ عَسَـلًا وَتَمْـرَا

وهذه الأمثلة الثلاثة كانت أمثلةً على ما دلَّ على مساحة، نقول: الممسوحات، وما دل على كيل، مكيلات، وما دل على وزن، موزونات، التمييز إذا كان لمساحةٍ أو كيلٍ أو وزنٍ؛ جاز لك أن تجره بالإضافة؛ بشرط ألا يكون هذا المُبهم مضافًا، فإذا قلت: «عندي شبرٌ أرضًا» جاز لك: «عندي شبرُ أرضٍ»، «عندي قفيزٌ برًّا»، «عندي قفيزُ بُرٍّ»، «عندي منوانِ عسلًا وتمرًا»، «عندي منوى عسلٍ وتمرٍ»، «عندي صاعٌ زبيبًا»، «عندي صاعُ زبيبٍ»، «اشتريت طنًّا حديدًا»، «اشتريتُ طنَّ حديدٍ»، لك في هذه الثلاثة: ما دل على مساحةٍ أو كيلٍ أو موزون؛ أن تجره بالإضافة، بشرط ألا يكون مضافًا، فإن كان مضافًا؛ لم تجز الإضافة ووجب النصب.

مثال: لو قلت: «عندي شبرُ يدٍ أرضًا» «شبر» يدل على مساحة، ولكن هذا المُبهم أُضيف، «شبر يدٍ»، «يدٍ» مضافٌ إليه، «أرضًا» يجب فيها النصب ولا يجوز هنا الجر، وكذلك قولهم: «ما في السماء قدر راحةٍ سحابًا» «قدر راحةٍ»، أضاف

القدر إلى راحةٍ؛ فلهذا وجب في «سحابًا» النصب.

ومثال ابن مالك في ذلك قوله: (مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا)، كأن تقول مثلًا: «عندي مُدُّ حنطةٍ غذاءً»، المُد: ما يُساوي ملء كفي الرجل المعتدل، كما يقولون، والصاع - كما تعرفون - أربعة أمداد، يقول: «مُدُّ»: مضاف، «حنطةٍ»: مضافٌ إليه، «غذاءً»: تمييز يجب نصبه.

نص على ذلك على وجوب النصب في قوله: (وَالْنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا)، مثاله: (إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءِ الأَرْضِ ذَهَبَا)، يشير إلى قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران:٩١] ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ﴾ هذا المقدار أو تقدير بالحجم، ﴿ذَهَبًا﴾: تمييز يجب نصبه؛ لأن كلمة ﴿مِّلْءُ﴾ أُضيفت إلى الأرض، أما مثال ابن مالك: (إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءِ الأَرْضِ ذَهَبَا) فهنا يجب تخفيف الهمزة؛ لكي يستقيم الوزن، وعرفنا المراد بالتخفيف.

❁ متى يجوز جر التمييز بالإضافة؟

إذا جاءت بعد «ذي» وشبهها كما يقول ابن مالك، ما المقصود بـ «ذي» المذكورة في البيت السابق؟ ليست المقادير كلها، الممسوحات والمكيلات والموزونات، ماذا بقي من المقادير؟ العدد، تمييز العدد يأتي تفصيله في باب العدد، قد يُجر في الأعداد المفردة «عندي خمسةُ رجالٍ»، وقد يُنصب من «أحد عشر إلى تسعةٍ وتسعين» ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف:٤]، ﴿تسعة وتسعون نعجة﴾، «عندي عشرون رجلًا» فيه تفصيل، ولا يُجر بـ «من»، لا تقل في «عندي خمسة رجالٍ»: «عندي خمسةٌ من رجال»، قد تُأولها بالمعنى «خمسةٌ من الرجال»، «عندي خمسة عشر رجلًا»، لا تقل: «عندي خمسة عشر من رجلٍ»، تأولها بالمعنى: خمسة عشر من الرجال، أي: أن تمييز العدد فيه تفصيل؛ فلهذا ما ذكره

هنا، كيف نجى نفسه من تمييز العدد؟ أنه لم يُمثل للعدد في البيت السابق؛ فلهذا صح كلامه (وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا)، نعم هذه الأشياء الثلاثة التي مثَّل لها؛ يجوز فيها الجر بالإضافة، أما العدد ففيه تفصيل.

بعد ذلك ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم التمييز بعد «أفعل» التفضيل، فإن بادر أحدكم وقال: وأين جر التمييز بـ«مِنْ»؟ قلت: التمييز يُنصب وربما يُجر بالإضافة، هذا تحدثنا عنه، وقد يُجر بـ«مِنْ»، أين الجر بـ«مِنْ»؟ نقول: سيأتي في بيتٍ بعيد، سيأتي بعد بيتين في قوله: (وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَد)، لكن قبل ذلك سيذكر لنا ابن مالك بيتين في مسألتين مختلفتين، فلو أنه قدَّم ذلك البيت (وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَد) إلى هذا الموضع لكان أفضل؛ لكي تترابط المسألة، لكن سنسير على ترتيب الألفية.

بعد ذلك ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم التمييز بعد «أفعل» التفضيل، وهذا الذي أشرنا إليه من قبل، التمييز قد يأتي بعد أفعل التفضيل، ولكن ما حكمه؟ يُنصب أم يُجر؟ ننظر ماذا قال إمامنا، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا مُفَضِّلًا كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا

التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل قد يكون في المعنى فاعلًا، وقد يكون في المعنى غير فاعل، قد يكون في المعنى فاعلًا نحو: «أنا أحسنُ منك وجهًا»، أي: أنا حسُن وجهي، «أنا أكثر منك مالًا»، أي: كثُر مالي، ومثال ابن مالك: (أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا)، أي: أنت علا منزلك، التمييز الذي جاء بعد «أفعل» التفضيل في المعنى فاعل، وحكمه وجوب النصب، وهذا قوله: (وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا مُفَضِّلًا)، انصبه وجوبًا؛ إذا كان بمعنى الفاعل كهذه الأمثلة. فإن كان التمييز بعد «أفعل» التفضيل ليس بمعنى الفاعل، نحو: «أنت أحسنُ رجلٍ وأذكى طالبٍ» هل رجل فاعل للحُسن؟ لا، «هندٌ أجملُ امرأةٍ» الجمال لـ«هند» ولا لـ«امرأةٍ»؟ إذن

خذ الواقع بعد «أفعل» التفضيل ليس فاعلًا في المعنى، ما حكمه؟ حكمه الجر بالإضافة، فتقول: «زيدٌ أحسن رجلٍ وأقوى رجلٍ»، ونحو ذلك، فهذا المراد بقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فإن جاء ما بعد «أفعل» التفضيل في المعنى غير فاعل، كقولك: «أنت أحسن رجلٍ»، وكان اسم التفضيل مضافًا، كقولك: «أنت أحسنُ الناس»، فما حكم التمييز «رجلًا»؟ ينتصب، إذا كان أفعل التفضيل مضافًا فإن تمييزه ينتصب، «أنت أحسن الناس رجلًا»، «هندٌ أفضل النساء وجهًا»، وهكذا.

ثم ذكر ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم التمييز بعد ما يدل على تعجب، وهذا أشرنا إليه مِنْ قبلُ؛ أن التمييز قد يقع بعد ما يدل على تعجب، وهو معدودٌ من التمييز المُحوَّل عن الفاعل، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا ... مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا

يريد: بأبي بكرٍ الصديق الأكبر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وقد كان نِعم الأب، يقول: إذا وقع التمييز بعد ما يدل على تعجب وأطلق التعجب، أي: سواءٌ كان التعجب بصيغةٍ قياسية: «ما أفعله» و«أفعِل به»، كقولك: «ما أحسن زيدًا رجلًا»، وكقولك: «أكرِم بزيدٍ رجلًا»، وكمثاله: «أكرم بأبي بكرٍ أبًا»، وكقولك: «أحسن بمحمدٍ معلمًا»، وكقولك: «ما أحسن زيدًا جارًا»، هذا التمييز وقع بعد التعجب الحادث بصيغةٍ قياسية، أو كان التمييز بعد تعجبٍ بصيغةٍ سماعية، وهذه صيغٌ كثيرة، أي: صيغة تدل على التعجب، كقولهم مثلًا: «لله درك»، أو «لله دره»، ثم هات تمييزًا بعد ذلك، «لله درك» من أين هي؟ «لله درك فارسًا»، «لله درك عالمًا»، «لله درك صاحبًا»، «لله درك جارًا» تمييز، وكقولهم: «حسبك بزيدٍ رجلًا»، «حسبك بزيدٍ صاحبًا»، وكقولهم: «كفى بزيدٍ عالمًا»، «كفى بزيدٍ صاحبًا»، هذه صيغٌ تدل على التعجب، فالمنتصب بعدها ينتصب على التمييز، وهذا هو الذي نص عليه ابن مالك، كما

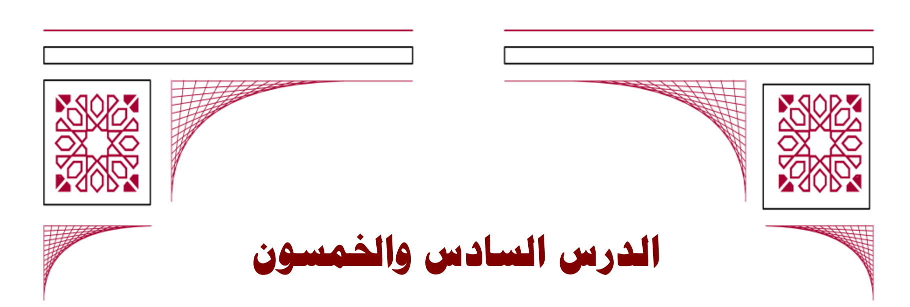
رأيتم في البيت:

وَبَعْـــدَ كُـــلِّ مَـــا اقْتَضَـــى تَعَجُّبَـــا مَيِّـــــــــــــــزْ..................

يعني: أعرب المنصوب بعده على التمييز، وهذا هو الذي يختاره أكثر المتأخرين من النحويين، وهو الموافق للمعنى.

وقال بعض النحويين: إن المنصوب بعد التعجب إن كان جامدًا فهو تمييز، كقولك: «لله دره رجلًا»، «حسبُك به جارًا»، وإن كان هذا المنصوب بعد التعجب مشتقًّا فهو حال، كقولك: «لله دره فارسًا»، أو «لله دره عالمًا»، أو «كفى به صاحبًا».





الدرس السادس والخمسون

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم في ليلة الإثنين الثالث من شهر ذي القعدة، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف في جامع الراجحي، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس السادس والخمسين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» -عليه رحمة الله.

في الدرس الماضي -يا إخوان- كنا بدأنا بالكلام على باب التمييز، وشرحنا ما تيسر من أبيات هذا الباب، بل شرحنا أكثر أبياته وبقي لنا بيتان، وهما البيتان الأخيران، نقرؤهما، ثم نشرحهما ونُعقب على ذلك بما تيسر من شرحٍ وتمرينات.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ ... وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَطِبْ نَفْسًا تُفَدْ
وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا ... وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

في البيت الأول تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حكم جر التمييز بـ«من»؛ لأنه ذكر في أول بيت أن التمييز يُنصب، فقال: (**يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ**)، فالأصل في التمييز أنه يأتي منصوبًا، وهذا هو إعرابه الصناعي، يعني: لا يُقال: «تمييز» في الإعراب الصناعي، إلا إذا كان منصوبًا، إلا أنه في الكلام يجوز أن يُجر بالإضافة، وهذا سبق

شرحه في الدرس السابق، ويجوز أن يُجر بـ«من»، وهذا أول الكلام على جره بـ«من»، فظاهر البيت أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: إن التمييز بجميع أنواعه التي ذكرناها من قبل يجوز أن يُجر بـ«من»، إلا هذين النوعين اللذين نص عليهما في هذا البيت، وهما: تمييز العدد فقال: (**غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ**) والتمييز المُحوَّل عن الفاعل، وهذا قوله: (**وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى**).

وذلك أنا ذكرنا مِنْ قبل أن التمييز إما أن يأتي تمييزًا لمفرد، وإما أن يأتي تمييزًا لنسبة لجملة، والتمييز الذي يأتي لمفرد قد يكون لمساحة، أو كيل، أو وزن، أو عدد، وتمييز النسبة ويُقال: الجملة، قد يأتي مُحوَّلًا عن الفاعل، وقد يأتي مُحوَّلًا عن المفعول به، فهو يقول: كل هذه الأنواع من التمييز يجوز أن تُجر بـ«من»، فتقول في تمييز المفرد مثلًا: «عندي صاعًا برًّا» بالنصب، أو: «عندي صاعٌ من بُرٍّ» بالجر، فالإعراب الصناعي نقول:

«من»: حرف جر.

«برٍّ»: اسم مجرورٌ بـ«من»، وعلامة جره الكسرة.

ولا يقال في الإعراب الصناعي: تمييزٌ مجرور وعلامة جره الكسرة.

وكذلك تقول في المساحة مثلًا: «عندي ذراعٌ قماشًا» فتنصب، وتقول: «عندي ذراعٌ من قماشٍ» فتجر.

وكذلك في الوزن، تقول مثلًا: «عندي منوان عسلًا»، أو «عندي كيلو تفاحًا»، ولك أن تجر بـ«من»، فتقول: «عندي منوان من عسلٍ»، أو «عندي كيلو من تفاحٍ».

بقي العدد في تمييز المفرد، قلنا: هذا استثناه ابن مالك، يعني: يجب أن تنصبه، فتقول: «جاءني عشرون رجلًا»، ولا يجوز أن تجر بـ«من» لفظًا، فتقول: «جاءني عشرون من رجلٍ».

فإن قلت: أليس المعنى: عندي عشرون من الرجال؟

الجواب: نعم، ولكن الجر بـ«من» هنا، أو تقديم «من» هنا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، والكلام هنا على أنك تستطيع أن تجعل التمييز كما هو بلا تغيير؛ فإما أن تنصبه وإما أن تجره بـ«من» من حيث اللفظ، فتقول: «رجلًا»، أو: «من رجلٍ»، هذا المراد بهذه المسألة.

أما كون المعنى هنا على «من»، فهذا الذي قررناه في أول التمييز عندما قلنا: التمييز: اسمٌ بمعنى «من»، فكل التمييز بمعنى «من»، وهذا الذي يُفرقه عن الحال، فالحال بمعنى «في»، والتمييز بمعنى «من»، كما سبق شرحه، لكن الذي نتكلم عليه الآن هو جره بـ«من» لفظًا، يعني: بلا تغيير سوى زيادة «من».

وأما تمييز النسبة أو الجملة فهو: إما أن يكون محولًا عن فاعل، كقولنا: «طاب زيدٌ نفسًا»، «اشتعل الرأس شيبًا»، «تفقأ عمرٌو شحمًا»، فهذه -كما نص ابن مالك- لا يجوز أن تُجر بـ«من»، بل تُنصب، يعني: لا تكون: «طاب زيدٌ من نفسٍ».

فإن قلت: أليس المعنى: طاب زيدٌ من جهة النفس؟

نقول: هذا تقديرٌ من حيث المعنى، لا من حيث اللفظ.

وأما المُحول عن المفعول، كقولك: «غرست الأرض شجرًا»، وقوله: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر:١٢]، استثناه ابن مالك؟ ما استثناه، إذن يجوز أن يُجر بـ«من» لفظًا. هذا ظاهر كلامه، فعلى ذلك يجوز أن تقول: «غرست الأرض شجرًا»، و«غرست الأرض من شجرٍ»، ولك أن تقول: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر:١٢]، ولك أن تقول في الكلام: «فجرنا الأرض من عيونٍ».

هذا ظاهر البيت، وهو مذهب لبعض النحويين، وخالف بعضهم كابن هشامٍ

رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المُحول عن المفعول به، فجعله مما لا يُجر بـ«من».

والذي يظهر -والله أعلم- أنه لا مانع من جره بـ«من».

وبعد أن انتهينا من هذه المسألة نكون قد ذكرنا: متى يأتي التمييز منصوبًا، ومتى يأتي التمييز مجرورًا بالإضافة، ومتى يأتي التمييز مجرورًا بـ«من»، فدعونا نتذكر هذه المسائل ونربط بعضها ببعض.

فنقول -كما سبق: التمييز عمومًا ستة أنواع:

تمييز الذات: إما مساحة، أو وزن، أو كيل، أو عدد.

تمييز النسبة: إما مُحول عن الفاعل أو المفعول به.

أما المقادير سوى العدد، يعني: التمييز من الوزن والكيل والمساحة، هذه الثلاثة يجوز في تمييزها أن يُنصب، هذا هو الأصل، ويجوز في تمييزها الجر بالإضافة؟ نعم، هذا قررناه مِنْ قبل، وهنا قررنا أنه يجوز جرها بـ«من»، إذن يجوز في هذه الثلاثة التمييز من المساحة ومن الكيل ومن الوزن، يجوز في تمييزها أن تنصبه، وأن تجره بالإضافة، وأن تجره بمن.

وأما المُحول عن المفعول به فيجوز في تمييزه النصب، ويجوز في تمييزه الجر بـ«من» على رأي ابن مالك.

بقي المحول عن الفاعل وتمييز العدد، المحول عن الفاعل يجوز في تمييزه النصب، وهل يجوز في تمييزه الجر بالإضافة؟ لا، وهل يجوز في تمييزه الجر بـ«من»؟ لا، ليس فيه إلا النصب.

وتمييز العدد فيه تفصيل، يأتينا في باب العدد، فتمييزه قد يجب فيه النصب، مثل: «جاءني عشرون رجلًا»، «رأيت خمسة عشر رجلًا»، وقد يجب فيه الجر بالإضافة وفي الأعداد المفردة؛ كـ«جاءني خمسة رجالٍ»، ففيه تفصيل يأتي في باب

العدد، فهذا ما يتعلق بهذه المسألة.

الطالب:...

الشيخ: يقول: المحول عن المفعول به ذكرنا فيه قولين: أن يُجر بـ«من»، والقول الثاني: أنه لا يجوز أن يُجر بـ«من»، الأصل في ذلك السماع، هل ورد فيه السماع أم لم يرد فيه سماع؟ وهو لم يرد فيه سماع، فعادوا حينئذٍ إلى القياس، فاختلفت فيه الأنظار، فبعضهم قال: إن المفعول به لا يُجر بـ«من» البيانية؛ لأن «من» المقدمة في التمييز هي «من» البيانية، فهكذا يكون التمييز مما يتعلق به، فحملوه قياسًا على أن المفعول به لا يُجر بـ«من» البيانية، ومَنْ أجاز جره بـ«من» قال: إن المفعول به ليس كالفاعل، الفاعل عمدة، والعمدة لا يُخرج من أحكامه؛ فلهذا لا يُجر تمييزه بـ«من»؛ لأن الفاعل لا يُجر تمييزه بـ«من» البيانية، قد يُجر بـ«من» الزائدة، كما في قولنا: «ما جاءني من أحد»، أي: «ما جاءني أحد»، هذه «من» الزائدة، ليست بيانية، تأتينا في الباب القادم -إن شاء الله- «باب حروف الجر» معاني «مِن».

أما المفعول به، فقالوا: هو من الفضلات، وبعضهم يجعله في منزلة بين العمدة والفضلة، لكنه ليس بعمدة قطعًا، باب الفضلات الأصل فيه التوسع كما في الظروف وشبه الجملة، الأصل فيها التوسع؛ فلهذا القاعدة النحوية المشهورة تقول: إن العرب يتوسعون في الظروف وأشباه الجمل؛ لأنها فضلات؛ فلهذا قالوا: هي أدخل في باب الفضلات منها في باب الفاعل الذي هو من العمد، فأجازوا أن يُجر بـ«من».

المسألة قياسية ومُحتملة لأوجه النظر، قلنا: وكونه يُجر بـ«من» هو أقرب؛ لأن هذا لا يمتنع في الكلام، فتقول: «غرست الأرض شجرًا»، أو «غرست الأرض من شجرٍ»، هذا لا يمتنع في الكلام.

ثم إنهم تكلموا بعد ذلك على أيهما أفصح وأكثر، نقول: أيهما أكثر؟ بعض أن جوزنا في بعضها ثلاثة أوجه، وبعضها وجهين من حيث التجويزُ العام، لكن أيهما الأكثر في الكلام؟ الناصب أو الجر بـ«من» أو الجر بالإضافة؟ في ذلك تفصيل لا يسعه هذا الشرح.

هذا ما يتعلق بهذه المسألة، وهي جر التمييز بـ«من».

ننتقل بعد ذلك إلى البيت الآخر، وفيه تكلم ابن مالكٍ على مسألة أخرى من مسائل التمييز، وهي: حكم تقديم التمييز، الأصل في التمييز أنه يأتي متأخرًا كبقية الفضلات، تأتي العمد في أول الجملة، ثم الفضلات، هذا الأصل في الكلام، فتقول في الحال: «جاء محمدٌ راكضًا»، تقول: «جاء محمدٌ الكريم»، «ضرب محمدٌ زيدًا»، ثم تقول في التمييز: «جاءني عشرون رجلًا»، فالأصل فيه التأخير، فهل يجوز أن يتقدم؟ فقال ابن مالك:

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيف نَزْرًا سُبِقَا

إذن فما حكم تقديم التمييز على عامله؟ أي: على ناصبه، ونحن ذكرنا في الدرس الماضي ناصب التمييز، وفرقنا في بيان الناصب بين تمييز المفرد وبين تمييز الجملة النسبة، فالناصب في تمييز المفرد تمييز الذات هو المُميز، يعني: المبهم الذي قبل التمييز، فقولك: «جاءني عشرون رجلًا» التمييز «رجلًا»، وناصبه «عشرون».

وأما الناصب في تمييز النسبة، سواءٌ كان محولًا عن فاعل، أو محولًا عن مفعول به هو: الفعل المذكور، «طاب زيدٌ نفسًا» «نفسًا»: تمييز، ناصبه الفعل «طاب»، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر:١٢] ﴿عُيُونًا﴾: تمييز، ناصبه هو الفعل «فجرنا»؛ لأن أصل الكلام في المثال الأول: «طابت نفسُ زيد»، فالتمييز هو

الفاعل في المعنى، وفي الثاني: فجرنا عيونَ الأرض، فالعيون وإن تحولت إلى تمييز، إلا أنها في المعنى هي المفعول به الذي وقع عليه الفعل.

أما في النوع الأول من التمييز، وهو تمييز النسبة؛ فإن التمييز لا يتقدم على عامله اتفاقًا، فتقول: «جاءني عشرون رجلًا»، ولا يجوز بحال: «جاءني رجلًا عشرون»، «اشتريت ثلاثين قلمًا»، ولا تقول: «اشتريت قلمًا ثلاثين»، وتقول: «عندي صاعٌ برًّا»، ولا تقول: «عندي برًّا صاعٌ».

الطالب:...

الشيخ: لا، هذه من الذات، نأخذ المفرد النوع الأول، النوع الأول: التمييز في النوع الأول وهو تمييز المفرد، هذا لا يجوز فيه أن يتقدم التمييز على عامله (ناصبه)؛ كالأمثلة السابقة.

أما التمييز في النوع الثاني، تمييز النسبة الجملة، فننظر إلى الفعل، إلى العامل، إلى الناصب، هذا الفعل هل هو فعلٌ جامد أم فعلٌ متصرف؟ فإن كان فعلًا جامدًا فإن التمييز لا يجوز أن يتقدم عليه، كما في «أفعل» التفضيل، فإن فعل التفضيل من الأفعال الجامدة، فتقول: «ما أحسن زيدًا جارًا»، «جارًا»: تمييز، وناصبه هو «أفعل» التفضيل «أحسن»، فلا يجوز أن تقول: «جارًا ما أحسن زيدًا»، أو «ما جارًا أحسن زيدًا» لا يجوز أن تقدم التمييز على ناصبه.

وإن كان العامل الفعل متصرفًا، فوقع هنا الخلاف بين النحويين، فجمهور البصريين وتبعهم جمهور النحويين يمنعون تقديم التمييز أيضًا هنا على الفعل المتصرف، فتقول: «طاب زيدٌ نفسًا»، ولا يجوز: «نفسًا طاب زيدٌ»، وتقول: «ضقتُ ذرعًا بزيد»، ولا يجوز: «ذرعًا ضقتُ بزيد»، هذا هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وتبعهم على ذلك جمهور العلماء؛ كابن هشام وابن مالكٍ هنا

في «الألفية»، إذ قال: (**وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيف نَزْرًا سُبِقَا**)، فجعله نزرًا، والنزر يعني: النادر.

والمذهب الثاني: جواز التقديم على الفعل المتصرف، وهذا مذهب الكسائي إمام الكوفيين والمازني من البصريين وتلميذه المُبرِّد، فعلى ذلك يجوز أن تقول: «نفسًا طاب زيدٌ» و«نارًا اشتعل الرأس»، و«ذرعًا ضقتُ بك»، واحتجوا لذلك بشواهد، منها قول الشاعر:

أتهجـــر ليلـــى بـــالعراق حبيبهـــا ... ومـــا كـــان نفسًـــا بـــالفراق تطيـــب

فقال: «**وما كان نفسًا بالفراق تطيب**»، والأصل: وما كانت تطيب نفسًا.

وقال الآخر:

ضـــيعتُ حزمـــي في إبعـــادي الأمـــلا ... ومـــا ارعويـــت وشـــيبًا رأســـي اشـــتعلا

فقدم «شيبًا» على «اشتعل».

وقال الآخر:

ولســـت إذا ذرعًـــا أضـــيق بضـــارع ... ولا يـــائسٍ عنـــد التعســـر مـــن يســـر

أي: لست أضيق ذرعًا.

وقال الآخر:

أنفسًـــا تطيـــب بنيـــل المُنـــى ... وداعـــي المنـــون ينـــادي جهـــارا

فقال: «**أنفسًا تطيب**»، أي: أتطيب نفسًا.

ووافقهم ابن مالك في كتابٍ آخر له اسمه «شرح عمدة اللافظ وعدة الحافظ» فقال: وبقولهم أقول؛ قياسًا على سائر الفضلات، فإن سألت بعد ذلك عن سبب ذلك الخلاف.

الطالب:...

الشيخ: بالفراق بالعراق، الأولى، الثانية: بالفراق.

السبب في ذلك أنهم متفقون.

أما بالنسبة إلى تمييز الذات، تمييز المفرد، فقلنا: هذا التمييز هنا لا يتقدم على العامل اتفاقًا؛ لأن العامل جامد، والجامد عمله ضعيف، فإذا قلت: «عندي عشرون رجلًا»، فالعامل «عشرون» جامد، «عندي صاعٌ برًّا»، العامل «صاع»، هذا اسم جامد، اسم جامد يعني: ليس اسمًا مشتقًّا، الاسم المشتق يعني: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة واسم التفضيل، هذه الأسماء المشتقة التي تعمل عمل أفعالها. أما «صاع» و«عشرون»، هذه أسماء جامدة، والاسم الجامد عمله ضعيف، والعامل الضعيف لا يعمل إلا في الذي بعده، ولا يستطيع أن يعمل في الذي قبله؛ كعادة الضعفاء لا يعملون إلا إذا جاء الكلام على أصله، إذا جاء الأمور على أصلها عملت، هل تستطيع أن تتصرف؟ تعمل في الذي قبلها والذي بعدها وتعمل محذوفة وتعمل مذكورة؟ لا، هذا للعامل القوي. أما العامل الضعيف فإنه لا يعمل إلا إذا جاء الكلام على أصله، هذه فائدة في العوامل.

وكذلك في تمييز النسبة، قلنا: إما أن يكون العامل فعلًا جامدًا أو فعلًا متصرفًا، فإن كان فعلًا جامدًا لا يتقدم التمييز للعلل السابقة، وهو أن الفعل الجامد فعلٌ ضعيف، لا يعمل إلا إذا جاء الكلام على قياسه، يعني: جاء التمييز متأخرًا، أما الفعل المتصرف فهنا وقع فيه الخلاف؛ مِنْ حيث القياس ومن حيث السماع.

أما من حيث السماع فكلهم متفقون على أنه جاء نذرٌ يسيرٌ على التقديم، يعني: هذه الشواهد المذكورة يعرفها أهل المذهب الأول المانعون للتقديم، أو يعرفون بعضها، لكنهم يقولون: هذا نذر يسير، لا يُقاس عليه الكلام، أغلب

الكلام، جادة الكلام جاءت على التأخير، ومعروف أن مذهب البصريين وجمهور النحويين أنهم لا يقفون على القليل، فضلًا عن النذر النادر؛ لأن الكلام عندهم أن اللغة ليست كالشريعة، الشريعة يكفي فيها الدليل الواحد للإباحة أو الاستحباب أو المنع، هذه شريعة، لكن اللغة أمر سماعي، والأمور السماعية تقوم على التعود، تقوم على اللسان، هل اللسان اعتاد هذا الأمر؟ لسان العرب اعتاد هذا الأمر؟ هل هذا جادة في الكلام؟ إذا جاء في الكلام، يعني: عشرة آلاف شاهد كلها على طريقة واحدة، ثم جاءني خمسة شواهد على طريقة أخرى، وسألتك عن كلام العرب: كيف يكون في هذه المسألة؟

جماهير العرب يقولون: يجب أن تقول: كلام العرب على هذه الشواهد الكثيرة، مع اعترافنا بهذه الشواهد القليلة التي جاءت مخالفةً للكثير، نقول: هذه الشواهد لا يُقاس عليها، ثم يعللون سبب ورود هذه الشواهد، يعني: يحترمون هذا القليل، لكن لا يقيسون عليه، وبعض الكوفيين يقيسون على القليل والكثير، فهؤلاء يقيسون على الكثير لا إشكال في ذلك، ويقيسون على القليل، هذا جائزٌ كثير وهذا جائزٌ قليل، لا إشكال عندهم في ذلك، وإن كان جماهير النحويين قديمًا وحديثًا لا يوافقونهم على ذلك، فهذا منهج الكسائي هنا الذي أجاز تقديم التمييز على فعل المتصرف، قال: ورد. انتهينا. يجوز هذا ويجوز هذا.

من المجوزين: المازني، وهو مِنْ كبار البصريين، والمُبرد وهو خاتمة البصريين، ما أجازوا لهذا الأمر؛ لأنهم لا يقفون على القليل، وإنما أجازوا المسألة من ناحية القياس، فيقولون: الفعل المتصرف القياس فيه أنه يعمل في الفضلات متقدمةً أو متأخرة، ومذكورًا أو محذوفًا، هذا صحيح، الفعل المتصرف القوي، الأفعال المتصرفة المعتادة، مثل: «جاء ودخل وضرب»، هذه تفعل في المفعول به متأخرًا: «أكرمتُ زيدًا»، أو متقدمًا: «زيدًا أكرمت»، أو محذوفًا، أقول لك: من

أكرمت؟ تقول: «زيدًا»، يعني: أكرمتُ زيدًا، وكذلك في بقية الفضلات نقول: «سأسافر غدًا»، «غدًا»: ظرف زمان، نصبه الفعل «سأسافر»، أو: «غدًا سأسافر» فقدمت الظرف، الظرف متقدم، ما الذي نصبه؟ هو الفعل المتأخر؛ لأنه فعل متصرف قوي يعمل متقدمًا ومتأخرًا، ظاهرًا ومحذوفًا، قالوا: والتمييز فضلة، إذن نقيس على بقية الفضلات، وهذا الذي قاله ابن مالك عندما قرأنا عبارته عندما قال في كتابه: «شرح عمدة اللافظ وعدة الحافظ»، قال: وبقولهم أقول؛ قياسًا على سائر الفضلات.

هذا ما يتعلق بهذه المسألة.

الطالب:...

الشيخ: أصول النحو هذا علم كامل.

الطالب:...

الشيخ: هذا قد يكون لكن خارج الدرس، أما في الدرس فإن هذه الأصول تأتي حسب مناسباتها، وإلا تحتاج إلى أكثر من درس، هذه كتب كبيرة مجلدات في أصول النحو، مثل: «الاقتراح في أصول النحو وجدله»، للسيوطي، كبير؛ لأن أصول النحو قريبة جدًّا من أصول الفقه، تختلف في التطبيق، أصول الفقه تُطبق على الأحكام الفقهية، وأصول النحو تُطبق على كلام العرب، فعندهم السماع وعندهم القياس، والسماع هو كل سماعٍ فصيح من قرآنٍ كريم، ما ثبت أنه قرآن، أو من كلام النبي ﷺ، أو من كلام العرب المُحتج بهم، والقياس بأحكامه المختلفة المعروفة، لا بد مِنْ مقيس ومقيس عليه وعلة مشتركة، والقياس بعلله المختلفة كثيرة، وهناك عدم النظير وهناك الاستحسان، وهناك في الأحكام الأصول نريد بها النحو.

الطالب:...

الشيخ: أصول النحو لم يُخدم كثيرًا في النحو؛ لأنه –غالبًا- لا يقرأ فيه ويعود إليه إلا طلاب النحو أو الطلاب المتخصصون؛ فلهذا ليس في كتب المبتدئين مثل: «الآجرومية»، الكتب فيه قليلة معدودة، أشهرها: «الاقتراح»، «الاقتراح» طيب، له شروح طويلة، لكن إن عدت إلى «الاقتراح» نفسه، «الاقتراح في أصول النحو وجدله»، للسيوطي، غالبًا يُطبع مع «الإصباح في شرح الاقتراح»، هذا شرح حديث جدًّا، شرح مختصر لأستاذنا محمود فجال، لكن قد تجد طبعات قديمة «الاقتراح» وحده، تقرؤوا فيه، الكلام واضح جدًّا ليس فيه غموض حتى تصل إلى القياس، القياس هو الذي قد يكون فيه أمور، مع أني لا أحرص كثيرًا على الدخول في مثل هذه التفاصيل؛ لأن الشرح ليس شرحًا دقيقًا، الشرح هذا شرح للكبار، في شرح صغير ومتوسط وكبير، ثم بعد ذلك الشرح البسيط يأتي الشروح الكبيرة التي تُذكر فيه العلل والخلافات والأدلة والترجيح.

بعد أن انتهينا من شرح كلام الإمام ابن مالك –عليه رحمة الله تعالى- هناك ملحوظات يحسن أن نذكرها في هذا الباب، فمن هذه الملحوظات:

الملحوظة الأولى: أن التمييز قد يأتي مؤسسًا وقد يأتي مؤكدًا، وهذه المصطلحات ذكرناها من قبل وشرحناها، قد يأتي مؤسسًا، يعني: يأتي بمعنى جديد، لا يعرف إلا من لفظ التمييز، فتقول مثلًا: «أكلتُ عشرين» تعرف التمييز؟ ما تعرف، حتى أنطق: «تفاحةً» هذا تمييز مؤسس، يعني: يأتي بمعنى جديد مُؤسس، فإن قلت: «أكلت من التفاح عشرين تفاحةً»، «تفاحةً» تمييز مؤسس ولا مؤكد؟ مؤكد.

هذه القاعدة: أن الذي لا يُفهم إلا من اللفظ، هذا معنى «مؤسس»، أما الذي يُفهم من قبل اللفظ ثم يأتي اللفظ مؤكدًا له، هذا يُسمى مُؤكدًا.

ومن ذلك أن تقول: «أيام الشهر ثلاثون يومًا»، ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ﴾ [التوبة:٣٦] واضح أنها «شهرًا»؛ لأنه قال: ﴿عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾.

وسبق أن ذكرنا في الحال مثل هذه المسألة، فقلنا: إن الحال أيضًا يأتي مؤسسًا ويأتي مؤكدًا، ويأتي مؤسسًا في قولك: «جاء خالدٌ خائفًا» ما تعرف أنه خائف إلا من قولك: «خائفًا»، وقد يأتي الحال مؤكدًا، كقولك: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل:١٩] تبسم باكيًا؟ «تبسم»، أي: ضاحكًا، هذه حال مؤكدة، في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء:٧٩]، أي: أرسلناك حالة كونك رسولًا، هذه حال مؤكدة، وكذلك النعت كما سيأتي، الصفة تأتي مؤكدة وتأتي مؤسسة، تأتي مؤسسة هذا الأصل، فتقول: «جاءني خالدٌ الكريم»، ومؤكدة يعني صفة، لكن تُفهم مما قبلها، مثل: «جاءني من الكرماء خالدٌ الكريم»، وهكذا.

هذه معاني مطردة في اللغة، الكلمة قد تأتي بمعنى مؤسس وقد تأتي بمعنى مؤكد.

وهناك ملحوظةٌ أخرى وهي: أن التمييز يجوز أن يُحذف إذا دل عليه دليل، وهو في ذلك داخلٌ في القاعدة العامة للحذف، وهو أن كل ما كان معلومًا جاز حذفه. ومن الأمثلة على ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر:٣٠] عندما تكلم عن خزنة النار وأنهم عليها، ثم قال: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾، أي: النار، ﴿تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ ماذا؟ ملكًا، وقال تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥] تأملوا فيها وقدروا التمييز، أين التمييز؟ محذوف...

الطالب: التمييز «منهم».

الشيخ: «منهم» تمييز؟ التمييز لا يكون إلا اسمًا منصوبًا.

﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ﴾ [الأنفال:٦٥] رجلًا؛ فلهذا حذف التنوين؛ لأنه معلوم، ﴿يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾، يعني: يغلبوا مائتي رجلٍ من الكفار.

قال: ﴿وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾ [النساء:٢٠] القنطار من مقادير الوزن، يعني: كقولك: «أعطيتك كيلًا»، أو «أعطيتك صاعًا»، أو «أعطيتك جرامًا»، فما معنى: «أعطيتك كيلًا»؟ كيل ماذا؟ التمييز غير مذكور، الآية -والله أعلم- والتقدير كما يذكره الكثير: وآتيتم إحداهن قنطارًا ذهبًا، واحتجت بهذه الآية المرأة على عمر، إن صحت هذه القصة.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ [الأعراف: ١٧٩] قال في «سورة الأعراف»: ﴿أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ﴾، يعني: الكفار، ﴿بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾، أين التمييز المحذوف؟ «سبيلًا»، كما صرح في الآية الأخرى ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان:٤٤] أضل من أي ناحية؟ قد يُفهم أضل عقلًا، أضل نهجًا، أضل سبيلًا.

ملحوظةٌ أخرى: سبق أن التمييز إما أن يكون للمفرد الذات، فهو أربعة أنواع من المقادير، وإما أن يكون للجملة للنسبة، وهو نوعان: مُحول عن الفاعل، ومُحول عن المفعول به، وذكرنا في الدرس الماضي خلافًا في المُحول عن المبتدأ، فنقول: هذا هو الغالب في التمييز، هذا هو الغالب الشائع في التمييز، لكن قد يأتي في التمييز أمثلة لا يجعلها بعض النحويين من ذلك، يعني: ليس من تمييز الذات وليس من التمييز المُحوَّل، ومن ذلك قولك: «لله درُّه فارسًا»:

«لله»: خبر مقدم شبه جملة.

«دره»: مبتدأ مؤخر.

«فارسًا»: تمييز، وقيل: حال، ورجحنا أنه تمييز أو حال؟ رجحنا أنه تمييز، «لله دره فارسًا»؛ لأن المعنى على «مِن» وليس المعنى على «في»، لله دره من هذه الجهة، من هذه الحيثية، لله دره من جهة الفروسية، إذن تقول: «لله دره فارسًا»، «لله دره جارًا»، «لله دره عالمًا»، يعني: لله دره من هذه الناحية، من هذه الحيثية، وليس المعنى: «لله دره فارسًا»، يعني: لله دره في هذه الحالة حالة كونه فارسًا، هذا المعنى المتبادر.

الطالب:...

الشيخ: ربما أنت تعني ذلك، المتكلم المُحدث، لكن الكلام على مثل هذه الأمثلة التي وردت عن العرب: «لله دره فارسًا»، هل يعنون به معنى الحال، أم يعنون: لله دره من هذه الناحية، من هذه الحيثية، من حيث كونه فارسًا، «لله دره جارًا»، يعني: لله دره حالة كونه جارًا، هذا أسلوب مطرد، بما أنه مطرد لا بد أن تأتي له بإعراب يطرد معه.

فإن قيل: «لله دره جارًا»، «لله دره رجلًا، «رجلًا» تقول: حال، هذا جامد، يعني: لله دره من حيث رجولته، هذا الذي يتبين من أمثلة العرب.

قد يأتي متكلم ويقول: لا، أنا أعني الحال، هذا له حكم خاص.

الطالب:...

الشيخ: لا، نقول: «لله دره رجلًا»، هذا جامد، معنى ذلك: أن هذا الأسلوب مطرد، بما أنه مطرد؛ إذن فمعنى «رجلًا»، مثل: «فارسًا» المعنى واحد، مع أن «فارسًا» مشتق في الأصل و«رجلًا» جامد، لكن عندما كان الأسلوب مطردًا، فمعنى ذلك أن المعنى واحد مطرد، لا بد أن تجعل المعنى واحدًا، وأن تجعل

إعرابه واحدًا، بما أن الجوامد تأتي فيه فمعنى ذلك أن الكلام على معنى الجوامد أو على معنى المشتقات؟ على معنى الجوامد، والجوامد هو باب التمييز، بخلاف الحال الأصل فيه أنه للمشتقات، وكذلك «لله دره جارًا»، هذا جامد، «لله دره فارسًا» هذا جامد أم مشتق؟ مشتق.

هنا مسألة أحب أن تنتبهوا لها: كلمة «فارس» مثلًا الأصل فيها أنها مشتقة، ثم نُقلت من الاشتقاق وجُعلت اسمًا لمن يعمل هذا العمل؛ فلهذا يُسمى الفارس الذي يسوق الخيل ويركبها ويعرفها يُسمى فارسًا وهو على الفرس، وهو في الخيمة، وهو نائم، أليس كذلك؟ أما الاسم المشتق يدل على الفعل تقول: «أنا راكضٌ»، يعني: أركض، طيب والآن راكض؟ لا، لست راكضًا، فالمشتق من معنى الفعل؛ لأنه مأخوذ من الفعل، فإذا كان معناه معنى الفعل، نقول: هذا اسمٌ مشتق وبقي على اشتقاقه، على دلالته على الفعل، لكن قد يُنقل من الأسماء المشتقة فتكون أسماءً، قد تكون أعلامًا، يعني: اسمًا خاصًّا له مسمى كأن أسمي نفسي فارسًا، لو سميت نفسي فارسًا، أو سميت ولدي فارسًا، هذا اسم مشتق حينئذٍ أم جامد؟ جامد؛ لأنه صار علمًا، هذا علم جامد؛ لأنه لا يفرس في العام وإنما مجرد اسم عليه، فإذا قلنا: الفارس هو الذي يعرف الخيل ويركبها، سواءٌ يفرسها يركبها أم لا، صار اسمًا عليه.

مثل: «طالب»، في الأصل اسم فاعل، متى يكون باقيًا على أصل اشتقاقه؟ على أصل كونه اسمًا مشتقًّا؟ إذا كان يطلب، الذي يطلب هو طالبٌ، لكن نُقل بعد ذلك وصار اسمًا للتلميذ، تلامذة المدارس، سواءٌ كان يطلب العلم، أو كان نائمًا في بيته، أو كان في الإجازة، أو كان لا يريد أن يطلب العلم، نقول: هذا طالب لا يريد أن يطلب العلم، قولهم: «هذا طالب»، ليس اسمًا مشتقًّا، ليس يطلب العلم وإنما صار اسمًا، اسمًا لمن يأتي إلى المدرسة، يُسمى طالبًا، سواءٌ يطلب العلم أو

لا يطلب العلم، فعلى ذلك: «لله دره فارسًا»، ليس اسمًا مشتقًا، وإنما صارت اسمًا لا يدل على الاشتقاق، بخلاف «جامد محمدٌ راكضًا»، يعني: يركض، «جاء محمدٌ خائفًا»، يعني: يخاف، هذا نعم مشتق.

ومن التمييز الذي لا يدخل تحت الأنواع السابقة، نحو قولهم: «عندي خاتمٌ فضةً، ونافذةٌ حديدًا، وبابٌ ساجًا، ودبةٌ خزًّا، وعباءةٌ حريرًا»، فإذا قلت: «عندي بابٌ ساجًا»، ما إعراب «ساجًا»؟ تمييز، التمييز هنا ليس من مقدار وليس من المحول؛ لأنه ليس من نسبة أو من جملة، وإنما هو تمييز ذات، تمييز الباب، قال ابن هشام في «أوضح المسالك»: ما كان فرع التمييز، يعني: هو من أنواع الذات، قال: من أنواع تمييز الذات: ما كان فرعًا من التمييز؛ لأن الباب فرعٌ من الساج، والنافذة فرعٌ من الحديث، يعني: مأخوذة منه.

هذه الأمثلة الأخيرة، وهي ما كان المميز فرع التمييز، كما في «خاتمٌ فضةً، ونافذةٌ حديدًا، وبابٌ ساجًا»، أعربوا المنصوب هنا تمييزًا، وقال بعضهم: بل هو حال، فيجعلونها من الحال الجامدة المؤولة بالمشتق، وهذا القول في الحقيقة ضعيف، لا يدعمه المعنى ولا الصناعة، بل الذي يتبادر من حيث المعنى، وهو المتفق مع الصناعة النحوية أنه تمييز؛ لأنه يأخذ أحكام التمييز ويتفق مع معناه، فقولك: «هذا بابٌ ساجًا» يجوز أن تنصبه: «بابٌ ساجًا»، ولك أن تجره بالإضافة: «هذا باب ساجٍ»، ولك أن تجره بـ«من»: «هذا بابٌ من ساجٍ»، فهو سائرٌ على طريقة التمييز، والمعنى لا شك قائمٌ على «من»، «بابٌ من ساجٍ» وليس على «في»، بابٌ في هذه الحالة، ولكنه قولٌ قيل.

وهناك أيضًا ملحوظةٌ أخرى أشرنا إليها من قبلُ، ووعدنا أننا سنفصل الكلام فيها قليلًا، وهي الكلام على حكم تنكير التمييز، فنحن في التعريف اشترطنا في التمييز: أن يكون نكرة، كما نص ابن مالك على ذلك في البيت:

اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ

وقد اختلف النحويون في اشتراط التنكير في التمييز؛ فاشترطه البصريون وتبعهم على ذلك الجمهور، وأجاز الكوفيون مجيئه معرفة، واحتجوا على ذلك في شواهدَ مسموعةٍ، منها قول الشاعر:

رأيتــك لمــا أن عرفــت وجوهنــا صـددت وطبـت الـنفس يـا قـيس عـن

فقال: «وطبت النفس»، أي: وطبت نفسًا.

واحتجوا أيضًا بنحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة:١٣٠] قالوا: المعنى: إلا من سفه نفسًا.

أما الجمهور فهم يُخرجون الآية على غير باب التمييز. وأما البيت: «وطبت النفس»، فيخرجونه على أن «أل» زائدة؛ تخريجًا للمسموع، وأنه نادرٌ لا يُقاس عليه، مع اتفاقهم كلهم على أن أغلب المسموع جاء على التنكير، وأن التعريف لم يأتِ إلا في شواهد أندر من النادر، منها هذا البيت، البيت واضح أن «النفس» تمييز، «وطبت النفس»، أي: طبت نفسًا. وأما الآية فلها تخريجات أخرى سائغة على غير التمييز، فعلى ذلك يبقى أن الذي يتجه ويقوى هو قول الجمهور؛ أن التمييز اشترطوا فيه التنكير.

وآخر ملحوظة أختم بها الكلام على باب التمييز الذي شرحناه بعد باب الحال؛ بأن نقوم بموازنةٍ سريعة بين البابين، نذكر فيها الأمور التي يجتمع فيها التمييز والحال، والأمور التي يختلف فيها التمييز عن الحال.

يقول النحويون: **إنهما يجتمعان في خمسة أمور، التمييز والحال:**

- **كونهما منصوبين.**
- **كونهما فَضلةً.**

- **كونهما نكرتين.**
- **مجيئهما اسمين.**
- **كونهما رافعين للإبهام.**

الأربعة السابقة واضحة، وكونهما رافعين للإبهام؛ التمييز يرفع إبهام الذات والنسبة، والحال ترفع إبهام الهيئة والحالة.

قالوا: **ويختلفان في أمور، سنذكر منها خمسة أمور، إن استحضرتم شيئًا منها اذكروه:**

- الأصل في الحال أن يكون مشتقًّا، والأصل في التمييز أن يكون جامدًا.
- التمييز على معنى «مِنْ»، والحال على معنى «في».
- أن التمييز يأتي مبينًا للذوات والنسب، والحال يأتي مميزًا للهيئات والأحوال.
- التمييز لا يأتي إلا اسمًا، والحال يأتي اسمًا وجملةً وشبه جملة، فالتمييز كما سبق، والحال يأتي اسمًا «جاء الرجل راكضًا»، وجملةً فعلية: «جاء الرجل يركض»، وجملةً اسمية: «جاء الرجل وهو راكض»، وشبه جملة: «جاء الرجل على السيارة»، شبه الجملة جاءت بعد معرفة فهي حال.
- أيضًا من الفروق قالوا: إن الحال قد تتعدد، تأتي بحالين، بثلاثة أحوال، والتمييز لا يتعدد، فيمكن أن تقول في الحال: «جاء الرجل راكضًا خائفًا»، فذكرت له حالين، «راكضًا» حالٌ أولى، «خائفًا» حالٌ ثانية، والتمييز لا يمكن أن يتعدد، لا تقل: «جاءني عشرون رجلًا امرأةً»، وإنما يجب أن تعطف «جاءني عشرون رجلًا وامرأةً»، لو قلنا: (جاءني عشرون رجلًا صالحًا) صالحًا صفة للتمييز، ليس تمييزًا

آخر.

- من الفروق ما ذكرناه في تقديم التمييز على عامله، فالتمييز لا يتقدم على عامله، حتى العامل المتصرف لا يتقدم التمييز عليه عند الجمهور، والحال يجوز أن يتقدم على عامله المتصرف، فتقول: «جاء الرجل راكضًا»، أو «جاء راكضًا الرجل».

بعد ذلك نتوقف يا إخوان عند تمرينات وشواهد على باب التمييز، بعد أن انتهينا من الكلام عليه، ولله الحمد.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَاأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ﴾ [يوسف:٤] التمييز ﴿كَوْكَبًا﴾.

﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف:١٠٩] أين التمييز؟ ﴿مَدَدًا﴾، تمييز ذات مفرد أم تمييز نسبة جملة؟ نسبة، ولو جئنا بصاعٍ تمرًا، «صاع» هذا مقدار، لكن معين، ومثل هذا أيضًا مقدار، لكنه نسبي، قد يتغير من المثل، الأمر الذي يماثله، إذن هذا ذات، المدد معروف.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا﴾ [الأنعام:١١٤] التمييز: ﴿حَكَمًا﴾، ذات أم نسبة؟ مفرد أم جملة؟ ذات، رفعت إبهامًا، فما هو هذا الإبهام؟ ﴿حَكَمًا﴾ رفعت إبهام أي كلمة... هذا من الغير، الغير مبهم، هذه كلمة مبهمة، عكس المثل، تقول: «أريد مثلك رجلًا»، أو «جاءني مثلك رجلًا» «رجلًا» تمييز، ميزت هذا المثل المبهم، «جاءني غيرك رجلًا» أيضًا تمييز، ويدخلونه في تمييز المقادير، من المقادير النسبية.

الطالب:...

الشيخ: نعم، تمييز ذات من غير، هذه ذات مبهمة.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر:٧] ما إعراب ﴿رَّحْمَةً﴾؟ قَلِّبُوا فيها النظر، قد تكون تمييزًا، أو يجوز أكثر من إعراب فيها، تمييز، من أي أنواع التمييز؟ ذات أو نسبة؟ نسبة، محول عن الفاعل أو المفعول؟ ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً﴾ [غافر:٧] مُحول عن الفاعل، يعني: وسعت رحمتك كل شيء، هذا تمييز محول عن الفاعل.

هذا الظاهر فيه، ويحتمل أن يكون حالًا، فيحتاج إلى تأويل.

﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن:٢٨] ﴿عَدَدًا﴾: حال محول عن المفعول به، أي: أحصى عدد كل شيء.

﴿وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾ [النساء:٨٤] أين التمييز؟ ﴿بَأْسًا﴾، كل اسم منصوب بعد «أفعل» فهو تمييز. هذه القاعدة درسناها في الدرس الماضي، ومثله قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف:٣٤]، ومثله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا﴾ [المائدة:٥٠].

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾ [الكهف:٤٦]، ما إعراب ﴿ثَوَابًا﴾؟ تمييز، من أي التمييز؟ بعد «أفعل» التفضيل، أين «أفعل» التفضيل؟ ﴿خَيْرٌ﴾، هذا أفعل تفضيل؟ ليست «أفعل» تفضيل، كلمة ﴿خَيْرٌ﴾ هل هي أفعل تفضيل؟ سماعي، ما أصله؟ «أخير»، تقول: «محمدٌ خيرٌ من زيد»، كما تقول: «محمدٌ أفضل من زيد»، والأصل «أخير»، وكذلك «شر»، الأصل: «أشر»، إذا أردت التفضيل، «محمدٌ شرٌّ من زيد»، أي: أشر، إلا أن هاتين الكلمتين؛ لكثرة استعمالهما عند العرب حذفوا منهما الهمزة تخفيفًا، فجاءت

﴿ثَوَابًا﴾ بعد ﴿خَيْرٌ﴾ اسم تفضيل، فنُصب على التمييز.

بخلاف كلمتي «خير» و«شر» إذا أردت بهما معنى الخير ومعنى الشر، تقول: «هذا خيرٌ من الله» وتقول: «هذا شرٌّ عظيمٌ» هنا اسم حينئذٍ، اسم على وزن «فعل»، «خيرٌ، شرٌّ»، وليس «أفعل» تفضيل حُذفت منهما الهمزة.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء:١٤] ﴿حَسِيبًا﴾، أي: محاسبًا مراقبًا والله أعلم، ما إعراب ﴿حَسِيبًا﴾؟ تمييز أم حال؟ ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء:١٤]، درسنا في الدرس الماضي أن من التمييز ما يأتي منتصبًا بعد ما يدل على تعجب، ومن ذلك: «كفى بالله»، «كفى بزيدٍ»، هنا الأظهر أنه تمييز وليس حالًا، مع أن ﴿حَسِيبًا﴾ مشتق أم غير مشتق؟ «حسيب» فعيل، هذا مشتق، ولكنه في حكم الجامد؛ لأنه أسلوبٌ مطرد، تقول: «كفى بالله حسيبًا»، «كفى بزيدٍ صاحبًا»، «كفى بزيدٍ زميلًا»، «كفى بزيدٍ رجلًا»، «كفى بزيدٍ جارًا رجلًا» مطرد، تأتي فيه الجوامد وتأتي فيه المشتقات، معنى ذلك: أن المعنى على معنى الجوامد؛ فلهذا الأقرب فيه أنه تمييز.

كنت حضرت فائدةً لكنها -فيما يبدو- أطول من الوقت الباقي، فنجعل بقية الوقت للأسئلة، إن كان هناك أسئلة.

الطالب:...

الشيخ: الذي يدخل في هذا الإعراب أن «سفه» لازم، تقول: «سفه محمد»، أي: صار سفيهًا، وليس متعديًا في الأصل، لكن من التخريجات التي قيلت: إن «سفه» ضمن معنى فعلٍ متعدٍّ؛ كنحو: «أهلك»، «إلا من أهلك نفسه»، «إلا من باع نفسه»؛ فلهذا صح فيه التعدية، وفي الآية تخريجات أخرى أيضًا.

والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس السابع والخمسون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة المباركة، ليلة الإثنين العاشر من شهر ذي القعدة، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ نعقد في هذا الجامع «جامع الراجحي»، بحي الجزيرة، بمدينة الرياض الدرس السابع والخمسين من دروس «شرح ألفية ابن مالك»، عليه رحمة الله.

نسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يجعل هذا الدرس نافعًا مفيدًا في الدنيا والآخرة لمُلقيه وسامعه، إنه على كل شيءٍ قدير.

انتهينا في الدرس الماضي من الكلام على باب التمييز، والليلة -إن شاء الله- نبدأ بالباب التالي الجديد وهو:

باب حروف الجر

«باب حروف الجر» عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في واحدٍ وعشرين بيتًا، ذكر في هذه الأبيات أمورًا يمكن أن نلخصها في أربعة أمور:

- **أولًا**: حروف الجر، أي: ألفاظها.
- **ثانيًا**: تقسيمها بحسب ما تختص به.
- **ثالثًا**: معانيها واستعمالاتها.
- **وأخيرًا**: تكلم على حذفها.

إذن فتكلم على أربعة أمور: على ذكر حروف الجر، وتقسيمها بحسب ما تختص به، وذكر معانيها واستعمالاتها، وذكر أخيرًا حذفها.

نبدأ بعد ذلك بما قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول هذا الباب فقال:

٣٦٤.هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَى حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

٣٦٥.مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللَّامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى

هذان بيتان ذكر فيهما حروف الجر، وعدتها في هذين البيتين عشرون حرفًا، فابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الألفية» ذكر أن حروف الجر عشرون حرفًا، وسنشير -إن شاء الله- إلى بعض الحروف التي اختلفت فيها كلمة النحويين في عدها من حروف الجر.

لكن نحب في البداية أن نذكر بمعلومة تتعلق بحروف الجر، وهي: أن حروف الجر مختصةٌ بالأسماء، أي: لا تدخل على الأفعال؛ ولهذا ذُكرت من خصائص الأسماء، أي: من العلامات المميزة للاسم؛ ولهذا عملت الجر في الأسماء على قاعدة الحروف المختصة، وهذه قاعدة أشرنا إليها من قبلُ ونُعيدها ملخصةً؛ لأن الكلام الآن مناسب على ذكر هذه القاعدة، فنقول: **إن الحروف عمومًا -أي: حروف المعاني- على ثلاثة أقسام:**

القسم الأول: الحروف المختصة بالأسماء، أي: لا تدخل إلا على الأسماء؛ كحروف الجر.

النوع الثاني: الحروف المختصة بالأفعال، أي: لا تدخل إلا على الأفعال؛ كالحروف التي تجزم المضارع والحروف التي تنصب المضارع.

النوع الثالث: الحروف التي تدخل على القبيلين، أي: على الأسماء والأفعال.

فالقسم الأول والثاني يُسمونهما الحروف المختصة، أي: التي تختص بقبيل من القبيلين، من الأسماء والأفعال، والنوع الثالث تُسمى الحروف غير المختصة، والقاعدة الغالبة في تلك الحروف: أن الحروف المختصة تعمل، وأن الحروف غير المختصة لا تعمل، بل تكون هاملة، مهملة، هذه القاعدة الغالبة؛ فلهذا نجد أن حروف الجر تعمل وعملها الجر؛ لأنها مختصةٌ بالأسماء، ونجد أن «إن وأخواتها» تعمل؛ لأنها مختصةٌ بالأسماء، ونجد أن حروف النصب تعمل، وحروف الجزم تعمل؛ لأنها مختصةٌ بالأفعال، فإذا وصلنا مثلًا على حرفي الاستفهام: «هل والهمزة»، فهما حرفان مختصان أم غير مختصين؟

غير مختصين، يدخلان على الأسماء، فتقول: «هل أبوك حاضر؟»، «هل محمد حاضر؟»، «أمحمدٌ حاضر؟»، وتدخل على الفعل فتقول: «هل حضر محمد؟»، «أحضر محمد؟»؛ فلهذا على القاعدة لم يعملا، فهما حرفان مهملان، أي: ليس لهما عمل، أي: لا يرفعان، لا ينصبان، لا يجران، لا يجزمان.

فإذا وصلنا مثلًا إلى «قد»، فهل يُعد من الحروف المختصة أم من الحروف غير المختصة؟ بعد أن نعرف أنه يدخل على الفعل الماضي، نحو: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [المؤمنون:١]، وعلى المضارع، مثل: ﴿قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِۖ﴾ [البقرة:١٤٤]، لكنه لا يدخل على غيرهما، لا يدخل على الأسماء ولا على فعل الأمر، فهل يُعد مختصًّا أم غير مختص؟

الجواب: يُعد غير مختص؛ لأنه لم يختص بقبيل؛ فلهذا لم يعمل، إذن فهو

على القاعدة أم خلاف القاعدة؟ على القاعدة.

لكن لو وصلنا مثلًا إلى «السين وسوف»، كلاهما حرف استقبال يدلان على التسويف، أي: الإبطاء في العمل، وهما مختصان بالفعل، بل مختصان بالمضارع، تقول: «سأزورك» و«سوف أزورك»، فهل القياس فيهما أنهما يعملان أو لا يعملان؟

القياس أن يعملا؛ لأنهما مختصان، حينئذٍ ينبغي أن نسأل: لماذا لم يعملا؟ لكن لا نسأل عن حرفي الاستفهام: لماذا لم يعملا؛ لأنهما آتيان على القاعدة، والذي يأتي على القاعدة لا يُسأل عنه، وإنما يُسأل عما خالف القاعدة.

قالوا في حرفي التسويف: لأنهما لا يُستعملان إلا في المستقبل، «سأزورك»، «سوف أزورك»، والمضارع متى ما كان مستقبلًا فإنه لا يقبل غير الرفع، هذه قاعدة في المضارع، المضارع متى ما كان مستقبلًا فإنه مرفوع، النواصب، كل النواصب تدخل عليه في غير الاستقبال، إذا تتبعتموها، فمتى ما كان معناه المستقبل خالصًا فإنه يرتفع، حتى لو أتى بعد «إذا»، فمن الشروط: ألا يكون مستقبلًا، حتى لو جاء بعد «حتى»، لا يكون مستقبلًا.

فإذا سألنا عن «ما» النافية، في نحو: «ما محمدٌ قائم»، أو «ما قام محمدٌ» فهو حرفٌ مختص أم غير مختص؟ غير مختص، فعلى القاعدة يعمل أو يهمل؟ يُهمل، ومع ذلك نجد في الواقع اللغوي أن العرب اختلفوا في ما النافية إذا دخلت على اسم، فالحجازيون يُعملون بشروط، والتميميون يُهملون، فأي اللغتين على القياس؟ لغة التميميين آتيةٌ على القياس، ولغة الحجازيين هي التي تحتاج إلى تعليق، لماذا أعمل الحجازيون «ما» النافية هذا العمل؟

الجواب -كما سبق: حملًا على «ليس»؛ لاتفاقهما في معنى النفي.

وهكذا يُقال في بقية الحروف، فهذه القاعدة الغالبة في الحروف، ومِنْ ذلك حروف الجر.

وإن شئنا أيضًا أن ننبه على أمرٍ آخر في الحروف يتعلق بإعرابها، **فإننا سننبه على أمرين:**

الأول: أنه سبق وتقرر أن الحروف -دائمًا نعني: حروف المعاني- لا محل لها من الإعراب؛ فلهذا نقول في حروف الجر كغيرها من الحروف: حرف جر لا محل له من الإعراب، مبني على حركته؛ إما السكون، وإما الفتح، وإما الضم، وإما الكسر.

وأمرٌ آخر نذكره فيما يتعلق بالإعراب، وهو سيأتي بعد قليل، سيأتي خلال الدرس -إن شاء الله- بالتفصيل، **وهو أن حروف الجر تُقسم بحسب الأصالة ثلاثة أقسام:**

- **حروف جرٍّ أصلية.**
- **حروفٍ جرٍّ زائدة.**
- **حروف جرٍّ شبه زائدة.**

وسيأتي بالتفصيل والتمثيل أن حروف الجر الأصلية تعمل لفظًا ومعنًى، الإعراب لها، تُغيِّر الإعراب. وأما حروف الجر الزائدة وشبه الزائدة فهذه تؤثر في اللفظ ولا تغير الإعراب، يعني: لا تغير الفاعل عن كونه فاعلًا، والمبتدأ عن كونه مبتدأ، والمفعول عن كونه مفعولًا، وهكذا، وسيأتي بعد ذلك -إن شاء الله- في هذا الدرس إن يسر الله الأمر.

أمرٌ أخير يتعلق بإعراب الحروف؛ لأنه قد يكون هذا الموضع مِنْ أنسب المواضع للكلام على إعراب الحروف، وإن كان سبق شيءٌ من ذلك في «باب

المُعرب والمبني».

الحروف -كما سبق- قاعدة إعمالها أنها: إما عاملة وإما هاملة، هذا من حيث العمل، لكن مِنْ حيث المعنى: كل الحروف -أعني: حروف المعاني- لها معنى، ليس هناك حرف ليس له معنى؛ فمن حيث المعنى كلها ذوات معانٍ. أما من حيث العمل فبعضها له عمل وبعضها ليس له عمل، فينبغي عند الإعراب أن نراعي ذلك، كيف نراعي ذلك؟

إذا أردت أن تُعرب حرفًا له عمل وله معنى، فينبغي أن تذكر في الإعراب عمله ومعناه، فتقول مثلًا عن «لم»: حرف نفيٍ وجزم، فقولك: «حرف نفيٍ» بيانٌ لمعناه، وقولك: «وجزم» بيانٌ لعمله، وكذلك تقول في «لن»: حرف نفيٍ ونصب، فإذا أردت أن تُعرب «إذن» الناصبة للمضارع في نحو قولك: «إذن أُكرمَك» جوابًا لمن قال: «سأزورك الليلة»، كيف نُعرب «إذن»؟

نقول: حرف جوابٍ ونصب، فمعناها الجواب وعملها النصب، وهكذا في الحروف العاملة، فإذا أردت أن تُعرب «لعل» في قولك: «لعل زيدًا شُفي من مرضه»، تقول: حرف ترجٍّ ينصب اسمه ويرفع خبره، ولا نقول: حرف ترجٍّ ونصب كما يقولون أحيانًا؛ لأنه ليس مِنْ حروف النصب، إنما ينصب اسمه ويرفع خبره، وكذلك في «ليت»، حرف تمنٍّ ينصب اسمه ويرفع خبره، وفي «إنَّ» نقول: حرف توكيد ينصب اسمه ويرفع خبره، ولا نقول: حرف توكيدٍ ونصب، وهكذا في بقية الحروف العوامل.

أما الحروف الهوامل فليس لها عمل، لكن لها معنى، نبين معناها، نقول في «سوف»: حرف تسويف، وفي «السين»: حرف تنفيس، ونقول في «قد» إن دخلت على الماضي: حرف تحقيق، أي: تأكيد وتقوية، وإن دخلت على المضارع قد

تكون للتقليل، وهذا الأكثر، وقد تكون للتحقيق في نحو: ﴿قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِۖ﴾ [البقرة:١٤٤] أو حرف استفهام، ونحو ذلك.

إذن في الحروف الهوامل نبين المعنى، وفي الحروف العوامل نبين المعنى والعمل، فإذا انتهينا من ذلك تقولون: طبِّق لنا هذا الكلام على حروف الجر، كيف يُعربون حروف الجر؟ «سلمت على محمدٍ».

يقولون: «على»: حرف جر، يبينون العمل، فهل يبينون المعنى؟

الذي سارت عليه عادة المُعربين أنهم يقولون: حرف جر، يبينون العمل دون المعنى، وكذلك في بقية حروف الجر، «الكتاب في الحقيبة»، «أطلقت السهم عن القوس»، ونحو ذلك، حينئذٍ تسأل: لماذا في حروف الجر يبينون العمل ولا يبينون المعنى؟ لأن حروف الجر لها معانٍ مختلفة، وقد تكون دقيقة، فالمطالبة بها قد يصعب، مع أن الأفضل في المُعرب المتمكن أن ينص عليها من باب التبيين والتمرين، ليست كالحروف الأخرى: «لم»: ليس لها إلا النفي، و«لن»: ليس لها إلا النفي، «قد» لها معنيان تحقيق وتقليل، أيضًا معانٍ محصورة وواضحة، لكن حروف الجر مثل: «من» تأتي لعدة معانٍ، ثم إنها دقيقة تحتاج إلى انتباه؛ لكي تميز المعنى المراد بها؛ فلهذا جرت عادتهم على إغفال ذكر معناها والاقتصار على ذكر عملها. هذا ما أحببت أن أذكر به في بداية الكلام على حروف الجر، وإن كان سبق ذكره في أكثر من مناسبة.

نعود إلى البيتين اللذين ذكرهما ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عدد حروف الجر، قلنا: إنه ذكر عشرين حرفًا من حروف الجر، أما «خلا وحاشا وعدا»، فهي ثلاثة حروف سبق الكلام عليها في باب الاستثناء؛ فلهذا لا نعيد تفصيل الكلام عليها، ولكننا نُجمله، فمن يُجمل لنا الكلام على «عدا وخلا وحاشا»؟ متى تكون حرف جر،

وهل يجوز فيها أكثر من وجه في الاستعمال؟

الطالب:...

الشيخ: يجوز أن نجعلها أفعالًا ماضية، فننصب ما بعدها على أنه مفعولٌ به، ويجوز أن نجعلها حروف جر فنجر ما بعدها، فإن سُبقت بـ «ما»، «ما عدا، ما خلا»، فيتوجب فيها أن تكون أفعالًا ماضيةً فننصب ما بعدها على أنه مفعولٌ به، فنقول: «جاء القوم عدا زيدًا»، أو «جاء القوم عدا زيدٍ»، تدخل في حروف الجر إذا جُرَّ ما بعدها، هذا خلاصة الكلام في هذه الحروف الثلاثة.

انتهينا من ثلاثة أحرف، بقي سبعة عشر حرفًا.

أما «متى، ولعل، وكي»، هذه الحروف الثلاثة فإن الجر بها شاذٌّ، أو قليلٌ؛ فلهذا يقل ذكر النحويين لها في حروف الجر، فتحتاج إلى تفصيل، لا تجر إلا في مواضع معينة، أو عند قبائل معينة، فتحتاج إلى تفصيل، فنبدأ بـ «متى».

هذا اللفظ «متى» المشهور فيه عند جمهور العرب أنه ماذا يا إخوان؟ أنه اسم استفهام، أو اسم شرط، اسم استفهام: «متى تسافر؟»، اسم شرط: «متى تسافر أسافر معك».

ويأتي حرف جرٍّ عند قبيلة هُذيل، فيستعملونه حرف جر بمعنى «مِنْ»، فتقول العرب: «خرجت من المسجد»، وقبيلة هذيل تقول: «خرجت من المسجد، خرجت متى المسجد»، ومن ذلك قولهم: «أخرجها متى كُمِّه»، أي: من كُمه، ومن ذلك قول شاعرهم أبي ذؤيب الهذلي، وهو أكبر شعراء قبيلة هذيل، قال يصف السحاب:

شربن بماء البحر ثم ترفعت ... متى لجج خضرٍ لهن نئيج

يصف السحاب أنها تشرب من مياه البحار، ثم بعد ذلك ترتفع ولها صوتٌ

شديد وهو النئيج، فالشاهد في قوله: «متى لجج»، أي: مِنْ لجج، فهذا ما يتعلق بـ «متى».

الحرف الثاني: «لعل»، «لعل» يا إخوان في المشهور عند جمهور العرب: أنها في المعنى حرف ترجٍّ أو توقع، هذا عند الجميع، حرف ترجٍّ في الخير، وحرف توقعٍ في الشر، لكن مِنْ حيث العملُ هي عند جمهور العرب من أخوات «إن»، تنصب اسمها وترفع خبرها، تقول: «لعل زيدًا مسافرٌ»، «لعل الغداءَ جاهزٌ»، وعند قبيلة عُقَيْل هكذا بلفظ التصغير؛ لأن هناك قبيلة أخرى اسمها عِقِيل، هذه عُقَيل، عُقَيل تجر بـ «لعل»، فجمهور العرب يقولون: «لعل زيدًا جالسٌ»، وعُقيل تقول: «لعل زيدٍ جالسٌ» هنا ننتبه؛ لأننا سنستفيد مما قلناه في إعراب حروف الجر، وسيأتي تفصيله إن شاء الله.

عند جمهور العرب كيف نُعرب: «لعل زيدًا جالسٌ»؟

«لعل»: حرف ترجٍّ ينصب اسمه ويرفع خبره، لا محل له من الإعراب.

«زيدًا»: اسم «لعل» منصوب.

«جالسٌ»: خبر «لعل» مرفوع.

«زيدٌ جالسٌ»، مبتدأ وخبر، وعند عقيل: «لعل زيدٍ جالسٌ»، يجعلون «لعل» حرف جر، لكنه يكون حينئذٍ شبه زائد، وسنعرف الفرق بين الزائد والأصلي وشبه الزائد -إن شاء الله- حينما نأتي على التقسيم، فهو حرف جرٍّ شبه زائد؛ لأن له معنى وليس له متعلق، وحرف الجر الزائد وشبه الزائد قلنا: لا يؤثر في الإعراب، يعني: لا يُغير الإعراب؛ فلهذا انزعه، ثم أعرب الجملة: «زيدٌ جالسٌ»: مبتدأ وخبر، أدخل «لعل»، تؤثر في اللفظ؛ لأنها حرف جر، فنقول: «لعل زيدٍ»، لكنها لا تؤثر في الإعراب، فكيف نُعرب «زيدٍ»؟ نقول: اسم مجرور أو مبتدأ؟

نقول: مبتدأ مرفوع محلًّا، مجرورٌ لفظًا بحرف الجر شبه الزائد.

جالسٌ: خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

ويُقال في «لعل»: «عل»؛ «لعل زيدًا جالسٌ»، «لعل زيدٍ جالسٌ، «عل زيدٍ جالسٌ»، هذه لغة في «لعل»، ومن ذلك قول شاعرهم:

لعـــل اللهِ فضـــلكم علينـــا بشـــيءٍ أن أمكـــم شـــريمُ

فقال: «لعل اللهِ»، فجر المبتدأ، فلفظ الجلالة مبتدأ مرفوع محلًّا مجرورٌ لفظًا، وأين خبره؟ «الله» ما باله عَزَّوَجَلَّ؟ «فضلكم»، الخبر جملة «فضلكم».

وقال كعب بن سعد الغنوي في قصيدته المشهورة:

فقلــت ادع أخــرى وارفــع الصــوت لعــل أبــي المغــوار منــك قريــب

قالــت سـليمى مــا لجسـمك شـاحبًا كأنــك يحميــك الشــراب طبيــب

قصيدة مشهورة من الشعر الجميل، فقال:

فقلــت ادع أخــرى وارفــع الصــوت لعــل أبــي المغــوار منــك قريــب

هذا هو المرثي، المرثي هو أبو المغوار، يرثي أبا المغوار، فيقول: «لعل أبي المغوار»، لا يريد «أبي» ينسب الأب إلى المتكلم، وإنما يريد هذا الرجل الذي هو أبو المغوار، فعند جمهور العرب يقولون: «لعل أبا المغوار قريبٌ»، والشاعر هنا قال: «لعل أبي المغوار قريبٌ»، فهذه مبتدأ مرفوع محلًّا مجرورٌ لفظًا بحرف الجر شبه الزائد.

ومن ذلك قول الشاعر:

عــل صــروف الــدهر أو دولاتهــا يـــدلننا اللمـــة مـــن لماتهـــا

فتستريح النفس من زفراتها

فقال: «عل صروف الدهر»، فجر.

وقال الآخر:

لعـــــل اللهِ يمكننـــــــي عليهـــــا جهـــــارًا مـــــن زهيــــرٍ أو أســــيد

«زهير» و«أسيد» أخوان، فقال: «لعل اللهِ»، مبتدأ، وخبره؟ «يمكنني».

فهذا ما يتعلق بـ «لعل».

الحرف الثالث: «كي».

والمشهور في «كي» يا إخوان، نحن دائمًا نركز على المشهور قبل أن نبدأ بالقليل، المشهور في «كي» أنها ماذا؟ أنها ناصبةٌ للمضارع، هذا العمل، والمعنى: أنها حرفٌ مصدري، فتقول مثلًا: «جئت كي أتعلم»:

«جئت»: فعلٌ وفاعل.

«كي»: ناصبٌ للمضارع وحرفٌ مصدري.

ناصبٌ للمضارع إذن تقول: «أتعلمَ»: فعل مضارع منصوبٌ بـ «كي».

مصدري، يعني: ينسلخ منه ومن الفعل بعده مصدر، نقدره: التعلم، «جئت التعلم»، كيف جئت التعلم؟ هناك حرف جرٍّ محذوف وهو اللام، «جئت للتعلم»، واللام كثيرٌ ما يُصرح بها قبل «كي»، فيُقال: جئت لكي أتعلم، فهذا الأصل، الأصل: جئت لكي أتعلمَ، فاللام حرف جر، «كي»: حرفٌ ناصب، نصب «أتعلمَ»، اللام أين مجرورها؟ أين الاسم الذي جرته اللام؟ هو المصدر المُؤول؛ لأن المصدر المُؤول كالاسم الصريح، كالاسم الظاهر، في الإعراب وفي الأحكام، فهذا هو المشهور في «كي»: أنها من الحروف الناصبة للمضارع عند الجمهور، الحروف الناصبة للمضارع عند الجمهور أربعة: «أن، لن، كي، إذن»، فهي ناصبة

للمضارع، وهناك لام قبلها؛ إما يُصرح بها أو تُقدر، وهي الجارة لهذا المصدر المُؤول، هذا المشهور فيها، لكن متى تأتي حرف جر؟

يذكر بعض النحويين أنها تأتي حرف جر في موضعين:

الموضع الأول: إذا دخلت على «ما الاستفهامية»، فتقول: كيمه؟ بمعنى: لما، بمعنى لماذا؟ تسأل عن السبب، تقول: لماذا؟ أو يقولون: لمه؟ أو كيمه، أما «لماذا» فواضحة، وأما «لمه» فهي حرف الجر اللام دخلت على «ما» الاستفهامية، و«ما» الاستفهامية مكونة من ميم وألف، هذه الميم باقية «لمه»، والألف تُحذف من «ما» الاستفهامية إذا سُبقت بجر. هذه قاعدة معروفة، فعندما حذفنا الألف من اسم الاستفهام؛ بقي اسم الاستفهام على حرف؛ فلهذا نأتي عند السكت بهاءٍ ساكنة يُسمونها هاء السكت، تقول: «لمه»، وجوبًا، إذا وقفت وجب أن تأتي بهاء السكت، تقول: «لمه»، لكن لو وصلت لا تأتي بها، هاء السكت لا يُؤتى بها في الوصل، تقول: «لم فعلت كذا وكذا؟».

وكذلك «كيمه»، «كي» حرف جر، و«ما» الاستفهامية سُبقت بحرف الجر، فحُذفت ألفها، وعند السكت نأتي بهاء السكت فنقول: «كيمه»، فهذا الموضع الأول الذي تأتي فيه «كي» حرف جر.

الموضع الثاني الذي تأتي فيه «كي» حرف جر: هو في نحو قولهم: «جئت كي أتعلم» على قول؛ **لأن في نحو: «جئت كي أتعلم» قولين للنحويين:**

أرجو أن تركزوا؛ لكي ننتهي منهما بسرعة؛ لأن أمرهما واضح.

المذهب الأول: هو الذي شرحناه، المعروف في «كي» أنها هي الناصبة للمضارع، وهي مصدرية، والجار لهذا المصدر المُؤول اللام، يجوز أن تُظهرها ويجوز أن تحذفها فتقررها.

المذهب الثاني: أن «كي» حرف جر، والناصب للمضارع «أن» مُضمرةٌ بعدها، فـ«أتعلمَ» منصوب بـ«أن» مضمرة، و«أن» المضمرة مع الفعل صار مصدرًا مؤولًا جره حرف الجر «كي»، هذا قول آخر للنحويين، يعني: أنهم جعلوا «كي» مثل ماذا؟ مثل «حتى» إذا انتصب بعدها المضارع، مثل لام التعليل إذا انتصب بعدها المضارع، عندما يُضمرون «أن».

والمذهب الأول هو المذهب الراجح عند كثيرٍ من النحويين؛ لأنه هو الظاهر، والقول الثاني لا داعي له، ليس هناك داعٍ له كالداعي الذي استدعى إضمار «أن» في بقية الأحرف، مثل: حجم «حتى» مع لام التعليل ونحو ذلك؛ لأن «حتى» ثبت أنها حرف جر؛ كقوله: ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر:٥] فهي جرت الاسم، اللام ثابت أنها حرف جر فجُر الاسم، «الكتاب لزيدٍ»، فإذا دخلت على حرف مضارع؟ كيف حروف الجر؟ حروف الجر مختصة بالاسم، فكيف تدخل على فعل مضارع؟

قالوا: لا، لا تدخل على فعل مضارع، وإنما الناصب للمضارع «أن»، و«حتى» جارة لهذا المصدر المُؤول، هذا قول البصريين والجمهور.

أما «كي» فما ثبت أصلًا أنها حرف جر تجر الاسم، إلا ما ذُكر في «كيمه»، فلا يصح أن تُقاس على تلك الحروف الباقية التي اشتهر واطرد في اللغة أنها حروف جر.

هذا ما يتعلق بـ «كي»، وبهذا ننتهي من هذه الأحرف الثلاثة وهي: «متى وكي ولعل»، التي الجر بها قليلٌ أو شاذ، انتهينا على ذلك من ستة أحرف؛ ليبقى لنا من حروف الجر أربعة عشر حرفًا، سيأتي ذكرها -إن شاء الله- والكلام عليها فيما بعد.

لكن الآن نريد أن نتوقف ونذكر مسألة وعدنا بها وهي: أن هناك حروفَ جر

مختلفًا فيها لم يذكرها ابن مالك، ونحن نذكر ذلك عليه ونستدركه عليه؛ لأنه ذكر ما هو أقل وأضعف منها، من «متى ولعل وكي»، لو ما ذكر «متى ولعل وكي»، قلنا: ترك الحروف المختلف فيها، أو ما كان الجر بها شاذًّا أو قليلًا، فنترك ما ترك، لماذا ذكر هذه الثلاثة، ثم ترك حروفًا أخرى أقوى؟ أو أن فيها خلافًا.

فمن حروف الجر التي اختلفت فيها كلمة النحويين: «لولا»، معروف أنها حرف امتناعٍ لوجود، «لولا زيدٌ لأكرمتك» امتنع الإكرام لوجود زيد، حرف امتناعٍ لوجود، وهي تدخل على الاسم الظاهر وعلى الضمير، فإن دخلت على اسمٍ ظاهر، نحو: «لولا زيدٌ لأكرمتك»، فإن الاسم بعدها حينئذٍ مرفوعٌ باتفاق، «لولا زيدٌ لأكرمتك»، وإعرابه عند الجمهور: مبتدأ، وخبره محذوفٌ وجوبًا يقدر بكونٍ عام، أي: لولا زيدٌ موجودٌ لأكرمتك، وهذا شرحناه في باب المبتدأ والخبر، ومتى يُحذف المبتدأ وجوبًا.

فإذا دخلت «لولا» على ضمير، فماذا تقول عن نفسك؟ «لولاي ما نجحت»، وللمخاطب: «لولاك ما جاء زيد»، وللغائب: «لولاه ما كان كذا وكذا»، فإذا دخلت على ضمير متصل فإنه باتفاق يُؤتى به ضمير جر، يعني: ماذا تقول عن نفسك؟ تقول: «لولاي» ضمير جر من المتكلم، أو تقول: «لولاتُ» تأتي بتاء المتكلم وبالرافع.

نحن تكلمنا في الضمائر -يا إخوان- وأطلنا النفس هناك، وقلنا: إن الأسماء الظاهرة والضمائر المنفصلة والضمائر المتصلة، كل هذه الثلاثة في الحقيقة لشيءٍ واحد، فتُعبر عنه باسمٍ ظاهر، فتقول: «زيد»، وتعبر عنه بضمير منفصل فتقول: «أنا»، وتعبر عنه بضميرٍ متصل في الرفع، أو ياء المتكلم في الجر والنصب، قسمناها حسب الإعراب، كلها شيء واحد، في المخاطب اسم ظاهر تقول له: «عمرو»، وعندما تخاطبه بضمير منفصل إن كان مرفوعًا: «أنت»، وإن كان منصوبًا: «إياك»،

وإن خاطبته بضمير متصل، إن كان مرفوعًا كفاعل: «ذهبتَ»، وإن كان منصوبًا: «أكرمتُك»، وإن كان مجرورًا: «كتابُك»، أنت وإياك والتاء في «ذهبت»، والكاف في «أكرمتك»، كلها شيء واحد، لكن يُعبر عنه بأكثر من اسم. إما ظاهر وإما مُضمر، المضمر إما متصل أو منفصل، المنفصل والمتصل إما رفع وإما نصب أو جر.

فإذا قلت عن نفسك، إذا كنت تعبر عن نفسك، يمكن أن تأتي بضمير نصب، أو رفع أو جر، حسب الإعراب؛ لأنه شيء واحد، فتقول: «لولاتُ»، أو «لولاي» أقصد أن هذا ممكن في القياس، لكن العرب ماذا تقول؟ تأتي به ضمير رفع أم تأتي به ضمير جر؟ تأتي به ضمير جر «لولاي»، مع أنه إذا جيء به اسم ظاهر «أنا زيد»، لو أتيت به اسمًا ظاهرًا سيقول: «لولا زيدٍ»، أو «لولا زيدٌ» سيقول: «لولا زيدٌ»، فكان الظاهر عندما نقول: «لولا زيدٌ» أن تأتي بضمير هو ضمير رفع أم جر؟، قلنا: الرفع، تقول: «لولاتُ»، مثل: «ذهب زيدٌ» «ذهبت»، هذا الكلام كله تقرير للواقع اللغوي، هكذا اللغة، إذا أتى بعد «لولا» اسم ظاهر؛ فإنه مرفوع، وهو عند الجمهور مبتدأ.

فإن جاء بعدها ضميرٌ متصل فإنه يُؤتى به ضمير جر، إذا دخلت «لولا» على ضمير متصل وهو باتفاق في الشكل، ضمير جر، كيف يكون الإعراب؟ هنا وقع الخلاف، فسيبويه وجمهور البصريين قالوا: إن «لولا» حينئذٍ، أي: إذا دخلت على ضميرٍ متصل قالوا: إن «لولا» حينئذٍ حرف جر، والياء ضمير في محل جر، وحينئذٍ تكون «لولا» عندهم من حروف الجر الشبيهة بالزائدة، يعني: أنها تؤثر في اللفظ ولا تؤثر في الإعراب، ياء المتكلم هذا مبتدأ في محل رفع، ولكنه أُتي به ضمير جر؛ لدخول حرف الجر عليه، وسنعود على هذا القول بعد قليل؛ لأنه القول الذي يعنينا، لكن دعونا نُكمل الخلاف.

القول الثاني في المسألة: قاله الأخفش ويُنسب إلى الكوفيين قالوا: لا، هذا

الضمير هو مبتدأ، ومبتدأ حقيقة، إلا أن ضمير الجر ناب عن ضمير الرفع، فجعلوه من باب النيابة، مجرد نيابة، العرب هكذا سُمع عنهم، في هذا الموضع بالذات أنابت العرب ضمير الجر مناب ضمير الرفع، إذن فعندهم مبتدأ في محل رفع، تقول: كيف يكون مبتدأ وهو ضمير جر؟ قالوا: هذا مِنْ باب النيابة، ضمير جر ناب مناب ضمير الرفع، وهذا مُتصور؛ لأنكم تعلمون أن ضمائر الرفع لا تتصل بالحروف، ضمائر الرفع هل تتصل بالحروف؟ لا تتصل بالحروف، ضمائر الرفع تتصل بالأفعال. أما الحروف فيتصل بها ضمائر النصب إن كانت ناصبة، مثل: «إنك، لعلك»، أو ضمائر الجر إن كانت جارَّة، مثل: «عليك، عليه».

القول الثالث: قول المُبرِّد.

الطالب:...

الشيخ: هذا دخل على ضمير منفصل، إذا دخل عليه ضمير منفصل فيُؤتى به ضمير رفع، ما فيه إشكال، هذا إكمال للمسألة، «لولا» إذا دخل عليها اسم ظاهر فهو مرفوع، مبتدأ، وإن دخل عليها ضمير منفصل فهو ضمير رفع مبتدأ ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:٣١]، لكن المسألة إذا دخلت على ضمير متصل، فحينئذٍ الواقع اللغوي أنه يكون ضمير جر فوقع الخلاف فيها.

ذكرنا مذهبين الآن في «لولا» إذا اتصلت بضمير متصل، بَقِيَ المذهب الثالث: مذهب المبرد أبي العباس، قال: إن هذا الأسلوب خطأ أصلًا، يحتاج أن يستقيم، قال: هذا أسلوبٌ فاسد لم يُسمع من العرب، ماذا نقول يا أبا العباس؟ قال: قل: «لولا أنا»، «لولا أنت»، «لولا هو».

وقول أبي العباس في منتهى الضعف؛ لأنه محجوج بالسماع الصريح الصحيح عن العرب، ومِنْ ذلك ما نقله مشايخه والمتقدمون -وعلى رأسهم إمامهم

سيبويه- فنقلوا كلمات كثيرة عن العرب، وأبيات فيها مثل هذا الأسلوب، بل إن المُبرد نفسه استعمله في كتبه، فمن ذلك مثلًا قول عمرو بن العاص رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ:

أَتُطمع فينا من أراق دماءنا ... ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

وقول يزيد بن الحكم في قصيدة من أشهر القصائد وأجملها في عتاب أخيه أو ابن عمه وهي غريبة؛ لأن قافيتها تنتهي بواوٍ مكسورة وياء، وهذا من أندر القوافي، قال فيها:

وكم موطنٍ لولاي طحت كما هوى ... بأجرامه من قلة النيق منهوي

فقال: «لولاي»، فأدخلها على ياء المتكلم، البيت:

وكم موطنٍ لولاي طحت كما هوى ... بأجرامه من قلة النيق منهوي

إذن في المسألة ثلاثة أقوال، نعود إلى قول سيبويه فهو الذي أدخلنا في هذه المسألة، قال: إن «لولا» حرف جر شبيه بالزائد، فالضمير بعدها ضمير جرٍّ حقيقةً؛ لأنه داخلٌ على حرف جر.

فإن قلنا: هل لقول سيبويه وجمهور البصريين هذا من نظائر في اللغة؟ لأن من الأصول التي يُتحاكم إليها النظير، فإن قال عالم بقولٍ لا نظير له؛ رُدَّ هذا القول وضُعف؛ لأنه لا نظير له، فهل لهذا من نظائر؟

الجواب: نعم، له نظائر، ومِنْ ذلك ما سبق قريبًا من «لعل» عند عُقيل، فهي تأتي حرف جر شبيه بالزائد، فتجر المبتدأ لفظًا، ومن ذلك حروف الجر الزائدة، كل حروف الجر الزائدة هكذا تعمل، فلو دخل حرف جرٍّ زائد على الفاعل، فقلت: «ما جاءني من أحدٍ»، فـ«أحد» فاعل؛ لأن الأصل: ما جاءني أحدٌ، فنقول:

«من»: حرف جر زائد.

«أحدٍ»: فاعل مرفوعٌ محلًّا مجرورٌ لفظًا بـ «من» الزائدة.

ويدخل على المفعول به، مثل: «ما أكرمتُ من أحدٍ»، ويدخل على المبتدأ كقولك: «هل من رجلٍ في البيت»، فهذا له نظائر في اللغة.

ومن نظائرها أيضًا -وهو من أقرب النظائر: «عسى»، فإن عسى إذا كان اسمها اسمًا ظاهرًا نحو: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء:٨]، «عسى محمدٌ أن يزورنا»، فإنها حينئذٍ تكون من أخوات «كاد»، من أفعال المقاربة، ترفع اسمها وتنصب خبرها، وإن كان اسمها ضميرًا متصلًا، نحو: «عساكم طيبون» فإنها تكون من أخوات «إن»، تنصب اسمها وترفع خبرها، فنقول: «عساكُم» ضمير نصب، «طيبون» بالرفع.

ومن ذلك قول الشاعر المشهور:

فقلت عساها نارُ كأسٍ وعلها ... تشكي فآتي نحوها فأزورها

فقال: «فقلت عساها نار»، «عساها» أتى بالاسم ضمير رفع أم نصب؟ نصب، معنى ذلك أنه نصب الاسم، وأتى بالخبر بالرفع، فجعلها من أخوات «إن»، وهذا البيت مُنتقد من حيث المعنى، فإنهم قالوا: لا ينبغي لشاعر أن يتمنى مرض محبوبه ليزوره، ولعل الشاعر لشدة شوقه غفل عن هذا الأمر.

فذكرنا الآن من الحروف المختلف في كونها من حروف الجر «لولا» الامتناعية.

ومن الحروف المختلف في كونها من حروف الجر: أدوات قسمٍ غير مشهور، لكنها مستعملة، جاءت في الأحاديث وفي كلام العرب، فنقول: إن باب الإنابة بابٌ لا يُصار إليه إلا عند عدم وجود الجواب المُقنع، يعني: أنه من الأمور التي يُخرَّج عليها ولا تنقاس، ووجدنا بيتًا شذ عن القاعدة، فنقول: جاء به بالنيابة، لكن لا يصح أن يُتوسع فيه ما دام هناك ممدوحة عنه، يعني: وجهًا آخر مقبولًا للتخريج؛

لأنه خلاف مقتضى اللغة، الأصل في اللغة أن كل كلمة لها معناها، وكل أسلوب له معناه واستعماله، فلا تُخرجه عن معناه واستعماله إلا بدليل كافٍ. أما كل ما وجدت شيئًا قلت: من باب النيابة، ستضيع اللغة؛ لأنه سيأتي إنسان آخر ويقول: هذا من باب النيابة، وندخل بعد ذلك حتى في الألفاظ الشرعية يفسر بأي شيء ويقول: من باب النيابة، الكلمة جاءت هنا يُراد بها كذا، لكن من باب النيابة، فهناك أشياء كثيرة يُخرج عليها العلماء من باب التخريج، لكن ما يُقاس، ما يُتوسع فيها فيما هناك ممدوحة عنها.

انتهينا من هذه المسألة الآن، قلنا: وهناك حروف جر مختلف فيها أيضًا ومنها: أدوات قسم غير مشهورة، ومن ذلك «ها التنبيهية»، فتدخل على لفظ الجلالة ويكون مرادًا بذلك القسم، فتقول: ها لله! لمن أتى بأمر عجيب، أو أردت أن تستنطق منه كأنك تستحلفه، بل تستحلفه، ها لله؟ فيقول: ها الله، كأنك قلت: والله، فيقول: والله، «وها التنبيه» إذا دخلت على لفظ الجلالة لك في همزة لفظ الجلالة أن تُبقيها همزة وصل، فتقول: «ها لله»، أو تقطعها فتقول: «ها ألله»، كلاهما مستعمل.

ومن ذلك همزة الاستفهام إذا دخلت على لفظ الجلالة مرادًا بذلك القسم، فيقول: «ءالله»، وهذا وارد في الأحاديث مرادًا به القسم، كأنك تقول: «والله»، ولك فيها أيضًا المد؛ لأن اجتمعت همزة استفهام وهمزة وصل، فتمد «آلله» على القياس، ولك أن تقطع فتقول: «ءالله».

فـ«ها التنبيه» وهمزة الاستفهام إذا دخلتا على لفظ الجلالة مرادًا بذلك القسم، فقيل: إنهما حينئذٍ حرفا جر، يعني: «ها التنبيه» حرف جرٍّ وتنبيه، حرف جر عمله و«تنبيه» معناه المعروف، و«ءالله» صار حرف جرٍّ واستفهام في هذا الأسلوب بالذات.

وقيل: بل هما على أصلهما، فـ«ها» للتنبيه فقط، والهمزة للاستفهام فقط. وأما القسم فإنه يكون بباء القسم المحذوفة المُقدرة، كأنك قلت: «ها بالله»، أو «ءبالله»، حُذفت؛ لأنها أم الباب وأكثرها استعمالًا.

ومن أحرف الجر المُختلف فيها قولهم: «أيمن الله»، أيضًا في القسم، فيقولون: «أيمن الله لأزورنك اليوم»، «أيمن الله لأجتهدن في هذا الأمر»، فـ«أيمنُ» بضمة، ولفظ الجلالة مجرور، فقيل: إن «أيمن» حرف جر مبني على الضم، كـ «منذ»، فجرت لفظ الجلالة، وقيل -وهو المشهور والراجح: إن «أيمن» اسمٌ وهو مبتدأٌ مرفوع، وخبره محذوفٌ تقديره نحو: قسمي، يعني: أيمن الله قسمي، أي: محلوفي الذي أحلف به.

ومن ذلك، أي: من حروف الجر المختلف فيها قولهم: مُ الله، مَ الله، مِ الله، الميم مضمومة ومفتوحة ومكسورة تدخل على لفظ الجلالة فيُجر بعدها، وهذا وارد أيضًا، فقيل: إن هذا الحرف حرف جر، وقيل: إنها بقية «أيمن».

الطالب:...

الشيخ: العرب قد تتصرف إلى هذه الدرجة، العرب ما دام الأمر مفهومًا وكثير الاستعمال تتصرف به تصرفًا كبيرًا، حتى يصل التصرف إلى عشرين تصرفًا كما هي «رُبَّ»، فيها عشرون لغة كلها تصرفات لـ «رُبَّ»، وكذلك كلمات أخرى.

الطالب:...

الشيخ: لا، تُكتب ميم واحدة مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة.

انتهينا الآن من الكلام على حروف الجر المختلف فيها، لنذكر المسألة التي وعدنا بها، وهي تقسيم حروف الجر بحسب الأصالة.

فنقول: **إن حروف الجر بحسب الأصالة والزيادة تنقسم ثلاثة أقسام:**

القسم الأول: حروف الجر الأصلية.

القسم الثاني: حروف الجر الزائدة.

القسم الثالث: حروف الجر شبه الزائدة.

القسم الأول: حروف الجر الأصلية:

هي التي لها معنًى خاص وتحتاج إلى مُتعلّق، قولهم: «هي التي لها معنى خاص»، يعني: لو حذفتها ذهب هذا المعنى معها، ولا يُفهم هذا المعنى إلا بلفظها، فقولك: «خرجتُ من البيت» إذا حذفت «مِن»، فقلت: خرجت البيت، يذهب ذلك المعنى الذي أردته بقولك: «خرجتُ من البيت»، وقولك: «جلست على الكرسي» لو حذفت «على»، لذهب المعنى الذي دلت عليه «على» وهو الاستعلاء، فلها معنى خاص، يأتي معها ويزول بزوالها، وقولهم: «تحتاج إلى متعلق»، يعني: أنها في المعنى تتعلق بفعلٍ أو ما يعمل عمله، تتعلق به، أي: تقع فيه، فقولك مثلًا: «دخلت إلى المسجد» «إلى»: حرف جر، متعلقة بماذا؟ بـ «دخل»، إذن ما الذي حدث «إلى المسجد؟» الدخول هو الذي حدث ووقع على «إلى المسجد» دخلت دخولًا كائنًا إلى المسجد، «جلست على الكرسي» «على الكرسي» متعلقة بـ «جلس»؛ لأن الجلوس هو الذي حدث بـ «على الكرسي»، هذا يُسمى مُتعلقًا.

يعني لو قلنا مثلًا: «نزل القرآن الكريم مُنقذًا من الله» «من الله» متعلق بـ «نزل»، يعني: نزل القرآن من الله، «منقذًا»: حال، أم متعلقة بـ «منقذًا»؟... إذن «من الله» متعلق بـ «نزل»، لكن لو قلنا: «نزل القرآن الكريم منقذًا من النار»؟ فـ«من النار» متعلقة بـ «نزل» ولا «منقذًا»؟ «منقذًا»، هذا المعنى، متعلقة بماذا؟ معناها يتعلق بماذا؟ بحسب المعنى؛ فلهذا لا يُمكن حذفها، حروف الجر الأصلية لا يُمكن

حذفها، لا يجوز حذفها.

النوع الثاني: حروف الجر الزائدة:

وحروف الجر الزائدة هي التي ليس لها معنى خاص ولا تحتاج إلى مُتعلق، كقولهم: «ما جاءني من أحد»، ما معنى قولهم: «ليس لها معنى خاص»؟ يعني: ليس لها معنى يختص بها بحيث لو حذفتها ذهب المعنى، احذف «من» في قولك: «ما جاءني من أحد»، «ما جاءني أحد» هل معنى الجملة يتغير أم لا يتغير؟ لا يتغير، أي: ما في معنى زال، إذن ليس لها معنى خاص زال بزوالها، ليس لها معنى خاص، لكن لها معنى أو ليس لها معنى؟ لها معنى وهو التوكيد والتقوية، لا شك أن «ما جاءني من أحد» أقوى وآكد من قولك: «ما جاءني أحد» قول: «ما جاءني أحد» مجرد إخبار، لكن إذا أردت أن تؤكد أنه ما جاءك أحد، لا رجل ولا امرأة ولا صغير ولا كبير، ما جاء أحد، تقول: «ما جاءني من أحد» هذا تأكيد؛ بحيث لا أسألك: «ما جاء فلان»؟ «ما جاءني من أحد» تأكيد، لكن لو قلت: «ما جاءني أحد» ربما جاء واحد أو اثنان، عدد قليل فاحتقرته، فقلت: «ما جاءني أحد»، «من» لها معنى وهو التأكيد والتقوية، لكن نقول: ليس لها معنى خاص؛ كالدَّلالة على الاستعلاء كما في «على»، أو الدَّلالة على الظرفية دخول شيء في شيء، كما في «في»، ونحو ذلك من حروف الجر الأصلية التي لها معانٍ خاصة، هذا معنى قولهم: «ليس لها معنى خاص».

نقول: «وليس لها متعلق»، يعني: يجوز أن تُحذف من الكلام ولا يتغير الكلام، لا يفسد معناه الإجمالي، قلنا كقولنا: «ما جاءني من أحدٍ»، أي: ما جاءني أحدٌ، فدخلت «من» هنا على الفعل أو الفاعل أو المفعول به أو المبتدأ أو ماذا؟ «ما جاءني من أحدٍ»، أي: ما جاءني أحدٌ، دخلت على الفاعل، وقلنا: إن حروف الجر الزائدة والشبيهة بالزائدة لا تُغير الإعراب، فكيف نُعرب: «ما جاءني من

رجلٍ»؟

«من»: حرف جر زائد لا محل له من الإعراب.

«رجلٍ»: فاعل مرفوعٌ محلًّا مجرورٌ لفظًا بـ«من» الزائدة.

وإذا قلت: «ما رأيتُ من أحدٍ»، فـ«من» هنا زائدة؛ لأنك تقول: «ما رأيت أحدًا»، و«من» دخلت على ماذا؟ المفعول به، نقول: «ما رأيتُ من أحدٍ»:

«من»: حرف جر زائد.

«أحدٍ»: مفعول به منصوب محلًّا، مجرورٌ لفظًا بـ«من» الزائدة.

وإذا قلت: «هل من رجلٍ في المسجد؟» فـ«من» زائدة أم لا؟ زائدة؛ لأنك يمكن أن تقول: «هل رجلٌ في المسجد؟»:

«هل»: حرف استفهام هامل.

«رجلٍ»: مبتدأ.

«في المسجد»: خبر.

إذن فـ«من» في قولنا: «من رجلٍ» دخلت على المبتدأ، فإذا قلت: «من رجلٍ».

«رجلٍ»: مبتدأ مرفوعٌ محلًّا مجرورٌ لفظًا.

وتدخل على أشياء أخرى أيضًا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم﴾ [فاطر:٣] المعنى، والله أعلم: هل خالقٌ غير الله يرزقكم، فـ«من» على ذلك حرف جر أصلي أم زائد؟ زائد داخلٌ على المبتدأ، نقول:

﴿خَٰلِقٍ﴾ [الأنعام:١٠٢]: مبتدأ مرفوع محلًّا مجرورٌ لفظًا.

القسم الثالث: حروف الجر الشبيهة بالزائدة:

وهي التي لها معنى خاص وليس لها متعلق، لها معنى خاص، يعني: يزول بزوالها ولا يأتي إلا بها، وليس لها متعلق، أي: لا تتعلق بفعل، معناها لا يتعلق بفعل، وذكرنا قبل قليل حرفين من هذه الحروف الشبيهة بالزائد، ذكرنا «لعل» في لغة عُقيل في قولهم: «لعل زيدٍ قائمٌ»، لو حذفنا «لعل» قلنا: زيدٌ قائمٌ، تغير المعنى، «زيدٌ قائمٌ»، إثبات، إخبار. أما «لعل زيدٍ قائمٌ» فهذا ترجٍّ، إذن «لعل» معناها الترجي، لها معنى خاص، لكن هل لها متعلق تعلقت بفعل معين قبل ذلك؟ ما تعلقت بشيء، فنقول: حرف جر شبيه بالزائد.

والحرف الثاني الذي ذكرناه أيضًا مِنْ حروف الجر الشبيهة بالزائد: «لولا» عند سيبويه وجمهور البصريين إذا دخلت على ضميرٍ متصل، كقولهم: «لولاي، لولاك، لولاه»، فتقول: «لولاي ما سافرتم»، فلولا هنا لها معنى أو لا؟ نعم، حرف امتناعٍ لوجود، لها معنى، إلا أنها لا تتعلق بفعلٍ سابق فليس لها متعلق.

ومن حروف الجر الشبيهة بالزائد: «رُبَّ»، تقول: «رُبَّ رجلٍ زارني بالأمس»، أصل الجملة قبل دخول حرف الجر: الرجل زارني بالأمس:

«الرجل»: مبتدأ.

«زارني»: جملة فعلية خبر.

ثم دخلت «رُبَّ»، و«رُبَّ» -كما سيأتي- مِنْ خصائصها أنها لا تجر إلا نكرة، إذن ستُنكر ما بعدها فتقول: رُبَّ رجلٍ، هيا نعرب:

«رُبَّ»: حرف جر شبيهٌ بالزائد لا محل له من الإعراب.

«رجلٍ»: مبتدأ مرفوع محلًّا مجرورٌ لفظًا بحرف الجر الشبيه بالزائد.

«زارني»: جملة فعلية خبر المبتدأ.

وهكذا في إعراب «رُبَّ» كلما دخلت على اسم.

انتهينا الآن من الكلام على تقسيم حروف الجر بحسب الأصالة والزيادة.

الطالب:...

الشيخ: حكمًا ومحلًّا معناهما متقارب أو متساوٍ، فإذا قلنا: مبتدأ مرفوعٌ حكمًا، يعني: الحكم الإعرابي للمبتدأ هو الرفع، نعم، مبتدأ مرفوعٌ حكمًا، من حيث الحكم الإعرابي حكمه الرفع، وقولنا: «مبتدأ مرفوع محلًّا»، يعني: أن المبتدأ وقع في محل، هذا المحل محل للمرفوعات أم للمنصوبات أم للمجرورات أم للمجزومات؟ هو وقع مبتدأ، إذن فهذا المحل من محال الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم؟ الرفع، فتقول: وقع في محل رفع، يعني: الكلام هذا محل رفع، محل المرفوع، وهذا محل نصب، فإذا الكلمة نفسها وضعتها في هذا الموضع صارت رفعًا، مثل: «محمدٌ قائمٌ» مبتدأ، رفع، لو وضعتها في: «رأيت محمدًا»؟ هو نفس محمد لكن غيَّرت محله، فوضعته الآن في محل آخر، هذا المحل للرفع أم للنصب؟ للنصب، فهذا معنى «مرفوع محلًّا»، يعني: محله هذا محل رفعٍ ليس محل نصب ولا جر ولا جزم.

الطالب:...

الشيخ: «جئت كي أتعلم»، قلنا: القول المشهور في «جئت كي أتعلم» أن «كي» هي الناصبة ومصدرية، و«أتعلم» منصوبٌ بها، وهذا المصدر المُؤول مجرورٌ بحرف الجر اللام، وسيأتي أن حروف الجر لا تعمل إلا ظاهرة، ولا تعمل محذوفةً إلا في موضع معين سيُذكر في آخر الأبيات؟

فالجواب: نعم، إلا في المواضع التي يكثر فيها هذا الأمر، هذا التعليل بالكثرة تعليل مطرد في النحو، أي: أمر يكثر عند العرب، فإنه عُرف بتتبع كلامهم أنهم

يحذفونه من باب الاختصار وأنه معروف، فيقولون: «جئت لكي أتعلم»، «جئت لكي أسلم عليك»، «جئت لكي آكل»، «جئت لكي ألعب معك»، هذا أسلوب مُطّرد عندهم، فلما اطرد وكثر وصار من حيث الكثرة كالمعلوم؛ أجازوا لك في اللام أن تذكرها أو تحذفها؛ لأن حذفها كذكرها، مثلًا كقولك: «خرجت من المسجد»، نقول: يجوز «خرجت المسجدِ»؟ نقول: لماذا «خرجت المسجدِ»؟ نقول: حرف الجر محذوف وهو عامل، نقول: لا، هذا الأسلوب ليس كثيرًا، ليس أسلوبًا مطردًا؛ فلهذا لا يجوز فيه حذف حرف الجر كهذا الأسلوب.

ثم إن القول الآخر أيضًا فيه ضعف ذكرناه قبل قليل فلا نعيده.

اللهم صل وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.






الدرس الثامن والخمسون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حياكم الله يا إخوان وبياكم في هذه الليلة، ليلة الإثنين، السابع عشر من شهر ذي القعدة، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، في جامع الراجحي بمدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الثامن والخمسين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» عليه رحمة الله.

وبدأنا في الدرس الماضي في الكلام على باب حروف الجر، وانتهينا من عدِّها، واليوم نذكر ما ذكره إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ من قسمة حروف الجر الأربعة عشر الباقية، إذ انتهينا من ثمانية حروف؛ فثلاثة منها شاذة، وثلاثة منها سبقت في الاستثناء، فانتهينا من ستة حروف، فبقيت أربعة عشر حرفًا يُقسمها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بحسب ما تختص به، فيقول في ذلك:

٣٦٦.بِالْظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى ... وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالْتَّا
٣٦٧.وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا وَبِرُبّ ... مُنَكَّرَ وَالتَّاءُ للهِ وَرَبّ
٣٦٨.وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى ... نَزْرٌ كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى

فذكر أن هذه الأحرف الأربعة عشر تنقسم بحسب ما تختص به إلى قسمين كبيرين:

القسم الأول: هي الحروف التي تجر جميع الأسماء، أي: تجر الأسماء الظاهرة والأسماء المُضمرة، ونعرف أن المراد بالأسماء المضمرة، أي: الضمائر،

وهذه سبعة أحرف، أي: نصف الحروف الباقية، وابن مالك لم يجمعها في بيت، بل لم يذكرها في هذه القسمة، وإنما اكتفى بالكلام على السبعة الباقية وما تختص به، فدل ذلك على أن هذه السبعة تجر كل اسمٍ، ظاهرًا كان أو مضمرًا، وهي: «من، إلى، عن، على، في، الباء، اللام»، فهذه الأحرف تجر الأسماء الظاهرة والمضمرة.

«من» تقول: «أخذت من محمدٍ ومنكَ»، وقال تعالى: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب:٧].

«إلى»، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾ [المائدة:٤٨]، وقال: ﴿إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾ [الأنعام:٦٠].

«عن»: قال تعالى: ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق:١٩]، وقال تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ﴾ [المائدة:١١٩].

«على»، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ﴾ [المؤمنون:٢٢].

«في»: قال تعالى: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٌ﴾ [الذاريات:٢٠]، وقال: ﴿وَفِيهَا مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ﴾ [الزخرف:٧١].

«الباء»: قال تعالى: ﴿ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ﴾ [النساء:٣٩]، وقال: ﴿ءَامَنُواْ بِهِۦ﴾ [الأعراف:١٥٧].

«اللام»: قال تعالى: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [النساء:١٧٠]، وقال: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾ [البقرة:١١٦].

والتمثيل على هذه الأحرف ودخولها على الأسماء الظاهرة والمُضمرة واضحٌ وكثير لا يحتاج إلى أكثر من ذلك.

وأما القسم الثاني من هذه الأحرف الأربعة عشر فهي: الحروف التي تجر الأسماء الظاهرة فقط، ولا تجر الأسماء المضمرة، وبالطبع هي السبعة الباقية، وهي المذكورة في البيت: (**مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا**) فهذه سبعة، لو حاولت أن تجر بها ضميرًا لن تدخل عليه، فلا تقل: «جئت منذك» أو «منذه»، كما تقول: «جئت منذ يومين»، ولا تقل: «محمدٌ كك»، وإنما تقول: «محمدٌ كزيدٍ»، وهكذا، فهي لا تجر الأسماء المضمرة إلا ما جاء في ضرورة الشعر، وقد جاءت بعض الشواهد وفيها هذه الحروف السبعة، وقد جرت ضميرًا إلا أنها شواهد قليلة لا ينقاس عليها إلا في مواضع سنشير إليها، اختلفوا فيها وواحدٌ منها ينقاس.

مثلًا في قول الشاعر:

شكوتم إلينا مجانينكم ... وشكونا إليكم مجانيننا
فلولا المعافاة كنا كهُم ... ولولا البلاء لكانوا كنا

فأدخل الكاف على الضمير في قوله: «كهُم»، أي: كالمجانين، وفي قوله: «كنا»، أي: كمثلنا.

وقال الآخر:

لا تلمني فإنني كك فيها ... إننا في الملام مشتركان

فقال: «لا تلمني فإنني كك»، يعني: مثلك، فأدخل الكاف على ضمير.

وقال رؤبة بن العجاج -وهو من مشاهير الرجاز- يصف حمارًا وحشيًّا وأتنًا وحشيةً، وكانت حينذاك كثيرةً في جزيرة العرب وفي العراق، فقال رؤبة يصف حمارًا وحشيًّا وأتنًا وحشية:

ولا ترى بعلًا ولا حلائلًا ... كه ولا كهن إلا حاظلا

الأتن: جمع أتان، وهي أنثى الحمار، يقول: هذا الحمار قوي ممتاز، وهذه الأتن قوية ممتازة، لا تجد مثل هذا الحمار ولا مثل هذه الأتن، قال: «**ولا ترى بعلًا**»، يعني: ذكرًا، (**ولا حلائلًا**)، يعني: أنثى، «**كه ولا كهن**»، كهو يعني: كمثله، و«**لا كهن**»، أي: كمثلهن (**إلا حاظلا**)، يعني: ضعيفًا.

وقال العجاج بن رؤبة يصف حمارًا وحشيًّا أيضًا نفر من صياد، أراد أن يصيده فنفر هذا الحمار، فقال يصفه:

خَلَّى الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَثَبَا ... وأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

يقول: فرَّ هذا الحمار فرارًا شديدًا سريعًا، حتى خلى «الذنابات»: موضع، حتى خلاه: تركه شمالًا، و«أم أوعالٍ»: مكان آخر، خلى هذا المكان الآخر أم أوعال، «كها»، أي: كذنابات، خلى أم أوعال كالذنابات أو أقرب، يعني: مثلها أو أقرب منها.

وقال الآخر:

إذا الحرب شمرت لم تكن كي ... حين تدعو الكماة فيها نزالِ

«**إذا الحرب شمرت لم تكن كي**»، يعني: لم تكن أنت أيها المهجو كي، يعني: مثلي.

وقال الآخر:

فلا والله لا يُنسي أناسٌ فتى ... حتاك يا بن أبي زياد

فقال: «حتاك»، فجر به الضمير.

وقال:

أتت حتاك تقصد كل فجّ ... ترجي منك أنها لا تخيب

فقال: «أتت حتاك».

وقد جاء مثل ذلك في الكلام، ومن ذلك قول الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أنا كك وأنت كي»، أي: أنا مثلك وأنت مثلي.

والنحويون يسمون ما خالف القاعدة إذا جاء في الشعر ضرورة، وإذا جاء في الكلام سموه شاذًّا.

والكوفيون أجازوا أن تجر الكاف الضمير في الكلام، كما قلنا: «أنا كك وأنت كي وأنت كهم»، أجازوا ذلك في الكلام؛ تمسكًا بهذه الشواهد القليلة على قاعدتهم.

فهذه الحروف السبعة اتفقنا أنها لا تجر المضمر قياسًا، ولكنها تجر الأسماء الظاهرة، ومع ذلك فهي تجر كل اسمٍ ظاهر، بل تنقسم أيضًا إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: فمنها ما يجر كل اسمٍ ظاهر، وهي ثلاثة: «حتى، الكاف، الواو».

فـ«حتى والكاف والواو» تجر كل اسمٍ ظاهر، يعني: لا تختص بما تختص به الحروف القادمة في القسم الثاني والثالث والرابع، كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر:٥]، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَٱلطُّورِ﴾ [الطور:١].

القسم الثاني من هذه الحروف وما تختص به: ما يختص بجر أسماء الزمان، وهما حرفان: «منذ، مذ»، فـ«منذ ومذ» لا يجران إلا أسماء الزمان، الأسماء التي تدل على زمان، تقول: «جئتك منذ يومين»، «جئتك منذ سنة»، (انتظرتك منذ يوم»، لكن لا تقل: «جئتك منذ محمد» لا تجر غير الزمان.

وأنتم ترون أن ما نذكره الآن هو وصفٌ لواقع اللغة، هذا وصف لواقع اللغة الذي وجد النحويون اللغة عليها.

القسم الثالث من هذه الحروف: ما يختص بجر الأسماء النكرات، يعني: لا

يجر المعارف، وهو الحرف: «رُبَّ»، فهو يجر النكرات، نحو: «رُبَّ أخٍ لك لم تلده أمك»، «ربَّ رجلٍ ينتظرك في الخارج»، «رّب كتابٍ قرأته فاستفدت منه»، وهكذا، لكن لا تجر المعارف، لا تقل: «ربَّ محمدٍ ينتظرك»، «رُبَّ أخي أحبه»، ونحو ذلك.

ثم ذكروا أن «رُبَّ» التي لا تجر إلا النكرات ولا تجر المعارف، ذكروا أنها قد تجر الضمير جرًّا مطردًا في موضعٍ واحد، وهو: أن تجر ضمير غيبة ملازمًا للإفراد والتذكير، كقولك: «رُبَّ فتًى لقيته»، أو «رُبَّه فتًى لقيته» يجوز الوجهان، «رُبَّه» ضمير غيبة، ليس ضمير متكلم أو مخاطب، ملازم للإفراد والتذكير، «رُبَّه»، إفراد، ما تقول: «رُبَّهم» أو «رُبَّهما»، والتذكير ما تقول: «رُبَّها»، فيجوز بهذه القيود؛ لأن هذا المسموع، كل ما خرج عن القاعدة فإننا ملتزمون فيه بالمسموع، وهذا المسموع اطرد على هذا الأسلوب، فتقول: «رُبَّ فتًى لقيته»، أو «رُبَّه فتًى لقيته»، فإن قلت: «رُبَّ فتيَيْن لقيتهما» إذا أردت أن تُدخل الهاء استعمالًا لهذا الأسلوب، تقول: «رُبَّه فتيَيْن لقيته» أيضًا تلتزم بضمير الغيبة الملازم للإفراد والتذكير، ولو قلت: «رُبَّ فتيةٌ لقيتهم قبل قليل فأعجبوني»، فأردت أن تستعمل هذا الأسلوب تقول: «رُبَّه فتيةٌ لقيتهم قبل قليل فأعجبوني»، هذا الأسلوب مطرد، و«رُبَّ» فيه كما ترون داخلة وجارة لضمير، فهذا الأسلوب مطرد، لكن يُقتصر فيه على ما سُمع ولا يُتوسع فيه بالقياس؛ لأنه مخالفٌ للقاعدة، ولا يُتوسع بالقياس إلا فيما يخالف القاعدة.

ومن ذلك قول الشاعر:

رُبَّــــه فتيــــة دعـــوت إلـــى مـــا ... يـــورث المجـــد دائبًـــا فأجـــابوا

انتهينا من ثلاثة أقسام.

القسم الرابع من هذه الحروف: ما يختص بجر لفظين، لفظ الجلالة «الله»،

ولفظ «رب» مضافًا إلى «الكعبة»، أو مضافًا إلى ياء المتكلم، وهي تاء القسم، فـ«تاء القسم» لا تجر إلا لفظ الجلالة «تاللهِ»، كقوله: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء:٥٧]، وتجر كلمة «رب» مضافةً إلى «الكعبة»؛ كقول العرب: «ترب الكعبة، لأفعلن كذا وكذا»، أو مضافًا إلى ياء المتكلم؛ كقولهم: «تربي، لأفعلن كذا وكذا»، ولكنها لا تجر غير ذلك، يعني: لا تقل: «تالطور»، «تالليل»، «تالعزيز»، «تالعليم»؛ أخذًا بالقاعدة؛ لأن هذه التاء استعمالها قليل، وبالتتبع نجد أنها لا تُستعمل إلا في القسم، ولا تُستعمل في القسم إلا مع لفظ الجلالة والرب؛ ولهذا اقتصروا فيه على المسموع.

ولو أن العرب توسعت في تاء القسم؛ لتوسع النحويون بعد ذلك معهم، وأجازوا ما لم يُسمع، الأمر إذا توسعت فيه العرب توسع فيه النحويون وأجازوا ما لم يُسمع؛ بناءً على أن العرب توسعوا فيه، فإذا وجدوا أن العرب ضيقت في هذا الأمر فإنهم يضيقون تبعًا لهم؛ لأن اللغة في الأصل سماع، والسماع يجب أن يُؤخذ بجانبيه: الفعل والترك، فالذي فعلوه نفعله، والذي تركوه نتركه؛ لكي يتحقق بذلك الاتِّباع الكامل للعرب في لغتها، الذي فعلوه أمره واضح، والذي تركوه إن علمنا أنهم تركوه فيجب أن نتركه، فإن تركوه ولم نعلم أنهم قصدوا تركه؛ ننظر حينئذٍ في القرائن؛ إن وجدنا قرائن تدل على أنهم قصدوا تركه، فيجب أن يُترك.

ومِنْ هذه القرائن: قلةُ الاستعمال لهذه الكلمة يدل على أنهم بالفعل قصروها على هذا الأسلوب، فهذا من منهج النحويين في السماع والقياس.

وعلى ذلك لو أردنا أن نلخص الكلام على حروف الجر العشرين التي ذكرها ابن مالك، نعيد ونقول:

إن ثلاثةً منها الجر بها قليلٌ أو شاذ، وهي: «متى، لعل، كي».

وثلاثةٌ منها سبق الكلام عليها في باب الاستثناء، فتكون حرف جر إذا جرت ما بعدها، ويُفهم منها الاستثناء.

والباقي بعد ذلك أربعة عشر حرفًا تنقسم قسمين:

- سبعةٌ تجر كل الأسماء، ظاهرةً كانت أو مضمرة.

- وسبعةٌ تجر الظاهرة دون المضمرة.

وهذه السبعة التي تجر الظاهر دون المضمر أيضًا تنقسم إلى أربعة أقسام، وهي التي ذكرناها قبل قليل.

هل في أي سؤال، أم ننتقل الآن إلى قضيةٍ أخرى في حروف الجر؟

الطالب:...

الشيخ: «رُبَّه فتًى» يُعربونه تمييزًا لحذف الضمير.

الطالب:...

الشيخ: الشاذ والضرورة، الضرورة في الشعر، والشاذ في الكلام، الشاذ والضرورة: هو ما خالف القاعدة، ما خالف القياس المطرد. أما المسموع نفسه فهذا فصيح لا شك في ذلك أنه فصيح، المسموع نفسه، يعني: هذا البيت الذي سُمع فيه هذه المخالفة أو هذه الجملة بالذات التي رُويت عن العرب، هذه لا شك أنها فصيحة؛ لأنها مسموعة من فصيح، يعني: هي في ذاتها حجة؛ لأنها مسموعة من حجة، فلا خلاف في صحتها، وإنما كلامهم عن القياس عليها: هل يُقاس عليها أم لا يُقاس عليها؟

الطالب:...

الشيخ: هذا ما فيه إشكال، هذا قياس، هذا ليس شاذًّا، «ترب الكعبة» ليس

شاذًّا هو قياس، «ترب الكعبة لأسافرن»، «ترب الكعبة لأجلسن»، «ترب الكعبة لأجتهدن» قياس، هذا ما فيه إشكال، لكن ما يجر إلا كلمة لفظ الجلالة و«الرب» مضافة إلى «الكعبة» أو الياء، لكن الشاذ أن تجر بالكاف ضميرًا، فتقول مثلًا: «نحن ككُم»؛ حينئذٍ قِست على شاذ، قست على هذه الأبيات، لكن لو استعمل عبارة الحسن بالذات: «أنا كك وأنت كي»، هذه عبارة فصيحة لا شك فيها؛ لأن قائلها الحسن، والحسن من الفصحاء، لكن لا تقس عليها بعد ذلك غيرها مِنْ بقية الضمائر، ونحو ذلك. هكذا يُقال في كل مسموع.

بعد ذلك سينتقل ابن مالك إلى مسألةٍ أخرى، وهي مسألة ثانية التي ذكرنا أنها في هذا الباب، وهي: الكلام على معاني حروف الجر واستعمالاتها، سيذكر الآن حروف الجر ويذكر معانيها في الكلام، وهذه المسألة -يا إخوان- في حقيقتها ليست من مسائل النحو الأصلية، مسائل النحو تقوم على ضبط الكلمة إعرابًا وبناءً، فإن كانت معربة فرفعًا ونصبًا وجرًّا وجزمًا. هذه مسائل النحو الأصلية التي يُضبط بها الكلام صحةً وخطأً.

والكلام على المعاني عمومًا -ومِنْ ذلك معاني حروف الجر- هذا يدخل في باب متن اللغة، ويدخل في قسمٍ منه علم البلاغة، إلا أن مثل هذه العلوم يصعب أن تفصل بينها فصلًا كاملًا، والمتقدمون لا يكادون يفصلون بين علوم اللغة، فتجد أن أحدهم يتحدث في النحو ويتحدث في الوقت ذاته في الكتاب نفسه عن أشياءَ كثيرةٍ من العلوم الأخرى، لكن المتأخرين الذين أرادوا أن يميزوا بين هذه العلوم، جعلوا هذا التمييز بين هذه العلوم.

ومِنْ ناحيةٍ أخرى، فإن معرفة معاني حروف الجر مهمةٌ جدًّا للنحوي؛ لأن هذه الحروف ستختلف أحكامها باختلاف معانيها، فمثلًا لو أخذنا «من» مِنْ حروف الجر لها معانٍ، فإذا كانت مثلًا زائدة فتختص بأحكامٍ وشروط، لا تجر إلا

نكرة، وتُسبق بنفي أو نهيٍ أو استفهام، يُشترط فيها هذا الأمر، ولا يُشترط في «من» التي تأتي بالمعاني الأخرى، فما تستطيع أن ترتب هذه الأحكام وتطبقها إلا إذا عرفت هذه المعاني؛ فلهذا ذكروا هذه المعاني في كتب النحو.

وأما دراستها بتفصيل وتوسع؛ فإن الذين يدرسونها بتفصيل وتوسع هم الذين يهتمون بالمعاني؛ كعلماء أصول الفقه، تُدرس عندهم هذه بتوسع كبير، وكذلك المفسرون تأتي في أصولهم، وكذلك في علم البلاغة، وقلنا: في متن اللغة، تفتح أي معجم ستجد «من» في حرف الميم، ثم تجد معانيها وما يتعلق بها من معانٍ.

لكن قلنا: إن النحويين يحتاجون إلى هذه المعاني ولو بالإجمال؛ فلهذا ذكروها. ومِنْ ذلك ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومعرفة هذه المعاني مهمة جدًّا يا إخوان، وبخاصة لطالب العلم؛ لأنها ترتبط بالقرآن الكريم ومعانيه، وبالحديث النبوي ومعانيه، وبمعاني الكلام عمومًا.

وقد بدأ ابن مالكٍ بالكلام على معاني «من»، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٣٦٩. بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ ... بِمِـنْ وَقَـدْ تَـأْتِي لِبَـدْءِ الأَزْمِنَـهْ

٣٧٠. وَزِيـدَ فِـي نَفْـيٍ وَشِـبْهِهِ فَجَـرّ ... نَكِـرَةً كَمَـا لِبَـاغٍ مِـنْ مَفَـرّ

فذكر في هذين البيتين أربعة معانٍ لـ «من» سنذكرها، ثم إنه ذكر -في بيتٍ آخر سيأتي- معنًى خامسًا لـ «من»، وسنذكره إن شاء الله تعالى.

المعنى الأول: قوله: (بَعِّضْ) وهو التبعيض، فمِنْ معاني «مِن» أن تأتي للتبعيض، وعلامة ذلك أن تقع كلمة بعضٍ موقعها؛ كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران:٩٢] ﴿مِّمَّا﴾، أي: من ما، والمعنى -والله أعلم: لن تنالوا البر حتى تنفقوا بعض ما تحبون، وكذا جاءت قراءة ابن مسعود -وهي من القراءات الشاذة: «حتى تُنفقوا بعض ما تحبون»، فـ«من» هنا من حيث

العمل حرف جر، لكن من حيث المعنى تبعيضية.

ومن ذلك قولك: «أكلت من الطعام»، أو «أخذت من علم زيدٍ»، أي: أكلت بعض الطعام، **ومن ذلك قوله** عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾ [البقرة:٢٥٣]، أي: بعضهم من آمن وبعضهم من كفر، بعضهم الذي آمن وبعضهم الذي كفر، فهذه مِن التبعيضية.

المعنى الثاني لـ «من» في قوله: (وَبَيِّنْ) تأتي «مِن» للتبيين، هذا معنى مهم قد يلتبس على بعض طلبة العلم، معنى التبيين، يعني: أن تأتي «مِن» ومجرورها، المجرور الذي بعدها يأتيان؛ لتبيين مُبهمٍ سابق، وعلامة ذلك: أن مجرورها يأتي خبرًا لضميرها، يعني: يصح في المعنى أن تجعل مجرورها خبرًا لضميرها.

فمن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج:٣٠] ﴿مِن﴾ هنا ليست تبعيضية، وإنما هي تبيينية، يعني: بيَّن الرجس هذا وأنه هو الأوثان، الذي أُمروا باجتنابه هنا الأوثان ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج:٣٠]، فالمعنى -والله أعلم: اجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان، فلم يُنهوا عن بعض الأوثان، إنما نهوا عنها جميعًا، فليست تبعيضية.

ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف:٣١] يُحلون فيها من ذهب، ننظر لـ «من» الثانية، أساور من ذهب، ليست تبعيضية، أساور بعضها ذهب، وإنما تبيينية، أي: أساور هي ذهب، يعني: من ذهب، تُعرب حينئذٍ صفة، شبه جملة صفة لـ﴿أَسَاوِرَ﴾، أساور هي ذهب.

أما ﴿مِن﴾ الأولى ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ﴾ فهي إما ابتدائية، يعني: يُحلون فيها حُليًّا، هذه الحُلي تؤخذ من الأساور، أو زائدة على مذهب الأخفش الذي لا يشترط

لزيادتها شروطًا، أي: يُحلون أساور، ويدل على ذلك قوله-تعالى-: ﴿وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ﴾ [الإنسان:٢١]، وسيأتي كلامٌ على «مِن» الزائدة.

و«من» التبيينية هذه أكثر ما تكون بعد «ما» و«مهما»؛ كأن تقول: «ما تفعل من شيءٍ؛ فلن أرضى عنك»، كان يمكن أن تقول: «ما تفعل فلن أرضى عنك»، ثم قلت: «ما تفعل من شيءٍ» «من شيءٍ» هذا بيان لمبهم، «ما تفعل»، ما تفعل فعلًا هو شيءٌ، تقول مثلًا: «ما تأخذ فلن أمنعك»، «ما تُلقي فهو جيد»، ثم تقول: «ما تُلقي من كلمة»، «ما تُلقي من قصيدة»، «ما تُلقي من موعظة»، «من» ومجرورها بيانٌ للمبهم السابق، فيقولون: «من» هنا تبيينية، تُبيِّن هي ومجرورها المبهم السابق.

قال تعالى: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ﴾ [البقرة:١٠٦]، يعني: ما ننسخ شيئًا هو آيةٌ، فهذا المنسوخ ما هو؟ قال: ﴿مَا نَنسَخۡ﴾، يعني: في منسوخ، ما هذا المنسوخ؟ ميزه بقوله: ﴿مِنۡ ءَايَةٍ﴾، فـ﴿مِنۡ ءَايَةٍ﴾ تبيين للمبهم السابق المفهوم، وهو المنسوخ.

قال تعالى: ﴿مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٖ فَلَا مُمۡسِكَ لَهَاۖ﴾ [فاطر:٢]، يمكن أن نقول في الكلام: ما يفتح الله فلا ممسك له، ﴿مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ﴾، يعني: هناك مفتوح، شيء فتحه الله، ما هذا الشيء الذي فتحه الله؟ ﴿مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ﴾ هذا مبهم عام، تريد أن تبينه وأن تذكره، فتذكره مجرورًا بـ«من» التبيينية، ﴿ما يفتح الله من رحمة﴾، ما يفتح الله من خير، ما يفتح الله من علم، وهكذا.

وكذلك بعد «مهما» كأن تقول مثلًا: «مهما تفعل فأنت كريم»، «مهما تفعل من أمرٍ»، «مهما تفعل من فعلٍ»، «مهما تفعل من خطأ»، قال تعالى: ﴿مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ

ﵟءَايَةٖ لِّتَسۡحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَﵞ [الأعراف:١٣٢] نقول في الكلام: مهما تأتنا به فما نحن لك بمؤمنين، ما هذا الذي أتيت به؟ لك أن تُبهمه ولك أن تبينه، فمن طرق تبيينه أن تجرها بـ «من»، مهما تأتنا به من آية، مهما تأتنا به مِنْ موعظة، مهما تأتنا به من دليل، فلن نؤمن به، فهذه هي «من» التبيينية.

وبعض النحويين يُرجع معنى التبيين إلى معنى التبعيض، هو يقر بأن المعنى الدقيق هنا تبيين، لكنه يقول: في المعنى العام يعود إلى التبعيض، لكن الدقة في المعاني تقتضي أن نفرق بين التبعيض وبين التبيين، كما ذكرنا قبل قليل في الفرق بينهما، والله أعلم.

الطالب:...

الشيخ: النحويون يقولون: علامة ذلك أن تجعل محلها «الذي»، ثم تُخبر بمجرورها عن ضميرها، هذا إذا كان معرفة؛ كقوله: ﵟفَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِﵞ [الحج:٣٠]، أي: واجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان، فجعلت الأوثان خبرًا لضميرها الذي هو، فإن كان نكرة جعلت مجرورها خبرًا لضميرها مباشرة؛ كقوله: ﵟأَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖﵞ [الكهف:٣١]، يعني: أساور هي ذهب.

المعنى الثالث هو: معنى الابتداء: ابتداء الغاية، وهذا هو المعنى الأوسع لها، بل هو المعنى الذي لا يقر البصريون بغيره، فالبصريون يجعلون لكل حرفٍ من حروف الجر معنًى واحدًا أصليًّا، والمعاني الأخرى يقرون بها، ولكنهم يحملونها حملًا على هذا المعنى الأصلي، فالمعنى الأصلي لـ «من» هو الابتداء، ولا شك أنه المعنى الأوسع انتشارًا لكلمة «مِن»، سواءٌ كانت الغاية مكانية، أم كانت الغاية زمانية، أم كانت الغاية غير ذلك. الدَّلالة على ابتداء الغاية يعني: الفعل مِنْ أين بدأ تدل عليه «مِن»، قد تكون الغاية ابتداؤها بداية مكانية، مثال ذلك: «خرجت من

البيت إلى المسجد»، فـ «من» بينت بداية الفعل، تقول مثلًا: «خذ الكتب من المكتبة» بداية مكانية، قال تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الإسراء:١]، يعني: بداية الإسراء كانت من المسجد الحرام، وهذه كثيرة في الاستعمال في الكلام.

وقد تكون الغاية زمانية، الابتداء قد يكون بالزمان؛ كقوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة:١٠٨]، تقول: «انتظرتك من العصر إلى المغرب»، يعني: بداية الانتظار العصر، هذا زمان، وتقول العرب: «من الآن إلى غدٍ»، فجرت بـ «من» الزمان، وقالوا: «لم أره من يوم كذا» فأيضًا جرت به الزمان وجعلته غاية. وفي الحديث الصحيح الذي رواه البخاري وغيره: «فمُطرنا من الجمعة إلى الجمعة»، ونقول: «ستبدأ المحاضرة من الساعة الخامسة»، وقال الشاعر:

تخيــرن مــن أزمــان يــوم حليمــةٍ ... إلى اليوم قد جُربن كل التجارب

يمدح أسيافًا أنها مدربة من يوم حليمة، يوم مشهور من أيام العرب، معركة سُميت بيوم حليمة.

وكوْن «مِن» تأتي لابتداء الغاية الزمانية، كما رأينا في هذه الشواهد والأمثلة - هو قول الأخفش والمبرد والكوفيين، وخالف في ذلك بعض البصريين، فقالوا: إن المسموع من نحو ذلك قليلٌ لا يُقاس عليه، يعنون: أن جر «من» للزمان قليل، ويقولون: إن الذي يجر الزمان هو «منذ ومذ»، حق الزمان أن يُجر بـ «منذ ومذ»، فتقول: «انتظرتك منذ العصر»، أو «مذ العصر»، «ستبدأ المحاضرة منذ الساعة الخامسة»، ونحو ذلك، فيجعلون هذا الأسلوب من حق حرف الجر «منذ ومذ»، ولا يُثبتون هذا المعنى الغاية الزمانية لـ «من»، وهذه الشواهد؟

أما الأمثلة التي ذكرناها من عندنا: «سنبدأ من الساعة الفلانية»، «انتظرتك من العصر» هذا خطأ، لا تقل: «انتظرتك من العصر»، قل: (انتظرتك منذ العصر»، لكن الشواهد التي سُمعت من العرب في نحو ذلك يقولون: إما قليلة لا يُقاس عليها، وجر الزمان بـ «منذ ومذ» كثيرٌ جدًّا، والشواهد عليه كثيرة، فهذا حقها، وهذه الشواهد مُخرجة، فتكلفوا في تخريجها بتقدير مصدر، كقولهتعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة:١٠٨] قالوا: المعنى: من تأسيس أول يوم، فقدم المصدر فصارت «من» جارة للمصدر.

والحق في ذلك -والله أعلم: أن جر «من» للزمان جائز؛ لهذه الشواهد؛ ولكونه غير مخالفٍ للقياس، فإن القياس قد دل على أن «من» تجر الغاية، كما رأينا في الغاية المكانية، وكما سيأتي في الغايات غير المكانية والزمانية، فكما أنها جرت الغايات عمومًا، فلا مانع من جرها للزمان. والقاعدة عند النحويين -حتى عند البصريين- أن المسألة إذا لم تخالف القياس جاز في تجويزها الشواهد القليلة، يعني: المسألة موافقة للقياس يكفي أن تأتي شواهد قليلة لتجويزها، وإنما يتشددون في الشواهد القليلة في المسألة التي لا توافق القياس، يقولون: لا، ما نذكر شواهد قليلة.

ولهذا نجد أن البصريين قد احتجوا بشاهدٍ واحد في النسبة إلى «فعولة»، وكون النسبة إلى «فعولة» لا يكون على قياس باب النسب، وإنما يكون بحذف الواو، فتقول في «فعولة»: «فعلوا»، مع أن القاعدة والقياس في باب النسب أنك إذا نسبت إلى كلمة، فالقاعدة والقياس أن الكلمة لا تتغير، وإنما تأتي فقط بها للنسب؛ كبحر وبحري، وقيس وقيسي، وهكذا، إلا في مسائل قليلة نصوا عليها. هذه تتغير عند النسب، هذه شواهد جاء فيها السماع ودل عليها، «فعولة»؟ ليس فيها إلا شاهد واحد قول العرب: شلوءة، في النسبة إلى... ومع ذلك احتجوا بها وقالوا: إن

النسبة إلى «فعولة»: «فعلوا»؛ لأن القياس دل على أن «فعيلة وفُعيلة» يكون النسب إليهما بحذف الياء؛ كعقيدة وعقدي وقبيلة وقبلي، وفعيلة فُعلي كـ«جهيل وجُهلي»، فتكون فعيلة مثلهما.

الشاهد ليس هذا اطرادًا من النحويين، النحويون لا يقيسون على القليل إذا كان غير موافق للقياس، أقصد: جمهور النحويين الذين تابعوا البصريين، فإن كان هذا القليل موافقًا للقياس أو غير مخالف للقياس؛ فإنه كافٍ في احتجاجهم على تجويز هذه المسألة.

هذه الطريقة العامة عندهم، وبهذا نستطيع أن نحتج على ضعف قولهم في «من»؛ لأن القياس العام في «من» أنها تجر الغايات، جرها للغاية الزمانية لو لم يرد فيها دليل؛ لكان للقائلين بجوازه قياسًا وجه، فكيف وقد جاءت فيه أدلةٌ قليلة؛ كآية وحديث وبيت من الشعر؟! فيكفي هذا السماع القليل في تجويزه، فنقول: إن جر الزمان يكون بـ«منذ ومذ»، وهذا هو الكثير وهذا حقها، ولكن يجوز أن يُجر أيضًا بـ«من»، ولا يدخل في حيز الخطأ ولا حيز الضعف.

لكن لو سألنا سائل وقال: أريد الفصاحة وأريد الأفضل، أريد الجادة.

لقلنا له: جُر الزمان بـ«منذ»، «سأنتظرك منذ العصر»، «ستبدأ المحاضرة منذ صلاة المغرب»، لكن لو جرها بـ«من» لا يدخل في حيز الخطأ ولا حيز الضعف، والله أعلم.

فهذا هو المعنى الثالث لـ«من». المعنى الأول: «التبعيض»، الثاني: التبيين، الثالث: ابتداء الغاية.

قلنا: إما أن تكون الغاية غاية مكانية، وهذا جائز باتفاق. وإما أن تكون الغاية غايةً زمانية وعَرَفنا أن هذا هو القول الراجح، وقد تكون الغاية لا مكانية ولا

زمانية، ويُسميها بعض النحويين المتأخرين بالغاية الشخصية؛ كقوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**من محمد** عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ **إلى هرقل عظيم الروم**»، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾ [النمل:٣٠] وهذا مطرد وشائع في الكتابات؛ في كتابة الرسائل. والظاهر مِنْ كلام المتقدمين أن مثل ذلك داخلٌ في الغاية المكانية ولكنه بتوسع. وبعض المتأخرين ينص على هذه الغاية الشخصية، ولا خلاف في جوازها، ولكنها قد تُسمى شخصية فيُكتفى بإدخالها في الغاية المكانية، وهذا قول ابن مالك:

بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ ... بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ

انظروا في الأمكنة جعله معنى ثابتًا لا خلاف فيه (**بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ**). أما في الأزمنة هو أجاز هذا الأمر، لكنه أجازه على قلة، قال: (**وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ**)، فهو جائزٌ عنده على قلة، هذا الذي قلناه: إن «مِنْ» يجوز أن تجر الزمان ولكنه قليل؛ لأن الجادة والحق في جر الزمان أن يكون بـ «منذ ومذ».

المعنى الرابع لـ «من» هو الذي ذكره في قوله: (وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ)، فقد تأتي «من» بمعنى الزيادة.

قلنا: المعنى الرابع مِنْ معاني «مِن» أن تأتي «من» للزيادة، أن تأتي زائدة، **وقد ذكر ابن مالك لزيادتها شرطين:**

الشرط الأول: أن تكون بعد نفيٍ أو نهيٍ أو استفهام، وهذا قوله: (**وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ**)، فالنفي معروف بأدوات النفي، وشبه النفي -سبق في باب سابق- عند النحويين هما النهي والاستفهام.

والشرط الثاني: أن تجر نكرةً لا معرفة، وهذا قول ابن مالك: (**فَجَرّ نَكِرَةً**)، فمن ذلك أن تقول: «ما جاءني من رجلٍ»:

«ما»: حرف نفي.

«جاء»: فعل ماضٍ.

«من»: حرف جر زائد دخل على الفاعل.

«رجلٍ»: فاعل.

وعرفنا مِنْ قبلُ أن حروف الجر الزائدة والشبيهة بالزائدة لا تغير الإعراب، يعني: كيف نعرب «رجل» في قولنا: «ما جاءني من رجلٍ»؟ نقول: اسم مجرور أم فاعل؟ نقول: فاعل مرفوعٌ محلًّا مجرور لفظًا، يعني: عليه ضمة ولا ما عليه ضمة؟ عليه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، يكون إعرابها حينئذٍ من قبيل الإعراب التقديري.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر:٣] فـ﴿هَلْ﴾ استفهام، ﴿خَالِقُ﴾: مبتدأ، والمعنى -والله أعلم: هل خالقٌ غير الله يرزقكم، فـ﴿خَالِقُ﴾ مبتدأ، وقد دخلت عليه ﴿مِن﴾ الجارة، سُبقت باستفهام ودخلت على نكرة، توافر الشرطان.

﴿خَالِقُ﴾: مبتدأ مرفوعٌ محلًّا مجرورٌ لفظًا.

وقال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران:٦٢] المعنى -والله أعلم: ما إلهٌ إلا اللهُ، فـ ﴿مِن﴾ زائدة بعد نفي ودخلت على نكرة، فـ﴿إِلَٰهَكَ﴾ حينئذٍ ما إعرابها؟ مبتدأ مرفوعٌ محلًّا مجرورٌ لفظًا.

قال تعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة:١٠٢] ﴿مِن﴾ جارة زائدة؛ لأنها سُبقت بنفي «ما»، ودخلت على نكرة، واللفظ يستغني

عنها، «وما هم بضارين به أحدًا»، فما إعراب «أحدًا»؟ مفعولٌ به منصوبٌ محلًّا مجرورٌ لفظًا، وإذا قلنا: «لا يقم من أحد»، أو: (لا يقم من طالب)، «لا يقم من رجل» «أحد»: فاعل «يقم»، «من» زائدة؛ لأنها مسبوقة بنهي وداخلة على جر.

ومن ذلك: مثال ابن مالك في آخر البيت: «**كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّ**» ما مفرٌّ لباغٍ، ثم دخلت «من»، ما من مفرٍّ لباغٍ، فما إعراب «مفرٍّ»؟ مبتدأ، ما مفرٌّ، مبتدأ ودخلت عليه «من». أما «لباغٍ» فهو الخبر، والخبر إذا كان شبه جملة «لباغٍ» جار ومجرور، فإن تقديمه كثير، وهذا ذكرناه في باب المبتدأ والخبر، ومثلنا له كثيرًا.

وقال تعالى: ﴿وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٍ﴾ [الشعراء:٥] المعنى -والله أعلم: ما يأتيهم ذكرٌ، فهو فاعل.

وقال تعالى: ﴿هَلۡ تُحِسُّ مِنۡهُم مِّنۡ أَحَدٍ﴾ [مريم:٩٨] فـ«من» زائدة، أي: هل تحس منهم أحدًا.

إذن فـ«من» الزائدة تُزاد بالشرطين المذكورين: أن تُسبق بنفيٍ أو نهيٍ أو استفهام، وأن تجر نكرة، هذا هو مذهب الجمهور، وهو الذي نص عليه ابن مالك في البيت.

وبعض النحويين؛ كالأخفش والكسائي يجيزون زيادتها بلا شرط، يقولون: متى ما استغنت الجملة عنها فهي زائدة، ويستدلون على ذلك بشواهد:

أول هذه الشواهد: ما ذكرناه في قوله تعالى: ﴿يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف:٣١] ﴿مِن﴾ الأولى قد تكون زائدة، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ﴾ [الإنسان:٢١]، فـ«من» يستغني عنها اللفظ لا المعنى، المعنى سيأتي بعد قليل.

ومن ذلك قول العرب: «قد كان من مطر»، فدخلت ولم تُسبق بنفي ولا نهي ولا استفهام، وقال تعالى: ﴿ولقد جاءك من نبأ المرسلين﴾ [الأنعام: ٣٤] أين الفاعل الجائي؟ النبأ، والنبأ هنا معرفة أم نكرة؟ معرفة بالإضافة، ومع ذلك لم يُسبق بنفيٍ ولا نهيٍ ولا استفهام.

وقال تعالى: ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۝٣ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ [نوح: ٣، ٤] المعنى: يغفر لكم ذنوبكم، كما في بعض الآيات.

فهذه الظواهر تدل على قولهم، وكلها مخرجةٌ عند الجمهور، كقوله تعالى: ﴿يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ﴾ [الكهف:٣١] سبق أنها ابتدائية، وهذا واضحٌ فيها، أن تحليتهم تبدأ بالأساور، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [الأنعام:٣٤]، أي: ولقد جاءك نبأٌ من نبأ المرسلين، ﴿يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ ليس واجبًا أن تكون هنا زائدة؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ قد يغفر الذنوب جميعًا وقد يغفر بعض الذنوب، فكلا المعنيين مرادٌ ومستعمل، هذا المعنى الرابع.

وقول النحويين: إن «من» هنا زائدة تفيد الزيادة، إنما هو في اللفظ، وهذا كررناه كثيرًا، معنى ذلك: أن بناء الجملة لا يحتاج إليها، بناء الجملة يتكون من فعل وفاعل، هل الفعل والفاعل يحتاجان بينهما إلى حرف جر؟ لا، فإذا جاء بينهما حرف جر قالوا: إنه زائد؛ لأن بناء الجملة لا يحتاج إليه؛ فلهذا قال بعضهم: إن الزائد هو الذي يأتي بين الطالب والمطلوب، لو جاء طالب ومطلوب، فعل يطلب فاعل، ثم جاء بينهما «من»، تقول: زائدة، لو أتى فعل متعدٍّ يطلب مفعولًا به، ثم أتى بينهما حرف جر، نقول: حرف جر زائد، كقوله تعالى: ﴿هَلۡ تُحِسُّ مِنۡهُم مِّنۡ أَحَدٍ﴾ [مريم:٩٨]، أي: هل تحس أحدًا، ثم جاءت ﴿مِن﴾ بين الفعل المتعدي وبين مفعوله قالوا: هذا زائد، هذا معنى قولهم: «زائد»، أنه يأتي وبناء الجملة لا

يحتاج إليه.

لكن من المعنى له معنى، معناه العام: التوكيد، يعني: أن الجملة بـ«من» أقوى وآكد من الجملة بلا «من»، ما معنى التوكيد؟ معنى التوكيد: إما أن يكون للتنصيص على العموم، وإما أن يكون لتأكيد العموم؛ إما أن يكون للتنصيص على العموم، وهذا مع الكلمات غير العامة، وإما أن يكون لتأكيد العموم؛ وهذا مع الكلمات العامة. فإذا قلت مثلًا: «ما جاءني من رجل»، «ما جاءني من طالب»، «ما جاءني من أستاذ»، «ما جاءني من موظف» هذه كلمات خاصة، ليست عامة، عامة مثل «أحد»، هذه كلمات خاصة، ما الفرق بين: «ما جاءني موظف»، وقولك: «ما جاءني من موظف»، يقول: «ما جاءني موظف» يحتمل أنك تريد: ما جاء أحد من الموظفين، ويحتمل أنك تريد: ما جاء موظف، بل جاء موظفون، موظفان، يُحتمل ذلك، ويمكن أن تقول: «ما جاء موظف، بل جاء موظفان»، لكن إذا أتيت بـ«من» «ما جاء من موظف» هنا نصصت على التعميم، نصصت على العموم، يعني: عموم الجنس، ما جاءني أحد من هذا الجنس؛ لهذا لا يصح أن تقول: «ما جاءني من موظف، بل موظفان»، «ما جاءني من رجلٍ، بل رجلان»، «ما جاءني من طالبٍ، بل طلاب»؛ لأنك نفيت هنا الجنس، لكن لو قلت: «ما جاءني طالب، بل طلاب» مقبول، هناك فرق واضح، ومعنى «من» هنا واضح، فهذا معنى أن «من» زائدة في اللفظ لا في المعنى.

فإن كان مجرورها دالًّا على العموم؛ كقولك: «ما جاء أحد»، ثم قلت: «ما جاء من أحد» فهنا للتنصيص على العموم أو لتأكيد العموم؟ لتأكيد العموم؛ لأن العموم مفهوم من قولنا: «أحد».

فهذا هو المعنى الرابع، وهي المعاني التي ذكرها ابن مالك في هذين البيتين:

بَعِّـضْ وَبَـيِّنْ وَابْتَـدِئْ فِـي الأَمْكِنَـهْ ... بِمِـنْ وَقَـدْ تَـأْتِي لِبَـدْءِ الأَزْمِنَـهْ

وَزِيــدَ فِـي نَفْـي وَشِـبْهِهِ فَجَـرّ نَكِــرَةً كَمَــا لِبَــاغٍ مِــنْ مَفَــرّ

والمعنى الخامس الذي أشرنا إليه من قبل، ذكره ابن مالك في بيتٍ قادم، وهو قوله:

لِلانْتِهَــا حَتَّــى وَلَامٌ وَإِلَــى وَمِــنْ وَبَــاءٌ يُفْهِمَــانِ بَــدَلَا

فالمعنى الخامس: البدلية، الدَّلالة على البدلية؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾ [الزخرف:٦٠] انظر أهمية معرفة معاني حروف الجر، ما معنى ﴿مِنكُمْ﴾؟ حرف الجر، هل المعنى -والله أعلم: ولو نشاء لجعلنا بعضكم ملائكة؟ أو المعنى: لو نشاء جعلنا بدلكم ملائكة؟ المعنى يختلف، والمعنى الذي نص عليه المفسرون البدلية، ولو نشاء لجعلنا بدلكم ملائكة في الأرض يخلفون، فمعاني الحروف لها أهمية كبيرة في معرفة المعنى.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْأَخِرَةِ﴾ [التوبة:٣٨] ﴿مِن﴾ لا تأتي تبعيضية ولا تبيينية هنا ولا زائدة، وإنما تدل على البدلية، أرضيتم بالحياة الدنيا بدل الآخرة.

وقال بعض النحويين: إن هذا المعنى لا يثبت لـ«من»، والبدلية مفهومةٌ من متعلقها المحذوف، أي: لجعلنا بدلًا منكم، أرضيتم بالحياة الدنيا بدلًا من الآخرة، فهذا -كما قلنا من قبل: إذا أردنا المعاني الدقيقة؛ فإن «من» هنا دالة على البدلية، يعني: المعنى متفق عليه أنه للبدلية، لكن هل هو مفهوم من «من» أم مفهوم من متعلقٍ محذوف؟

كم معنى ذكرناه لـ«من» حتى الآن يا إخوان؟

خمسة معانٍ ذكرها ابن مالك كلها، وزاد كثيرٌ من النحويين كابن هشام في

«أوضح المسالك» معنيين آخرين هما: الظرفية والتعليل، الظرفية يعني: أن «من» تكون بمعنى في، وهذا المعنى ذكره الكوفيون، ومثلوا له بقوله تعالى: ﴿مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر:٤٠]. المعنى عند المفسرين: ماذا خلقوا في الأرض، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة:٩]، أي: في يوم الجمعة.

المعنى الثاني: التعليل، وأثبته بعضهم، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾ [نوح:٢٥]، أي: أُغرقوا لأجل خطاياهم.

ومن ذلك قول الشاعر:

يُغضي حياءً ويُغضي من مهابته ... فما يُكلم إلا حين يبتسم

فقوله: «**ويُغضي من مهابته**»، أي: يُغضي لأجل مهابته، وهذا البيت ليس للفرزدق كما اشتُهر عند بعضهم، وليس في مدح الحسين بن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وإنما قائل القصيدة شاعرٌ قبل ذلك، قاله في ممدوحٍ آخر، وذكرت ذلك وحققته حينذاك لكنني نسيت، لعلنا إن تذكرناه أتينا بهذه المعلومة مرةً أخرى، يقول الأخ: إنه عمرو بن عُبيد المُلقب بالحبيب، هو الحبيب، لكن اسمه الأول لا أذكره، قاله في «من»؟

هنا فائدة كنت حضرتها منذ دروس، لكن الوقت يضيق، لعلنا نلقيها الآن فيما بقي من وقت، وهي أبياتٌ جميلة قد قرأتها لشهاب الدين الأذرعي يقول فيها:

كم ذا برأيك تستبد ... ما هكذا الرأي الأسد
أأمنت جبار السما ... ء ومن له البطش الأشد
فاعلم يقيناً أنه ... ما من مقام العرض بد
عرضٌ به يقوى الضعيف ... ويضعف الخصم الألد

ولــــذلك العــــرض اتقـــى أهـــل التقـــى ولـــه اســـتعدوا

فبعض الأبيات تأتيك بلا تكلف؛ ولهذا تدخل القلب مباشرة بلا تكلف.

وقوله:

كــــم ذا برأيـــك تســـتبد مـــا هكـــذا الـــرأي الأســـد

«ما»: نافية.

«هكذا»: خبرٌ مقدم.

«الرأي»: مبتدأٌ مؤخر.

كأنك قلت: خبر «ما»، «ما» لا تعمل في خبرها إذا تقدم، من شروط إعمالها أن يتقدم اسمها على خبرها، هكذا أصلها «ها» التنبيهية، حرف تنبيه، ثم كذا «ك»: حرف جر، «ذا»: اسم في محل جر، صارت شبه جملة، جار ومجرور خبر مقدم، و«الرأي»: مبتدأ مؤخر، وهذا الأسلوب كثيرٌ في الكلام، «كذا قول فلان»، «هكذا قول فلان» إذن سترفع؛ لأن «هكذا» خبر، و«قول فلان»: مبتدأ.

أأمنـــــت جبـــار الســـما ء ومـــن لـــه الـــبطش الأشـــد

«من»: موصولة، يعني: الذي له البطش الأشد.

«له البطش الأشد»: الصلة، وإعرابها كالسابق

«له»: شبه جملة خبرٌ مقدم.

«البطش»: مبتدأٌ مؤخر.

ثم قال:

فــــاعلم يقينـًــــا أنـــــه مـــا مـــن مقـــام العـــرض بـــد

ما إعراب «يقينًا»؟ مفعولٌ مطلق، ما ناصبه؟ في ذلك قولان:

القول الأول: «اعلم»؛ لأنه من معناه؛ لأن اليقين بمعنى العلم.

القول الثاني: أنه فعلٌ مقدر من لفظه، أي: اعلم أيقن يقينًا، وقد درسنا ذلك في «باب المفعول المطلق»، ثم قال:

فاعلم يقينًا أنه ما من مقام العرض بد
عرضٌ به يقوى الضعيف ....

ما إعراب «عرضٌ»؟ خبرٌ لمبتدأ محذوف، يعني: ما من مقام العرض بدٌّ هو عرضٌ، وهل يجوز في «عرض» ضبطٌ آخر في الكلام؟ هل يمكن أن نقول: «عرضًا»، «عرضٍ»؟ سيكون بدلًا من العرض السابق، مع أن «عرضٍ» نكرة، والعرض السابق معرفة؛ لأن البدل لا يُشترط فيه التوافق في التعريف والتنكير؛ كقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥، ١٦].

عرضٌ به يقوى الضعيف ويضعف الخصم الألد

«عرضٌ»: قلنا: مبتدأ لخبر محذوف، هو «عرضٌ»، ثم قال: «به يقوى الضعيف»

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

۞



الدرس التاسع والخمسون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم، وتقبل الله منا ومنكم، وجعلنا الله من المقبولين؛ إنه على كل شيءٍ قدير. الليلة -يا إخوان- هي ليلة الإثنين الثالث والعشرين من شهر ذي الحجة، سنة إحدى وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، في جامع الراجحي. نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس المتمم للستين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وما زال الكلام معقودًا لشرح باب حروف الجر.

فقد انتهى ابن مالك من الكلام على تقسيمات حروف الجر، ثم بدأ بالكلام على معاني حروف الجر، وبدأنا معه بالكلام على معاني حرف الجر «من»، وانتهينا من ذلك، فقال بعد ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٣٧١. لِلانْتِهَا حَتَّى وَلامٌ وَإِلَى ... وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلَا

٣٧٢. وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِي ... تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِي

٣٧٣. وَزِيدَ وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا ... وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

٣٧٤.بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ ... وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ
٣٧٥.عَلَى لِلاسْتِعْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ ... بِعَنْ تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ
٣٧٦.وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى ... كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلَا
٣٧٧.شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ ... يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ
٣٧٨.وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى ... مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا

لعلنا نقف هنا ونشرح ما تيسر من هذه الأبيات.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لِلانْتِهَا حَتَّى وَلَامٌ وَإِلَى

يعني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن هذه الحروف الثلاثة وهي: «إلى، حتى، اللام»، كلها تدل على الانتهاء، يعني: انتهاء الغاية، سواءٌ كانت غايةً مكانية، أو كانت غايةً زمانية، إلا أنها في الحقيقة ليست سواءً في هذا المعنى، فالباب في هذا المعنى، أي: الدلالة على انتهاء الغاية بـ «إلى»، وهي الأكثر استعمالًا في الدَّلَالات على هذا المعنى، ويأتي بعدها «حتى»، وفي الأخير يأتي «اللام»، فاستعماله للدَّلالة على انتهاء الغاية قليل؛ فلهذا يقول كثيرٌ من النحويين: إن تأصُّل دَلالة «إلى» على الانتهاء جعلها تُستعمل في الغاية كلها، أي: سواءٌ كانت في آخر الغاية أو في أثنائها، بخلاف «حتى» فلا تُستخدم إلا في آخر الغاية.

يعني: لو أردت أن تبين نهاية سهرك، فإنك تقول: «سهرتُ إلى آخر الليل»، ولك أن تقول: «سهرت حتى آخر الليل»، فإذا سهرت إلى منتصف الليل أو إلى ثلث الليل؟ الباب حينئذٍ لـ «إلى»، تقول: «سهرت إلى منتصف الليل أو إلى ثلثه»، ولا تقول: «سهرت حتى منتصفه أو حتى ثلثه»؛ لأن «حتى» استعمالها في هذا الباب ليس متأصلًا وكثيرًا، والوارد من الشواهد على استعمالها مع آخر الغاية.

أما «إلى»: فالأمثلة على ذلك كثيرة؛ لأنها هي الأصل في الدَّلالة على انتهاء الغاية، تقول: «سهرت البارحة إلى آخر الليل أو إلى نصفه»، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر:٥] ﴿حَتَّىٰ﴾ هنا حرف جر، فدل على الغاية.

وأما استعمال «اللام» في الدَّلالة على انتهاء الغاية فقلنا: إنه قليل، ولكنه وارد.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿كُلٞ يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمّٗىۚ﴾ [الرعد:٢] ما معنى «اللام» هنا؟ «إلى»، وقد جاء في آيةٍ أخرى قوله تعالى: ﴿كُلّٞ يَجۡرِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ [لقمان:٢٩]، وهي كما قلنا: تُستعمل في الغاية، سواءٌ كانت مكانية أو كانت زمانية، فـ «إلى» للغاية المكانية؛ كقوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾ [الإسراء:١]، فدلت على الغاية المكانية، وفي الغاية الزمانية قال تعالى: ﴿كُلّٞ يَجۡرِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ [لقمان:٢٩]، وقال: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ﴾ [البقرة:١٨٧]، فهذه غايةٌ زمانية.

وفي «حتى» للغاية الزمانية: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر:٥] هذه غاية زمانية، وللغاية المكانية قولهم في المشهور: «أكلت السمكة حتى رأسها»:

«حتى»: حرف جر.

«رأسها»: اسمٌ مجرور.

وفي «اللام» في الغاية الزمانية: قوله تعالى: ﴿كُلّٞ يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمّٗىۚ﴾ [الرعد:٢]، وتقول أيضًا: «انتظرتك للظهر»، يعني: لهذا الزمان.

وسيأتي أن للام معانيَ أخر، وسيذكرها ابن مالك -إن شاء الله- ونشرحها

حينذاك -إن شاء الله تعالى-، فهذا معنى قوله:

لِلانْتِهَا حَتَّى وَلاَمٌ وَإِلَى

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلا

يعني: أن هذين الحرفين مِنْ حروف الجر يُستعملان للدَّلالة على البدل.

فـ «من» **تأتي بمعنى بدل**، كما في قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ **[التوبة:٣٨]**، فالمعنى -والله أعلم: بدل الآخرة، وكقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَـٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ **[الزخرف:٦٠]**، ما معنى ﴿مِنكُمْ﴾ **[البقرة:٦٥]**؟ هل «من» هنا لابتداء الغاية، يعني: أن الملائكة منكم؟ أو تبعيضية: أن هؤلاء بعضٌ منكم؟ لا، ولكن المعنى -والله أعلم- كما يذكر المفسرون: ولو نشاء لجعلنا بدلكم ملائكة؛ لأن الملائكة ليسوا من جنس البشر.

ومن ذلك قول الشاعر:

جاريةٌ لم تأكل المرققا ولم تذق من البقول الفُستقا

المعنى المتبادر: أن هذه الجارية لم تأكل الأشياء الرقيقة، المأكولات الرقيقة، لم تأكل المرقق ولم تأكل الفستق بدل البقول، وإنما تأكل البقول.

هذه «من» في استعمالها بمعنى «بدل».

وأما الباء فإنها -أيضًا- تُستعمل بمعنى بدل:

ومن ذلك: ما ورد في الحديث الصحيح: عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا وأرضاها، أن النبي ﷺ قال: «**ما يسرني بها حمر النعم**»، المعنى: ما يسرني بدلها حمر النعم.

ومن ذلك: قول الشاعر:

فليت لي بهم قومًا إذا ركبوا   شنوا الإغارة فرسانًا وركبانا

يعني: فليت لي بدلهم قومًا إذا ركبوا شنوا الإغارة.

أما دَلالة «مِن» على البدلية: فقد شرحنا ذلك عندما تكلمنا على معاني «من»، فجمعها ابن مالك هناك، وقلنا: ولها معنى آخر سيأتي ذكره، وهو البدلية في هذا البيت، وقد ذكرناه وأشرنا إليه من قبل.

وأما دَلالة الباء على البدلية، فإن للباء معانيَ أخر أيضًا سيأتي ذكرها -إن شاء الله تعالى- ونشرحها تامة.

ابن مالك ماذا قال في معاني «من»؟

بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ   بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ
وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّ   نَكِرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّ
لِلانْتِهَا حَتَّى وَلَامٌ وَإِلَى   وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلَا

قالوا: لو أنه قدم الشطر الثاني (وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلَا) على الشطر الأول لكان أفضل؛ لكي يجمع معاني «من».

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِي   تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِي

فذكر معاني حرف الجر «اللام»، واللام لماذا؟

وَالَّلامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِي   تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيْلٍ قُفِي
وَزِيْدَ..........................   ....

الملك وشبه المِلك والتعدية والتعليل والزيادة، كم ذكر للام من معنى؟

ذكر هنا خمسة معانٍ، وقد ذكر معنى آخر لـ«اللام» قبل ذلك، وهو الدَّلالة على انتهاء الغاية، **فصار مجموع ما ذكره من معاني «اللام» ستة معانٍ:**

المعنى الأول: الدَّلالة على انتهاء الغاية، وشرحناه وضربنا عليه بعض الأمثلة، وعرفنا أن دَلالة «اللام» على الغاية استعمالٌ كثير أم قليل؟ قليلٌ لـ«الام».

المعنى الثاني الذي ذكره ابن مالك لـ«اللام»: أن تكون للمِلك، يُقال: المِلك، المُلك، المَلك، بمعنى واحد، وهو التملك.

المعنى الثالث: أن تكون لشبه المِلك.

والفرق بينهما: أنها تكون للملك إذا كان التملك حقيقيًّا، وتكون لشبه الملك إذا كان التملك على باب التوسع والمجاز؛ فلهذا يفرقون، يقولون: هذا يُسمى مِلكًا، وهذا شبه الملك، فقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ﴾ [البقرة:٢٨٤] اللام هنا لام مِلك، تقول: «المال لزيد»، «هذه السيارة لعمرو»، «العمارة لأبي». هذه اللام هل لام المِلك، دالة على التملك الحقيقي؟

أما قولك: «المِفْتاح للباب»، «هذا المِفتاح للباب»، «هذا المِفتاح للسيارة»، أو «السرج للدابة»، أو «هذا الباب للبيت». هذا ليس على التملك الحقيقي؛ فلهذا يسمونه شبه المِلك، ويُعبرون عن شبه المِلك بالاختصاص والاستحقاق، وهذا يرد كثيرًا عند المفسرين اللغويين، اللام للاستحقاق أو للاختصاص، يعنون بها: شبه المِلك، الاختصاص والاستحقاق، ثم يفرقون أيضًا بين الاختصاص والاستحقاق، فتكون اللام للاستحقاق إذا وقعت بين معنًى وذات، إذا وقعت بين أمر معنوي وأمر ذاتي.

الذاتي -كما قلنا أكثر من مرة: الذي يُدرك بالحواس الخمسة.

والمعنوي: الذي يُدرك بالعقل، ما يُدرك بالحواس، كأن تقول: «السعادة

للمسلم» اللام هنا ليس ملكًا حقيقيًّا، وإنما لشبه الملك، شبه الملك استحقاق أم اختصاص؟ يسمونها استحقاقًا؛ «السعادة يستحقها المسلم»، «القلق للكافر»، «الذل للمنافق»، ونحو ذلك.

وأما الاختصاص فإذا كانت اللام بين ذاتين، كأن تقول: «السرج للدابة»، «المِفْتاح للباب».

فعلى ذلك ما معنى «اللام» -يا إخوان- في نحو قولنا: «هذه السيارة لزيد»؟ مِلك، «هؤلاء الأولاد لزيد» ملك أم شبه ملك؟ شبه ملك، للاختصاص أم للاستحقاق؟ للاختصاص؛ لأنها بين ذاتين.

ومثل ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا﴾ [النحل:٧٢] ملك أم شبه ملك؟ شبه ملك، اختصاص أم استحقاق؟ يسمونه اختصاصًا، هذه لام الاختصاص، وفي قولنا: «المسجد للصلاة ليس للعب» هذا شبه ملك، لكن اختصاص أم استحقاق؟ المسجد ذات والصلاة ذات، هذا اختصاص.

الطالب:...

الشيخ: ليست تعليلًا، المسجد للصلاة، تقول: المسجد مختص بالصلاة، وإذا قيل: «الاحترام للمسجد» فهذا استحقاق.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة:٢] ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾، هذا ليس مِلكًا؛ لأنه لا يُتصور التملك الحقيقي، الحمد معنى، يسمونه شبه ملك استحقاق، لام الاستحقاق، يعني: الحمد مستحق لله عَزَّوَجَلَّ، ﴿وَٱلۡأَمۡرُ يَوۡمَئِذٖ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار:١٩] أيضًا استحقاق، ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبٗا شَيۡخٗا كَبِيرٗا﴾ [يوسف:٧٨]، اختصاص، بين ذاتين.

إذن فهذا هو المِلك، وهذا شبه الملك بنوعيه: الاختصاص والاستحقاق.

المعنى الرابع لـ«اللام»: أن تكون للتعدية.

أي: أن تُعدى إلى مفعول؛ كقولهم: «ما أضرب زيدًا لعمرٍو»، ما علاقة زيد بالضرب؟ «ما أضرب زيدًا لعمرٍو»، ما علاقة الضرب بعمرو؟ مفعوله، إلا أن الضرب هنا لا يتعدى بنفسه، مع أن فعله «ضرب يضرب» يتعدى، «ضرب يضرب» هذا متعدٍّ. «ضربت عمروًا»، «يضرب محمدٌ عمروًا»، لكن عندما جعلناه «أفعل التعجب»، «أفعل التعجب» لازم، «ما أضرب زيدًا» تتعجب من ضربه، لكن إذا أردت أن تذكر مفعوله المضروب تأتي به مع اللام، «ما أضرب زيدًا لعمرٍو»، أوصلت الضرب لعمرٍو باللام، فيسمونها حينئذٍ لام التعدية.

ويذكر بعضهم أيضًا من أمثلة لام التعدية قولك: «وهبت لزيدٍ مالًا»، ويجعلون مِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ [مريم: ٥، ٦] «وهبت لزيدٍ مالًا»، ولا يُقال: «وهبتُه مالًا»، ما يُقال في الفصيح: «وهبت زيدًا مالًا»، وإنما يقول: «وهبت له مالًا»، فإن عديته مباشرةً إليه، فهذه «هب» التي بمعنى الظن، تقول: «هبني قائمًا»، «هبني مسافرًا». هذه أتت بمعنى الظن، إذا أتت بمعنى الظن تتعدى بنفسها، «هبني نائمًا»، لكن «وهب» التي بمعنى «أعطى» تتعدى باللام، «وهبت لزيدٍ مالًا»، فالمال مفعول «مُعطى»، و«زيد» مفعول؛ لأنه مُعطى له، فوصلت إلى المال مباشرة، «وهبت مالًا»، ووصلت لزيد باللام، فسموها لام التعدية. هذا المعنى الرابع.

المعنى الخامس في اللام: أن تكون للتعليل.

وهذا معنى واضح؛ كأن تقول: «جئتك لطلب العلم»، أو «جئتك لإكرامك».

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات:٨]، المعنى - والله أعلم: وإنه لبخيل بسبب حبه الخير، يعني: المال، الإنسان بسبب حب المال بخيل، ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾، أي: لبخيل، بخيل بسبب حبه المال.

ومن ذلك: قول الشاعر:

وإني لتعروني لذكراكِ هزةٌ ... كما انتفض العصفور بلله القطر

اللام هنا لام تعليلية، أي: تعروني هزة بسبب تذكري إياكِ.

المعنى السادس لـ«اللام» -وهو المعنى الأخير: أن تكون اللام زائدة.

وكما ذكرنا أكثر من مرة: ما معنى قولهم: «زائدة»؟ ما فائدتها؟ التوكيد، فهي لا تؤثر في اللفظ، أما في المعنى فليس هناك شيءٌ زائدٌ في المعنى، وإنما يعنون زائدة في بناء الجملة، بناء الجملة: فعل وفاعل ومفعول، فلو جاء «اللام» مع المفعول يقولون: زائدة؛ لأن الجملة فعل وفاعل ومفعول، قد يأتي يُزاد للتأكيد، فالمعنى الثابت: أن تُزاد للتوكيد، **وزيادة اللام للتوكيد تأتي على نوعين:**

- **قياسية.**
- **سماعية.**

قياسية، أي: مطردة. سماعية، يعني: في شيءٍ مما ثبت في الفصيح، ولا يُقاس عليه.

فلنبدأ بزيادتها للتوكيد سماعًا، تقول: تُزاد اللام للتوكيد سماعًا بين عامل ضعيفٍ ومفعوله، ومتى يكون العامل ضعيفًا؟ يضعف العامل في موضعين، مثلًا: «أكرمت زيدًا»، هذا عامل قوي، فعل ونصب مفعوله بعده، يعني: جاءت الأمور على الأصول، **لكن يضعف العامل في موضعين:**

الموضع الأول: إذا تقدم مفعوله عليه، كأن تقول: «زيدًا أكرمت» «زيدًا»: مفعولٌ مقدم، «أكرمت»: هو العامل المؤخر، العامل هنا ضعف بالتأخر، فلك أن تقول: «زيدًا أكرمت»، ولك أن تقول: «لزيدٍ أكرمت»؛ لأن العامل ضعف بتأخره.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف:٤٣] المعنى -والله أعلم: إن كنتم تعبرون الرؤيا، التعبير متعدٍّ، عبرت الرؤيا، عبرتها، تعبرون الرؤيا، فعندما أخر العامل وقدم المفعول قال: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾، أدخل اللام. ولك أن تقول في الكلام: «إن كنتم الرؤيا تعبرون»، أو كما في الآية: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ اللام هنا زيدت؛ للتقوية والتأكيد.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف:١٥٤]، فلو لم تؤخر الفعل لكنت تقول في الكلام: «للذين هم يرهبون ربهم»، ولا تقل: «يرهبون لربهم»، فعندما أخرت الفعل وقدمت المفعول؛ جاز لك أن تقول: «الذين هم ربهم يرهبون»، أو «الذين هم لربهم يرهبون»؛ إذن فيضعف العامل بتأخره.

الموضع الثاني لضعف العامل: أن يكون العامل فرعًا.

أن يكون العامل فرعًا في العمل، يعني: أن يكون اسمًا مشتقًّا عاملًا عمل الفعل؛ لأن الأصل في العمل الفعل، فإذا جاءك مَنْ يتشبه بهذا الفعل شبهوه بهذا الفعل وأعملوه عمله، فحينئذٍ اكتسب العمل أصالةً أم تشبيهًا؟ تشبيهًا، فكان إعماله ضعيفًا، والأسماء المشتقة العاملة عمل أفعالها؛ كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة والمصدر، لك أن تقول في اسم الفاعل: «محمدٌ مكرمٌ أباه»، أو «محمدٌ مكرمٌ لأبيه»، لك أن تعديه مباشرة، ولك أن تقويه باللام، تزيدها للتقوية والتأكيد.

ومن ذلك: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة:٩١]، وتقول في الكلام: «مصدقًا ما معهم»، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧]، ولك أن تقول في الكلام: «فعالٌ ما يريد».

وتقول في إعمال المصدر: «فرحتُ بإكرام زيدٍ أباه»، أو «فرحت بإكرام زيدٍ لأبيه».

إذن فالعامل يضعف في هذين الموضعين.

ومما اجتمع فيه الضعفان، أي: تأخر العامل وكونه فرعًا قولُه عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء:٧٨]، فالعامل ﴿شَاهِدِينَ﴾، اسم فاعل، اسم متأخر، ومعموله متقدم، وهو حكم، فلك أن تقول في الكلام: «كنا شاهدين حكمهم»، «كنا شاهدين لحكمهم»، «كنا حكمهم شاهدين»، «كنا لحكمهم شاهدين»، كل ذلك جائزٌ في النحو، ولكن ما الأفصح من كل هذه العبارات؟ الأفصح الآية في هذا الموضع، في هذا المعنى، لكن الأفصح دائمًا هو تعريف البلاغة، وهو: أن يكون الكلام على مقتضى الحال، يعني: إذا كان الحال لا يقتضي توكيدًا، الأفصح أن تؤكد أو لا تؤكد؟ لا تؤكد، وإن كان الحال يقتضي التوكيد الخفيف تؤكد توكيدًا خفيفًا، وإن كان الحال يقتضي التوكيد القوي الشديد، تؤكد توكيدًا شديدًا. هذا الأفصح، ومن جهة النحو كل ذلك جائز.

هذا عمل النحوي، أن يقول لك: صحيح، خطأ. أما عمل البلاغي فهو أعلى من ذلك، وهو أن تعرف الأفصح والأبلغ وما يناسب الحال. أما في المعنى الذي في الآية فلا شك أن الآية هي الأفصح حينئذٍ.

الطالب:...

الشيخ: لا، هذا في الأسلوب، إذا جاءت أساليب التقديم والتأخير نقول: يجوز

أو لا يجوز؟ نقول: نعم، هذه جائزة، والأكثر هي الأحسن في الاستعمال، والقليل لا يُقاس عليه، فإن كثرت -يعني: كلها جائزة ومستعملة- فلك أن تقول: «أكرمت زيدًا»، ولك أن تقول: «زيدًا أكرمت»، هذا أكثر من هذا؟ هنا ليس القياس بينهم بالكثرة، هذا جائز وهذا جائز، لكن الذي يفرق بينهما المعنى المقصود، هل أنت تعتني بالإكرام؟ تريد أن تبين أن الذي حدث الإكرام. أما على مَنْ وقع فهذا أمر ثانوي، فلك أن تقول: «أكرم محمدٌ العمال»؛ لأن الغرض الأول عندك هو الإكرام الذي وقع، فإن أردت أن تبين المُكرم الذي فعل الإكرام، تقول: «محمدٌ أكرم العمال»، تبدأ بالمُكرم.

فإن أردت أن تبين الذي وقع عليه الإكرام، هذا الذي يهمك، وهذا الذي تريد أن تبينه لنا في الأساس، فتبدأ بالمُكرم فتقول: «العمال أكرمهم محمد»، وإن كان المعنى الإجمالي واحدًا، لكن الفصاحة تقتضي أن تبدأ بما أنت معتنٍ بها، ولو تأملنا في القرآن لوجدنا هذا هو السبب في اختلاف بعض الجمل بين الآيات مع أن المعنى واحد، والله أعلم بمراده.

قلنا: إن اللام تُزاد زيادةً قياسية وزيادةً سماعية. أما الزيادة القياسية فعرفناها الآن، تنقاس في هذين الموضعين. أما الزيادة السماعية فجاءت في بعض الشواهد.

من ذلك: قول الشاعر يمدح ابن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وملكت ما بين العراق ويثرب ... ملكًا أجار لمسلم ومعاهد

«ملكًا أجار لمسلمٍ»، وكان القياس أن يقول: «ملكًا أجار مسلمًا»، لكن أدخل اللام بين الفعل ومفعوله للتأكيد والتقوية.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل:٧٢] ﴿رَدِفَ لَكُم﴾، يعني: اقترب، والظاهر -والله أعلم: أن الشاعر إنما أراد

في أجار، أراد فعل الإجارة، كأنه قال: وملكت ما بين العراق ويثرب ملكًا فعلت به الإجارة لمسلم ومعاهد. هذا المعنى الذي أراد؛ فلهذا زاد اللام؛ لكي يُعرف أن هذا هو المعنى الذي أراده.

والظاهر: أن المراد في الآية -والله أعلم- أن ﴿رَدِفَ﴾ ضُمن معنى «اقترب»، والتضمين بابٌ واسعٌ في البلاغة، وسبق أن أشرنا إليه، التضمين من أساليب الفصحاء، يعني: أن الفصيح يريد التعبير بفعلين، فمِنْ باب الاختصار يحذف أحدهما، لكن كيف يُشير إليه؟ لا بد أن يشير إليه، لا محذوف إلا أن يكون معلومًا، هناك دليل يدل عليه.

كما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور:٦٣] يخالفون عن أمره أم يخالفون أمره، في ظاهر اللغة؟ خالفت الأمر، لكن في الآية ما قال: «يخالفون أمره»، قال: ﴿يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾؛ لأن المعنى -والله أعلم: فليحذر الذين يخالفون ويخرجون عن أمره، هنا التحذير لمن خالف فخرج، فحذف الخروج وأبقى حرفه؛ ليدل عليه، ولو قال: «يخالفون أمره»؛ لكان الحكم واقعًا على كل من خالف، خرج أو لم يخرج.

ومن ذلك: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان:٦] في اللغة يُقال: يشرب بالعين أو يشرب من العين؟ من العين، قالوا: المعنى -والله أعلم: عينًا يشرب منها فيرتوي بها عباد الله، يعني: مجرد الشرب ليس مدحًا، قد يشرب الإنسان ولا يرتوي، وإنما المدح والثناء أن يُمكن من الشراب حتى يرتوي منه، كيف يجمع بين الفعلين؟ لو قال: عينًا يشرب منها فيرتوي بها عباد الله، خرج عن حد الفصاحة للإطالة والاستطراد، فحذف الفعل وأبقى حرفه؛ ليدل عليه، وهو كثير في كلام الفصحاء.

ومن ذلك: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾، أي: ردف فاقترب لكم، يقول: عسى أن يكون ردف فاقترب لكم، كما في الآية الأخرى: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء:١]، ما معنى «اللام» في: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ غاية، الدَّلالة على الغاية، يعني: اقترب إلى الناس حسابهم، واللام في ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ على قول من قال: إنها زائدة، فمعناها التأكيد، زائدة معناها التأكيد، لكن مَنْ قال: إنها على التضمين؟ يعني: ردف واقترب لكم، فمعناها الغاية.

الطالب:...

الشيخ: «ردف»: من الرِّدف، الردف الذي يركب خلفه الراكب على الدابة، الرديف، ﴿رَدِفَ لَكُم﴾، يعني: اقترب إليكم،مثل: اقتراب الرديف من الذي أمامه.

الطالب:...

الشيخ: نعم، معناه قريب، ردف فاقترب لكم.

الطالب:...

الشيخ: نعم، «ردف» في اللغة لا تتعدى باللام، الرادفة، أي: صار رديفًا، ما يُقال: ردف له، يعني: صار رديفًا له.

فبذلك نكون قد انتهينا من الكلام على اللام، لنتنقل مع ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك؛ إذ يقول:

وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

يعني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن هذين الحرفين (الباء، وفي) مِنْ حروف الجر، يُستعملان في هذين المعنيين: الظرفية والسببية، فيدلان على الظرفية ويدلان على السببية.

نبدأ بدَلالتهما على الظرفية:

أما دلالة «في» على الظرفية فهذا هو الأصل فيها، الأصل في «في» أنها تدل على

الظرفية، وهي الأصل في الدَّلالة على الظرفية، تقول: «محمدٌ في البيت»، و«زيدٌ في المسجد»، و«الكتاب في الحقيبة»، والأمثلة على ذلك كثيرة جدًّا.

والظرفية قد تكون حقيقيةً؛ كالأمثلة السابقة، **وقد تكون مجازية**. فمن الظرفية المجازية أن تقول: «العلم في صدري»، «السعادة في الإسلام»، «الراحة في الطاعة»، هل الطاعة تحتوي على السعادة احتواءً حقيقيًّا؟ لا، احتواءً مجازيًّا.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة:١٧٩]، الحياة في القصاص، القصاص فيه حياة، طبعًا تضمن القصاص للحياة تضمنًا مجازيًّا ليس حقيقيًّا، هذه دلالة «في» على الظرفية.

ودَلالة الباء على الظرفية؛ كأن تقول: «محمدٌ بالبيت»، «زيدٌ بالمسجد».

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝١٣٧ وَبِٱلَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨] المعنى -والله أعلم: وفي الليل، وقال: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران:١٢٣]، أي: في بدرٍ، وقال: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر:٣٤]، وقال: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ [القصص:٤٤]، أي: في جانب الغربي.

ويحاول بعض النحويين -وهم البصريون- التفرقة بين ظرفية «في» وظرفية «الباء»؛ لما ذكرنا في الدرس الماضي؛ مِنْ أن البصريين يجعلون لحرف الجر معنًى واحدًا أصليًّا، ويُلحقون به بقية المعاني. والكوفيون وكثيرٌ من المتأخرين هم الذين يتوسعون في هذه المعاني فيذكرونها.

المعنى الأصلي للباء -كما سيأتي: الإلصاق، فيقولون: إن في دَلالتها على الظرفية دلالةً مطلقة، يعني: تُستعمل في كل معاني الظرفية، ظرفية خفيفة، ظرفية قوية، إنسان سكن في الرياض أسبوعًا، أو سكن في الرياض شهرًا، أو سكن في

الرياض سنة، أو سكن في الرياض ثلاثين سنة، ماذا يقول؟ يقول: «أنا ساكنٌ في الرياض» لكل أنواع الظرفية.

أما الباء فقالوا: معناها الأصلي الإلصاق، وتضمن معاني أخرى فرعية؛ كالظرفية، فحينئذٍ لا بد أن يكون فيها إلصاق وظرفية، فلا تُستعمل الباء في الدَّلالة على الظرفية، إلا إذا كانت الظرفية متمكنة أنه ملتصق؛ الإنسان الساكن في الرياض وقتًا طويلًا كأنه ملتصق بالرياض، يقول: «أنا ساكنٌ بالرياض». أما الذي سكن وقتًا طويلًا فالفصاحة له ألا يقول: «أنا ساكنٌ بالرياض»، يقول: «ساكنٌ في الريا»). وعلى ذلك يقول: «أنا أدرس في جامعة كذا وكذا»، إذا كان يدري منذ عشر سنوات، أو يدرس منذ سنة، يعني: «في» ظرفية مطلقة.

فإذا أراد أن يستعمل الباء، لا يستعملها إلا إذا كان تدريسه في هذه الجامعة له وقتٌ طويل، فالذي يفهمه العربي إذا قال: «إنه يدرس بجامعة الإمام»، أنك تدرس بالجامعة منذ وقتٍ طويل.

الطالب:...

الشيخ: ﴿لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران:٩٦]، نعم؛ لأنه منذ أن نزل وهو في هذا المكان، منذ بناه أبونا إبراهيم، بل بنته الملائكة -كما يُقال- قبل ذلك؛ فلهذا استُعملت الباء.

هذه المعاني لو تأملناها في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ لما انتهى منا العجب، ولا احتجنا إلى دروس ودروس في تأمل هذه الآيات. هناك رسائلُ وبحوثٌ في تأمل معاني حروف الجر في القرآن الكريم، لكن الوقت أضيق من ذلك، عدة رسائل في هذا الموضوع «حروف الجر في القرآن الكريم».

فهذه استعمال «في» و«الباء» في الظرفية.

واستعمالهما في السببية:

أما الباء فإنها تُستعمل في السببية في نحو قوله تعالى: ﴿فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتۡ لَهُمۡ وَبِصَدِّهِمۡ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرٗا﴾ [النساء:١٦٠]، فالباء في: ﴿فَبِظُلۡمٖ﴾، ﴿وَبِصَدِّهِمۡ﴾، قالوا: سببية، يعني: بسبب ظلمهم وبسبب صدهم وقع عليهم هذا الأمر.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿فَكُلًّا أَخَذۡنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾ [العنكبوت:٤٠]، أي: أخذناه بسبب ذنبه.

ومن ذلك: أن تقول: «مات محمدٌ بالجوع»، يعني: بسبب الجوع.

أما استعمال «في» للسببية فمن ذلك: قوله عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**دخلت امرأةٌ النار في هرة** -يعني: بسبب هرة- **حبستها**... إلى آخر الحديث.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَمَسَّكُمۡ فِيمَآ أَخَذۡتُمۡ﴾ [الأنفال:٦٨]، المعنى: لمسكم بسبب ما أخذتم، ومع ذلك فإن «الباء» و«في» لهما معانٍ أخر ستأتي -إن شاء الله- وسنشرحها بإذن الله تعالى.

فبادر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت التالي، فذكر لنا معاني «الباء» فقال:

بِالْبَـا اسْـتَعِنْ وَعَـدِّ عَـوِّضْ أَلْصِـقِ ... وَمِثْـلَ مَـعْ وَمِـنْ وَعَـنْ بِهَـا انْطِـقِ

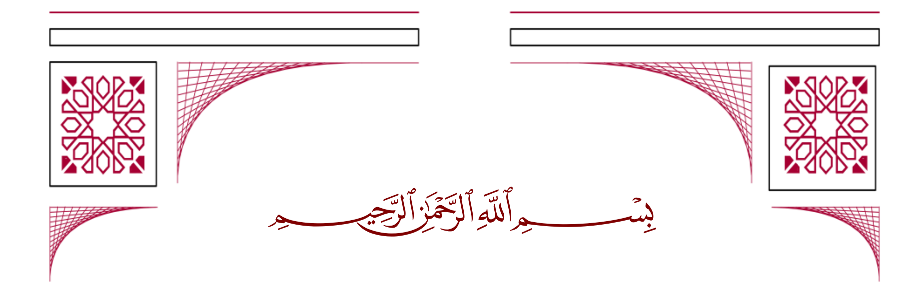
فذكر لها كم معنى؟

بِالْبَـا اسْـتَعِنْ وَعَـدِّ عَـوِّضْ أَلْصِـقِ ... وَمِثْـلَ مَـعْ وَمِـنْ وَعَـنْ بِهَـا انْطِـقِ

ذكر في هذا البيت سبعة معانٍ، وكان قد ذكر من قبلُ ثلاثة معانٍ، ذكر دَلالتها على البدل، وذكر دلالتها على الظرفية وعلى السببية.

أما دلالتها على البدلية:

وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلَا



كنا توقفنا عند بيت ابن مالك الذي ذكر فيه معاني الباء، وهو قوله:

بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ ... وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ

فذكر في هذا البيت سبعة معانٍ، وقبل ذلك ذكر ثلاثة معانٍ، فكان مجموع ما ذكره من معاني الباء عشرة:

الأول: أن تدل على البدل.

الثاني: أن تدل على الظرفية.

الثالث: أن تدل على السببية.

الرابع: أن تكون للاستعانة، وهذا قوله: (**بِالْبَا اسْتَعِنْ**)، أن تكون للاستعانة، وهي داخلة على آلة الفعل، سواءٌ كان ذلك حقيقيًّا، نحو: «كتبت بالقلم»، «ذبحت بالسكين»، أو كان مجازيًّا، ويمثلون لذلك بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:١]، فعند الجمهور أن معنى «الباء» هنا الاستعانة، أي: أبدأ مستعينًا بسم الله الرحمن الرحيم.

المعنى الخامس: أن تكون للتعدية، وعرفنا المراد بالتعدية، وبعضهم يقول في التعدية: هو ما يجعل الفاعل مفعولًا، كل ما يجعل الفاعل مفعولًا يسمونه تعدية؛ كهمزة التعدية، «خرج الطالب» زِيد الهمزة «أخرجت الطالب»، انقلب الفاعل في «خرج الطالب» إلى مفعول به في «أخرجت الطالب» بسبب همزة التعدية، أو تقول

مثلًا: «خرَّجت الطالب» التعدية هنا حدثت بالتضعيف، وقد تكون التعدية -كما ذكرنا من قبل- بحروف الجر، ومن ذلك: الباء؛ كقولك: «ذهبت بزيدٍ» فبدل: «ذهب زيدٌ» أتينا بالباء، فقلت: «ذهبت بزيدٍ»، فالباء هنا للتعدية.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ [البقرة:١٧] في معنى: ذهب نورهم، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡۚ﴾ [البقرة:٢٠] على معنى: ذهب سمعهم، فالباء قلبت الفاعل إلى مفعول، فسموها باء التعدية.

المعنى السادس: أن تكون للتعويض.

ويسمونها باء المقابلة، يعني: أن تكون دالةً على العوض، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان، كأن تقول: «اشتريت السيارة بخمسين ألف ريال» الباء هنا ليست للاستعانة وليست للظرفية، وإنما هي للدَّلالة على العوض، يعني: أن ما بعدها عوض لما قبلها.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾ [البقرة:٨٦] **المعنى**: عوض الآخرة، وتقول: «بعت الكتاب بمائة ريال»، هذه معاوضة حقيقية أم مجازية؟ حقيقية، وقد تكون المعاوضة مجازية؛ كأن تقول: «كافأت إحسانه بالشكر».

المعنى السابع: أن تكون للإلصاق، حقيقةً نحو: «أمسكت بزيدٍ»، أو مجازًا مثل: «مررتُ بزيدٍ»، أي: مررت مرورًا ملتصقًا بزيد. هذه معانٍ إجمالية، ليس معنى «ملتصق» يعني: ملتصقًا حقيقةً، وإنما التصاق مجازي، بخلاف: «أمسكت بزيد»، فهذا إلصاق حقيقي، وهذا المعنى -وهو الإلصاق- معنى لا يفارقها؛ فلهذا اكتفى سيبويه وأكثر البصريين بهذا المعنى، فلم يذكروا للباء سواه.

المعنى الثامن للباء: أن تكون بمعنى «مع»، يعني: أن تدل على المصاحبة.

ومن ذلك: قولهم: «بعتك الثوب بطرازه»، أي: مع طرازه، شيء يُجمل به الثوب.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ﴾ [هود:٤٨]، أي: اهبط مع سلام، يعني: اهبط مع سلامةٍ منا تصاحبك، وقد يُقال: إن «في» هنا دالة على الظرفية، ﴿ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ﴾، يعني: في سلامةٍ منا. فتكون ظرفيةً مجازية.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر:٩٨]، يعني: فسبح تسبيحًا مصاحبًا لحمد ربك.

ومن ذلك: قوله: ﴿قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلۡحَقِّ﴾ [النساء:١٧٠] قالوا: المعنى: جاءكم الرسول مع الحق، أي: جاءكم الرسول معه الحق.

ومن ذلك: قوله: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ﴾ [المائدة:٦١]، أي: وقد دخلوا مع الكفر، مصطحبين الكفر، دخلوا مصطحبين الكفر.

المعنى التاسع للباء: أن تكون بمعنى «من»، يعني: للتبعيض، دالة على التبعيض، وهذا المعنى مختَلَفٌ فيه، مختلفٌ في إثباته؛ فبعض اللغويين أثبته للباء، وكثيرٌ من اللغويين أنكره. ومَنْ أثبته مِنَ اللغويين يثبتونه وهم يقرون بأنه قليل.

ومن ذلك: قولهم: «شربنا بماء البحر» في قول الشاعر:

شربنا بماء البحر ثم ترفعت ... متى لجج خضر لهن نئيج

هذا البيت ذكرناه مِنْ قبل.

«شربنا بماء البحر»، أي: شربنا من ماء البحر.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان:٦]، أي: يشربون منها، هذا المعنى أثبته بعض اللغويين وكثيرٌ من الكوفيين. أما جمهور اللغويين

والبصريون لا يُثبتون هذا المعنى، ويُخرجون نحو هذه الآية -كما قلنا: على التضمين، وتخريجها على التضمين يُثبت الفصاحة للآية.

فإن قلنا: ليست على التضمين، بل إن «الباء» بمعنى «من»، معنى ذلك أن قولك: «عينًا يسرب بها عباد الله»، كقوله: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان:٦] لا فرق؟

قلنا: لا، ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان:٦] هذه على التضمين، يعني: يشرب منها فيرتوي بها، فيها فصاحة ليست موجودة في قولك: «يشرب منها».

المعنى العاشر -وهو الأخير: أن تكون بمعنى «عن»، كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج:١]، أي: سأل عن عذابٍ، وكقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان:٥٩]، أي: فاسأل عنه خبيرًا.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفرقان:٢٥]، أي: تشقق عن الغمام، والله أعلم بمراده.

فهذه هي المعاني التي ذكرها إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ للباء، بعدها يمكن أن نتوقف ونسأل عن قوله عَزَّوَجَلَّ في آية الوضوء: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة:٦]، ما معنى الباء هنا من هذه المعاني المذكورة؟

الخلاف فيها مشهور عند اللغويين وعند الفقهاء قديمًا وحديثًا:

فقيل: إن «الباء» على أصل معناها وهو الإلصاق، وهذا المعنى الأصلي المتفق عليه والأكثر، والبصريون لا يذكرون غير هذا المعنى للباء. فعلى ذلك يجب مسح جميع الرأس؛ لأن المعنى: ألصقوا المسح بالرأس، وإذا قيل: الرأس، الرأس اسمٌ للجميع لا للبعض.

وقال آخرون: بل معنى «الباء» هنا التبعيض، الذي ذكرناه قبل قليل؛ كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان:٦]، وهذا قول الإمام الشافعي، ومعنى ذلك: أنه يكفي أن يُسمح بعض الرأس.

وقيل: إن «الباء» هنا للاستعانة؛ كقولك: «كتبت بالقلم»، قالوا: والمعنى: امسحوا أيديكم برؤوسكم. فعلى ذلك يجب مسح بعض الرأس، ويجب مسح جميع الكفين. قولٌ قيل.

وهناك قولٌ يُنسب إلى الإمام مالك: أن «الباء» زائدة، وهذا معنى لم يذكره ابن مالك؛ كقوله: ﴿فَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [يونس:٢٩]، أي: كفى الله شهيدًا، قال: المعنى -والله أعلم: امسحوا رؤوسكم؛ فعليه يجب مسح جميع الرأس.

والقول بزيادتها هنا ضعيف؛ لأن الزيادة معنًى لا يُصار إليه متى أمكن أن يُصار إلى غيرها؛ لأن الزيادة على خلاف الأصل، إلا إن كان هناك أدلة أخرى؛ كأن تأتي أدلة مثلًا من الشريعة، الأدلة الأخرى كالسنة أو الإجماع وغير ذلك، فهنا يمكن أن يُصار إليها، لكن نقيسها الآن من ناحية لغوية نحوية.

ويمكن أيضًا بعد ذلك أن نسأل سؤالًا آخر، ظننت أن بعضكم يسألنيه، ذكرت في معاني «الباء» الدَّلالة على السببية؛ ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ [النساء:١٦٠]، وذكرنا مِنْ معانيها التعويض، العِوض، المقابلة، ما الفرق بين هذين المعنيين؟

الفرق بين دَلالتها على السببية ودَلالتها على التعويض: أن السببية لا يوجد المُسبب بها إلا بوجود سببه. وأما المُعطى بعِوض فإنه قد يُعطى مجانًا.

نضرب مثالًا نستوضح به المقال. قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في الحديث الصحيح المشهور: «**لن يدخل أحدكم الجنة بعمله**»، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ

تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل:٣٢]، لا شك أن هذا صحيح وهذا صحيح، فما معنى «الباء» في الحديث: «**لن يدخل أحدكم الجنة بعمله**»؟ قالوا: الباء هنا سببية، يعني: لن يدخل أحدكم الجنة بسبب عمله، قالوا: إن «الباء» هنا سببية، يعني: أن العمل لا يُسبب دخول الجنة؛ لأن عمل الإنسان مهما كان لا يكافئ نِعَم الله والقيام بحقه، وإنما يدخل الإنسان الجنة برحمة الله وفضله.

الطالب:...

الشيخ: لأنها هنا سببية، وانتبهوا إلى أن المعنى منفي، يقول: لن يدخل أحدكم الجنة بسبب عمله؛ لأن المُسبب لا يكون إلا بالسبب.

أما قوله سبحانه: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل:٣٢] فالباء هنا عوض، وليست للسببية، عِوض، والذي يُعطى بعِوض قد يُعطى مجانًا، دخلوها عِوضًا عن هذه الأعمال التي قاموا بها، وإن كانت لا تكافئ نعم الله والقيام بحقه؛ فضلًا من الله ورحمة، فعلى ذلك لا تعارض بين هذين النصين، لِمَ؟ لاختلاف معنى «الباء» فيهما، ومَنْ ظن أن المعنى فيهما واحد حدث في ذهنه اللبس. وهذه الأمور لا يعرفها إلا مَنْ دقق في مثل هذه المعاني.

إن كان بَقِيَ وقت لعلنا نذكر بعض اللطائف والفوائد مما سبق شرحه، إلا إن كان هناك سؤال فالأسئلة أولى.

الطالب:...

الشيخ: الباء هنا فيها خلاف، حتى ألف السيوطي -فيما أظن- رسالةً في إعرابها ومعنى الباء فيها. فالذي يظهر أنها بمعنى المعية، يعني: أسبح الله تسبيحًا مصاحبًا لحمده، سبحان الله وأصاحب ذلك بحمده، وقد يحتمل ذلك أيضًا معاني أخرى، لكن هذا المعنى الذي يتبادر عند أكثر النحويين.

الطالب:...

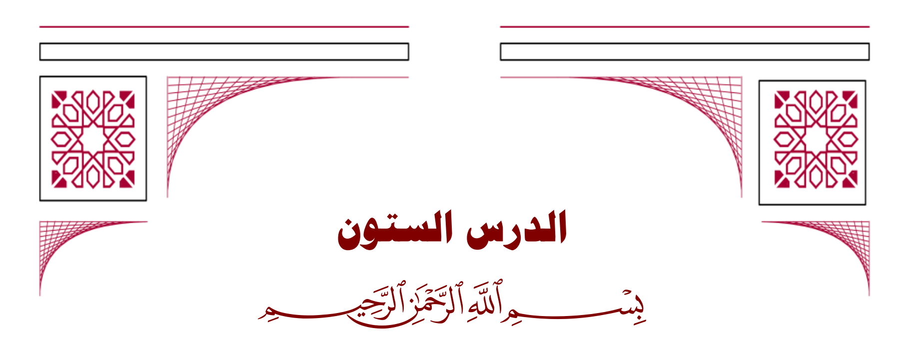
الشيخ: ماذا تريد بقولك: التضمين في الحروف؟

الطالب:...

الشيخ: ما الفرق بين قولك: «إن هذا الحرف ضُمِّن لهذا الحرف»، وبين قولهم: «إن هذا الحرف استُعمل مكان هذا الحرف»؟

إن الحروف -حروف الجر- قد ينوب بعضها عن بعض، هذا قول يُثبت إلى بعض الكوفيين، قد ينوب بعضها عن بعض، لا ينوب دائمًا بعضها عن بعض، كما قالوا: «من» تأتي بمعنى «في»، «في» قد تأتي بمعنى «الباء». هذا معنى قولهم. أما قول البصريين فلا يقولون بالتناوب، وإنما يثبتون لهذه الحروف معاني ثابتة، حرف «الباء» حرف الإلصاق، «من»: حرف الابتداء، وهكذا، المعاني الأخرى التي ترد عليها لا ينفونها، لكنهم يثبتونها على معانٍ بلاغية، أشهرها التضمين؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١] التصليب يكون في الجذع أم على الجذع؟ لو قال: بالتناوب؟ قال: إن «في» استُعملت بمعنى «على» وانتهى الأمر؛ كأنه نزع البلاغة من الآية، ما الفرق بين: «أصلبنكم فيها» و«عليها»؟ لا فرق عندهم، لكن البصريين يقولون: لا، هنا الآية قصدت التعديل بـ «في»، وليس «في» بمعنى «على».

۞



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة ليلة الإثنين، آخر ليلة في ذي الحجة، أو أول ليلة في مُحرم، من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وألف، في جامع الراجحي، في حي الجزيرة، في مدينة الرياض، لنعقد الدرس الذي يُتم الستين، من دروس «شرح **ألفية ابن مالك**» عليه رحمة الله تعالى.

ولا زال الكلام موصولًا -يا إخوان- على حروف الجر، فقد ذكرنا أن ابن مالك ذكر في هذا الباب عن **حروف الجر ثلاث مسائل**:

الأولى: أقسامها.

والثانية: معانيها.

والثالثة: استعمالاتها.

وانتهينا من الكلام على أقسامها، ولا زلنا في الكلام على معانيها.

فبدأ بالكلام على معاني «مِن»، ثم ذكر حروفًا أخرى ومعانيها، والليلة -إن شاء الله- نُكمل ما بَقِيَ من معاني حروف الجر، وندخل -إن شاء الله تعالى- إلى ما

تيسر من الكلام على استعمالاتها.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

عَلَى لِلاسْتِعْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ ... بِعَنْ تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ
وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى ... كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلَا
شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ ... يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ
وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى ... مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا
٣٧٩. وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا ... أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا
٣٨٠. وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ ... هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبِنْ
٣٨١. وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زِيدَ مَا ... فَلَمْ تَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا
٣٨٢. وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ وَالْكَافِ فَكَفْ ... وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفْ

فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

عَلَى لِلاسْتِعْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ

ذكر في هذا الشطر معاني حرف الجر «على»، فذكر لـ«على» ثلاثة معانٍ:

الأول: الاستعلاء.

والثاني: أن تكون بمعنى «في».

والثالث: أن تكون بمعنى «عن».

فالمعنى الأول: أن تكون للاستعلاء، والمراد بالاستعلاء: الدَّلالة على العلو، وهذا المعنى هو أصل معاني «على» وأكثرها استعمالًا، ولا يذكر البصريون لـ«على» غير هذا المعنى.

والاستعلاء أو العلو قد يكون حقيقيًّا؛ كقولك: «زيد على السطح»، أو

«الكتاب على المنضدة»، وكقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون:٢٢].

وقد يكون الاستعلاء غير حقيقي؛ كقوله تعالى: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة:٢٥٣]، وقوله: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾ [الشعراء:١٤]، وقوله: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ [طه:١٠]، وفي قوله عن رسولنا عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم:٤].

فكل هذه الشواهد فيها «على» للاستعلاء؛ إما استعلاء حقيقيًّا، أو مجازيًّا.

المعنى الثاني لـ «على»: أن تكون بمعنى «في»:

أي: أن تكون للظرفية، مثَّلوا لذلك بقوله عَزَّوَجَلَّ عن نبيه موسى -عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص:١٥]، قالوا: أي: في حين غفلة من أهلها.

وكذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ﴾ [البقرة:١٠٢]، قالوا: المعنى: في ملك سليمان، أي: في زمن مُلك سليمان. والله أعلم بمراده.

المعنى الثالث: أن تكون «على» بمعنى «عن».

كقول الشاعر:

إِذا رَضِيَت عليَّ بنو قُشَيرٍ ... لعَمرُ اللهِ أَعجَبَني رضاها

أي: إذا رضيت عني.

وقد ذكرنا من قبل أن هذه الحروف -حروف الجر- لا يُثبت لها البصريون إلا معنًى واحدًا، ويجعلون المعاني الأخرى معاني بلاغية، وليست معاني حقيقية.

ويأخذ بقولهم أهل البلاغة وكثير من أهل التحقيق.

ويرى كثير من الكوفيين، ويتبعهم كثير من المتأخرين، أن هذه الحروف -كما ذكر ابن مالك- على معناها الأصلي، والأكثر الاستعلاء، وقد تكون بمعنى «في»، وقد تكون بمعنى «على».

فظاهر هذا الكلام: أن قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص:١٥]، كقولنا: ودخل المدينة في حين غفلة.

والبصريون يقولون: «هناك فرق بين الجملتين»، بين قولنا: «دخل على حين غفلة»، و«دخل في حين غفلة».

ويجعلون الآية أبلغ في المعنى الذي قصدت إليه، من قولنا: «في حين غفلة»، وشرحنا ذلك في مواضع كثيرة.

وقولهم يتضح في شواهد، أكثر منه في شواهد أخرى، وكما ذكرنا مثلًا في قوله تعالى عن فرعون وسحرته الذين آمنوا: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١]، فقال هؤلاء: إن «في» بمعنى «على».

فقوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١]، كقولنا: لأصلبنكم على جذوع النخل؛ لأن التصليب إنما يكون على الجذع، ولا يكون فيه.

وقال البصريون: «إن هذا الحق على حقيقته»، يعني: أنه للدلالة على الظرفية، وليس بمعنى «على»، على معنى التضمين، يعني: معنى الآية -والله أعلم- على قولهم هذا، ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١]، أي: ولأصلبنكم على جذوع النخل، وأبالغ في ذلك حتى كأني أدخلكم فيها.

إذًا فـ«على» و«في» كلاهما مقصود بالآية. أما «على» فدل عليه:

﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾، وأما المبالغة في التصليب، حتى كأنه يُدخلهم، فيدل على ذلك «في».

فبدل ما يستطرد ويطول الكلام، وينص على الفعلين والحرفين؛ لأصلبنكم عليها حتى أدخلكم فيها، تكتفي العرب بذكر أحد الفعلين، فيدل على حرفه المحذوف، ويكتفون بالحرف الآخر، فيدل على فعله المحذوف، وهذا المراد بالتضمين.

التضمين: أن الكلام يقوم على إرادة فعلين، فيُحذف إحدى الفعلين؛ بدلالة الحرف عليه، الحرف المذكور، ويُحذف الحرف الثاني لدَلَالة الفعل المذكور.

ومثَّلنا على ذلك بأمثلة أخرى في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان:٦]، وعلى قول هؤلاء؛ أن ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان:٦]، كقولنا: يشرب منها عباد الله؛ لأن الشرب إنما يكون من العين لا يكون بها.

وقالوا: إن «الباء» هنا بمعنى: «مِن».

وقال البصريون ومَنْ تبعهم من البلاغيين والمحققين: إن هذه الحروف باقية على معانيها الأصلية.

والمعنى -والله أعلم- على التضمين، أي: عينًا يشربُ منها فيرتوي بها عباد الله.

﴿يَشْرَبُونَ﴾ صرَّح به، فدل على حرفه المحذوف، «يشربُ منها»؛ لأن الشرب إنما يكون من الشيء، وحذف الارتواء لدَلَالة حرفه المذكور؛ لأن المدح والثناء إنما يكون بالارتواء، ولا يكون بمجرد الشرب؛ لأن الشرب قد يحصل من المرتوي، ومن غير المرتوي.

والمدح إنما يُقصد ويُفهم عندما تنص على «الباء»، يعني: لو قال: عينًا يشرب منها فقط، فكان دالًّا على مجرد الشرب، وليس فيه دلالةٌ على الارتواء.

لو أراد أن يذكر أنهم يشربون ويرتوون؟ ولا يريد أن يطيل الكلام؛ لأن الإطالة تنافي في كثير مِنَ الأحوال الفصاحة، ولغة العرب -كما تعلمون- تقوم على الاختصار، ما دام المعنى معروفًا، فمن أهم طرق الاختصار عند العرب التضمين.

عندما تعرض كثير من المحققين -كابن القيم وابن تيمية- لهذه المسألة، اختاروا فيها قول البصريين، حتى قال ابن القيم فيما أذكر عندما تعرض لهذه المسألة، قال: «والبصريون في ذلك هم أهل التحقيق، والكوفيون في ذلك هم أهل الظاهر».

أخذت بالظاهر، لكنّ البصريين أخذوا بالتحقيق.

وابن تيمية كلامه في ذلك مشهور، كلامه في أن هذا يقوم على البلاغة، ليس يقوم على مجرد التناوب، أن حرفًا ناب عن حرف، ولهم بذلك بحوث وكلام طويل.

نعم، الثمرة تعود إلى المعنى والبلاغة، هذا يدل على بلاغة القرآن، أنه استطاع أن يؤدي هذه المعاني الكثيرة بلفظ قصير، هذا هو البلاغة عند العرب، فلهذا عندما نزل القرآن وسمعته العرب فتنوا به، وعَرَفُوا أنه مُعجز وأنه بليغ.

أما عندما يقول: هذا الحرف قام مقام هذا الحرف، يعني: تقل البلاغة في ذلك، وكل إنسان يمكن أن يفعل ذلك، يضع حرفًا مكان حرف، تمشي الأمور، لكن لا تضع هذا الحرف «الباء» مكان «مِن»، إلا من معنًى مقصود يفهمه العربي الفصيح.

عندما سمع هذه الآيات فُتنوا بها، حتى كان بعض الكفار يسجد وهو كافر؛ لسماعه بعض هذه الآيات مِنْ فصاحتها وبلاغتها، ونعرف قصصًا مذكورة في

السيرة مِنْ ذلك، حتى يُذكر عن الفرزدق أنه معروف بالمجون، ومع ذلك إذا سمع بعض الآيات كان يسجد على طريقة العرب والقدماء.

فيقال: ليس هنا مكان سجود؟! فيقول: هذه سجدة الفصاحة، عندما سمع قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ خَلَصُواْ نَجِيّٗا﴾ [يوسف: ٨٠]، هذه الآية تحتاج إلى محاضرة لشرح الفصاحة والبلاغة التي فيها.

﴿فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ﴾ ما قال: يئسوا ﴿خَلَصُواْ﴾ [يوسف:٨٠] ما خرجوا، ﴿نَجِيّٗا﴾ [يوسف:٨٠] يعني: في صورة كاملة تصور وضعهم مع هذا الملك، وما الذي حصل معهم، ثم تصور خروجهم من المجلس، وحالتهم ﴿فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ﴾ يعني: بلغ الأمر، يعني: حاولوا حتى وصل الأمر إلى حد الاستيئاس، ما قال: «خرجوا»، بل قال: «خَلصوا».

وهم يتناجون -يعني: بعضهم- نحاول مرة ثانية، ماذا نرجع، ماذا نقول لأبينا، يعني: صَوَّرَ كل ذلك في كُليمات، ﴿فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ خَلَصُواْ نَجِيّٗا﴾، لهذا سجد الفرزدق.

وإن كنا لا نقرر ذلك شرعًا، لكن أقصد أن هذه الأمور إذا نوقشت أنها تؤدي إلى هذه البلاغة، وتبين بلاغة القرآن، والعرب قديمًا فُتِنوا ببلاغة القرآن، تكون بالفعل لهذه الأمور التي خرجت عن ظاهر اللغة فائدة. أما إذا قلنا: مجرد مناوبة؛ فإننا نثبت ما يقول -يعني: من يريد قول الكوفيين-: «هذا إثبات للغو في اللغة»، إنه لغو، يقول: «يشرب منها»، ولا «يشرب بها» سواء، واللغو منتفٍ عن لغة العرب.

ابن مالك في كل كتبه يفعل ذلك، يعني: ظاهر مذهبه مذهب المتأخرين، يقول: هذه الحروف: هذا الحرف يأتي بمعنى كذا، ويأتي بمعنى كذا، وبمعنى كذا،

كما فعل الآن في «الألفية»، فعل في كتبه، حتى كتبه المتوسعة التي حقق فيها مذهبه، وأعظمها -كما قلنا- شرح التسهيل، «تسهيل الفوائد وشرحه» فعل ذلك أيضًا.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن انتهى من الكلام عن معاني «على»، ذكر معاني «عن»، فقال:

.... بِعَنْ تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ
وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلَا

فذكر لـ «عن» أيضًا ثلاثة معانٍ:

المعنى الأول: المجاوزة.

والثاني: أن تكون بمعنى «بعد».

والثالث: أن تكون بمعنى «على».

فالمعنى الأول: أن تكون دالة على المجاوزة، ما معنى المجاوزة؟ يعني: بُعد شيء عن شيء، جاوزه حتى ابتعد عنه، هذه المجاوزة.

والمجاوزة هو أصل معاني «عن»، وأكثرها استعمالًا، والمجاوزة تكون حقيقية، وغير حقيقية.

فالمجاوزة الحقيقية، كأن تقول: «سرت عن البلد»، يعني: سرت حتى تجاوزتها.

وكقولك: «رميتُ السهم عن القوس»، يعني: رميته حتى تجاوزه، وابتعد عنه.

وقد تكون المجاوزة غير حقيقية؛ كقولك: «أخذت العلم عن العلماء»، يعني: كأنه تجاوزهم إليك.

وكقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا ﴾ [طه:١٢٤]،

وكقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور:٦٣]، يعني: خالفوه، وجاوزوه، ابتعدوا عنه.

والمعنى الثاني: أن تكون بمعنى «بعد».

ويمثلون لذلك بقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق:١٩]، المعنى - والله أعلم: لتركبن حالًا بعد حال.

يعني: يصرفون في الخلق، حتى تنتقلوا من حال إلى حال، هذا المعنى والله أعلم.

قالوا: معنى الآية: لتركبن طبقًا بعد طبق، أي: حالًا بعد حال.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون:٤٠].

﴿عَمَّا﴾، أي: عنْ مَا، فـ«عَنْ» هذه حرف الجر، و«ما» حرف زائد، و«ما» زائد بعد «عن».

فالمعنى -والله أعلم: عن قليل، يعني: بعد قليل ليصبحن نادمين.

والمعنى الثالث لـ«عن» أن تكون بمعنى «على»:

ومثَّلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ﴾ [محمد:٣٨] المعنى -والله أعلم: فإنما يبخل على نفسه.

ومن ذلك: قول الشاعر:

لاهِ ابْنُ عَمِّكَ لا أُفْضِلْتَ في حَسَبٍ ... عنـي ولا أنـت ديـاني فتغـزوني

فقال: «**لاهِ ابْنُ عَمِّكَ لا أُفْضِلْتَ في حَسَبٍ عني**»، أي: لا أفضلت في حسب علي.

وقول ابن مالك: (وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى)، يدل على أن هذين المعنيين لـ«عن» قليلان، وهو كذلك.

ثم انتقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الكلام عن معاني «الكاف» من حروف الجر، فقال:

شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ ... يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

فكم ذكر من معنى للكاف؟ ذكر ثلاثة معانٍ:

المعنى الأول: التشبيه.

والثاني: التعليل.

والثالث: الزيادة للتأكيد.

فالمعنى الأول: التشبيه:

وهو أصل معانيها وأكثرها، وهو الذي يغفره البصريون، كقولك: «زيدٌ كالأسد»، وكقوله تعالى: ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾ [الرحمن:٣٧]، وكقوله: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾ [الرحمن: ٢٤].

والمعنى الثاني: التعليل:

يعني: أن تكون بمعنى اللام، الدال على التعليل.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة:١٩٨]، قال المفسرون: المعنى: واذكروه لهدايته إياكم، يعني: اذكروه بسبب هدايته إياكم؛ مِنْ أجل هذا السبب، فالكاف دلت على التعليل.

المعنى الثالث: أن تكون جائزة للتأكيد:

التأكيد من المعاني المعتبرة في اللغة، والتأكيد يُراد به تأكيد المعنى المفهوم من

قبل؛ لأن المعاني إما معانٍ مؤسسة، وإما معانٍ مؤكدة.

المعاني المؤسسة: هي التي لا تفهم إلا باللفظ، لا تفهم حتى يقال هذا اللفظ.

والمعاني المؤكدة: هي المعاني التي تُفهم من قبل، ثم يأتي هذا اللفظ مؤكدًا للمعنى المفهوم السابق.

فالتأكيد معنًى معتبر في لغة العرب.

فمن ذلك: قول الراجز:

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

«فصيروا مثل كعصف مأكول»، قالوا: الكاف هنا زائدة للتأكيد، والمعنى: فصيروا مثل عصف مأكول.

وكقول رؤبة يصف خيلًا:

لواحِقُ الأَقْراب فيها كالمَقَقْ

«لواحق الأقراب»، أي: ضوامر الخواصر. وهذا مما تُمدح به الخيل «**فيها كالمَقَقْ**»، أي: فيها المقق، والمقق هو: الطول الفاحش، يقول: «لواحق الأقراب»، يعني: ضوامر الخواصر فيها طول، فيها كالمقق، المقق هو: الطول الفاحش.

ومن ذلك: ما حكاه الفراء عن بعض العرب أنه قيل له: «كيف تصنعون الأقِط؟»، والأقِط معروف، واللبن الجامد، ويسميه بعض الناس الآن: البقل، كيف تصنعون الأقِط؟ فقال: «كهيل». كهيل، يعني: هينًا، فزاد فهم التأكيد.

وجعل كثير من المفسرين قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١] يعني: جعلوا الكاف في هذه الآية زائدة للتأكيد، قالوا: والمعنى: ليس مثله شيء، أي: ليس شيء مثله، وليست «الكاف» هنا باقية على أصلها، لو

كانت باقية على أصلها للدَّلالة على التشبيه؛ لكان معنى الآية الظاهر: ليس مثل مثله شيء.

وليس معنى الآية ذلك، وإنما المراد نفي الشبيه والمثيل، وليس المراد نفي الشبيه والمثيل عن مثل مثله، بل قالوا: إن هذا المعنى فاسد؛ لأن فيه إثباتًا للمثيل، ثم نفى أن يوجد مثل لهذا المثيل؛ من أجل ذلك قال الجمهور: إن الكاف هنا زائدة.

وأَوَّل بعضهم تأويلات أخرى:

فبعضهم قال: إن المثل هنا مراد به الذات، أي: ليس كذاته شيء.

وبعضهم قال: المراد بالمثل: الصفات، قالوا: ليس كصفاته شيء.

وتأويلات أخرى، لكن كل التأويلات على أن «الكاف» و«المثل» ليسا على معنيهما الأصلي، والجمهور على أن التأويل هنا في «الكاف»، فهي الزائدة، والمثل باقٍ على أصل معناه.

وقول ابن مالك:

وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

يدل على أن هذين المعنيين للكاف قليلان؛ لأن الأصل في «قد» مع المضارع أنها تدل على القلة.

نعم، هم يجعلون معناها التشبيه، وما سوى ذلك يحملونه على البلاغة، ومن البلاغة أن يأتي الحرف زائدًا، يعني: كونه زائدًا لا يجعله معنًى مستقلًّا، كونه زائدًا للتأكيد لا يجعله معنًى مستقلًّا؛ لأن الزيادة من المعاني البلاغية، ليست من المعاني الحقيقية الثابتة التي لا تُعرف إلا بهذا اللفظ، لكنه تأكيد.

والتأكيد من المعاني البلاغية التي تُقصد عند كون المتلقي شاكًّا في كلامك، أو منكرًا لكلامك، أو تخاف من ذلك، فتؤكد كلامك، فهو معنى بلاغي، فقد تزيد حرفًا في الكلام للتأكيد، فيعود المعنيان الآخران إلى البلاغة.

نعم، يعني: كأنك تقول: إن معنى قول البصريين ظاهر في بعض الحروف، وقد يغمض أو يكون متكلفًا في شواهد أخرى، إذا قلنا دائمًا: إن الحرف ليس له إلا معنى واحد، والمعاني الأخرى كلها محمولة على البلاغة، ثم نبحث عن الوجه البلاغي لذلك.

نعم، بعضهم يقول ذلك، قول الكوفيين هو واضح في كثير من الشواهد، لكن تتبعه في كل الشواهد، قد يكون متعبًا، إلا أنهم يقولون بذلك، وهذا يحتاج إلى إنسان محقق فاهم للمعنى ولكلام العرب؛ لكي يقف على هذه الأسرار.

وإلا فإن الأصل في الكلام أن يأتي على جادته، يعني: أن تقول: «شربتُ من العصير»، ما تقول: «شربت بالعصير»، ما يجوز عندهم أن تقول: «شربت بالعصير»، و«شربت من العصير».

والكوفيون يجيزون أن تقول: «شربتُ من العصير»، و«شربتُ بالعصير».

مع أن هذا لا تقوله العرب قديمًا ولا حديثًا. أما البصريون فيقولون: «شربتُ من العصير» وجوبًا، إلا إذا أردت، إلا إذا كان المتكلم فصيحًا وعارفًا للمعنى، وأراد أن يقول: «إني شربتُ وارتويت».

فتقول: «شربتُ بالعصير»، إذا كنت تريد أنك شربت وارتويت. أما إذا أردت فقط أن تقول: «شربت»، فلا تقل إلا «شربتُ منه».

يعني: يجوز ذلك إذا أردت المعنى الذي جاء في نحو هذه الآية، وفي شواهد أيضًا عن العرب في ذلك.

نعم، يعني: لو قلت مثلًا: «شربت بالكأس» في إشكال هنا؟ لكن المعنى يختلف، إذا قلت: «شربت بالكأس»، فالباء هنا ما معناها؟ الاستعانة؛ لأن الكأس ليس مشروبًا، وإنما آلة في الشرب.

مثل: «ذبحتُ بالسكين»، هل السكين مذبوحة، أم آلة الذبح؟ آلة الذبح، ماشي «ذبحت بالسكين»، «شربتُ بالكأس»، لكن المشروب نفسه الماء أو العصير، ما تقول: «شربتُ بالماء»، «شربتُ بالعصير».

تقول: «شربت منه».

هل العين يُشرب بها؟ ما شاء الله عليك، أنت تأخذ العين تشرب بها؟ طيب، ما يحتمل أن تكون الباء للاستعانة في الآية: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا﴾ [الإنسان:٦]، تشرب الماء بالعين؟ تشرب منها حتى ترتوي بها.

هذا المعنى، والله أعلم.

بالنسبة للاشتراك، وأفضل مَنْ تكلم عن الاشتراك ابن تيمية، له كلام طويل جدًّا في الاشتراك، وهذه المباحث ما يسمونها مباحث فقه اللغة، أو مباحث معاني حروف الجر، أو نحو ذلك، أو الأساليب اللغوية في الشرط والاستفهام.

يعني: بحثها أهل أصول الفقه أفضل من النحويين؛ لأنها تدخل في معانيهم. أما النحوي فعمله الصناعة، الصناعة النحوية، من حيث يجوز أو لا يجوز. أما المعاني المترتبة على الصناعة فيدرسها البلاغيون، الأصوليون، فلهذا اهتموا بها؛ لأنها تدخل في علمهم أكثر من دخولها في النحو، حتى قال كثير من النحويين: إن الكلام عن معاني حروف الجر ليس من النحو.

فلهذا لا يتعرض لها المتقدمون إلا لمامًا، ثم تعرض له المتأخرون لشدة الاحتياج إليه.

فالكلام على نحو الاشتراك، قلت: في أصل اللغة لا اشتراك، لكن كيف حدث الاشتراك؟ أقول: حدث الاشتراك بتعدد المتكلمين، فمثلًا: السيف عند العرب السيف، ثم قالوا: المهند، ثم قالوا: العضم، ثم قالوا: الصارم... إلى آخره.

فنقول: جاءت قبيلة أخرى مثلًا فسمته بالصارم، وقبيلة ثالثة سمته بالمهند، ثم جاء النقلة ونقلوا كل ذلك، فصار للسيف أسماء، لا أن العرب في أصل الوضع وضعوا للسيف أكثر من اسم، ولكن الواضعين تعددوا فتعددت الأسماء، فمن هنا يأتي الاشتراك.

نعم، هناك رسالة دكتوراه عن جهود شيخ الإسلام ابن تيمية اللغوية والنحوية في جامعة عراقية، وهي مطبوعة الآن، وهي دراسة جيدة، تعب فيها الباحث، وحقق كثيرًا من المسائل.

إلى هنا يكون إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ استنفذ ما أراد أن يقوله في معاني حروف الجر، وإن لم يستوفها، ولكنه ذكر أكثرها.

لينتقل إلى المسألة الثالثة، وهي الأخيرة في كلامه على حروف الجر.

قلنا: الأولى: أقسام حروف الجر، انتهينا منها.

والثانية: معاني حروف الجر، انتهينا منها.

والثالثة: استعمالات حروف الجر.

فقال في ذلك -بعد أن انتهى من معاني الكاف- قال:

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى ... مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن العرب استعملت «الكاف»، وكذلك استعملت «على»، و«عن» أسماءً.

يعني: جعلت هذه الكلمات (الكاف، وعن، وعلى) أسماءً.

ما معنى «استعملتها أسماءً»؟ جعلتها أسماءً، يعني: عاملتها معاملة الأسماء، ووضعوها في مواضع الأسماء، يعني: أوقعوها فاعلًا، وأوقعوها مفعولًا به، وأدخلوا عليها حروف الجر، ونحو ذلك من خصائص الأسماء؛ لأن الفاعل لا يكون إلا اسمًا، والمفعول به -في أصله- لا يكون إلا اسمًا، وحروف الجر -كما عرفنا- لا تدخل إلا على الأسماء.

فهذا معنى هذا البيت.

فمثال وقوع الكاف اسمًا قول الشاعر:

أَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَى ذَوِى شَطَطٍ ... كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيه الزَّيْتُ والفُتُلُ

«أتنتهون ولن ينهى ذوي شططٍ كالطعن»، «ينهى» فعل، أين الفاعل الناهي؟ «ذوي شطط» المفعول به، هذا المنهي.

«ذوي الشطط» ما الذي ينهاهم؟ كالطعن.

«ولن ينهى ذوي شطط كالطعن»، فـ«كالطعن» هو الفاعل، فجعل الكاف فاعلًا، بمعنى: مثل الطعن، يعني: لو قال: «مثل»، فأوقع «مثل» فاعلًا، لم يكن هناك إشكال؛ لأن كلمة «مثل» اسم، وتقع فاعلًا.

لكنه أوقع الفاعل هنا «الكاف»؛ لأنها في معنى «مثل».

فكيف نُعرب حينئذٍ؟

«ينهى» فعل مضارع، و«ذوي» مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء، وهو مضاف و«شطط» مضاف إليه، «كالطعن» الكاف فاعل في محل رفع مبني على الفتح، وهو مضاف، والطعن مضاف إليه، جعلنا «الكاف» فاعلًا، وهو من

خصائص الأسماء، وجعلناه مضافًا مع أن الإضافة أيضًا من خصائص الأسماء.

ومن ذلك قول الشاعر:

وَمـا قَتَـلَ الأحـرارَ كـالعَفوِ عَـنهُمُ وَمَـنْ لـكَ بـالحُرّ الـذي يحفَـظُ اليَـدَا

«وما قتل الأحرار كالعفو»، يعني: مثل: العفو.

فـ«قتل» فعل ماضٍ، و«الأحرار» مفعول، و«كالعفو» فاعل. فإعرابها كالبيت السابق.

ومن ذلك: قول العجاج، والعجاج والد مَن؟ والد رؤبة، وهما أشهر راجزين عند العرب.

العجاج وابنه رؤبة، وهما مِنْ أفصح الفصحاء، وأكثر النحويين عن النقل عنهم، ولهما ديوانان مطبوعان، وشعرهما كله رجس، يعني: ما في قصيدة.

قال العجاج:

بِـيضٌ ثَـلَاثٌ كَنِعَـاجٍ جُـمِّ يَضحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ المنهمّ

فقال: «يضحكن عن كالبرد»، «عن كالبردِ»، فأدخل حرف الجر «عن» على «الكاف»؛ لأنه جعلها اسمًا بمعنى «مثل»، يعني: عن مثل البرد.

فالإعراب:

«عن»: حرف جر.

و«الكاف»: اسم في محل جر، وهو مضاف و«البرد»: مضاف إليه.

ومن ذلك: وقوع «الكاف» اسمًا، كقول امرئ القيس عن فرس:

ورحنا بكابن الماءِ يجنب وسطنا تُصوب فيه العين طورًا وترتقي

«رحنا»، أي: رجعنا، «ب»: حرف جر، «كابن»، يعني: بمثل ابن الماء، يعني:

ابن الماء الغرنوق، فرس كالغرنوق، يحسبه كالغرنوق في لمعته أو بسرعته.

قال: «ورحنا بكابن الماءِ»، فأدخل الباء على الكاف؛ لأنه جعلها اسمًا.

وقوله: «يجنب وسطنا» «يجنب»، أي: يدور في الجنبات، «وسطنا» ظرف للدوران.

وقال الأخفش، والمراد به عند الإطلاق هو: الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة: «من ذلك»، أي: من إيقاع الكاف اسمًا قوله تعالى: ﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ﴾ [آل عمران:٤٩].

﴿أَخۡلُقُ﴾، فعل، والفاعل مستتر تقديره: أنا، والمخلوق المفعول، أخلق ماذا؟ أين المفعول المخلوق؟ أخلق كهيئة، ﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ﴾ [آل عمران:٤٩]، فأوقع الكاف هنا مفعولًا؛ لأنه جعله المخلوق، والمفعول إنما يكون اسمًا في أصله.

فهذا هو إعراب الأخفش، وقال الجمهور: إن المفعول هنا محذوف، وقوله: «كهيئة» صفة له، والمعنى -والله أعلم: إني أخلق لكم من الطين هيئةً كهيئة الطير.

فهذا ما يتعلق بوقوع الكاف اسمًا.

ومما يقع اسمًا أيضًا «على».

فمن وقوع «على» اسمًا، قول الشاعر:

غَـدَتْ مِـنْ عَلَيْـهِ بَعْـدَمَا تَـمَّ ظِمْؤُهَـا ... تَصِـلُّ وَعَـنْ قَـيْضٍ بزَيْـزَاء مَجْهَـلِ

يصف طيرًا، وقد رجنت على بيضها، وتخلف عنها صاحبها حتى تعبت، فصبرت وقاومت، حتى بلغ منها الظمأ كل مبلغ.

«بعدما تم ظمؤها»، فعندما تم ظمؤها ماذا فعلت؟ «غدت من عليه»، يعني:

قامت وذهبت من عليه، يعني: مِن فوقه، فأدخل «مِن» على «على»؛ لأنه جعل «على» اسمًا لمعنى «فوق».

«من عليه»، فـ«مِن» حرف جر، و«على» اسم في محل جر مبني على السكون.

ما إعراب الهاء في قوله: «عليه»، مضاف إليه؛ لأن «على» هنا اسم، وليس حرف جر، تقول: إن «الهاء» اسم في محل جر، واضح.

ومثال وقوع «عن» اسمًا، قول الشاعر:

فَلَقَدْ أَرَاني لِلرِّمَاح دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمِيني مرة وأمامي

«دريئة»: الشيء الذي يُنصب ليكون هدفًا للرماح ونحوها مما يُرمى.

يقول: صرت لها مثل الدريئة، فهي تمر من عن يميني تارة وأمامي.

«مِن عن يميني»، أدخل «مِن» على «عن»؛ لأنه جعل «عن» اسمًا بمعنى «جانب»، من جانب يميني.

ومن ذلك: قول القطاني:

فقلت للركب لما أن علا بهم ... مِن عن يمين الحُبيا نظرة قبلُ

أي: من جانب يمين الحُبيا، الحُبيا: موضع في الشام.

و«نظرةٌ» فاعل لـ«على»، يعني: فقلت للركب لما علتهم نظرةٌ في جانب الحُبيا.

«قبلُ»، النظرة القبل: هي النظرة الأولى، التي لم يسبقها نظرة سابقة.

ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على: «مُذ، ومنذُ»، فذكر استعمالاتهما ومعناهما، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا ... أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا
وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ ... هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبِنْ

معنى: «في استبن».

فذكر في هذين البيتين استعمال «مُذ ومنذ» ومعناهما، وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن لـ«مُذ، ومنذ» في العربية استعمالين، فيستعملان اسمين، ويستعملان حرفي جر.

- يستعملان اسمين.
- ويستعملان حرفي جر.

فمتى يكونان اسمين؟ متى تكون «منذ ومُذ» اسمين؟

قال ابن مالك في موضعين: **(حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ)**.

الموضع الأول: إذا جاء بعدهما اسم مرفوع.

والموضع الثاني: إذا جاء بعدهما فعل.

الموضع الأول: إذا جاء بعدهما اسم مرفوع، كأن تقول: «ما رأيتُ زيدًا مُذ يومان»، أو «مذ يوم الجمعة»، أو «منذ سنة»، ونحو ذلك.

فتكون «مذ، ومنذ» اسمين، لماذا قلنا: إنهما هنا اسمان؟ لأن بعدهما اسمًا مرفوعًا.

«ما رأيتُ زيدًا مذ يومان»، «يومان» اسم مرفوع، و«مذ» اسم، اتفقنا على ذلك، صارت جملة اسمية، مبتدأ وخبر، فقيل: «مذ»: مبتدأ، و«يومان» الخبر، على معنى: «ما رأيت زيدًا مدة عدم رؤية إياه يومان».

وقيل العكس، أي: «مذ» خبر مقدم، و«يومان» مبتدأ مؤخر.

والمعنى: ما رأيتُ زيدًا اليومان مدة عدم رؤيتي إياه.

فهما قولان، والذي دعا إلى القول الثاني: أن «يومان» مبتدأ و«مذ» خبر، أن

«مذ» هنا تدل على الظرف، فيها دَلالة على الظرف، والذي يقع ظرفًا المبتدأ أم الخبر؟ الخبر، كقولك: «العيد الليلةَ والسفر غدًا».

والموضع الثاني الذي تقع فيه «مذ ومنذ» اسمين: إذا جاء بعدهما فعل، إذا جاء بعدهما فعل؛ كأن تقول: «ما جئتُ زيدًا مذ عاد»، أو «جئتك مذ دعوتني».

فـ«مذ» هنا اسم، لماذا قلنا: إنها اسم؟ لأنها وقع بعدها فعل، والفعل لا بد له من فاعل بعده؛ إذًا ما الذي وقع بعد «مذ»؟ مفرد أو جملة؟ جملة فعلية.

فماذا يكون إعراب «مذ» حينئذٍ؟

«جئت مذ دعوت»، وابن مالك يقول: **(كَجِئْتُ مُذْ دَعَا)** «دعا» فعل، وفاعله مستتر، و«مذ» ظرف زمان، يعني: جئت في هذا الوقت.

ومن ذلك: قول الفرزدق مادحًا:

مــا زَالَ مُــذْ عَقَــدَتْ يَــداهُ إِزَارَهُ ... فَــدَنَا فــأدرَكَ خَمسَــةَ الأشْــبَارِ

«ما زال مذ عقدت يداه إزاره»، يعني: مذ مَيَّز واستطاع أن يحزم عليه إزاره.

«فدنا» منذ ذلك الحين وهو سامٍ.

«فأدرك خمسة الأشبار»، يعني: القبر.

يعني: منذ أن ميز إلى أن دخل القبر، وهو سامٍ عالم.

الشاهد: قوله: «مذ عقدت»، فـ«عقدت» فعل، والفاعل «يداه»، والمفعول المعقود، «إزاره». و«مذ»: ظرف زمان لـ«عقدت».

والاستعمال الثاني لـ «مذ ومنذ» أن يكونا حرفي جر، متى يكونان حرفي جر؟ إذا جاء بعدهما اسم مجرور، كقولك: «ما رأيته منذ يومين»، أو «ما رأيته منذ شهر».

فـ«منذ» حرف جر، و«يومين»: اسم مجرور بـ«منذ»، وعلامة جره الياء.

ما معنى «منذ ومذ» حينئذٍ؟

حرف جر، عمله الجر، لكن معناه الابتداء، يعني: بمعنى «مِن» دائمًا؟ لا.

قلنا: إن معنى «منذ ومذ» يتحدد بزمن مجرورها، فإذا كان مجرورها معرفة حاضرًا، فهي بمعنى «في»، إذا كان مجرورها معرفة حاضرًا، يعني: في زمان التكلم، فهي على معنى «في»؛ كأن تقول: «ما رأيت زيدًا منذ يومنا». «يومنا»، وزمن التكلم: في زمن واحد أو هذا اليوم قبل التكلم؟ هذا اليوم هو يوم التكلم، حاضر، وهو معرفة. فما معنى: «ما رأيته منذ يومنا»، يعني: ما رأيته في يومنا، هذا المعنى عند العرب.

ومن ذلك: أن تقول: «ما رأيته منذ شهرنا»، أو «منذ سنتنا»، أو «منذ أسبوعنا».

يعني: ما رأيته في هذا الأسبوع، ما رأيته في هذا الشهر، ما رأيته في هذه السنة؛ لأن المجرور معرفة، وهو زمن التكلم.

وإن كان المجرور ماضيًا؟ يعني: المجرور زمنه قبل زمن التكلم، فهو على معنى «مِن»؛ كأن تقول وأنت في يوم الإثنين: «ما رأيت زيدًا منذ يوم الجمعة»، فزمن التكلم يوم الإثنين، و«يوم الجمعة» المجرور زمنه حاضر أو ماضٍ؟ ماضٍ.

إذًا ما معنى قولك: «ما رأيته منذ يوم الجمعة»، يعني: ما رأيته من يوم الجمعة.

وكذلك في قولك: «ما رأيته منذ شهر»، «شهر» نكرة.

أو «ما رأيته منذ سنة»، أو «ما رأيته منذ أسبوعٍ».

يعني: ما رأيته مِن شهر، أو مِن سنة، اتضح المعنى يا إخوان؟ لأني سأسأل: ما الفرق بين قولك: «ما رأيته منذ شهرنا»، و«ما رأيته منذ شهر».

وأنتم كلكم أعراب أقحاح، ماذا تفهمون، من قولنا: «ما رأيته منذ شهر»،

يعني: ما رأيته منذ ثلاثين يومًا.

«وما رأيته منذ شهرنا»، يعني: ما رأيته في شهرنا هذا، الذي مضى كله أو بعضه.

يعني: لو كنا في شهر مُحرم، نحن الآن في العاشر من محرم، في يوم عاشوراء، وقلت لك: «ما رأيت زيدًا منذ شهرنا»، يعني: ما رأيته في هذا الشهر شهر محرم، يعني: ما رأيته منذ عشرة أيام.

فإذا قلت لك: «ما رأيته منذ شهر»، يعني: ما رأيته منذ زمن شهر، يعني: من ثلاثين يومًا. ففي هذا فرق بين المُعرف الحاضر؛ لأنه بمعنى «في»، ما رأيته في هذا الشهر، والماضي، ومن الماضي النكرة.

نُكمل ثم نفتح مجالًا للأسئلة.

ومن ذلك: قول زُهير:

لمن الديار بِقُنَّةِ الحجر ... أقوينَ مذ حجج ومذ دهر

يعني: أقوين من حجج ومن دهر.

وقال امرؤ القيس:

قِفا نبكِ من ذكرى حبيب وعِرفان ... وربع عفت آثاره منذ أزمان

أي: «من أزمانٍ».

فـ«منذ» كـ«مُذ»، إلا أن الغالب على «منذ» أن تكون حرف جر، وقد تأتي اسمًا، والغالب على «مُذ» أن تكون اسمًا، وقد تأتي حرف جر.

سَلْ تفضل.

أيهما أبلغ؟ لا تحضرني إجابة الآن، لكن اختلاف المعنى هو الذي ذكرته لك.

إذا قلت: «منذ يومين»، يعني: ما رأيته من يومين إلى الآن.

«وما رأيته منذ يومان»، أو «ما رأيته مذ يومان»، يعني: ما رأيته مدة عدم رؤيتي يومان.

فالمعنى الإجمالي واحد، لكن ما الفرق الدقيق بينهما؟ لا يحضرني ذلك.

ثم بعد ذلك يتكلم أيضًا عن استعمالات حروف الجر، فيتكلم عن زيادة «ما» بعد بعض حروف الجر، فيقول:

وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زِيدَ مَا فَلَمْ تَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا
وَزِيدَ بَعْدَ رُبّ وَالْكَافِ فَكَفّ وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّ

يقول: إن «ما» قد تُزاد بعد خمسة أحرف من حروف الجر، وهي: «من، وعن، والباء، والكاف، ورُبَّ».

وحكمها يختلف: فإن زيدت «ما» بعد «مِن، وعن، والباء»، فإنها لا تكفها عن عمل الجر، بل تبقى حروف جر عاملة؛ كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾ [نوح:٢٥]، ﴿مِّمَّا﴾، أي: مِن مَا، والمعنى -والله أعلم: مِن خطيئاتهم أغرقوا.

«مِن» هنا حرف جر، لكن ما معناه؟ درسنا معاني «مِن»: ابتدائية، أو سببية، أو ظرفية؟ سببية، يعني: بسبب خطاياهم.

فـ«مِن»: حرف جر عامل، لم يُكف عن عمله.

«ما»: حرف زائد.

و«خطيئات»: اسم مجرور بـ«مِن».

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون:٤٠].

﴿عَمَّا﴾، أي: عنْ مَا قليل، فـ«ما» زائدة، ولم تكف عن الجر، والمعنى: عن قليلٍ ليصبحن نادمين.

وعرفنا أن الحروف الزائدة كلها معانيها التوكيد.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران:١٥٩].

برحمة من الله لنت لهم، قال: «بما رحمةٍ من الله لنت لهم».

المعنى -والله أعلم: برحمة من الله لِنت لهم، ثم زيدت «ما»، فلم تكف الباء عن العمل.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء:١٥٥].

أي: بنقضهم ميثاقهم، فزيادة «ما» بعد هذه الأحرف زيادة قياسية مضطردة؛ للدَّلالة على التأكيد.

إذًا فإذا زيدت «ما» بعد «مِن وعن والباء»، فإنها لا تكفهم عن العمل.

وإذا زيدت «ما» بعد «الكاف ورُبَّ»، فيجوز فيهما حينئذٍ أن يُكفَا عن العمل، وهذا هو الأكثر، ويجوز أن يُعملا، وهذا جائز قليل.

يجوز فيهما أن يُكفا عن العمل، فيصيرا حرفي جرٍ مكفوفين، فلا يعملا. و«ما»: حرف زائد كاف. ويجوز أن يُعملا، فيكونا حرفي جر عاملين، و«ما» زائدة غير كافة.

فمن الكف -وهو الأكثر- قول الشاعر هاجيًا:

وَأَعلَمُ أَنَّنِي وَأَبَا حُمَيدٍ ... كَمَا النَّشْوانُ وَالرَّجلُ الحَلِيم
أُرِيدُ حَيَاتَهُ وَيُرِيدُ قَتلِي ... وَأَعلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّئِيم
فَإِنَّ الحُمرَ مِن شَرِّ المَطايا ... كَمَا الحَبِطاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيم

فهنا قال: «كما النشوان»، أي: كالنشوان، فلو لم يأتِ بـ«ما» لوجب أن يقول: كالنشوان.

فلما جاء بـ «ما» جاز له أن يقول: «كالنشوانُ»، وهذا الأكثر.

وجاز أن يقول: «كالنشوان»، «كما النشوان».

فإن قال: «كما النشوان»؟ فـ«الكاف» جارة، و«ما» زائدة، و«النشوان» اسم مجرور، النشوان يعني: السكران.

وإن قال: «كما النشوانُ»، فـ«الكاف» مكفوفة عن العمل، و«ما»: زائدة كافة، و«النشوانُ» مبتدأ، وخبره محذوف، يعني: «كما النشوانُ هو».

ومن ذلك أيضًا: قوله: «**كَما الحبطات شرُّ بني تميم**»، فـ«الكاف» مكفوفة، و«ما»: حرف زائد. «الحبطات شرُّ بني تميم»:

«الحبطات»: مبتدأ، و«شرُّ» خبر، هنا الخبر مُصرح به، وهنا يجب أن يكف عن العمل؛ لأنه أدخلها على جملة، أدخلها على جملة اسمية.

ونعرف أن حروف الجر -يا إخوان- تدخل على ماذا؟ لا تدخل إلا على الأسماء، ما تدخل على الأفعال، ولا الحروف، ولا الجمل اسمية وفعلية، ولا شبه الجمل.

خصائص الأسماء، كيف دخلت على جملة اسمية؟ «الحبطات شر بني تميم»؛ لأن عملها كُفّ وأبطل وأزيل بـ«ما». فـ«ما» كفتها، ما معنى «كفتها»؟ يعني: كفتها عن العمل، وكفتها عن الاختصاص بالاسم.

وقلنا مثل ذلك في «إن» وأخواتها إذا اتصلت بـ «ما». لو قلت: «إن زيدًا قائمٌ»، أدخل «ما»؟ تقول: «إنما». «إنما زيدٌ قائمٌ»، فدخلت «إنما» على «زيد»، على اسم، جملة اسمية، «زيدٌ قائمٌ».

«إنما قام زيدٌ» صح ذلك؟ كيف أدخلت «إن» على فعل؟ لأن «ما» كفتها، ما

معنى «كفتها»؟ يعني: كفتها عن العمل، وكفتها عن الاختصاص بالجملة الاسمية.

هناك ملحوظة في الأبيات، يقول:

.... **كَمـا النَّشـوانُ وَالرَّجـلُ الحَلـيمُ**
.... **وَأَعلَـم أَنَّـهُ الرجـل اللَّئـيمُ**
.... **كَمـا الحَبِطـاتُ شَـرُّ بَنـي تَمـيم**

اختلفت حركة الروي؛ في البيت الأول والثاني الضم.

.... **كَمـا النَّشـوانُ وَالرَّجـلُ الحَلـيمُ**
.... **وَأَعلَـم أَنَّـهُ الرجـل اللَّئـيمُ**

وفي الثالث:

.... **كَمـا الحَبِطـاتُ شَـرُّ بَنـي تَمـيم**

هذا عيب من عيوب الشعر، ماذا يسمى؟ يسمى في علم العروض والقافية الإقواءَ، الإقواء هو: اختلاف حركات الروي، وهذا قد يقع عند بعض الشعراء المتقدمين، وهو من أشد العيوب.

ومن ذلك: قول الشاعر:

ربمـا الجامـل المؤبـلُ فـيهم وعنـاجيج بيـنهنّ المِهـار

«رُبَّ»: حرف جر، ودخلت عليها «ما»، فكفتها عن العمل.

فقيل: ربما الجامل، ولو لم تدخل عليها «رُبّ»؛ لوجب أن يقول: رُبَّ جاملٍ، فيجر.

«ربما الجامل المؤبلُ فيهم»، فأخبر عن الجامل المؤبل بأنه فيهم، فـ«الجامل» مبتدأ، و«فيهم» الخبر، «الجامل»، يعني: القطيع من الجمال، و«المؤبل»، يعني: المهيأ للقُنية والاقتناء. و«العناجيج»: جمع عنجوج، وهو الخيل الجيد.

و«المِهار»: جمع مهر -وهو معروف: ولد الفرس.

ومن ذلك: قول الشاعر:

أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ ... كَما سَيْفُ عَمْرو لم تَخُنْهُ مَضارِبُهْ

«كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه».

فـ«سيف عمرو»: مبتدأ، وأخبر عنه بأنه لم تخنُه مضاربه، فالكاف هنا دخلت على اسم، أم على جملة اسمية؟ جملة اسمية، ما الذي جوّز ذلك؟ كون «الكاف» مكفوف عن العمل، وعن الاختصاص بالاسم. فهذا هو الكثير فيها، وهو الكف.

وأما إعمالها مع زيادة «ما» بعدها، فهو قليل جائز، فلك أن تقول في البيت السابق:

وَأَعلَمُ أَنَّني وَأَبا حُمَيدٍ ... كَما النَّشوانُ وَالرَّجلُ الحَليمُ

ومن ذلك: قول الشاعر:

ماويَّ يا رُبتما غارةٍ ... شعواء كاللّذْعَة بالميسم

«ماوي»، أي: يا ماوية، زوجته. «يا رُبتما»، «رُبة» فيها لغات، من لغاتها: «ربتاه، ربتما»، فأدخل «ما»، بعد «رُب غارة»، جر بها أم لم يجر؟ جر، الغارة: هي الحرب السريعة، الشعواء: المنتشرة.

«كاللذعة بالميسم»: شبه هذه الغارة بسرعتها كأنها لذعة بالميسم. وهذا من أجمل التشبيهات.

وقال الشاعر:

ونَنْصُرُ مَوْلاَنَا ونَعْلَمُ أَنَّهُ ... كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وجَارِمُ

الشاعر قال: «كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وجَارِمُ».

«كما الناسِ» جر أم كف؟ جر، ولو كف لجاز، فكان يقول: «كما الناسُ».

ومن ذلك: قول الشاعر:

ربمـــا ضـــربةٍ بســـيفٍ صـــقيل بـــين بُصـــرى وطعنـــة نجـــلاء

فقال: «ربما» وزاد «ما» مع حرف الجر «رُبّ»، ومع ذلك أبقى عمله فقال: «ضربةٍ».

هذا ما تيسر شرحه في استعمالات حروف الجر؛ ليبقى الكلام على مسألة واحدة في حروف الجر، وهي: «إعمال حروف الجر وهي محذوفة».

نرجئها -إن شاء الله- إلى الدرس القادم، ومع الابتداء أيضًا بالكلام على «باب الإضافة».

إن كان هناك من سؤال، أو أن نذكر بعض الفوائد واللطائف القائمة على ما تم شرحه من قبل.

مما ذكرناه في الدرس الماضي: أن «الباء» قد تأتي للدَّلالة على البدلية؛ كقوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ عن أمنا عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «**ما يسرني بها حُمر النعم**»، أي: ما يسرني بدلها حُمر النَّعم.

«**حُمر**»: فُعل، وهو جمع، مفرده «حَمراء»، نعم «فعلاء» و«أفعل» يُجمعان على «فُعل». حمراء وحمراء وحمراء، فهُن حُمر، وصُفر، وخُضر.

والمراد بـ«**حُمر النعم**»: النوق الحُمر، وهن أنفس أموال العرب.

وقد يخطئ بعض المتكلمين في قراءة الحديث ونحوه، فيقولون: «حُمر النِّعم» «حُمُر» بضم الميم، و«الحُمُر» فُعُل، وهو جمعٌ مفرده: حِمار، «حِمارٌ» مفرد، وجمعه «حُمُر وأحمرة، وحمير، وحمور، وحُمورات، ومحموراء»، كل ذلك

جمع لحمار.

والمعنى -لا شك- أنه ينعكس ويفسد، بدل أفضل وأنفس أموال الإبل صارت الحمير.

فإن قلت: قرأنا في هذا الدرس قول الشاعر في زيادة «ما» بعد بعض حروف الجر:

فإن الحُمر من شر المطايا ... كما الحبطات شرُّ بني تميم

فقال: إن الحُمر من شر المطايا. يريد بالحُمر: الحمير، أم النوق الحُمر؟ يريد: الحمير، يعني: يريد الحُمر، والحُمر من خير المطايا عند العرب، إلا أنه سكن الميم لضرورة الشعر.

وفي الحديث قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**النَّعم**»، والنَّعم: مفرد الأنعام.

قال المُرقش الأكبر -وهناك مرقشون آخرون من الشعراء- قال:

لا يُبعد الله التلبب وال ... غارات إذ قال الخميس نعم

«الخميس»: الجيش، و«الغارات»: الحروب السريعة، و«التلبب»: لباس الحروب.

يقول: لا يبعد الله هذه الأمور، إذا قال الجيش، ماذا قال؟ نعم.

ما معنى «نعم» في البيت؟

- الزمخشري ذكر البيت في كتابه «المفصل في العربية» شاهدًا على حذف المبتدأ.

- وذكر ابن هشام في «مغني اللبيب» أن بعض مشايخ القراء أخبر تلميذه أن «نعم» في هذا البيت حرف جواب، «نعم» عكس «لا».

ثم بحثوا عن الشاهد، فلم يجدوه في البيت، أين المبتدأ المحذوف، والصواب: أن «نعم» هنا مفرد «أنعام»، يعني: إذا قال الخميس هذه نعمٌ، فأضيروا عليها.

ومما قرأناه في هذا الدرس قول الشاعر:

لاهِ ابْنُ عَمِّكَ لا أُفْضِلْتَ فِي حسب   عنـي ولا أنـت ديـاني فتخـزوني

هذا البيت لأبي الإصبع العدواني في قصيدة جميلة له، «نونية» يقول في أولها:

يـا مـن لقلـبٍ طويـل الهـم محـزون   أمسـى تـذكر ريّـا أم هـارونِ

ومنها أبيات مشهورة، كقوله:

إنّـي أَبِـيٌّ أَبِـيٌّ ذو مَحافَظَـةٍ   وَابـنُ أَبِـيٍّ أَبِـيٍّ مِـن أَبِيّـينِ

وقوله: **(لاهِ ابن عمك)**، «لاهِ»، أي: للهِ، ثم حذف حرف الجر، ثم حذف اللام من لفظ الجلالة، فصارت «لاهِ»، وهذا جائز في مثل هذا الأسلوب، فإن لفظ الجلالة «الله» كما تكلمنا في درس سابق، «الله» أصله «إله»، حذفت منه الهمزة فصارت: «لاه»، ثم أدخلت «أل» وألزمت، فصار «الله»، ثم فُخمت الألف تعظيمًا فصار «الله».

وجاء في قراءة شاذة: «وهو الذي في السماء لاهٌ وفي الأرض لاه».

ما معنى: «لاهِ ابن عمك»؟ أي: لله ابن عمك، يريد: لله درُّ ابن عمك، يريد بذلك نفسه؛ لأنه كان يتكلم مع ابن عمه الذي خذله.

أقول: لله در ابن عمك الذي هو أنا. أما أنت فلا أفضلت في حسب عني، ولا أنت دياني فتخزوني.

ومما قرأناه في هذا الدرس، قول الشاعر:

أتنتهـون ولـن ينهـى ذوي شـطط   كـالطعن يـذهب فيـه الزيـت والفتـلُ

هذا البيت من قصيدة للأعشى الكبير؛ لأن الأعشيين كثيرون، فميزَ بالأعشى الأكبر، وهو ميمون بن قيس، وإذا قيل: «الأعشى» على الإطلاق، فالمراد به الأعشى الأكبر ميمون بن القيس.

وهذا البيت من قصيدة جميلة مشهورة له، يقول في أولها:

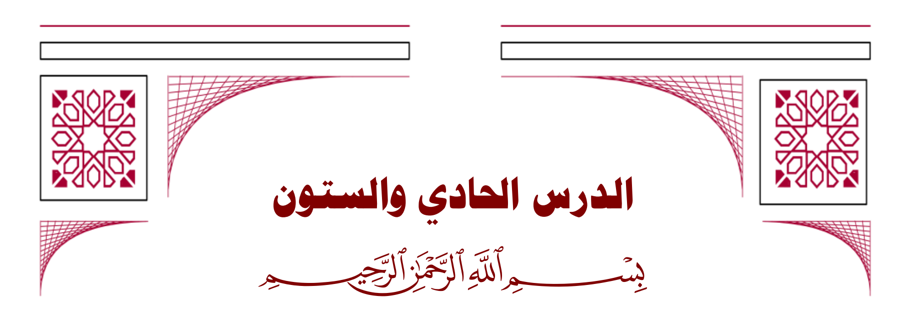
وَدِّعْ هُرَيــــرَةَ إِنَّ الرَكـــبَ مُرتَحِــلُ وَهَــل تُطيــقُ وَداعًــا أَيُّهــا الرَّجُــلُ

وهذه القصيدة لجمالها عدها كثير من الأدباء من المعلقات، وجعلوا المعلقات عشرًا، السبع المشهورة المعروفة، وزادوا عليها ثلاثًا، منها: «**لامية الأعشى**».

فهذا ما تيسر ذكره وشرحه.

والله أعلم، وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، ونحن في شهر الله المُحرم، من سنة ثنتين وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، في جامع الراجحي، في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الحادي والستين، من دروس «شرح **ألفية ابن مالك**» عليه رحمة الله تعالى.

في هذه الليلة -إن شاء الله تعالى- سنختم الكلام على باب «حروف الجر»، فلم يتبق منه إلا بيتان، نشرحهما الآن -إن شاء الله تعالى- ثم نعقب ببعض الفوائد المتعلقة بحروف الجر.

وفي البداية، كأن بعض الإخوة يتساءلون: متى سيتوقف نهاية هذا الفصل، هذا الدرس أم الدرس القادم؟

فأنا أيضًا أتساءل معكم، سيتوقف في هذا الدرس، أو الدرس القادم، أيضًا نأخذه في هذا الفصل، الاختبارات كأنها في الثاني عشر من الشهر، إذًا نتوقف -إن شاء الله- في الدرس القادم.

قال إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر الأبيات التي ذكرها، في باب «حروف الجر»:

٣٨٣. وَحُـذِفَتْ رُبَّ فَجَـرَّتْ بَعْـدَ بَـلْ وَالْفَـا وَبَعْـدَ الْـوَاوِ شَـاعَ ذَا الْعَمَـلْ

٣٨٤. وَقَـدْ يُجَـرُّ بِسِـوَى رُبَّ لَـدَى حَـذْفٍ وَبَعْضُـهُ يُـرَى مُطَّـرِدَا

ذكر في هذين البيتين الكلام على حذف حروف الجر وبقاء عملها، وذلك أننا ذكرنا في أول الباب، أن ابن مالك ذكر في هذا الباب ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقسام حروف الجر.

المسألة الثانية: معاني حروف الجر.

المسألة الثالثة: استعمالات حروف الجر.

انتهينا من المعاني، انتهينا من الأقسام، وتكلمنا على بعض الاستعمالات، بعض حروف الجر تأتي حروفًا وتأتي أسماءً، مثل: «منذ، ومذ، وعلى».

ومِن استعمالات حروف الجر: أن حرف الجر قد يُحذف ويبقى عمله، فقال ذلك وبينه في هذين البيتين.

فذكر أن حذف حرف الجر وبقاء عمله؛ إما أن يكون ذلك في حرف الجر «رُبّ» أو في سواه، فـ«رُبّ» له حكم، وفي سوى «رُبّ» له حكم.

وأما «رُبّ» وحذفها وبقاء عملها، فقال فيه في البيت الأول:

وَحُـذِفَتْ رُبَّ فَجَـرَّتْ بَعْـدَ بَـلْ وَالْفَـا وَبَعْـدَ الْـوَاوِ شَـاعَ ذَا الْعَمَـلْ

فـ«رُبّ» قد تُحذف ويبقى عملها، أي: الجر، وهي في ذلك على أربعة أقسام:

١- القسم الأول: الأكثر.

٢- القسم الثاني: الكثير.

٣- **القسم الثالث**: القليل.

٤- **القسم الرابع**: الشاذ.

القسم الأول: الأكثر.

هو أن تُحذف «رُبّ» ويبقى عملها، وذلك بعد الواو، على الشائع، وكثير في كلام العرب؛ شعرًا ونثرًا.

فمن ذلك: قول امرئ القيس الكندي، صاحب «المعلقة المشهورة»:

ولَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي

وهذا البيت أيضًا في «المعلقة»، فقال: «وليل»، الآن كان يتحدث عن موضع آخر وانتهى منه، ثم دخل في الكلام على موضع جديد، فقال: «**ولَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ**»، أي: ورُبّ ليلٍ، فالواو يسمونها واو «رُبّ».

وليلٍ مسبوقة بـ«رُبّ» محذوفة، فجرت وهي محذوفة. وسيأتي -إن شاء الله- إعراب ما بعد «رُبّ».

ومن ذلك: قول الشاعر:

وقاتِمِ الأَعْماقِ خاوِي المُخْتَرَقْ

هذا في أول القصيدة، وهي قصيدة من الرجز، في أول بيت قال:

وقاتِمِ الأَعْماقِ خاوِي المُخْتَرَقْ

أي: ورُبّ قاتم الأعماق، فهذا كثير.

ويمكن أن نقول بناء على ذلك، يعني: ما شئنا، كأن نقول مثلًا: وأسهم دخلنا فيها وخسرناها. يعني: ورُبّ أسهمٍ.

يقول: وأصحابٍ كنا نظنهم أوفياء، فلم نجدهم كذلك. يعني: ورُبّ أصحاب،

وهكذا...

وأما الكثير: فهو أن تُحذف ويبقى عملها بعد الفاء.

كقول امرئ القيس أيضًا في «معلقته» أيضًا:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

قال: «فمثلك»، أي: فرُب مثلك، أي: فرُبّ امرأة مثلكِ.

ومن ذلك أيضًا: قول المتنخل -وهو مالك بن عويمر- قال:

فحورٍ قَد لَهَوتُ بِهِنَّ وحدي نَوَاعِمُ في المُرُوطِ وفي الرِّيَاطِ

فقال: فحور، أي: فرُبّ حورٍ.

وأما القليل: فهو حذفها وبقاء عملها بعد «رُبّ»:

كقول رؤبة:

بل بَلَدٍ مِلْءِ الفِجاج قَتمه لا يُشْتَرى كَتَّانُه وجَهْرَمُه

فقال: «بل بلد»، أي: بل رُبّ بلدٍ.

والفجاج: الطرق، والكتان: نوع من القماش، والجهرم أيضًا كذلك: نوع من البسوط.

وقال رؤبة:

بل بلد ذي صعدٍ وأضداد

أي: بل رُبّ بلدٍ.

وقال رؤبة أيضًا أو العجاج:

بل محمح قطعت بعد محمح

أي: بل رُبّ محمحٍ، والمحمح: الصحراء.

فإذا حذفت «رُب»، وبقي الجر بعدها، فهل يُجر بها، أم بالواو التي تسمى واو رُبّ؟ مذهبان:

والجمهور على أن الجر بـ «رُبّ» المحذوفة.

وأما الشاذ: فهو أن تُحذف «رُب» وهي غير مسبوقة بالواو، ولا بالفاء، ولا ببل، وهذا قليل، وقد ورد:

ومن ذلك: قول جميل بن معمر العذري، في أول قصيدة له، قال:

رَســـــم دارٍ وَقَفــــــتُ في طَلَلِـــــه ... كـــدتُ أَقضـــي الحيـــاة مِـــن جَلَلِـــه

رسم الدار: هي بقايا الدور والأطلال.

«وقفت في طلله»، يعني: وقفت فيما بقي منه.

«كدت أقضي الحياة من جلله». الجلل من الأضداد، تطلق على الأمر العظيم، وعلى الأمر التافه.

«**رَسمِ دارٍ**» بالجر، أي: رُبّ رسمي.

فهذا ما يتعلق بحذف «رُب» وبقاء عملها.

وأما باقي حروف الجر غير «رُبّ»، فقال فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَقَـــدْ يُجَـــرُّ بِســـوَى رُبَّ لَـــدَى ... حَـــذْفٍ وَبَعْضُـــهُ يُـــرَى مُطَّـــرِدَا

يقول: **باقي حروف الجر على قسمين:**

القسم الأول: ما يُحذف باطراد، ويبقى عمله.

والقسم الثاني: ما يُحذف شذوذًا ويبقى عمله، فالشاذ لا يقاس عليه، والمطرد يقاس عليه، كما هو معلوم.

فالقسم الأول: ما يطرد حذفه ويبقى عمله، ورد ذلك في أساليب، من هذه الأساليب:

تمييز «كم» الاستفهامية، كأن تقول: «كم رجلًا بالبيت»، «كم ريالًا معك»، فإذا سبقت «كم» بحرف جر، فإنك تقول: «بكم ريالٍ اشتريتَ كذا وكذا»، «بكم رجلٍ ذهبت إلى زيد».

أما «كم» فمحلها الجر؛ لأنها مسبوقة بحرف جر، لكن الكلام على تمييزها، على مميزها، وهو «ريال»، في نحو: «بكم ريالٍ اشتريت كذا، وكذا».

«ريال» الواقع في تمييز «كم» المجرورة، على قول الجمهور مجرورة بـ«مِن» محذوفة، أي: بكم مِن ريالٍ اشتريت كذا وكذا. هذا قول سيبويه والجمهور.

وقال بعض النحويين -كالزجاج: بل هي مجرورة بالإضافة، يعني: أضفنا «كم» إلى «ريال»، وهذا ضعيف وليس الوجه الآن بيان هذا الضعف.

الأسلوب الثاني مما يُحذف فيه حرف الجر ويبقى عمله: في أسلوب القسم مع لفظ الجلالة.

مع لفظ الجلالة بالذات، فلك أن تقول: «والله، لأفعلن كذا وكذا»، ولك باطراد أن تقول: «اللهِ لأفعلنّ كذا وكذا»، وهذا وارد في بعض الأحاديث والشواهد.

ومن الأساليب التي يطرد فيها حذف حرف الجر ويبقى عمله في جواب الاستفهام المتضمن مثل المحذوف.

فإذا قيل لك مثلًا: «بمَن مررت»، فإنك تقول في الجواب: «زيدٍ»، يعني: مررت بزيدٍ.

وأيضًا من المواضع: بعد حرف الاستفهام، بعدما يتضمن مثل المحذوف. هذا عكس السابق.

الأول: في جواب الاستفهام، ليس في الاستفهام، في جواب الاستفهام، أن يقال: «بمَن مررت؟» يقول: «زيدٍ».

طيب هنا في الاستفهام نفسه، فإذا قيل لك مثلًا: قال لك إنسان: «مررت بزيدٍ»، فأنت تقول: «أزيدٍ»، أي: أمررتَ بزيدٍ؟

فهذه أربعة مواضع ذكرناها مما يطرد في حذف حرف الجر، ويبقى عمله.

من المواضع أيضًا: موضع سبق شرحه، وهو: حذف حرف الجر باطراد قبل أنَّ وأنْ.

كقولك: «عجبتُ أنك قائم»، أي: عجبتُ من أنك قائم.

وكقولك: «أخاف أن تذهب»، أي: أخاف من أن تذهب.

قال تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾ **[الحجرات:١٧]**، أي: يمنون عليك أن أسلموا، والله أعلم.

قال تعالى: ﴿بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ **[الحجرات:١٧]**، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾ **[الشعراء:٨٢]**، أي: أطمع في.

وقال: ﴿وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا﴾ **[المائدة:٨٤]**.

وقال: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾ **[المؤمنون:٣٥]**، أي: أيعدكم بأنكم.

وهذا سبق شرحه عندما تكلمنا على «باب تعدي الفعل ولزومه»، فقلنا: إن حرف الجر الذي يُعدي الفعل اللازم إلى مفعوله قد يُحذف؛ إذا كان قبل «أنْ

وأنَّ».

قال ابن مالك في ذلك، أذكركم بالبيتين، قال:

وَعَــدِّ لَازِمًـا بِحَـرْفِ جَـرِّ وَإِنْ حُـذِفْ فَالنَّصْـبُ لِلْمُنْجَـرِّ

نَقْـلًا وَفِـي أَنَّ وَأَنْ يَطَّـرِدُ مَـعْ أَمْـنِ لَـبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَـدُوا

أي: عجبت من أن يدُوا.

وهذا على مذهب الخليل والكسائي، فهما يريان أن الموضع هنا موضع جر، بحرف الجر المحذوف، يعني: أن حرف الجر حُذف وعمله باقٍ، فـ«أنّ» وما دخلت عليه في محل جر، و«أنْ» وما دخلت عليه في محل جر.

وقال غيرهما: بل الموضع هنا موضع نصب؛ لأن حرف الجر إذا حُذف -كما سيأتي- فالأصل أن المجرور بعده ينتصب، ولا يبقى عمل حرف الجر المحذوف، لا يبقى إلا في هذه المواضع التي نحصرها الآن ونذكرها؛ **لأن القاعدة: أن حرف الجر إذا حذف زال عمله**، إلا في هذه المواضع التي ذكرناها شرحًا لبيتي ابن مالك.

فالمسألة فيها خلاف مفتوح هنا، فهذا هو المطرد، إذًا المطرد في حذف حروف الجر سوى «رُبّ»، فيها أساليب معينة، ذكرنا أشهرها.

أمَّا غير المطرد فهي كُليمات، سُمعت من فصحاء، فلا يقاس عليها.

من ذلك: قول رؤبة -وهو من أفصح العرب- عندما سئل: كيف أصبحت؟ قال: «خيرٍ والحمد لله»، أي: بخير والحمد، أو على خيرٍ.

قال الزمخشري: ورؤبة هذا مِنْ أنبغ العرب؛ للشيح والقيسون.

تعرفون «الشيح والقيسون»؟ من نبات الصحراء، الآدمي ما يأكل الشيح

والقيسون، الزمخشري لا يريد أن يقول: إن رؤبة كان يأكل الشيح والقيسون؟ لكنه أراد أن يقول: إنه من العرب الفصحاء، الذين تأصلوا في العروبة والفصاحة.

ومن ذلك: قول الفرزدق يهجو جريرًا:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَة   أَشَارَتْ كُلَيْبٌ بِالْأَكُفِّ الأَصَابِعُ

أي: أشارت إلى كليب.

ومن ذلك: قول الشاعر:

وكريمة من آل قيس ألفته   حتى تبذخ فارتقى الأعلام

أي: فارتقى إلى الأعلام.

فهذه شواذ لا يُقاس عليها.

حسنًا، فهذا ما يتعلق بحذف حرف الجر وبقاء عمله، بغير هذه المواضع إذا حُذف حرف الجر لسبب من الأسباب، **فإن القاعدة فيه أن يزول عمله.**

القاعدة فيه أن يزول عمله، لماذا؟ لأن حرف الجر عامل ضعيف، ليس كالأفعال، الأفعال هي العوامل القوية التي تعمل متقدمة ومتأخرة وظاهرة ومحذوفة، ولهذا الفعل يرفع فاعله، وهو ظاهر ومحذوف، وينصب مفعوله وهو متقدم ومتأخر ومحذوف.

أما الحرف فالعمل في الحرف ليس متأصلًا، ولهذا نجد بعض الحروف تعمل، ونجد بعض الحروف لا تعمل، كما أننا نجد الحروف مختلفة العمل؛ فبعضها يجر، وبعضها ينصب، وبعضها يجزم، وبعضها يرفع وينصب.

الأفعال تتفق في رفع الفاعل، فهي مع الفاعل عملها واحد.

والمتعدية؟ المتعدية هي عملها متشابه، فهي مع رفع الفاعل تنصب المفعول

به، وإن كان بعضها أقوى من بعض، والبعض ينصب مفعولًا، وبعضها مفعولين، وبعضها ثلاثة مفاعيل، فعمل الفعل لقوته يشمل جميع الأفعال، ويكاد يكون متشابهًا.

أما العمل في الحروف فهو ضعيف، وذكرنا شيئًا من صور ضعفه.

فلهذا لا يعمل الحرف إلا إذا جاءت الأمور، إذا جاءت الجملة على أصلها، مثل: «محمدٌ لم يذهبْ». «لم» تجزم «يذهبْ»، هل يمكن أن تقدم «يذهب» على «لم»؟ ما يمكن، كما تفعل في المفعول به، تُقدمه على الفعل؛ «سلمتُ على محمدٍ»، ما تقول: «سلمت محمدٍ على»؛ لأن حرف الجر لا يعمل إلا إذا جاءت الأمور على أصلها كالضعيف، والضعيف إذا كانت ليست هناك مشاكل يعمل.

إذا كانت هناك مشاكل هرب، ما يستطيع أن يقاوم هذه الأمور.

حرف الجر هو من أقوى الحروف في العمل، لماذا؟ لصلته القوية بالأفعال، حرف الجر، ما عمله المعنوي؟ لا أريد اللفظي، اللفظ يجر الاسم الذي بعده، وإنما عمله المعنوي، يعني: ما فائدته؟ لماذا يُجلب؟ لتعدية الفعل.

يقولون: لإيصال الفعل إلى الاسم الذي بعده، فهو له علاقة بالفعل.

فلهذا سنرى أن هذا الحرف الذي أوصل الفعل إلى مفعوله، أوصل الفعل إلى الاسم الذي بعد حرف الجر، هذا الحرف قد يُحذف؛ لسبب من الأسباب.

بينما حروف الجزم لا تحذف، حروف الجزم هل يمكن أن تحذف؟ ما يمكن أن تحذف. وكذلك «إن» وأخواتها لا يمكن أن تحذف، كذلك حروف النصب لا تحذف، إلا ما ذكروا في «أن» لوجود عوض ودليل.

حسنًا، نريد أن نختم الكلام على «باب حروف الجر»، في خاتمة تتعلق بتعلق الجار والمجرور، فنقول: إن الجار والمجرور لا بد لهما من متعلق يتعلقان به.

وسبب ذلك: أن حرف الجر يوصل معنى الفعل إلى الاسم بعده، فلا بد من معرفة الفعل الذي يصل إلى الاسم المجرور بحرف الجر.

وهذا مِنْ أهم ما يهتم به المفسر والمعرب، ارتباطه الشديد بالمعنى، لهذا تجد المفسرين والمعربين مهتمين بذلك اهتمامًا كبيرًا، كلما جاء جارّ ومجرور يبينون المتعلق، هذا يتعلق بماذا؟ يتعلق بكذا، ويجوز أن يتعلق بكذا، ثم يختلف المعنى.

فإذا قلنا: «جلستُ على الكرسي». فـ«على الكرسي» جار ومجرور متعلقان بـ«جلس»؛ لأن الجلوس هو الواقع على الكرسي؛ بحيث لو كان الفعل «جلس» متعديًا، لكنا نقول: «جلستُ الكرسي»، يعني: يقع عليه مباشرة، إلا أن «جلس» فعلٌ ضعيف لازم، سنأتي بحرف الجر تقوية له، لنوصل هذا الفعل الضعيف إلى مفعوله.

لو قلنا مثلًا: «مررتُ بزيدٍ». فـ«بزيدٍ» متعلقان بـ«مرّ»؛ لأن المرور واقع على زيد؛ بحيث لو كان متعديًا، لكنا نقول: «مررتُ زيدًا».

ومثل ذلك ورد عن العرب في قول جرير:

تَمُرُّون الديارَ ولم تَعُوجُوا ... كلامكمُ عليّ إذًا حرام

أين تمرون بالديار، فلما حذف حرف الجر، نسب ما بعده على القاعدة.

«تمرون الديارَ»، ولو قال: «تمرون الديارِ»، لقلنا: إن هذا من الشاذ.

قال تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة:٧] ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾، ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾. ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ الأولى متعلقة بماذا؟ يعني: ما الشيء الواقع عليهم؟ الإنعام، فإذًا تكون: ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ متعلقة بالبر العمل؛ لأن الواقع عليهم الإنعام.

و﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ الثانية: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ ما الواقع عليهم؟ الغضب؛ إذًا

تكون ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ الثانية متعلقة بالمغضوب.

﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ الأولى تعلقت بالفعل الماضي «أنعمَ». و﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ الثانية تعلقت باسم المفعول ﴿ٱلۡمَغۡضُوبِ﴾ بحسب المعنى.

ولو قلنا مثلًا: «سارَ الذي يقرأ في الكتاب إلى الحديقة».

فقولنا: «في الكتاب» متعلقة بـ«يقرأ»؛ لأن القراءة هي الواقعة على الكتاب، وقولنا: «إلى الحديقة» متعلقة بـ«سار»؛ لأن الواقع على الحديقة السير.

نقول: «نزل القرآن منقذًا من الله». «من الله» جار ومجرور، السؤال: ما الذي مِنَ الله؟ النزول أم الإنقاذ؟ النزول، إذًا «من الله» متعلقة بـ«منقذًا» أم بـ«نزلَ»؟ بـ«نزل»، ولا يصح أن نقول: متعلقة بالإنقاذ، لا ينقذ مثل الله.

فلو قلنا: «نزلَ القرآنُ منقذًا من النار». السؤال: ما الذي مِن النار؟ النزول أم الإنقاذ؟ الإنقاذ، إذًا فقولنا: «من النار» متعلقة بـ«نزل» أم متعلقة بـ«منقذًا»؟ بـ«منقذًا»، على حسب المعنى.

يعني: انظر ما الأمر الذي يقع على المجرور بحرف الجر، هذا فقط يساعده، يوصله إلى هذا المجرور.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَحۡسَبُهُمُ ٱلۡجَاهِلُ أَغۡنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة:٢٧٣].

انتبه لمعنى الآية، هنا وقع فيها وَهْمٌ من بعض المفسرين والمعربين، في قوله: ﴿مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾، متعلقة بماذا؟ بالغنى، أما بالحسبان؟ ﴿يَحۡسَبُهُمُ ٱلۡجَاهِلُ أَغۡنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾، يعني: نقول: ما الذي وقع من التعفف؟ هل التعفف سببه الغنى، أم سببه حسبان الجاهل أنهم أغنياء؟ حسبان الجاهل أنهم أغنياء؛ إذًا ﴿مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ متعلقة بـ«يحسب»، وليست متعلقة بـ﴿أَغۡنِيَآءَ﴾.

والمعنى يفسد إذا علقتها بأغنياء، لو علقتها بأغنياء فالمعنى فاسد؛ لأن الظان لو كان يعلم أنهم استغنوا عن المال بسبب تعففهم؛ لكان عالمًا بحالهم، أم جاهلًا؟ كان عالمًا؛ فأفسد معنى الآية.

هذه أشياء كثيرة جدًا في القرآن متعلقة بمثل ذلك تؤثر كثيرًا في المعنى.

مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٢]، هذا في الدَّيْن.

﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ﴾ يعني: الدين، ﴿صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا﴾ يعني: حالة كونه صغيرًا أو كبيرًا، ﴿إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ﴾ جار ومجرور، متعلق بماذا؟ بالكتابة؟

﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ﴾ [البقرة:٢٨٢] أن تكتبوا الدين، ﴿صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا﴾ [البقرة:٢٨٢] والكتابة مستمرة إلى أجل الدين.

نكتب إلى أجله، يعني: إلى أجل حلول الدين، ﴿إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ﴾ ليست مرتبطة بكتابة، لو كانت الكتابة مرتبطة بـ﴿إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ﴾، ما الواقع إلى الأجل، ما الشيء الواقع إلى الأجل؟ استقرار الدين في الذمة، في ذمة المدين، هذا الواقع، إذًا لا بد أن يجعله حالا من الدين، ﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن﴾ تكتبوا الدين، حالة أن الدين مستقر في ذمته إلى أجله.

فلهذا يقول: في أجله حال، لأن الحال سبق أنها تأتي مفردة، وجملة، وشبه جملة، هذه الحال.

وإذا تعلقت هذه الجملة بالحال، فعرفنا أنها تُعلق بكونٍ عام، الحال، الصفة، الخبر، الصلة، هذه الأربعة قلنا: من وادٍ واحد، حكمها واحد، وكلها تُعلق بكون العام، يعني: باستقراء، فمعرفة التعلق أمر مهم جدًّا للمفسر وللمعرب.

إذًا، المراد بالتعلق هاهنا: الارتباط المعنوي بشبه الجملة بالحدث، أي: بالفعل الواقع وتمسكها به كأنها جزء من الحدث، لا يظهر معناه إلا بها، ولا يكتمل معناه إلا بها.

الحديث لا يكتمل معناه إلا بشبه الجملة، وشبه الجملة لا يكتمل معناها إلا بالحدث؛ وذلك أن شبه الجملة -في الحقيقة- هي من قيود الفعل، فأنت يمكن أن تأتي بالفعل مطلقًا بلا قيود، أو تقيده بقيود مختلفة، وأشرنا إلى أن المفاعيل قيود، والحال قيد.

من القيود: شبه الجملة.

فإذا قلت مثلًا: «أقيمُ اليوم في الرياض، وسأسافر غدًا إلى مكة». «أقيم» هذا فعل يدل على الإقامة. وما في دلالة على مكانها أو زمانها، إلا مطلق المضي، فإذا قلت: «اليوم»؛ تبين الزمان، وهو شبه جملة، وإذا قلت: «في الرياض» بين المكان، وإذا قلت: «أسافر»، هذا فيه السفر، وفيه الدَّلالة على مطلق المُضي، إذا قلت: «سأسافر غدًا»، قيّد الفعل بزمانه، وإذا قلت: «إلى مكة»، قيّد الفعل بمكانه.

فشبه الجملة أيضًا من القيود، التي يُقيد بها العربي الحدث، أو نقول: «الفعل»، الفعل هو الحدث، سواءٌ كان فعلًا صناعيًّا؛ ماضيًا، مضارعًا، أمرًا، أو كان بمعنى الفعل، أو يعمل عمل الفعل، في الأسماء المشتقة، (مصدر، اسم فعل، اسم فاعل، اسم مفعول)، هذه كلها تعمل عمل الفعل، فلهذا يتعلق بها، أو تتعلق بها شبه الجملة.

ولكن يُستثنى من ذلك خمسة أحرف من حروف الجر، هذه لا تتعلق بشيء.

الحرف الأول: حرف الجر الزائد، وأشرنا -من قبلُ- إلى حروف الجر الزائدة، فحروف الجر الزائدة ليس لها مُتعلق:

كالباء، في قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد:٤٣]، المعنى -والله أعلم: كفى الله شهيدًا.

وكذلك قوله: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر:٣].

والباء الواقعة في خبر «ليس وما»؛ كقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ﴾ [الأنعام:١٣٢]، ﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ﴾ [الزمر:٣٦].

هذه الحروف كلها حروف جر زائدة للتوكيد والتقوية.

لكن ما تقول: «إن كفى بالله»، أن الجار والمجرور «بالله» متعلق بـ«كفى»، لا، ما الذي تعلق بـ«كفى»؟ هو الفاعل «الله»، «كفى الله»، الله يكفي، فهو فاعل، هنا التعلق ليس تعلق جار ومجرور، إنما تعلق فاعل بفعله.

﴿كَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥] فـ«الله» فاعل للكفاية.

﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ﴾ [الأنعام:١٣٢] وما ربك غافلًا، والباء زائدة ليس لها متعلق.

وبعض المفسرين قد يغفل عن ذلك، فيسير على القاعدة، أن الجار والمجرور هو متعلق، هذا يحدث من بعض النحويين، وذكر ابن هشام بعض الأمثلة عن بعض المفسرين، تفاسير مطبوعة، ومع ذلك علقوا حروف الجر الزائدة بمُعلقات، وهذا غير صحيح، لا المعنى ولا الصناعة.

ليس هو الخلاف في المصطلح فقط، ما أحد يخالف أن هذا زائد في تركيب الجملة، المصطلح أنه غير مناسب في القرآن، أن تقول: «زائد»، تقول: «صلة»، أو أي كلمة أخرى.

المتعلق هذا خطأ، هم فقط يخالفون في المصطلح، وإلا هم يوافقون على أن

الباء هنا –مثلًا– ليست من جسم الجملة، ليست تركيب الجملة، الجملة فعل وفاعل، ما في إشكال في ذلك.

الحرف الثاني الذي لا يتعلق: لعل، في لغة عقيل.

﴿خَـٰلِقٌ﴾ مبتدأ، «هل خالق غير الله»، «هل طالب في القاعة»؟

إذا قلت: «هل طالب في القاعة؟» أصل الجملة: «الطالب في القاعة»، مبتدأ وخبر، ثم أدخل «هل»، تقول: «هل الطالبُ في القاعة؟»، ويجوز التنكير هنا: «هل طالبٌ في القاعة؟» استفهام. ما هو متعلق؛ لأنه حرف جر زائد.

الثاني: لعل: نعم، الزائد وجوده كعدمه، شرحنا الدرس من قبل، حرف الجر الزائد، هو الذي كان وجوده كعدمه، لا يؤثر في تقييم الجملة، لكن يؤثر في معناها؛ كبقية حروف التوكيد. نعم، حرف توكيد.

قلنا: الحرف الثاني الذي لا يتعلق هو «لعل» بلغة عقيل.

وذكرناه من قبلُ في حروف الجر الشاذة؛ كقولهم: «لعل زيدٍ قائمٌ»، فلهذا قلنا من قبل: إن «زيدٍ» هنا مبتدأ، مرفوع محلًّا مجرور لفظًا.

مبتدأ، ما نقول: اسم مجرور، ما نقول: جار ومجرور، ما نقول: مبتدأ، وكذلك في قولك: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد:٤٣]، ﴿بِٱللَّهِ﴾ ما نقول: جار ومجرور، نقول: فاعل.

﴿هَلۡ مِنۡ خَـٰلِقٍ﴾ [فاطر:٣]، ما نقول: جار ومجرور، نقول: مبتدأ، مرفوع محلًّا مجرور لفظًا.

والثالث: الحرف الذي لا يتعلق هو «لولا»، وذكرناه في حروف الجر الشاذة، على قول سيبويه، الذي يقول: إن «لولا» إذا دخلت على ضمير فهي حرف جر،

كقولك: «لولاك»، أو «لولاه»، أو «لولاي».

وفي المسألة خلاف، لكن هذا على قول سيبويه، يقول: إذا دخلت على اسم ظاهر، فلا تعمل شيئًا. مثل: «لولا زيدٌ لأكرمتُك».

«زيدٌ»: مبتدأ مرفوع.

لكن «لولاك لسافرت»، يقولون: مثل: «لولا زيدٌ لأكرمتك»، لكن «لولا» حرف جر شاذ، يجر الضمير المتصل، مثل: «لعل» في لغة عقيل.

فكيف نُعرب الكاف في «لولاك لسافرت»؟ نقول: مبتدأ لكن في محل جر.

الرابع من الحروف التي لا تتعلق: «رُبّ».

حرف الجر «رُبّ» نحو: «رُبّ رجلٍ صالح لقيته».

كيف نُعرب «رُبّ رجلٍ صالحٌ لقيته»؟

«رجل»: مبتدأ، مرفوع محلًّا مجرور لفظًا، و«صالحٌ»: صفته، و«لقيته»: جملة فعلية خبر المبتدأ.

فـ«رُبّ، ولعلّ» في لغة عقيل، و«لولا» في قول سيبويه. هذه ثلاثة أحرف، يسمونها: «حروف الجر شبه الزائدة».

لماذا حروف الجر شبه الزائدة؟ قال: شبه الزائدة؛ لأن لها معنًى خاصًّا، وليس كالحروف الجر الزائدة، ليس لها معنى خاصٌّ، وإنما معناها مجرد التأكيد، لها معانٍ خاصة، ولكن ليس لها متعلق، ولهذا تؤثر في اللفظ، لكن لا تؤثر في الإعراب.

يبقى الفاعل بعدها فاعلًا، والمبتدأ مبتدأ، ولكنها تؤثر في لفظه، تنقله إلى لفظ الجر.

قلنا ذلك. نعم، حروف الجر كلها ضعيفة، لكن «رُبّ» جعلنا لها حكمًا خاصًّا؛ لأن السماع هو الذي يدل على ذلك، والسماع لا يُقدم عليه شيء، الخلاف في هذا السبب؛ أن حرف الجر ضعيف، فلا يعمل محذوفًا، والجمهور قالوا: لا، العمل لـ«رُبّ» لكثرة هذا الأسلوب، واضح أن العرب يقصدون «رُبّ»، لكن يحذفونه.

وكيف تخرج عن قصدهم؟ واضح أنهم يقصدون «رُبّ»، إذًا فنأخذ من هذا القصد بما أنه ظهر بسبب كثرة الأمثلة الآتية على هذا الأسلوب، وهو أسلوب مطرد.

الحرف الخامس: أحرف الاستثناء «خلا وعدى وحاشا».

إذا جُر بها فصارت حروف استثناء، فإنها حينئذٍ لا تتعلق أيضًا.

ومما ينبغي معرفته في شبه الجملة: أن المجرور بحرف الجر محله النصب، بالفعل الذي يتعلق به؛ لأنه في الحقيقة مفعول الفعل.

كما ألمحنا إلى ذلك، إلا أن الفعل ضعيف، فأوتي بالحرف ليُقوي الفعل إلى الوصول إلى مفعوله، يعني: يقرون بأنه مفعول الفعل.

وإذا قلت: «جلستُ على الكرسي»، فـ«الكرسي» مفعول به لـ«جلسَ»، إلا أن جلسَ فعل ضعيف لا يتعدى بنفسه، فجئنا بحرف الجر، ليُعديه إلى مفعوله، يعني: في الإعراب، فتقول: «جلستُ على الكرسي»، «جلستُ»: فعل وفاعل، و«على الكرسي»: جار ومجرور، فأنت قل: مفعول به؛ لأن هذا الفعل ضعيف، ما ينصب مفعوله بنفسه.

فإن قلتم: ما الذي يدل على هذا الزعم؟ أن المجرور بحرف الجر محله نصب؛ لأنه مفعول الفعل الذي يتعلق به، **فهناك عدة أدلة، من الأدلة على ذلك:**

الدليل الأول: أن المجرور بحرف الجر، يطلق عليه ويُعبر عنه باسم المفعول من الفعل الواصل إليه.

فتقول: «جلستُ على الكرسي» من «الكرسي» بالنسبة للجلوس؟ الكرسي مجلوس عليه، مجلوس مفعول، اسم مفعول، لكن أتينا بـ«على»؛ لأن الفعل لازم، لكنه مفعول مجلوس.

الدليل الثاني: أن حرف الجر لو حُذف بسبب من الأسباب، كما في نزع الخافض، لانتصب المجرور، لعاد إلى أصله النصب.

إلا ما ذكرنا من مواضع يُحذف فيها حرف الجر ويبقى عمله، هذه المواضع دل عليها السماع، مما يتجاوز هذه المواضع، وقلنا: **إن القاعدة: إن حرف الجر إذا حُذف فالقياس في المجرور بعده أن ينتصب**، يعني: يعود إلى أصله النصب.

ومن ذلك: قولهم مثلًا: «وصلنا القريةَ»، أي: وصلنا إلى القريةِ، و«أمرتُك الصدق»، «أمرتُكَ الخير»، أي: أمرتك به.

و «لا تقعد قارعة الطريق»، أي: لا تقعد في قارعة الطريق.

و«زهدت المال»، أي: زهدت فيه.

وقال يزيد بن الحكم في قصيدته الواوية العجيبة:

فَلَيــتَ كفافًــا كــانَ خَيْــرُك كلــه ... وَسَرَّك عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاء مُرتَوي

«ما ارتوى الماء»، أي: ما ارتوى من الماءِ.

ويقولون: «ذهبتُ الشام»، أي: ذهبتُ إليه.

و«دخلتُ الدار»، أي: دخلت إليه.

فهذه القاعدة: أن حرف الجر إذا حُذف، فالقياس في المجرور بعده أن

ينتصب.

ومن ذلك قول الشاعر الذي ذكرناه من قبل:

لــدن بهــز الكــف يعســل متنــه فيــه كمــا عســل الطريــق الثعلــبُ

«لدنٍ»، يعني: لين، «بهز الكف يعسل متنه»، «متنه»، يعني: يتلوى، مثل ماذا؟ «كما عسل الطريق الثعلبُ»، يعني: كما عسل الثعلب في الطريق، كما تلوى الثعلب في الطريق، لكن قال: «كما عسل الثعلب الطريقَ»، أي: في الطريقِ.

ويسمونه حينئذٍ النصب بنزع الخافض.

هذا تعبير، وإن كان لا يستعمله البصريون المتقدمون فيما اطلعت عليه، النصب بنزع الخافض.

ماذا يريدون بقولهم: هذا منصوب بنزع الخافض؟

أمَّا التحقيق في ذلك، فهو أنهم يقصدون أن حرف الجر لما حُذف، وصل الفعل بنفسه إلى مفعوله، فنصبه، فحينئذٍ هو منصوب بماذا؟ منصوب بالفعل، منصوب بالفعل بعد نزع الخافض، يعني: بعد حذفه.

هذا هو الذي عليه المحققون، ويظهر من كلام بعضهم أن مراده بالنصب بنزع الخافض: أن نزع الخافض نفسه هو الذي نصبه، أن عملية حذف الخافض هي التي أدت إلى النصب.

نعم، الأصل وجوده، ولو وجد لجر الذي بعده، يعني: بعملية النزع والحذف هي التي نصبت، ولكن يظهر أن كلام المتقدمين -حتى مَنْ عبّر من المتقدمين بنزع الخافض- النصب بنزع الخافض، إنما يعني أن الفعل هو الذي نصبه، الفعل هو الذي نصب مفعوله بعد حذف حرف الجر.

كم ذكرنا من دليل على أن الاسم المجرور بحرف الجر هو مفعول للفعل المتعلق به، ذكرنا دليلين.

الدليل الثالث: أن شبه الجملة تنوب عن الفاعل بعد حذفه.

فإذا كان الظرف متصرفًا، ارتفع لفظًا. تقول: «صِيم شهرُ رمضانَ».

«صام المسلمون شهر رمضان» «صام»: فعل لازم، و«شهر» ظرف زمان، ثم نقول: «صِيم شهرُ رمضان»، ما الذي ناب عن الفاعل؟ الظرف، معنى ذلك: أن الظرف في الحقيقة مفعول للفعل.

وتقول: «جُلس أمام الأمير».

وتقول: «سيرَ خلفنا».

فتجعل الظرف نائبًا عن الفاعل، فإذا أردت أن تُنيب عن الفاعل في قولك: «سارَ مُحمدٌ بزيدٍ»، فإنك تقول: «سير بزيدٍ»، فأين نائب الفاعل الذي ناب عن الفاعل بعد حذفه؟

الجار والمجرور معًا «بزيدٍ»؟ أم المجرور فقط؟ مذهبان ذكرناهما من قبل في «باب نائب الفاعل»، وقلنا: إن الصواب في هذه المسألة؛ أن نائب الفاعل هو المجرور فقط؛ لأنه هو المفعول.

يعني: لو قلنا مثلًا: «ضربَ محمدٌ زيدًا»؛ لقيل: «ضُرب زيدٌ»؛ لأن «ضرب» يتعدى لمفعوله مباشرة.

لكن «سارَ محمدٌ إلى زيدٍ» هو «سار» نفسه ينصب زيدًا، ولكان متعديًا، لكنه فعل ضعيف، فأتينا بحرف الجر.

فهذه كلها تدل على أن الفعل هو الذي يؤثر حقيقة في الاسم المجرور بعد

حرف الجر، وأن حروف الجر ما هي إلا حروف يُؤتى بها لتوصيل هذه الأفعال إلى مفاعيلها.

هل هناك من سؤال يا إخوان؟ المتعلق يكون فعلًا، أو ما يشبهه، أو ما هو في معناه.

الفعل يعني: الفعل الماضي والمضارع والأمر.

ما يشبهه، أي: الأسماء التي تعمل عمله، وهي: (المصدر، واسم الفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وصيغ المبالغة).

وما هو في معنى الفعل، يعمل به مثل «اسم الإشارة»؛ لأنه بمعنى أشير، مثل حروف التنبيه: «ها» بمعنى: أنبه، أيضًا تعمل.

لعلنا نختم بهذه المسألة:

وهي نريد أن نذكر شيئًا من الكتب التي درست واهتمت بحروف الجر.

لم يبق لنا إلا نقطة واحدة فقط، وهي: ذكر بعض الكتب التي تهتم بجمع، أو بالكلام على حروف الجر.

وهذه الكتب يسمونها «كتب حروف المعاني»، كتب حاول فيها مصنفوها أن يجمعوا كل الحروف التي في اللغة العربية، من حروف الجر وغيرها، وأن يرتبوها، وغالبًا يرتبونها ترتيبًا هجائيًّا.

وبعضهم يجمع مع الحروف ما تسمى بالأدوات، يجمع الحروف والأدوات أيضًا، كـ«كان» وأخواتها، و«كاد» وأخواتها، وكل ما يسمى بالأدوات والحروف أيضًا يجمعها، لكن أغلب الكتب تختص بالحروف.

فمن هذه الكتب:

- «حروف المعاني»، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، المُتوفى في القرن الرابع، وهو كتاب محقق، ومطبوع صغير، لكنه من المراجع القديمة المعتمدة في هذا الباب.

- «الأزهية في علم الحروف»، لعلي بن محمد الهروي، في القرن الخامس.

- «رص المباني في شرح حروف المعاني»، لأحمد بن عبد النور المالقي، في القرن السابع.

- «الجنى الداني في حروف المعاني»، للحسن بن قاسم المرادي، في القرن الثامن.

هذه الكتب كلها مختصة بالحروف، وأحسنها وأجمعها «الجنى الداني في حروف المعاني»، للمرادي، والمرادي هذا هو تلميذ أبي حيان، من قرناء ابن هشام.

ويتميز المرادي عمومًا بوضوح العبارة، عبارته فيها وضوح، وكتابه هذا مفيد جدًّا، وجميل، عبارته واضحة، ما فيها صعوبة ألفاظ النحويين وتعقيداتهم، ومع ذلك هو محسوب بالعمل الغزير المفيد.

- «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، لابن هشام الأنصاري، المتوفى في القرن الثامن.

«مغني اللبيب» هذا من أعظم كتب النحو، وقد ألفه ابن هشام كما ذكر في مقدمته للمفسر والنحوي، وقسمه قسمين:

القسم الأول من الكتاب: جعله للحروف والأدوات، وجمع الحروف والأدوات، وهو من أسهل الكتب التي جمعت الكتب والأدوات، ورتبها هجائيًّا، وكلامه فيه محرر جدًّا، ولكن في عبارته غموضًا، مع أنه كبير، لكنه كان يهتم كثيرًا

بتحقيق المسألة نحويًّا، حتى صار كتابه في أغلب مواضعه كالمتن.

فلهذا شُرح «المغني» شروحٌ كثيرة، وعليه حواشٍ متعددة، فلهذا كتاب المرادي يفوقه من هذه الناحية، أعني: وضوح العبارة. أما التحقيق -تحقيق المسألة، ومعرفة كلام المحققين والمناقشة- فهذه تجدها عند ابن هشام.

من أشهر شروح «مغني اللبيب» وحواشيه: «شرح الدماميني»، و«حاشية الدسوقي»، وهما مطبوعان ومشهوران.

قلنا: «مغني اللبيب» قسمه قسمين:

الأول: في الحروف والأدوات.

والقسم الثاني: جعله في أحكام الجملة، وشبه الجملة.

وهو مِنْ أحسن -بل أحسن- من تكلم عن أحكام الجملة، وشبه الجملة، وذكر فيها مباحث منيفة جدًّا، لا تكاد تجدها في غير هذا الكتاب.

واهتم اهتمامًا كبيرًا جدًّا بالإعراب؛ ذكر طريقة الإعراب، وذكر أخطاء كثيرة جدًّا يقع فيها المعربون، سواءٌ من حيث المعنى، أن يُعرب إعرابات تخالف المعاني، أو تضعف المعنى، أو من حيث الصناعة، قد يعرب إعرابًا من حيث المعنى المستقيم، لكنه يخالف شيئًا من صناعة النحو، أو يعرب إعرابًا يمشي من حيث المعنى والإعراب، لكنه يخالف في مواضع أخرى، في الكتاب المُعرب، وقد يعرب آية نظيرها لا يوافق هذا الإعراب، ونحو ذلك. فذكر جهات كثيرة يدخل الاعتراض فيها على المعرب بسببها.

هناك أيضًا كتاب مُحدث، وهو كتاب جيد، اسمه «الأدوات النحوية في كتب التفسير»، للدكتور/ محمد أحمد الصغير، أو الصُّغَير، من دار الفكر في دمشق، مجلد كبير، وقد بقي سنوات يكتب فيه ويبحث، وجهده فيه كبير وواضح.

ذكر أهم الأدوات النحوية، ودرسها في كتب التفسير، وما ذكره المفسرون في ذلك، وما ذكره أيضًا المعربون عمومًا، يدخل في ذلك كتب الإعراب وكتب النحو.

فهذا من أهم الكتب التي تعين الباحث، إذا أراد أن يُراجع شيئًا من الحروف، أو الأدوات.

أحد يسأل سؤالًا يا إخوان؟ سواء في حروف الجر خصوصًا، أو في النحو عمومًا.

الطالب:...

الشيخ: يحمله على الحكاية؟ كيف يحمله على الحكاية؟

الطالب:...

الشيخ: أنت عندما تقول: أزيد، «مررتُ بزيدٍ»، أقول لك: «أزيدٍ» أنا الآن آتي بمعنى جديد، أم أحكي الكلمة التي قلتها؟ تحكي كلمة هي نفس المعنى المراد في الكلمة السابقة.

أما أني أقول: «أزيدٍ»؛ لأني أستفسر، أنا الآن أستفسر، هذه الآن جملة جديدة، فليس هذا على الحكاية، لا ليس على الحكاية.

يقول الإنسان مثلًا: «معي تمرات»، فيقول: دع ارتكنا من ثمرتان، يعني: من ثمرتان المذكورة في كلامك هذه، هذه حكاية لفظية، أما إذا أردت المعنى، لا إذا أردت المعنى، لا يسمى حكاية.

«كان يقول دُبر كل صلاة» ما إعراب «دُبر»؟ ظرف زمان.

تعرف أن ظرف الزمان هو يتضمن فيه باطراد، نعم، له شرحان، قديم

وحديث، لا القديم غير موجود، الموجود الجديد.

نسيت، لكنه شرح «المغني» شرحًا في الهند، وشرحه في مصر، فأحدهما فُقِد، الشرح القديم غير موجود، الموجود الحديث.

ماذا قال؟

ابن القيم قال:...

جزاءً، يعني: بسبب عملكم، طيب.

الطالب:...

الشيخ: قال: هذه هي معاوضة، عوض، لا تقول: عوض، العمل لا يكون عوضًا. الجملة لا تكون عوضًا بالعمل.

الطالب: لأن العمل أقل بكثير.

الشيخ: نرجع لها، حسنًا الجملة تكون بسبب العمل؟... كيف سبب من الأسباب لا يصح الدخول برحمة الله، لا يكون الدخول بالعمل...

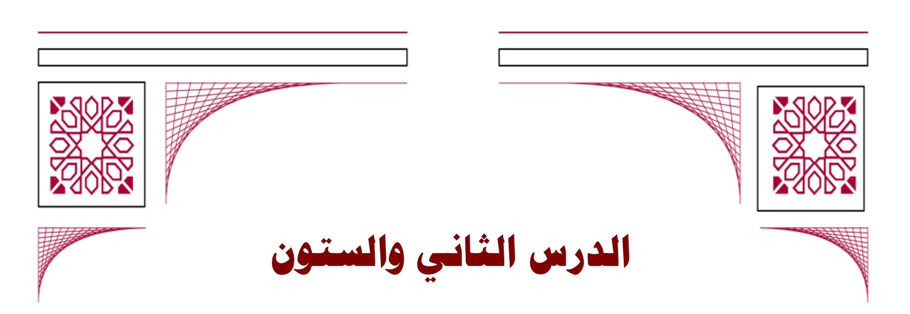
أين ذكر ذلك؟ في «البدائع»؟...

الطالب: ابن حجر ذكر كلام ابن هشام، ثم قال: وقد سبقه إلى ذلك ابن القيم...

الشيخ: عجيب، أوقفني على كلام ابن القيم، وابن تيمية لأراجعهما.

جزاك الله خيرًا، أحسنت.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس الثاني والستون

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبياكم، في ليلة الإثنين الحادي والعشرين من شهر المُحرم، من سنة ١٤٣٢ من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في جامع الراجحي في مدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الثاني والستين، من دروس «شرح ألفية ابن مالك» عليه رحمة الله.

انتهينا يا إخوان من الكلام على باب حروف الجر، ونبدأ في هذه الليلة -إن شاء الله تعالى- بالكلام على

باب الإضافة

باب الإضافة من أهم الأبواب النحوية.

وأهميته تأتي من أمرين:

الأول: أنه كثير جدًّا في الكلام، لا يستغني المتكلم عن الإضافة، لا الفصيح ولا غير الفصيح، فلهذا لو عددنا الإضافة في القرآن الكريم، لوجدناها بالألوف، بل لا تخلو صفحة من صفحات المصحف، لا أقول: من إضافة، بل من عدة إضافات.

وكذلك بقية الكلام؛ كالشعر، والنثر، كلام الناس قديمًا وحديثًا، كلام لا يستغني عن الإضافة.

الأمر الثاني: أن الإضافة أمر معنوي، يقوم على الفهم، وليس أمرًا لفظيًّا يُمكن أن نعرف كما نعرف المبتدأ، أو الفاعل، أو المفعول به، بل هو أمر معنوي، وهذا سيأتي بيانه -إن شاء الله- عندما أتكلم على تعريف الإضافة وفائدتها.

ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب الإضافة، إذا تأملنا الأبيات، وجدناه قد ذكر ثماني مسائل في باب الإضافة:

- **المسألة الأولى**: ما يحذف من أجل الإضافة.
- **المسألة الثانية**: معاني الإضافة.
- **المسألة الثالثة**: ما يكتسب المضاف إليه من المضاف.
- **المسألة الرابعة**: انقسام الإضافة إلى لفظية ومعنوية.
- **المسألة الخامسة**: إضافة الشيء إلى نفسه.
- **المسألة السادسة**: الأسماء الملازمة للإضافة وأحكامها.
- **المسألة السابعة**: حذف المضاف، وحذف المضاف إليه.
- **المسألة الثامنة**: الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

قال في أول ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٣٨٥. نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا ... مِمَّا تُضِيفُ احْذِف كَطُورِ سِينَا
٣٨٦. وَالثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا ... لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامَ خُذَا
٣٨٧. لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَاخْصُصْ أَوَّلَا ... أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا
٣٨٨. وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ ... وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

٣٨٩.كَـرُبَّ رَاجِينَـا عَظِـيمِ الأَمَـلِ مُـــرَوَّعِ الْقَلْـــبِ قَلِيـــلِ الْحِيَـــلِ
٣٩٠.وَذِي الإِضَــافَةُ اسْــمُهَا لَفْظِيَّـهْ وَتِلْـــكَ مَحْضَـــةٌ وَمَعْنَوِيَّـــهْ

في هذه الأبيات ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ عدة مسائل، مِنَ المسائل التي ذكرناها من قبلُ، فقال في أول أبياته:

نُونًــا تَلِــي الإِعْــرَابَ أَوْ تَنْوِينَــا مِمَّـا تُضِـيفُ احْـذِف كَطُـورِ سِـينَا

فبدأ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ «باب الإضافة» بالكلام على المسألة الأولى: وهي ما يُحذف من أجل الإضافة، ونلاحظ أنه لم يُعَرّف الإضافة؛ لأن الإضافة أمر معنوي يُفهم فهمًا، فلهذا كان من الصعوبة بمكان تعريفها، لكن يمكن أن يعرفها باب التعريفات التي ذكروها للإضافة، فمن ذلك قال بعضهم: «الإضافة نسبة تقييدية بين اسمين، توجب جر الثاني منهما أبدًا».

وقيل: «ضم اسم إلى آخر على تنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين»، وقيل: «نسبة تنعقد بين اسمين على تقدير واحد من أحرف الجر: اللام، وفي، ومِن».

لكن الإضافة تبين أكثر عندما نعرف فائدتها:

فائدة الإضافة: أنها تجعل الاسمين يدلان على شيء واحد، عندما نقول: «تجعل الاسمين»، وعندما نسمع التعاريف السابقة، عندما نقول: «ضم اسم إلى اسم»؛ يتبين لنا أن الإضافة لا تكون إلا بين اثنين، أن الإضافة خاصة بالأسماء، تكون بين اسم واسم.

وقد تكون في حالات؛ بين اسم وجملة، وهذه الجملة يجب أن تكون بمعنى الاسم، كما سيأتي تفصيله.

فالأصل في الأسماء: أن كل اسم يدل على معناه، يدل على مسماه، فإذا قلنا: «قلم»، كلمة «قلم» اسم، يدل على آلة الكتابة هذه. وإذا قلنا مثلًا: «الأستاذ»،

الأستاذ هو الشخص الذي يشرح، كلمة «قلم» لها معنى، وكلمة «الأستاذ» لها معنى؛ لأن كل اسم يدل على معناه.

فإذا قلنا بعد ذلك: «قلمُ الأستاذ» فهذان اسمان، لكنهما صارا يدلان على شيئين أم على شيء واحد؟ يدلان على شيء واحد، هذه الإضافة.

الإضافة فائدتها: أنها تجعل الاسمين يدلان على شيء واحد.

وأمثلة ذلك كثيرة جدًّا، وعندما نقول مثلًا: «سيارة»، هذه الدابة التي تسير من حديد، وعندما نقول مثلًا: «الوزير»، الوزير معروف؛ الأستاذ الذي تقلد هذه الوزارة.

وعندما نقول: «سيارةُ الوزير»، ماذا نرد بـ«سيارة الوزير»؟ هي هذه الدابة التي تسير من حديد.

فجعلنا الاسمين «سيارة الوزير» يدلان على شيء واحد، بطريق الإضافة، لولا الإضافة لبقي كل اسم يدل على معناه، بفائدة الإضافة تتبين الإضافة أكثر من التعريفات التي ذكروها، في تعريف الإضافة.

قلنا: الإضافة لا تكون إلا بين اسمين، كما سبق، وقد تكون بين اسمٍ وجملةٍ بمعنى الاسم.

وهذا خاص بالظروف، الظرف قد يضاف إلى اسم، وقد يضاف إلى جملة بمعنى الاسم، وكما تقول: «قلمُ محمدٍ»، و«قلمي»، و«قلمُ الطالب»، مع الظروف، مثل كلمة: «يوم»، يمكن تضيفها إلى اسم تقول: «يومُ الخميس».

«سآتيك يوم الخميس»، «الخميس»: مضاف إليه، قد تضيف كلمة «يوم» إلى جملة فعلية أو اسمية، فتقول: «سآتيك يوم تنجح».

فـ«يوم» هذا ظرف، وهو المضاف، الجملة الفعلية «تنجح»؛ لأنها بمعنى الاسم، يعني: المصدر، المعنى: سآتيك يوم نجاحك.

وهذا سيأتي بيانه في المسألة السادسة، وهي الأسماء الملازمة للإضافة وأحكامها.

قلنا: إن ابن مالك عقد هذا الباب على ثماني مسائل.

هناك بعض القواعد اللفظية التي تساعد أيضًا في ضبط الإضافة، فمن هذه القواعد اللفظية: أن كل ضمير اتصل باسم، فهما مضاف ومضاف إليه.

تعرفون الضمائر؛ هناك ضمائر منفصلة، وضمائر متصلة، الضمائر المتصلة ستتصل بما قبلها، يعني: ستتصل باسم أو فعل أو حرف، ما في خيار رابع، فإن اتصلت باسم فهي لا تكون مضافًا ومضافًا إليه.

كقولك: «قلمي»، أو «قلمك»، أو «قلمه»، أو «قلمنا»، أو «قلمها»، أو «قلمهم»، أو «قلمكم»، مضاف ومضاف إليه.

بخلاف ما لو اتصل الضمير بفعل أو بحرف، وهذا فَصَّلْنَا الكلام فيه، في إعراب الضمير، وعرفنا أن الضمير إعرابه منضبط، إذا اتصل بفعل إعرابه ثابت، اتصل باسم إعرابه مضاف إليه، إذا اتصل بحرف إعرابه منضبط، سبق بيان ذلك في باب الضمير.

من القواعد اللفظية التي تفيد أيضًا في «باب الإضافة»:

أن هناك أسماءً ملازمة للإضافة، هناك أسماء في اللغة العربية تلازم الإضافة، فكلما جاءت فهي مضاف وما بعدها مضاف إليه.

هذا سيأتي بيانها بالتفصيل في المسألة السادسة، الأسماء الملازمة للإضافة وأحكامها؛ كبعض الظروف، مثل: «قبل وبعد، وأمام وخلف»، مثل: «إذا وإذ»،

هذه كلها أسماء ملازمة للإضافة، فإذا جاءت فتعرب بحسب إعرابها، ثم يقال: هي مضاف وما بعدها مضاف إليه.

ثم بعد ذلك نعود إلى البيت الأول، الذي ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول «باب الإضافة»، وهو قوله:

نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا ... مِمَّا تُضِيفُ احْذِف كَطُورِ سِينَا

بيّن في هذا البيت المسألة الأولى، في هذا الباب، وهي: «ما يُحذف من أجل الإضافة»، فقال: إن الذي يحذف من أجل الإضافة شيئان:

الأول: النون التي تلي الإعراب.

والأمر الثاني: التنوين.

نبدأ بالتنوين: التنوين معروف، فإذا أضفت كلمة منونة فلا بد أن تحذف التنوين؛ لأن التنوين لا يجامع الإضافة، كما أن التنوين والإضافة لا يجامعان «أل»، إلا في مسائل سيأتي ذكرها وحصرها في الإضافة اللفظية.

ومثَّل على ذلك بقوله: «**كَطُورِ سِينَا**»، سيناء معروف، والطور ذكر في القرآن، ﴿طُورِ سَيْنَآءَ﴾ [المؤمنون:٢٠] و﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ [التين:٢]، فـ«طور» مضاف، و«سِيناء أو سَيناء» مضاف إليه.

وتقول: «جاء صديق محمدٍ»، أو «رأيتُ صديقَ محمدٍ»، أو «سلمتُ على صديقِ محمدٍ» المضاف يخضع للإعراب؛ رفعًا ونصبًا وجرًّا.

فقولنا: «مضاف» ليس بإعراب، والذي بعده مضاف إليه في الإعراب؛ لأن المضاف إليه له حكم ثابت وهو الجر، فهو إعراب، عندما تقول: «مضاف إليه»، نعرف أن حكمه هو الجر، لكن إذا قلت: «مضاف»، نعرف حكمه الإعراب (رفع أو نصب أو جر)؟ لا، إذًا فتعرب الاسم (رفعًا أو نصبًا أو جرًّا)، مبتدأ، أو فاعل، أو

مفعول، أو غير ذلك، ثم تقول: هو مضاف، والكلمة مع التالي مضاف إليه مجرور.

والأمر الثاني: الذي يحذف للإضافة، «النون» التي تلي الإعراب، يريد بذلك: نون المثنى، ونون جمع المذكر السالم.

كالنون التي في «طالبان، ومسلمون»، فأنت إذا قلت: «جاء الطالبان»، فـ«جاء»: فعل «طالبان»: فاعل مرفوع، ما علامة رفعه؟ أين علامة إعرابه؟ الألف، والنون جاءت بعد الإعراب، يقول: «**نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ**» يعني: نونًا تلي علامة الإعراب.

هذه النون التي تلي علامة الإعراب، تُحذف من أجل الإضافة، فتقول: «جاء طالبانِ»، فإذا أضفت تقول: «جاء طالبا علمٍ».

وكذلك مسلمون، تقول: «هؤلاء مسلمون»، فخبر مرفوع وعلامة رفعه الواو، فالنون جاءت بعد علامة الإعراب، فإذا أضفت تقول: «هؤلاء مسلمو العالمِ»، فتحذف النون لذلك.

يقولون: احترز بقوله: «نونًا تلي الإعراب»، من النون التي تأتي قبل الإعراب؛ كالنون التي تأتي في الجمع على منتهى صيغة الجمع، مثل: «بساتين، وشياطين، ومجانين»، فإنك ستقول: «هذه بساتينُ»، و«رأيتُ بساتينَ»، فالإعراب جاء بعد النون.

فلهذا هذه النون ماذا قبل الإضافة؟ فتقول: «هذه بساتينُ محمدٍ».

فإن قلت: أما كون التنوين لا يجامع الإضافة، فهذا واضح معروف، لكن لماذا النون في المثنى والجمع (جمع المذكر السالم) أيضًا لا تجامع الإضافة، وتحذف للإضافة ثم يحذف التنوين.

فنجاوب على ذلك يا إخوان: لأننا أشرنا إليه من قبل.

النون في المثنى وفي جمع المذكر السالم عوضٌ عن التنوين في المفرد. نعم، إذا قلت في المفرد: «محمدٌ»، «جاء محمدٌ»، «جاء»: فعل «محمد»: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمتان، أم ضمة؟ وعلامة رفعه الضمة، «محمدٌ» عليه ضمتان، الأولى علامة الإعراب الرفع، والثانية رمز التنوين، هي نون، التنوين نون يرمز له في الإملاء بضمة ثانية.

فإذا ثنيت «محمد»، تقول: «جاء المحمدان» مرفوع وعلامة رفعه الألف، والألف علامة الإعراب، تقابل الضمة، إذًا صار المفرد زائدًا على المثنى بالتنوين، فجاءت العرب بالنون في المثنى، فقالت: «محمدان»؛ لتكون هذه النون مقابلًا للتنوين في المفرد.

وبالغ بعض النحويين فقالوا: هي التنوين، ولكن الصحيح الذي عليه الجمهور: أنها نون وليست تنوينًا، جئت بها لمقابلة التنوين؛ لكي لا يكون المفرد أزيد في هذه الناحية من المثنى، وكذلك الجمع -لهذا الجمع السالم- المثنى لا شك أنه سالم، المثنى لا يُغير صيغة المفرد، «محمد محمدان»، «باب بابان»، فقط تزيد علامة التثنية؛ إما ألف ونون، أو واو ونون حسب الإعراب.

وجمع المذكر السالم؟ أيضًا سالم، يعني: لا يغير الإعراب، فتقول في «محمد»: محمدون، فالواو في مقابل الضمة، إذًا النون مقابل التنوين، نعم.

فلهذا فإن النون في المثنى وجمع المذكر السالم تأخذ حكم التنوين، فيُحذفان للإضافة، لكن هل النون في المثنى وجمع المذكر السالم من التنوين، أم عوض عن التنوين؟ هل هناك فرق بين القولين، أم كله واحد؟

نعم، إذا قيل: هو هو، فمعنى ذلك أنه هو هو، فيأخذ كل الأحكام، لا يتغير شيء، وإذا قيل: إنه عوض، فالعوض سيكون أنزل من الأصل، فلهذا عندما تقول:

«جاء محمدٌ»، فإذا ثنيت تقول: «جاء المحمدان»، «المحمدانِ»، تعرف بـ«أل»، فتجمع بين «أل» و«النون».

لكن في المفرد، هل تقول: «جاء المحمدٌ»؟ فتجمع بين أل والتنوين؟ ما تجمع، «أل» ما تجتمع مع التنوين، كيف اجتمع «أل» مع النون في المثنى والجمع؟ المحمدان والمحمدون؟ لأن هذه النون عوض عن التنوين، الفرع لا بد أن يلحق عن الأصل درجها وأصلها، ولا يكون مساويًا له في كل الأحكام، وأن الأصل يكون له ميزة.

وكثر كلام النحويين والأدباء في الإشارة إلى أن الإضافة والتنوين لا يجتمعان، إذا حضر أحدهما ذهب الآخر.

وفي ذلك أشعار كثيرة جدًّا، كقول أحدهم:

وكُنـا خمـس عشـرة في التئـام	علـى رغـم الحسـود بغيـر آفـه
فقـد أصـبحت تنوينًـا وأضْـحى	حبيبـي لا تُفارِقـه الإضـافة

يعني: ما نلتقي.

وقال الآخر:

أَزَالَ الله عـنكم كُـل آفـه	وسـدَّ لـديكمُ سُـبُل المخافـه
ولا زالـت نـوائبكم جميعًـا	كنـونِ الجمـع في حـالِ الإضـافه

يعني: ما تلتقون مع المصاعب.

وأشعار كثيرة في ذلك، فهذه هي المسألة الأولى.

فإن سألت وقلت: قال ابن مالك بعد ذلك: «وَالثَّانِيَ اجْرُرْ»، فالمضاف إليه لا شك أن حكمه الجر، لكن ما الذي يجره؟ العامل الذي يجر المضاف إليه، ما ينجر إلا بعامل يجره.

ففي المسألة ثلاثة أقوال لم يذكرها ابن مالك، ابن مالك اكتفى بأن قال:

نُونًــا تَلِــي الإِعْــرَابَ أَوْ تَنْوِينَــا ... مِمَّـا تُضِـيفُ احْـذِف كَطُـورِ سِـينَا
وَالثَّـــانِيَ اجْـــرُرْ.................. ... .

۞ في المسألة ثلاثة أقوال مشهورة:

القول الأول: أن الجار هو المضاف، المضاف نفسه هو الذي جر المضاف إليه. وهذا قول سيبويه والجمهور، وهو الصحيح في المسألة.

والقول الثاني: أن الجار هو حرف الجر المقدر بين المضاف والمضاف إليه، كما سيأتي في معاني الإضافة؛ أن الإضافة تأتي على معاني «اللام أو مِن أو في».

فإذا قلت في: «كتابُ زيدٍ»، أي: كتابٌ لزيدٍ، فهذا حرف الجر المقدر هو الذي جرّ المضاف إليه. وهذا قول الزجاج، وتبعه بعضهم؛ كابن الحاجب، وهو ضعيف؛ لما علمنا من أن الحروف عوامل ضعيفة، لا تعمل إلا ظاهرة، فإذا حُذفت فالأصل أنها لا تعمل، بل الأصل أن مجرورها ينقلب إلى منصوب، إلا في حالات قليلة نصصنا عليها من قبل.

القول الثالث: أن الجار هو الإضافة، يعني: عملية الإضافة، وهذا قال به بعض النحويين؛ كالأخفش.

والفرق بين هذه الأقوال:

أن العامل في القول الأول والثاني عاملان لفظيان، إذا قلنا: إن المضاف هو العامل، صار عاملًا لفظيًّا، أو حرف جر مُقدر.

وعلى القول الثالث: أن العامل الإضافة، صار عاملًا معنويًّا، مما يُرجح قول سيبويه والجمهور هنا: أن العامل هو المضاف، أنك ترى أن المضاف إليه إذا صار ضميرًا، ماذا يحدث له؟ يتصل بالمضاف حينئذٍ.

«كتابُ محمدٍ» اجعل المضاف إليه ضميرًا، ستقول: «كتابُه».

والقاعدة تقول: إن الضمير لا يتصل إلا بعامله.

تقول مثلًا: «إنكَ»، «إنكَ مسلم»، «محمد إنه مسافر» لا يتصل ولا يستتر إلا بعامله، حتى في الاستتارة، «محمدٌ كان مسافرًا»، يعني: كان هو.

ومع ذلك فإن هذا القول الأول -وهو القول الراجح- هو ظاهر كلام ابن مالك، في مواضع من «ألفيته»، وإن كان لم ينص عليه في هذا الموضع.

ومن هذا قوله في موضع آخر:

كَذَاكَ خَفْضُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا

فجعل الوصف هو الخافض، يعني: المضاف هو الخافض.

وقال في هذا الباب:

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرّ نَكِرة

فجعل «لَدُن» هي التي جرت النكرة بعدها.

وقال:

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ

فذكر أن المضاف هو الذي جرّ المضاف إليه.

وفصل المسألة في كتبه النثرية، كـ«التسهيل» و«شرح التسهيل»، وغيرهما من كتبه.

الطالب:....

الشيخ: لا، هي المضاف إليه، لا، المضاف إليه مجرور اتفاقًا، لكن لا يترتب

عليه، يعني سيأتي مسائل أخرى.

إذا أردنا مثلًا أن نحصر العوامل المعنوية، نقول: المسنون عوامل معنوية في الابتداء، فنقول: المبتدأ -كما شرحنا من قبل: هو الاسم المجرد على عوامل لفظية، وهذا سائل على قول سيبويه هنا.

فالمضاف إذا جاء قبل المضاف إليه: «كتابُ محمدٍ»، ماذا قلت في «محمد»؟ مضاف؛ لأنها مسبوقة أيضًا بعامل لفظي، لكن على قول من قال: إن الجار معنوي الإضافة، ما يصبح هذا التعريف له، لا بد أن يقولوا: ما جرد عن عامل لفظي؛ هو الإضافة.

نعم، يجعل الجار معنى، وهو عملية الإضافة، كونك أضفت كلمة إلى كلمة، ولا يجعل الجار هو نفس المضاف، لفظ المضاف هو الذي جر المضاف إليه، يعني: مثل هذا الخلاف، خلافهم مثلًا في رافع المبتدأ، إذا ضفنا «محمدٌ قائمٌ» المبتدأ مرفوع، لكن ما الذي رفع؟ الجمهور على أنه الابتداء، عامل معنوي.

يعني: كون العربي جعل الاسم في بداية كلامه، أمر معنوي، العربي إذا جعل الاسم في بداية الكلام، يرفعه، ما معنى يجعله ابتداء الكلام، يعني: يجرده عن العوامل الفظية، هذا شيء معنوي.

لكن قول بعض الكوفيين: الذي رفع المبتدأ هو الخبر، يفصل، الخبر رفع المبتدأ، ويفصل رفع الخبر عندهم، هم إذًا يجعلون العامل لفظيًّا، رفع المبتدأ، اللفظي هو: الذي له الحروف تُلفظ، مثل الفعل، «جاء محمدٌ» رافع محمد الفعل «جاء» عامل لفظي.

«سلمت على محمد»، «على» حرف جر، له حروف تُلفظ.

فإذا قلنا: المضاف، المضاف له حروف تُلفظ، لكن كون عملية الإضافة هذه

ما لها حروف تُلفظ، هذه معنوية.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَالثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا　　لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ والـلَّامَ خُذَا
لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ............　　...............................

فذكر المسألة الثانية في الباب، وهي مسألة «معاني الإضافة».

فالإضافة تأتي على ثلاثة معانٍ:

- تأتي على معنى اللام.
- وتأتي على معنى مِن.
- وتأتي على معنى في.

والأكثر أن تكون بمعنى اللام، فمتى تكون بمعنى «في»؟ ومتى تكون بمعنى «مِن»؟

يقول ابن مالك:

وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا　　لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ

تبدأ بتقدير «مِن»، أو «في». فإذا صلح أن تُقدر «مِن» أو «في»، تُقدر «مِن» أو «في»، إذا ما صلح أن تُقدر «مِن» ولا «في»؟ حينئذٍ تنظر إلى اللام، وهو الأكثر. فابن مالك -كما ترون- ربطها بالمعنى فقط، تنظر للمعنى: إن استطعت أن تُقدر «في»، تُقدر «في»، إن استطعت قدر «مِن»، إن لم تستطع أن تقدر «مِن» ولا «في»، فحينئذٍ قدر «اللام»، وهي أوسع هذه المعاني.

وحاول كثير من النحويين أن يقيدوا المسألة في صورة أوضح، فقالوا: إن الإضافة تأتي بمعنى «مِن»، إذا كان المضاف إليه جنسًا للمضاف؛ كأن تقول:

«خاتمُ فضةً»، فالفضة توصل للخاتم، يعني: الخاتم من هذا الجنس، فلهذا صح أن تقول: «خاتمُ فضة»، يعني: خاتمًا مِنْ فضة، بالمعنى وباللفظ.

و«باب حديد»، و«خشب ساجِن»، وتقول: «هذا ثوبُ خَز»، و«شجر أراكٍ»، يعني: شجر من أراك، وصُرِّح بـ«مِن» في قوله تعالى: ﴿لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ﴾ [الواقعة:٥٢]، مع أنه قال في آية أخرى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾ [الدخان: ٤٣- ٤٤]، هنا ﴿شَجَرَتَ﴾، من شجرٍ من زقُّوم، ذاك أن الإضافة هناك بمعنى «مِن»؛ لأن الثاني جنسٌ للأول. نعم، الشجرة هذه من جنس الزقوم.

ومما يتخرج على ذلك مثلًا: قوله تعالى: ﴿ثِيَابُ سُندُسٍ﴾ [الإنسان:٢١]، أي: من سندس، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [لقمان:٦]، يعني: لهوًا للحديث، أو لهوًا في الحديث، أو لهوًا من الحديث. الظاهر كما يقول المفسرون: لهوًا من حديث.

وقال تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة:١]، يعني: بهيمةٌ من الأنعام.

﴿كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [الكهف:١٠٧]، جناتٌ في الفردوس، أو من الفردوس، أو للفردوس؟ جناتٌ في الفردوس. نعم «في»، إن هذه في، فعل في.

وقال الشاعر:

بُغَـــاث الطيـــر أكْثَرُهـــا فِراخًـــا وأم الصـــقر مقـــلات نـــزور

وبُغاث الطير، يعني: البغاة من الطير، الإضافة هنا على معنى ماذا؟ اللام. أم للصقر، وليس على معنى «مِن» أو «في». هذا المعنى الأول: أن تكون الإضافة على معنى «مِن».

المعنى الثاني: أن تكون الإضافة بمعنى «في»، وكون ابن مالك فقط قيّدها بالمعنى. وهناك مَنْ قيَّدها بأوضح من ذلك فقال: أن يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف، أن يكون الثاني ظرفًا للمضاف، سواءٌ ظرف مكان أو ظرف زمان؛ كقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة:٢٢٦]. المعنى -والله أعلم: تربصٌ في أربعة أشهر.

وقال تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ:٣٣]، أي: مكرٌ في الليل والنهار، وقال تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف:٣٩]، أي: يا صاحبان في السجن.

ونقول: «مالكٌ عالمُ المدينة»، يعني: عالمًا للمدينة، أو مِن المدينة، أو في المدينة؟ الظاهر: أنه عالمٌ في المدينة.

و«عُثمانُ شهيدُ الدار»، أي: شهيدٌ في الدار.

وقال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**قيامُ الليل مثنى مثنى**»، قيامٌ في الليل، وفي الحديث في أركان الإسلام، قال: «**وصومُ رمضان**»، أي: وصوم في رمضان، وهكذا.

وقال الشاعر:

فهو بدرُ الدُّجَى إذا كَمُل البد ... رُ وشمسُ النهارِ عند الطلوع

«بدرُ الدُّجى»، أي: بدرٌ في الدجى. و«شمسُ النهار»، أي: شمس في النهار.

نعم. هذه المعاني موجودة في الكلام وكثيرة، لكن يبقى أن اللام هي الأكثر، وبعدها تأتي «مِن»، ثمَّ «في».

وابن مالك ريحنا وكلامه جيد؛ إذ أعاد المسألة إلى المعنى دون تقييدات، إذا صلح «مِن» أو «في»، المعنى كان يستوجب ذلك، نقدر «مِن» أو «في»، وإلا قدرنا اللام، ولو أخذنا بهذه القيود التي ذكرها النحويون فهي لا تبعد كثيرًا عما ذكره ابن

مالك.

فإن لم تصلح الإضافة على معنى «مِن» ولا معنى «في»، فهي على معنى اللام، وهذا هو الأكثر، تقول: «هذا كتابُ زيدٍ»، أي: كتابٌ لزيدٍ، و«هذه يدٌ لعمروٍ»، أي: يدٌ لعمرو، وهكذا.

فهذه هي المسألة الثانية، وهي مسألة معاني الإضافة.

إذًا ننتقل بعد ذلك إلى قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذ قال:

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَاخْصُصْ أَوَّلَا   أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

ذكر في هذا الجزء المسألة الثالثة في الباب، وهي ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه.

وهذه مِنْ فوائد الإضافة، عندما تضيف «قلم» إلى «الأستاذ»، أو «قلم إلى الطالب»، عندما تضيف المضاف إلى المضاف إليه، ماذا يستفيده؟ إنه يستفيد التعريف أو التخصيص.

قال: «**وَاخْصُصْ أَوَّلَا**»، أي: اخصص الأول، وهو المضاف أو المضاف إليه؟ المضاف اخصصه، اجعله متخصصًا بالإضافة.

أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

يعني: المضاف يأخذ من المضاف إليه حينئذٍ؛ إما التخصيص، وإما التعريف، فمتى يأخذ التعريف؟ ومتى يأخذ التخصيص؟ يأخذ التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة بكل أنواع المعارف.

العلم: «كتابُ زيدٍ»، أو الضمير: «كتابي»، أو المعرف بأل: «كتابُ الرجل»، أو اسم الإشارة: «كتابُ هذا»، أو الاسم الموصول: «كتابُ الذي عندي».

ومتى يستفيد المضاف من المضاف إليه التخصيص؟ إذا أضيف إلى نكرة؛ كأن تقول: «كتابُ رجل»، «كتاب طبيب»، «كتابُ طب»، وهكذا.

ما المراد بالتعريف والتخصيص؟ وثالثهما التنكير، فيها التنكير، والتخصيص، والتعريف.

أما التعريف: فهو التحديد والتعيين، أن تريد معينًا، محددًا، «محمد»، تريد معينًا، المعرف بـ«أل»، تقول: «دع القلم الذي بين يديك»، أريد هذا القلم الذي بين يديك المعين المحدد.

التنكير: هو الشائع في الجنس، كلمة تكون شائعة في الجنس، ما يختص بها فرد دون فرد، فإذا قلت: «رجل»، هذه كلمة شائعة في كل جنس الرجال، أي فرد من أفراد هذا الجنس يُقال عنه: «رجل»؛ كبير، صغير، غني، فقير، أعمى، مُبصر، مسلم، كافر، قوي، ضعيف، أي رجل يسمى رجلًا.

أقول: النكرة هو الاسم الشائع في الجنس؛ بحيث لا يختص به فرد عن فرد، طيب هذا التعريف نقطة معينة.

فما التخصيص؟ التخصيص: أن تأتي إلى دائرة التنكير، هذه التي تعم كل الجنس، هذه تأتي إلى الدائرة وتضيقها، تضيق دائرة التنكير، لكن دون إزالة التنكير، يعني: ما تصل إلى حد التعيين، فتقول: «كتاب» يطلق على أي كتاب، كبير وصغير ومفيد وغير مفيد، كتاب في أي علم من العلوم، كتاب أي إنسان، كتاب.

فإذا قلت مثلًا: «كتابُ رجل»، أخرجت أشياء كثيرة من هذا الجنس، «كتب الأطفال» أخرجتها، «كتب النساء» أخرجتها، فدائرة التنكير الآن صغرت ولا ما صغرت؟ صغرت، لكن زال التنكير، وصلنا إلى حد التعريف؟ لا هذا يسمى التخصيص.

تقول: «كتابُ طب»، ما يقصد تنكير؛ لأنك أخرجت كل كتب العلوم الأخرى، لكن ما فائدة التنكير؟ التعريف، نقطة معينة تنكير كل الجنس، تخصيص دائرة بينهما، على حسب التخصيص، قد يكون التخصيص قويًّا، «كتابُ رجلٍ عالمٍ جالسٍ بيننا».

يعني: خصصته كثيرًا، أو يكون التخصيص عامًّا؛ كأن تقول: «كتابُ رجل»، فهذا المراد بالتخصيص.

إذًا التخصيص ليس من التعريف، التعريف ماذا ضده؟ التنكير، والتخصيص درجة بينهما.

وسيأتي -إن شاء الله- أن إفادة التعريف والتخصيص التي قلناها قبل قليل عند إضافة المضاف إلى معرفة ونكرة، هذا خاص بالإضافة المعنوية دون الإضافة اللفظية. فالإضافة اللفظية -كما سيأتي- لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا، يعني: لا تزيل التنكير ولا تؤثر في التنكير، يبقى المضاف كما هو قبل الإضافة، وإنما الذي يفيد المضاف تعريفًا أو تخصيصًا بحسب المضاف إليه، هو المضاف في الإضافة المعنوية. وسيأتي أيضًا بيان لهذه المسألة بعدما ينتهي من الكلام على الإضافة اللفظية والمعنوية.

ننتقل إلى المسألة الرابعة؟

المسألة الرابعة: انقسام الإضافة إلى لفظية ومعنوية، قال فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ ... وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

وفي رواية: «لا يُعدَلُ»، وهما في معنًى واحد.

كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَلِ ... مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الحِيَلِ

وَذِي الإِضَــــافَةُ اسْــــمُهَا لَفْظِيَّــــهْ   وَتِلْـــكَ مَحْضَــــةٌ وَمَعْنَوِيَّــــهْ

ذكر في هذه الأبيات المسألة الرابعة، في «باب الإضافة»، وهي: انقسام الإضافة إلى لفظية، ومعنوية.

فنبدأ الكلام على الإضافة اللفظية، ما المراد بـ«الإضافة اللفظية».

الإضافة اللفظية هي: «إضافة الوصف إلى معموله»، فقولنا: «الوصف» يريد به اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

وصيغ المبالغة؟ صيغ المبالغة نعرف أنها داخلة في اسم الفاعل، صيغ المبالغة هي اسم الفاعل، اسم الفاعل المبالغ، إذًا فصيغ المبالغة داخلة في اسم الفاعل.

وهناك المنسوب، المنسوب: القرشي، التميمي السعودي، هذا داخل في اسم المفعول، فقولك: «القرشي»، يعني: المنسوب إلى قريش، منسوب مفعول، وهو له الحكم نفسه في كل شيء.

إذًا فالوصف قلنا: (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة)، بشرط أن يكون زمانها الحال، أو الاستقبال، دون الماضي. بشرط أن يكون زمانها الحال أو الاستقبال دون الماضي، مع أن الصفة المشبهة ما تأتي في الماضي، الصفة المشبهة لا يأتي زمانها إلا الحال أو الاستقبال. أما اسم الفاعل واسم المفعول وما في معناهما؛ هذا قد يكون في الحال أو الاستقبال، أو المضي.

وهذا هو معنى قول ابن مالك:

وَإِنْ يُشَــــابِهِ الْمُضَــــافُ يَفْعَــــلُ   وَصْــــــفًا.....................

يعني: إذا كان المضاف وصفًا، وصفًا على اسم فاعل، صفة مشبهة.

قال: «**يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ**»، يعني: يشابه ماذا؟ الفعل المضارع، يشابهه في

ماذا؟ في كون زمانه الحال، أو الاستقبال دون المضي.

قلنا: الإضافة اللفظية هي: «إضافة الوصف إلى معموله»، أن تضيف الوصف إلى معموله؛ كأن تقول: «جاءَ مُكرِمُ زيد»، يعني: الذي يُكرمه، أو الذي سيُكرِمُه.

«رأيتُ محمدًا مُصليًا»، «مُصليًا»: هذا اسم فاعل، أضفه: «محمدٌ مُصلٍّ جميع الأوقات»، أو «محمدٌ مصلٍّ كل الصلوات»، فأضفته إلى المفعول.

تقول: «كاتبُ الرسالة» «كاتب» اسم فاعل، وأضفت إليه الرسالة المعمول.

طيب «جاء رجلٌ مُكرَمُ الأب»، بمعنى: جاء رجلٌ يُكرَمُ أبوه، وهو بمعنى المضارع.

«جاءَ رجلٌ وَضِيء الوجهِ» بمعنى: يُضيء وجهه.

«جاءَ رجلٌ سعوديُّ الجنسيةِ» أو «قرشي القبيلةِ»، يعني: يُنسب إلى السعودية، أو يُنسب إلى قريش.

«جاءَ الضاربُ الرجل» بمعنى: جاء الذي يضرب الرجل، وهذه إضافة تسمى الإضافة اللفظية، وتسمى الإضافة غير المحضة، وتسمى الإضافة غير الحقيقية، وسنعرف السبب في هذه التسميات.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ثُمَّ ﴾ [آل عمران:٥٥].

﴿مُتَوَفِّيكَ﴾، «متوفي»: اسم فاعل، ثم أضافه إلى الكاف العائدة إلى عيسى، ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾: إضافة لفظية أم معنوية؟ إضافة لفظية، لماذا؛ لأنه بمعنى الاستقبال، ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾، يعني: سأتوفاك في المستقبل، قال: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾؛ لأن هذه الأوصاف قد تأتي بمعنى المضي، وقد تأتي بمعنى الحال، وقد تأتي بمعنى

الاستقبال.

﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾، أي: وسأرفعك.

﴿وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، يعني: أطهرك من الذين كفروا، أو سأطهرك على المعنى المقصود بالآية.

﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، أي: وسأجعل.

فاسم الفاعل هنا بمعنى الاستقبال، وقد أضيف إلى معموله، إلى مفعوله، هنا أضيف إلى المفعول، ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾، عيسى هو المفعول المتوفى.

﴿وَمُطَهِّرُكَ﴾ ليس المُطهر، ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ﴾ [آل عمران:٥٥] هم المجعولون.

وقال عَزَّوَجَلَّ عن أبي لهب: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴿١﴾ مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ﴿٢﴾ سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴿٣﴾ وَامْرَأَتُهُ﴾ [المسد: ١-٤] هو سيصلى النار، وامرأته ستصلى، ﴿سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴿٣﴾ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ هذه قراءتنا، قراءة سبعية. ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد:٤] نصب، على معنى -والله أعلم: أنه سيصلى هو نارًا ذات لهب، وامرأته كذلك ستصلى حالة كونها تحمل الحطب في جهنم، فجعلها بمعنى الحال، بمعنى الاستقبال.

طيب لو كانت بمعنى المضي، يعني: حملت، يعني: امرأته التي حملت الحطب؟ سنخرج عن الإضافة اللفظية؛ لأننا قلنا: الإضافة اللفظية: «إضافة الوصف إلى معموله»، بشرط أن يكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال، وسيأتي البيان لهذا بعد قليل.

لكن نعود إلى الإضافة اللفظية ونقول: هذه الإضافة اللفظية -كما ذكرنا من

قبل- لا تفيد تعريفًا ولا تفيد تخصيصًا، إذًا ماذا تفيد؟ يعني: لو أضيفت إلى معرفة لا تفيد تعريفًا، لو أضيفت إلى نكرة لا تفيد تخصيصًا، معقول؟ نعم.

انظر هذا المثال: «جاءَ رجلٌ وضيء الوجهِ» في إشكال في الجملة؟ ما في، «جاء» فعل، و«رجلٌ» فاعل، وهو موصوف. «وضيء الوجه» هذه صفة، «رجلٌ» نكرة، طب «وضيء الوجهِ» معرفة أم نكرة؟ إن قلت: معرفة بل إضافة، كيف ستصف النكرة بمعرفة؟ وهذا أسلوب مضطرد.

النكرة هل توصف بمعرفة؟ لا، النكرة توصف بنكرة، والمعرفة توصف بمعرفة بشرط النعت أن يطابق المنعوت تعريفًا وتنكيرًا: «جاءَ رجلٌ وضيء الوجهِ»، «جاءَ رجلٌ جميلُ الوجهِ»، «جاءَ رجلٌ مُكرَمُ الأب»، «جاءَ رجلٌ طويل اليدِ» مطرد؛ لأن الإضافة هنا في «وضيء الوجه»، «جميل الوجه»، «كثير الشعر»، فالإضافة لفظية لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا.

لو أردنا أن نصف بها المعرفة، لو قلت: «جاءَ محمد»، تقول: «فجاء محمدٌ الوضيءُ الوجهِ»، وهذا سيأتي بعد قليل في الدرس القادم، لن يأتي الآن، الإضافة اللفظية تجامع «أل» في أحوال.

نعم «جاءَ محمد»، «محمدٌ» معرفة، صفه بإضاءة الوجه، لا بد أن تكون الصفة معرفة: «جاءَ محمدٌ الوضيءُ الوجهِ». فالذي أفسد الصفة تعريف «أل»، والإضافة ما أكسبتها تعريفًا ولا تخصيصًا.

طيب، نقول مثلًا: «جاءَ رجلٌ خائفُ القلبِ»، و«جاءَ محمدٌ» إذا أردنا أن نجعلها صفة لـ«محمد»؛ لوجب أن نقول: «جاء محمدٌ الخائفُ القلب».

طب لو أردنا أن نجعلها حالًا لمحمد؟ نقول: «جاءَ محمدٌ خائفَ القلبِ»، والحال تأتي معرفة باطراد، من صفات الحال أن تكون نكرة، وهنا نكرة.

فـ «جاءَ محمدٌ خائفَ القلبِ»، كقولك: «جاءَ محمدٌ يخافُ قلبهُ»، هذه إضافة لفظية على معنى «يفعل»، على معنى المضارع، فهي إضافة لفظية.

تقول: «شربتُ لبنًا قليلَ الدسم»، و«شربتُ اللبنَ» صفه؟ «القليلَ الدسم»، لا بد أن تعرفه بـ«أل»، تقول: «تعرفتُ على محمد»، أو «تعرفتُ على رجلٍ سعودي الجنسية»، و«تعرفتُ على محمدٍ السعودي الجنسية».

فإن قلت: قولنا: «ضارب زيد» أخص من قولنا: «ضارب»، كلمة «ضارب زيد» أليست أخص من «ضارب»؟ فكيف نقول: إن الإضافة اللفظية لا تفيد لا تعريفًا، خلاص سلمنا لا تفيد تعريفًا، طب ولا تخصيصًا؟ و«ضارب زيد» أخص من كلمة «ضارب» عامة، «ضارب زيد» خاصة.

فالجواب عن ذلك: أن التخصيص الحادث في «ضارب زيد» ليس من الإضافة، وإنما هو من المعمول، ألسنا قلنا: إضافة الوصف إلى معموله؟ من المعمول باسم «يضرب زيدًا».

لو قلت: «رأيتُ رجلًا يضربُ زيدًا»، أو «رأيتُ رجلًا ضاربَ زيدٍ» هو يضربُ زيدًا أو ضارب زيدًا، «زيدًا» جعلتها مضافًا إليه، فهو نفس المعمول، المعمول هو الذي خصص الضرب، وليست الإضافة التي خصصت الضرب.

فإن سلمنا بأن الإضافة اللفظية لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا، فماذا تفيد؟ ما فائدتها؟ قالوا: فائدتها فائدة لفظية، وهي التخفف من التنوين، وكذلك نون المثنى ونون الجمع.

فلك أن تُدوِّن فتُعمل الوصف، فتقول: «محمدٌ ضاربٌ زيدًا»، ولك أن تتخلص من التنوين، وتضيف فتقول: «محمدٌ ضاربُ زيدٍ».

الإضافة ماذا أفادت؟ أفادت إفادة لفظية، وهي التخلص من التنوين. أما

المعمول فزيد فصل موجود قبل الإضافة، ما يأتي شيء جديد، هو المعمول حولته من مفعول به منصوب، إلى مضاف إليه مجرور، فهي فائدة لفظية.

وكذلك في التثنية، لو قلت مثلًا: «هؤلاء ضاربونَ زيدًا» بالإعمال، فإذا أردت أن تتخلص من النون، تأتي بالإضافة اللفظية، تقول: «هؤلاء ضاربو زيدٍ» «زيد» موجودة أصلًا من قبل الإضافة، الإضافة ما تخصصت بزيد.

إذًا فائدتها التخفيف اللفظي.

وابن مالك مثَّل لنا في الإضافة اللفظية بقوله:

كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَلِ ... مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ

وهذه الأمثلة مقصودة، بدأ بـ«رُبَّ»، «**رُبَّ رَاجِينَا**»، و«رُبّ» حرف جر، وسبق في حروف الجر أن «رُبّ» خاص بالنكرات، لا يجر إلا النكرات، إذًا ما بعده نكرة، فقال: «**رُبَّ رَاجِينَا**»، مع أن «راجي» أضيفت إلى «نا» الضمير، ومع ذلك نقول: «**رَاجِينَا**»، ولهذا جاز جره بـ«رُبَّ»؛ لأنها إضافة لفظية. فـ«راجي»: وصف اسم فاعل، بمعنى المضارع، يعني: رُبّ رجلٍ يرجونا.

«**عَظِيمِ الأَمَلِ**» هذه صفة مُشبهة أضيفت إلى المعمول.

طيب «**رَاجِينَا**» «راجي» أضيفت إلى «نا»، إلى المعمول أو إلى المفعول؟ إلى المفعول.

طيب «**عظيم الأمل**»: «عظيم» أضيفت إلى «الأمل»، «الأمل» فاعل أو مفعول؟ فاعل، الصفة المشبهة «عظيم»، يعني: يعظُم أن رُبَّ رجلٍ يعظُمُ أمله.

«**مُرَوَّعِ الْقَلْبِ**»: «مروع» اسم مفعول، إذًا مضافة إلى ماذا؟ إلى نائب الفاعل، يعني: رجلًا يُروع قلبه.

«قَلِيلِ الْحِيَلِ»: «قليل» صفة مشبهة أضيفت إلى الفاعل، يعني: رجلًا تقل حيلته، أو تقل حيله.

والشواهد كثيرة جدًّا على الإضافة اللفظية:

كقوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة:٩٥] ﴿هَدْيًا﴾ نكرة، ﴿بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ نكرة، وهي الصفة لـ﴿هَدْيًا﴾.

والمعنى -والله أعلم: هديًا يبلُغُ الكعبة، قلنا: الإضافة اللفظية لا بد أن تكون بمعنى المضارع؛ إما مضارع بمعنى الحال أو الاستقبال، يعني: يجوز لك دائمًا أن تضع مكانه المضارع.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٨﴾ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحج: ٩]. المعنى -والله أعلم: يثني عِطْفَه، فهي إضافة لفظية على معنى المضارع.

وقال تعالى: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [إبراهيم:٤٠]، أي: أقيم الصلاة، والله أعلم.

وقال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**مثل الجليس الصالح والجليس السوءِ، كحامل المسك، ونافخ الكير**».

«**حامل المسك**»: «**حامل**» اسم فاعل، أضيف إلى المعمول، إلى المفعول، يعني: كرجل يحمل المسك، وكرجل ينفخ الكير.

قال تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الزمر:٣٨]، أي: هل هُنّ يمسكن رحمته، «يمسكن رحمته» مفعول به، ثم أضفن ﴿مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾.

قالت الخنساء:

حَمّــالُ أَلوِيَــةٍ هَبّــاطُ أَودِيَــةٍ   شَــهّادُ أَندِيَــةٍ لِلجَــيشِ جَــرّارُ

«حَمّالُ أَلوِيَةٍ»، أي: يحمل ألوية، «هَبّاطُ أَودِيَةٍ» يشهد أندية، يجر الجيش، مرفوع الراية إلى يوم القيامة، يعني: تُرفع رايته.

وقال حافظ إبراهيم:

الأمُّ مَدْرســــةٌ إذا أَعــــدَدْتها   أَعــدَدْتَ شــعبًا طيــبَ الأعــراق

«أعددت شعبًا»، «شعبًا»: نكرة، ثم وصفه بقوله: «طيبَ الأعراق»؛ لأنه وصفه بنكرة.

المعنى: أعددت شعبًا تطيب أعراقه.

وقالت الخنساء:

جلــدٌ جميــلُ المحيَّــا كامــلٌ ورعٌ   وَللحــروبِ غــداة الــرَّوع مســعارُ

انظر: «جلدٌ» نكرة، «جميلُ المُحيا» أضافت «جميل» إلى «المحيا» إلى معرفة، وهذه هي الإضافة اللفظية، وهي إضافة الوصف إلى معموله، «كاملٌ» نكرة، «ورعٌ نكرة»، كل هذه نكرات.

نعم، هذه هي الإضافة اللفظية، خلاصتها: أنها إضافة الوصف إلى معموله.

والنوع الثاني من الإضافة: الإضافة المعنوية، وهي ما سوى الإضافة اللفظية.

يعني: إذا كان المضاف ليس وصفًا، أو كان وصفًا بمعنى الماضي، أو كان وصفًا مضافًا إلى غير معموله، فالإضافة المعنوية ما سوى الإضافة اللفظية.

كأن لا يكون المضاف وصفًا، كأنما يكون اسمًا غير وصف جامد، أسماء «قلمُ محمد»، «مسجدُ الحي»، «كتابُ زيد»، وهكذا.

الأمثلة على ذلك كثيرة جدًّا:

ومن ذلك: إضافة المصدر، المصدر ما ذكرناه هناك في الوصف.

تقول: «يُعجبُني مشي محمدٍ»، «يُعجِبُني استذكارُ زيدٍ».

قال تعالى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران:١٩١]، خلق السماوات والأرض، هذه إضافة معنوية أكسبت التعريف، قال تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ۝٤٣ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾ [الدخان: ٤٣، ٤٤].

﴿شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ﴾ إضافة معنوية، ﴿شَجَرَةِ﴾ اسم، و﴿طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾ اسم، الاسم ليس مصدرًا ولا وصفًا، إنما هو اسم.

وفي الحديث: «**بيوت الله في الأرض المساجد**»، «**بيوت الله**».

«**وزكاةُ الفطرِ صاعُ تمرٍ**»، وهذه الإضافة تسمى بالإضافة المعنوية، والإضافة المحضة، والإضافة الحقيقية؛ لأنها تكسب المضاف فائدة معنوية، التعريف أو التخصيص. والإضافة الأولى سميت لفظية؛ وفائدتها التخلص التخفف من التنوين.

تسمى الإضافة المعنوية بالإضافة المحضة، والإضافة اللفظية تسمى بالإضافة غير المحضة، لم؟ لأن في الإضافة اللفظية تنوينًا مُقدرًا، فقولنا: «مُكرم زيدٌ»، أي: مُكرمٌ زيدٌ، هناك تنوين مقدر، لكنه محذوف تخفيفًا، حذفناه تخففًا للإضافة، لكن ما نزل في التقدير في المعنى.

لكن في الإضافة المعنوية المحضة، ما في تنوين، أبدًا، ما في تنوين، فلهذا حذفت التنوين، واكتسب المضاف التعريف أو التخصيص، وهذه حقيقية؛ لأنها إضافة حقيقية محضة. وعرفنا هي التي تكسبت التعريف أو التخصيص.

ومن الإضافة المعنوية المحضة: إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي.

نعم، إذا كان بمعنى الماضي، فهي إضافة معنوية، يأخذ حكم الإضافة المعنوية الحقيقية، يعني: يكتسب التعريف، إذا أضيف إلى معرفة والتخصيص، أضيف إلى معرفة، حينئذٍ لا يصيب به نكرة، وهكذا يأخذ كل أحكام الإضافة المعنوية.

تقول مثلًا: «جاءَ محمدٌ ضاربُ زيدٍ»، لما أقول لك: «جاءَ محمدٌ ضاربُ زيدٍ»، معنى ذلك: أنه ضربه أو يضربه أو سيضربه، يعني: ضربه وانتهى.

فـ«محمدٌ» فاعل، «ضاربُ زيدٍ» صفة، رفعتها: «ضاربُ زيدٍ» رفعتها جعلتها صفة، يعني: صفة إضافة حقيقية، فجعلتها صفة، مع أنه ضرب.

نعم، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر:١] ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، فطرها أو يُفطرها؟ فطرها، فلهذا ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، وقعت نعتًا للفظ الجلالة، اعرِف المعارف، اكتسبت التعريف بالإضافة، وكذلك ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾، جعلهم رسلًا، فهي إضافة حقيقية؛ لأنها بمعنى الماضي.

وإذا كان المراد باسم الفاعل: الثبوت والاستمرار في الماضي والحال والاستقبال، نعم، نحن قلنا: إذا أردنا باسم الفاعل الحال أو الاستقبال، هذه إضافة ماذا؟ لفظية.

وإذا كان بمعنى الماضي، هذه إضافته حقيقية معنوية، قد يأتي اسم الفاعل أحيانًا ويُراد به ثبوت الصفة والاستمرار، ويسميه سيبويه بالفعل المستمر؛ كقوله تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾ [غافر:٣] هو غفره، ويغفره وسيغفره.

مثلًا: «خالق الخلق»، هو خلقه، ويخلقه، وسيخلقه، هذا فعل مستمر، ليس كـ«فاطر السماوات»، يعني: فطرها.

﴿جَاعِلِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر:١] جعلهم، فإذا كان اسم الفاعل يُراد به الثبوت والاستمرار، يعني: الفعل المستمر بمعنى الماضي، والحال، والاستقبال؛ فحينئذ يجوز لك أن تعامله معاملة المضي، فتجعل إضافته حقيقية معنوية، وأن تعامله معاملة الحال والاستقبال، فتجعل الإضافة لفظية بحسب نية المتكلم.

قال تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٢-٤] ﴿مَٰلِكِ﴾ هنا الفعل مستمر، هو ملك يوم الدين، ويملكه وسيستمر في ملكه عَزَّوَجَلَّ، هذا فعل مستمر.

حينئذٍ هو يتبادر إلى معنى المضي، هذا الذي يتبادر، عمومًا يتبادر بمعنى المضي، لكن لك أن تجعله بمعنى الحال أو الاستقبال.

فلهذا كيف نُعرب: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾؟

﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ﴾ صفة للفظ الجلالة.

﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ صفة ثانية وثالثة.

﴿مَٰلِكِ﴾ صفة رابعة، كيف صفة؟ يعني: معرفة مع معرفة؛ لأنها أضيفت ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ﴾ إلى ﴿ٱلدِّينِ﴾، فاكتسبت التعريف بهذا المعنى.

وكذلك لو قلنا: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾ [غافر:٣] كلها جاءت صفات لله عَزَّوَجَلَّ، يعني ذلك: أنها معارف، كيف صارت معارف، مع أنها اسم فاعل؟ أضيفت إلى معموله، لأنها بمعنى الفعل المستمر، فعلى ذلك المتبادل فيها بمعنى الماضي.

لك أن تقول: «الحمدُ للهِ غافرِ الذنب»، يعني: الذي غفره، ولك أن تقول:

«الحمدُ لله الغافرِ الذنب» يجوز الوجهان: «الحمد لله غافر الذنب» هذه إضافة حقيقية معنوية بمعنى الماضي، وهو غفر الذنب عَزَّوَجَلَّ، غفر ذنوب عباده.

و«الحمدُ للهِ الغافر الذنب»، هذا بمعنى الحال والاستغفار، يغفرها وسيغفرها.

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام:٩٦]، نعم، هذا يقول: إضافة حقيقية معنوية؛ لأنها بمعنى فلق، فلقه، ويفلقه، وسيفلقه عَزَّوَجَلَّ.

إذًا ما الفرق معنًى وإعرابًا بين قولنا: «هذا محمدٌ ضاربُ زيدٍ»، و«هذا محمدٌ ضاربَ زيدٍ»؟

«هذا محمدٌ» مبتدأ وخبر، «ضاربُ زيدٍ» جعلناها صفة، إذًا فالإضافة هنا معنوية أو لفظية؟ معنوية.

إذًا «ضربَ» أو «سيضرب»، «ضرب» بمعنى الماضي، لكن «هذا محمد ضاربَ زيدٍ»، جعلناها حالًا، كيف «محمد» معرفة، و«ضاربَ زيد»؟ لفظناها على الحالية، والحال لا يكون إلا نكرة، و«ضارب زيد» نكرة أو معرفة، قلنا: نكرة؛ لأنها إضافة لفظية، يعني: هذا محمد حالة كونه يضرب زيد، بمعنى: الفعل المضارع.

ومما يجب أن تعرفه في هذه المسألة بالذات: أن هناك فرقًا بين الوصف إذا بقي على وصفيته، وبينه إذا كان اسمًا غير وصفٍ.

الوصف في أصل استعماله وصف، بمعنى فعل مضارع، لكن قد يغير استعماله حتى يكون اسمًا غير وصف، يعني: يُطلق على هذا الشخص، يطلق على هذا الشيء، سواءٌ كان يعمل هذا العمل، أو لا يعمل هذا العمل.

مثال ذلك: لو قلنا: «رأيتُ رجلًا سائقًا سيارةً جميلةً» «سائقًا» اسم فاعل، وصف أم غير وصف؟ وصف.

يعني: رأيتُ رجلًا يسوق، بمعنى المضارع، «يسوق»، ونحن جالسون قلت لكم: «رأيتُ سائق محمد» وجلس عندنا، «سائق محمد» هو يسوق الآن؟ كلمة «سائق» هنا الآن ليست وصفًا، وإنما هي صارت اسمًا.

طيب إذا بقيت على وصفيته، بقي الاسم على وصفيته يأخذ هذه الأحكام المذكورة، وإذا خرج من الوصفية وصار اسمًا، يأخذ أحكام الاسم.

يعني: كلمة «حائض»، كلمة «مُحتلِم» اسم فاعل.

طب كلمة «حائض ومُحتلِم» إذا كانت تُطلق على المرأة وهي تحيض، أي: في زمن الفعل، وعلى الرجل وهو في هذا الفعل، هذا اسم فاعل، وصفٌ له، يعني: يحيض ويحتلم، لكن المرأة نقول: «هذه امرأة حائض»، تقول مثلًا: «تجب الصلاة على كل حائض»، صح؟ طب الحائض تُصلي؟ نعم، صحيحة من جهة وخطأ من جهة.

إذا قلنا: إن «حائض» وصف. خطأ؛ لأن الذي تحيض ما تصح منها الصلاة، وإذا قلنا: إنها اسم ليست وصفًا، اسم لكل من بلغت حدّ الحيض، هذا اسم.

كذلك مُحتَلِم: «**غُسل الجمعة واجب على كل مُحتلِم**»، محتلم يجب عليه الغسل، في الجمعة وغير الجمعة، لو كان وصفًا، لكن هنا صار اسمًا، أي: اسم خرج عن الوصفية إلى الاسمية.

«الطالب»: كلمة في الأصل اسم فاعل، من طالب يطلب.

لو قلنا: «طالبُ الحقِّ لا يخيب»، هذا وصف أم اسم غير وصف؟ هذا وصف، هذا الذي يطلب الحق لا يخيب، لكن نقول: «نامَ الطالب استعدادًا للمدرسة غدًا».

هذا اسم ليس وصفًا، كيف نام الطالب، هذا صار اسمًا، خرج عن الوصفية،

حين يعامل معاملة الأسماء، وهذا يعامل معاملة الأوصاف، يعني: لو قلنا مثلًا: «جاءَ محمدٌ حارسُ المدرسة». «حارسُ المدرسة»، هذا وصف أم اسم غير وصف؟ لا، هذا اسم غير وصف، هو حارس المدرسة، سواءٌ يحرسها أو كان في بلاده، نقول: «هذا حارس المدرسة»، أو جاء يتغدى عندك، ويتغدى عند حارس المدرسة، كيف يتغدى عندي وما يحرسها، هذا صار اسمًا ملازمًا لهذا الإنسان.

اسم «محمد» كذلك حارس المدرسة، لكن ليس علمًا، هو اسم، يعني: خرج عن دلالة الوصفية، فتقول: «هذا محمدٌ حارس المدرسة»، صفة وموصوف؛ لأن الإضافة إضافة حقيقية معنوية.

لو قلنا مثلًا: «نحن حُراس الفضيلة»، هذا وصف أو اسم غير وصف؟ وصف، يعني: بمعنى المضارع، قلنا ذلك عدة مرات، وصف يعني بمعنى مضارع، «نحن حُراس»، يعني: نحرس الفضيلة. هذا وصف.

لكن لو قلت مثلًا -كما قلنا قبل قليل: «حارسُ السجن» أو «حارسُ المدرسة» هو يسمى بهذا الاسم، سواءٌ كان يفعل الحراسة، أو كان نائمًا، أو كان مسافرًا، أو كان في إجازة، صار اسمًا له، فحينئذٍ إضافته حقيقية معنوية وليست لفظية.

أقول: «هنيئًا لمُعلم الناس الخير» «معلم» هنا وصف ولا اسم؟ وصف يعني: الذي يُعلم. لكن «دخل المدرس على المدير»، اسم؛ لأنه ما يدرس هنا، صار اسمًا له، سواءٌ كان يُدرس الطلاب، أو كان جالسًا في الاستراحة، أو كان في بيته. وكذلك مثلًا «مدير الجامعة»، «الفارس»: الذي يفرس أعداءه، صار اسمًا له، «فارس»، حتى ولو كان في بيته جالس. الخبَّاز، وهو يخبز هذه صفة له، صار خبازًا، صار اسمًا له ولو كان يتغدى عندك أو يصلي.

«الموظف، اللاعب»، «اضرب اللاعب»، هذه صفة، يعني: الذي يلعب، صفات تخرج لمجرد اسم، تقول: «جاء اللاعب»، «جاء لاعب من لاعبي المدرسة»، أو «لاعب في منتخب المدرسة»، مع أنه جاء عندك، ما يلعب، ويصار اسمًا له.

فإذا بقي الوصف على وصفيته، يأخذ هذه الأحكام التي ذكرناها بالإضافة اللفظية، خرج من كونه وصفًا إلى كونه اسمًا غير وصف، كيف تكون إضافته حينئذٍ إضافة حقيقية والذي يُميز هذا؛ وذلك أن الوصف يكون بمعنى المضارع. فإذا لم يكن بمعنى المضارع، فهذا ليس بوصف، وهذا لا يدخل في الإضافة اللفظية.

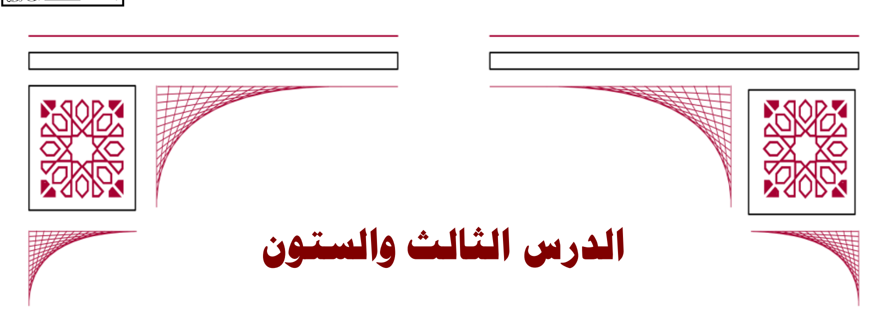
طيب، أيضًا مما يدخل في الإضافة المعنوية، عندما تضيف الوصف إلى غير معموله، يبقى أنك تضيف الوصف إلى غير معموله، كأن تقول مثلًا: "كاتبُ المدرسة" أو "كاتبُ القاضي" أنت أضفت الكاتب إلى المعمول، إلى المفعول به، يكتب للمدرسة أو يكتب للقاضي؟ لا هذه إضافة حقيقية معنوية.

لكن لو قلنا: "كاتبُ الرسالة" أو "كاتبُ الكتاب" هذه نعم إضافة لفظية؛ لأنك أضفتها إلى المعمول.

طب لو قلنا مثلًا: طالب الكلية، هذا وصف أم اسم؟ اسم غير وصف، عميد الكلية، وإمام المسجد، إمام مسجد حتى ولو كان لا يؤم.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا.

﴿◊﴾



الدرس الثالث والستون

على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في ليلة الاثنين، السابع عشر من شهر ربيع الأول، من سنة ١٤٣٢هـ، ونحن في جامع الراجح، في حي الجزيرة، في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه، الدرس الثالث والستين، من دروس شرح ألفية ابن مالك رحمه الله رحمة واسعة.

وقبل أن نبدأ بالدرس، أحب أن أُنبه إخواننا، اسم هذا الشهر، وهو ربيع الأول، فأسماء الأشهر كما تعرضنا لذلك في باب العلم هي من الأعلام، لهذا نقول: ربيعٌ الأول.

فنُعرف الصفة؛ لأن ربيع هنا علم، فلا نقول مثلًا: ربيع أول، نجعله نكرة، ولا نأتي بالشهر على سبيل الإضافة، فنقول: ربيعُ الأولِ؛ لأنه مُعرف بالعلمية، وليس معرفًا بالإضافة.

فلهذا الشهر هو ربيعٌ الأول، وكذلك ربيعٌ الآخر، وكذلك جُمادى الأولى، الكلام نفسه إلا أن ربيعًا مذكر، وجُمادى مؤنث.

كنا توقفنا يا إخوان في آخر درس في الكلام على أوائل الأبيات في باب الإضافة، ولعلنا نُذكر بما ذكرناه من أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ **ذكر في هذا الباب: [باب الإضافة] ثماني مسائل:**

- **المسألة الأولى**: ما يُحذف للإضافة.
- **والمسألة الثانية**: معاني الإضافة.
- **والمسألة الثالثة**: ما يكتسبه المضاف إليه من المضاف.
- **والمسألة الرابعة**: انقسام الإضافة إلى لفظية ومعنوية.

هذه المسائل درسناها في الدرس الماضي، وبقي من المسائل التي ذكرها ابن مالك في هذا الباب:

- **المسألة الخامسة**: مسألة إضافة الشيء إلى نفسه.
- **المسألة السادسة**: الأسماء الملازمة للإضافة وأحكامها.
- **والمسألة السابعة**: حذف المضاف، وحذف المضاف إليه.
- **المسألة الثامنة**: الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

هذه المسائل التي ذكرها ابن مالك في هذا الباب.

شرحنا كما قلنا، أربع مسائل، والآن نقرأ ما قاله ابن مارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك، فقال:

٣٩١.وَوَصْلُ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ ... إِنْ وُصِلَتْ بِالْثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ
٣٩٢.أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي ... كَزَيْدُ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي
٣٩٣.وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ ... مُثَنًّى أَوْ جَمْعًا سَبِيْلَهُ اتَّبَعْ
٣٩٤.وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلاَ ... تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ الْحَذْفِ مُوهَلاَ
٣٩٥.وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ ... مَعْنًى وَأَوِّلْ مُوْهِمًا إِذَا وَرَدْ

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في البيت السابع والثامن، والتاسع:

وَوَصْلُ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ ... إِنْ وُصِلَتْ بِالْثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ

أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كَزَيْدُ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي
وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ مُثَنًّى أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

تكلم في هذه الأبيات على حكمٍ يتعلق بالمسألة السابقة، وهي: انقسام الإضافة إلى إضافة حقيقية معنوية، وإلى إضافة لفظية غير حقيقية.

فالإضافة اللفظية، كما عرفنا هي إضافة لفظية غير حقيقية وليست محضة، ليست محضة؛ لأنها على سبيل الانفصال، وإنما إضافتها إلى إضافة الشكل واللفظ فقط، لا في الحقيقة.

ولهذا جاء عن العرب، جاء في السماع إذ قالوا: ال على المضاف في هذه الإضافة اللفظية، مع أن الأصل الإضافة لا تُجامِع أل؛ لأنهما متنافيان.

إلا أن السماع، جاء بإدخال أل في المضاف مع الإضافة اللفظية، في مواضع معينة، ذكرها ابن مالك في هذه الأبيات، ففي الإضافة المعنوية الحقيقية إنما نقول: "قلمُ طالبٍ" أو "قلمُ طالبِ" لا يجوز أبدًا بحال أن تُدخل أل على المضاف.

ما تقول: "القلمُ الطالبِ" أو "القلمُ طالبٍ" ما يجوز هذا بحال.

أما مع الإضافة اللفظية فكما قلنا جاء السماع بذلك في مواضع:

الموضع الأول: إذا كان المضاف إليه فيه أل.

كأن تقول: "جاءَ محمدٌ المُكرِمُ الرجلِ".

جاء محمد، فعل وفاعل، المكرِمُ صفة، وهو مضاف، الرجلِ مضاف إليه.

فالمضاف المُكرم فيه أل، والمضاف إليه فيه أل، والإضافة هنا لفظية، فلهذا جاز إدخال أل.

فلو كان الموصوف نكرة؟ كنا نقول: "جاءَ رجلٌ مُكرِمُ الضيفِ".

"جاءَ رجلٌ مكرِمُ الضيفِ" لأن رجل نكرة، حينئذ لا وجه لإدخال أل على الصفة.

لكن لو قلت: "جاءَ محمدٌ" تقول: "جاءَ محمدٌ المُكرِمُ الضيفِ".

طيب، وإن لم تأتي بالموصوف أصلًا، جاز لك أن تقول: "جاءَ المكرِمُ الضيفِ" و"جاءَ مُكرِمُ الضيفِ" بأل ومن دون أل.

ومن ذلك أن تقول: "جاءَ محمدٌ الكريمُ الخلقِ" "الكثيرُ الخيرِ" "الجعدُ الشعرِ" وهذا مثال ابن مالك، و"الطويلِ اليدِ".

وتقول في النكرة: "جاءَ رجلٌ كريمُ الخلقِ" "كثيرُ الخيرِ" "طويلُ اليدِ" "جعدُ الشعرِ".

ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا لِّيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ۗ فَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَلَهُ أَسْلِمُوا ۗ وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ ﴿٣٤﴾ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَىٰ مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [الحج:٣٤-٣٥].

﴿المقيمي﴾ مضاف، والإضافة لفظية؛ لأنه وصف اسم فاعل.

﴿الصَّلَاةِ﴾ مضاف إليه، ولهذا حُذفت النون.

ولو أثبتت النون في المقيمين؟ لانتفت الإضافة وأُعمل اسم الفاعل، فلفظ ما بعده، فقيل في الكلام: والمقيمين الصلاةَ، فحينئذ ما في إضافة، ما في إضافة، إذًا ما في إشكال أصلًا، في إدخال أل حينئذ، وإنما الكلام على إدخال أل مع الإضافة، في نحو ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾ [الحج:٣٥]، نعم هذا الموضع الأول.

الموضع الثاني: تدخل ال على المضاف الإضافة اللفظية، إذا كان المضاف

إليه، مضافًا إلى ما فيه أل، كأن تقول: "جاءَ محمدٌ الطويلُ شعرِ الرأس"، وهذا الموضع مشابه للموضع السابق، الموضع السابق كأن نقول: "جاءَ محمدٌ الطويلُ الشعرِ" هنا جاء محمدٌ الطويلِ شعرِ الرأسِ.

وتقول: "جاءَ محمدٌ الكريمُ نسبِ الأمِ"، و"جاءَ محمدٌ الراوي أخبارِ العربِ".

فلو أتيت بالموصوف نكرة، كنت تقول: "جاءَ رجلٌ طويلُ شعرِ الرأسِ"، و"جاءَ رجلٌ كريمُ نسبِ الأمِ"، و"جاءَ رجلٌ راوي أخبارِ العربِ"، وتقول: "جاءَ طويلِ شعرِ الرأسِ"، وجاء الطويلُ شعرِ الرأسِ.

ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت:٣١].

﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ﴾ هذا اسم فاعل، مُخلك، ﴿مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ هنا حذف الإضافة، فمُهلك مضاف، وهذه مضاف إليه، وهذه مضاف، والقرية مضاف إليه.

ففي مثل هذا الأسلوب، لك أن تُدخل أل، مع أن الآية ما فيها أل، لكن لك أن تُدخل أل.

فنقول: مثلًا يجوز أن تقول في الكلام: "نحن المهلكوا أهل هذه القريةِ" وأن تقول: "نحن مهلكوا أهل هذه القريةِ".

نعم فإن قال قائل: لو نظرنا للمثال الأول، هنا أو في الموضع السابق:

"جاءَ محمدٌ الطويلِ اليدِ".

"جاءَ رجلٌ"، ماذا نقول؟ طويل ماذا؟ جاءَ رجلٌ طويلِ اليدِ، رجلٌ نكرة، وهو موصوف، وأين صفته؟ طويل، طيب طويل أضيفت إلى اليد، فهل المضاف طويل

معرفة أم نكرة؟ إن قلت معرفة بإضافته إلى اليد، فكيف تُوصف النكرة رجلٌ بمعرفة؟ وإن قلت نكرة فكيف يكون نكرة مع أنه أضيف إلى اليد، معرف بأل، واضح السؤال؟ من يُجيب يا إخوان؟

شرحناه في الدرس الماضي، في الدرس الماضي، في آخر الفصل الماضي، نعم تحاول؟

(@٣١:١٣:٠٠).

الشيخ: ما نوع الإضافة في قولنا: "طويلِ اليدِ" معنوية أم لفظية؟ معنوية لفظية، لأن المضاف هنا وصف، صفة مشبهة، والإضافة اللفظية هل تفيد التعريف؟ لا، الذي يفيد التعريف كما تكلمنا من قبل الإضافة المعنوية.

أما الإضافة اللفظية فلا تفيد التعريف قط، إنما تفيد التخفيف، يعني التخفف من التنوين، أو التخفف من النون في المثنى والجمع، أو إزالة القبح في مواضع قليلة، لكنها لا تفيد التعريف قط، فلهذا تقول: "رأيتُ رجلًا كريمَ الخُلقِ" و"شربتُ لبنًا قليلَ الدسمِ".

فلو عرفت الموصوف لكنت تقول: "رأيتُ الرجلَ" ماذا؟ "الكريمَ الخُلقِ" فأدخلت أل، كيف ستدخل، تدخل أل على معرفة؟ نقول: ليس معرفة؛ لأن إضافته إضافة لفظية ما تفسد التعريف.

الموضع الثالث: إما تدخل فيه أل على المضاف الإضافة اللفظية، إذا كان المضاف مثنًى، أو جمع سلامة، مثنًى أو جمع سلامة، وهذا قول ابن مالك:

وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ مُثَنًّى أَوْ جَمْعًا سَبِيْلَهُ اتَّبَعْ

وكونها يعني أل، في الوصف، تريد أن الإضافة إضافة لفظية، " **كَافٍ إِنْ وَقَعْ مُثَنًّى** " المثنى معروف.

" **أَوْ جَمْعًا سَبِيْلَهُ اتَّبَعْ** " يعني إما مثنى، أو جمعًا يتبع سبيل المثنى، إذًا فهناك جمع يتبع سبيل المثنى، وهناك جمع لا يتبع سبيل المثنى.

فالجمع الذي يسلك أو يتبع سبيل المثنى هو الجمع السالم الصحيح، يعني جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم؛ لأن طريقة الجمع حينئذ كطريقة التثنية.

فكما تقول في تثنية محمد، محمدان، فيسلم المفرد وتضيف ألف ونون، فإنك في الجمع تقول: محمدون، فصورة المفرد تسلم وتزيد واو ونون، وكذلك في جمع المؤنث السالم، تسلم صورة المفرد، فتقول مثلًا في هند هندات، فقالوا: إن هذا الجمع يتبع المثنى في طريقة الجمع.

أما جمع التكسير، فإنه لا يتبع سبيل التثنية؛ لأن صورة المفرد فيه تتغير.

فلهذا نقول مثلًا: "جاءَ الرجلان المكرِما الضيف" فإذا وصلنا نقول: "جاءَ الرجلان المكرِمَ الضيفِ" ونقول في الجمع: "جاءَ الرجال المكرموا الضيفِ" فإذا وصلنا "جاءَ الرجالُ المكرِمُ الضيفَ".

نعم، طيب، ونقول: "جاءَ الرجلان المكرِما محمدٍ" و"جاءَ الرجال المكرموا محمدٍ" تنظر إلى المضاف إليه، سواء كان فيه أل كالضيف أو علم كمحمد؛ لأن الوصف يعني المضاف مثنى، أو جمع.

أو تقول: "جاءَ الرجلان المكرماكَ"، أو "جاءَ الرجالُ المكرموكَ"، كل ذلك يجوز لك فيه إدخال أل على المضاف؛ لأنها إضافة لفظية، والمضاف مثنى، أو جمع.

طيب، وإن لم تذكر الموصوف، جاز لك أن تقول: "جاءَ المكرمَ الضيفِ" أو "جاءَ مكرمَ الضيفِ" فتقول: "جاءَ مُكرِمُ محمدٍ" و"جاءَ المكرمُ محمدٍ" كل ذلك

يجوز.

وكان القياس ألا تدخل أل على المضاف، هنا حتى في الإضافة اللفظية، كان القياس ألا تدخل أل؛ لأن الإضافة لا تُجامع أل، ولكن الذي جوّز ذلك كون الإضافة إضافة لفظية غير محضة، غير حقيقية؛ لأنها علانية الانفصال كما سبق.

طيب، ولذا، لو خرجنا عن المسموع من القياس أن هذا لا يجوز، ثم جوّزنا هذه المواضع الثلاثة؛ لأن السماع دلّ عليها.

القاعدة تقول: إن الأمر إذا كان خارجًا عن القياس فلا يُتجاوز فيه السماع.

يعني الأمر، إذا جاء موافقًا للقياس، الأمر إذا جاء موافقًا للقياس فيكفي فيه الأدلة القليلة، ونقيس عليها، لكن إذا جاء الأمر مخالفًا للقياس، فالأصل أن يُمنع، فإذا جاءت أدلة سماعية على جواز مواضع فيه، فيجب أن يتوقف حينئذ عند السماع؛ لأن القياس منع، إلا أن السماع جوّز هذه المواضع المعينة، فيجب ألا يتجاوز حينئذ السماع.

فلهذا لا يجوز أن تقول مثلًا: جاء محمدٌ الضاربُ رجلٍ، الضاربُ رجلٍ؛ لأن المضاف إليه ليس فيه أل، ليس في الموضع الأول، ولا من الموضع الثاني؛ لأن المضاف إليه ليس مضافً إلى ما فيه أل.

وليس من الموضع الثالث: المضاف الضارب ليس مثنًى ولا جمعًا.

إذًا ماذا تقول؟ هنا يجب أن تُعمل اسم الفاعل، فتقول: "جاءَ محمدٌ الضاربُ رجلًا"، بمعنى جاء محمدٌ الذي يضربُ رجلًا.

وهل يجوز أن نقول: "جاءَ محمدٌ المكرِمُ زيدٍ"، هل هو من الموضع الأول المضاف إليه فيه أل؟ لا، وليس من الثاني، هل هو من الثالث؟ المضاف مثنى أو جمع؟ إذًا لا يجوز، هذه الجملة غير جائزة.

طيب، كيف نصححها؟ بأن نُعمل اسم الفاعل، فنقول: "جاءَ محمدٌ الضاربُ"، نعم "جاءَ محمدٌ المكرِمُ زيدًا".

طيب، وهل لك أن تقول: "جاءَ محمدٌ ضاربَ رجلٍ".

هل لك أن تقول: "جاءَ محمدٌ ضاربَ رجلٍ"؟ يكون ضاربَ حال، رجلٍ مضاف إليه، يعني الإضافة هنا جائزة، نعم الإضافة هنا جائزة، إضافة لفظية، وليس هناك أل، هناك لا مانع من الإضافة، لكن الإعراب كيف يكون؟ الإعراب يكون، حال على معنى جاء محمدٌ حالة كونه يضرب رجلًا، هذا ما فيه إشكال جائز.

هل لك أن تقول: "جاءَ محمدٍ ضاربُ رجلٍ"؟ إن جعلتها حالًا لا يصح؛ لأنك رفعت، وإن جعلتها صفة نعتًا يصح أو لا يصح؟ لا يصح؛ لأن الموصوف معرفة محمد والصفة؟ نكرة، إذًا ما يصح، ما يصح أن تقول: "جاءَ محمدٍ ضاربُ رجلٍ".

فلك أن تقول: "جاءَ محمدٌ ضاربَ رجلٍ" حال، أو أن تقول: "جاءَ محمدٍ الضاربُ رجلٍا" على أنها صفة، الضاربُ صفة حينئذ.

"وجاءَ محمدٌ الضاربُ زيدٍ" هذا جائز أو لا يجوز؟ لا يجوز.

وهل يجوز أن تقول: "جاءَ محمدٌ المُكرِمُ رجلًا" على الإعمال؟ جائز، فما إعراب المُكرِمُ؟ جاء محمدٌ المكرمُ صفة.

هل لك أن تقول: "جاءَ محمدٌ مُكرِمَ رجلٍ؟ بلا أل، نعم يجوز، إعرابها؟ حال.

وهل لك أن تقول: "جاءَ محمدٌ ضاربُ رجلٍ" أو "جاءَ محمدٌ مُكرِمُ رجلٍ" "جاءَ محمدٍ ضاربُ رجلٍ" لا يجوز، لماذا لا يجوز؟ لأن الموصوف معرفة، والصفة نكرة.

طيب، فإن قلنا: "جاءَ محمدٌ المُكرِمُ زيدٍ" هذا لا يجوز؛ لأنه ليس من المواضع الثلاثة، "جاءَ محمدٌ المُكرِمُ زيدًا" يجوز، فالمُكرم صفة، طب "جاءَ محمدٌ مكرِمَ زيدٍ" يجوز على الحالية، لا يجوز على الحالية.

طب، "جاءَ محمدٌ مكرِمُ زيدٍ" يجوز.

جملة أخرى جيد ما شاء الله، "جاءَ محمدٌ مُكرِمُ زيدٍ" جائزة أم غير جائزة؟ "جاءَ محمدٍ مكرِمُ زيدٍ" طبعًا حينئذ ما في إلا الوصفية، أنها نعت، مكرِمُ زيدٍ نعت، ومحمد معرفة علم، مكرِمُ زيدٍ معرفة أم نكرة؟ نكرة، لفظية يعني نكرة، أي نكرة.

التي قولتها قبل قليل، نعم ماذا تقول؟

(@٠٠:٢٧:٣٧).

الشيخ: لا أنا أريدها على الجادة، على الإتباع.

نقول: إذا كان اسم الفاعل مُكرِم هنا بمعنى الحال أو الاستقبال، فالجملة غير صحيحة؛ لأن الإضافة حينئذ، إضافة لفظية، والإضافة اللفظية لا تُكسب التعريف، يعني مُكرم زيدٍ هذه معرفة أو نكرة إن كانت الإضافة لفظية؟ نكرة، نكرة إذًا يجب أن تقول: "جاءَ محمدٌ مكرِمَ زيدٍ" حال، حالة كونه؛ لأن النكرة إذا وقعت صفة للمعرفة نُصبت على أنها حال.

فإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي، بمعنى جاء محمد الذي أكرم، ليس الذي يكرم أو الذي سيكرم، جاء محمد الذي أكرم زيدًا في الماضي، فالإضافة حينئذ لفظية، أو معنوية؟ بمعنى الماضي، معنوية.

نحن شرحنا الكلام عن الإضافة اللفظية والمعنوية، نعم، إذا كانت الإضافة على معنى الماضي، يعني أكرمه وانتهى، فالإضافة حينئذ إضافة حقيقية معنوية فمُكرِمُ زيد معرفة، تعرف بالإضافة، فتقول: "جاءَ محمدٌ مكرِمُ زيدٍ" بالرفع على

أنه نعت.

كمُكرِم زيدٍ، اسم فاعل.

كذلك الوصف قلنا، متى تكون الإضافة إضافة لفظية؟ بشرطين:

الأول: أن يكون المضاف وصفًا.

والثاني: أن يكون زمنه الحال أو الاستقبال.

فإن لم يكن المضاف وصفًا، كقلم زيد، وباب المسجد، هذه إضافة معنوية.

طيب، فإن كان المضاف وصفًا، لكن زمنه الماضي، كضاربُ زيد، بمعنى ضربه، وآكل الطعام بمعنى أكله، وكاتب الدرس بمعنى كتبه، هذه إضافة حقيقية معنوية.

طيب، نعم المرد إلى المعنى دائمًا، اللغة دائمًا تعتمد على المعنى؛ لأن اللغة تُبين المعنى، والمعنى يحكم على اللفظ.

فلهذا يقولون: لو قال إنسان أنا قاتل زيدًا، تقتص منه أو لا تقتص منه؟ لا أنا قاتلٌ زيدًا، هذا لا تقتص منه، أي أنا سأقتله، هذا يُهدده، ما فعل.

لكن لو قال: "أنا قاتلُ زيدٍ" الآن قاتل زيدٍ فأضاف حينئذ معنى قتله، وهذه القصة يذكرونها عن الإمام الكسائي وأبي يوسف، صاحب أبي حنيفة، كانا يجتمعان عند الخليفة هارون الرشيد، وكان الكسائي طبعًا مربي لأبنائه، وحظي عنده، فقال له: أبو يوسف مرة: إني أرى هذا الكوفي قد استحوذ عليك، فقال: يعني أستفيد منه أشياء كثيرة جدًا، فقال الكسائي: ائذن لي بسؤاله، فقال: اسأله، قال: سأسألك، قال هارون: في ماذا؟ قال: في الفقه، قال: أتسأل أبو يوسف في الفقه؟ قال: نعم، فسأله هذا السؤال، أنا قاتلٌ زيدًا، وأنا قاتلُ زيدٍ.

ولكن الحكم في هذه الأمور، إنما يؤخذ به ممن يعرف مقاصد الكلام، أما الذي لا يعرف مقاصد الكلام العربي الفصيح، فإنه يؤخذ بالعرف أعراف الناس، ماذا يقصد الناس بهذا الكلام؟

فلهذا يقولون مثلًا: لو قان إنسان: "والله لا أكلُ لحمًا" مثلًا، ثم أكل سمكًا، يحنث أو لا يحنث؟ على عرف، هل السمك لحم أو ليس بلحم.

أما في اللغة، لا شك أن السمك لحم، لكن بعضهم لا يسمي السمك بلحم، اللحم اللحم الأحمر، هذه تعود إلى العرف.

فلهذا مرض الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فزارته امرأة، فقالت: أسأل الله أن يشفيك، فقال: اللهم بقلبها لا بلسانها؛ لأن أشفى يُشفي بمعنى أهلك، لكن شفا مضارعه شفا نافي، مضارعه مفتوح، شفا يشفي، مثل ذهب يذهب، شفا يشفي، أما أشفى رباعي، الرباعي مضارع مضموم، مثل أقبل يُقبل، أشفى يُشفي.

فقال: اللهم بقلبها لا بلسانها.

طيب، بعد ذلك كله يقول: اختلف النحويون في القياس على هذه المواضع الثلاثة، في الإضافة اللفظية، هل يُقاس عليها غيرها؟ أم يُوقف عليها؟ فالجمهور منعوا القياس عليها لما قلناه من قبل من أن القياس يمنع إدخال أل على المضاف أصلًا، فأي خروج على هذا القياس لا يجوز إلا بالسماع، والسماع لم يأتي إلا بهذه المسائل باتفاق.

وقال الفراء: يجوز القياس على ذلك في كل المعارف، بالإضافة إلى كل المعارف، إذا أضفت إضافة لفظية إلى معرفة، فلك إدخال أل، فتقول: "جاءَ المكرِمُ الرجلِ"، هذا مسموع، وتقول: "جاءَ المكرِمُ زيدٍ" لأن هذا علم معرفة، وهذا أيضًا معرف بأل معرفة.

وتقول: "جاءَ المكرِمُ هذا الرجل"، و"جاءَ المكرِمُ الذي عندي" فأجاز القياس على ذلك.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلاَ   تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ الْحَذْفِ مُوهَلاَ

هذا البيت العاشر.

تكلم هنا على المسألة، لا هذه تابعة لمسألة سابقة أيضًا، تكلم هنا على إكساب المضاف إليه من مضاف التأنيث.

المضاف إليه، وهو الثاني قد يُكسب المضاف وهو الأول، يُكسبه التأنيث، يعني مثل ماذا؟ كأن نقول، مثال من عندنا:

"خُلقُ النميمة مذمومةٌ على كل حال".

فخُلق مذكر، وهو مضاف، والنميمة مؤنث وهو مضاف إليه، والأصل أنك تُراعي المضاف في الإخبار، تقول: "خلقُ النميمة مذمومٌ" هذا هو الأصل.

لكن ربما، يقول: "**وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلاَ**"، ربما تدل على التقليل، ربما يجوز لك أن تقول: "خلقُ النميمة مذمومة على كل حال".

طيب، إكساب الثاني الأول، اكساب المضاف إليه، المضاف للتأنيث، جائز مطلقًا أو بشرط؟ بشرط.

إِنْ كَانَ الْحَذْفِ مُوهَلاَ

يعني إذا كان معنى الكلام بوجود المضاف، وحذفه سواء.

ولو كان المعنى العام، ولو كان المعنى المجازي، فقولك: "خلقُ النميمة مذمومةٌ على كل حال"، هو معنى النميمة مذمومة على كل حال.

ومن ذلك قولهم: "قُطعت بعض أصابعه"، فبعض مذكر، والأصابع مؤنث، وكان الأصل أن يُقال: "قُطع بعضُ أصابعه"، كقوله تعالى: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [يوسف:١٠]، لكن قالت العرب: "قطعت بعض أصابعه"، بأن المضاف إليه أكسب المضاف إليه التأنيث بمعنى قطعت بعض أصابعه، وقطعت أصابعه في المعنى الإجمالي واحد.

طيب المعنى الإجمالي، اللي هو المعنى المجازي، ومن ذلك قولهم: "اجتمعت أهل اليمامة"، مع أن الأهل مذكر، لكن اليمامة مؤنث فاكتسب منه التأنيث، ومن ذلك قراءة الحسن البصري، تلتقطه بعض السيارة.

قيل: ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف:٥٦]، وكان جادة الكلام، أن يُقال: رحمة الله عظيمة، رحمة الله قريبة من المحسنين.

فمما قيل في تخريج الآية، أن المضاف الرحمة، اكتسب من المضاف إليه لفظ الجلالة التذكير، فقيل: قريب.

وسبق أن نبهنا أكثر من مرة، من أن الله جل جلاله، لا يوصف بالتذكير ولا بالتأنيث، إلا أنه في اللغة يعامل معاملة المذكر.

طب هذه ورقة يا إخوان تكتبوا فيها الأسماء والجوالات، وخاصة الذين لم يكتبون من قبل.

ومن ذلك أيضًا قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى انتبهوا للآية: ﴿وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا﴾ [الأنبياء:٤٧] أين الشاهد؟

﴿وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ [الأنبياء:٤٧] وفي قراءة: (وإن كان مثقال حبة

من خردل آتينا بها).

أين الشاهد؟ كان، مثقال، مثقال مذكر وكان مذكر، أين الأصل؟ أين الجادة ما في مشكلة، كان مذكر، يعني مسند إلى مذكر، ومثقال مذكر، ما قال: كانت مثقال ذرة، واضح.

ما في مشكلة ليس مثل اجتمعت أهل اليمامة، الشاهد في خردل؟ لا لا، لا، الشاهد في قوله: بها، ﴿وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ [الأنبياء:٤٧] ﴿أَتَيْنَا بِهَا﴾ ولا أتينا به؟ أتينا بالمثقال، أو أتينا بالحبة، هو المذكور الآن حبة ولا مثقال حبة؟ مثقال.

فلو جاء الكلام على الأصل، لقال: أتينا به، بالمثقال، قال بها، نعم.

طبعًا يعني خروج الكلام عن أصله، إنما يكون في كلام الفصحاء بنكتة بلاغية، يعرفها الفصحاء ويقف عليها البلغاء، أما نحن الآن فنبين أوجه اللغة، الجائز وغير الجائز، وربما نشير إلى بعض هذه الأوجه البلاغية بما يتسم به الوقت.

ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء:٤٠]، هذه نريد هذه القراءة: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾ [النساء:٤٠] هناك قراءة أخرى: (وإن تكُ حسنةٌ) هذه لا نريدها، يعني الشاهد ليس عليها، الشاهد على ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾ [النساء:٤٠] حسنة اسم تكن أم خبر تكن؟ أين اسم تكن؟

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء:٤٠] وإن تكن مثقال الذرة حسنةً، نضاعفها، فقال حسنة، بالتأنيث.

مع أن اسم كان مثقال، لكن مثقال اكتسب من المضاف إليه التأنيث.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا﴾ [آل عمران:١٠٣]

هم كانوا في الحفرة أو كانوا في النار، أو كانوا في الشفا؟ في الشفا، فكان الظاهر أن يقول: فأنقذكم منه، لكن قال منها، لأن شفا حفرة، فأضافها إلى مؤنث.

ومن ذلك قول ذي الرمة، وهو غيلان بن عقبة، يتحدث عن النساء ويصف مشيهن:

مَشيْن كما اهتَزتْ رماحٌ تَسَفهَت ... أعالِيَهـا مـر الريـاح النَّواسِم

«تسفهت»، يعني: أمالت، يمشين بتمايل، يقول: «مشين كما اهتزت رماحٌ تسفهت»، يعني: أمالت، أمالت أعاليهن، أو أمالت أعاليها، ما الذي أمالها؟ مر الرياح، ما الذي أمالها؟ الرياح ولا المر؟ مرُّ الرياح، والمر مذكر أم مؤنث؟ مذكر، ومع ذلك قال: «تسفهت»، تسفهتها مرُّ، أمالتها مرُّ؛ لأن «مر» مضافة إلى الرياح.

ومن ذلك: قول الأغلب العجلي، وهو من المعمرين، ولهذا قال:

طولُ الليالي أسْرَعَت في نَقضِي ... نقضن كُلي ونَقَضن بعضي

وفي رواية: «نقضن طولي ونقضن عرضي».

طول الليالي أسرعت، وكان جادة الكلام أصله أن يُقال: طول الليالي أسرع؛ لأن الذي أسرع الطول، هناك قال: «أسرعت»؛ لأنها أضيفت لـ«الليالي».

فإن لم يصح حذف المضاف واستقام المعنى؛ فحينئذٍ لا يكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث، فلو قلت مثلًا: «خرجت»، أو مثلًا: «خرجت غُلام هندٍ»، فالغلام لا يأخذ من «هند» التأنيث؛ لأنك لو قلت: «خرجت هندٌ» بطل المعنى الذي كنت أردته.

قلنا: ويفهم من قوله: «وربما»، أن هذا قليل، وأن الأصل أن يكون المعتمد على المضاف لا على المضاف إليه.

وقوله: «**أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا تَأْنِيثًا**»، يقول: الثاني قد يكسب الأول التأنيث، قوله

هذا يُشعر بجواز العكس، يعني: أن يُكسب الثاني الأول التذكير، لو كان الأول مؤنثًا والثاني مذكرًا، لجاز للثاني أن يُكسب الأول التذكير بالشرط المذكور، وهو جواز حذف المضاف واستقامة المعنى، لكن هذا أقل من اكتساب التأنيث.

ومن ذلك: قول الشاعر:

رُؤيَةُ الفِكرِ ما يَؤُولُ له الأمر مُعِينٌ على اجْتِنابِ التواني

«**رُؤيَةُ الفِكرِ ما يَؤُولُ له الأمر مُعِينٌ**»، فقال: «معينٌ»، «معينٌ» خبر لـ«رؤية»، لكن «رؤية» مضافة إلى «الفكر» إلى مذكر.

ومن ذلك: قول الشاعر الآخر:

إنارةُ العقلِ مَكْسوفٌ بطَوع هوى وعقلُ عاصِي الهَوى يزدادُ تنويرا

فقال: «مكسوفٌ»، مع أنه خبر عن «إنارة»، لكن «إنارة» مضافة إلى «العقل».

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤] أين الشاهد؟ ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء:٤]، ﴿خَاضِعِينَ﴾، «الأعناق»، مذكر أم مؤنث؟ مؤنث، فما قال: فظلت أعناقهم خاضعة، أو خاضعات، وإنما قال: ﴿خَاضِعِينَ﴾؛ لأن الأعناق أضيفت إلى «هم»، فاكتسبت منه التعريف.

وفي الآية أوجه أخرى في التخريج.

فإن لم يجز حذف المضاف واستقام المعنى، لم يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير، كما لو قلت: «قامت امرأة محمد»، ليس المعنى على: قام محمد.

فإذا انتهينا من ذلك نقول: إن المضاف يكتسب من المضاف إليه أحد عشر أمرًا:

المضاف يكتسب من المضاف إليه أحد عشر أمرًا: (التعريف، أو التخصيص، أو التخفيف، أو إزالة القُبح)، هذه الأربعة درسناها في الدرس الماضي.

فالإضافة المعنوية تكسب التعريف أو التخصيص.

والإضافة اللفظية تُكسب التخصيص أو إزالة القبح. هذه أربعة.

وأيضًا قد يكتسب المضاف من المضاف إليه: التذكير أو التأنيث، وهذا الذي درسناه في هذا البيت.

هذه ستة أمور، يبقى أن المضاف قد يكتسب من المضاف إليه أيضًا الظرفية؛ كقوله تعالى: ﴿تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥] ﴿كُلَّمَآ﴾ ظرف، و﴿حِينٍ﴾ مضاف إليه، مع أن الاسم الذي يدل على الظرف على الزمان ﴿كُلَّمَآ﴾ أم ﴿حِينٍ﴾؟ ﴿حِينٍ﴾. أما كلمة ﴿كُلَّمَآ﴾ تدل على الكلية، لا تدل على الزمان، ومع ذلك انتصبت ﴿كُلَّمَآ﴾ على الزمانية الظرفية؛ لأنها اكتسبت من المضاف إليه الظرفية، وتقول: «سِرتُ بعض اليومِ».

وقد قال ابن مالك -فيما درسناه- في باب المفعول فيه، في «نيابة المصدر عن أسماء الزمان والمكان» قال:

وقد يَنُوبُ عن مَكَانٍ مَصدر ... وذَاكَ في ظرف الزمان يكثر

هذا السابع، الثامن: المصدرية، قد يكتسب المضاف من المضاف إليه المصدرية، نحو: «أكرمتُه كلَّ الإكرام». «أكرمته» فعل وفاعل ومفعول، «كل» مفعول مطلق، وهو مضاف والإكرام مضاف إليه، مع أن المفعول المطلق هو المصدر بعد فعله، ومع ذلك قلنا: إن «كلَّ» هو المفعول المطلق؛ لأنه اكتسب المصدرية من المضاف إليه، وذكر ذلك ابن مالك في باب المفعول المطلق ودرسناه، فقال:

وَقَــدْ يَنُــوبُ عَنْــهُ مَــا عَلَيْــهِ دَلّ   كَجِــدَّ كُـلَّ الْجِـدِّ واتـرك الكسـل

الأمر التاسع: الصدارة.

وقد ذكر ذلك ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «باب الابتداء»، ودرسناه فقال:

كَـــذَا إِذَا يَسْـــتَوْجِبُ التَّصْـــدِيرا   كَـــأَيْنَ مَـــنْ عَلِمْتَـــهُ نَصِـــيرَا

مثل: «صبيحة أي يومٍ سفَرُك» يسأل عن زمن السفر، تقول: سفرك اليوم، سفرك غدًا، مبتدأ وخبر.

فالخبر هنا ما يجب أن يتصدر، لكن لو قلت: «متى سفرك؟» فـ«متى» خبر، و«سفرك» مبتدأ، و«متى» خبر مقدم وجوبًا؛ لأنه اسم استفهام له الصدارة

الأمر العاشر: البناء.

فإذا أضيف مُعرب إلى مبني، فقد يكتسب منه البناء؛ كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] على قراءة الجمهور في فتح النون، مع أن ﴿تَّقَطَّعَ﴾ فعل، و﴿بَيْنَكُمْ﴾ فاعل، ومع ذلك بُني على الفتح لاتصاله، أو لإضافته إلى مبني.

ومن ذلك: قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه**»، فـ«يوم» ظرف معرب، لكن لما أضيف إلى ما صدره مبني؛ بُني.

وقد ذكر ذلك ابن مالك في هذا الباب «باب الإضافة»، وسنذكره -إن شاء الله- ونشرحه، فقال:

وَابْـنِ أَوِ اعْـرِبْ مَـا كَـإِذْ قَـدْ أُجْرِيَـا   وَاخْتَـــرْ بِنَـــا مَتْلُـــوِّ فِعْـــلٍ بُنِيَـــا

الأمر الحادي عشر: الإعراب.

فإذا أضيف مبني إلى معرب، فقد يكتسب منه الإعراب، كقوله: «هذا خمسةَ عشرُ زيدٍ» على لغة قليلة، فأعربوا «عشر» عندما أضيفت إلى مُعرب.

وذكر ذلك ابن مالك في «باب العدد»، في قوله:

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ   يَبْقَ البِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

سيأتينا -إن شاء الله- في «باب العدد».

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في البيت الحادي عشر:

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ   مَعْنًى وَأَوِّلْ مُوهِمًا إذَا وَرَدْ

في هذا البيت، تكلم على إضافة الشيء إلى نفسه، وهذه المسألة الخامسة في هذا الباب، إضافة الشيء إلى نفسه.

۞ وإضافة الشيء إلى نفسه تشمل ثلاث صور:

الصورة الأولى: أن تضيف الاسم إلى مرادفه:

اسمان مترادفان، ثم تضيف الأول إلى الثاني، كأن تقول: «هذا أسد ليثٍ»، «هذا قمحُ بُرٍّ»، «هذا قمرُ بدرٍ»، «هذا محمدُ أبي زيدٍ».

وأنت تريد: هذا أسدٌ ليثٌ، هذا محمدٌ أبو زيدٍ، هذا قمرٌ بدرٌ، وهكذا.

الصورة الثانية: إضافة الموصوف إلى الصفة:

كأن تقول: «هذا رجلٌ فاضلٌ»، «هذا بيتٌ كبيرٌ» موصوف وصفة.

فإذا أضفت الموصوف إلى الصفة، الصفة والموصوف شيء واحد، فتقول: «هذا بيتُ كبيرٍ»، «وهذا رجلُ فاضلٍ».

الصورة الثالثة: إضافة الصفة إلى الموصوف:

عكس الثانية أن تُقدم الصفة ثم تضيفها إلى الموصوف، ففي قولك، «هذا رجلٌ فاضلٌ»، «هذا بيتٌ كبيرٌ»، تقول: «هذا كبيرُ بيتٍ»، «هذا فاضلُ رجلٍ».

هذه الصور الثلاث كلها تدخل فيما يسمى بإضافة الشيء إلى نفسه.

والنحويون يذكرون أن في هذه المسألة خلافًا بين البصريين والكوفيين، بل هي من مسائل الخلاف المشهورة بين البصريين والكوفيين، وقد ذكرها كمال الدين الأنباري في كتابه المشهور في مسائل الخلاف: «الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين».

فيقولون: إن البصريين يمنعون هذه المسألة بكل صورها، والكوفيين يجيزون هذه المسألة بكل صورها، بشرط اختلاف اللفظين، وكل الأمثلة التي قلناها قبل قليل مختلفة اللفظين. كذا يصورون المسألة.

ثم إن البصريين والكوفيين اتفقوا على أنه جاء في الفصيح في السماع ما ظاهره، أنه مِنْ إضافة الشيء إلى نفسه، نحو قول العرب: «جاءَنِي سعيدُ كُرزٍ». اسمه «سعيد»، ولقبه «كُرز»، وذكرنا في «باب العلم»، أن الاسم واللقب لك فيهما خمسة أوجه: يعني: «سعيدٌ كُرزٌ» بدل، «جاءني سعيدٌ كُرزٌ» عطف بيان، و«جاءني سعيدٌ كُرزٌ» خبر لمبتدأ محذوف، أو «جاءني سعيد كُرزًا» مفعول به لفعل محذوف، أعني: «كُرزًا»، ولك الوجه الخامس: الإضافة «جاءني سعيد كُرزٍ».

ومن ذلك: قول العرب: «حبةٌ حمقاء» لبقلة تنبت في جانب الوادي، جانب المسير، فإذا زاد عليها الماء سقطت، ثم وطئتها الأقدام، فيقول: «حبةٌ حمقاء».

وقالوا: «صلاة الأولى»، وقالوا: «مسجدُ الجامع».

وهذا بالظاهر من إضافة الموصوف إلى الصفة؛ لأن المعنى في الظاهر: «الحبة الحمقاء»، «الصلاة الأولى»، «المسجد الجامع».

وقالت العرب: «عليه جردُ قطيفةٍ»، و«عليه سحقُ عمامةٍ».

القطيفة من أنواع الثياب، «جرد»، يعني: مجرودة، يعني: بالية، وكذلك «سحق عمامة»، يعني: عمامة مسحوقة بالية.

فهذا في ظاهره مِنْ إضافة الصفة إلى الموصوف، يعني: عمامة مسحوقة، ثم قُدم الصفة «سحق عمامة»، و«عليه قطيفةٌ جردٌ»، ثم «عليه جردُ قطيفة».

ومن ذلك: قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿يَعۡلَمُ خَآئِنَةَ ٱلۡأَعۡيُنِ﴾ [غافر: ١٩]، المعنى الظاهر: يعلم الأعين الخائنة، وقال: ﴿ٱسۡتِكۡبَارٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّيِٕۚ﴾ [فاطر:٤٣] [فاطر: ٤٣]، والمعنى الظاهر: استكبارًا في الأرض، والمكر السيئ.

فالكوفيون أجازوا كل ذلك دون تأويل، قالوا: يجوز أن تضيف الشيء إلى نفسه دون تأويل. وأما البصريون فمنعوا كل ذلك، وتأولوا ما جاء في السماع، تأولوه.

كيف تأولوه؟ قالوا: إن الكلام ليس على الإضافة، المعنى ليس على الإضافة، وإنما هناك أشياء مقدرة، يعني: هذا المراد من كلام العرب، ليس على الإضافة وإنما على محذوف.

فإذا قالوا: «حبة حمقاء»، أي: حبة البقلة الحمقاء، ثم حذفوا الموصوف، وإذا قالوا: «الصلاة الأولى»، لا يريدون الصلاة الأولى، وإنما صلاة الساعة الأولى.

وإذا قالوا: «المسجد الجامع»، لا يريدون المسجد الجامع، ولو أرادوا لقالوا، وإنما يريدون: مسجد المكان الجامع.

وقولهم: «جاءني سعيد كُرزٍ»، لا يريدون: سعيد وكُرز، وإنما جاءني سعيد مسمى كُرز.

وإذا قالوا: «عليه سحقُ عمامة»، لا يريدون أن يقولوا: عليه عمامة مسحوقة بالية، وإنما يريدون أن يقولوا: عليه سحق عمامة، أي: عليه شيء مسحوق، مما يسميه الناس عمامة. هذا أسلوب عربي، إذا أردت أن تُقلل الشيء؛ لأنه هل يمكن أن يقول: «عليه عمامة سحق»، أو «عليه عمامة مسحوقة»، أو «عليه عمامة بالية»؟

هم لا يريدون أن يثبتوا له عمامة أصلًا، ويقال: «عليه شيء مسحوق»، مما يسمى عمامة، فعليه سحق عمامة، وكذلك «جرد قطيفة»، يعني: لا يريد أن يقول: «عليه قطيفة جرد»، يعني: مجرودة بالية، وإنما عليه شيء جرد، شيء بالٍ، مما يسميه الناس قطيفة.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥]، ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ﴾ [يوسف: ١٠٩]، و﴿بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ [القصص:٤٤]، فالكوفيون يقولون: هذه على الإضافة، ﴿حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾، كقولك: «الحق اليقين»، ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ﴾ كقولك: «الدار الآخرة»، و﴿بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ كقولك: بالجانب الغربي.

والبصريون قالوا: لا، المعنى ليس على الإضافة، وإنما على تقدير محذوف، أي: حقُّ الأمر اليقين، ودار المنزلة الآخرة، وجانب المكان الغربي.

ويتضح الخلاف بين البصريين والكوفيين في نحو هذه المسألة، يتضح في نحو: هل يجوز أن يقول العربي: «مسجد الكبير»؟ «هذا مسجد الكبير»، وأنت تريد: «هذا المسجد الكبير»؟ فبدلًا مِنْ أن تأتي به على الصفة، تأتي به على الإضافة، وهل تقول: «هذا وقف نافع»، تريد: الوقف النافع؟ وتقول: «موقفٌ نظيف»، أي: الموقف النظيف؟ هل يجوز لك أن تقول ذلك؟

على ظاهر كلام الكوفيين: يجوز. أما على مذهب البصريين فهذا لا يجوز، هذا لا يجوز في اللغة، إلا إذا كان المتكلم يقصد إلى شيء محذوف، يُقدر، فيريد مثلًا بـ«مسجد الكبيرِ»، «هذا مسجدُ الشارع الكبيرِ».

كأن يسمي مثلًا هذا المسجد «مسجد الشارع الكبير»، ثم تعارف الناس على ذلك، فحذفوا الشارع، فصارت «مسجد الكبيرِ»، هم يريدون ذلك، لا يريدون الإضافة، لا يريدون إضافة المسجد إلى الكبير، وإنما يريدون إضافة المسجد إلى

موصوف محذوف.

حينئذٍ يقول: يجوز، ويجوز لنا أن نقول: «المسجدُ الكبير» على هذا المعنى، وكذلك «وقف النافع»، لو قلنا: «نريد وقف الخير النافع» مثلًا، ثم اختصرناه. وكذا «صار الوقف النافع»، أو «موقف نظيف»، أي: موقف المكان النظيف، فكل ما كان معلومًا جاز حذفه. فهنا مكان الخلاف بين البصريين والكوفيين، وليس فقط مجرد خلاف.

ثم إن البصريين تكلفوا في تخريج هذا المسموع، وإنما الخلاف أصلًا في معنى الكلام عند العرب: هل المعنى في مثل هذه الشواهد، سواءٌ في القرآن أو في كلام العرب عن الإضافة؟ فقولك: «مسجدُ الجامعِ» كقولك: «المسجدُ الجامع»؟

أما العرب فهم لا يريدون ذلك، وإنما كانوا يريدون: «مسجد المكان الجامع»، ثم حذفوا «المكان»، فهذا هو تحرير الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة، والله أعلم.

إن كان هناك سؤال فيما سبق، أو نذكر بعض الفوائد المتعلقة بالدرس، نعم يا إخوان، تفضل.

الطالب:...

الشيخ: هذا ليس في الدرس. على كل حال، الشح: مفعولٌ ثانٍ.

يعني: «أحضرت زيدًا الشح»، لا، ليس نعتًا، هذا مفعول ثانٍ للإحضار؛ أحضرت الأنفس وأحضرت الشح.

من الفوائد في هذا الدرس يا إخوان:

قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**الْجَعْدِ الْشَّعَرْ**»، «الشعر» فيه لغتان:

الأولى: بفتح العين «الشعَر»، وهي أعلى.

والثانية: تسكين «الشعْر»، وهي جائزة.

والشعر يُجمع على «الشعور»، وعلى «الأشعار»، وعلى الشِّعار».

ويقال: رجلٌ أشعر، ورجلٌ شَعِرٌ، ورجلٌ شعرانيٌ، إذا كان شعره كثيرًا طويلًا.

و«الجعد»: صفة مشبهة، من جَعُدَ شعرهُ جعودًا، ضد ثبط شعرُه ثبوطة: إذا انبسط واسترسل.

إذا كان الشعر مسترسلًا فهو ثبط، وإذا كان غير ذلك فهو جعد.

من الفوائد أيضًا مما سبق: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، نحن خرجناها قبل قليل على أنها من اكتساب المضاف التذكير من المضاف إليه.

وفي تخريج الآية أقوال كثيرة، ولابن هشام رَحِمَهُٱللَّهُ رسالة ذكر فيها أربعة عشر قولًا في تخريج الآية، وهناك مناظرة شهيرة في تخريج الآية بين الرودراوي وابن مالك رَحِمَهُٱللَّهُ وكونها مما اكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير، هذا قول محتمل.

ولكنه ليس من الأقوال القوية في الآية، وأقوى منه: أن كلمة «قريب» في اللغة إذا أردت بها قرب النسب، فيجب أن تطابق الموصوف؛ تذكيرًا وتأنيثًا، فتقول: «محمدٌ قريبُ زيدٍ»، و«هندٌ قريبةُ زيدٍ».

وإذا أردت بـ«قريب» قُرب المسافة والمكان، فيجوز لك التذكير والتأنيث مع المؤنث، فتقول مع المذكر: «محمدٌ قريبٌ من البيت»، أو «قريبٌ من المسجد»، و«هندٌ قريبةٌ من البيت»، و«هندٌ قريبٌ من البيت».

والشواهد على ذلك كثيرة من كلام العرب، وعلى ذلك أيضًا يُحمل قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب: ٦٣]، فهذه الآية: ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ

قَرِيبٌ﴾ [الأعراف: ٥٦] محمولة على أن المراد هنا القرب الظرفي، فلهذا جاز لك التذكير، وجاز لك التأنيث.

فإن قلت: فلِمَ صُرفت الآيتان عن التأنيث إلى التذكير؟ هذه نكتة بلاغية

قلت: من الوهم أن يقال: إن التذكير في هذه الآية: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [الأعراف:٥٦] والآية ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧] إنما جاز؛ لأن التأنيث مجازي، «الرحمة»، تأنيثها مجازي، و«الساعة» تأنيثها مجازي، فلهذا جاز لك التذكير والتأنيث.

لا، هذا وهم؛ لأن التذكير والتأنيث إنما يجوزان مع المؤنث المجازي في فعله، في فعله المتقدم، تقول: «طلعت الشمس»، أو «طلع الشمسُ» كلاهما جائز، لكن في غير الفعل، يعني: في الصفة، في الوصف، لا يجوز لك أي مطابقة، لا تقل: «الشمس طالعة»، ولا تقل: «الشمسُ طالع».

يعني: ما قبل المؤنث المجازي لك فيه التذكير والتأنيث، لكن ما بعده ليس لك إلا المطابقة، حتى مع الفعل، تقول: «الشمسُ طلعت»، ولا تقل: «الشمسُ طلع».

تقول: «الشمس طالعةٌ»، وعلى ذلك لا يجوز أن تقول: «إن رحمة الله قريبٌ من هذا»؛ لأن «قريب» بعد المؤنث المجازي. **والله أعلم**.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

✧



الدرس الرابع والستون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم، في هذه الليلة ليلة الإثنين الخامس والعشرين من شهر ربيع الأول، من سنة ١٤٣٢ من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

ونحن نجلس في بيتٍ من بيوت الله، في جامع الراجحي، في حي الجزيرة، في مدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الرابع والستين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» عليه رحمة الله.

وما زال الكلام موصولًا -يا إخوان- على «باب الإضافة»، في هذه المنظومة المباركة، وقد شرحنا منها من قبلُ من «باب الإضافة» أحد عشر بيتًا، ونواصل شرح بقية الأبيات، ونقرأ في أول الدرس الأبيات التي نرجو أن نشرحها في هذا الدرس.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «باب الإضافة»:

٣٩٦.وَبَعْضُ الاسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا

٣٩٧.وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعْ إِيلَاؤُه اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ

٣٩٨.كَوَحْدَ لَبَّى وَدَوَالَيْ سَعْدَيْ وَشَذَّ إِيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ

٣٩٩.وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

٤٠٠.إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَإِذْ أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَا نُبِذْ

٤٠١.وَابْنِ أَوِ اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أجْرِيَا وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

٤٠٢.وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

٤٠٣.وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى جُمَلِ الأَفْعَالِ كَهُنَّ إِذَا اعْتَلَى

هذه الأبيات من البيت الثاني عشر إلى البيت التاسع عشر، كلها في مسألة واحدة؛ لأننا قلنا -يا إخوان- منذ بداية شرح هذا الباب -«باب الإضافة»: إن ابن مالك ذكر في هذا الباب ثماني مسائل:

- **الأولى**: ما يحذف للإضافة.
- **والثانية**: معاني الإضافة.
- **والثالثة**: ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه.
- **والرابعة**: انقسام الإضافة إلى: لفظية، ومعنوية.
- **والخامسة**: إضافة الشيء إلى نفسه.

هذه خمس مسائل شرحناها من قبل.

- **المسألة السادسة**: الأسماء الملازمة للإضافة، وأحكامها.
- **والسابعة**: حذف المضاف وحذف المضاف إليه.

- **الثامنة**: الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

وهذه الأبيات وأبيات أخر ستأتي كلها في المسألة السادسة، أي: الأسماء الملازمة للإضافة وأحكامها.

فهناك أسماء في اللغة العربية ملازمة للإضافة، يعني: لا تستعمل إلا مضافًا، وما بعدها مضافٌ إليه، وهذا مما يضبط لنا شيئًا من أحكام الإضافة، أن نعرف هذه الأسماء الملازمة للإضافة، وكلما رأيتها علمت أنها مضافة وما بعدها مضاف إليه.

فلهذا يتكلم النحويون بتفصيل عن هذه الأسماء الملازمة للإضافة.

فنقول: الأسماء من حيث قَبول الإضافة ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما يصلح للإضافة وعدمها.

يعني: يجوز أن تأتي مضافة، ويجوز أن تأتي غير مضافة، وهذا أكثر الأسماء، كـ«قلم، وطالب»، فـ«قلم» قد تأتي بها مضافة، فتقول: «هذا قلمُ محمدٍ»، وقد تأتي بها غير مضافة، فتقول: «هذا قلمٌ».

وكذلك «طالب»، تقول: «هذا طالبُ علمٍ» فتضيف، وتقول: «هذا طالبٌ مجتهدٌ» فلا تُضيف.

القسم الثاني: ما تمتنع إضافته.

- يعني: لا يجوز أن يضاف بحال، لا يجوز أن يقع مضافًا؛ كالضمائر. فالضمائر كلها لا يمكن أن تقع مضافًا، يمكن أن تقع مضافًا إليه.
- لا نتكلم نحن على المضاف، الضمائر لا تقع مضافًا أبدًا.
- وكذلك أسماء الإشارة لا تقع مضافًا.
- وكذلك الأسماء الموصولة، سوى «أي».

- وكذلك أسماء الاستفهام، سوى «أي».
- وكذلك أسماء الشرط، سوى «أي».

فهذه كلها أسماء تمتنع إضافتها، لا يمكن أن تقع مضافًا أبدًا.

النوع الثالث: ما تجب إضافته، ما يلزم الإضافة، ما لا يستعمل إلا مضافًا.

وهذا الذي نريد أن نتكلم عليه الآن، هو محل كلامنا، هذا القسم الثالث الذي تجب إضافته.

الأسماء التي تلزم الإضافة قسمان:

وتأملوا إلى هذه التقسيمات؛ لأني سأذكرها الآن كلها، فإذا انتهينا منها وضربنا عليها ما تيسر من أمثلة، سنعود إلى أبيات ابن مالك ونشرحها؛ لأن ابن مالك ذكر هذه الأقسام، لكن ما ذكرها متتابعة، يؤخذ بعضُها من بعض، وإنما بعثرها في الأبيات.

فنقول: **الأسماء التي تلزم الإضافة قسمان:**

القسم الأول: ما يلزم الإضافة إلى مفرد.

ونريد بـ«المفرد» هنا: ما ليس بجملة، ما تلزم إضافته إلى مفرد، يعني: غير جملة.

الذي تلزم إضافته إلى مفرد، مثل: «قبل، وبعد، وعند، وكل، وبعض»، كما سيأتي تفصيله.

والثاني: ما تلزم إضافته إلى جملة.

والأسماء التي تلزم الإضافة إلى جملة، هي ثلاثة أسماء: «حيث، وإذ، وإذا».

ثم نعود إلى القسم الأول، وهي الأسماء التي تلزم الإضافة إلى مفرد، فنقول:

إنها على ضربين:

الضرب الأول: ما يلزم الإضافة إلى مفردٍ معنًى ولفظًا.

يلزم الإضافة إلى مفرد، يعني: ليس بجملة، معنًى، ولفظًا، ككلمة «عند» هذه لا تستعمل إلا وقد أضيفت إلى اسم بعدها، هذا الاسم بعدها لا بد أن يُذكر في اللفظ، وتُقصد إضافته في المعنى.

فإذا قلت: «جلستُ عندك»، «جئتُ من عندك» لا يمكن أن تستعمله إلا وهو مضاف، مضاف إلى ماذا؟ إلى اسم مفرد مذكور في اللفظ.

وهذه الأسماء التي تلزم الإضافة إلى مفرد معنى ولفظًا، ثلاثة أقسام:

ما تلزم الإضافة إلى ظاهر أو مُضمر، يعني: يجوز أن تضاف إلى ظاهر، اسم ظاهر، ويجوز أن تُضاف إلى اسم مضمر، أي: ضمير.

مثل: «عند»، تقول: «جلستُ عند زيدٍ»، أو «جلستُ عندك» تلزم الإضافة إلى اسم مفرد، سواءٌ كان اسمًا ظاهرًا، كـ «جلستُ عند زيد»، «جلستُ عند الأستاذ»، أو ضميرًا، كـ «جلستُ عندك»، «جلستُ عنده»، «جلستُ عندهم».

ومن ذلك أيضًا: «كلا، وكلتا، ولدى، ولدن، وقصارى، وحمادى» هذه أسماء تلزم الإضافة إلى مفرد معنًى ولفظًا، سواءٌ كان هذا المفرد اسمًا ظاهرًا، أم كان مضمرًا.

تقول: «جاء كلا الطالبين»، أو «جاء الطالبان كلاهما»، تقول: «جاء الناس سوى زيدٍ»، و«جاء الناس سواهم»، وتقول: «هذا قصارى ما عند زيد»، وتقول: «هذا قصاراهم».

«قصارى وحمادى» بمعنى واحد، أي: غاية ما عندهم.

القسم الثاني مما يلزم الإضافة إلى مفرد معنًى ولفظًا: ما يلزم الإضافة إلى مفردٍ ظاهر.

يعني: لا يضاف إلى ضمير، إلى مضمر.

كـ «أولي، وأولات، وذو، وذوا، وذوو، وذات، وذوات».

هم كلمتان، «أولي وذو»، ثم تفرع منهما من حيث التأنيث والتذكير، والإفراد والتثنية والجمع.

«أولي» تقول: «محمدٌ أولو فضلٍ»، يعني: صاحب، و«هنّ أولات فضلٍ» «أولو، وأولات».

و«ذو»: «محمدٌ ذو فضل»، أي: صاحب فضل، «أولو» هذا في الجمع، تقول: «هم أولو فضلٍ»، جمع مذكر، و«أولات» للجمع المؤنث، «هن أولات فضل»، ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦].

«ذو»: مفرد مذكر: «محمدٌ ذو علم».

تثنيه: «المحمدان ذوا علم».

تجمعه: «المحمدون ذوو علم».

ثم تؤنثه «ذات»: «هندٌ ذات علمٍ».

تثني «الهندان ذواتا علمٍ».

تجمع: «الهندات ذواتُ فضلٍ».

فـ«أولو وذو» لا تضافا إلا إلى ظاهر، ولا تضافا إلى مفرد.

لا تقل: «العلم محمدٌ ذو»، يعني: العلم محمدٌ صاحبه، وإن جاء شيء من

ذلك في ضرورة الشعر.

القسم الثالث مما يلزم الإضافة إلى مفرد معنًى ولفظًا: ما يلزم الإضافة إلى مضمر، أي: ضمير:

لا يضاف إلا إلى ضمير، يعني: لا تجوز إضافته إلى ظاهر.

وهذا على ضربين:

ما يضاف إلى كل مضمر، وهو كلمة واحدة، وهي كلمة «وحد»، تقول: «وحدي، وحدك، وحده»، متكلم، مخاطب، غائب، «وحدكما، وحدكم»، مثنى، جمع، يضاف إلى كل ضمير.

والضرب الثاني: ما لا يضاف إلا إلى كاف المخاطب فقط.

كـ«لبيك، وسعديك، وحنانيك، وهذاذيك، ودواليك».

إذًا فهذا هو الضرب الأول من القسم الأول.

أنتم معي؟ لا بد أن تكتبوا هذه الأشياء، سنسرد هذه التقسيمة سردًا، ثم نعود إلى شرحها.

سأعود الآن فقط في ذكر الرؤوس، قلنا: الإضافة إما إلى مفرد، أي: ليس بجملة، أو إلى جملة، تلزم الإضافة إلى مفرد، أو تلزم الإضافة إلى جملة.

الآن سنبدأ بالذي يلزم الإضافة إلى مفرد، يعني: ليس بجملة، هذا قسمان:

الأول: ما يلزم الإضافة إلى مفردٍ معنى ولفظًا:

يعني: لا بد أن يذكر المضاف إليه في اللفظ، كما رأيتم في الأمثلة.

ما يلزم الإضافة إلى مفرد معنًى ولفظًا، وهذا قسمنا ثلاثة أضرب ذكرناها.

نتنقل الآن إلى ما يلزم الإضافة إلى مفرد معنًى.

ما يلزم الإضافة إلى مفرد معنًى، يعني: أن المضاف إليه قد يُذكر في اللفظ، ويجوز أن يُحذف من اللفظ، لكن معنى الإضافة موجود على كل حال، يلزم الإضافة من حيث المعنى، ومن أمثلة ذلك: كلمة «كل وبعض».

تقول: «كلُّ الناس يقولون ذلك».

طيب، المضاف إليه «الناس»، ذكرته الآن، ويجوز أن تحذفه، تحذفه في اللفظ وأنت تقصده في المعنى، فتقول: «كلٌّ يقول ذلك».

وتقول: «أكرمَ بعض الناسِ بعضًا» «بعضُ الناس»، ذكرنا المضاف إليه في اللفظ، «أكرمَ بعضُ الناسِ بعضًا».

ذكرت المضاف إليه في «بعضًا»؟ لا، لكنه مقصود في المعنى، أي: أكرم بعض الناس بعضهم، لك أن تصرح به في اللفظ، ولك أن تحذفه في اللفظ، لكنه في المعنى موجود وواجب، يجب أن يضاف.

قلنا: كـ «كل وبعض»، وكذلك كلمة «أيّ»، سواء كانت موصولًا أم شرطًا أم استفهامًا.

كذلك يمكن أن تُصرح بالمضاف إليه، فتقول: «أيُّ الناسِ يقول ذلك» استفهام.

ويجوز أن تحذف المضاف إليه، فتقول: «أيٌّ يقولُ ذلك».

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ﴾ [الأعراف: ١٨٠] لا، بل قوله تعالى: ﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ [الإسراء: ١١٠]، نعم ﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾. هذه ﴿أَيّٗا مَّا﴾ من الأسماء الملازمة للإضافة، أين

المضاف إليه؟ مذكور في اللفظ؟ طبعًا غير مذكور، لو كان مذكورًا ما اجتمع مع تنوين، ﴿أَيًّا مَّا﴾ لكنه في المعنى مراد. ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾، والمعنى -والله أعلم: أيّ اسمٍ تدعونه به فله الأسماء الحسنى.

ومن ذلك أيضًا: «قبل، وبعد».

تقول: «جئتُ قبلهم»، «جئتُ قبل الناس»، «جئتُ قبل الطلاب»، أو «جئتُ بعدهم»، فتُصرح بالمضاف إليه، ولك أن تحذف المضاف إليه، فتقول: «جئتُ قبلًا»، «جئتُ بعدًا».

ومن ذلك: أسماء الجهات، ونريد بأسماء الجهات: أسماء الجهات النسبية، ليست الأصلية الجغرافية، يعني: «أمام وخلف، ويمين، ويسار، وفوق، وتحت»، وما في معناها، هذه كلها أيضًا تلزم الإضافة إلى مفردٍ معنًى.

يعني: لك أن تذكر المضاف إليه في اللفظ، فتقول: «جلستُ أمام زيدٍ»، و«صليتُ خلفَ الإمامِ»، و«جلستُ»، أو «سكنتُ يمينَ الجبلِ».

ولك أن تحذف المضاف إليه إذا كان معلومًا، في كل ما سبق المضاف إليه لا يحذف إلا إذا كان معلومًا على القاعدة العامة للحذف.

فتقول: «جلستُ خلفًا»، و«جلستُ أمامًا»، «وسكنتُ يمينًا»، على أن المضاف إليه معروف.

انتهينا من القسم الأول، مما يلزم الإضافة، وهي الأسماء التي تلزم الإضافة إلى مفرد، يعني: ليس بجملة.

ننتقل إلى القسم الثاني: وهي الأسماء التي تلزم الإضافة إلى جملة، وقد ذكرنا أنها ثلاثة أسماء: «حيث، وإذ، وإذا»، وهي على قسمين:

القسم الأول: ما يضاف إلى الجمل الاسمية والفعلية، وهما اسمان: «حيث وإذ».

فلك أن تضيفهما إلى جملٍ فعلية، فتقول: «اجلس حيثُ شئتَ»، أو «اجلس حيث تشاء»، أو «جئتُكَ إذ كان المطر نازلًا»، أو «زرتك إذ نجحت».

فتضيف إلى جمل فعلية، أو تضيف إلى جمل اسمية، فتقول: «اجلس حيث محمدٌ جالسٌ»، أو «جئتك إذ محمدٌ مسافرٌ».

والقسم الثاني: مما يلزم الإضافة إلى الجمل الفعلية، وهو اسم واحد، وهو: «إذا».

فهذا اختصار لهذه المسألة المهمة في «باب الإضافة»، وهي الأسماء الملازمة للإضافة.

لنبدأ بعد ذلك مع ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ شرح ما قاله في هذه المسألة متناثرًا في أبياته، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْضُ الاسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا ....

يريد أن يقول: هناك أسماء تلزم الإضافة، فلا تُستعمل إلا مضافًا، فما بعدها مضافٌ إليه.

وكلمة «الأسماء» هنا خُففت همزتها، من أجل الوزن.

ثم قال:

وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا

يقول: بعد أن عرفنا أن هناك أسماءً تلزم الإضافة، طب تلزم الإضافة إلى ماذا؟ قال: المضاف إليه مع هذه الأسماء الملازمة للإضافة قد يكون مفردًا، يعني: ليس

بجملة.

إذًا وقد يكون جملة كما سيصرح في الأبيات القادمة، فيريد بقوله:

وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا

الأسماء الملازمة للإضافة إلى مفرد.

وقوله: «يأتِ» في النظم بحذف الياء، مع أنه فعل مضارع غير مجزوم، فلا موجب لحذف الياء، وإنما حُذفت لضرورة الشعر، ومع ذلك فإن «الياء» في الفعل المعتل الآخر غير المجزوم جاءت محذوفة في بعض الكلام الفصيح.

فعل مضارع معتل الآخر، حُذف آخره وهو ليس بمجزوم، جاء ذلك في قليل من الكلام الفصيح؛ كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [هود: ١٠٥].

﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا﴾ بحذف الياء من «يأتي»، مع أنه مرفوع، ليس قبله ناصب ولا جازم.

وهناك شواهد أُخر أيضًا على ذلك، ولو أن ابن مالك قال في هذا الشطر: «وبعض ذا قد جاء لفظًا مفردا» لسلِمَ من ذلك.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعْ إِيلاؤهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ

يقول: بعض الأسماء التي إضافتها حتمية واجبة، بعض الأسماء الملازمة للإضافة لا يليها اسم ظاهر، يعني: لا تُضاف إلى اسم ظاهر، إذًا تُضاف إلى ماذا؟ إلى ضمير؛ لأن الأسماء إما ظاهرة وإما مُضمرة، يريد بذلك: أن هناك أسماءً تلازم الإضافة إلى ضمير حيث وقعت في الكلام.

وهذا القسم ذكرناه قبل قليل في التقسيمات، الأسماء التي تلازم الإضافة إلى ضمير، مثل ماذا؟ قال: «كوحدي، لبي، ودوالي، سعدي»، مثل: «وحد، ولبي، وسعدي» مضافة إلى ضمير، إلى أي ضمير؟

أما «وحد» فتُضاف إلى كل ضمير، تقول: «جئتُ وحدي»، و«جاءَ وحدَه»، و«تعالوا وحدكم» تضاف للمتكلم، وللمخاطب وللغائب، والمثنى والجمع.

والبواقي؟ «لبي، ودوالي، وسعدي...» وغيرها تلازم الإضافة إلى ضمير المخاطب، «لبيك، سعديك، دواليك»، ونحو ذلك.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡ﴾ [غافر: ١٢] الشاهد: ﴿وَحۡدَهُۥ﴾ أضيفت إلى هاء الغائب، وقد جاءت كلمة «وحد» في القرآن في ستة مواضع، مضافة إلى ضمير. ولم ترد في القرآن مضافة إلا إلى الهاء، هاء الغائب.

ما إعراب ﴿وَحۡدَهُۥ﴾ في نحو الآية؟ أو في قولك: «جاء وحده»، أو «جئتُ وحدي»، «جاءَ محمدٌ وحده»، ﴿ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُ﴾ [الزمر: ٤٥] حال، هذا درسناه في الحال. نعم، نصصنا عليه في الحال، بمعنى: منفردًا، جاء وحده، أي: جاء منفردًا.

فإن قلت: درسنا في الحال أن من شروطه التنكير، و«وحده» مضاف إلى الضمير إضافة معنوية، معنى ذلك: أنه معرفة، فكيف يكون حالًا؟ ذكرنا في الحال أن هذا مما شذ، والتزمته العرب بمعنى: منفردًا.

إذًا فنقول: «وحد» حالٌ منصوبة، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف والهاء مضاف إليه، في محل جر مبني على الضم.

ومن ذلك: قول الراجز:

وكُنـــتَ إذ كُنـــتَ إلهِـــي وحـــدَكا ... لـــمْ يَـــكُ شـــيئًا يـــا إلهِـــي قَبلَكَـــا

فأضافه إلى «كاف» المخاطب.

وقال الربيع بن ضُبع الفزاري -وقد عاش كما ذكروا- ثلاثمائة وأربعين سنة، فهو من المعمرين، ولأبي عبيدة كتاب مشهور باسم كتاب «المُعمرين»، جمع فيه المُعمرين من العرب، فبعدما كبر وعُمر وضعف قال:

أصْبَحتُ لا أحْمِلُ السلاحَ ولا ... أملِكُ رأسَ البعيرِ إنْ نَفَرَا
والذئبَ أخْشاه إن مَرَرْتُ به ... وَحدِي وأَخْشى الرِّياحَ والمَطَرَا

فقال: «وحدي»، فأضافه إلى ياء المتكلم، وإعرابها حال.

إذًا هذه «وحد» التي تضاف إلى كل ضمير.

والنوع الثاني مما يلزم الإضافة إلى ضمير: ما يضاف إلى «كاف» المخاطب فقط، نحو: «لبيكَ».

ما معنى «لبيك»؟ استجابة بعد استجابة، أو إجابة بعد إجابة، واللغويون والنحويون يقولون: إقامة على إجابتك بعد إقامة.

هذا يسمونه المعنى اللغوي، المعنى اللغوي للبيك: إقامة على إجابتك -أو على طاعتك- بعد إقامة، وغيرهم يقول: معناها: استجابة لك بعد استجابة، أو إجابة لك بعد إجابة.

ما في خلاف في المعنى، إلا أن قولهم: «المعنى: استجابة بعد استجابة، أو إجابة لك بعد إجابة»، هذا المعنى المستلزم.

لكن المعنى اللغوي للبيك، مأخوذ من «لبَّ»، لام وباء مشددة فقط، لَبَّ بالمكان، بمعنى: أقام، فلهذا يأخذون المعنى من معناه الأصلي، لبَّ بالمكان بمعنى: أقام، فيقول: إقامة على طاعتك بعد إقامة.

فعندما نقرأ مثل هذه الأمور، لا نعدها خلافات، وإنما كل يُبين المعنى من الجهة التي يراها تخدم ما يريد، فاللغوي سيربطها باللغة، والشرعي سيربطها بالمستلزم، وهو أن الإقامة على الطاعة تستلزم الاستجابة لهذا الأمر.

ومن ذلك أيضًا: «سعديك»، ما معنى «سعديك»؟ أي: إسعادًا لك بعد إسعاد، ولم ترد في السماع إلا بعد لبيك، «لبيك وسعديك»، يعني: ما تستعمل وحدها «سعديك».

ومن ذلك: «حنانيك»، أي: تحننًا بعد تحنن.

ومن ذلك: «دواليك»، يعني: تداولًا بعد تداول.

ومن ذلك: «هذاذَيك»، أي: إسراعًا بعد إسراع، من الهذ، وهو سرعة القطع.

وهذه وأمثالها: «لبيك، وسعديك، وحنانيك» هذه مصادر مثناة، هي في الأصل مصدر، يعني: التصريف الثالث للفعل، مصدر، وهذا المصدر ثُني، ثم أُضيف إلى الكاف، وإعرابه مفعول مطلق، ناصبه فعل من لفظه أو من معناه.

ما معنى هذا الكلام؟ يقول: هذه مصادر مثناة، نأخذ: «لبيك».

«لبيك»: مأخوذة من الفعل «لبى» بالمكان، لام وباء مشددة، لبى بالمكان، هات المصدر؟ لبَّ يلُبّ لبًّا، وفي التثنية: «لبان» في الرفع، وفي النصب والجر؟ لبين، طيب «لبين» أضفها إلى الكاف؟ الإضافة ستحذف النون، ماذا تكون؟ «لبيك»، فهي مصادر مثناة مضافة إلى كاف المخاطب.

معناها: التكرار، وليس التثنية، هي في اللفظ مثناة، لكنها في المعنى تدل على التكرار، يعني: على التأكيد، ولا تدل على حقيقة التثنية، فليس معنى «لبيك»: إجابتين، يعني: سأجيبك ثم أجيبك، سأجيبك مرتين، لا وإنما المعنى «لبيك»، يعني: إجابة بعد إجابة بعد إجابة، إقامة على إجابتك، فهي تدل على

التكرار والتأكيد.

كما لو قلت لك مثلًا: تعال تعال، هنا لا أريد التثنية، يعني: تعال مرتين، وإنما أريد أن أؤكد، أؤكد المجيء، إذًا فهذه المصادر مثناة في اللفظ، لكنها في المعنى تدل على التكرار، يعني: التأكيد.

وإعرابها -كما قلنا يا إخوان- مفاعيل مطلقة، تُعرب مفعولًا مطلقًا، والناصب لها فعلٌ؛ إما من لفظه أو من معناه.

ومن ذلك: تلبية الحج والعمرة: «لبيك اللهم لبيك»، أعرب لي: «لبيك» في التلبية: «لبيك اللهم لبيك»، أعرب «لبيك».

لا، «لبيك» ليست فعلًا، مصدر، قلنا: مصدر، نوعها مصدر اسم، ما إعراب هذا المصدر؟ تعرف يا أخي؟ مفعول مطلق، قلنا: هذه مصادر مثناة في اللفظ، ومعناها التكرار، وإعرابها مفعول مطلق.

كأنك قلت: «ألُب في إجابتك -أو في طاعتك- لبًّا»، يعني: أقيم، أقيم على طاعتك إقامة، فـ«لبيك» مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى، وهو مضاف والكاف مضاف إليه في محل جر، مبني على الفتح.

ومن ذلك: قول طرفة بن العبد:

أبا منذرٍ أفنيتَ فاستبقِ بعضَنا ... حنانَيْكَ بعضُ الشرّ أهوَن من بعض

قال: «حنانيك»، أي: تحنن علينا، تحنن علينا حنانًا بعد حنان، «حنانيك»: مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الياء.

وقال العجاج بن رؤبة، وهو من أشهر عُجاز العرب:

ضربًا هذاذيك وطعنًا وخصا ... يمضي إلى عاصي العروق النحضا

«**ضربًا هَذاذيك**»، يعني: ضربًا يقطع قطعًا، قلنا: الهذ هو: القطع بسرعة.

ومن ذلك: قول سحيم، سحيم عبد من؟ عبد بني الحسحاس، قال:

إذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى ليس للبُرْدِ لابِسُ

يزعمون أن المحبين إذا أرادا أن يستوثقا من الحب، يشق أحدهما بُردة ثم يشق الآخر بُردة، يعني: استوثق من حبهما لبعضهما.

فقال: «دواليك»، يعني: يتداولان الشق، «دواليك»: مفعول مطلق.

إذًا فهذه المصادر المثناة تُلازم الإضافة إلى ضمير، إلى ضمير كاف الخطاب، هل تضاف إلى غيره؟ لا تضاف إلى غيره إلا ما جاء شذوذًا، فقد شذّ إضافة «لبى» إلى غير، «لبى» وحدها إلى غير كاف المخاطب.

والوارد من ذلك في السماع استعمالان، إضافتها إلى هاء الغائب، فبدل أن يُقال: «لبيك»، يقولون: «لبيه».

وهم يريدون المخاطب، يعني: تخاطبه فتقول له: «لبيك»، هذا المشهور في السماع، وجاء في السماع أنهم يقولون للمخاطب: «لبيه»، «لبيه يا زيد»، يعني: إجابة لك بعد إجابة.

ومن ذلك: قول الراجز:

إنّك لو دَعَوْتني ودوني زوراء ذات مترع بيون

لقلت لبيه لمن يدعوني

ومن ذلك: قول الناس اليوم: «لبيه» لمَن يدعوه، فهو لبيك، ولكنهم يقولون له: «لبيه»، وهذا يسمى في البلاغة التفاتًا، الالتفات: أن تخاطب المخاطب بأسلوب الغائب، أو تخاطب الغائب بأسلوب المخاطب، أو نحو ذلك. هذه لفتة

بلاغية، هذا يسمى التفاتًا.

الاستعمال الثاني الذي شذت فيه «لبى»: إضافتها إلى الاسم الظاهر، يقول: لبى فلانٍ. كقول الشاعر:

دَعَوْتُ لما نابَني مِسْوَرا فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيْ مِسْوَرِ

يقول: دعوته فلبى دعوتي، فلبيك يا مِسور، لبيك يا مِسور، لكن بدل «لبيك» وضع مكان الكاف الاسم الظاهر، فقال: «لبى مِسور»، يعني: استجابة لمِسور بعد استجابة. «فلبي يدي مسوري» مثل «لبيك».

وهذا هو قول ابن مالك: «**وَشَذَّ إِيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ**»، فهذا من الشاذ.

نعم، ارفع صوتك، ما أسمعك.

الطالب:...

الشيخ: نعم صحيح، كل الوارد في السماع فلا يُخَطَّأ، وإن حُكم عليه بالشذوذ والقِلة، هذا حكم على الكلمات باعتبار موافقتها للقياس، وعدم موافقتها للقياس، فالقياس في هذه المصادر المثناة، كما دلنا عليه الاستعمالات الكثيرة لهذه المصادر، أنها تلزم كاف الخطاب.

ثم جاء في الاستعمال الشاذ القليل إضافتها إلى الغائب، أو الاسم الظاهر، فهذه الإضافة صحيحة؛ لأنها وردت في السماع، لكنها شاذة، يعني: شذت عن القياس.

نعم، فصيحة، يعني: كما لو قلت مثلًا:

استفعل، استفعل من القيام: «استقام»، استفعل من البيان: «استبان»، لكن جاء «استحوذ»، والقياس: «استحاذ» مثل «استبان»، «استقام»، «استخار»، ثم جاء

«استحوذ» والقياس «استحاذش، فـ«استحوذ» هذا شذ عن القياس، شذ عن قياس الباب، لكن هو في نفسه، فصيح أم ليس بفصيح؟ هو في نفسه فصيح، لكن الذي يقع فيه الخلاف عند العلماء: هل يقاس عليه أو لا يقاس عليه؟

يعني: هل تقول مثلًا في «استقام زيدٌ» على الطريقة، تقول: «استقوم»؛ قياسًا على «استحوذ»؟ لا، القياس على المسموع له شروط، واختلاف بين العلماء والبصريين والكوفيين، يقاس أو لا يقاس، أما نفس المسموع هذا ما أحد يخالف في أنه فصيح، واضح. شذ عن قياس بابه، وهي أن المصادر المثناة تلزم الإضافة إلى كاف الخطاب، شذ عن القياس.

ثم قال ابن مالك بعد ذلك:

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ ... حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ
إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَإِذْ ... أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَا نُبِذْ
وَابْنِ أَوِ اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا ... وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا ... أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا
وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى ... جُمَلِ الأَفْعَالِ كَهُنَّ إِذَا اعْتَلَى

في هذه الأبيات الخمسة ذكر الأسماء التي تلزم الإضافة إلى الجمل، وذكرنا في التقسيم الأسماء التي تلزم الإضافة إلى الجمل، وهي إجمالًا ثلاثة أسماء: «حيث، وإذ، وإذا».

من شرحنا هذا نعرف ونتأكد أن «حيث وإذ وإذا» أسماء ليست حروفًا، وقد بيّن ذلك من قبل؛ لأنها ظروف، والظروف أسماء.

هذه الأسماء الملازمة للإضافة إلى الجمل على قسمين:

منها ما يضاف إلى الجملتين: الاسمية والفعلية، وهما «حيث وإذ»، وهذا قول

ابن مالك: «**وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ حَيْثُ وَإِذْ**»، ولم يقيد الجمل، هل هي فعلية أو اسمية، فأطلق إذًا جميع الجمل؛ الاسمية والفعلية.

تقول: «اجلس حيثُ شئتَ»، «اجلس حيثُ تشاء»، «زرتُك إذ نجحتَش.

نُعرب:

«اجلس حيثُ شئتَ» محمد أعرب:

«اجلس»: فعل أمر، فاعله: أنت مستتر، «حيث» ظرف زمان مفعول فيه، ظرف زمان أم ظرف مكان؟ «اجلس حيث شئت»: ظرف مكان منصوب أو في محل نصب؟ مبني على الضم، مبني في محل نصب، المبني دائمًا في محل، «حيث» ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب، وهو مضاف، أين المضاف إليه؟ جملة «شئتَ»، أعرب هذه الجملة بالتفصيل.

«شئتَ»: «شاء»: فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بتاء المتكلم، لا محل له من الإعراب، و«التاء»: فاعل مبني على الضم في محل رفع، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل مضاف إليه في محل جرٍّ بالإضافة.

وكذلك «اجلس حيثُ تشاء»، ولكنه فعل مضارع «تشاء».

أو «زُرتُك إذ نجحتَ»، «زُرْتُكَ»: فعل وفاعل ومفعول به، «زُرتُك إذ نجحت»، ظرف زمان أم مكان؟ ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب وهو مضاف، والمضاف إليه الجملة الفعلية «نجحتَ» فعل وفاعل.

هنا أضفنا «حيث، وإذ» إلى جمل فعلية، طيب نضيف إلى جمل اسمية، تقول:

«اجلس حيثُ محمدٌ جالسٌ»، «زُرتُك إذ أخوك مسافرٌ» نُعرب.

«اجلس حيثُ محمدٌ جالسٌ»، «اجلس»: فعل أمر، والفاعل مستتر أنت،

«حيث»: ظرف مكان وهو مضاف، و«محمدٌ جالسٌ» مبتدأ وخبر مرفوعان، والجملة الاسمية مضاف إليه في محل جر.

من الشواهد على ذلك -وهي كثيرة: قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦] المضاف إليه جملة اسمية.

﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦] جملة فعلية.

﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧] جملة فعلية.

وقال تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَـٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿إِذْ﴾ الأولى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ﴾، أضيف إلى الجملة الفعلية. والثانية: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ إلى جملة اسمية. والثالثة: ﴿إِذْ يَقُولُ﴾ إلى جملة فعلية.

ومن الشواهد على «حيث»: قوله تعالى: ﴿مِّنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النحل: ٢٦]، ﴿حَيْثُ﴾ مضاف، وجملة: ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾ فعلية مضاف إليه، وهذه الجملة وردت في أربعة مواضع من القرآن.

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩].

وقال: ﴿وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [النساء: ٨٩].

وقال: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

وقد وردت «حيث» في القرآن الكريم في واحد وثلاثين موضعًا، فيها جميعًا مضافة إلى جملة فعلية، ولم ترد في القرآن مضافة إلى جملة اسمية.

عرفنا الآن أن «حيث وإذ» يضافان إلى جملة؛ إما فعلية فعل وفاعل، أو اسمية مبتدأ وخبر، فإذا رأيت «حيث» وبعدها اسم، ماذا يُتصور في هذا الاسم من الإعراب؟ إما جملة فعلية فعل وفاعل، أو جملة اسمية مبتدأ وخبر، طيب «حيث» بعدها اسم، يعني: صارت جملة اسمية أو فعلية؟ اسمية.

إذًا ما إعراب هذا الاسم الذي بعد «حيث»؟ مبتدأ مرفوع.

فـ«حيث» دائمًا يرتفع الاسم الذي بعدها، «اجلس حيثُ محمدٌ جالسٌ»، «اجلس حيث محمدٌ» حذفت الخبر، خبر كون عام، يعني: اجلس حيث محمدٌ موجودٌ، أو اجلس حيث محمدٍ؟ لو قلنا: «حيث محمد» أُضيفت إلى مفرد أم جملة؟ إلى مفرد، ونحن نقول: إن «حيث» ملازمة للإضافة إلى جملة، إذًا لا بد أن تقول: «محمدٌ» وتقدر الخبر، وتجعل المضاف إلى جملة اسمية.

وجاءت إضافة «حيث» إلى المفرد في قليل من الشعر، كقول الشاعر:

ونَطْعَنُهم تحتَ الحُبا بعد ضرْبهم ... ببيض المواضِي حيثُ ليّ العمائِم

الشاهد في قوله: «حيثُ ليِّ» هذه الرواية، إذًا فأضاف «حيث» إلى مفرد، ولو جاء ذلك على القياس لكان يقول: «حيثُ ليُّ العمائمُ»، يعني: حيث لي العمائم موجود.

الآن نقول: «حيث لي العمائم»، هذه الجملة فصيحة أم ليست فصيحة؟ فصيحة، ما في إشكال في ذلك، لكن هل يقاس عليها؟ تقول: «اجلس حيث محمدٍ»؟ هذا القياس على الشاذ. فالجمهور لا يقيسون على الشاذ.

فهذا هو النوع الأول من الأسماء التي تلزم الإضافة إلى الجملة، ما يلزم الإضافة إلى الجمل؛ الفعلية والاسمية، وهما: «حيث وإذ».

القسم الثاني مما يلزم الإضافة إلى الجمل: ما لا يضاف إلا إلى الجمل الفعلية،

وهو «إذا»، وهذا قول ابن مالك:

وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى جُمَلِ الأَفْعَالِ...........

فنراه قيّد الجمل في البيت بالأفعال، أي: أنها لا تضاف إلى جمل الأسماء، ومثّل على ذلك بقوله: **«كَهُنَّ إِذَا اعْتَلَى»**، «هُن»: فعل أمر من هان يهون، «هُن إذا اعتلى».

وتقول: «أزورُكَ إذا نجحت»، «سأسافر إذا طلعت الشمس»، أو «آتيك إذا تطلع الشمس»، فـ«إذا» هنا أضيفت إلى جملة فعلية.

نعرب: «أسافر إذا طلعت الشمس»، تفضل أعرب: «أسافر إذا طلعت الشمس».

«أسافر»: فعل مضارع، والفاعل مستتر تقديره: أنا، «إذا»: ظرف زمان يتضمن الشرط، ظرف زمان في محل نصب مبني على السكون، وهو مضاف، والمضاف إليه؟ الجملة الفعلية «طلعت الشمسُ»: فعل وفاعل جملة فعلية، وإعرابها مضاف إليه في محل جر، وكذلك تطلع الشمس.

ومن ذلك -أي: من الشواهد على ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَنۡعَمۡنَا عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ أَعۡرَضَ﴾ [الإسراء: ٨٣] فأضاف «إذا» إلى جملة فعلية.

وقال: ﴿إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُ ٱلرَّحۡمَٰنِ خَرُّواْ﴾ [مريم: ٥٨] فأضاف ﴿إِذَا﴾ إلى جملة فعلية، وقال تعالى: ﴿إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١].

وأما نحو قولك: «سأزورك إذا محمدٌ زَارك»؟

«سأزورك إذا محمدٌ زَارك» هذه الجملة الآن مستقيمة من حيث المعنى أم لا؟ «سأزورك إذا محمدٌ زَارك» هذه مستقيمة معنًى ولفظًا، لا شك في ذلك.

لكن انتبهوا ما الذي وقع بعد «إذا»؟ «سأزورك إذا محمدٌ زَارك» وقع بعدها اسم، هذا الاسم هل هو مبتدأ؟ فتكون «إذا» مضافة إلى جملة اسمية، إذا قلت: مبتدأ، يعني: ما بعده خبر، والمبتدأ والخبر مضاف إليه، فأضفت «إذا» إلى جملة اسمية، ونحن نقول: «إذا» لا تضاف إلا إلى جملة فعلية.

أم نقول: إن «محمدٌ» فاعلٌ لفعل محذوف، من جنس المذكور، أي: سأزورك إذا محمدٌ زَارك محمدٌ. نعم، يجيبون هذا الوجه، يجيبون أن تجعل «محمدٌ» هنا فاعلًا لفعلٍ محذوف من جنس مذكور، لكي تكون «إذا» مضافة إلى جملة فعلية.

فهذا الأسلوب لا يختلفون في صحته، وإنما يجيبون أن يكون «محمدٌ» فاعلًا، لا مبتدأ للعلة المذكورة.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ **[الانشقاق: ١]**، ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ﴾ **[التكوير: ١، ٢]**.

﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ **[الانشقاق:١]**، ﴿إِذَا﴾ ظرف متضمن للشرط، وهو مضاف، أين المضاف إليه؟ لا شك الذي بعده، وهي جملة: ﴿ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾: مبتدأ وخبر، أم أن ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ فاعل لفعل محذوف من جنس المذكور، أي: إذا انشقت السماء، يجيبون الوجه الآخر لكي تكون ﴿إِذَا﴾ مضافة إلى جملة فعلية.

هذا هو قول جمهور البصريين، في «إذا» أنها ملازمة للإضافة إلى الجمل الفعلية، وخالف في ذلك الأخفش والكوفيون، فأجازوا إضافة «إذا» إلى الجمل الاسمية، ولا يخالفون في إضافتها إلى الجمل الفعلية. يعني: يقولون: إن «إذا» كـ«حيث وإذ»، تضاف إلى جمل فعلية، كالأمثلة الكثيرة، وتضاف إلى جمل اسمية.

كما تقول: «اجلس حيثُ محمدٌ جالس»، «جئتُكَ إذ أخوكَ مسافر»، وتقول: «آتيك إذا طلعت الشمس»، فأضفتها إلى جملة فعلية، أو «آتيك إذا الشمس تطلع»، فتضيفها إلى جملة اسمية.

أما جمهور البصريين فإنهم لا يرتضون ذلك، ويقولون في تعليله: إن «إذا» تختلف عن «حيث وإذ»، يقولون: «إذا» ظرف يتضمن الشرط، وهذا لا شك فيه، فإذا قلت: «آتيك إذا طلعت الشمس»، يعني: إذا طلعت الشمس آتيك، إذا طلعت الشمس آتيك. هذا الشرط.

فلا شك أنه ظرف يتضمن الشرط؛ ولأنه يتضمن الشرط، فالشرط عقلًا يرتبط بالفعل، ولا يتصور عقلًا أن يرتبط بالاسم. يعني: لو أخذنا مثلًا «إن» أم أدوات الشرط، تقول: «إن يجتهد محمد ينجح»، رتبت ماذا على ماذا؟ رتبت النجاح على محمد، أم على اجتهاده؟ على اجتهاده على الفعل.

إذا حدث الفعل الأول يحدث الفعل الثاني، لكن هل يتصور أن تربط الشرط باسم؟ «إذا محمد ينجح»، «إذا الباب أدخل»، هل يمكن عقلًا أن تربط الشرط باسم؟ ما يمكن.

فلهذا قالوا: إن الشرط هنا في «إذا» ليس مرتبطًا بالاسم الذي بعده، فليس مبتدأً، بل هو مرتبط بفعل مقدر، من جنس المذكور، وهذا الاسم فاعل له.

فإذا قلت: «آتيك إذا محمد زارك»، أنت ربطت زيارتك بمحمد أم بإتيانه؟ بإتيانه، إذًا آتيك إذا يأتيك محمد.

والمحذوف والمُقدر -لا شك- أنه في حكم الموجود المذكور، فهذا هو مناط الخلاف بين البصريين والكوفيين.

أما الكوفيون والأخفش فإنهم لا ينظرون إلى مثل هذه التعليلات، ويميلون

إلى الأخذ بالظاهر، وإن كان يخالف مثل هذه الأقيسة النحوية أو اللغوية أو العقلية، فيُجوزون إضافة «إذا» إلى الجملة الاسمية والفعلية.

فهذا ما يتعلق بالأسماء الملازمة للجمل بنوعيها.

هل هناك سؤال؟ تفضل.

الطالب:...

الشيخ: الذي يبدو لي -والله أعلم- هو قول البصريين، مع أن هذا الخلاف لا ثمرة لفظية له، يعني: من حيث اللفظ لا خلاف في صحة الأسلوب، وإنما الخلاف في التخريج، في الإعراب، في التوجيه، فقول البصريين هو المتسق مع الأقيسة النحوية والعقلية.

نعم، هذا ما وصلنا إليه، إذا وصلنا إليه -إن شاء الله- سنفصل فيه الكلام، قبل قليل كل الأقسام التي قلناها سردناها سردًا بأمثلة سريعة. أما التفاصيل ستأتي -إن شاء الله- عندما يأتي ذكر المسألة في الأبيات.

الشيخ: هل هناك سؤال آخر؟

طيب في أثناء هذه الأبيات الخمسة التي ذكر فيها ابن مالك الأسماء التي تلزم الإضافة إلى الجمل، في أثنائها ذكر مسألتين:

المسألة الأولى: أن «إذ» قد يُحذف المضاف إليه بعدها، «إذ» تلزم الإضافة إلى جملة، عرفنا ذلك وشرحناه.

ذكر ابن مالك مسألة وهي: أن «إذ» تلازم الإضافة، إلا أن المضاف إليه يجوز أن يُحذف في اللفظ، ولكنه في المعنى موجود، وهذا قوله:

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ   حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

يقول: إن «إذ» يجوز أن يُحذف المضاف إليه بعدها، إذا كان معلومًا، فلك أن تقول مثلًا: «جاءني زيدٌ فحينئذٍ فرحتُ»، أو تقول: «جاءني زيدٌ فحينئذٍ جاءني فرحتُ». «حينئذٍ جاءني إذ جاءني»، أضفت «إذ» إلى جملة فعلية: «جاءني، فحينئذٍ جاءني فرحت»، ويجوز أن تحذف المضاف إليه الجملة الفعلية، فإذا حذفت الجملة الفعلية المضاف إليه بعد «إذ» تنون «إذ». فتقول: «فحينئذٍ فرحتُ»، وهذا قوله: «وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ إِفْرَادُ إِذْ»

ومن ذلك: قوله تعالى في «سورة الروم»: ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [الروم: ٤، ٥] المعنى -والله أعلم: ويوم إذ غُلبت الروم يفرح المؤمنون.

وقال تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ الْإِنسَانُ مَا لَهَا ۝٣ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ١- ٤].

المعنى -والله أعلم: يومئذٍ زُلزلت، تُحدث أخبارها، فحذف المضاف إليه، ونون «إذٍ».

فإن قلت: هذا التنوين الذي جئنا به، ما نوعه من أنواع التنوين؟ هذا تنوين العوض، وقد شرحناه في أول «الألفية» في التنوين في علامات الاسم المميزة، هذا تنوين أُتِي به عوضًا عن المضاف إليه المحذوف.

فإذا أردنا أن نُعرب: ﴿يَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]؟ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ نُعرب، تفضل. «يومَ»: ظرف زمان منصوب، وهو مضاف، و«إذ» ظرف، لكن ما إعرابه؟ ظرف يعني: اسم زمان، لكن ما إعرابه؟ يومئذٍ غُلبت الروم، يعني: يوم وقت غلبت الروم.

ما إعراب «إذ»؟ مضاف إليه، ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: «يومَ»: ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، و«إذ» مضاف إليه، في محل جر، مبني على السكون المقدر، منع من ظهوره الكسر المجلوب للتخلص من الساكنين: الساكن الأول سكون الذال في «إذ»، والسكون الثاني التنوين المجزوم عوضًا عن المضاف إليه. فتُخلص من الساكنين بالكسر والتنوين -كما قلنا- بتنوين عوض عن المضاف إليه المحذوف.

وهناك مسألة أخرى أيضًا تكلم ابن مالك عليها في أثناء هذه الأبيات، ولكنها فيها طول، وأخشى إن بدأنا بها لا نتمكن من إنهائها في هذا الدرس، فلهذا أؤجلها إلى الدرس القادم.

فإن كان هناك أسئلة، أو نذكر بعض الفوائد التي نأخذها في الدرس، أو مما ألقيناه في هذا الدرس؟ هناك سؤال يا إخوان؟

من الفوائد:

عرفنا أن من الأسماء التي تمتنع إضافتها، لا تقع مضافًا: الضمائر وأسماء الإشارة، وغير «أيّ» من الموصولات، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، هذا عرفناه.

فإن قلت: لِمَ امتنعت إضافتها؟ الأسماء الأصل فيها أنها يجوز أن تضاف، فلم امتنعت إضافة هذه الأسماء؟

فالجواب: لأنها أشبهت الحرف، وهذا الشبه بيّناه في أول باب المعرب والمبني، عندما بينا أنواع الشبه بين الأسماء والحروف.

فشبه هذه الأسماء الضمائر والإشارة، والموصول، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، شبهها بالحرف هو الذي سبب بناءها، فعندما أشبهت الحرف -

والحروف لا تضاف؛ لأن الإضافة من خصائص الأسماء- اكتسبت شيئًا من أحكام الحروف، فاكتسبت البناء كالحروف، واكتسبت امتناع الإضافة كالحروف.

فإن قلت: فلِمَ خالفت «أي» أخواتها من الموصولات، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، فقبلت الإضافة دون بقية أخواتها من الموصولات وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط؟ طبعًا نحن نعلل لكلام العرب، وإلا فإن الأصل كلام العرب. كذا قالوا.

الجواب عن ذلك: لأن العرب خالفت بهذه الكلمة «أي» خالفت بها الباب، فأضافته واستعملته مضافًا، بأن تقول: «أي رجلٍ تُكرم»، إضافة، أو «أي رجل تكرم أكرم»، شرط، خالفت به الباب فأضافته، فاستعملته مضافًا.

فلما استعملته مضافًا؛ قوي فيه جانب الاسمية؛ لأن الإضافة من خصائص الأسماء، فلما دخلت الإضافة على «أي»؛ قوي فيه جانب الاسمية، فعاد إلى أحكام الاسم فقبل الإعراب، صار معربًا، لا مبنيًّا، وقبل واستعمل مضافًا.

أيضًا مِنَ الفوائد التي أشرنا إليها في هذا الدرس قولنا: إن «لبيه» بمعنى: «لبيك»، من باب الالتفات، لأنك تقول: «لبيه» للمخاطب، الالتفات من سبل الفصاحة، ومن أبواب البلاغة، وهو وارد في الكلام الفصيح، وفي القرآن العظيم.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢].

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ﴾ [يونس:٢٢] ثم قال: ﴿وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾ [يونس:٢٢] ما قال: وجرين بكم، ظاهر الكلام: «وجرين بكم»، لكنه التفت من الخطاب إلى الغيبة، وهذه بلاغة.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] في «الفاتحة»،

نقرؤها دائمًا، فيها التفات، يعني: تحتاج إلى تأمل، يعني: كم مرة نقرأ الفاتحة؟! هل تأملنا هذا الالتفات فيها؟! الله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٢-٥]، ولو جرى الكلام على جادته، لكان يقول: الحمد لله رب العالمين، إياه نعبد وإياه نستعين. أو يقول: الحمد لك يا رب العالمين، إياك نعبد، يعني: إما أن يجلب الخطاب، أو يجلب الغيبة، لكنه جرى في أول الآية بالغيبة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، ثم التفت: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥] لهذا هذه السورة لما نزلت كانت تُلفت النظر، أن يتكلم هكذا بغيبة، ثم فجأة يتكلم بخطاب، فينتبه العرب حينئذٍ.

أما الآن منذ الصغر نسمع السورة ونحفظها، حتى صرنا ما ننتبه فيها التفات من غيبة، وهذا من أهمية التدبر والتأمل، عند قراءة القرآن، ولو تأملنا فيه لوجدنا فيه عجائب لا تنقضي، فهو كلام رب العالمين، وكلامه بالنسبة إلى كلام العرب كذاته إلى نسبة ذوات الناس عَزَّوَجَلَّ.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

❧ ◈ ❧



الدرس الخامس والستون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم، في هذه الليلة ليلة الإثنين، الليلة الثانية من شهر ربيع الآخر، من سنة ١٤٣٢، ونحن في جامع الراجحي، في حي الجزيرة بمدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الخامس والستين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ونحن في مفتتح هذا الشهر، شهر ربيع الآخر، أُنبه إلى ما نبهت عليه من قبل: من أن هذا الشهر اسمه ربيعٌ الآخر، فلا يجوز أن نُغير هذا الاسم؛ لأنه علم عليه.

فإن كان اسمك محمدًا، فلا ترضى أن تُسمى محمودًا، مع أن محمدًا ومحمودًا من الحمد، لكن محمدًا اسمك العلم، فلا ترضى أن يُغير إلى اسم آخر، وإن كان قريبًا منه أو مشابهًا له في المعنى.

فكذلك لا يُغير اسم هذا الشهر فيقال: ربيع الثاني، وإنما اسمه ربيعٌ الآخر، وقلنا: إنه علم، إذًا معرفة، فلا يصح أن نقول: ربيع ثانٍ؛ لأنه معرفة، فينبغي أن يُوصف بمعرفة، فيُقال: ربيعٌ الآخر، فهذا تنبيه في البداية.

أما الدرس فما زال الكلام موصولًا -يا إخوان- على «باب الإضافة»، نقرأ الأبيات التي نريد أن نشرحها في البداية، وهي أبيات متبقية من الدرس الماضي، نبدأ بقراءتها وشرحها، فإذا انتهينا منها -إن شاء الله تعالى- نبدأ بالأبيات الجديدة.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَإِذْ ... أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَا نُبِذْ
وَابْنِ أَو اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا ... وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا ... أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

هذه المسألة داخلة في المسألة السادسة، التي ذكرها ابن مالك في هذا الباب، وهي الأسماء الملازمة للإضافة.

فقلنا: إن من الأسماء الملازمة للإضافة: أسماء تُلازم الإضافة إلى جمل، وهي ثلاثة أسماء: «**إذا وإذ وحيث**»، وعرفنا أن «**إذ وحيث**» يضافان إلى الجمل عمومًا؛ الاسمية والفعلية، وعرفنا أن «إذا» عند البصريين لا تُضاف إلا إلى الجملة الفعلية، فهذا قد درسناه من قبل وقررناه.

فبعد أن انتهى ابن مالك من تقرير هذه المسألة، قال:

وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَإِذْ ... أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَا نُبِذْ

يقول: أسماءُ الزمان التي هي في المعنى كـ «**إذ وإذا**»، فإنها تأخذ أحكام «**إذ وإذا**» في الإضافة إلى الجمل، وقد عرفنا من قبل أن «**إذ وإذا**» ظرفان، ظرفا زمان، يدلان على الزمان.

فإذا قلت مثلًا: «**زُرتُكَ إذْ أبُوكَ مسافرٌ**»، يعني: زُرتك في ذلك الوقت، زرتك وقت كان أبوك مسافرًا، إذًا فهو ظرف بيّن زمان الزيارة.

أو تقول: «**سَأَزُورُكَ إِذَا سَافَرَ أَبُوك**»، يعني: سأزورك في هذا الزمان، سأزورك

وقت سفرِ أبيك.

فـ«إذ وإذا» ظرفا زمان، فلهذا عند إعرابهما نقول دائمًا في إعرابهما: ظرفا زمان، إلا أنهما مبنيان على السكون، فلهذا يُعربان إعراب المبني، فنقول: ظرفا زمان مبنيان على السكون، في محل نصب.

فـ «**إذا وإذ**» عرفنا أنهما ملازمان للإضافة إلى الجمل، يعني: لا يُستعملان في الجمل إلا مضافتين إلى جملة.

أما أسماء الزمان الأخرى التي هي في المعنى؛ كـ «**إذ وإذا**»، يعني: في الدلالة على الزمان؛ كظروف الزمان، ككلمة «**وقت، وزمن، وحين، ويوم، وساعة**...» وهكذا، أسماء الزمان التي هي في المعنى، يعني في الدلالة على الظرفية كـ «**إذا وإذ**»، فيجوز أن تُضاف إلى جملة.

فلك أن تقول مثلًا في كلمة «**يوم**»: «**زُرْتُك يومَ سافَرَ أخُوك**»، «يوم»: ظرف زمان، وهو مضاف، أين المضاف إليه؟ المضاف إليه جملة «**سافر أخوك**» جملة فعلية، المضاف إليه جملة فعلية.

مع أننا قلنا من قبل: إن الأسماء الملازمة للإضافة إلى الجمل «**إذا وإذ وحيث**»، هذه الملازمة؛ كأن يجب أن تُضاف إلى جملة فعلية.

أما ظروف الزمان التي بمعنى «**إذا وإذ**»، فإن إضافتها إلى الجملة إضافة جائزة، يقول: أضف جوازًا، يجوز أن تضيفها إلى جملة فتقول: «**زُرْتُكَ يَوْمَ سَافرَ أخُوك**»، ويجوز أن تضيفها إلى مفرد، يعني: ليس جملة، فتقول: «**زُرتُك يَوْمَ الخميس**».

ويجوز ألا تُضيفها أصلًا، فتقول: «**اليوم يومٌ مباركٌ**».

فإضافتها جائزة بخلاف «**إذا وإذ**»، فإن إضافتهما لازمة.

ونقول: «**أَزُورُكَ يومَ يُسافرُ أخُوك**» الجملة الأولى: «**زُرْتُكَ يَوْمَ سَافَرَ أخُوك**»، والجملة الثانية: «**سَأَزُورُكَ يَوْمَ يُسَافِرُ أخُوك**»، كلاهما ظرف زمان، ما الفرق بينهما؟ يعني: كلمة «يوم» ظرف زمان، بمعنى «إذا» أم بمعنى «إذ».

الأولى: «**زُرْتُكَ يَوْمَ سَافَرَ أخُوك**»، بمعنى «إذ» أم «إذا»؟ بمعنى «إذ»؛ لأن «إذ» للظرف في الزمن الماضي.

«**سَأَزُورُكَ يَوْمَ يُسَافِرُ أخُوك**»، بمعنى «إذا»؛ لأن «إذا» ظرف بما يُستقبل مِن الزمان.

فلهذا لو قيل لنا: قولكم: الأسماء التي بمعنى «إذا وإذ» تُضاف إلى الجمل جوازًا، متى نعرف أن هذه الأسماء بمعنى «إذا» أو «إذ»؟

نقول: ظروف الزمان إذا كانت للزمن الماضي، فهي بمعنى «إذ»، وإذا كانت للزمن المستقبل فهي بمعنى «إذا».

وإضافتها حينئذٍ تكون إلى الجملة الاسمية والفعلية، فإضافتها إلى جملة فعلية كقولك: «**زُرْتُكَ يومَ سَافَرَ أخُوك**». إضافتها إلى جملة اسمية، تقول: «**زُرْتُكَ يومَ أخُوكَ مُسافرٌ**» بمعنى: «إذ»، يعني: إذ أخوكَ مسافر، إذ سافر أخوك.

وتقول في «إذا»، أو في الظرف الذي بمعنى «إذا»: «**أَزُورُكَ يومَ يُسافِرُ أخُوك**»، أي: «إذا». وتقول: «**أزُورُك يومَ أخُوكَ يُسافر**»، يعني: إذا أخوك يسافر.

وضرب ابن مالكٍ مثالًا لنا في «الألفية»، فقال: «**نحو حين جا نُبِذ**»، أي: نُبِذَ حين جاء، إلا أنه قصر الهمزة في «جاء»، فقال: «جا»، وقصر الهمزة جائز في الشعر.

نُعرب هذا المثال يا إخوان:

«**نُبِذَ حين جا**» تفضل، «نُبِذَ»: فعلٌ ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتح.

عندما نقول: فعل مبني للمجهول، إذًا سيطلب فاعلًا أم نائب فاعل؟ نائب فاعل، أين نائب الفاعل؟ ضمير «هو»، يعني: الغائب المُتكَلم عنه، «نُبذ هو».

«**حين جا**»: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف.

و«**جاء**»: فعل ماضٍ، وفاعله تقديره: هو، ترى الجملة فعلية من «جاء» والفاعل، الجملة الفعلية من «جاء» والفاعل، ما إعرابها؟ مضاف إليه في محل جر. نعم، أحسنت.

ومن ذلك: قوله -جل جلاله: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣].

﴿يَوْمَ﴾ هو ظرف زمان مضاف، المضاف إليه الجملة الاسمية: «**هم يُفتنون**»، ﴿هُمْ﴾: مبتدأ، ﴿يُفْتَنُونَ﴾ جملة فعلية، مكونة من الفعل المبني للمجهول «يُفتن»، ونائب الفاعل واو الجماعة، ثم الجملة الفعلية ﴿يُفْتَنُونَ﴾ خبر ﴿هُمْ﴾. والجملة الاسمية: «هم يُفتنون» مضاف إليه في محل جر.

ومن ذلك: الحديث المشهور في الحج: «**رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه**» «**يوم**» اسم من أسماء الزمان، وهو مضاف. «**ولدته أمه**»: جملة فعلية من فعل وفاعل ومفعول به، وهي مضاف إليه في محل جر.

ومن ذلك: قول سواد بن قارب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للنبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:

وكُن لي شفيعًا يوم لا ذُو شفاعة ... بمغنٍ فتيلًا عن سواد بن قارب

فقال: «**يومَ لا ذُو شفاعةٍ بمُغنٍ**».

«يوم» هذا الظرف وهو مضاف، والمضاف إليه هي جملة اسمية: «لا ذُو شفاعةٍ بمُغنٍ». هذه هي «لا» النافية، عاملة عمل «ليس»، و«ذُو» اسمها مرفوع،

وعلامة رفعها الواو، والخبر: «بمُغنٍ»، ودخلت الباء على الخبر.

وشرحنا ذلك بالحروف العاملة عمل «ليس» وهي «ما» الحجازية، و«لا» النافية، و«إن» و«لات».

وقول ابن مالك في «الألفية»: «**أَضِفْ جَوَازًا**»، يدل على أن إضافة هذه الأسماء التي بمعنى «**إذا وإذ**» إلى الجمل إضافة جائزة لا واجبة، كما أشرنا إلى ذلك، فيمكن أن تضيفها إلى جملة، ويمكن أن تضيفها إلى مفرد، ويمكن أن تستعملها غير مضافة أصلًا.

ونلحظ في «الألفية» أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنما تكلم على حُكم الأسماء التي بمعنى: «**إذ**»، ولم يتكلم على حُكم أسماء الزمان التي بمعنى «**إذا**»، فقال: «**وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَإِذْ**»، ولم يذكر «**إذا**».

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك: «**وَابْنِ أَو اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أجْرِيَا**»، أسماء الزمان التي أُجريت مُجرى «إذ وإذا»، فأضيفت إلى الجمل. ما حكمها من حيث الإعراب؟

نقول: يجوز لك في هذه الأسماء -أسماء الزمان- التي أُجريت مُجرى «**إذا وإذ**»، فأُضيفت إلى جملة، يجوز لك فيها وجهان:

الأول: بناؤها على الفتح.

بناؤها على الفتح، يعني: إلزامها الفتح بناءً، أيًّا كان إعرابها.

والوجه الثاني: أن تكون مُعربة بحسب الإعراب، نصبًا وجرًّا ورفعًا.

نحو: «**هنأْتُهُ مِن يومِ نجح**»، أو «**هَنأْته مِن يومَ نجحِ**»، كلاهما جائز.

«**هَنأْته مِن يومَ نجحِ**» «مِن»: حرف جرف، و«يوم»: اسم زمان مضاف، مضاف

إلى مفرد أو جملة؟ إن كان مضافًا إلى مفرد فيجب فيه الإعراب، وإن كان مضافًا إلى جملة، لك فيه الإعراب والبناء على الفتح، وهنا أُضيف إلى الجملة الفعلية «**نجح**»، فيجوز لك فيه البناء على الفتح: «**هَنأْتَه مِن يومَ نجحِ**»، ويجوز لك الإعراب: «**هنأْتُهُ مِن يومِ نجحِ**»، كلاهما جائز.

وهذا قول ابن مالك: «**وَابْنِ أَو اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أجْرِيَا**»، لك فيه البناء، أي: على الفتح، والإعراب.

نُعرب: ما إعراب اسم الزمان حينئذٍ، على وجه البناء، وعلى وجه الإعراب؟

في هذا المثال مثلًا: «**هنأْتُهُ مِن يومِ نجح**».

أما على وجه الإعراب، فإعرابه واضح:

«مِن يومِ»: «من» حرف جر، و«يومِ»: اسم مجرور، وعلامة جره الكسرة، وهو مضاف والجملة الفعلية «نجح» مضاف إليه في محل جر.

وعلى وجه البناء:

«مِن يومَ نجح» «من»: حرف جر، و«يومَ»: اسمٌ مجرور أم في محل جر؟ قلنا: المُعرب نقول فيه: مجرور، منصوب، مرفوع، مجزوم، والمبني نقول فيه: في محل؛ إذًا نقول: «يومَ» اسم في محل جر مبني على الفتح، وهو مضاف، و«نجح» مضاف إليه.

فإن قلت بعد ذلك: علمنا أن الوجهين جائزان، فأيهما أرجح؟

فنقول: ننظر إلى ما بعد اسم الزمان، فإن وليه فعلٌ مبني فالبناء أرجح.

قالوا: طلبًا للتناسب، إن وليه فعلٌ مبني فالبناء أرجح، والإعراب جائز، ماذا نريد بالفعل المبني؟ طبعًا الفعل الماضي دائمًا، والفعل المضارع إذا اتصلت به

نون النسوة ونون التوكيد، وكذلك فعل الأمر إلا أن فعل الأمر لا يتصور هنا، الإضافة لا يتصور أن تكون إلى جملة فعلية مبدوءة بفعل أمر.

ففي المثال السابق، **"هنْأْتُهُ مِن يومَ نجاحِ"** يوم مضاف إلى جملة، أولها الذي ولي اسم الزمان، وهو نجاح، فعل مبني أم مُعرب؟ مبني.

إذًا ما الأرجح في هذه الجملة، من يوم نجح، أم من يومِ نجاح؟ من يوم نجاح، هذا هو الأرجح.

والإعراب جائز، وهذا هو قول ابن مالك:

وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

أي: واختر بناءَ ثم قصر، عرفنا ذلك أنه جائز في الشعر، (**وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ**) مبني.

ومن ذلك الحديث الذي ذكرناه قبل قليل: «**رجعَ مِن ذُنوبِه كيومَ ولدتُه أُمُّهُ**»، هذه الرواية المشهورة.

جاءت على الأرجح، والأفصح، «**كيومَ**» لماذا؟ نقول هذه الحركة ليست حركة إعراب، وإنما هي حركة بناء؛ لأن اسم الزمان أُضيف إلى جملة فعلية، مبدوءة بفعل بفعلٍ مبنيٍ.

نعم، ومن ذلك قول النابغة الذُبياني:

على حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبَا وقُلْتُ ألمَا أَصْحُو والشيبُ وازِعُ

فقال: **" على حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ"**.

على حرف جر، حينَ هذا اسم مبني على الفتح، بإضافته إلى جملة مبدوءة بفعلٍ مبني، عاتبتُ فعل ماضي.

ومن ذلك قول الآخر:

لأَجْتَذِبَنْ مِنهُنّ قلبِي تَحَلُّمًا   عَلى حين يستَصْبينَ كُلّ حليم

" عَلى حين يستَصْبينَ" حين اسم مضاف، ويستصبينَ جملة فعلية مضافٌ إليه، ولكن هذه الجملة مبدوءة بفعل ماضٍ مُعرب أم مبني؟ مبني لاتصاله بنون النسوة.

فقال على حين، بنى على الفتح.

طيب، فإن لم يلي اسم الزمان فعلٌ مبني؟

يعني ولِيَهُ اسم، أو ولِيَهُ فعلٌ مُعرب.

- ولِيَهُ اسم وذلك إذا أُضيف إلى جملة اسمية، فأوله اسم.

- أو ولِيَهُ فعل مُعرب، وذلك إذا أُضيف إلى جملة فعلية، أولها فعل مضارع معرب، فالأرجح حينئذ الإعراب، والبناء جائز.

كقولك: **"أَخَّرتُه إلى يومِ نَفْتَتِحُ المشروع"**.

"أخَّرتُه إلى يومِ نَفْتَتِحُ المشروع"، لك أن تقول: **"إلى يومِ نفْتَتِحُ المشروع"** أو **"إلى يومَ نفتَتِحُ المشروع"** كلاهما جائز والإعراب هنا أرجح.

ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ على قراءة الجمهور، ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة:١١٩].

هذا مبتدأ.

يومُ خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف.

﴿يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة:١١٩] جملة فعلية مضافٌ إليه، والمضاف

هنا أُعرب، أما إعرابه: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

وهل لك في الكلام أن تقول: هذا يومَ ينفع الصادقين صدقهم؟ نعم جائز، وسيأتي أنها قراءة.

طيب، ومن ذلك قول الشاعر:

تَذَكَّرَ مَا تَذكر مِن سُلَيمَ على حين التواصلُ غيرُ دانِي

"على حين التواصلُ غيرُ دانِي" فأضاف إلى جملة اسمية، **"التواصلُ غيرُ دانِي"** فأعرب.

ومن ذلك قول مُبشِّر بن هُذيل البزاري:

ألَّمْ تَعلَمي يا عَمرَكِ الله أنْنَي كريمٌ على حينِ الكرامُ قليلُ

"على حينِ الكرامُ قليلُ" فأضاف اسم الزمان إلى جملة اسمية، فأعرب.

ولو بنى على الفتح، لكان ذلك جائزًا ولكنه وجهٌ مرجوح.

طيب، قلنا إذا ولي اسم الزمان، اسمٌ أو فعلٌ مُعربٌ فما الأرجح فيها؟ الإعراب، والبناء تعِد هذا مذهب الكوفيين والأخفش.

أما جمهور البصريين فأوجبوا فيه الإعراب، أوجبوا فيه الإعراب.

قلنا وأما الكوفيون والأخفش فقالوا الإعراب هو الأرجح، ولكن البناء جائز، البناء جائز إذًا لا بد أن يأتوا بأدلة على ذلك، قالوا: نعم، جاء في السماع أدلة تدل على جواز البناء، من ذلك قراءة نافع، وهي قراءة سمعية، لقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾ [المائدة:١١٩] مع أنه أضيف إلى جملة فعلية، فعلها مضارع مُعرب، ومع ذلك قال هذا يومَ، ويومَ خبر.

ومن ذلك البيتان السابقان، فإنهما رويا أيضًا بالبناء على الفتح، قوله:

تَـــذَكَّرَ مَـــا تَـــذكر مِـــن سُـــلَيمَ على حـــين التواصـــلُ غيـــرُ دانِـــي

في رواية بالفتح.

أما ابن مالك فهل اختار في هذه المسألة مذهب البصريين، أم مذهب الأخفش والكوفيين؟ نستمع إلى قوله، إذ قال:

وَقَبْـــلَ فِعْـــلِ مُعْـــرَب أَوْ مُبْتَـــدَا أَعْـــرِبْ وَمَـــنْ بَنَـــى فَلَـــنْ يُفَنَّـــدَا

إذًا فاختار قول الكوفيين والأخفش.

يقول: إذا كان اسم الزمان، متلوًا بمُعرب بفعل معرب أو مبتدأ، فأعرب هذا هو الراجح، ومن بنى، فقوله: غيرَ مروي غير مُفند لكنه مرجوح وهذا الذي نقوله: الإعراب أرجح والبناء جائز.

هذا ما يتعلق بهذه المسألة، وهي الأبيات التي كانت قد بقيت من الدرس الماضي، إن كان فيها سؤال، فنستمع إليه، أو ننتقل إلى أبيات جديدة نشرح منها ما تيسر.

نعم، ما كان بمعنى **"إذ"** فهو مثلها، تضاف إلى جملة اسمية وفعلية باتفاق.

وما كان بمعنى **"إذا"** ففي خلافٌ بين النحويين، فبعضهم قال: يجب أن تكون كإذا، على الخلاف السابق لذي ذكرناه في إذا.

البصريين يجيبون إضافتها إلى جملة فعلية، والأخفش والكوفيون يجيزون إضافتها إلى جملة اسمية، وفعلية.

وقال آخرون: حتى من الذين يجيبون إضافة **"إذا"** إلى جملة فعلية، قالوا: أن ما كان في حكم إذا، يجوز أن يُضاف إلى جملة اسمية وفعلية.

وكنا قُلنا يا إخوان في **"إذا"** عندما تكلمنا على إذا وبيّنا الخلاف في إضافتها

إلى جملة اسمية هل هو جائز أو غير جائز، قلنا إن الخلاف في التخْرِيج، الخلاف في تخريج الأسلوب، أما الأسلوب نفسه، أن تأتي إذا وبعدها اسم، كقولك:

"إذا مُحمدٌ جاءَ أكرَمْتُه" "إذا محمدٌ نجحَ أكرَمْتُه" "إذا محمدٌ اجتهدَ نجح".

الآن إذا بعدها اسم، هذا الأسلوب ممتنع أم غير ممتنع، هذا غير ممتنع، لكن الخلاف بينهم في التخريج، هل إذا مبتدأ، وما بعدها خبر؟

إذًا إذا أضيفت إلى جملة اسمية، أم أن السماء فاعل لفعل محذوف من جنسٍ مذكور؟

فإذا أضيفت إلى جملة فعلة؛ لأن فيها معنى الشرط، والشرط لا يرتبط عقلًا إلا بالأفعال.

فالخلاف في الأسلوب، فيُقال أيضًا فيما كان في حكم إذا كذلك، الخلاف في التَخْرِيج وليس في الأسلوب.

ولهذا جاء في أفصح الكلام في القرآن العظيم: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق:١]، هذا لا أحد يُخالف في الأسلوب، وإنما التخريج في التخريج، وقلنا سبب الخلاف في ذلك، في ذلك الوقت، في الدرس الماضي.

نعم هناك سؤال يا إخوان، طيب.

يواصل إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكلام في باب الإضافة، فيقول:

٤٠٤. لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلاَ ... تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلاَ
٤٠٥. وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ ... أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ
٤٠٦. أَوْ تَنْوِ الاجْزَا وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ ... مَوْصُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ
٤٠٧. وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَامَا ... فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلاَمَا

في هذه الأبيات يتكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، على بعض الأسماء الملازمة للإضافة.

يعني أنه ما زال في **المسألة السادسة في هذا الباب، وهي الأسماء الملازمة للإضافة:**

فمن الأسماء الملازمة للإضافة: **"كلا، وكلتا، وأين"**.

فكلا وكلتا ذكرهما في البيت الأول، في بيت واحد.

وأي، ذكرها في ثلاثة الأبيات الباقية، إذًا نبدأ بالبيت الأول، الذي تكلم فيه ابن مالك على **"كلا وكلتا"**.

هناك إشكال أو سؤال؟

طيب، قال:

لِمُفْهِـــمِ اثْنَـــيْنِ مُعَـــرَّفٍ بِـــلاَ تَفَـــرُّقٍ أُضِـــيْفَ كِلْتَـــا وَكِـــلاَ

"كلتا وكلا" من الأسماء الملازمة للإضافة، لفظًا ومعنى.

وكنا قَسَّمنا في أول الكلام على هذه المسألة، الأسماء الملازمة للإضافة، لها تقسيمات عدة ذكرناها في ذلك الوقت، وقلنا إن كلام ابن مالك سيأتي متناثرًا عليها في الأبيات.

فكلا وكلتا تدخل في أي الأقسام؟ في الأسماء الملازمة لمُفرد أم في الأسماء الملازمة لجملة، في الأسماء الملازمة إلى مفرد.

طب الأسماء الملازمة للإضافة إلى مفرد، قد تلازم الإضافة إلى مفرد معنى ولفظًا، أو معنًى فقط؟

معنًى يعني يصح أن تحذف المضاف إليه.

هنا تلازم الإضافة إلى المفرد لفظًا ومعنًى، يعني يجب أن تذكره في اللفظ ويكون مقصودًا في المعنى، ولا يصح أن يُحذف المضاف إليه، نعم.

فكلا وكلتا من الأسماء الملازمة للإضافة لفظًا ومعنى.

طيب، لكن تُضاف إلى ماذا؟ قال: لا تضاف إلا مُفحم اثنين معرفٍ بلا تفرق، فذكر ثلاثة أشرطة في، **فذكر ثلاثة شروط فيما تُضاف إليه كلا وكلتا:**

الشرط الأول: أن يكون دالًا على اثنين، يعني لا تُضيفه إلى مفرد، لا تقول: جاء كلا الرجل، أو كلتا المرأة، أو اشتريتُ كلت السيارة، ما يمكن أن تضيفها إلى مفرد.

ولا تقول: كلايا، أو كلاكَ، لا تُضاف إلا إلى ما دلَّ على اثنين: كأن تقول: **"كلا الرجلين قائم"**، أو **"جاء كلا الرجلين"** أو **"كلتا المرأتين"**، أو **"كلتا السيارتين"**.

طيب، فإن قلت هل هناك فرق بين قول ابن مالك **"لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ"** وبين قولنا المثنى؟

الجواب: نعم، فمُثنى هذا مصطلح نحوي، أما مُفهم اثنين، فهذا يصدق على كل ما دلَّ على اثنين، ولو لم يكن مُثنًى في الاصطلاح النحوي، كناء المتكلمين، إذا أردت بها اثنين، ناء المتكلمين قد تُستعمل للمتكلمين الذين هُم جمع.

كأن تقول: **"كُلُنا مسلمون"** أو **"ذَهَبْنا كُلُنا"** هذا جمع.

وقد تُستعمل للمثنى، فتقول: **"كِلَانا نَجَح"** أو **"ذَهبْتُ أنا وزيدٌ كِلَانا"** فناء المتكلمين هل هي مثنى؟ لا، لكنها تدل على اثنين، نعم.

ومن ذلك أن تقول، أو كقول الشاعر:

إنّ للخَيْـــــرِ وللشَـــــرِ مَـــــدَى وكِـــلَا ذلـــكَ وجـــهٌ وقَبَـــل

إن للخير وللشر مدى، لكل منهما مدى.

وكلا ذلك وجه وقبل، كلا أضيفت هنا إلى اسم الإشارة ذلك، اسم الإشارة ذلك، هل هو مثنًى في الاصطلاح النحوي؟ الجواب: لا، لكنه في المعنى اسم إشارة، يشير إلى ماذا؟ يشير إلى الشَّر والخير، يشير إلى اثنين.

إذًا فاسم الإشارة هنا يُفهم اثنين، أم لا يُفهم اثنين؟ نعم يُفهِم اثنين، فلهذا يصح أن تُضاف كلا إليه، وإن لم يكن مثنًى إلا أنه يدُل على اثنين.

فهذا الشرط الأول: أن يكون المضاف إليه دالًا على اثنين.

الشرط الثاني: قال:

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفِ

يجب أن يكون المضاف إليه معرفة لا نكرة، فلا يصح أن تقول: جاء كلا رجلين، أو أكرمتُ كلت المرأتين، أو قرأتُ كِلا كتابين.

لا كلا وكلتا لا يُضافان إلى نكرة، لا يضافان إلا إلى معرفة في الأمثلة السابقة،

- إما اسم ظاهر، (كلا الرجلين، كلتا المرأتين).
- أو ضمير، والضمير معرفة، كـ(كلاهما وكلتاهما).

طيب الشرط الثالث: قال فيه ابن مالك:

بِلاَ تَفَرُّقِ

يعني يدل على اثنين، بلفظٍ واحد.

كلا الرجلين، المرأتين، كلاهما، وليس اسمين، كأن تقول: كلا زيدٍ وعمروٍ أخي، نجح كلا محمدٍ وخالدٍ، لا هذا لا يكون في اللغة العربية، كلا لا تضاف إلى

ما دلّ على اثنين بتفرق.

فإن قُلتَ جاء في قول الشاعر:

كِــــلا أخِـــي وخلِيلـــي واجِـــدي عَضُـدًا في النَّائبَـات وإلمـام المُلمـات

كِلا أخِي وخلِيلِي، أضاف أخي وخليلي، أفهَم اثنين، ومُعرَّف لكن دلّ على اثنين بتفرق، فنقول: هذا ضرورة شعرية شاذة.

فهذا لا يأتي في الكلام، يعني في النثر، لكن الشعر إذا اضطر إليه، فالشاعر قد يُضطر إلى مثل ذلك، لكن كان ينبغي أن يقول: أخي وخليلي كلاهما واجدي عضدًا... أو نحو ذلك.

طيب، وهناك مسألة تتعلق بكلا وكلتا يناسب أن تُذكر هنا، ويذكرها النحويين غالبًا هنا لمناسبتها، وهي:

أن كلا وكلتا في المعنى مُفرد أم مثنى، في المعنى مثنى، وفي اللفظ؟ في اللفظ مفرد، وكذلك كل وكذلك بعض، وكذلك أي... إلى آخره.

في المعنى مثنى، كلا الرجل، كلا الرجلين، لكن في اللفظ مُفرد، فإذا أردت بعد ذلك أن تُخبر عنها، ستُخبر عنها بمفرد، أم تُخبرُ عنها بمثنى.

يعني تقول: **"كلا الطالبَيْن ناجحٌ"** بالإفراد، أم **"كلا الطالبِيْنِ ناجحان"** بالتثنية؟ هل تقول: **"كلا الطالبِيْن نَجح"** أم **"كلا الطالبِيْن نجحا"** يعني تُراعي المعنى التثنية، أم تراعي اللفظ المُفرد؟ نعم تفضل.

هنا، الفصيح أن تُراعِيَ اللفظ، وأوجبه بعض النحويين، الفصيح الوارد في فصيح الكلام القرآن العظيم، وأفضل كلام العرب، أن تُراعي اللفظ، فتقول: كلا الطالبين ناجح، وكلا الطالبين نجح، وكلاهما سافر، وكلا الرجلين يُطالب بكذا وكذا.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف:٣٣] ولم يقل: كلت الجنتين أتتا.

ومراعاة المعنى، مختلف فيه ولكن كثير من النحويين يُجوزه، ويجعله وجهًا مرجوحًا، ولكن فيه ضعف، وإن كان وجهًا مرجوحًا، ولكنه ليس كالجائز.

هناك أوجه جائزة، هذا جائز وهذا جائز، إلا أن الأول راجح والثاني مرجوح، فلو استعملت ثاني لا يُنقد عليك، لكن هنا قلنا أكثر النحويين واللغويين لا يُجوز إلا الوجه الأول، أما الوجه الثاني فمختلف فيه، هل يجوز أو لا يجوز.

ومَن جَوَّزه جوزه على ضعف، ومن ذلك قول الفرزدق، أظن ذلك أنه قول الفرزدق، يقول:

كِلَاهُمَا حِين جَدّ الجري بينَهُما قد أقْلَعا

وكِلَا أنْفيْهِما راضِي

يتكلم عن رجلٍ وامرأته، يعني يقع بينهما خلافات كذا، ويهجوهما، ويقول:

كِلَاهُما حينَ جَدّ الجرْيُ بينهُمَا قدْ أقْلَعَا

راعا اللفظ الإفراد أم راعى المعنى التثنية؟ المعنى التثنية.

ثم قال:

وكِلَا أنْفَيْهِما راضِي

راضي يعني مرتفع، وكلا أنفيهما راضي، راعى اللفظ أو المعنى؟ اللفظ قار راضِي فقال رضيان، مرة راعى المعنى، ومرة راعى اللفظ.

لكن لا شك أن مراعاة اللفظ هنا هو الفصيح المستقيم، وهو الذي أتى في القرآن العظيم، وفي كلام العرب شعرًا ونثرًا.

وهذا الذي ينبغي ألا نخرج عليه.

هناك سؤال يا إخوان؟

كثيرٌ من النحويين يجيبون مراعاة اللفظ، نعم وهو الإفراد، وبعضهم يُجوّز مراعاة المعنى على ضعف.

لكن ليس هناك من قال إنه وجه جائز بإطلاق، نعم.

هذا الذي حضرته اليوم؛ لأني كنتُ مشغولًا ومُتعبًا، فلعلنا نتوقف هنا، هناك أسئلة في الدرس، أو في دروس سابقة، أو فيما يتعلق باللغة عمومًا، فيمكن أن نستمع إليه نستفيد في بقيته، لم يبقى إلا دقائق قليلة، وإلا نختم الدرس.

هل من سؤال يا إخوان، نعم ارفع صوتك لو سمحت، فك الله أسرها، إلى الآن ما حدث لها شيء، ما زالت تنتظر.

والله وعدونا أنها ستخرج في المعرض، يعني كادوا يقطعوا بذلك، لكن بقيت لها بقية قليلة، عندهم بقي المقدمة فقط الذي سيُقدم لها إلى الآن ما أعطانا المقدمة، وإلا هي شبه جاهزة في الطباعة، بقي المقدمة.

مَعْرِض، مَعْرِض هذا اسم مكان، اسم المكان ننظر فيه إلى الفعل المضارع، فإن كان الفعل المضارع مكسور العين، فاسم المكان على **"مَفْعِل"**.

نقول: **"نَزَلَ في هذا المكان"** هذا المكان منزله، و**"جلَسَ في هذا المكان"** فهذا المكان مجلسه نقول: مجلس، ومنزل.

لذلك وعَرَض يعرض، من عرض الشيء عرض بضاعته، مكان العرض ومكان العرض مَعْرِضٌ على ذلك، لو كان مضارع مضموم العين أو مفتوح العين، فإن اسم المكان على وزن مَفْعَل.

فنقول مثلًا: ذهب من هذا المكان، يذهب فهذا المكان الذي ذهب منه مذهبه،

يعني المكان الذي ذهب منه.

مثلًا: قتلته في هذا المكان، أو قتل فلانًا فلانًا في هذا المكان، فهذا المكان مَقتَلهُ، قَتَل يقتُل أو مَقْتَل، يعني المكان الذي وقع فيه القتل، وهكذا.

إلا أنهم قالوا: إن المكان إذا كان مُحاطًا محددًا ومحاطًا، يعني بخلاف المذهب، أي مكان تذهب منه فهو مَذْهَبُك، أي مكان يقع فيه القتل فهو مكان القتل، أما المكان إذا كان مُحاط بسور، مثل: المسجد مثلًا، إذا كان المكان محاط بسور فإن هذا قد يُخالف القياس.

فيأتي على مَفْعِل، مثل سَجَدَ يَسْجُدُ، ثم نسمي هذا المكان مَسْجِد.

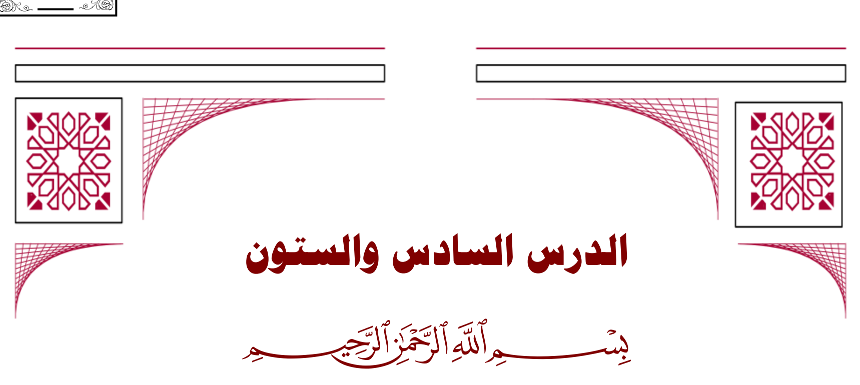
والذي يبين في هذه المسألة والله أعلم، أن العلة ليست كونه محددًا ومحاطًا بأبنية، وإنما العلة في ذلك هو طلب الدقة في التعبير للتفريق بين المَسْجِد والمَسْجَد، فإذا أردت السير على القاعدة أردت المكان الذي تسجد فيه، فهذا هو مَسْجَدُك.

المَسْجَد هو المكان الذي تسجد فيه، تضع فيه جبهتك على الأرض، هذا هو الـ **"مَسْجَد"**.

بخلاف المَسْجِد فهو المكان الذي تقع فيه الصلاة، ويشمل المَسْجَد مكان السجود، ويشمل مرافق أخرى أيضًا فلا بد من التفريق بين المَسْجِد والمَسْجَد، فكيف فرقوا؟ فرقوا بتغيير الحركة.

فالمكان الذي يقع فيه السجود، ألقوه على القاعدة والقياس مَسْجَد، وهذا البناء الذي حدث ولم تكن عرفه العرب مَسْجِد، نعم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه.



الدرس السادس والستون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، **أما بعد...**

فحياكم الله وبياكم يا إخوان في هذه ليلة الاثنين الليلة السادس عشر من شهر ربيع الآخر من سنة ١٤٣٢، ونحن في جامع الراجح بحي الجزيرة في مدينة الرياض، لنعقد بحمد الله وتوفيقه، الدرس السادس والستين، من دروس شرح [ألفية ابن مالك] -عليه رحمة الله-.

وما زال الكلام موصولًا على باب الإضافة، وقد شرحنا إلى الآن عشرين بيتًا من هذا الباب، وهو باب يستحق أن نقف عنده وأن نشرحه بشيء من التفصيل؛ لأن الإضافة من الموضوعات التي قد تغمض مسائلها وجزئياتها على كثير من الطُّلاب.

واليوم -إن شاء الله- سنحاول أن نشرح سبعة أبيات، أو ثمانية أبيات، ونقرأها في أول الدرس، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب الإضافة:

وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ ... أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ
أَوْ تَنْوِ الاجْزَا وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ ... مَوْصُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ
وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَامَا ... فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلاَمَا

٤٠٨. وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرّ ... وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ
٤٠٩. وَمَعَ مَعْ فِيْهَا قَلِيْلٌ وَنُقِلْ ... فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُوْنٍ يَتَّصِلْ
٤١٠. وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْرَاً إِنْ عَدِمْتَ مَا ... لَهُ أُضِيْفَ نَاوِيَا مَا عُدِمَا
٤١١. قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ ... وَدُوْنُ وَالْجِهَاتُ أَيْضَاً وَعَلُّ
٤١٢. وَأَعْرَبُوا نَصْبَاً إِذَا مَا نُكِّرَا ... قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

هذه الأبيات كلها في المسألة التي ما زلنا نشرحها من الدرس الماضي، والذي قبله، وهي: **الأسماء الملازمة للإضافة.**

وهناك أسماء تلازم الإضافة ولها أحكام، وما زلنا نتكلم على هذه الأحكام، ومن الأسماء الملازمة للإضافة، ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات.

ففي الأبيات الثلاثة الأولى: تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على "أي" على أيٍّ" بتشديد الياء، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "أيٍّ".

وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ ... أَيَّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ
أَوْ تَنْوِ الاجْزَا وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ ... مَوْصُوْلَةً أَيَّا وَبِالْعَكْسِ الْصِّفَهْ
وَإِنْ تَكُنْ شَرْطَاً أَوِ اسْتِفْهَامَا ... فَمُطْلَقَاً كَمِّلْ بِهَا الْكَلاَمَا

فأيٌّ من الأسماء الملازمة للإضافة، وأيٌّ في اللغة على أربعة أنواع:

- فهناك أيٌّ الاستفهامية.
- وهناك أيٌّ الشرطية.
- وهناك أيٌّ الموصولة، التي بمعنى الذي وإخوانه.
- وهناك أيٌّ الكمالية، التي يُوصف بها، لتدل على الكمال.

فأيٌّ الاستفهامية، كأن تقول: "أيُّ رجلٍ عندك".

وأيٌّ الشرطية، كقولك: "أيُّ طالبٍ يجتهد ينجح".

وأيٌّ الموصولة، كقولك: "أكْرِم أيَّ الطُّلاب يجتهد" بمعنى الذي يجتهد.

وأيٌّ الكمالية التي يوصف بها، وعندما نقول: يوصف بها، فمعنى ذلك: أنها إذا جاءت بعد نكرة، صارت نعتًا لها، وإذا جاءت بعد معرفة، صارت حالًا منها؛ لأن أي لا تكتسب التعريف.

فمن وصف النكرة بها، أن تقول: "مَرَرْتُ بفارسٍ أيِّ فارس" تعني: مررت بفارسٍ كامل الفروسية، صفات الفروسية فيه، مررت بفارس أي فارس، فأيٍّ صفحة لفارسٍ.

ومجيؤها حالًا من المعرفة أن تقول: "مَرَرْتُ أو جاءنِي محمدٌ أيَّ فارسٍ"، "جاءنِي محمدٌ أيَّ فارسٍ" فمحمد فاعل، وأيَّ فارسٍ حال، يدل على كمال الصفة في الفروسية، أيّ جاءني محمدٌ حالة كونه كامل الفروسية.

فهذه أنواع أيّ.

سنبدأ الكلام على أيٍّ الاستفهامية وأيٍّ الشرطية:

فنقول: أيٌّ الاستفهامية وأيٌّ الشرطية تُضاف إلى النكرة مطلقًا، وتُضاف إلى المعرفة المثناة والمجموعة، فماذا بقي؟ تُضاف إلى النكرة مطلقًا، مفردًا كانت أم جمعًا أو مثنًى، وتضاف إلى المعرفة المثناة والمجموعة، ما الذي بقي لا تضاف إليه؟ المعرفة المفردة، وهذا قول ابن مالك:

وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ أَيًّا ....

لا تُضف أيًّا للمفرد المُعرف، يعني أيّ الاستفهامية والشرطية، لا تُضاف للمعرفة المُفردة، فإضافة أيٍّ الاستفهامية والشرطية للنكرة.

كأن تقول: "أيُّ رجلٍ عندَك" فأيُّ مبتدأ وهو مضاف، ورجلٍ مضاف إليه، وعندك شبه جملة خبر.

أو تقول: "أيُّ رجُلَيْنِ عندك" "أيُّ رجلان عندَك"، "أيَّ كتابَيْنِ قرأت" "أيَّ كتبٍ تُريد" تُضف إلى المفرد وإلى المثنى وإلى الجمع، بحسب المعنى الذي تُريد.

هذا في الاستفهام.

طيب وفي الشرط؟ أيٌّ الشرطية:

تقول: "أيَّ رجلٍ تُكرِم أُكرِم" صارت شرطًا، وقد أُضيفت أيّ إلى نكرة، أيَّ رجلٍ تُكرم أُكرم".

وتكلمنا من قبل على إعراب أسماء الاستفهام، وأسماء الشرط.

وتضيف أيًّا الشرطية إلى المثنى فتقول: أيَّ رجلَيْن تُكرِمْهُما أُكرِمهُما".

وإلى الجمع: "أيَّ رِجالٍ تُكرِمْهُم أُكرِمهُم".

فأيُّ الشرطية والاستفهامية يضافان إلى النكرة مطلقًا، أيّ سواء كانت مفردة، أم مثناة أم مجموعة.

وإضافتهما إلى المعرفة، المثناة والمجموعة، أن تقول: "أيُّ الرجُلَيْن عندك" "أيُّ الطالبَيْنِ نجح" "أيُّ الطلاب نجح" فتضيف إلى المعرفة المثناة والمجموعة.

والشواهد على ذلك كثيرة جدًا كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ أَحَقُّ بِٱلۡأَمۡنِۖ﴾ [الأنعام:٨١] أيُّ استفهامية أُضيفت إلى معرفة مثناة.

وإضافتها إلى المعرفة الجمع، كقوله تعالى: ﴿أَيُّكُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗاۗ﴾ [هود:٧]، أضيفت إلى كم، وهو ضمير جمع، والضمير معرفة.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ [النمل:٣٨] أضيف إلى معرفة، تدل على جمع.

قال تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن:١٣] أضيفت إلى معرفة مجموعة.

وقال تعالى: ﴿أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم:٧٣] فأضيفت إلى معرفة مثناة.

والأمثلة كثيرة والشواهد كثيرة.

وإضافة أيٍّ الشرطية إلى المثنى والجمع:

أن تقول: "أيَّ الرجُلَيْن تُكرِمْ أُكرِمْ" و"أيَّ الرجالِ تُكرِمْ أُكرِمْ".

ومن الشواهد على ذلك قوله جل جلاله: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ﴾ [القصص:٢٨]، هذه أيّ الشرطية، وقد أضيفت إلى المعرفة، وهي ﴿ٱلْأَجَلَيْنِ﴾ معرفة مثناه، فأي مفعول به مقدم، وهو مضاف، والأجلين مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء، وما في قوله: أيما هذه زائدة للتوكيد، والتقوية.

كان يمكن أن يُقال في الكلام أيَّ الأجلين قضيت فلا عُدوان عَلَيَّ، فإذا أردت أن تؤكد هناك وسائل للتوكيد، منها زيادة ما، ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص:٢٨].

طيب، ولكن هل يُقال: "أيُّ الرجل عندك"؟ "أيَّ الرجلِ تُكرِمْ أُكرِمْ".

فنضيف أيًّا الاستفهامية أو الشرطية إلى معرفةٍ مُفردة؟ هذا ما يأتي هذا وصف للواقع اللغوي، في اللغة ما يقال ذلك، فأيٍّ الاستفهامية والشرطية لا تضاف لمفرد مُعرف، قلنا هذا قول ابن مالك:

وَلاَ تُضِـــــفْ لِمُفْـــــرَدٍ مُعَـــــرَّفِ أَيًّـــــــا.........................

قال:

وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

أَوْ تَنْوِ الاجْزَا

قال العلماء: إن أيًّا الاستفاهمية والشرطية، لا تضافان إلى المُفرد المعرفة إلا في حالتين:

الحالة الأولى: أن تكرر أيًّا، يعني أن تعطف أيًّا على أيٍّ سابقة.

كأن تقول: "أييِّ وأييُّكَ أسبق" "أيِّ وأيُّك أكبر" فأيٍّ مضافة إلى ياء المتكلم، تدل على مفرد، وأييُّكَ أيضًا مضافة إلى معرفة تدل على مفرد، هذا جاز.

وسبب الجواز واحد، وهو أن العاطف فيه معنى التعدد، التعدد على التثنية أو الجمع، فقولنا أيِّ وأيُّك أسبق في معنى أيّنا أسبق.

ومن ذلك قول الشاعر:

فَلَـــئن لقَيْتُـــك خـــالِيين لَـــتَعْلَمنّ أيِّـــي وأيُّـــك فـــارسُ الأحـــزابِ

تتهدده، فقال:

الْقِني خاليًا بلا أصحابك، وقومك لنرى أيِّي وأيُّك فارس الأحزاب، بمعنى أيُّنا فارس الأحزاب.

وقال الشاعر:

ألَّا تَسْـــألُون النَّـــاس أيِّـــي وأيُّكـــم غـــدا فالتقيانَـــا كـــان خيـــرًا وأكْـــرَمَ

إذًا فهذه الحالة الأولى التي تضاف فيها أيٌّ الشرطية والاستفهامية، إلى مفرد معرفة.

الموضع الثاني: التي تضاف فيه أيّ الشرطية والاستفهامية إلى مفرد معرفة، إذا نوي بينهما جمع مُقدر.

يعني إذا كان الكلام، معنى الكلام على وجود جمع مُقدر بين أيٍّ وما أضيفت إليه، بين أيٍّ وبين المعرفة المفردة.

كأن تقول: "أيُّ زيدٍ أجمل" "وجهُهُ أم يدُهُ" قولك: "أيُّ زيدٍ أجمل" أيّ أضيفت إلى زيد، لكن ما تريد زيد كزيد، ولكن المعنى أيُّ أجزاء زيد، ولهذا تقول: وجهه، وهكذا.

وهذا كثير جدًا في الكلام.

وهذا هو قول ابن مالك:

وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ، هذا الموضع الأول.

أَوْ تَنْوِ الاجْزَا، هذا الموضع الثاني.

طيب، انتهينا من أيٍّ الاستفهامية، وأيٍّ الشرطية.

لننتقل بعد ذلك إلى أيٍّ الموصولة، وقد تكلمنا عنها من قبل في باب الأسماء الموصولة، تأتي أيٌّ اسمًا موصولًا إذا كانت بمعنى الذي وإخوانه بشروط، لها شروط ولها قيود ولها أحكام، تُبنى وتُعرب، تقدمت في باب الأسماء الموصولة، فلا نعيد ذلك.

ولكن الكلام الآن على ما تُضاف إليه؟

الجواب: أن أيًّا الموصولة، لا تضاف إلا إلى معرفة، لا تُضاف إلا إلى معرفة، تقول: أكرِم أيَّ "الطُلاب يجتَهِد" وتقول: "يُعجِبُني أيُّكم مجتهد"، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم:٦٩].

إذًا فأيٌّ الموصولة لا تُضاف إلى نكرة.

يعني لا تقول: "يُعجبني أيُّ طالبٍ يَجْتَهِد" ولا تقول: كل أيَّ طعام تشتهي، هذا ما عليه جمهور النحويين؛ لأن أيًّا الموصولة من الموصولات والموصولات معارف، فلا تضيفها إلى نكرة فتتنكر، بل تضيفها إلى معرفة.

وأجاز بعض النحويين كابن عصفور، وغيره أن تُضاف أيٌّ الموصولة إلى نكرة، فعلى هذا المذهب، يجوز أن يُقال أكرِم أيَّ طالبٍ يجتهد، وخُذ أيَّ قلمٍ تُحب، وكُل أيَّ طعامٍ تَشتهي.

أما على قول الجمهور، فلا يُقال إلا: "كُل أيَّ الطعامِ تَشتهي، وخُذ أيَّ الأقلامِ تُحب، وأَكرِم أيَّ الطلابِ تريد".

فلا تضيفها إلا إلى معرفة.

وإن كان هذا القول في الجواز، من الأقوال المعدودة من المذاهب الضعيفة في النحو، إلا أن كلام الناس اليوم، كثيرٌ جدًا عليه، وهُو لم يُجوّزه سماعًا، وإنما جوّزه من جوزه قياسًا، جوزوه قياسًا، فعلى كل حال، له وجه، جوّزه بعض النحويين، فلا يصل هذا الأسلوب إلى حد الخطأ.

يعني أشدُ ما يقال فيه: إنه جاء على أسلوب مُختَلف فيه، منعه جمهور النحويين، وأجازه بعضهم.

ومن أراد الفصاحة، وأن يتكلم كما كانت العرب تتكلم، فليُضفها إلى معرفة، فليقل: "كُل أيَّ الطعامِ تشتهِي"، ولا يقول: كُل أيَّ طعامٍ تشتهي، "وخُذ أيَّ الأقلامِ تريد"، ولا تقل: خُث أيَّ قلمٍ تريد، وهكذا.

انتهينا من أيٍّ الموصولة، بقي أيٌّ الكمالية، وهي التي يُوصف بها، فتقع نعتًا للنكرة، وحالًا من المعرفة.

هذه لا تُضاف إلا إلى نكرة، هذه لا تضاف إلا إلى نكرة، كالأمثلة السابقة لك أن تقول: "سلمتُ على رجلْ أيِّ رجلْ"، "سلمتُ على رجلٍ أيِّ رجلٍ"، أي سلمتُ على رجلٍ كامل الرجولة.

وتقول في الحال: "سلمتُ على خالدٍ أيَّ رجل"، ننصب على الحالية، نعم "سلمتُ على خالدٍ أيَّ رجلٍ" على معنى سلمتُ على خالدٍ حالة كونه كامل الرجولية، يعني متصف بصفات الرجولة.

وإلى أيٍّ الموصولة، التي لا تُضاف عند الجمهور إلا إلى معرفة، وإلى أيٍّ الكمالية التي لا تُضاف إلا إلى نكرة، أشار ابن مالك في قوله:

وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ مَوْصُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ

يقول: اخصص أيًّا حالة كونها موصولة، اخصصها بالمعرفة، طيب وأيًّا التي يوصف بها بالعكس.

(وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ) يعني اخصصها بالإضافة إلى نكرة.

ثم قال:

وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلاَمَا

عاد فقال بعد أن بين أن أيًّا الموصولة تُضاف للمعرفة.

وأيًّا الكمالية تُضاف إلى نكرة، عاد فقال إن أيًّا الاستفهامية، والشرطية كما سبق تُضاف إلى المعرفة وإلى النكرة، كمِّل بها إن شئت النكرة، يعني أضفها إلى النكرة، أو أضفها إلى المعرفة كما سبق ذلك.

فهذا ما يتعلق بإضافة أيٍّ.

لكن بقي أن يُقال في أيٍّ: إن أيًّا من حيث قطع الإضافة نوعان:

قطع الإضافة يعني حذف المضاف إليه، المضاف إليه هل يُحذف أم لا يُحذف بعد أيٍّ؟ أيٌّ في ذلك على نوعين:

النوع الأول: ما تلزم الإضافة معنًى ولفظًا.

يعني لا يُحذف المضاف إليه بعدها، وهي أيٌّ الكمالية، أيٌّ الكمالية لا يُحذف المضاف إليه بعدها.

فتقول: "قرأتُ في كتابٍ أيِّ كتاب" ولا تقول: قرأتُ في كتابٍ أيٍّ، وتقول: "رأيتُ طالبًا أيَّ طالبٍ" ولا تقول: رأيتُ طالبًا أيًّا، لا تحذف المضاف إليه.

والنوع الثاني: ما يلزم الإضافة معنى.

أما من حيث اللفظ، فلك أن تذكر المضاف إليه، ولك أن تحذف المضاف إليه بالشرط العام، وهو كونه معلومًا، وذلك مع أيٍّ الاستفهامية، والشرطية، والموصولة، فلك أن تقول في الاستفهامية: "أيُّ رجلٍ عندك" أو تقول: "أيٌّ عندك".

ولك أن تقول في أيٍّ الشرطية: "أيَّ رجلٍ تُكرِم أُكرِم".

أو تحذف المضاف إليه، فتقول: "أيًّا تُكرِم أُكرِم".

وكذلك في أيٍّ الموصولة، لك أن تُصرح بالمضاف إليه، فتقول: "أكرِم أيَّهُم تُريد" " أكرِم أيَّهُم يجتهد"، ولك أن تحذف المضاف إليه فتقول: "أكرِم أيًّا تُريد" و"أكرِم أيًّا يجتهد".

إذًا فأيٌّ من الأسماء الملازمة للإضافة، فأيٌّ الكمالية، من الأسماء الملازمة للإضافة معنًى ولفظًا، والبواقي ملازم للإضافة معنًى، ويجوز أن تحذف المضاف إليه بحسب البلاغة التي يقتضيها الكلام.

طيب، وفي الحديث، أحاديث كثيرة، يقول: «**أيُّ العمل أفضل**»، قال: كذا وكذا، ثم يسأل الصحابي، فيقول ماذا؟ ثم أيٌّ؟ ثم أيٌّ، هنا أيّ استفهامية، قُطعت عن الإضافة أو صُرِّح بالمضاف إليه؟ المضاف إليه موجود في الكلام، لكنه حُذف لفظه، لا يُصرح بلفظة، يعني ثم أيُّ العمل أفضل، لكنه حذف وهذا قلنا الحذف جائز.

نعم، ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠] هذه أيٌّ الشرطية، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠] يُقدرونها بأيًّ اسمٍ تدعونه به فله الأسماء الحسنى.

أيَّ اسمٍ ثم حذف المضاف إليه، اسمًا لدلالة الجواب، فله الأسماء الحسنى، فقال: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾ [الإسراء:١١٠] ما هذه زائدة للتوكيد، يعني أيًّا تدعوا فله الأسماء الحسنى.

فهذا كل ما أردت أن أشرحه في هذه الأبيات الثلاثة، التي ذكر فيها ابن مالك حكم أيٍّ في الإضافة، فيها سؤال يا إخوان، أو ننتقل بعد ذلك مع ابن مالك للبيت التالي؟

تفضل ارفع صوتك، هدك أيْ بالسكون، والكلام هنا على أيٍّ فدائمًا أحاول أن أعربها، لكي أتبين التشديد، هذه أيٌّ، أيٌّ هذا اسم، اسم استفهام، اسم شرط، اسم موصول، اسم يوصف به، أما أيْ الساكنة هذا حرف له معاني من التفصيل.

لا هذا حرف، لا علاقة لنا به الآن، والحروف كما تعرف لا تُضاف أصلًا، نعم.

ارفع صوتك، ليس هذا مجال الكلام على أيّ التفصيلية، هي حرف، والكلام عليها له مجاله وتفصيل فيه تفصيله، هذه أي لها أنواع، فليس هذا وقت الكلام

على أيّ التفصيلية.

نعم في سؤال في موضوعنا يا إخوان؟

نعم يمكن أن تعود مثلًا إلى [مغني اللبيب]، لابن هشام، أو [الجنى الداني] وهو أوضح وأسهل، فسيذكر لك أيّ أنواع أي الساكنة وإعرابها وإعراب ما بعدها.

طيب، ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرّ ... وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

تكلم في هذا البيت عن اسم من الأسماء الملازمة للإضافة، وهو: لَدُن، لَدُن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون.

لَدُنْ، وهو من الأسماء الملازمة للإضافة.

لَدُنْ ما معناه؟ لَدُنْ معناه اسم لمكان الحضور وزمانه.

تقول: "جئتُ مِن لَدُنْ زيدٍ" هذا اسم للمكان الذي جئت منه، اسم، اسمٌ لمكان الحضور أو زمان الحضور.

وتقول: "بقيتُ في الدار من لَدُنْ الصباحِ إلى المساء" هنا اسمٌ للزمان.

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود:١]، وقال: ﴿وَعَلَّمْنَـٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف:٦٥] يعني فهي مثل عند، عند الظرفية كذلك اسمٌ للمكان وللزمان، تقول: "جئتُ من عندِ زيد" مكان.

فهي مثل عند إلا أن بينهما فرقًا، أو بينهما فروق، بين عند ولَدُنْ فروق، أهمها فرقان:

- **الأول**: من حيث المعنى.
- **والثاني**: من حيث اللفظ.

الفرق الأول بين لَدُنْ وعند، من حيث المعنى، فلَدُنْ مختصة بمبدأ الغايات، مبدأ الغاية الزمانية والمكان، يعني بداية الغاية الزمانية والمكانية، تقول: "جئتُ من لَدُنْ زيد" وكالأمثلة السابقة.

لكن عند لا واسعة، تكون للمبدأ، وتكون في أثناء الغاية، في أولها في أوسطها في أثنائها، فلهذا في كل الأمثلة السابقة التي قلناها قبل قليل في لَدُنْ يمكن أن تجعل مكانها عند.

"جئتُ من لَدُنْ زيد" أو من عند زيد، ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود:١] تقول في الكلام من عند حكيم خبير.

﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف:٦٥] تقول في الكلام، وآتيناه من عندنا علمًا؛ لأنها كلها تدل على المبدأ، على البداية بداية الغاية.

لكن تقول: "جلستُ عند زيدٍ" ولا تقول: "جلستُ لَدُنْ زيدٍ"؛ لأن هذا ليس مبدأ الجلوس، ليس بداية الجلوس، وإنما هو بداية واستمرار، ما يكون فيها لدن، لدن فقط البداية ما تستمر.

"جلستُ عند زيد" "نمتُ عند أبي" "بقيتُ عند فلان"، "سكنتُ عند فلان"، هذه عند لأنها تدل على البداية والاستمرار.

ولا يُستعمل فيها لدن، إذًا فعند أوسع في الاستعمال من لَدُنْ.

طيب قال عَزَّوَجَلَّ آتيناه عن الرجل الصالح، ﴿ءَاتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف:٦٥].

كلاهما يدل على ابتداء الغاية، إتيان الرحمة من عند الله، والتعليم من لَدُن الله، فلهذا في الكلام يمكن أن تقول في الموضعين عند، أو تقول في الموضعين، لَدُنْ.

قال المفسرون: إنما غاير بينهما طلبًا للمخالفة اللفظية، لكي لا تتكرر الكلمة في موضعين، ولعل هناك أسرارًا أعمق من ذلك.

فهذا هو الفرق المعنوي بينهما، أما الفرق اللفظي، وهو الذي يهمنا الآن، فهو أن عند ملازمة للإضافة معنًى ولفظًا.

تقول: "جلستُ عند زيدٍ" و"جئتُ من عند زيدٍ" المضاف إليه لا بد أن يُذكر لفظه ولا يمكن أن يُحذف، يعني نقول: ما للإضافة لا تُقطع، لا نحذف المضاف إليه.

أما لَدُنْ، فلَدُن أيضًا تلزم الإضافة لفظًا ومعنًى، إلا مع كلمة واحدة ورد بها السماع، وهي كلمة "غُدْوَة".

فتقول: "جئتُ من لَدُن زيدٍ" هنا ما تحذف زيد، لكن لو قلت: "انتظرتك من لَدُن غُدْوَةٍ إلى الظهر".

الغُدوة هي الغداة، والغداة في المشهور ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، يعني أول اليوم، أول النهار.

فإذا أضفتها إلى لَدُن فقلت: "مِن لَدُن غُدوة" هنا لها خاصية جاءت في السماع، وهي: أنه لك أن تُضيف ولك أن تقطع.

بل لك فيها ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن تُضيف، وهذا هو الوجه الأكثر في الاستعمال، وهو الموافق للقياس، كما هو ظاهر.

فتقول: "انتظرتُكَ مِن لَدُن غُدْوَةٍ إلى المساء" يعني من هذا الوقت إلى هذا الوقت، فأضفت من لَدُن غُدوة، يعني من عند الصباح إلى المساء.

طيب، **والوجه الثاني**.

الوجه الثاني: هو القطع عن الإضافة، ونصبُ غُدوَة.

فماذا نقول: "مِن لَدُنْ غُدوَة إلى المساء"، مِن لَدُن غُدوَةً" أضفت لَدُنْ إلى غُدوَةً طبعًا ما أضفت؛ لأنك نصبت، ما جررت، كيف نُخرِّج ذلك؟ قالوا: إن الإضافة هنا مقطوعة، حذفنا المضاف إليه.

وأما غُدَوَةً المنصوبة هذه، فهي إما تمييز كقولك: "صاعٌ بُرًّا" انتصبت كالتمييز، أو انتصبت بالتشبيه بالمفعول به، كقولك: "ضاربٌ رجلًا" أو انتصبت بكان ناقصة مُقَدْرَة، أي: "مِن لَدُن كان الوقتُ غُدوةً" فحذفنا كان.

كل هذه تخريجات، أما السماع فهو أنهم يُجيزون لك في لَدُن غدوةٍ أن تنصب غدوة فتقول: مِن لَدُن غدوةً.

والشواهد على ذلك متعددة، من ذلك قول أبي سفيان بن حرب:

ومَا زَالَ مُهرِي مَزْجَرَ الكلبِ منهمُ لَدُنْ غُدوَةً حتى دَنَتْ لِغُرُوبِ

يصف شجاعته في الحرب، ويقول: إني قريب منهم، كالكلب المزجور، يعني الكلب عندما تزجره، عندما يزجره أهله، يعني يبتعد قليلًا ويجلس، فيقول: أنا كنت قريبًا منهم مِن الغدوة إلى الغرب.

مِن لَدُن غُدوَةً حتى دَنَتْ لغروبِ

وقال ذو الرُّمَة:

لَدُنْ غُدْوَةً حتى إذا امتَدَتْ الضُّحى وحَثَّ القَطِينُ الشَّحْشَحَان المُكلِفُ

(**لَدُنْ غُدْوَةً حتى إذا امتَدَتْ الضُّحى**) يعني من الغداة إلى الضحى.

طيب، إذًا **فالوجه الأول**: الإضافة لَدُن غدوةٍ، وهذا الأكثر في السماع، وهو

الموافق للقياس.

الوجه الثاني: نصب غُدوة لَدُنْ غدوةً.

الوجه الثالث: رفع غُدوةٌ.

لَدُنْ غُدوَةٌ، وهذا الوجه حكاه الكوفيون عن العرب، ولكن يحكِهِ البصريون، وقالوا في تخريجه: إن غُدوَةٌ فاعل لكان تامة محذوفة.

كان التامة هي التي بمعنى وُجد أو حدث أو حصل، يعني مِن لَدُنْ حدثت غُدوة، يعني وُجدت حصلت غُدوَة إلى المساء.

فهذا ما يتعلق بلَدُن، فيها سؤال يا إخوان؟ المسألة فيها قليل، نعم.

وَلَدُنْ ملازمة للإضافة لفظًا ومعنًى، إلا إذا أُضيفت إلى غُدوة.

فيصح فيها الإضافة والقطع، إذا صحَّ فيها القطع، يعني الإضافة معنوية، حُذف المضاف إليه، فصارت ملازمة للإضافة معنًى لا لفظًا.

طيب، ثم انتقل ابن مالك لذكر اسمٍ آخر مِن الأسماء الملازمة للإضافة، وهو مع، فقال:

وَمَعَ مَعْ فِيْهَا قَلِيْلٌ وَنُقِلْ ... فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُوْنٍ يَتَّصِلْ

تكلم في هذا البيت على "مع" ومع من الأسماء التي تَغلِبُ عليها الإضافة، ولا تلزم الإضافة، من الأسماء التي تغلب عليها الإضافة، ليست من الأسماء الملازمة للإضافة؛ لأنَّا سنذكر بعد قليل أنها قد تُفرد يعني تأتي غير مضافة، لكن الأغلب في الاستعمال أنها تكون مضافة.

مع ما معناها؟ الجواب: اسمٌ لمكان الاجتماع، اسم لمكان الاجتماع، يعني ظرف لمكان الاجتماع، إلا أنها أعم من الظرف، اسم لمكان الاجتماع، فتأتي

ظرفًا، تنتصب على الظرفية، وقد تقع مباشرة خبرًا.

فتقول: "محمد مع زيد" وقد تأتي ظرفًا "ذهبْتُ مع زيد" فهي اسمٌ لمكان الاجتماع.

طب نوعها؟ اسم أم حرف؟ هي اسم، عند النحويين اسمٌ بدليل دخولِ مِن عليها، كحكاية سيبويه عن العرب أنهم يقولون: "ذهبتُ مِن مَعِهِ".

ومِن ذلك قراءة شاذة ليحيى بن يعمر، وطلحة بن مُصَرِّف: ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِىَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِىۗ﴾ [الأنبياء:٢٤]، وقراءة الجمهور قراءتنا ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن﴾ [الأنبياء:٢٤] مَن بالفتح، ﴿مَن مَّعِىَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِىۗ﴾ [الأنبياء:٢٤]، أما هما قرأا ﴿ذِكْرُ مَن مَّعِىَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِىۗ﴾ [الأنبياء:٢٤] فأدخلوا مِن على مع.

وأيضًا يدل على اسميتها، كما سيأتي أنها تُفرد فتُنصب.

كقولك: "ذهبْنَا معًا" والتنوين كما نعرف لا يدخل إلا على الأسماء، فهي اسم، اتفقنا على أنها اسم.

اسم مُعرب أم اسمٌ مبني؟ الجواب: هي اسمٌ معرب عند جمهور العرب.

فتقول: "ذهبتُ معَهُ" فتنصبه لأنه ظرف، "ذهبْتُ مَعَهُ" وتقول: "ذَهبْنَا معًا" فتنصبه؛ لأنه حال، فإن دخلت عليه مِن ستجرُه، وتقول: "ذهبْتُ مِن مَعِهِ" كما حكى سيبويه، فهو اسم مُعرب.

وبعض العرب يبني هذه الكلمة ما على السكون، فيقول: "ذهبتُ مَعْهُ"، وهذه اللغة طبعًا الخلاف بين العرب أنفسهم، ليس خلافًا بين النحويين، فجمهور العرب يجعله اسمًا مُعربًا "ذهبتُ معَهُ" وبعض العرب يجعله اسمًا مبني على السكون "ذهبتُ مَعْهُ"، وهذه اللغة نجدها الآن كثيرًا في المجتمعات العربية، فهي

لغة صحيحة، لا غضاضة في استعمالها.

قال الشاعر في هذه اللغة:

فرِيشـــي مـــنكمُ وهـــوايَ مَعْكُـــم وإنْ كانـــتْ مَـــوَدَّتُكُمْ لِمَامًـــا

فقال: مَعْكُم فسَكَّنَ العين.

وبعض النحويين، يقول: إن مَعَ على لغة جمهور العرب اسم، وعلى هذه اللغة القليلة التي يبنونها على السكون معْ حرف جر، وهذا من المذاهب الضعيفة المستخدمة في النحو، هذا قول ضعيف، لا يسنده قياس، بل الصحيح أنها اسمٌ دائمًا.

وإلى هاتين اللغتين، أشار ابن مالك بقوله:

وَمَعَ مَعْ فِيْهَا قَلِيْلٌ

يقول مع هذا الاسم، يأتي فيه قليلًا أن يُقال مَعْ بالسكون، معَ معْ فيها قليل، إذًا فالأكثر عن العرب أنهم يقولون: معَ "جئتُ مَعَ زيد" "جئتُ معَهُ" لكن بعضه يُسكن فيقول: "جئتُ معْ زيدٍ" و"جئتُ معْهُ".

طيب، وعلى هذه اللغة القليلة التي يُسكنون فيها العين، فيقولون: "جئتُ معْ زيدٍ" و"جئتُ معْهُ" ما حكمها إذا التقت بساكن؟ كأن تقول: "جئتُ معْ الناس" "جئتُ معْ الرجل" سيكون بعدها "ال" وال سنحذف الهمزة همزة الوصل في درج الكلام، فتكون اللام ساكنة، فاللام ساكنة والعين على هذه اللغة ساكنة، ألتقى ساكنان كيف سنتخلص منهما؟ لك الكسر على الأصل في التخاصم لالتقاء الساكنين، فتقول: "جئتُ معِ الناس" ولك الفتح تخفيفًا فتقول: "جئتُ معَ الناس" كلاهما مسموع في كلمة معْ إذا التقت بساكن بعدها.

إذًا فإذا التقت بساكنٍ بعدها في هذه اللغة، فلك الفتح، ولك الكسر.

وهذا قولٌ لمالك:

وَنُقِلْ فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُوْنٍ يَتَّصِلْ

إذا اتصل بها ساكن، فنُقل جاء في السماع الفتح والكسر حينئذ.

أما على لغة جمهور العرب، الذين يجعلونه اسمًا مُعربًا، فليس لك إلا أن تقول: "جئتُ معَ الناس" لأنه حينئذ ظرف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

فهذه معَ وهي مضافة، وقلنا هذا هو الأغلب فيها، لكنها لا تُلازم الإضافة؛ لأنها قد تُفرد، وهذا المصطلح مصطلح الإفراد إذا استعملناه في باب الإضافة، فماذا نريد بالإفراد في باب الإضافة؟ أن تكون الكلمة غير مضافة.

إما أن نضيف وإما أن نُفرد، إما أن نُضيف أو لا نضيف، تقول: الكلمة تأتي مفردة، يعني غير مضافة، هذا مصطلح خاص في هذا الباب، وكذلك في باب النداء، وكذلك في باب لا النافية للجنس.

فلك أن تُفرد هذه الكلمة فلا تضيفها، فحينئذ تنصبها بالتنوين، ويكون معناها جميعًا.

فتقول: "ذهبْنَا معًا" و"جئنَا معًا" و"جلسَنَا معًا".

فمعًا هذا اسم مفرد، يعني ليس مضافًا ثم حذفنا المضاف إليه، لا هذا أصلًا ما أضيف، هذا اسم بمعنى جميعًا، والأمثلة على ذلك كثيرة، هذا الاستعمال، ومِن ذلك قول: امرئ القيس للمعلقة في البيت المشهور:

مِكَرٍ مِفَرٍ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ معًا كَجلْمُودِ صخرٍ حَطَهُ السيلُ مِن عَلِي

ومِن ذلك قول مُتمم بن نُويرة في رثاء أخيه مالك، قال:

فلَمَا تفَرَقْنَا كأنِي ومالكًا لِطُولِ اشْتياقٍ لَمْ نَبِت ليلَةٍ معَ

وكقوله أيضًا في هذه القصيدة:

يُذَكِرنَا ذا البثِ الحزينَ ببثِهِ   إذا حَنَتِ الأولى سَجَعْنَا لها معًا

وكقول الخنساء:

وأفْنَى رِجالي فَبَادُوا معًا   فأَصْبَحَ قلبِي بهم مستَفَزًا

والأمثلة على ذلك والشواهد كثيرة جدًا، فهذا كل ما يمكن أن نقوله يا إخوان في كلمة مَعَ.

طيب، في سؤال يا إخوان؟ نعم.

الخلاف بين العرب هذه لغات، هذه القبيلة لغتها كذا، وهذه القبيلة لغتها كذا، وقد تكون اللغات متساوية في الكثرة، كخلاف العرب في إعمال ما النافية، فالحجازيون يعملونها عمل ليس وبلغتهم نزل القرآن، والتميميون، يعني بقية العرب غير الحجازيين لا يعملونها، يُهملونها حرف مهمل، نقول هذا خطأ وهذا صحيح، هذا قوي وهذا ضعيف، لا هذه لغات، ما نحكم عليها بصح أو خطأ.

ننتقل بعد ذلك مع الإمام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذ ذكر اسمًا من الأسماء الملازمة للإضافة، وهو غير.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْرَاً إنْ عَدِمْتَ مَا   لَهُ أُضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا

تكلم في هذا البيت على غير، وغير من الأسماء الملازمة للإضافة معنى، من الأسماء الملازمة للإضافة معنى، يعني المضاف إليه قد يُحذف أو لا يُحذف؟ أنه قد يُحذف.

ما معنى غير؟ غير اسمٌ دالٌ على مخالفة ما قبله لما بعده، وهذا واضح، الليل غير النهار، والسكون غير الحركة، ومحمد غير زيد، وهكذا.

طيب، ما حكمه من حيث الإضافة ومن حيث الإعراب؟ نقول: كلمة غير لك أن تُصرِّح بالمضاف إليها، وهذا الأكثر في استعمالها طبعًا، والأكثر غير صرحنا بالمضاف إليه وجب إعرابها.

إذا كان المضاف إليها مذكورًا فليس فيها حينئذ إلا الإعراب، على حسب الإعراب، رفعًا أو نصبًا أو جرًا، تقول: "جاءني رجلٌ غيرُك" و"رأيتُ رجلًا غيرَك" و"مررتُ برجلٍ غيرِك" وهكذا؛ لأن المضاف إليه مذكور.

طيب، فإن وقعت غيرٌ بعد كلمة ليس؟

فإن وقعت غيرٌ بعد كلمة ليس، كأن تقول: "جاءَ محمدٌ ليسَ غيرْ" فحينئذ يجوز لك ذكر المضاف إليه وهذا قليل، وأن تحذف المضاف إليه، وهذا هو الكثير في الاستعمال.

فتقول: "جاءَ محمدٌ ليسَ غيرُ"، أو تقول: "جاءَ محمدٌ ليسَ غيرُه الجائِي" أو "جاءَ محمدٌ ليسَ غيرُه" أو "جاءَ محمدٌ ليسَ غيرَه" فلك أن تُصرح بالمضاف إليه، ولك أن تحذف.

فإن صرحت بالمضاف إليه، فقلت: "جاءَ محمدٌ ليسَ غيرُه" أو "جاءَ محمدٌ ليسَ غيرَه" فحينئذ ليس لك فيه إلا الإعراب كما ذكرنا قبل قليل.

وإن حذفت المضاف إليه؟

قلت: "جاءَ محمدٌ ليسَ غيرُ" و"تصدقت بألفِ ريالٍ ليسَ غيرُ" و"اشتريتُ خمسةَ كتبٍ ليسَ غيرُ".

فغيرُ حينئذ بضم بلا تنوين، هكذا جاء السماع، ليسَ غيرُ، إذا حذفت المضاف إليه.

فهل هذه الضمة بهذا الأسلوب ضمة بناء، أم ضمة إعراب؟

على خلاف، فجمهور النحويين، على أن الضم هنا ضم بناء، قالوا: بأنها حينئذ يعني بعد حذف المضاف إليه، صارت كالظروف في الإبهام، الظرف وسيأتي الكلام بعد قليل على الظروف، فيها إبهام، كلمة أمام، أين مكان أمام؟ هذا مُبهم، قد يكون أمامي، أمام السيارة، أمام العمارة، أمام محمد هذا مُبهم، هذا يعني أمر نسبي.

وكذلك كلمة غير، ففيها إبهام؛ لأنها قد تطلق على كل مُغاير، فقالوا: إن كلمة غير هنا أُجليت مُجرى الظروف؛ لأنها مثلها في الإبهام.

والظروف سيأتي بعد قليل إن سمح الوقت، أنك إذا حذفت المضاف إليه بعدها بنيتَها على الضم في الأكثر، كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم:٤]، فهذا هو قول الجمهور.

إذًا ليس غيرُ، غيرُ هذه الضمة ضمة بناء أو إعراب؟ قلنا بناء.

طيب، كلمة غيرُ اسم ليس أم خبر ليس، أم يجوز فيها الوجهان؟ يجوز فيها الوجهان؛ لأن الضمة هنا ضمة بناء، ما تدل على إعراب.

فلك أن تجعله اسم ليس، فيكون التقدير، "ليسَ غيرُه الجائِي" يعني جاء محمدٌ ليسَ غير، يعني ليسَ غيرُه الجائِي.

أو تجعل غيرُ الخبر، خبر ليس، فيكون التقدير جاءَ محمدٌ ليسَ الجائِي غيرَه.

وقال الأخفش، عندما نقول الأخفش في النحو نريد مَن؟ نريد الأوسط، وهو سعيد بن مسعدة أكبر تلاميذ سيبويه، وقال الأخفش: بل الضمة ضمة إعراب؛ لأنه لا موجب للبناء، (@٠٥:١:١) لماذا حُذف التنوين؟ قال: حُذف التنوين تخفيفًا؛ لأن المضاف إليه منويٌ لفظه، حذفنا المضاف إليه، ونوينا اللفظ، كأنه موجود، أنت ما يمكن أن تقول غيرُه لتنوين غير، والهاء هذه موجودة.

طب حذفناها ونويناها؟ نقول فبقيت الكلمة هكذا بلا تنوين.

طيب، فإن قيل له: طيب لماذا لا موجوب للبناء؟ والجمهور يقولون: إنها محمولة على الظروف، والظروف باتفاق، أنك إذا حذفت المضاف إليه بعدها بنيتها على الضم، كقوله: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم:٤].

قال: إن كلمة غير ليست ظرفًا، هل هي اسم يدل على زمان، أو مكان؟ قال: ليست ظرفًا، وإنما هي اسمٌ، اسم ليس ظرفًا، مثل كلمة كل وكلمة بعض، ولكن يُضعفُ قوله أن حذف التنوين هنا لا يكفي ما قاله فيه من تعليل، فلا يجوز لك في الكلام أن تقول مثلًا: أعطني قلمَ يا محمد، تريد "أعطني قلمَكَ يا محمد"، ما تقول أنا أنوي ذلك فلهذا لا أُنوِن، لا هذا ليس له قياس، ولم يأتي في لسماع لكي يُقاس عليه بهذه الطريقة.

فلهذا لو جاء شيء من ذلك لوجب أن نبحث له عن تعليل لنُلحقه بما يذهب تنوينه إذا حُذف المضاف إليه بعده، كما فعل الجمهور.

على كل حال، على قول الأخفش، إن الضمة ضمة إعراب، فغير حينئذ اسم ليس أو خبر ليس؟ أو يجوز فيها الوجهين كما قال الجمهور؟ ليس فيها إلا أنها اسم ليس والخبر محذوف على تقدير "ليسَ غيرُه الجائِي".

فهذا ما يتعلق يا إخوان بكلمة غير، إذًا إن أُضيفت وجب إعرابها، وإن حُذف المضاف إليه ولا يُحذف إلا بعد ليس، بُنيت على الضم عند الجمهور، وكانت الضمة ضمة إعراب عند الأخفش.

فإن قال قائل بعد ذلك: نراكم قيدتم حذف المضاف إليه مع غير، إذا وقعت بعد ليس، طب إذا وقعت بعد لا؟ ألا يُقال جاء محمدٌ لا غير، وتصدقتُ بألفِ ريالٍ لا غير... وهكذا.

فالجواب: إن النحويين لم ينصوا على، إن النحويين المتقدمين لم ينصوا على شيء في ذلك، وأول من نص عليه ابن هشام صاحب [المغني] [مغني اللبيب وأوضح المسالك] فخطَّأ هذا الأسلوب، وقال: إنه من الحال للفقهاء؛ لأن غير لا يُحذف المضاف إليه بعدها إلا إذا وقعت بعد ليس.

وظاهر كلام المتقدمين من النحويين، أن الحكم شامل، إذا وقعت بعد ليس، أو وقعت بعد لا، وابن مالك أيضًا لم ينص في المسألة على شيء، إلا أنه في باب آخر وهو باب القسم، استشهد ببيت عن العرب، فيه قولهم لا غيرُ.

فالخلاصة في ذلك: أن أسلوب لا غيرُ جائزٌ كأسلوب ليسَ غيرُ على ظاهر كلام المتقدمين، وإن نص ابن هشام على أن هذا لحن، مع أن ابن هشام نفسه استعمل، هذا الأسلوب كثيرًا في كتابه بل استعمله بعد أن قال إنه لحن بأسطر، استعمله، كأن الأمر غلب عليه، والعادة جرت على لسانه.

طيب، هذا ما يتعلق بكلمة غير، لننتقل إلى البيتين الباقيين في هذه الأبيات، لعلنا نتهي منها كما خططنا في أول الدرس.

فقال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر هذه الأبيات:

قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ ... وَدُوْنُ وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَعَلُ
وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إذَا مَا نُكِّرَا ... قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

فتكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذين البيتين على أسماء الجهات، وعلى قبل وبعد، وعلى أول ودون، وعن.

هذه الكلمات تكلم عليها في هذين البيتين، من حيث الإضافة، وتكلم أيضًا معها على كلمة حسب، إلا أن حسب سنجرئ الكلام عليها؛ لأنها لا تدخل في هذه الكلمات، كما سنعرف في نهاية الشرح.

أما أسماء الجهات، فالمراد بأسماء الجهات هنا، أسماء الجهات الست النسبية، وهي: أمام، وخلف، وفوق، وتحت، ويمين وشمال، وما في معناها.

فأمام في معناه قدام، وهي كلمة فصيحة.

وخلف في معناها وراء، وفوق وأعلى، وعن وتحت، وأسفل، ويمين، وذات اليمين، وشمال وذات الشمال.

هذه أسماء الجهات عند النحويين، وتسمى بأسماء الجهات الستة النسبية، بخلاف أسماء الجهات الأصلية الجغرافية، وهي: الشمال بفتح الشين، والجنوب، والغرب والشرق، فهذه ليست ظروفًا، ليست ظروفًا وإنما هي أسماء غير ظروف، فتقول: شمال البلاد واسع، اسم.

فلو أردت الظروف منها، كنت تضيف إليها ياء مشددة، فتقول: شماليّ وجنوبيّ، وغربيّ، وشرقيّ.

فتقول: "سكنتُ غربيَّ المسجد" ولا تقول سكنت شرق المسجد، وسكنتُ جنوب الرياض، وتقول سكنتُ جنوبيَّ الرياض، إذا أردت الظرفية، ولا تقول: سكنتُ جنوب الرياض.

جنوب الرياض هي المنطقة التي هي جنوب الرياض، جنوب الرياض كبيرة، جنوب الرياض كبير، جنوب الرياض بعيد، منطقة، فإذا أردت الظرفية، فتأتي بالمشددة.

فلا تقول: سنكتُ شرق المسجد، إلا إذا سكنتَ شرق المسجد، يعني أخذت شرق المسجد هذا الجهة التي شرق المسجد وسكنت، لكن إذا سكنتَ شرقيّ المسجد، يعني في هذه الجهة التي هي شرقيّ المسجد، فتقول: شرقيّ المسجد بالياء المشددة، وقد ذكرنا هذا بتوسع وبأدلته وبشواهده في باب المفعول معه، في

باب المفعول فيه، ظرف الزمان والمكان.

فلو قلت: "ذهبتُ جنوبًا" فإن جنوبًا حينئذ حال، بمعنى مُجنِبًا، وليست ظرفًا، وهذا كله شرحناه في باب المفعول فيه.

فهذا المراد بأسماء الجهات هنا، وأما قبل وبعد، وأول، ودون، وعن، فهذه ظروف واضحة تقول جلستُ قبله، وبعده، وجلستُ أولَ الناس، وجلستُ دون الناس.

وأما حسب قلنا سيأتي الكلام عليها بعد ذلك؛ لأننا سنقول إنها تُخالف هذه الكلمات في الحكم وإن كان ابن مالك جمعها، إلا أن جمعه منقود.

طيب، أسماء الجهات الست، وقبل وبعد، وأول، ودون، وعن، ما حكمها من حيث الإضافة؟

نقول لها حالتان:

إما أن تذكر المضاف إليه، أي أن تُصرح بالمضاف إليه، وهذا هو الكثير، فحينئذ ليس فيها إلا الإعراب، تُعرب بحسب موقعها من الإعراب، إما ظرفًا فتُنصب، وإما مسبوقة بمِن فتُجر.

تقول: جئتُ قبلَ الظهرِ وبعدَه، ومن قَبلِهِ، ومِن بعدِه، وجلستُ أمامَهُ، وجئتُ مِن أمامِه... وهكذا.

فهذه الحالة الأولى، أن تُصرح بالمضاف إليه.

الحالة الثانية: أن تقطعها عن الإضافة.

ما معنى تقطعها عن الإضافة؟ أي تحذف المضاف إليه، وهذا جائز معها جميعًا.

فإذا قطعتها عن الإضافة، يعني حذفت المضاف إليه، جاز لك حينئذ ثلاثة أوجه فيها:

الوجه الأول: أن تبنيها على الضم.

فتقول في الأمثلة: تقول مثلًا: لا تتأخر عن الاجتماع، فتقول: سآتي قبلُ إن شاءَ الله"، أو "سأتي من قبلُ إن شاءَ الله"، تقصد قبل الاجتماع، لكن حذفت المضاف إليه الاجتماع، فبنيت الظرف على الضم.

وتقول: "سنُحيطُ بالأعداءِ من أمامُ ومِن خلفُ ومِن يمينُ ومِن شمال" فتبني على الضم؛ لأنك حذفت المضاف إليه.

وتقول: "جاءَ الناسُ وأخوكَ أمامُ"، أي أمامهم.

وتقول: "دخلتُ البيتَ مِن علوُ" أي من أعلاه.

ومِن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ في قراءة العشرة: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ [الروم:٤] المعنى والله أعلم، مِن قبل الغلب ومن بعدِ الغلب.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ﴾ [البقرة:٢٣٠] أي من بعد ذلك، من بعد طلاقه.

وقال: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلُ لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران:١٦٤] أي من قبل ذلك، يعني من قبل أن يعلمهم.

والشواهد كثيرة من ذلك قول الشاعر:

لعَنَ الإله تَعِلَة بن مسافر لعنًا يُشنُ عليهِ مِن قُدامُ

أي من قدامه.

وقال معل بن أوس:

لَعمْـــرُو كمـــا أدرِي وإني لأُجَـــلُ ... علـــى أيِّنَـــا تَعْــدُ المنيَـــةُ أَوَلُ

وإنما قال أولُ، يعني أولَ الأمرين.

وقال عُتي بن مالك العُقيلي:

إذا أنا لم أُومَن عليك ولم يكُن لقاءُكَ إلا مِن وراءُ وراءُ

أي من وراءِ أو من ورائك، فحذف المضاف إليه.

وقال الفرزدق:

ولَقَــد سَــدَدْتُ عليــكَ كــلَّ ثَنيــةٍ ... وأَتَيْــتُ نحــوَ بنــي كُليــبٍ مِــنْ عَلُــو

أي من أعلاه.

وقال أبو النجم، في وصف الفرس:

أَقْبُ من تَحْتُ عُرَيَضُ

أَقْبُ من تَحْتُ عَرِيضٌ مِن عَلُو

وقال الشنفرَ في قصيدته المشهورة اللامية:

تَؤوبُ فتأتي مِن تُحَيْتُ ومِن عَلُو

والشواهد كثيرة على ذلك، لكن هذا هو الأكثر فيها، الأكثر في الظروف إذا حذفنا المضاف إليه بعدها، أن تُبنى على الضم، وقلنا هذه قراءة العشرة.

الوجه الثاني: إذا حذفت المضاف إليه بعد هذه الظروف، أن تُعربه بتنوين، وهذا بعد الوجه الأول في الكثرة، فإذا قيل لا تتأخر عن اجتماع، تقول سآتي قبلًا- إن شاء الله- أو سآتي من قبلٍ-إن شاء الله-، وسنحيط بالأعداء من أمامٍ ومن خلفٍ وعن يمينٍ وعن شمالٍ.

وجاءَ الناسُ وأخوكَ أمامًا، ودخلتُ البيتَ مِن علٍ، فتُعرب بالتنوين، تُعرب بحسب الإعراب وتنون.

قال عبد الله بن يعرب، وكان له ثأرٌ فأدركه، قال:

وساغَ ليَ الشرابُ وكنتُ قبلًا أكادُ أغصُّ بالماءِ الفراتِ

فقال: قبلًا.

وقال الآخر:

ونحنُ قتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ خفيةٍ فمَا شربوا بعدًا على لذّةٍ خمرًا

أي بعد ذلك.

طيب، **والوجه الثالث:** إذا حذفت المضاف إليه بعد هذه الظروف، أن تُعربه بلا تنوين، أن تُعربه فإن ظرف تنصبه، وإن كان مسبوقًا بمِن تجره، تُعربه لكن بلا تنوين، وهذا أقلُّ الأوجه.

فإذا قيل: لا تتأخر عن الاجتماع، تقول: "سآتي قبلَ-إن شاءَ الله-" أو "سأتي من قبلِ إن شاء الله"، وتقول: سنُحيطُ بالأعداءِ من أمامِ ومن خلفِ وعن يمينِ وعن شمالِ".

وتقول: "جاءَ الناسُ وأخوكَ أمامَ يا محمد"، و"دخلتُ البيتَ من عَلِ يا محمد".

ومن الشواهد على ذلك، قراءة شاذة للجحبري والعُقيلي، (للهِ الأمرُ مِن قبلِ ومِن بعدِ).

وقال الشاعر:

ومِن قبلِ نادى كُلُّ مَولَى قرابةٍ فمَا عَطَفَت مولًى عليه العواطِفُ

فقال: **ومِن قبلِ**، يعني ومن قبل ذلك.

وقال امرؤ القيس:

مِكَـــرٍ مِفَـــرٍ مُقْبـــلٍ مُـــدْبِرٍ معًـــا ... كَجلْمُودِ صخرٍ حَطَهُ السيلُ مِن عَلِ

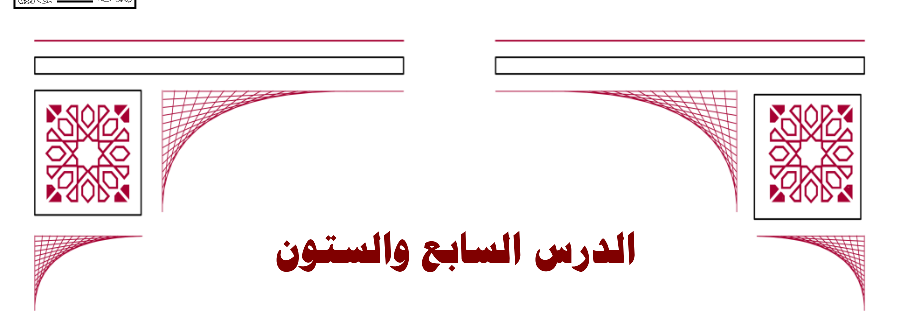
هذا البيت الآن، هل هو من الوجه الثالث؟ الإعراب بلا تنوين؟ من علِ أو من الوجه الثاني الإعراب بالتنوين، يعني أصله من علٍ؟ لكنه نون من أجل البيت؟ الوجهان محتملان، وكونه من الوجه الثاني هو الأرجح، حملًا على الأكثر.

هذه الأوجه هي التي جاءت في السماع، هكذا اللغة، حاول النحويون أن يعللوا، وأن يفسروا ذلك فقالوا: أما الوجه الأول، وهو الأكثر وهو البناء على الضم، فإن العرب حذفت المضاف إليه، ونوت معناه دون لفظه.

نوت المعنى دون اللفظ، ولهذا بنوا على الضم، تنبيهًا لهذا العمل.

وأما الوجه الثالث وهو الإعراب بلا تنوين، من قبلِ من بعدِ، فالعرب حذفوا المضاف إليه، ونووا لفظ المضاف إليه، ومعناه، فأما اللفظ موجود، فتقول: من بعدِ، أي من بعد ذلك، و(@٣٠:٢٠:١) أن تنون، نوى اللفظ.





الدرس السابع والستون

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الاثنين الثالث والعشرين من ربيع الآخر من سنة ١٤٣٢ من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، في جامع الراجح في حي الجزيرة، في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه، الدرس السادس والستين، من دروس شرح [ألفية ابن مالك] –عليه رحمة الله–.

وما زال الكلام في [باب الإضافة]، وكنا في الدرس الماضي يا إخوان تكلمنا على آخر مسألة من مسائل هذا الباب، وهي تتعلق بالأسماء الملازمة للإضافة، وهي التي ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله:

قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ ... وَدُوْنُ وَالْجِهَاتُ أَيْضَاً وَعَلُ
وَأَعْرَبُوا نَصْبَاً إذَا مَا نُكِّرَا ... قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

فأسماء الجهات، والأسماء المذكورة معها وهي: "قبل، وبعد، وحسب، وأول، ودون، وعن" هذه لها حكم من حيث الإضافة، المضاف إليه يجوز أن يُحذف، وإذا حُذف ففيها ثلاثة أوجه ذكرناها في الدرس الماضي، أعلاها وأكثرها البناء على الضم، وبعد ذلك الإعراب بتنوين، وأقل هذه الأوجه الإعراب بلا تنوين.

وكنا قد أخرنا الكلام على كلمة "حسب" المذكورة في البيت الأول، إذ ذكرها ابن مالك مع هذه الكلمات، فقال:

قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ ... وَدُوْنُ وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَعَلُ

فقلنا إن هذا الحكم المذكور يشمل كل ما ذُكر في البيت، سوى حسب، فإن لها كلامًا خاصًا سنذكره في آخر الدرس.

إلا أن الدرس الماضي ضاق عن ذكرها، فنبدأ هذا الدرس -إن شاء الله تعالى- بذكرها وبيان حكمها.

فنقول: إن كلمة "حسب" تختلف عن بقية الكلمات المذكورة في البيت، وكل الكلمات المذكورة في البيت ظروف، يعني تدل على زمان أو مكان، إلا "حسب"، فليست ظرفًا، وإنما هي اسم غير ظرف، اسم كبقية الأسماء التي لا تدل على ظرفية، فهي اسم بمعنى كافٍ.

ومع ذلك هي من الأسماء الملازمة للإضافة معنًى، وقولنا من الأسماء الملازمة للإضافة معنًى، يعني أن المضاف إليها يجوز أن يُذكر ويجوز أن يُحذف، فالمضاف إليها إما أن يُذكر وإما أن يُحذف.

فإذا ذُكر المضاف إليها، فليس فيها إلا الإعراب كغيرها، فتقع حينئذ صفة لنكرة، وحالًا للمعرفة، فتقول: "مررْتُ برجلٍ حسبِكَ من رجل" أي: مررتُ برجلٍ كافٍ لك عن غيره، فهو صفة، حسبك صفة لرجل.

وتقول: "مررتُ بمحمدٍ حسبَكَ مِن رجل" أي: مررتُ به كافيًا لك عن غيره، فهو حال.

والسبب في ذلك ما ذكرناه من قبل: إن كلمة حسب من الكلمات الموغلة في الإبهام، كغير ونحوها مما لا يتعرف بالإضافة، فإذا قلنا حسبَك أو حسبِك أو

حسبُك وأضفناها فإنها لا تكتسب التعريف، لإيغالها في الإبهام، فتبقى نكرة.

ولهذا إذا جاءت مع نكرة، صارت صفة لها، كقولنا: "مررتُ برجلٍ حسبِكَ مِن رجل" وإذا جاءت بعد معرفة صارت حالًا منها كقولنا: "مررتُ بمحمدٍ حسبَكَ مِن رجل".

وتأتي أيضًا مبتدأً، فنقول: "حسبُكَ محمدٌ" أي: كافيكَ محمدٌ، قال تعالى: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [المجادلة:٨].

فحسبهم اسم بمعنى كافيهم، فهو مبتدأ، وجهنم الخبر.

وقيل بل بالعكس، جهنم مبتدأ وحسبهم خبر، أي: جهنم حسبهم، ثم قدم الخبر.

وأي الإعرابين أرجح يا إخوان؟ من حيث المعنى، المعنيان متقاربنا، يعني كل واحد منهما يصلح أن يكون مبتدأً وأن يكون خبرًا، لكن أنا أسأل عن الآية ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [المجادلة:٨]، هل الأرجح والأقوى من حيث المعنى أن يكون حسبهم مبتدأً أم خبرًا مقدمًا؟

إذا نظرنا إلى نحو قوله عَزَّوَجَلَّ فإن حسبك الله، ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأنفال:٦٢] فمثل هذه الآية تُرجح أن حسبهم في ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [المجادلة:٨] مبتدأ أم خبر مقدم؟ إنه مبتدأ؛ لأن حسب جاءت هنا اسم لإن، إذًا فأصله مبتدأ.

وهذا هو الظاهر، حسبهم يريد أن يُخبره عن كافيهم، وهو وهي جهنم.

طيب، هذه الحالة الأولى لحسب أن يُذكر المضاف إليها، فليس فيها حينئذ إلا الإعراب، وتأتي صفة لنكرة، وحالًا من معرفة، ومبتدأً.

طيب، وإذا حُذف المضاف إليها؟ ويجوز أن يُحذف، فنقول: "مررتُ برجلٍ

حسب" و"مررتُ بمحمدٍ حسب" و"جاءَنِي رجلٌ فحسب" و"جاءني محمدٌ فحسب" "وأخَذتُ خمسةَ ريالاتٍ فحسب"، فحذفنا المضاف إليها، فإذا حذفت المضاف إليها فإنها تُبنى على الضم.

فتقول: "جاءني رجلٌ حسب" و"مررتُ بمحمدٍ حسبُ"، وتقول: "جاءني رجلٌ فحسبُ"، و"مررتُ بمحمدٍ فحسب" وهكذا تبني على الضم.

إذًا فتكون الكلمة حينئذ مبنية على الضم، وإعرابها كالإعراب السابق، فإذا "قلنا جاءني رجلٌ حسبُ" فما إعراب حسبُ؟ صفة، لكن في محل رفع؛ لأن المبني إعرابه محلي، فنقول: نعتٌ مبني على الضم بقطعه من الإضافة، مبني على الضم، وعرفنا أن القطع عن الإضافة معنى ذلك أن المضاف إليه موجود، ولكنه محذوف هذا بخلاف المعدوم.

وإذا قلنا: "جاءَنِي محمدٌ حسبُ" فهو حال، في محل نصب.

طيب، فإذا زِدنا الفاء والفاء يجوز أن تُزاد في كلمة حسب، فقلنا: "جاءني رجلٌ فحسبُ" أو "مررتُ بمحمدٌ فحسبُ" و"أخذتُ خمسةَ ريالاتٍ فحسبُ"، فماذا يكون إعرابها؟ لن تكون صفة ولا حالًا؛ لأن الصفة والحال لا يُسبقان بالفاء.

فماذا تكون؟ تُعرب حينئذ مبتدأً، والخبر محذوف، فقولك: "جاءني رجلٌ فحسبُ" أي: فحسبي هو، أو "مررتُ بمحمدٍ فحسبُ" أي: فحسبي هو، أو "خُذ هذا فحسبُك" أو "خُذ هذا فحسبُ".

والدليل على ذلك: أنك لو صرحت بالمضاف إليه لارتفعت، فنقول: "جاءني محمدٌ فحسبُه" أو "خُذ هذا فحسبُكَ" أي: فحسبك هو، أي كافيك هو، فيكون مبتدأً والخبر حينئذ يكون محذوفًا.

طيب، كل هذا واضح، لكن ما نوع الفاء؟ في قولنا: "جاءنِي رجلٌ حسب"،

و"جاءني رجلٌ فحسب" هل هي عاطفة، أم حالية، أم استئنافية، أم ماذا؟

لا، هي للتزيين، هي للتزيين، فاء زيدت لمجرد التزيين.

وفاء التزيين تُزاد في موضعين: تُزاد هنا "جاءَني رجلٌ حسبُ" و"جاءَني رجلٌ فحسبُ" وتُزاد في موضع آخر، مَن يعرف هذا الموضع الآخر يا إخوان؟ تُزاد في "قط" الظرفية، فيُقال: "فقط" نعم "خُذ هذا فقط"، الظرف قط أما الفاء فهي زائدة للتزيين.

طيب، وبعد أن تكلمنا على حسب وعرفنا أنها اسم وليست ظرفًا، طيب، وأنها إذا حُذف المضاف إليها، فما حكمها حينئذ؟ ليس فيها إلا البناء على الضم، ولا يجوز فيها الأوجه الثلاثة المذكورة في الظروف، البناء على الضم، والإعراب بتنوين، والإعراب بلا تنوين، ليس فيها إلا البناء على الضم.

فنقول بعد ذلك، وجعل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الكلمة، كلمة "حسب" مع أسماء الجهات، وقبل وبعد وأول ودون وعل منتقد، وهذا مما انتقد فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأن حكمها ليس كحكم ما ذُكر.

والحكم المذكور هو لهذه كلها إلا كلمة حسب، فإن حسب إذا قُطعت عن الإضافة فليس فيها إلا البناء على الضم، وكلامه في البيت يوهم أن كلمة حسب يجوز فيها الأوجه الثلاثة، كبقية المذكورات في البيت.

هذا ما تبقى من الدرس الماضي، ابتدأنا به، وبهذا يا إخوان نكون قد انتهينا بحمد الله تعالى من الكلام على المسألة السادسة، من المسائل التي ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب الإضافة؛ لأننا ذكرنا أكثر من مرة أن ابن مالك ذكر في باب الإضافة ثماني مسائل:

- **الأولى**: ما يُحذف للإضافة.

- **والثانية:** معاني الإضافة.
- **والثالثة:** ما يكتسب المضاف إليه من المضاف.
- **والرابعة:** انقسام الإضافة إلى لفظية ومعنوية.
- **والخامسة:** إضافة الشيء إلى نفسه.
- **والسادسة:** الأسماء الملازمة للإضافة.

وهذه كلها شرحناها، ليبقى لنا بعد ذلك مسألتان، وهي: **المسألة السابعة: حذف المضاف، وحذف المضاف إليه.**

وهذه التي سنتكلم عليها-إن شاء الله- في هذه الليلة.

والمسألة الثامنة: الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

وستكون-إن شاء الله- في الدرس القادم.

ورجائي أن ننتهي من المسألة السابعة: حذف المضاف وحذف المضاف إليه في هذا الدرس-إن شاء الله تعالى-؛ لأنها مسألة لطيفة، وجميلة وكثيرة جدًا في كلام العرب قديمًا وحديثًا، والحاجة إليها ماسة لارتباطها بالمعنى، ويحتاج إليها المفسر، والمتعامل مع كلام العرب عمومًا، من قرآنٍ وسنة، وشعر ونثر قديمًا وحديثًا. فنبدأ الكلام على هذه المسألة

حذف المضاف، وحذف المضاف إليه

نبدأ هذه المسألة بقراءة ما قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيها.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٤١٣. وَمَا يَلِيْ الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا ... عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

٤١٤. وَرُبَّمَا جَرُّوا الذي أَبْقَوْا كَمَا ... قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

٤١٥. لكِنْ بِشَرِطِ أَنْ يَكُوْنَ مَا حُذِفْ مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ
٤١٦. ويُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ
٤١٧. بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلاَ

وهذه الأبيات من ألطف أبيات الألفية من حيث السبق والنظم، فهي تكاد تكون نثرًا، من سهولتها وعدم تكلفها وعدم الحشو فيها، فتكلم في هذه الأبيات كما قلنا يا إخوان على مسألة حذف المضاف، ومسألة حذف المضاف إليه.

إذًا سنتكلم على الأمرين: على المضاف أولًا، فإذا انتهينا سنتكلم على حذف المضاف إليه، فنبدأ-إن شاء الله تعالى- بالكلام على حذف المضاف.

حذف المضاف، وبعد المضاف هو الجزء الأول من التركيب الإضافي، المكون من المضاف والمضاف إليه.

فنقول: حذف المضاف جائز بالشرط العام للحذف، وهو كونه معلومًا، يعني يدل عليه دليل، فإذا كان المضاف معلومًا، جاز حذفه.

وحذف المضاف كثيرٌ جدًا في كلام العرب قديمًا وحديثًا، قال ابن جني في [المحتسب].

[المحتسب] كتاب للإمام أبي الفتح ابن جني في تخريج القراءات الشاذة، مطبوع في مجلدين، قال: حذف المضاف في القرآن، والشعر، وفصيح الكلام، في عدد الرمل سعة، وقال أيضًا ابن جني في [الخصائص].

و[الخصائص] أعظم كتب أبي الفتح ابن جني، وجعله لما يُسمى الآن بفقه اللغة، يعني ما يتعلق بظواهر اللغة، يتكلم عن الظواهر، لا يتكلم عن القواعد النحوية، يعني الحذف، التقديم، التأخير، شجاعة اللغة، وخصائص اللغة، مميزات اللغة، والاشتقاق، ونحو ذلك.

قال في [الخصائص]: زيادة الحروف كثيرة، وإن كانت على غير قياس، كما أن حذف المضاف أوسع، وأفشع، وأعمّ، وأوفى.

فحذف المضاف كثيرٌ جدًا في الكلام، من كثرته ربما لا ينتبه إليه المتكلم، والمُفسر؛ لأنه صار كالأخذ في الكلام، لكن عند التأمل في المعنى، يظهر أن الكلام على حذف المضاف.

طيب، فإذا حذفنا المضاف فما حكم المضاف إليه؟ هل يبقى مجرورًا، أم يأخذ حكم المضاف، ويأخذ إعرابه؟

والجواب عن ذلك، أن نقول: إن الأصل أننا إذا حذفنا المضاف أن المضاف إليه، يقوم مقامه ويأخذ إعرابه، ولهذا كما قلنا مواضع كثيرة جدًا، وقد سبق كثير منها فيما تقدم من دروس وأبواب.

فمن ذلك قولك: "صُمت الجمعة" والمعنى صمت يوم الجمعة، ما صمت الجمعة، الجمعة يعني الاجتماع، وإنما صمت يوم الجمعة، لكن الكلام على حذف المضاف، فإذا صرَّحنا بالمضاف، كنا نقول: "صمتُ يومَا الجُمُعَةِ" يوم ظرف، والجمعة مضاف إليه مجرور، فإذا حذفنا المضاف كنا نقول: "صمتُ الجُمَعةِ".

فنقيم المضاف إليه مجرورًا، أو "صمتُ الجمعةَ" فنقيم المضاف إليه مقام المضاف، ونعطيه إعرابه، نعم نقيم المضاف إليه، يجب أن نضيف المضاف إليه مقام المضاف، ونعطيه إعرابه.

ونقول: "جِئتُ ركضًا" و"قتلتُهُ صبرًا".

"جِئتُ ركضًا"، الركض عملية الركض، ما معنى جئت عملية الركض؟ هذا ليس له معنى، لو أخذناه بالظاهر، بهذا التفسير الظاهري.

"قتلتُهُ صبرًا" الصبر عملية الصبر كيف قتلت؟ يعني قتلته بالصبر، أتيت الصبر! كيف قتلته صبرًا؟ لو أردنا هذا المعنى الظاهري، لكن المعنى قتلته صبرًا، أي قتلته قتل صبرٍ.

و"جِئتُ ركضًا" أي: جئتُ مجيءَ ركضٍ، فحذفنا المضاف، وإعرابه مفعول مطلق، جئتُ مجيءَ ركضًا، فحذفنا المضاف مجيء، وأقمنا المضاف إليه مقامهُ، بل أقمناه مقامه، وأعطيناه إعرابه، فقلنا: "جئتُ ركضًا" ما إعراب ركضًا؟ مفعول مطلق.

وعرفنا أن في مثل هذا الأسلوب قولان للنحويين، قول يقول مفعول مطلق على هذا التقدير، وقول آخر يقول حال على التأويل، "جئتُ ركضًا" أي راكضًا، يأولون بالمشتق، "وقتلته صبرًا" أي مصبورًا.

وتقول: "أتيتُهُ طلوعَ الشمسِ" على تقدير أيتيه وقت طلوع الشمس، وتقول: "انتظرْتُكَ نحرَ جزورٍ" أي انتظرتك زمنًا، أو وقت، أو مدة نحر جزورٍ.

وتقول: "دخلَ الظهرُ" و"انقضى العصرُ" على معنى دخل وقت الظهر، وانقضى زمن العصر.

طيب، ونجد على كتاب من أهم كتب الإسلام للإمام النووي [الأربعون النووية]، فتقدير الكلام هذا كتابُ الأربعين النووية، ثم حذفنا المبتدأ، وقلنا في باب المبتدأ، إن المبتدأ يكثر حذفه في العناوين، فحذفنا المبتدأ، ثم أتينا إلى الخبر كتابُ، وحذفناه؛ لأنه معلوم أنه كتاب وليس سيارة، فحذفناه للعلم به.

ثم أقمنا مقامه المضاف إليه، الكتاب خبر مضاف، والأربعين مضاف إليه، فعندما حذفنا الخبر كتابُ أتينا بالمضاف إليه وأقمناه مقام الخبر، فقلنا الأربعون النووية، إذًا نكتب على الكتاب الأربعون النووية، فهو مضاف إليه، قام مقام

المضاف المحذوف الذي كان خبرًا.

ومثل ذلك: أن تكتب مقالة، وتكتب في رأسها مثلًا: قضية فلسطين، يعني مقالة عن قضية فلسطين، ما التقدير حينئذ؟ هذه مقالة قضية فلسطين.

فالمبتدأ حُذف؛ لأن المبتدأ يُحذف في العناوين، ومقالة حُذفت؛ لأنها مقالة معروف أنها مقالة، وأقمنا المضاف إليه مقام المضاف الذي كان خبرًا فارتفع، فنكتب قضيةُ مرفوعة، فلسطين.

وتقول وأنت مثلًا تتكلم لزميلك، أو تصف لزميلك أين ذهبت وأين جئت، فتقول: "خرجتُ مِن فريقٍ إلى المطار" تقصد خرجت من طريق فريق إلى طريق المطار، ولا تقصد خرجت المطار، ولا المطار الذي تصله الطائرات، وإنما على حذف مضاف.

وتقول: "يلتقي خريصٌ مع المطارِ في دوار كذا" تريد طريق قريصٍ مع طريق المطار.

قال تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة:٩٣]، ما الذي شربوه؟ شربوا العجل؟ العجل ذاك، كيف يشربون العجل، هذا في المعنى لا يُتصور، وإنما الذي أُشربوه حب العجل، أو عبادة العجل.

ولكن المضاف حُذف؛ لأنه معلوم، أي أُشربوا حب العجل، فحُذف المفعول، وأقيم المضاف إليه مقامه.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف:٨٢]، المعنى: واسأل أهل القرية؛ لأن القرية لا تُسأل، وإنما الذي يُسأل أهلها هذا على قول جمهور المفسرين، واللغويين.

وقال بعض أهل اللغة، إن كلمة القرية قد تُطلق على القرية المبنية، وقد تطلق على الساكنين، فيها، فإن صح ذلك فهو من التوسع والمجاز وليس من الحقيقة.

وتقول: "صححتُ أوراقَ الطُّلاب" وأقول لك: "أصححتَ خالدًا وفهدًا" أي وصححت أوراق خالدٍ وفهدٍ.

ونقول: "فازتِ المدرسةُ في مباراةِ الأمس" هل المدرسة ذهبت وفازت؟ المدرسة مبنى لا تذهب، وإنما المراد أي فاز فريق المدرسة، أو منتخب المدرسة، أو نادي المدرسة... ونحو ذلك.

ونقول: "أمرتِ السعودية بمنع كذا وكذا" السعودية دولة، لا تأمر ولا تنهى، وإنما المراد أمرت حكومة السعودية.

أمرت حكومة السعودية، فالمضاف والمضاف إليه، وعندما حذفنا المضاف حكومةُ أقمنا المضاف إليه مقام المضاف، وأعطيناه الإعراب، وقلنا أمرت السعوديةُ بالرفع، فإن قال قائل في نحو هذا، ألا يجوز أن يكون التقدير أمرت الحكومة السعودية، فيكون الكلام من حذف الموصوف، وليس من حذف المضاف، ما رأيكم؟

يجوز أم لا يجوز؟ لماذا؟ التقدير المعنى يجوز أن يكون التقدير أمرت الحكومة السعودية؟ الجواب: نعم، كلا التقديرين جائز، لكن على التقدير الأول، ما المراد بالسعودية. وعلى التقدير الثاني ما المراد بالسعودية؟

على التقدير الأول: أن المحذوف مضاف، يعني أمرت حكومة السعودية، والمراد بالسعودية الدولة، يعني اسم لجماد، اسم السعودية هنا اسم، ليست صفة، وإنما اسم هذه السعودية التي نعيش فيها.

وإذا قلنا إن الكلام من حذف الموصوف، أي: "أمرت الحكومةُ السعوديةُ"

فالسعودية هنا اسم للدولة، أم صفة؟ صفة، نعم.

طيب، ونقول: شاركت الجامعة في المعتمر الفلاني، ومعلوم أن الجامعة لم تنتقل بمبانيها وتشارك وإنما المراد، شارك فريقها، أو ممثلها.

فيكون حذف المضاف كثير جدًا، حتى يكاد يكون كالأصل، من كثرته.

وقلنا ما قاله ابن جني في ذلك، يقول فقيه العربية.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٧٧].

﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ يعني المؤمن، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ﴾ البر هو المؤمن؟ طبعًا لو أخذنا بالمعنى الظاهري ما كان الأمر هكذا، وإنما المعنى والله أعلم، ولكن البِرَّ بِرُّ من آمن بالله، فحذف المضاف؛ لأنه معلوم.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَوْفُواْ بِٱلْعَهْدِۖ إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٤] العهد هو الذي يُسأل يوم القيامة؟ هو المسئول؟ لا وإنما المعنى صاحب العهد، إن صاحب العهد كان مسئولًا، على أحد التفسيرين في الآية.

وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة:١٩٧]، لا يتوقف الآية، لكن لو أخذناها بظاهرها، الحج أعمالي فقرب بها الله عَزَّوَجَلَّ، أم الحج أيام وأشهر في حقيقته؟ لا الحج ليس أيامًا وأشهر، فإنما يقع فيها، أما الحج هو أعمال يتقرب بها المسلم إلى الله، إذًا فالمعنى والله أعلم، يعني زمن ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة:١٩٧]، فحذفنا المضاف مع الحج، زمن الحج، فعندما حذفنا المضاف أقمنا المضاف إليه مقامه فقلنا: الحجُ.

طيب وقال الحطيأة:

شرُّ المَنايَا ميْتٌ بين أهلهِ

شر الموتات الإنسان يموت بين أهله، يقول: شر المنايا ميتٌ بين أهله، هل الميت من المنايا؟ لكي يكون شرها أو خيرها؟ لا، وإنما المعنى شر المنايا ميتةُ ميةٍ بين أهله.

وقال النابغة الذبياني:

ولَا يَحُول عطاءُ اليومِ دونَ غدِ

أي لا يحول عطاء اليوم دون عطاء غدِ، ونقول في المثال المشهور في النحو: "ضربْتُهُ ضَرْبَ اللصِّ"، ما إعراب ضرب اللص؟ مفعول ماذا؟ مفعول به؟ مفعول معه، مفعول لأجله، مفعول مطلق؟ "ضربْتُهُ ضَرْبَ اللصِّ" مفعول مطلق.

طيب، لو ضربته ضرب اللص، هذا ضرب، خص ضرب اللص، ثم ضربته، ليس هذا المعنى، طبعًا ليس هذا المعنى، وإن كان هذا ظاهر الكلام، وإنما المعنى ضربته ضربًا مثل ضرب اللص.

ضربته ضربًا مثل ضرب اللص، فأين المفعول المطلق في الحقيقة؟ ضربًا الموصوف، حذفنا ضربًا فأقمنا الصفة مقامه، فقلنا: ضربتهُ مثلَ ضربِ اللص، صار المفعول المطلق هنا مثل؛ لأنه حل محل المضاف إليه المحذوف الموصوف المحذوف.

ثم حذفنا كلمة مثل، وهي مضاف، فأقمنا المضاف إليه مقامه، وقلنا ضربته ضرب اللصِ.

إذًا كم عندنا محذوف في مثل هذا الأسلوب؟ محذوفان، موصوف ومضاف، هكذا يكون المعنى.

طيب، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِذَا جَآءَ ٱلْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ

عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡمَوۡتِۖ﴾ [الأحزاب:١٩].

﴿تَدُورُ أَعۡيُنُهُمۡ كَٱلَّذِي يُغۡشَىٰ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡمَوۡتِۖ﴾ [الأحزاب:١٩] التشبيه هنا على معنى ماذا؟ المعنى والله أعلم، تدور أعينهم دورانًا مثلَ دورانِ عين الذي يُغشى عليه من الموت، فكل معلوم يجب حذفه في اللغة العربية، ولو كان عشرين كلمة.

وعرفنا أن تنوينًا قد يأتي عوضًا عن جملة، إذا كانت معلومة، عرفنا ذلك من قبل، هذه من مميزات اللغة العربية.

إذًا تدول أعينهم دورانًا مثل دورانِ عين الذي يُغشى عليه من الموت، فحُذف كل ذلك، وبقيت الآية، ﴿تَدُورُ أَعۡيُنُهُمۡ كَٱلَّذِي يُغۡشَىٰ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡمَوۡتِۖ﴾ [الأحزاب:١٩] ما الذي حُذف؟ دورانًا مثل دوران عينٍ، يعني ما الذي حُذف؟ موصوف، وكم مضاف؟ ثلاثة مضافات.

تدور أعينهم دورانًا مثل دوران عين الذي يُغشى عليه من...، حذفنا الموصوف دورانًا، فصارت الجملة تدور أعينهم مثل دوران عين الذي تُغشى عليه من الموت، ثم حذفنا مثل المضاف، فتدور أعينهم دوران عين الذي تُغشى عليه من الموت، ثم حذفنا المضاف الثاني والثالث، فصارت الآية ﴿تَدُورُ أَعۡيُنُهُمۡ كَٱلَّذِي يُغۡشَىٰ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡمَوۡتِۖ﴾ [الأحزاب:١٩].

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوۡسَيۡنِ أَوۡ أَدۡنَىٰ﴾ [النجم: ٨، ٩]، كيف كان قاب قوسين؟ كان مقدار قوسين أو أدنى؟

قال بعض المفسرين كأبي حيان: المعنى -والله أعلم- فكان مقدار قربه منه مثل قاب قوسين، هذه ﴿قَابَ﴾ هل هي خبر عن جبريل؟ إن كان يتكلم عن جبريل؟ خبر عن النبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كانت الآية عن النبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كان

النبي أو كان جبريل قاب قوسين، يعني: مقدار قوسين.

النبي وجبريل ذوات، وليسوا مقاييس، وإنما الخبر هنا عن المقدار، يعني: كان مقدار مسافة قربه منه مثلَ قاب قوسين أو أدنى، فحُذف كل ذلك.

ومن الأمثلة الأخيرة التي ذكرناها يا إخوان؛ نجد أن المضاف محذوف، وأيضًا الموصوف محذوف، فكما أن حذف المضاف كثيرٌ جدًّا في الكلام، هذه بعض الأمثلة، ولو أردت أن أطيل لأطلت أكثر من ذلك.

أيضًا الموصوف حذفه كثيرٌ جدًّا في كلام العرب قديمًا وحديثًا، كهذه الأمثلة السابقة، وكأمثلة وشواهد كثيرة جدًّا مرت من قبل، كقولنا: «انتظرتُهُ طويلًا»، أي: انتظرته انتظارًا طويلًا، أو انتظرته وقتًا طويلًا، ثم حذفنا الموصوف وأقمنا الصفة مقام الموصوف.

وتقول: «جاءَنِي فارسٌ»، أي: جاءني رجلٌ فارسٌ، وتقول: «رأيتُ كريمًا»، أي: رأيتُ رجلًا كريمًا، وحذف الموصوف كثير جدًّا، ولكن ليس هذا محل الكلام عليه.

لكني أجد هنا آية لطيفة أذكرها، وهي قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥]، فيها قراءتان سبعيتان، الجمهور قرأه بالإضافة، ﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ﴾ بالإضافة، ﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ﴾.

وأبو عمرٍو البصري قرأ بالتنوين: «على كلِّ قلبٍ متكبرٍ»، المعنى واضح، لكن التخريج إن قلنا بالإضافة، قراءة الجمهور: ﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ﴾ فهنا محذوف، وهو موصوف، أي: على كلِّ قلبِ إنسانٍ متكبرٍ.

وعلى قراءة أبي عمرو بالتنوين: «على كلِّ قلبٍ متكبرٍ»، «متكبرٍ» صفة للقلب

وليس هنا موصوف محذوف، والله أعلم.

وهنا ملحوظة أذكرها لأهميتها وعلاقتها بالعقيدة، وهي:

أن بعض كتب النحو المتأخرة تذكر من الأمثلة على حذف المضاف: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، ويجعلون التقدير: وجاءَ أمرُ ربكَ، وقال بعضهم: بل الأصح أن نُقدر: وجاءَ رسولُ ربكَ، ثم اختلفوا اختلافًا طويلًا، أيهما أفضل: أمر ربك أم رسول ربك.

وهذا كله على مذهبهم القائم على تأويل صفة المجيء لله جل جلاله؛ لأن عقولهم ترى أن إثبات المجيء لله عَزَّوَجَلَّ مستحيل؛ لأنهم خطوا خطوتين:

الخطوة الأولى خاطئة، فصارت الثانية خاطئة.

الخطوة الأولى: أنهم شبهوا مجيء الله عَزَّوَجَلَّ بمجيء المخلوقات.

والخطوة الثانية: أنهم قالوا: إن هذا المجيء فيه انتقال، فلا يصح أن يُثبت لله عَزَّوَجَلَّ، فلهذا صحّ فيهم قول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كل مأول مُشبه»؛ لأنهم ما أولوا هذه الصفات إلا بعد أن شبهوها بصفات المخلوقين، فنفوها.

ماذا تنفون؟ قالوا: ننفي صفات المخلوقين، المجيء لا يثبت لله عَزَّوَجَلَّ؛ لأن فيه انتقالًا وفيه كذا وفيه عرض، فهم شبهوا المجيء بمجيء المخلوقين، ثم نفوه.

أما أهل السنة والجماعة، فإنهم لا يقدرون هنا مضافًا محذوفًا، بل الكلام على أصله وظاهره، ويقولون: إن المجيء مجيء يُناسب جلال الله عَزَّوَجَلَّ وعظمته، ولا يُشبه مجيء المخلوقين، وقولهم: هو الأحكم والأعلم والأسلم.

نعم، انتهينا من هذه النقطة، كان هناك سؤال؟ تفضل.

الطالب:...

الشيخ: هنا من حيث اللغة، كما قلنا في البداية: إن حذف المضاف كثير شائع في اللغة، لا أحد يُنكره، ثم إنهم قد اتفقوا أن المضاف لا يُحذف إلا بدليل، يعني: أن يكون معلومًا يدل عليه دليل، فهذان الأمران متفق عليهما عند الجميع.

فإذا أتينا لمثل هذه الآية، بقي الخلاف في إثبات الدليل على الحذف، فحين تخرج المسألة عن كونها المسألة لغوية، إلى كونها مسألة عقدية.

إذا قالوا: إن المضاف محذوف، والمضاف إليه محذوف، حذف عطف، وهو موجود في اللغة كثير، قلنا: حذفه في اللغة كثير، لكن هل هذه الآية من الحذف؟ نحتاج إلى دليل، وليس عندهم دليل إلا الدليل العقلي الذي يقول باستحالة إثبات المجيء لله عَزَّوَجَلَّ، فحينئذٍ تنفصل المسألة عن اللغة إلى العقيدة.

أنا قلت علنًا نتهي من هذه المسألة في هذا الدرس؛ لأن مسألة -كما قلنا- «حذف المضاف والمضاف إليه» كثيرة جدًّا في اللغة، وعلاقتها بالمعنى -كما ترون- كبيرة جدًّا، بل إن كثيرًا من المفسرين يفوت عليه مثل ذلك؛ لأن الحذف صار كالأصل.

في المعنى الدقيق هناك فرق، لكن في المعنى الإجمالي واحد؛ لأنك ﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ﴾ الطبع جاء في الأول على القلب، الطبع أصاب القلب، وفي القراءة الثانية: «كذلِكَ يطبَعُ اللهُ علَى كلِّ قلبِ متكبرٍ جبار» هنا الطبع جاء على مَن؟ جاء على هذا المُتكبر، من طريق قلبه.

فسواءٌ جاء الطبع على القلب، فإن الإنسان تبع لقلبه، أو جاء على هذا المتكبر من طريق قلبه، فإن القلب جزء منه، فالمعنى الإجمالي سيكون واحدًا.

«ضربْتُهُ ضربَ اللصِّ»، «أَكَلْتُ أَكْلَ الجائعِ»، «جلستُ جلوسَ المؤدبِ» أسلوب عريض.

الطالب:...

الشيخ: نعم، أصل الكلام، لا.

الطالب:...

الشيخ: أنت ضربته ماذا؟ ضربته ضربًا ما ضربته أكلًا، ما ضربته شُربًا، ضربته ضربًا، ما الأمر الذي أوقعته عليه، احترفت ضربًا، ثم أردت أن تمثل هذا الضرب بأنه مثل ضرب اللص، فالمفعول المطلق هو المصدر، مصدر الفعل، إذا فعلت الفعل فما الذي فعلته؟ الفعل.

ولكن المفعول المطلق، يعني: هو المفعول الأصلي، هو المفعول الحقيقي، لكن قد تأتي أشياء تنوب عن هذا المصدر، في الانتصاب على المفعول المطلق، لأمور قلنا من الحذف، ذكرناه في المفعول المطلق، وإلا فإن المفعول المطلق في الأصل هو المصدر، مصدر الفعل.

الطالب:...

الشيخ: «إنَّ صاحبَ العهدِ»، أو «إنَّ ذَا العهدِ كان مسؤولًا»؛ لأن صاحب العهد هو المسؤول، وقد يُقال في الآية -والله أعلم: إن الحذف ليس هنا، وإنما الحذف في ﴿مَسْئُولًا﴾، يعني: إن العهد كان مسؤولًا عنه، فكلاهما تحتمله اللغة، هذا قلنا على أحد قول المفسرين.

بقي سؤال يا إخوان؟ إذًا ننتقل إلى البيت الذي شرحناه في حذف المضاف، وأنك إذا حذفت المضاف، فإن المضاف إليه يقوم مقامه ويأخذ إعرابه، هو معنى قول ابن مالك:

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

الذي يلي المضاف هو المضاف إليه، فإنه يأتي عنه يخلفه في الإعراب إذا

حُذف هذا المضاف.

ونُكمل ذلك ونقول بعد أن اتفقنا على أن حذف المضاف كثير، وأن المضاف إليه هو الذي يقوم مقامه ويأخذ إعرابه، فالسؤال الآن: عندنا أمران، عندنا المضاف المحذوف، وعندنا المضاف إليه الذي قام مقامه، وأخذ إعرابه.

إذًا ماذا نراعي، لو أردنا مثلًا أن نصف، أو أردنا أن نعيد ضميرًا، نراعي المضاف المحذوف، أم المضاف إليه الذي قام مقامه وأخذ إعرابه؟

والجواب: إن كلا الأمرين جائز، فنقول: إذا حذفت المضاف وأقمت المضاف إليه مقامه؛ جاز مراعاة المضاف المحذوف، وجاز مراعاة المضاف إليه القائم مقامه.

يقولون: إذا حذفت المضاف وأقمت المضاف إليه مقامه؛ جاز لك أن تُقدر المضاف المحذوف مطرحًا، ولا تُراعيه في شيء، وهذا هو الأكثر.

يعني: تراعي المضاف إليه الذي قام مقامه.

وجاز لك أن تجعله مُلتفتًا إليه، أن تلتفت إليه وتُعيد إليه الضمائر، ونحو ذلك.

ففي قولنا مثلًا: «فازتِ المدرسةُ في مباراةِ الأمس»، يجوز أن نقول: «فازتِ المدرسةُ في مباراةِ الأمس وقد فازتْ بجدارة». «فازت»، راعيت المضاف إليه الذي قام مقام المضاف المحذوف.

ولك أن تُراعي المضاف المحذوف، فتقول: «فازتِ المدرسةُ في مباراةِ الأمس وقد فازوا بجدارة»، تعني: الفريق أو المنتخب.

وتقول: «صمتُ الجمعة وقد تعبتُ فيه»، أي: في يوم الجمعة، أو «وقد تعبتُ فيها»، أي: في الجمعة.

قال تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] فراعى المضاف المحذوف، أم المضاف إليه؟ المضاف إليه، ولو راعيت المضاف لجاز.

فتقول في الكلام: «واسأل القرية الذينَ كُنا فيهم»، وقد جاء كلا الأمرين، يعني: مراعاة المضاف، ومراعاة المضاف إليه الذي قام مقامه في آية واحدة في قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤].

الإهلاك وقع على القرية، على بيوت القرية المبنية، أم وقع على أهلها؟ على أهلها، ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾ ولك في الكلام أن تقول: «كم من قرية أهلكناهم فَجَاءَهَا»، ولك في الكلام أن تقول: «فجاءهم».

إذًا ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا﴾ راعى المضاف أو المضاف إليه؟ راعى المضاف إليه.

ثم قال: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] ﴿هُمْ قَآئِلُونَ﴾ راعى المضاف إليه القرية، أم المضاف المحذوف الأهل؟ المضاف المحذوف.

ولك في الكلام أن تقول: «أو هي قائلةٌ».

بعد أن شرحنا ذلك وعرفنا أن المضاف يُحذف، والأصل حينئذٍ أن يقوم المضاف إليه مقامه ويأخذ إعرابه، هذا هو الأصل والأكثر في الكلام.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَرُبَّمَا جَرُّوا الذي أبْقَوْا كَمَا ... قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
لَكِنْ بِشَرْط أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ ... مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

ذكرنا من قبل أن الأصل في المضاف إذا حُذف، أن يقوم المضاف إليه مقامه ويأخذ إعرابه، هذا هو الأكثر، وهذا هو الأصل.

ولكن قد يبقى المضاف إليه مجرورًا بعد حذف المضاف، في موضع وأسلوبٍ

ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذين البيتين، فقال:

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذي أبْقَوْا كَمَا ... قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
لكِنْ بِشَرط أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ ... مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

يقول: إن المضاف قد يُحذف، ويبقى المضاف إليه مجرورًا على حاله، وذلك إذا عُطف المضاف إليه على مِثْلِه؛ كأن تقول: «سيارةُ محمدٍ بيضاء وسيارةُ خالدٍ خضراء».

«سيارةُ محمدٍ بيضاءُ» مبتدأ، مضاف إليه، خبر، «وسيارةُ محمدٍ» نحن قلنا ماذا؟ «سيارةُ خالدٍ بيضاء وسيارةُ محمدٍ خضراء».

نريد أن نحذف المضاف في الجملة الثانية، لدَلالة المضاف المذكور في الجملة الأولى، يعني: سنحذف كلمة «سيارة» في الجملة الثانية، فماذا نقول؟ سيارةُ خالدٍ بيضاء ومحمدٍ، أم ومحمدٌ خضراء؟

إن أقمنا المضاف إليه مقام المضاف المحذوف، كنا نقول: «ومحمدٌ خضراءُ»، وهذا الأصل الذي ذكرناه من قبل، وهذا جائز هنا.

ويجوز أن تُبقي المضاف إليه مجرورًا، هنا يجوز أن تخرج عن الأصل، نعم في هذا الأسلوب يجوز، يجوز أن تبقى على الأصل فتقيم المضاف إليه مقام المضاف، وتعطيه إعرابه، ويجوز أن تُبقيه على جره، فتقول: «سيارةُ خالدٍ بيضاء ومحمدٍ خضراءُ».

و«محمدٍ»، لماذا أبقيت المضاف إليه على حاله؟ لأن المضاف المحذوف معطوف على مِثْلِه.

إذًا ففي هذه الحالة، إذا عطفنا مضاف على مضافٍ مثله، فيجوز أن تبقي على الأصل، فتقيم المضاف إليه مقامه وتعطيه إعرابه، ويجوز أن تبقي المضاف إليه

على حاله مجرورًا.

تقول: «صُمتُ يومَ الخميسِ والجمعة» حرك الجمعة على الأصل: صمتُ يومَ الخميسِ والجمعَةَ.

هل يجوز أن تبقي المضاف إليه على جره هنا؟

فنقول: «صُمتُ يومَ الخميسِ والجمعَةِ»؛ لأن المضاف المحذوف معطوف على مماثل.

وإن شئت قلتَ: «صُمتُ يومَ الخميسِ ويومَ الجُمعَةِ» جائز، وإن شئت قلتَ: «صمتُ يومي الخميس والجمعة».

كذلك -يا إخوان- فإن صرحنا باليومين، «صمتُ يومَ الخميسِ ويومَ الجمعة»، فليس لك في المضاف إليه إلا الجر.

وإن ثنيتهما فقلت: «صُمتُ يومي الخميسِ» وماذا؟ «والجمعةِ» بالجر فقط؛ لأن «الجمعة» هنا معطوفة على ماذا؟ على الخميس أم على اليوم؟ على الخميس، إذًا ليس فيها إلا الجر.

لكن لو قلت: «صمتُ يومَ الخميسِ والجمعة» هنا «الجمعة» معطوفة على «الخميس»، أم معطوفة على «اليوم»، في يوم اسمه يوم الخميس والجمعة؟ هناك يوم اسمه يوم الخميس والجمعة؟ لا، إذًا فالجمعة ليست معطوفة على الخميس، وإنما معطوفة على اليوم، على تقدير: صمتُ يومَ الخميسِ ويومَ الجمعة، لكن حذفت المضاف.

فلك أن تبقي على الأصل، فتقيم المضاف إليه مقام المضاف المحذوف «صُمتُ يومَ الخميسِ والجمعةَ»، ولك هنا في هذا الأسلوب أن تجر «صُمتُ يومَ الخميسِ والجمعةِ»، وهذا الأسلوب كثير يا إخوان، وخاصة عند المتأخرين.

تقول: «أخذتُ علمَ الفقهِ والنحو»، ماذا لك في النحو؟ على الأصل: أخذتُ علمَ الفقهِ والنحوَ، على أنك حذفت المضاف «علم»، وأقمت المضاف إليه مقامه وأعطيته إعرابه، ولك أن تبقيه على الجر، فتقول: «أخذتُ علمَ الفقهِ والنحوِ».

ولو صرحت بالعلمين، «أخذتُ علمَ الفقهِ وعلمَ النحوِ» هذا جائز، وليس لك في المضاف إليه إلا الجر.

ولو ثنيت؟ «أخذتُ علميِ الفقه والنحوِ»، فليس لك إلا الجر، لِمَ؟ لأن النحو حينئذٍ معطوف على «العلم» أم معطوف على «الفقه»؟ معطوف على «الفقه»، ولكن الكلام في نحو قولك: «أخذتُ علمَ الفقهِ والنحو».

وتقولُ: «بيتُنا كبيرٌ وبيتُكُم صغيرٌ»، فصرحت في الجملة الثانية بالمضاف «بيت»، «بيتُنا، بيتُكم»، طيب لو أردت أن تحذف المضاف إليه، لو أردت أن تحذف المضاف في الجملة الثانية؟ فلك على الأصل أن تقيم المضاف مقام المضاف إليه، فيرتفع، فتقول: «بيتُنا كبيرٌ وأنتم صغير»، «بيتُنا كبيرٌ وأنتم صغير» هذا الأصل جائز، ولك أن تُبقي المضاف إليه على حالة الجر، فتقول: «بيتُنا كبيرٌ وإياكم صغيرٌ».

تقول: «ظننتُ بابِي مفتوحًا».

تقول: «ظننتُ بابِي مفتوحًا وبابَ جارِنا مُغلقًا»، فإذا أردت أن تحذف المضاف من الجملة الثانية، كنت تقول ماذا؟ «ظننتُ بابِي مفتوحًا وجارَنا مُغلقًا» على الأصل.

ولك أن تبقيه على الجر، فتقول: «ظننتُ بابِي مفتوحًا وجارِنا مُغلقًا».

قال الراجز:

أكُلَّ امْرِئٍ تحسبين امرَأً ... ونارٍ تَوَقّدُ بالليل نارا

كل رجل تظنه رجلًا؟ وكل نار تظنها نارًا؟ في نار كريم وفي نار...، نيران أخرى، وفي رجل رجل، وفي رجل نصف رجل، وفي رجل ربع رجل، وفي رجل ليس برجل.

فقال:

أكلَّ امرْئٍ تحسبين امرَأً ... ونارٍ تَوقّدُ بالليل نارا

«نارٍ» معطوفة على «امرئ» أم معطوفة على «كل»؟ على «كل»، أي: أكل امرئ تحسبين امرأ، وكلَّ نارٍ تحسبين نارًا.

وعندما حذف المضاف «كل»، جاز لك أن تُبقي المضاف إليه على جره، وهذا الذي قال الراجز: «ونارٍ»، وجاز لك الأصل أن تُقيمه مقام المضاف، وتعطيه إعرابه فتقول: «ونارًا تَوقدُ بالليلِ نارًا».

وفي قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]. «أجمعوا» فعل وفاعل، ﴿أَمْرَكُمْ﴾ مفعول به، ﴿أَمْرَكُمْ﴾ على قراءة الجمهور، قيل: إن الواو عاطفة، و﴿شُرَكَآءَكُمْ﴾ معطوف عليه، هذا الوجه ضعيف.

وقيل: إن الواو واو المعية، أي: مع شركائكم؛ لأنه لا يُقال: أجمِعوا شركاءكم، وإنما يُقال: اجمَعُوا شركاءكم، و«اجمَعُوا» هذا الفعل الأمر من الثلاثي.

ذكرناها في «باب المفعول معه» بالتفصيل.

وإنما الشاهد في قراءة شاذة، جاءت في هذه الآية: «فأجمِعُوا أمرَكُم وشُركَائِكُم»، على تقدير: فأجمعوا أمركُم وأمرَ شركائِكُم، فإذا حذفنا الأمر المضاف من المعطوف، لك أن تقيم المضاف إليه مقام المضاف المحذوف،

ونقول: ﴿أجمعوا أمركم وشركاءكم﴾، هذا قراءة الجمهور.

ولك أن تُبقيه على الجر؛ لأن المضاف معطوفٌ على مضاف مثله، فنقول: «أَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَائِكُمْ».

بعد ذلك تأملوا في هذه الأمثلة، ونحن في هذا الدرس سنقف على هذه المسألة، مسألة حذف المضاف، وسنرجئ مسألة حذف المضاف إليه في الدرس القادم؛ لأنها مسألة مهمة ترتبط بالمعنى كثيرًا.

وقلنا: «ظننتُ أخا محمدٍ مسافرًا وأخا خالدٍ مقيمًا»، ثم أردنا أن نحذف المضاف في الجملة الثانية، فهل لنا أن نُبقي المضاف إليه على جره أم لا؟ توافر الشرط أم ما توافر؟ «ظننتُ أخا محمدٍ مسافرًا وأخا خالدٍ مقيمًا»، المضاف هنا معطوف على مماثل؟ معطوف.

إذًا لك أن تُبقي المضاف إليه على جره، فتقول: «ظننتُ أخا محمدٍ مسافرًا وخالدٍ مقيمًا»، إذًا من المقيم؟ أخو خالد، وهل لك أن تأخذ بالأصل؟ الأصل يعني: تحذف المضاف، وتقيم المضاف إليه مقامه وتعطيه إعرابه، فتقول: «ظننتُ أخا محمدٍ مسافرًا وخالدًا مقيمًا»، هل لك أن تأخذ بالأصل هنا؟ لا، لماذا؟ للبس؛ لأنا قلنا: شرط الحذف العلم، لا بد أن يكون المحذوف معلومًا.

وهنا لو جررت «وخالدٍ مقيمًا»، عُرف أنك تُريد: مضاف محذوف معطوف على المضاف المماثل السابق؟ نعم.

لكن لو نصبت وقلت: «وخالدًا»، لتبادر إلى الذهن أن المقيم خالد، هنا لا يجوز أن تأخذ بالأصل.

لو قلنا -يا إخوان: «هذان بيتا محمدٍ وخالدٍ». **هذه الجملة تحتمل معنيين:**

المعنى الأول: أن هذين البيتين يملكهما محمد وخالد شراكة، محمد وخالد

مشتركان في ملك هذين البيتين، وتحتمل معنًى آخر، وهو أن أحد البيتين لمحمد والآخر لخالد «هذان بيتا محمدٍ وخالدٍ»، المعنيان محتملان في هذه الجملة، والظاهر المتبادر هو المعنى الأول، يعني: أنهما بيتان لمحمد وخالد بالشراكة.

هذا المعنى المتبادر الذي لا يحتاج إلى قرينة أو دليل، فإن أردت المعنى الثاني لا بد من قرينة أو دليل؛ كأن يُقال لك مثلًا: «أين بيت محمد؟»، و«أين بيت خالد» أيضًا، تقول: «هذان بيتا محمدٍ وخالدٍ» فيُعرف أن محمدًا يملك أحدهما، وخالدًا يملك الآخر.

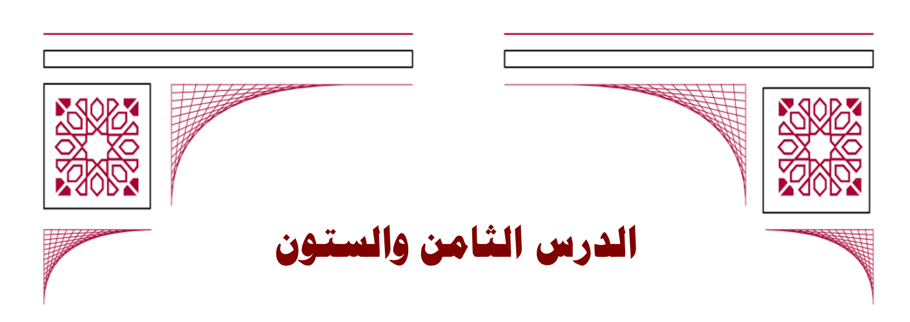
فإذا قلنا -يا إخوان: «هذان بيتُ محمدٍ وبيتُ خالدٍ»، فهذه الجملة لها معنًى واحد، وهو أن البيت الأول لمحمد، والبيت الثاني لخالد «هذان بيتُ محمدٍ وبيتُ خالدٍ».

في هذه الجملة «هذان بيتُ محمدٍ وبيتُ خالدٍ»، إذا أردنا أن نحذف المضاف من الجملة الثانية، ماذا سنقول؟ هل نأخذ بالأصل أو نجر؟

إن أخذنا بالأصل، كنا نقول ماذا؟ كنا نقول: «هذا بيتُ محمدٍ وخالدٌ».

وإن أخذنا بالجر، قلنا: «هذان بيتُ محمدٍ وخالدٍ» وقولنا: «هذان» يدل على أنهما بيتان، وليس بيتًا واحدًا يشتركان فيه، وهذه القضية سنعيدها في الدرس القادم؛ لأنها تحتاج إلى شرح أكثر، لكن الوقت ضاق عنها. **والله أعلم**.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس الثامن والستون

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، حياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الإثنين، الرابع عشر من شهر جُمادى الأولى من سنة ١٤٣٢ من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ نعقد فيها -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الثامن والستين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» -عليه رحمة الله- في هذا الجامع، جامع الراجحي، بحي الجزيرة، في مدينة الرياض.

ولا زال الكلام موصولًا -يا إخوان- على باب الإضافة، ولا زال الكلام موصولًا في هذا الباب على الكلام على حذف المضاف والمضاف إليه، فقلنا: إن المضاف قد يُحذف، وإن المضاف إليه قد يُحذف، وبدأنا بالكلام على حذف المضاف.

وقُلنا: إن حذف المضاف كثيرٌ جدًّا جدًّا، وذكرنا بعض النصوص في ذلك وأمثلة كثيرة على ذلك، فإذا حُذف المضاف فإن الأصل حينئذٍ أن يقوم المضاف إليه مقامه ويأخذ إعرابه، وهذا عرفناه في الدرس الماضي، وقررناه.

وعرفنا أيضًا في الدرس الماضي، أن المضاف قد يُحذف ويبقى المضاف إليه

مجرورًا، وذلك إذا كان المضاف المحذوف معطوفًا على مضافٍ مثله، إذا عطفنا المضاف على مضافٍ سابق مثله، فلك في المضاف الثاني أن تحذفه، وحينئذٍ لك في المضاف إليه أن تُبقيه على جره، هذا الجائز، ولك أن تُقيمه مقام المضاف، وتعطيه إعرابه، وهذا الأصل الذي قررناه من قبل.

ومثال ذلك: أن تقول: «سيارةُ خالدٍ بيضاء وسيارةُ فهدٍ خضراء»، فالسيارة الثانية معطوفة على الأولى، فلك أن تقول الجملة هكذا: «سيارةُ خالدٍ بيضاء وسيارةُ فهدٍ خضراء».

ولك أن تحذف المضاف في الجملة الثانية، فإذا حذفته -وهو كلمة «سيارة»- فلك في المضاف إليه بعده -وهو كلمة «فهد»- أن تُبقيه على جره، فتقول: «سيارة خالدٍ بيضاء وفهدٍ خضراء»، فيكون «فهدٍ» مضاف إليه مجرور، والمضاف محذوف.

ولك أن تُعامله على الأصل، أن تقيم المضاف إليه مقام المضاف، فيأخذ إعرابه، فتقول: «سيارةُ خالدٍ بيضاء وفهدٌ خضراء" و«فهدٌ» المضاف إليه قام مقام المضاف «سيارة» المحذوف أخذ إعرابه. هذا هو الأصل، فلك في مثل هذا الموضع -إذا كان المضاف المحذوف معطوفًا على مثله- لك الأصل، ولك أن تُبقيه على جره.

كل ذلك شرحناه من قبل بالأمثلة والشواهد في الدرس الماضي، وتوقفنا عند طلبنا منكم التأمل في بعض الأمثلة، فقلنا: تأملوا في مثل هذا المثال:

«ظننتُ أخا مُحمدٍ مسافرًا وأخا خالدٍ مقيمًا»، هنا صرحنا بالمضاف في الجملتين، الأولى والثانية وهو الأخ، ولك أن تحذف المضاف من الجملة الثانية؛ لدَلالة المضاف في الجملة الأولى عليه، فما حكم المضاف إليه حينئذٍ، هل تُقيمه

مقام المضاف فيأخذ إعرابه؟ فتقول: «ظننتُ أخا محمدٍ مسافرًا وخالدًا مقيمًا»، يعني: أخا خالدٍ، ثم حذفت «أخا» وأقمت «خالدًا» مقامه، فقلت: «خالدًا»، هذا هو الأصل، أم تجر فتقول: «ظننتُ أخا محمدٍ مسافرًا وخالدٍ مقيمًا»؟

نحن قلنا في مثل هذا الموضع لك الوجهان، لكن لو تأملت في مثل هذا المثال؛ لوجدت أن أحد الوجهين ممتنع، وهو إبقاء المضاف إليه مجرورًا، أو إقامته مقام المضاف المحذوف؟ إقامته مقام المضاف المحذوف؛ لأنك إذا أقمته مقام المضاف المحذوف، وقلت: «ظننتُ أخا محمدٍ مسافرًا وخالدًا مقيمًا»، فيذهب الفهم إلى أن المقيم هو خالد؛ لأنه لا دلالة على هذا المضاف المحذوف.

فليس لك حينئذٍ إلا الجر، فتقول: «ظننتُ أخا محمدٍ مسافرًا وخالدٍ مقيمًا»، فإذا جررت «وخالدٍ» عرفنا أنك تُريد مضافًا محذوفًا من جنس المضاف الأول.

وقلنا أيضًا: تأمل في مثل هذا المثال: «هذان بيتُ محمدٍ وبيتُ خالدٍ».

عندنا اسم إشارة، إما أن يشير إلى مفرد، أو يشير إلى مثنى، أو يشير إلى جمع، فننتبه لذلك، وعندنا أيضًا العطف «و»، فإذا قلنا: «هذان»، إذًا كم بيتًا؟ بيتان. «هذانِ بيتُ محمدٍ وبيتُ خالدٍ».

السؤال الأول في هذا المثال: ما معنى هذا المثال؟ المعنى أنهما بيتان، أحدهما لمحمد، والآخر لخالد، إذًا هل لك أن تحذف المضاف في الجملة الثانية وهو كلمة «بيت»؛ لدَلالة الأول عليه؟

الجواب: نعم، الشرط هنا متقرر موجود، فإذا حذفته فلك حينئذٍ في المضاف إليه الوجهان: إبقاؤه على جره، فتقول: «هذانِ بيتُ محمدٍ وخالدٍ»، فـ«خالدٍ» حينئذٍ ما الذي جره؟ الإضافة؛ لأنه مضاف إليه والمضاف محذوف.

ولك أن تُقيم المضاف إليه مقام المضاف المحذوف، فيأخذ إعرابه، فتقول:

«هذان بيتُ محمدٍ وخالدٌ».

والمعنى هو المعنى السابق، سواءٌ رفعت أو جررت؛ لأن قولك: «هذان» يدل على أنهما بيتان.

فإذا قلت: «هذا بيتُ محمدٍ وخالدٍ»، فما المعنى؟ أنه بيتٌ واحد، وهو شراكة بينهما. «خالد» المعطوف تجره تقول: «هذا بيتُ محمدٍ وخالدٍ»، فهل لك أن ترفعه؟ الجواب: لا؛ لأنه لم يوجد مضاف محذوف، لتقيمه مقامه، وإنما «خالد» في هذا المثال معطوف على ماذا؟ على «محمد» قطعًا؛ لأن الإشارة إلى البيت فقط «هذا بيتُ محمدٍ وخالدٍ»، معطوف على «محمد».

فإذا قلت: «هذانِ بيتَا محمدٍ وخالدٍ»، فما المعنى؟ المعنى: أنهما بيتان، لكل واحد منهما بيتٌ، أم أنهما شريكان في هذين البيتين؟ الجملة تحتمل معنيين، المعنى المتبادر في قولك: «هذانِ بيتا محمدٍ وخالدٍ»، أن محمدًا وخالدًا شريكان في هذين البيتين، البيتان يملكان لهما شراكة، هذا المعنى المتبادر.

ويجوز أن يكون المعنى أنهما بيتان الأول لمحمد والثاني لخالد، ولكن هذا المعنى الثاني لا بد له من قرينة، إن كان هناك قرينة فيصح أن تقول ذلك، كأن يأتي إليك إنسان فيقول لك: «أين بيت محمد؟» و«أين بيت خالد؟»، فتقول: «هذان بيت محمدٍ وخالد»، فحينئذٍ البيت الأول لمحمد والثاني لخالد لهذه القرينة، فإن لم تكن قرينة، فالمعنى المتبادر ما ذكرناه.

بخلاف قولك الأول: «هذانِ بيتُ محمدٍ وبيتُ خالدٍ»، فحينئذٍ هما بيتان؛ الأول لمحمد والثاني لخالد. هذا المعنى، معنى «هذان بيتا محمد وخالدٍ».

السؤال الثاني: «خالدٍ» بالجر، فهل يجوز فيه الرفع؟ على أن هناك مضافًا محذوفًا، وقام هو مقامه؟

الجواب: لا، لو قدرت مضافًا محذوفًا لكنت تقدره بماذا؟ "هذانِ بيتا محمدٍ وبيتا خالد» كم صار البيت؟ أربعة، والأربعة ما يشار إليها بـ«هذان»، إذًا فهما بيتان، «هذانِ بيتا محمدٍ وخالدٍ» معطوف على «محمد».

فإذا قلت: «هؤلاءِ بيتا محمدٍ وخالد»، فكم بيتًا؟ أربعة بيوت؟ فإذا قلت: «هؤلاءِ بيتَا» فهذان بيتان، وخالد إذًا فيه مضاف محذوف، ولم تحذف إلا بدليل، والدليل: هو المضاف الأول.

إذًا فأصل الكلام: «هذانِ بيتا محمدٍ وبيتا» هؤلاء نعم، «هؤلاءِ بيتَا محمدٍ وبيتا خالدٍ»، فإذا حذفت المضاف في الجملة الثانية، جاز لك في المضاف إليه؛ إبقاؤه مجرورًا، «هؤلاء بيتا محمدٍ وخالدٍ» مضاف إليه مجرور، والمضاف محذوف، ولك أن تقول: «هؤلاءِ بيتا محمد وخالدٌ»، على أنك أقمت المضاف إليه مقام المضاف، وهذا هو الأكثر في الاستعمال؛ لأنه الأصل.

هذه تأملات فيما شرحناه في الدرس الماضي، من الكلام على حذف المضاف.

ونختم الكلام على حذف المضاف، بعد أن قلنا: إن الأصل فيه أن يقوم المضاف إليه مقامه، وقلنا: إن المضاف إليه لا يبقى مجرورًا، إلا في هذا الموضع عندما يُحذف المضاف؛ لأنه معطوف على مضافٍ مثله.

فنقول: جاء في بعض الشواهد حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه مجرورًا بغير الشرط السابق، وهو كون المضاف المحذوف معطوفًا على مثله، ويمثلون لذلك بقراءة شاذة في قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧] في قراءة شاذة، «تُريدُون عَرَضَ الدنيا واللهُ يُريدُ الآخرةِ». «يريدُ الآخرةِ»: «يريد»: فعل مضارع، والفاعل مستتر تقديره هو، و﴿ٱلْآخِرَةَ﴾ مفعول به

منصوب وعلامة نصبه الفتحة على قراءة الجمهور، يريدُ الآخرةَ.

لكن «يريدُ الآخرةِ»، قالوا: التقدير: تريدون عرض الحياة الدنيا، تريدون عرض الدنيا، واللهُ يريدُ باقي الآخرةِ، أو والله يريدُ عملَ الآخرة، تقدر مضافًا مناسبًا، فالمضاف المحذوف هو المفعول به، وهو مضاف و«الآخرة» مضافٌ إليه.

وبعض العلماء كابن جني في «المحتسب» قدَّر المحذوف هنا بقوله: «تُريدونَ عَرَضَ الدنيا واللهُ يريدُ عَرَضَ الآخرةِ».

فإذا كان التقدير هكذا، فإبقاء المضاف إليه مجرورًا شاذٌ أم على القياس؟ على القياس، ولكن الإشكال يأتي من حيث المعنى؛ لأن العرض هو الشيء الزائل، ولكن ابن جني لا يفوته ذلك، فهو قدَّره من باب المشاكلة، تسمى في اللغة المشاكلة، فقط من «باب المشاكلة»، يمكن أن تجعل الثاني كالأول من باب المشاكلة، وإن كانت الحقيقة مختلفة، فهذا هو كل ما يتعلق بالكلام على حذف المضاف.

إن كان هناك سؤال في حذف المضاف، وإلا سننتقل على الكلام في حذف المضاف إليه، تفضل.

الطالب:...

الشيخ: هم اشترطوا هنا أن يكون المضاف المحذوف معطوفًا على مضافٍ مثله، هذا الذي جاء في الشواهد، يعني: كونه معطوفًا على معطوفٍ مثله. أما حذف المضاف مطلقًا، فهذا بأي دليل؟ حذف المضاف مطلقًا بأي دليل، هناك شواهد كثيرة ذكرناها في الدرس الماضي، هذا لا إشكال فيه، لكن الإشكال والكلام على إعراب المضاف إليه بعد حذف المضاف.

أنت إذا حذفت المضاف، فالأصل والجادة في كلام العرب: أن تقيم المضاف إليه مقام هذا المضاف، فيأخذ إعرابه، فلك أن تحذف المضاف ما دام معلومًا، الشواهد كثيرة جدًّا لا داعي لإعادتها، وفي كلام الناس الآن يحذفون المضاف بكثرة.

كما قلنا مثلًا: «يتقاطع خُريصٌ مع المطار»، يريدون: «شارع خُريص مع شارع المطار»، ومع ذلك ما يقولون: يتقاطع خُريصٍ، «يتقاطع خريصٌ مع المطار»، أنت حذفت «شارع»، وأقمت «خريص» مقامه، وأخذ إعرابه.

الكلام هنا ليس على حذف المضاف، نعم المضاف يُحذف كلما دل عليه دليل، وإنما الكلام على إعراب المضاف إليه، هل يبقى مجرورًا، أم يقوم مقام المضاف المحذوف؟ الأصل أنه يقوم مقام المضاف المحذوف، ولا يبقى مجرورًا إلا بهذا الشرط، لتتبع كلام العرب، وهو أنهم عطفوا هذا المضاف المحذوف على مثله.

إذًا ننتقل إلى الكلام على حذف المضاف إليه، وفي ذلك يقول إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ويُحْـــذَفُ الثَّـــانِي فَيَبْقَـــى الأَوَّلُ   كَحَالِـــهِ إِذَا بِـــهِ يَتَّصِـــلُ
بِشَـــرْطِ عَطْـــفٍ وَإِضَـــافَةٍ إِلَـــى   مِثْـلِ الَّـــذِي لَـــهُ أَضَـــفْتَ الأَوَّلَا

تكلم في هذين البيتين على حذف المضاف إليه، والأصل في المضاف إليه إذا حذف؟ إذا حذف المضاف إليه ما الذي يبقى من المركب الإضافي؟ حذفنا المضاف إليه ما الذي يبقى؟ المضاف.

عملية الإضافة -كما نعلم- تمنع التنوين، طب إذا حذفنا المضاف إليه؟ ما الذي يحدث للمضاف من حيث التنوين؟ الأصل فيه أن يعود إليه التنوين، هذا هو

الأصل.

من ذلك: قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، وتكلمنا في مسألة سابقة على أن كلمة «كل» من الأسماء الملازمة للإضافة، وهنا قُطعت عن الإضافة. ما معنى قطعت عن الإضافة؟ يعني: المضاف إليه محذوف منوي، ﴿وَكُلًا﴾ يعني: وكلهم، ثم حذف المضاف إليه، فعاد التنوين، هذا الأصل، ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾.

قال تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الفرقان: ٣٩]، تقول: «بعضٌ قام وبعضٌ جلس»، تريد: بعضهم أو بعض الناس قام وبعضهم جلس، فعندما حذفت المضاف إليه، أعدت التنوين.

وتقول: «أيٌّ يقولُ ذلك»، وتقول: «أيًّا تُكرِم أُكرِم»، وقال تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]، أيّ: أيُّ أحدٍ يقولُ ذلك، وأيَّ رجلٍ تُكرِم أُكرِم، فلما حذفنا المضاف إليه، أعدت التنوين إلى المضاف.

هذا هو الأصل، وسبق تفصيل الكلام على أن بعضَ ما يُضاف؛ يجوز لك أن تحذف المضاف إليه بعده، ذكرنا ذلك في عدة مسائل؛ كالكلام على أسماء الجهات: «قبل وبعد ويمين ويسار وفوق وتحت»، قلنا لك أن تحذف، تقول: «جئتُ قبلهم وجئتُ قبلًا»، وقلنا ذلك في «غير»، «ليس غير»، فسبق الكلام على تفصيل أن بعض الأسماء الملازمة للإضافة، يجوز لك أن تحذف المضاف إليه، مع تقديره ونيته، وحينئذٍ إذا حذفت المضاف إليه فإما أن يجد البناء على الضم في المضاف، فحذفت المضاف إليه، المضاف ماذا يكون حكمه، على حسب التفصيل السابق في مسائل مختلفة؛ قلنا: إما أن يجب فيه البناء على الضم، وهذا كما قلنا في «حسب»، فإذا حذفت المضاف إليه، فإنك تبني «حسب» على الضم،

فتقول: «جاءَني زيدٌ حسبُ»، أو «جاءَني زيدٌ فحسبُ».

وكذلك «غير»، إذا حذفت المضاف إليه بعدها، تقول: «جاءَني زيدٌ ليسَ غيرُ»، أي: جاءني زيدٌ حسبي، وجاءني زيدٌ فحسبي هو، وجاءني زيدٌ ليس غيره، هذه الحالة الأولى، أن يجب البناء على الضم في المضاف.

الحالة الثانية: إذا حذفنا المضاف إليه، أنه يجوز لك في المضاف، البناءُ على الضم وهو الأكثر، والإعراب مع التنوين، وهو بعده في الكسرة، والإعراب بلا تنوين، وهذا القليل.

وهذا ما ذكرناه في الظروف، وأسماء الجهات النسبية؛ كقولك: «جئتُ من قبلُ ومن بعدُ»، و«جئتُ من قبلٍ ومن بعدٍ»، و«جئتُ من قبلِ ومن بعدِ».

لك الحالات الثلاث فيها، على الترتيب في الكثرة، وقد فصلنا الكلام على ذلك من قبل بالأمثلة والشواهد، لكن الذي نزيده هنا -وهو الذي نص عليه ابن مالك في البيتين السابقين- هو أن هناك حالة أخرى، يجوز فيها إعراب المضاف إلى تنوين بعد حذف المضاف إليه.

نتنبه لهذه المسألة؛ لأنها كثيرة الاستعمال اليوم، في حالة إذا حذفنا المضاف إليه؛ يجوز لك في المضاف أن تُعربه بحسب إعرابه، لكن بلا تنوين، يعني: كأنك تنوي المضاف إليه، وهو الذي ذكرها ابن مالك في البيتين السابقين حين قال:

وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الأَوَّلُ

يُحذف الثاني المضاف إليه، ويبقى الأولُ المضاف.

وَيُحْـذَفُ الثَّـانِي فَيَبْقَـى الأَوَّلُ ... كَحَالِـهِ إِذَا بِـهِ يَتَّصِـلُ

يعني: يبقى معربًا بلا تنوين، متى؟

بِشَـرْطِ عَطْـفٍ وَإِضَـافَةٍ إِلَـى ... مِثْـلِ الَّـذِي لَـهُ أَضَـفْتَ الأَوَّلَا

وذلك إذا كان المضاف إليه محذوفًا معطوفًا على مركب إضافي سابق، المضاف إليه في مثل هذا المضاف المحذوف، وذلك أن تقول: «أخذتُ قلمَ زيدٍ وكتابَهُ».

قولك: «كتابَهُ»، فقولك: «كتابَ زيدٍ» المضاف إليه «زيد»، وقولك: «كتابَهُ» الضمير ضمير «زيد»، إذًا فالمضاف إليه في هذين التركيبين، يعني: في المعطوف والمعطوف عليه شيء واحد وهو «زيد».

فإذا أردت أن تحذف المضاف إليه الأول، فتقول: «أخذتُ قلمَ وكتابَ زيدٍ»، طبعًا الضمير سينقلب إلى اسم ظاهر؛ لأنه كان ضميرًا؛ لأنه عاد إلى اسم ظاهر، تقول: «أخذتُ قلمَ وكتابَ زيدٍ».

بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى

«زيد» المذكور معطوف على مركب إضافي، المضاف إليه في هذا المركب الإضافي مثله، فلك حينئذٍ أن تقول: «أخذتُ قلمَ وكتابَ زيدٍ» «أخذتُ قلمَ» بالإعراب إلى تنوين.

فلك في هذه الجملة أن تقول: «أخذتُ قلمَ زيدٍ وكتابَهُ»، هذه ليس فيها أي إشكال ولا خلاف، «أخذتُ كتابَ زيدٍ وقلمَهُ».

ولك أن تقول: «أخذتُ قلمَ وكتابَ زيدٍ» بحذف المضاف إليه الأول، فماذا تكون قد عملت حينئذٍ، إذا قلت: «أخذتُ قلمَ وكتابَ زيدٍ» حذفت المضاف إليه، لكن حذفته من المركب، من التركيب الإضافي الأول أم الثاني؟

يعني: حذفت المضاف إليه، مع «قلم» أم مع «كتاب»، «أخذتُ قلمَ وكتابَ زيدٍ»؟ «زيدٍ» محذوف، وزيد قلم ولا زيد كتاب؟ أخذتُ قلمَ وكتابَ زيدٍ.

طيب هذا الأسلوب كثيرٌ جدًّا في هذا العصر، السبب في كثرته كثرة النقل

والترجمة عن لغات العجم؛ لأن هذا عندهم كثير، وهو في كلام العرب في المنقول من كلام العرب قليل جدًّا.

فمن ذلك: قولهم مثلًا: «مكتبُ فلان لبيع وشراءِ العقارات»، أو «لبيعِ وشراءِ وتأجيرِ وإدارةِ العقارات»، طبعًا المضاف إليه في كل ذلك محذوف.

تقول: «جاءَنَا بناتُ وأولادُ عمي»، ويقولون: «أغلِق بابَ ونافذةَ الغُرفة»، وتقول: «ورشةُ فلانٍ لإصلاحِ وصيانةِ السيارات»، وتقول: «تعال قبلَ أو بعدَ العصرِ»، وتقول: «عندِي نصفُ أو ربعُ ريالٍ»، وتقول: «خذ خمسةَ أو ستةَ ريالاتٍ»، وتقول: «حضرَ الحفلةَ مديرُ وأساتذَةُ المدرسةِ».

فالأمثلة على هذا الأسلوب كثيرة جدًّا في هذا العصر، وهذا الأسلوب في تخريجه وصحته خلاف، خلافٌ في تخريجه، وخلافٌ في صحته على ثلاثة أقوال:

القول الأول: هو القول السابق، وهو أن المضافَ إليه حُذف من الأول، فالأصل: «أخذتُ قلمَ زيدٍ وكتابَ زيدٍ»، فحذفت «زيدٍ» من الأول، حذفتَ «زيدٍ» من الأول صارت: «أخذتُ قلمَ وكتابَ زيدٍ».

وهذا هو ظاهر كلام ابن مالك في البيتين السابقين، وهو قول المُبرِّد، يرى أن المحذوف في نحو هذا الأسلوب من الأول.

القول الثاني: أن المضاف إليه المحذوف مِن الثاني، كيف؟ يقول: الأصل: «أخذتُ كتابَ زيدٍ وقلمَ زيدٍ»، حذفنا «زيد» الثانية، فصارت الجملة: «أخذتُ قلمَ زيدٍ وكتابَ»، ثم أخذنا المعطوف، أو أخذت العرب هذا المعطوف وأقحمته بين المضاف والمضاف إليه.

فصارت الجملة: «أخذتُ قلمَ وكتابَ زيدٍ»، إذًا «وكتابَ» هذه مقحمة بين «قلمَ زيدٍ».

فلهذا سنعود إلى هذا القول عندما نتكلم على الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن هذا القول يجعل هذا الأسلوب من ماذا؟ من حذف المضاف إليه، ومن الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

وهذا القول هو قول سيبويه، وتبعه على ذلك جمهور البصريين.

القول الثالث: أنه لا حذف في مثل هذا الأسلوب، فالمضافان الأول والثاني كلاهما مضافٌ إلى المضاف إليه المذكور، وقولك: «أخذتُ قلمَ وكتابَ زيدٍ» «قلم» مضاف إلى «زيد»، و«كتاب» مضاف إلى «زيد»، وهذا قول الفرَّاء، وهو قول ضعيف يُخالف أقيسة العربية.

- **فعلى القول الأول** -يا إخوان- يكون الحذف مِن الأول، يعني: من قلم زيد.
- **وعلى القول الثاني**، يكون الحذف من الثاني، ويكون في الأسلوب حذف المضاف إليه، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف.
- **وعلى القول الثالث:** ليس هناك حذف ولا فصل.

فهذا هو الخلاف في التّخْرِيج.

وأما الخلاف في صحة هذا الأسلوب، فإن سيبويه والجمهور يرون مثل هذا الأسلوب جائزًا في الشعرِ فقط دون النثر؛ لأنهم يجعلونه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه، والفصل بين المضاف والمضاف إليه عندهم من ضرورة الشعر.

وعلى القول الأول قول المُبرِّد وتبعه ابن مالك ومن تابعهم، فإنهم يرون أن مثل هذا الأسلوب جائز في الشعر وفي النثر، مع الاتفاق على أن هذا الأسلوب في المنقول عن العرب قليل.

ومن ذلك: قول العرب: «قطعَ اللهُ يدَ ورِجلَ مَن قَالَها»، ويقع الخلاف في تخريجها وصحتها، «قطعَ اللهُ يدَ ورِجلَ مَن قَالَها»، بل الخلاف فيها في تخريجها فقط.

وقول الفرزدق همام بن غالب:

يا من رأى عارضًا يسر به ... بين ذراعي وجبهة الأسد

تخريج الأول، كيف يكون التقدير؟ يعني: بين ذراعي الأسد، وجبهة الأسد، ثم حذف «الأسد» من الأول، ترى ذراعي وجبهة الأسد.

وعلى التخريج الثاني، تخريج سيبويه: بينَ ذراعَي الأسد وجبهَةِ الأسد، وحذفنا الأسد من الجبهة، صارت بين ذراعي الأسد وجبهة، ثم أقحمنا المعطوف بين المضاف والمضاف إليه.

ومن ذلك قول الأعشى ميمون:

ولا نُقاتِلُ بالعِصِي ... ولا نُرامي بالحجارَهْ
إلاَّ عُلالَةَ أو بُدَاهَةَ قَارح ... نَهْدِ الجُزَارَهْ

قال: «إلا عُلَالَة أو بُداهَةَ قَارِحٍ»، أي: إلا عُلَالَة قارح أو بُداهَةَ قَارِحٍ، فحذف المضاف إليه.

ومن ذلك: قول الآخر:

سقى الأرضين الغيثُ سَهْلَ وحَزْنَها ... فنِيطتْ عُرى الآمال بالزَّرع والضَّرع

والشاهد في قوله: «**سَقَى الأرضينَ الغَيْثُ سَهلَ وحَزْنَها**»، أي: سهلها وحزنها، فحذف المضاف إليه من الأول.

فكل هذه الشواهد -يا إخوان- على ماذا؟ على حذف المضاف إليه؛ لأنه عُطف على مضافٍ إليه مثله.

ومثل ذلك لو حذف المضاف إليه لدليل لفظي آخر، يعني: غير المعطوف عليه، قد يكون الدليل جارًّا ومجرورًا؛ كقول الشاعر:

علقــــت آمــــالي فعمــــت الــــنعم بمثــــل أو أنفــــع مــــن وبــــل الــــديم

فقال: «بمثلِ أو أنفعَ مِن وبلِ الدِّيَم»، التقدير: علقت آمالي بماذا؟ بمثل وبلِ الديم أو أنفع من وبلِ الديم، فحذف المضاف إليه الأول، لدَلالة ماذا؟ لدلالة جارٍّ ومجرور، أنفع مِن وبلِ الديم.

ومن ذلك: قول الآخر:

بمثلِ أو أحسنَ من شمسِ الضُّحَى

أي: بمثل شمس الضحى.

ويجوز أن نحذف المضاف إليه الثاني لدَلالة الأول مطلقًا، سواءٌ كان معطوفًا، أو جارًّا ومجرورًا، أو غير ذلك، ومن ذلك قول الناس اليوم: «عندِي ريالٌ ونصفٌ»، يعني: نصف ماذا؟ ريالٌ ونصف ريال في دلالة المعطوف الأول.

ومن ذلك: قول أبي برزة الأسلمي، كما جاء في «صحيح البخاري» -إن لم تخني الذاكرة- قال: «غَزونَا مع رسول الله ﷺ سَبْعَ غزواتٍ وثمانِي»، يعني: سبع غزوات وثماني غزوات، فحذف المضاف إليه الثاني لدَلالة الأول عليه.

فهذا كل ما يمكن أن نقوله في حذف المضاف إليه، نلخصه فنقول يا إخوان:

إذا حُذف المضاف إليه، فالأصل في المضاف أن يعود إليه التنوين، وحينئذٍ إما أن يجب فيه البناء على الضم، كما في مثل «حسب وغير» إذا حُذف المضاف إليه بعدهما، أو يجوز فيه البناء على الضم، والإعراب بتنوين والإعراب بلا تنوين، كما في الظروف وأسماء الجهات.

فإن لم يكن من هذا ولا هذا، فإن الكلام سيبقى على الأصل، يعني: سيعود الإعراب مع التنوين، كما قلنا في نحو: ﴿كُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، كلٌّ يقول ذلك، ونحو ذلك.

ويجوز أن يبقى المضاف على إعرابه بلا تنوين في مسألة أخرى، وهي: إذا عُطف المضاف إليه على مثله، فلك أن تحذفه، تُبقِي المضاف على إعرابه بلا تنوين.

لنصل بعد ذلك إلى آخر مسألة في «باب الإضافة»، وهي الكلام على الفصل بين المضاف والمضاف إليه، إلا إن كان هناك سؤال توقفنا للاستماع إليه.

لا سؤال. إذًا ننتقل إلى المسألة الأخيرة في «باب الإضافة»، وهي:

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيتين، قال:

٤١٨. فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ ... مَفْعُولًا اوْ ظَرْفًا أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ

٤١٩. فَصْلُ يَمِينٍ وَاضْطِرَارًا وُجِدَا ... بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

فتكلم في هذين البيتين على الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وذكر لنا أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه يجوز في السعة، يعني: في النثر في مواضع، ويجوز في ضرورة الشعر في مواضع.

هذا ظاهر البيتين اللذين ذكرهما، فذكر أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه يجوز في السعة، في السعة، يعني: في النثر، وإذا جاز في النثر، فإنه سيجوز من باب أولى في الشعر.

وذلك في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: إذا كان المضاف مُشبهًا للفعل، والفاصل مفعوله.

إذا كان المضاف مُشْبِهًا للفعل، ماذا يُريد بالأسماء المُشبهة للفعل، الأسماء التي تُشبه الفعل، يعني: الأسماء العاملة عمل الفعل، يعني: المصدر، اسم الفاعل، وهذا الذي ورد، المصدر، اسم الفاعل، أن يكون مضافًا، مصدرًا أو اسم فاعل.

المصدر يعمل عمل فعله، يعني: يرفع فاعلًا وينصب مفعولًا، أن يكون المضاف مصدرًا أو اسم فاعل، والفاصل هو مفعوله.

من الأمثلة على ذلك قبل الشواهد، كأن تقول: «جاءَ معطِي الفقيرِ ثوبًا»، «معطي الفقير» مضاف ومضاف إليه، والمضاف «معطي» اسم فاعل، و«الفقير» مضاف إليه مجرور، و«ثوبًا» مفعول به منصوب، نصبه اسم الفاعل «معطي»، يجوز أن تأتي بالمفعول به «ثوبًا»، وتفصل به بين المضاف والمضاف إليه، فتقول: «جاءَ معطِي ثوبًا الفقيرِ».

«جاءَ معطِي ثوبًا الفقيرِ»، لك أن تفصل ولك ألا تفصل وتؤخر، وهذا هو الأصل والأكثر «جاءَ معطِي الفقيرِ ثوبًا».

وتقول: «يُعجِبُني حِفظُ محمدٍ القرآنَ»، «حفظُ محمدٍ» مضاف ومضاف إليه، والمضاف «حفظ» مصدر، و«محمدٍ» مضافٌ إليه، «حفظُ محمدٍ القرآنَ»، «القرآن» مفعول به منصوب، ما الذي نصبه؟ الحفظ، فهو معمول للحفظ، فلك أن تفصل بهذا المفعول بين المضاف والمضاف إليه، فتقول: «يُعجبني حفظُ القرآنَ محمد» وإن وَصَلْت «يُعجِبُني حفظُ القرآنَ يا زيد».

ومن ذلك: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على قراءة ابن عامر، وهي قراءة سبعية: «وكذلك زُينَ لكثيرٍ من المشركينَ قتلُ أولادَهُم شركائِهِم»، قراءة الجمهور: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ

﴿شُرَكَآؤُهُمۡ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، «زين» فعل مبني للمعلوم، والفاعل الذي زَين الشركاء، والمفعول، زين القتل.

﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾ [الأنعام:١٣٧] هذه واضحة، فقراءة ابن عامر السبعية: «وكذلك زُينَ لكثيرٍ من المشركينَ قتلُ أولادَهُم شركائِهِم»، التقدير -والله أعلم: وكذلك زُيِّنَ لهم، فما الذي زُين لهم؟ زين لهم قتلُ شركائهم أولادهم، قتلُ شركائهم أولادهم، يعني: أن يقتل شركاؤهم أولادهم.

زُينَ لهم قتلُ شركائِهِم أولادَهم، «قتلُ» مضاف وهو مصدر، و«شركائهم» مضاف إليه، و«أولادَهم» المنصوب هو المفعول به، ثم فصل بالمفعول به، بين المضاف والمضاف إليه فقيل: «زُين قتلُ أولادَهم شركائهم».

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥٓۚ﴾ [إبراهيم: ٤٧] على قراءة شاذة لبعض السلف قرأ: «فلا تحسبن اللهَ مخلفَ وعدَهُ رُسلِهِ».

«فلا تحسبن اللهَ مخلفَ وعدَهُ رُسلِهِ»، الأصل -والله أعلم: فلا تحسبن الله مخلف رسله وعدَه، «مخلف» اسم فاعل، وهو مضاف، «مخلفَ رُسلِهِ» مضاف إليه، «مخلف رسلِهِ وعدَه» مفعول به، ثم فصل بالمفعول به بين المضاف والمضاف إليه، فقيل: «فلا تحسبن اللهَ مخلفَ وعدَهُ رُسلِهِ».

ومن ذلك: قول الشاعر:

عَتَـوْا إذْ أجبنـاهم إلـى السـلم رأفـةً ... فسُـقْناهم سـوقَ البغـاثَ الأجـادل

يعني: رحمناهم فسالمناهم، فظنوا ذلك ضعفًا.

فسُقْناهم سوقَ البغاثَ الأجادل

الأجادل جمع أجدل، وهو الصخر، وتقدير الكلام: فسقناهم سوق الأجادل البُغاث، يعني: كما تسوق الأجادل البغاث، والبغاث: ضعاف الطير.

فسقناهم سوق الأجادل البغاث، البغاث: مفعول به مسبوق، ثم فصلنا بالمفعول به بين المضاف والمضاف إليه، فقال الشاعر:

فسُقْناهم سوقَ البغاثَ الأجادل

يعني: لو أن سنكتب هذا البيت، لكان ينبغي أن نجعل الأجادل بين شرطتين؛ لأنها جاءت معترضة، بين المضاف والمضاف إليه.

ومن ذلك: قول الآخر:

ما زال يوقن من يؤمك بالغني ... وسواك مانعُ فضلَهُ المحتاج

التقدير: وسواكَ مانعُ المحتاجِ فضلهُ، وفصل بمفعول به بين المضاف والمضاف إليه.

الموضع الثاني للفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة:

أن يكون المضافُ مُشبهًا للفعل، والفاصل شبه جملة، الفاصل شبه جملة متعلقة بالمضاف، أن يكون المضاف شبه جملة، عرفنا أن المراد بذلك المصدر واسم الفاعل، والفاصل شبه جملة، وشبه الجملة -كما نعرف- الجار والمجرور، والظرف ظرف الزمان والمكان، لكن شبه جملة متعلقة بالمضاف، كأن تقول مثلًا: «يهُمنا اجتماعُ الناسِ اليومَ»، فالمضاف والمضاف إليه «اجتماع الناسِ»، والظرف «اليوم»، ثم تفصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه، فتقول: «يهُمنا اجتماعُ اليومَ الناس»، أو تقول: «يهُمنا اجتماعُ الناسِ في القاعة»، ثم تفصل بالجار والمجرور فتقول: «يهُمنا اجتماع في القاعة الناس».

قلنا: إن هذه أشياء قليلة، ولكنها جائزة في السعة.

ومن ذلك: قول العرب: «تركُ يومًا نفسِكَ وهواها سعيٌ لها في رداها».

«تركُ يومًا نفسِكَ» الأصل: تركُ نفسِكَ يومًا، تركُ نفسِكَ، «تركُ» مصدر، وهو مضاف و«نفسِكَ» مضاف إليه، و«يومًا» ظرف، ثم فصلنا بهذا الظرف بين المضاف والمضاف إليه، فقالت العرب: «تركُ يومًا نفسِكَ وهواهَا».

ومن ذلك: ما رواه الإمام البخاري، أن النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قال لأصحابه في صاحبه أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**هل أنتم تارِكُو لِي صاحِبِي**».

«**هل أنتم تارِكُو لِي صاحِبِي**»، الأصل اللغوي أن تقول: «هل أنتم تاركو صاحبي لي» «تاركو صاحبي» مضاف ومضاف إليه، فلهذا حذفنا النون للإضافة، ثم فصل بالجار والمجرور، فقال: «**تاركو لي صاحبي**».

ولو لم يكن الكلام على الإضافة، بل كان على إعمال اسم الفاعل، لكان يقول ماذا؟ لكان يقول: «هل أنتم تاركون لي صاحبي»، فيكون «صاحبي» مفعولًا به. أما إذا قال: «**تاركو لي صاحبي**»، فـ«**صاحبي**» مضاف إليه في محل جر.

ومن ذلك: قول الشاعر:

فرشني بخير لا أكون ومدحتي ... كناحتِ يومًا صخرةٍ بعسيل

«**فرشنِي بخيرٍ**»، يعني: أعطني خيرًا.

.... لا أكون ومدحتي ... كناحت يومًا صخرة بعسيل

العسيل: مكنسة العطار، مكنسة صغيرة عند العطار، يكنس بها العطور، ونحو ذلك، فهي صغيرة وناعمة، فهذه لا تعمل شيئًا في الصخر، كمَن ينحت صخرة بعسيل.

«**كناحِت يومًا صخرة**» التقدير: كناحتِ صخرةٍ يومًا، ثم فصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه.

ومن ذلك: قول الآخر:

لأنــت مُعْتــاد في الهيجــا مُصــابرةٍ   يَصْـلى بهـا كـلُّ مـن عـاداك نيرانـا

والأصل: لأنت معتاد مثابرة في الهيجاء، ثم فصل بالجار والمجرور، فقال: فأنت معتاد في الهيجاء مثابرة.

إلى هذين الموضعين المذكورين سابقًا، أشار ابن مالك في قوله:

فَصْـلَ مُضَـافٍ شِـبْهِ فِعْـلِ مَـا نَصَـبْ   مَفْعُـــولًا أَوْ ظَرْفًـــا أَجِـــزْ

يقول: أجز أن يفصل المضاف الذي يُشبه الفعل، أن يفصله ماذا؟ أن يفصله ماذا؟ أن يفصله ما نصبه، مِن مفعول به أو ظرف.

الموضع الثالث الذي يجوز فيه الفصل بين المتضايفين في السعة، أن يكون الفاصل القسم.

ومن ذلك: ما رواه الكسائي عن العرب أنهم قالوا: «هذا غُلامُ واللهِ زيدٍ»، أي: هذا غلام زيدٍ والله، ثم فصلوا بالقسم، وتقول: «درستُ علمَ واللهِ الفقهِ»، أي: درستُ علمَ الفقه والله.

وإلى هذا الموضع أشار ابن مالك بقوله: «**وَلَمْ يُعَبْ فَصْلُ يَمِينٍ**»، أي: الفصل بالقسم.

وألحقوا بالفصل بالقسم الفصلَ بالشرط، والفصلَ بـ«إما»، فالفصل بالشرط كأن تقول: هذا قلمُ -إن شاء الله- زيدٍ، هذا قلمُ -إن شاءَ اللهُ- زيدٍ.

ومن ذلك: ما رواه ابن الأنباري عن العرب أنهم قالوا: «هذا غُلامُ -إن شاءَ

اللهُ- ابنِ أخيك».

وتقول: «هذا قلمُ إمَّا محمدٍ وإمَّا خالدٍ»، ففصلت بـ«إمَّا» بين المضاف والمضاف إليه.

ومن ذلك: قولك:

هما خطتا إما إسارٍ ومنةٍ وإما دم والقتل بالحرّ أجدر

فهذه ثلاثة مواضع يجوز فيها الفصل بين المتضايفين في السَّعة، وقد أشار إليها جميعًا ابن مالك في «الألفية».

أما المواضع التي يجوز فيها الفصل بين المتضايفين، ولكن في ضرورة الشعر:

فالموضع الأول: أن يُفصل بينهما بأجنبي:

أن يُفصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي، ماذا يُراد بالأجنبي؟ يعني: ما ليس معمولًا للمضاف، يعني: كلمة لم يعمل المضاف فيها، لم يرفعها لم ينصبها، لم يجرها، **ومن ذلك**: قول أبي حية النميري:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يومًا يَهُوديٍّ يُقاربُ أو يُزيلُ

فقال: «كما خُطَّ الكتاب بكف يومًا يهودي»، أي: بكف يهودي يومًا، ثم فصل الظرف «يومًا» بين المضاف والمضاف إليه.

فإن قلتَ: هذا فصل بالمضاف، هذا فصل بالظرف، أليس هو من الفصل الجائز؟

فالجواب: أن الظرف هنا ليس متعلقًا بالمضاف في الكف، وإنما هو متعلق بالخط، يعني: ما الذي وقع في اليوم؟ العامل في الظرف هو الواقع فيه، ما الذي وقع في اليوم؟ كما خُطَّ الكتابُ بكف يهودي يومًا، الذي يقع في اليوم الخط، أم

الكفّ، الخط إذًا هو العامل فيه.

فـ«يومًا» فصل بين «كف، ويهودي»، إذًا هو أجنبي عنهما.

ومن ذلك: قول جرير:

تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها   كما تضمن ماء المزنة الرصف

يسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها، يُريد: تسقي سياحًا مدى ريقتها المسواك.

تسقي المسواك، ماذا تسقيه؟ تسقي المسواك ندى ريقتها، ففصل بـ«المسواك» وهو مفعول به بين المضاف والمضاف إليه، فقال:

تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها

فهو فصل بالمفعول به، لكن مفعول به للمضاف، وهو «ندى» أم «المسواك» مفعول به لـ«تسقي»، «تسقي المسواك»، فهو مفعول لغير المضاف، فهو أجنبي عنه، هذا الموضع الأول من مواضع الفصل.

الثاني من نوع الفصل بين المتضايفين في ضرورة الشعر: أن يُفصل بينهما بنعتٍ مضاف.

ومن ذلك: قول الشاعر -بما أنها ضرائر شعرية، فلن نستشهد لها إلا بشاهد شعري، ولا تأتي في الكلام المُعتاد.

من ذلك: قول معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

نجوتَ وقد بَلّ المُرادِيُّ سيفه   من ابن أبي شيخ الأباطح طالبِ

القصة مشهورة، عندما تآمر ثلاثة من الخوارج على قتل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، في يومٍ واحد من أيام رمضان، فالذي قتل عليًّا هو المرادي، وهو عبد الرحمن بن عمرو، المعروف بابن مُلجَم -

بفتح الجيم لا بكسرها- وقد طعنه في صلاة الفجر في قصة مشهورة، وأما عمرو بن العاص في مصر فقد كان مريضًا، فَوَكَّل خارجة للصلاة، فصلى الفجر فقتله هذا الخارجي، وعندما أخذوه إلى عمرو ونادَوْه: يا عمرو، قال: ألم أقتل عمرًا؟ قالوا: لا، إنما قتلت خارجة، فقال: أردتُ عمرًا وأرادَ الله خارجة.

وأما معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد كان الذي أراد قتله ذا سيفٍ قصير، فضرب معاوية فلم يتمكن منه، إنما قطع منه عِرقَ النسل، فصار عقيمًا، فأخذه وقطع يده ورجله وتركه، ثم تزوج بعد ذلك فأنجب، وُلِد له، فأخذه ابنه يزيد بن معاوية فقال: يولد لك وأمير المؤمنين لا يولد له؟! فقتله.

فقال معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

نجوتَ وقد بَلّ المُرادِيُّ سيفه ... من ابن أبي شيخ الأباطح طالبِ

مَن شيخ الأباطح؟ طالب أم أبو طالب؟ إذًا شيخ الأباطح صفة لـ«طالب» أم لـ«أبي»؟ لأبي، فقال: من ابن أبي شيخ الأباطِح طالبِ، فوصف المضاف قبل أن يأتي بالمضاف إليه، وهذه ضرورة شعرية، مع أن لولا الشعر لما صح أن تقول ذلك، بل تقول: «أبي طالب شيخ الأباطح»، لكنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بصفة المضاف ضرورةً شعرية.

والموضع الثالث الذي يُفصل فيه بين المتضايفين في الشعر: أن يُفصل بينهما بالنداء.

كقول الشاعر:

كأنَّ بِرْذَون أبا عصام ... زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجام

يقول: كأن بِرْذَون زيدٍ حمار دُقّ باللجام يا أبا عصام، ثم فصل بالنداء «يا أبا عصام» بين المضاف والمضاف إليه، فقال: «كأن **بِرْذَون** أبا عصام زيدٍ».

ومن ذلك: قول بُجير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأخيه كعب، عندما أهدر النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ دمه، فقال:

وِفاقُ كعب بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لك من ... تعجيلِ تَهْلُكة والخُلدِ في سَقَرا

فكان ينادي أخاه كعبًا، يقول: يا كعبُ وثاق مجير منقذٌ لك من كذا وكذا، وثاق مُجيرٍ منقذٌ لك، ثم فصل بالنداء فقال: «وثاق كعب»، يعني: يا كعب بُجيرٍ، وقد أشار ابن مالك لهذه المواضع الخاصة بالشعر بقوله:

وَاضْطِرَارًا وُجِدَا ... بِأَجْنَبِيّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

نختم الكلام على الفصل بين المتضايفين بأن نقول: ما ذكره ابن مالك هنا من أن الفصل يجوز في النثر في مواضع، ويجوز في الشعر في مواضع، هو قول الكوفيين، وهو الذي اختاره ابن مالك كما ترون.

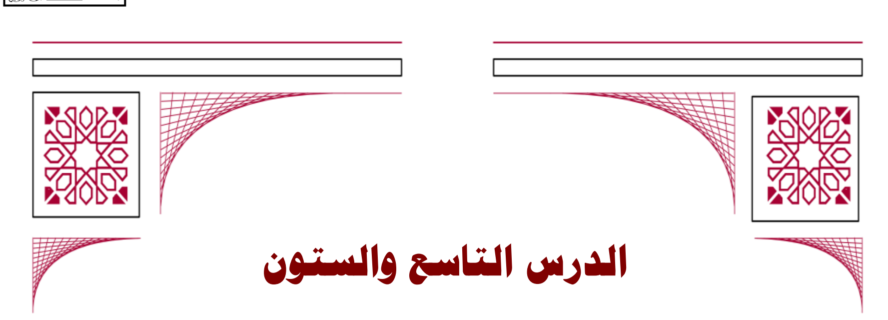
والشواهد عليه من أفصح الكلام؛ من القرآن الكريم، ذكرناها، فهو القول الراجح في هذه المسألة، وقال كثيرٌ من البصريين: إن الفصل بين المضافِ والمضاف إليه من ضرورات الشعر مطلقًا، ولا يجوز في النثر، لا في هذه المواضع الثلاثة ولا في غيرها.

ومما يحسن ذكره: ما قاله ابن مالك في «الكافية الشافية» -وهي أصل «الألفية»، قرابة ثلاثة آلاف بيت- عندما تعرض لهذه المسألة، وصرح باختيار قول الكوفيين وتبعيد قول البصريين، قال:

وعُمدَتِي قراءةُ ابن عامرِ ... وكَمْ لها مِن عاضدٍ وناصرِ

هذا آخر الكلام على «باب الإضافة»، لنبدأ -إن شاء الله تعالى- في الدرس القادم بـ«أحكام المضاف إلى ياء المتكلم».

إن كان هناك من سؤال يا إخوان، أو نختم الدرس؟



الدرس التاسع والستون

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة الطيبة ليلة الإثنين، الحادي والعشرين من شهر جُمادى الأولى من سنة ١٤٣٢، في هذا الجامع جامع الراجحي، بحي الجزيرة، في مدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس التاسع والستين، من دروس «شرح ألفية ابن مالك» عليه رحمة الله.

وكنا انتهينا في الدرس الماضي يا إخوان من الكلام على باب الإضافة، وبعد «باب الإضافة» ذكر ابن مالك فصلًا يتعلق أيضًا بمسائل الإضافة، وسماه: «المضاف إلى ياء المتكلم»، وذكر فيه أربعة أبيات نقرؤها، ثم -إن شاء الله- نشرحها.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

٤٢٠. آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ إِذَا ... لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا كَرَامٍ وَقَذَا

٤٢١. أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدِينَ فَذِي ... جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي

٤٢٢. وَتُــدْغَمُ الْيَــا فِيــهِ وَالْــوَاوُ وَإِنْ ‏ ‏ ‏ مَــا قَبْــلَ وَاوٍ ضُــمَّ فَاكْسِــرْهُ يَهُــنْ
٤٢٣. وَأَلِفًا سَلِّمْ وَفِي الْمَقْصُور عَنْ ‏ ‏ ‏ هُــذَيْلٍ انْقِلَابُهَــا يَــاءً حَسَــنْ

ففي هذا الفصل تكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حكم الاسم إذا اتصلت به ياء المتكلم،

تكلم على حكم الاسم إذا اتصلت به ياء المتكلم، من ناحيتين:

الأولى: حكم ياء المتكلم.

ماذا تكون حركتها حينئذٍ.

ومن حيث حكم آخر الكلمة المتصلة بياء المتكلم، ماذا يحصل لها؟

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ»، يقول: كل اسمٍ أضفته إلى ياء المتكلم، ويُقال: «ياء النفس»، فحُكم هذا الاسم أن يُكثر آخره، نحو «كتابي»، فالباء في آخر كتاب تُكسر، رفعًا ونصبًا وجرًّا.

فتقول: «هذا كتابِي»، و«قرأتُ كتابِي»، و«قرأتُ في كتابي».

وسبق الكلام في باب المُعرب والمبني على إعراب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، وأن إعرابه حينئذٍ إعرابٌ تقديري، يكون بحركة مُقدرة، الضمة المقدرة في الرفع، والفتحة المقدرة في النصب، والكسرة المقدرة في الجر.

وخالف في الجر بعض النحويين كابن مالك، فقال: إن الكسرة التي في الجر هي كسرة الإعراب، ولا داعي لتقديرها.

هذا هو قول الجمهور في إعراب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم.

وقال بعضهم: إن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم يدخل في الأسماء المبنية، ويعدُّونه من الأسماء المبنية على الكسر. وهذا القول ضعيف؛ لأنه لا موجب للبناء؛ لأن البناء -كما سبق- في باب البناء والمعرب، الأسماء المبنية إنما تُبنى

عندما تُشابه الحرف بنوع من أنواع الشبه المذكورة هناك.

وهناك قول ثالث في المسألة؛ وهو أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ليس مُعربًا إعرابًا تقديريًّا، وليس مبنيًّا، إذًا ماذا يكون؟ يكون لا معربًا ولا مبنيًّا، ويسمونه واسطة، هذا قول لبعض النحويين، وهو أيضًا ضعيف.

وقد يسميه بعضهم «الخُنثى»، يعني: ليس معربًا ولا مبنيًّا، لكن قول الجمهور -وهو الصحيح الموافق لأقيسة العربية- أنه اسم معرب، إلا أن إعرابه تقديريٌّ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة.

فقولنا: «كتابِي» هذا اسم مفرد أُضيف إلى ياء المتكلم، فلزم آخره الكسر، وكذلك لو قلت مثلًا: «كُتبِي» كذلك وهو جمع تكسير، أو قلت: «فتياتِي» كذلك وهو جمع مؤنث سالم، أو قلت: «دلوِي» أو «ظبيِي» وهو كذلك، فـ«كتابِي» يقولون: اسم صحيح الآخر، و«ظبيٌ ودلوٌ» يسمونه اسمًا شبيهًا بالصحيح، والاسم الشبيه بالصحيح هو: ما كان آخره واوًا أو ياءً وقبله ساكن، كـ«ظبيٍ ودلوٍ»، هذا يسمونه صحيحًا، يسمونه شبيهًا بالصحيح.

بخلاف المُعتل، وهو: ما كان آخره ألفًا ويُسمى المقصور، أو كان آخره ياءً قبله كسرة، ويسمى المنقوص.

وهذا هو قول ابن مالك: «آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ»، فهذا هو الحكم العام، إلا أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ عاد فاستثنى من هذا الحكم العام أربعة أو ثلاثة أشياء، وهي:

الاسم المقصور، والاسم المنقوص، والمثنى، وجمع المذكر السالم.

استثنى هذه الأربعة، أو الثلاثة بقوله:

.... إِذَا   لَـمْ يَـكُ مُعْـتَلًا كَـرَام وَقَـذَا
أَوْ يَـكُ كَـابْنَيْنِ وَزَيْـدِينَ   ....

فقوله: «إذا لم يكُ معتلًا»، فالمعتل يشمل المقصور وهو: الاسم المختوم بألف لازمة، الاسم المعرب المختوم بألف لازمة، كـ«فتى وعصا ومصطفى، ومستشفى».

ويشمل الاسم المنقوص وهو: المختوم بياء لازمة، والاسم المُعرب المختوم بياءٍ لازمة قبلها كسرة، كـ«القاضي والرامي والهادي والمرتضي والمُدَّعي».

ومثَّل ابن مالكٍ للمنقوص بـ«رامي»، ومثَّل للمقصور بـ«قذى».

وقوله: «أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ»، يريد: استثناء المثنى.

وقوله: «وَزَيْدِينَ»، يريد: استثناء جمع المذكر السالم.

فهذه الأربعة تخرج عن الحكم السابق، يعني: أن آخرها لا يُكسر عند إضافته إلى ياء المتكلم، لا يُكسر، إذًا ماذا يُعمل به إذا كان لا يُكسر؟ بيَّن ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله:

فَذِي جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي

«فذي»، أي: الأربعة المذكورة أو الثلاثة المذكورة، الثلاثة إذا قلنا: المعتل والمثنى وجمع المذكر السالم، الأربعة إذا فصلنا المعتل إلى: مقصور ومنقوص والمثنى، وجمع المذكر السالم.

«جَمِيعُهَا الْيَا» ياء المتكلم، «بَعْدُ»، أي: بعدها، «فَتْحُهَا احْتُذِي» يُلزم.

فتقول في المقصور كالفتى، أضفه إلى نفسك، «فتايَ»، فالياء يجب فتحها.

وفي القاضي، تقول: «قاضيَّ» فتفتح ياء المتكلم.

وفي الصاحبين، رفعًا «صاحبايَ»، ونصبًا وجرًا صاحبيَّ».

وفي الزائرين، رفعًا «زائريَّ»، وفي النصب والجر أيضًا «زائِريّ».

إذًا فياء المتكلم مع هذه الأربعة ما حكمها؟ وجوب الفتح. أما مع غيرها، مع بقية الأسماء فإن ياء المتكلم -كما سيأتي في آخر البحث- يجوز فتحها ويجوز فيها أوجهٌ أُخر، يجوز فتحها ويجوز إسكانها، ويجوز حذفها، كما سيأتي.

فبيَّن حكم ياء المتكلم بعد هذه الأربعة.

لكن آخر هذه الأسماء الأربعة عند إضافتها إلى ياء المتكلم، آخر هذه الأسماء الأربعة ما حكمه؟ بيَّن ذلك فقال: «وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ»، يعني: في ياء المتكلم.

وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ ... مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ
وَأَلِفًا سَلِّمْ وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ ... هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ

في هذين البيتين على ماذا يا إخوان؟ على حكم آخر هذه الأسماء الأربعة، عند إضافتها إلى ياء المتكلم.

طب هذه الأسماء الأربعة ما الحرف الواقع في آخرها؟ المقصور ألف، المنقوص ياء، المثنى في الرفع ألف، وفي النصب والجر ياء، جمع المذكر في الرفع واو، وفي النصب والجر ياء، إذًا ما آخرها؟ إما الألف في المقصور وفي المثنى المرفوع، وإما الياء في المنقوص وفي المثنى المجرور والمنصوب، وفي جمع المذكر السالم المجرور والمنصوب، وإما الواو في جمع المذكر السالم المرفوع.

ما حكم الألف والواو؟ ما حكم الألف والياء والواو حينئذٍ؟ يعني: عند إضافة هذه الأسماء إلى ياء المتكلم؟

قال: «وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ»، أي: الياء إذا وقعت في آخر هذه الأسماء تُدغم فيه، تُدغم في ياء المتكلم، فالياء في آخر المنقوص كـ«القاضي» سنُدغمها في ياء المتكلم، ونقول: «قاضيَّ» رفعًا ونصبًا وجرًّا.

تقول: «جاءَ قاضيَّ»، «جاءَ قاضيَّ مبكرًا»، وفي النصب: «أكرمتُ قاضيَّ

اليوم»، وفي الجر: «سلمتُ على قاضيَّ اليوم».

هذه الياء في المنقوص، والياء في المثنى، في النصب والجر، كذلك تُدغم في ياء المتكلم، ففي المنصوب تقول: «أكرمتُ صاحبيَّ»، وفي المجرور: «سلمتُ على صاحبيَّ»، وكذلك الياء في جمع المذكر السالم نصبًا وجرًّا، تقول في النصب: «أكرمتُ زائِريَّ»، وفي الجر: «سلمتُ على زائِريَّ».

إذًا فالياء -كما قال- حكمها أنها تُدغم في ياء المتكلم.

والواو قال: «**وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ**»، إذًا ما حكم الواو؟ أيضًا تُدغم في ياء المتكلم، والواو -كما عرفنا- لا تكون إلا في آخر جمع المذكر السالم المرفوع.

فتقول: «جاءَ زائِريَّ»، وبنوك «جاءَ بنِيَّ».

الأصل في «جاءَ زائِريَّ»: جاء زائرون مرفوع بالواو، ثم نُضيف إلى ياء المتكلم، والإضافة ستحذف النون في جمع المذكر السالم، كما تحذفها في المثنى؛ لأن النون في المثنى وجمع المذكر السالم عوض عن التنوين في المفرد، فيُحذفان كما يُحذف التنوين في المفرد.

فتقول: «جاءَ زائِرُون»، ثم تحذف ثم تضيف فتحذف النون، فتقول: «جاءَ زائروي».

طبعًا ما الذي اجتمع هنا؟ اجتمعت الواو والياء، ودائمًا إذا اجتمعا صارت مشكلة، يقولون: اجتمعت العدوتان، الواو والياء لا يكادان يجتمعان، بل لا يجتمعان، الواو والياء لا يجتمعان والأولى ساكنة.

وقد يجتمعان والأولى متحركة، لكن لا يجتمعان والأولى ساكنة، فإن اجتمعا والأولى ساكنة؟ إذا اجتمعا والأولى ساكنة، يعني: (الواو والياء)، اجتمعا والواو ساكن، أو ياء وواو، اجتمعا والياء ساكنة. أما إن اجتمعا والأول ساكن فيجب

إبدال الواو فيهما ياءً وإدغامهما.

هذا حكم في الصرف، وشواهده كثيرة.

كما في قولنا مثلًا: «سيِّد»، فيْعِل، «فَيْعِل» من أي فِعل؟ من قولنا: سادَ يسود، ولا سادَ يسيد؟ ساد يسود، إذًا ما الأصل؟ واو. فالأصل سيْوِد، الياء من الميزان «فَيْعِل»، والواو عين «ساد يسود»، صارت سيْوِد، اجتمعا والأولى ساكنة، فقلبنا الواو ياءً وأدغمناه «سيِّد»، هذا حكم.

كذلك مثلًا لو أردنا اسم المفعول، اسم المفعول من المعتل الآخر، فيجتمع حينئذٍ الواو في «مفعول»، واللام سيكون حرف علة، وهكذا هذا الحكم في مثل ذلك.

ومن ذلك: «مُسلموي» اجتمعت الواو والياء والأولى ساكنة، ماذا سنفعل؟ سنقلب الواو ياءً ونُدغم فنقول: «مُسلِمِيَّ»، والأصل: «مُسلِمويَّ»، ما قبله ضمة، «مسلموي»، قلبنا الواو ياءً وأدغمنا، طب والضمة التي قبل الواو؟ قلبناها كسرة للمناسبة، فقيل: «مسلمي»، هكذا العرب، العرب تقول: «مسلميَّ».

لكن ما الذي حدث؟ الذي حدث، «مسلمون، مسلمُوي، مسلمُي، مسلميّ».

فإذا قلنا: «جاءَ مسلميَّ»، أو «جاءَ زائرِيَّ»، «جاء»: فعل ماضٍ، و«زائريّ»: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الياء المنقلبة عن الواو.

أو تقول: علامة رفعه الواو المنقلبة ياءً.

واضح أو أعيد الإعراب يا إخوان؟ وظاهر ممتاز.

من ذلك: قول أحد المغاربة:

أَفِـدْنِي نبيـهَ العصـرِ مـا جمـعُ سـالم ... أَتَـــى لـــذكورٍ وهـــو باليـــاء يُرفـــعُ

فأجبته:

جوابُك يا شيخَ النُّحاةِ جميعِهم ... ومَن لجميع المشكلاتِ سيدفع
بَدا في أتَانَا مُسلِمي فرفعُهُ ... بياءٍ لغير والحقيقةُ تَتْبَعُ

رد عليه بعضهم بهذين البيتين.

إذًا انتهينا من الياء، فهي تُدغم في ياء المتكلم، وانتهينا من الواو وهي أيضًا تُدغم في ياء المتكلم بعد قلبها ياءً، بقيت الألف.

الألف ما حكمها؟ قال في ذلك ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَأَلِفًا سَلِّمْ»، إذًا حكم الألف إذا وقعت في هذه الأسماء عند إضافتها إلى ياء المتكلم، أنها تسلم، ولا تُقلب ياءً وتُدغم في الياء.

الألف في آخر المقصور، مثل «الفتى»، فتُضيفه إلى نفسك وتقول: «فتايّ»، وعصى «عصاي»، و«مستشفى»: مستشفاي، و«ليلى»: ليلاك وهذه «ليلاي» تبقى الألف، ما تُقلب ياءً وتُدغم في الياء في ياء المتكلم.

وكذلك الألف في المثنى، كصاحبان، تقول: «جاءَ صاحباي»، فهذا قوله: «وَأَلِفًا سَلِّمْ»

ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لغة هُذيلٍ في المقصور، المختوم بألف، فقال:

وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ ... هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ

فهناك لغة لهذيل -قبيلة هذيل قبيلة معروفة من قبائل العرب- في المقصور دون المثنى المرفوع، المثنى المرفوع ليس فيه إلا أن تسلم الألف، لكن في المقصور في ألف المقصور هذه اللغة عن هذيل. وبعض العرب يُجيزون أن تبقى الألف كبقية العرب «فتاي»، ويجيزون أن تُقلب الألف ياءً، فتُدغم حينئذٍ في ياء المتكلم.

فيقولون في الإضافة إلى الفتى: «فتاي وفتَيَّ»، و«عصاي وعصيَّ»، و«ليلاي وليليَّ».

ومن ذلك: قول شاعرهم -وهو أبو ذؤيب الهذلي- هذا شاعر فحل، مات أبناؤه الخمسة في وقتٍ واحد، في طاعون واحد، فقال مرثية عينية، تُعد عند كثيرٍ من العلماء كالأصمعي وغيره، عند أكثر نُقَّاد الأدب العربي أنها أفضل مرثية قالتها العرب.

عَيْنِية أبي ذؤيب الهذلي في مرثية أبنائه الخمسة، طويلة، فيها أبيات مشهورة يقول:

أودى بنـــي وأعقبـــوني حســـرة ... عنــد الرقــاد وعبــرة مــا تقلــع
فــالعين بعــدهم كــأن حــداقها ... ســملت بشــوك فهــي عــور تــدمع
ســبقوا هــواي وأعنقــوا لهــواهم ... ففقــدتهم ولكــل جنــب مصــرع
فلبثــت بعــدهم بعــيش ناصــب ... وإخــال أني لاحــق مســتتبع
ولقــد حرصــت بــأن أدافــع عــنهم ... فــإذا المنيــة أقبلــت لا تــدفع
وإذا المنيــة أنشــبت أظفارهــا ... ألفيــت كــل تميمــة لا تنفــع

القصيدة طويلة، وكلها أبيات جميلة، وفيها حِكَم، ويستشهد بها العلماء كثيرًا في النحو وفي الأدب، وفي علوم كثيرة جدًّا، ويستشهد بها الحكماء أيضًا في مواضع كثيرة جدًّا.

من ذلك مثلًا: معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في آخر حياته عندما مرض وضعف في مرض موته، فدخل عليه أحد أعدائه، كأنه يشمت به، فمعاوية كان يظهر التجلد والصبر والقوة، ويقول:

وتجلّــدي للشّــامتين أريهــم ... أنّــي لريــب الــدّهر لا أتضعضــع

فيرد عليه خصمه ويقول:

وإذا المنيـــة أنشـــبت أظفارهـــا ألفيـــت كـــل تميمـــة لا تنفـــع

ومات معاوية في هذا المرض رَحِمَهُ ٱللَّهُ ورضي عنه.

الشاهد في هذه القصيدة:

ســبقوا هــواي وأعنقــوا لهــواهم ففقــدتهم ولكــل جنــب مصــرع

فقوله: «**هواي**» أصلها: هوايا، ثم قلب الألف ياءً وأدغمها، على لغة هُذيل.

وأما قوله: «**أودى بني**»، «بنيَّ» أصلها بنون، ثم دخلت ياء المتكلم، «بَنوي» فقال: «بَنِيَّ»، فهذا قول العرب كلهم، أن جمع المذكر السالم بالواو «جائرون، مسلمون، بنون» إذا أضفت إلى ياء المتكلم، فإنك تقلب الواو ألفًا فتُدغم، فتقول: «بنيَّ»، فلا شاهد فيه.

وكذلك قرأ بعض القُراء كالجعبري وابن أبي إسحاق، وغيرهم، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ﴾ [طه: ١٢٣] «فمن اتبعَ هُدَيّ»، وقوله تعالى: ﴿هِىَ عَصَاىَ﴾ [طه: ١٨]، «هيَ عصيّ» على هذه اللغة.

إذًا يا إخوان، هذه الأسماء الأربعة: المقصور، والمنقوص، والمثنى، وجمع المذكر السالم، ما حكمها عند إضافتها لياء المتكلم؟ أما ياء المتكلم نفسها فيجب فتحها، وأما آخر هذه الأسماء فيجب إسكانها، على التفصيل السابق، الياء والواو يُدغمان، والألف لا تُدغم إلا في لغة هذيل.

أما ما سوى هذه الأسماء الأربعة من بقية الأسماء، كقولك مثلًا: «كتابِي» و«سيارتِي» و«بيتِي» و«ربي»، وجمع التكسير «كُتُبِي» و«أقلامِي»، وجمع المؤنث السالم «سياراتِي»، أو نحو ذلك، فإن آخر هذه الأسماء عند إضافتها إلى ياء المتكلم يجب كسرها، وهذا الذي قلناه في البداية.

أما ياء المتكلم نفسها، فيجوز فتحها: «قرأتُ كتابيَ قراءةً متأمِّلة»، ويجوز إسكانها: «قرأتُ كتابي قراءةً متأمِّلَة»، والإسكان هو الأكثر، ويجوز حذفها وإبقاء الكسر دليلًا عليها، تقول: «قرأتُ كتابِي قراءةً متأملَة»، هذه الأوجه الكثيرة المستعملة في ذلك.

والأمثلة والشواهد على ذلك كثيرة جدًّا، لكن نمثل للوجه الثالث وهو حذف ياء المتكلم وكسر ما قبلها.

ياء المتكلم عمومًا، سواء دخلت على اسم -كما نتكلم عليه الآن- عند إضافتها إلى اسم «كتابِي، صدِيقِي، ربي»، أو عند دخولها على فعل كـ «أكرمنِي، أعطانِي، سمِعَنِي»، ونحو ذلك؛ لك فيها الفتح، لك فيها الإسكان وهو الأكثر، ولك الفتح وهو جائز، ولك حذف الياء وكسر ما قبلها.

الوجه الثالث: هذا حذف الياء وكسر ما قبلها، يكثر في السجع، وفي فواصل القرآن الكريم، الفواصل في القرآن الكريم، يعني: آخر الآية.

فمن ذلك مثلًا: قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥]، ﴿مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾، ﴿وَعِيدِ﴾ هنا مفعول به منصوب، لماذا لم يقل: «من يخاف وعيدًا؛ لأن هذا مضاف إلى المتكلم، يعني: من يخافُ وعيدي ثم حُذفت ياء المتكلم، وبقيت الكسرة دليلًا عليها، ولهذا لو وصلت ستصل بالكسر، ﴿من يخاف وعيدي بسم الله الرحمن الرحيم﴾.

قال تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزمر: ١٧] ما قال: «فبشر عبادًا»، ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾؛ لأنه ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨].

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦] تنظر في المصحف تجد أنه

في دين عليها كسرة، ﴿لكم دينكم ولي دين بسم الله﴾، فحذفت ياء المتكلم، وأُبقيت الكسرة دليلًا عليها.

قلنا: هذا الحكم أيضًا يشمل الفعل، أو اتصلت ياء المتكلم بالفعل، كقوله تعالى: ﴿رَبِّىٓ أَكۡرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥]، أي: أكرمني، و﴿أَهَٰنَنِ﴾ [الفجر: ١٦]، أي: أهانني، وهو كثير.

قال تعالى: ﴿مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمۡرًا حَتَّىٰ تَشۡهَدُونِ﴾ [النمل: ٣٢]، ﴿حَتَّىٰ﴾ من الحروف التي ينتصب المضارع بعدها، فـ﴿تَشۡهَدُونَ﴾ بعدها مرفوع أم منصوب؟ منصوب، منصوب ﴿تَشۡهَدُونَ﴾، ما نقول: مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، ولكن أصل الآية -والله أعلم: ﴿مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمۡرًا حَتَّىٰ﴾ [النمل:٣٢]: تَشهدونِي.

ولو كان مرفوعًا لقيل: «تَشهدونَنِي»، بنونين: نون الرفع ونون الوقاية، عندما دخلت حتى صار الفعل منصوبًا، وعلامة نصبه حذف النون، فحذفت النون حتى «تشهدوني»، ثم حذفت ياء المتكلم وبقيت الكسرة دليلًا عليها، فقيل: ﴿حَتَّىٰ تَشۡهَدُونِ﴾ [النمل:٣٢].

وتقول العرب: «أعْطِنِ»، أي: أعطني، و«اسمعْنِ يا زيد»، أي: اسمعني. وهذا كثير في الكلام.

فإن وقع الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مناديًا لو ناديته: «يا صديقي»؛ لجاز لك في ياء المتكلم هذه الأوجه «يا صديقيَ تعال» بالفتح، «يا صديقِي تعال» بالإسكان، «يا صيديقِ تعال» بالحذف.

ويجوز أوجه أخر سيأتي ذكرها -إن شاء الله- وشرحها في باب النداء، كقولك: «يا صديقُ تعال»، و«يا صديقَ تعال»، و«يا صديقًا تعال».

فهذا ما يتعلق -يا إخوان- بهذا الفصل الذي عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ للكلام على الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم، وبه ينتهي كل الكلام على ما يتعلق بالإضافة.

إن كان هناك سؤال -يا إخوان- أو ندخل -مستعينين بالله- في الباب التالي، هناك سؤال؟ تفضل.

الطالب:...

الشيخ: قلنا: لغة هذيل هذه اللغة، تُجيز إبقاء الألف وتجيز حذف الألف، وتجيز قلب الألف ياءً وإدغامها، فإن قلت لي: الشاعر أبو ذؤيب ماذا قال؟ «سبقوا هواي»، أم قال: «سبقوا هويّ»؟ أم قال الوجهين؟

كونه قال الوجهين هذا بعيد، هو قال أحدهما، ومع ذلك نجده في الكتب، نجد هذا البيت في الكتب بالروايتين، «سبقوا هواي»، و«سبقوا هويّ».

فالجواب عن ذلك: أما النحويون فلا يهمهم ما قال الشاعر، لا يهمنا ما قال الشاعر، ما قال أبو ذؤيب، وإنما هذا عمل الرواة، الراوي يعني: الأدباء هم الذين يهمهم ماذا قال الشاعر، أما النحويون فيهمهم ماذا قال المُحتج بلغتهم.

فالشاعر قال: «سبقوا هواي»، ثم الراوي عن هذا الشاعر فصيح مُحتج بلغته، فقد يراه إلى «سبقوا هويّ»، فالنحوي روى عنه: «سبقوا هويّ»، والعرب يروون هذه القصيدة كما قال الشاعر بلغة الشاعر، وربما يكون الراوي يرويها بلغته؛ لأن هناك خلافًا بين لغة العرب، ثم يأتي بعد ذلك الرواة وينقلون.

الأصمعي يرويها كما سمعها من العرب، طبعًا سمعها من أبي ذؤيب، والآخر سمعها من راوٍ آخر، والثالث سمعها من راوٍ رابع وخامس، ذلك كلهم محتج برواياتهم؛ لأنهم -أي: النحويين- لا يروون إلا عن محتج به، فهذا الراوي محتج

به، فهم يروون كلامه.

ولهذا لو نظرت في كتب النحو -وخاصة الكتب المتقدمة- لا يذكرون اسم الشاعر، لا يقولون: قال فلان، سيبويه في المشهور لم يعزُ الأبيات التي في كتابه، هي قرابة الألف وخمسمائة بيت، وإنما قال الشاعر فقط، مع أن بعضها أبيات معروفة مشهورة في المعلقات السبع.

قالوا: إن السبب في ذلك أنه يعلم أن هذه الأبيات وهذه القصائد التي قالها الشعراء، غيَّرتها العرب كثيرًا، فكل راوٍ يروي بلغته، فلا يريد أن ينسب إلى الشاعر هذا البيت، وربما يكون غَيَّر مغيرٌ، غير الذي قاله الشاعر، والنحوي -كما قلنا- لا يهمه ماذا قال الشاعر، وإنما يهمه ماذا روى عن الفصحاء البلغاء الفصحاء المُحتج بكلامهم، ثم جاء من بعدهم بعد ذلك ونسبوا هذه الأبيات واهتموا بها، وهذا الأمر مهم، أنت تجد بعضهم يبالغ في الإنكار على هذه المسألة في كتب أُلفت في هذه المسألة، وروى فلان، روى سيبويه هذا البيت، وهذا خلاف الرواية الصحيحة التي قالها الشاعر، وتكلم... كتب كثيرة مؤلفة قديمًا وحديثًا؛ لأنهم غفلوا عن هذا الأمر.

النحوي لا يهمه ماذا قال الشاعر، يهمه ما رُوي عن الفصحاء المُحتج بهم، نعم تحرير ما قاله الشاعر؛ لمعرفة ما قاله الشاعر فقط، لا لرد الرواية الأخرى.

تفضل، سؤال آخر يا إخوان؟

إذًا ندخل في الموضوع الجديد؛ لأنه موضوعٌ جديد ليس بابًا جديدًا فقط، بل هو موضوعٌ جديد؛ لأننا تكلمنا قبلُ على ترتيب ابن مالك للنحو أكثر من مرة، فلا داعي لإعادة هذا الكلام.

لكن ابن مالك كان يتكلم على المجرورات، تكلم على المجرور بالحرف

حروف الجر، أما المجرور بالإضافة -باب الإضافة- انتهى الكلام الآن على المجرورات.

الآن سينتقل إلى موضوعٍ جديد، وهو **الكلام على الأسماء العاملة عَمَل أفعالها**.

الأسماء العاملة عَمَلَ أفعالها؛ مبتدأ بإعمال المصدر، فلهذا الباب الذي ذكره بعد باب الإضافة هو باب «**إعمال المصدر**».

نقرأ الأبيات ثم نُعلق بما تيسر -إن شاء الله- قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

٤٢٤. بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ   مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ
٤٢٥. إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُل   مَحَلَّهُ وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ
٤٢٦. وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ   كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ
٤٢٧. وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ   رَاعَى فِي الاتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

أربعة أبيات ذكرها في هذا الباب، باب «إعمال المصدر».

فبعد أن انتهى ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الكلام على ما يعْمَلُ أصالةً من الأسماء والأفعال والحروف. حروف الجر تعمل أصالة.

الأفعال ترفع الفاعل، تنصب المفعول به أصالة.

بعد أن انتهى من الكلام على ما يعمل أصالة، انتقل الآن إلى الكلام على ما يعمل بالنيابة، على ما يعمل بالنيابة والتشبيه، وهي الأسماء العاملة عمل أفعالها.

أسماء الأصل فيها أنها لا تعمل، ولكنها عملت حملًا لها على أفعالها، تشبيهًا لها بأفعالها، نيابة عن أفعالها، حملوها حملًا على أفعالها، فأُعملت عمل أفعالها،

فعملها حينئذٍ ليس عملًا أصيلًا، لم تعمل بالأصالة، وإنما عملت بالحمل والتشبيه، والفرعية، فلهذا أخرها.

وتأخيرها إلى هذا المكان ترتيب منطقي وصحيح ومقبول من ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والأسماء التي تعمل عمل أفعالها، كم؟ ستة:

- المصدر.
- اسم الفعل.
- اسم الفاعل.
- اسم المفعول.
- الصفة المُشبهة.
- اسم التفضيل.

هذه أسماء لكنها قد تعمل عمل أفعالها، المصدر واسم الفعل، طيب والأربعة الباقية: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المُشبهة، واسم التفضيل، هذه الأربعة الباقية هي التي يسميها النحويون الأوصاف، جمع وصف، هذه هي الأوصاف، ويسمونها أيضًا الأسماء المُشتقة العاملة عمل فعلها.

عرفنا الآن -يا إخوان- الأسماء العاملة عمل أفعالها، وأنها ستة.

نظر الآن إلى ابن مالك كيف رَتَّبها في «الألفية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، رتبها بهذه الطريقة، ذكر:

- إعمال المصدر.
- فإعمال اسم الفاعل واسم المفعول.

- فأبنية المصادر.
- فأبنية أسماء الفاعلين، والمفعولين، والصفات المُشبهة.
- فإعمال الصفة المُشبهة باسم الفاعل.
- ثم انتقل فتكلم بعد ذلك على التعجب.
- ثم على نِعْمَ وبِئس في المدح والذم.

ثم عاد إلى الأسماء العاملة عمل أسمائها، فتكلم على:

- إعمال اسم التفضيل، ثم خرج فتكلم بعد ذلك على التوابع مرتبة:
- النعت.
- فالتوكيد.
- فالعطف.
- فالبدل.

ثم تكلم على النداء، وتوابعه الكثيرة: كالترخيم، والاستغاثة... إلى آخره.

ثم عاد بعد ذلك وتكلم على أسماء الأفعال.

وترتيبه هذا فيه نظر، وهو ترتيب منقود، وفيه اضطراب؛ لأن كل ما سبق أحسن ابن مالك ترتيبه، وأُعجب به النحويون كثيرًا، وصار ترتيب النحو إلى الآن على هذا الترتيب، لكن مِنَ الآن فصاعدًا صار في ترتيبه اضطراب.

فأكثر المتأخرين بعد ذلك حاولوا أن يرتبوا النحو ترتيبًا يرونه أفضل، فهنا حينما يصل إلى هنا ماذا يذكرون؟ يذكرون الأسماء العاملة عمل أفعالها متتابعة:

- المصدر.

- اسم الفعل.

- ثم الأسماء المشتقة العاملة عمل الفعل: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل.

- ثم التوابع: النعت، العطف، التوكيد، البدل.

- ثم بقية الأحكام.

أيضًا نلاحظ في ترتيب ابن مالك -يا إخوان- ذكر إعمال المصدر، ثم إعمال اسم الفاعل واسم المفعول، ثم أبنية المصادر، ثم أبنية أسماء الفاعلين، والمفعولين، والصفة المشبهة، فذكر الإعمال قبل الأبنية.

وكان الأفضل والترتيب المنطقي أن يذكر الأبنية قبلًا، يذكر أبنية المصادر، يعني: أوزان المصادر، كيف تُصاغ أبنية المصادر؟ ثم يذكر إعمال المصدر، ثم يذكر أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة، ثم يذكر إعمال اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المُشبهة.

أما نحن في الشرح فإننا سنتابع إمامنا ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ترتيبه، فسنبدأ بالكلام على «إعمال المصدر».

فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ

المصدر شرحناه من قبل وعرَّفناه، فمن يُذكرنا يا إخوان بتعريف المصدر؟ المصدر يا شباب: هو الاسم الدال على مجرد الحدث، يعني: اسمًا لا يدل إلا على حدث، فإن وجدنا كلمة تدل على حدثٍ وزمان، فهذه الكلمة نُسميها فعلًا، هذا هو الفعل.

الفعل: ما دل على حدث وزمانه.

إن وجدنا كلمة تدل على حدث وصاحب هذا الحدث، وبالتحديد نقول: إن وجدنا كلمة تدل على حدث وفاعل هذا الحدث؛ كجالس، «جالس» تدل على الحدث، وهو الجلوس، وتدل على فاعله، فالذي يدل على الحدث وفاعله نسميه اسم فاعل، وقد يكون صفة مُشبهة، مشبهة بماذا؟ مشبهة باسم الفاعل.

فقولك: «بطل»، مَن البطل؟ الذي يفعل البطولة، فاعلها، فبطل تدل على الحدث البطولة، وتدل على فاعلها.

والاسم الذي يدل على الحدث ومفعوله، يعني: ومن وقع الحدث عليه، اسم مفعول.

أما الكلمة التي تدل على الحدث فقط، تدل على مجرد الحدث ولا تدل على شيء آخر، فهي المصدر؛ كالجلوس، الجلوس يدل على فعل الجلوس، لكن يدل على زمانه، هذا في الماضي أو في المستقبل أو الآن؟ لا يدل على فاعله على مفعوله على مكانه على زمانه، ما يدل على شيء سوى الحدث.

المصدر هو: الاسم الدال على مجرد الحدث، هذا التعريف العلمي.

أما التعريف التعليمي للمصدر، فإنهم يقولون في المصدر هو: التصريف الثالث للفعل، صرِّف الفعل التصريف الثالث هو المصدر، جَلَسَ يجْلِس جلوسًا، خَرجَ يخرُج خروجًا، شرِبَ يشربُ شربًا، ذَهَبَ يذهب ذَهابًا، طبعًا لو أوزان وأبنية مختلفة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ

قوله: «ألحق»، يدل على أن عمل المصدر عملٌ غير أصيل، وإنما هو بالحمل

والإلحاق بالفعل.

إذًا فالمصدر إذا أُعمل، فإنه يُلحق بماذا؟ بأي فعل؟ بفعله هو، فإذا كان فعله لازمًا؟ ما معنى «لازمًا»؟ يعني: يرفع فاعلًا، ولا ينصب مفعولًا، فالمصدر كذلك، يجوز إعمال المصدر، جائز ليس واجبًا، الأصل الفعل إعماله واجب، لكن الفرع لا بد أن ينحط عن الأصل درجة، إعمال المصدر جائز.

فمصدره يجوز أن يرفع فاعلًا، فلك أن تقول: «عجِبْتُ من قيامِ زيدٍ» بالإضافة، ولك أن تقول: «عجِبْتُ من قيامٍ زيدٌ»، أي: عجبتُ من أن قام زيدٌ، أو عجبتُ من أن يقومَ زيدٌ. هو فاعل القيام، فلك أن ترفع هذا الفاعل بمصدره، «عجبتُ من قيامٍ زيدٌ»، يعني: من أن يقوم زيدٌ، ويجوز لك الإضافة «عجبتُ من قيامِ زيدٍ».

«زَهقَ الباطِلُ»، فعل وفاعل، ثم تقول بعد ذلك: «يسُرّنِي زُهوق الباطل»، لك أن تضيف: «يسرّني زهوقُ الباطلِ»، ولك أن تُعمل المصدر عمل فعله فترفع به الفاعل فتقول: «يسرني زهوقٌ الباطلُ»، تقصد: يسرني أن يزهق الباطل.

وإذا كان فعله يرفع فاعلًا وينصب مفعولًا واحدًا، يعني: إذا كان فعله متعديًا إلى مفعولٍ واحد، فالمصدر كذلك، يجوز أن يُعمل هذا العمل، فيرفع الفاعل وينصب المفعول به، فتقول: «عجِبْتُ من عقوقٍ الولدُ أباه» بالإعمال، ولك أن تضيف إلى الفاعل فتقول: «عجبتُ من عقوقِ الولدِ أباه»، فإن أضفت قلنا: إن المصدر أُضيف إلى فاعله، ونصب مفعوله.

وإن أعملته في الفاعل والمفعول معًا، فتقول: «عجبتُ من عقوقٍ الولدُ أباه»، تعني: عجبت من أن يَعُقّ الولدُ أباه.

وكذلك يتعدى بحرف الجر الذي يتعدى به فعله، فتقول: «أعجَبنِي مرورُكَ

بزيدٍ وجلوسُكَ على الكرسِي»، كما تقول: «أعجبَنِي أن تَمُرَّ بزيدٍ وأن تجلِس على الكرسي» يعمل مثله.

وإذا كان فعله متعديًا إلى مفعولين؟ يعني: يرفع فاعلًا وينصب مفعولين، فيجوز فيه أن يعمل عمله، فتقول: «عجبتُ من إعطاءٍ زيدٌ عمرًا درهمًا» بالإعمال، تعني: عجبتُ من أن يُعطيَ زيدٌ عمرًا درهمًا.

ويجوز لك أن تضيف المصدر إلى فاعله، وتنصب به المفعول، فتقول: «عجبتُ من إعطاءِ زيدٍ عمرًا درهمًا»، فنقول: إن المصدر أضيف إلى فاعله، ونصب مفعوليه.

وإذا كان الفعل متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل، أي: يرفع فاعلًا، وينصب ثلاثة مفاعيل، فيجوز للمصدر أن يعمل عمله، فتقول: «عجِبتُ مِن إعلامٍ زيدٌ عمرًا بكرًا مسافرًا»، تريد: عجبتُ مِن أن يُعلِمَ زيدٌ عمرًا بكرًا مسافرًا.

ولك أن تضيف المصدر إلى فاعله، فتقول: «عجبتُ من إعلامِ زيدٍ عمروًا بكرًا مسافرًا»، فنقول: إن المصدر أضيف إلى فاعله، ونصب مفاعيله الثلاثة.

كل ذلك مفهوم من قول ابن مالك السابق:

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ

أي: ألحقه بفعله في كل هذه الأوجه من أوجه العمل.

ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك أن هذا الحكم الذي ذكره للمصدر، يشمل جميع المصادر أو جميع أحوال المصادر، سواءٌ كان المصدر مضافًا، أم كان مُعرفًا بـ«أل»، أم كان مجردًا، يعني: مجردًا من الإضافة ومن «أل»، يعني: منونًا.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ

يعني: حالة كونه مضافًا أو مجردًا أو مع «أل».

ورتبها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بحسب الأكثرية، فأكثر ما يعمل المصدر وهو مضاف، وبعد ذلك وهو مجرد، وإعماله وهو معرف بـ«أل» قليل جدًّا، ولكنه جائز.

فإعماله مضافًا هو الأكثر، وسيأتي كلام خاص على إضافته، قلنا: إنه يجوز أن يضاف ويجوز أن يُعمل، لكن كلامنا الآن سيكون أكثر على إعماله، وإضافته ستأتي في بيت قادم -إن شاء الله.

فيجوز أن تضيفه ويجوز أن تُعمله، فإذا أضفت المصدر تضيفه إلى ماذا؟ لك أن تضيفه إلى فاعله، ولك أن تضيفه إلى مفعوله، لك أن تضيفه إلى فاعله، وهذا هو الأكثر؛ كقولك: «عجبتُ من ضربِكَ زيدًا»، أي: عجبتُ مِن أن تَضرِبَ زيدًا، وتقول: «أعجبَنِي إكرامُ الطلابِ الأستاذَ»، أي: أعجبني أن يُكرِمَ الطلابُ الأستاذَ، فأضفت المصدر إلى الفاعل، ولك أن تُعمل ويجوز أن تُعمل فتقول: «أعجبَنِي إكرامٌ الطلابَ الأستاذَ».

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ﴾ [الحج: ٤٠]، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ ﴿دَفْعُ﴾ مصدر، وقد أضيف إلى فاعله لفظ الجلالة، ونصب مفعوله ﴿ٱلنَّاسِ﴾.

والمعنى -والله أعلم: ولولا أن دفع الله الناسَ، أو لولا أن يدفع الله الناسَ، فهنا جاء على الأكثر إضافة المصدر إلى فاعله، ولك في اللغة أن تُعمل هذا المصدر في الفاعل، فتقول: «ولولا دفعٌ اللهُ الناسَ».

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [النساء: ١٦١] أتى بالإضافة، أضيف إلى الفاعل، ونصب المفعول به.

أي: ولولا أن أخذوا الربا، وأن أكلوا أموال الناس بالباطل.

ولك أن تُضيف المصدر إلى مفعوله، فترفع حينئذٍ الفاعل، فتقول: «عجبتُ مِن أكلِ الخُبزَةِ زيدٌ»، وتقول: «أعجَبَني إكرامُ الأستاذِ الطلابُ»، «الطلابُ» فاعل مؤخر، يعني: عجبت من أن يأكل الخبزةَ زيدٌ، وأعجبني أن يُكرمَ الأستاذَ الطلابُ، ثم أضفت إلى المفعول به.

ويجوز لك أن تُعمل في الفاعل والمفعول به هنا، فتقول: «عجبتُ من أكلٍ الخبزة زيدٌ»، و«أعجبني إكرامٌ الأستاذَ الطلابُ».

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

في الآية أكثر من تخريج، من هذه التخريجات المشهورة: أن ﴿حُجَّةٌ﴾ مصدر، والبيت مفعول به، و﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ هو اسم موصول، يعني: الذي و﴿مَن﴾ الفاعل، والمعنى -والله أعلم: ولله على الناس أنْ يحجَّ البيتَ مَن استطاع إليه سبيلًا.

يعني: ولله على الناس أن يحج البيتَ المستطيعُ، يعني: ولله على الناس أن يحج المستطيعُ البيتَ. قدم المفعول به، ثم أضاف المصدر إليه، وفي الآية تخريج مشهور آخر، ولعله أشهر منه.

قال الشاعر:

ألا إنّ ظلم نفسِه المرءُ بيّنٌ ... إذا لم يَصُنْها عن هوًى يَغْلِبُ العقلا

يعني: أن يظلمَ المرءُ نفسَهُ، ثم قدم المفعول به، أن يظلمَ نفسَهُ المرءُ، ثم أضاف: ألا إنَّ ظُلمَ نفسِهِ المرءُ.

وننظر بعد ذلك في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم:٢٨] في الآية قراءتان، قراءة الجمهور ومنهم العشرة، ﴿أَنفُسَكُمْ﴾ بالنصب، والمعنى -والله أعلم: تخافونَهُم كما تخافونَ أنفسكُم.

ثم قلب الفعل إلى مصدر ﴿كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم:٢٨]، فأضاف المصدر إلى فاعله، ونصب المفعول به، وهذا على الأكثر.

وفي قراءة شاذة: «تخافونَهُم كخيفَتِكُم أنفسكم»، فعلى ذلك أن نقول: إن المصدر أضيف إلى مفعوله، ورفع فاعله على تقدير: تخافونهم كما تُخيفُكم أنفسكُم. فـ«أنفسكم» فاعل، ثم قلبنا الفعل إلى مصدر وأضفناه إلى المفعول به.

فهذا هي الحالة الأولى لإعمال المصدر، أن يعمل مضافًا، وهي الحالة الأكثر.

فيُضاف المصدر إما إلى الفاعل وهذا الأكثر، أو إلى المفعول، هذا قوله: «مضافًا».

الحالة الثانية لإعمال المصدر: أن يعمل المصدر مجردًا.

يعني: مجردًا من الإضافة ومن «أل»، يعني: منونًا، وهذا -كما قلنا- أقل من إعماله مضافًا.

ومن ذلك: أن تقول: «عجِبتُ من عقوقٍ الولدُ أباه»، تعني: من أن يعُقّ الولدُ أباه.

ومن الشواهد: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ۝١١ فَكُّ رَقَبَةٍ ۝١٣ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي

مَسۡغَبَةٖ﴾ [البلد: ١٢-١٤] ما العقبة؟ العقبة: فك رقبة، أو إطعامٌ يتيمًا في يومٍ، في مسغبة ﴿مَسۡغَبَةٖ﴾ [البلد:١٤]، يعني: مجاعة. العقبة: فك رقبة، أو أن تُطعِم يتيمًا، ثم قلب الفعل إلى مصدر، ﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ ١١ فَكُّ رَقَبَةٍ ١٣ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ﴾ [البلد:١١-١٤] يتيمًا، فاعل المصدر هنا وهو منون، يعني: مجردًا.

ولو أردت أن تُقدر الفعل لقدرته، لكن المعنى هنا على حذفه، يعني: أن تُطعموا يتيمًا.

ومن ذلك: قول الشاعر:

بضَـــرْبٍ بالســـيوف رُؤوسَ قـــوم ... أَزَلْنـــا هـــامَهُنَّ عـــن المقيـــل

«**بِضَربِ بالسيوفِ رؤوسَ قومٍ**»، أي: بأن نضرب رؤوسَ قومٍ بالسيوف.

فقال: «بضربٍ رؤوسَ قومٍ بالسيوف»، فأعمل المصدر وهو منون، أي: مجرد.

والحالة الثالثة لإعمال المصدر -وهي أقل الحالات: أن يعمل وهو معرفٌ بـ«أل»:

كأن تقول: «عجبتُ من الضربِ زيدًا»، يعني: عجبت من أن تضربَ زيدًا.

طبعًا هذا قليل جدًّا، سنمثل ببعض الأمثلة والشواهد.

ومن ذلك: قال الشاعر:

ضـــــعيفُ النكايـــــةِ أعـــــداءَه ... يخـــالُ الفِـــرارَ يُراخـــي الأجـــل

يظن الفرار يُبعد الأجل، «ضعيف النكاية أعداءه»، يعني: هو ضعيفٌ أن يَنْكَى أعداءهُ، فأعمل المصدر المُعرَّف بـ«أل»، «ضعيفُ النكاية أعداءه»، يعني: أن ينكى أعداءه.

ومن ذلك: قول الشاعر:

فإنَّـــك والتـــأبينَ عُـــرْوَة بعـــدما دعـــاكَ وأيـــدينا إليـــه شـــوارعُ

إلى آخر القصيدة، يعني: فإنك وأن تُؤبِن عروةَ.

ومن ذلك: قول الشاعر:

لقـد علمـتْ أولـى المغيـرة أنَّنـي كَرَرْتُ فلم أنكلْ عن الضَّرْبِ مسْمعا

يعني: «فلم أنكل»: فلم أتراجع، يعني: فلم أنكل عن أن أضربَ مسمعًا.

و«أولى المغيرة»، «أولى»: مؤنث أول، و«المغيرة»: الخيول المغيرة، يمدح نفسه أنه في أول صفوف القتال، أول صفوف القتال الخيول التي في القتال، فاعلم أنني لا أنكل عن هذا العمل.

ومن ذلك: قول الشاعر -وإن كنا لا نوافق على معناه- قال:

عجبـت مـن الـرزق المسـيء إلهـه وللتـرك بعـض الصـالحين فقيـرا

أعمل المصدر المعرف بـ«أل» وهو الرزق، على معنى: عجبتُ أن رزقَ المسيءَ إلهه، «المسيءَ» مفعول به مقدم، «إلهه» فاعل مؤخر، عجبت من أن رزق المسيءَ إلهه، وعجبتُ من أن ترك بعض الصالحينَ فقيرًا، فأعمل المصدر المعرف بـ«أل».

ونحن نقول لهذا الشاعر وأمثاله: لله عَزَّوَجَلَّ الحكمة البالغة في كل ما يفعل، فهو عَزَّوَجَلَّ أعلم بما يصلح خلقه، فلو رأيت فقيرًا.

فاعلم أن الفقر خير له، ولو كان غنيًّا ربما كان شرًّا له، والعكس صحيح، والإيمان بالقدر لا يعني: الاستسلام لمثل هذه الأمور، وإنما يعني: الرضا بقضاء الله عَزَّوَجَلَّ، وعدم التسخط، وحمد الله عَزَّوَجَلَّ على جميع نعمه.

ولكن لا يعني: أن الإنسان يُدافع مثل هذه الأمور التي يرى أنها مِن المصائب، فمدافعة القدر من القدر، مدافعة هذه الأمور من القدر، فليست خلافًا للقدر، أو طعنًا في القدر.

هذا ما أمكن قوله في شرح البيت الأول فقط، من إعمال المصدر، فيبقى الكلام على الثلاثة الأبيات الباقية، نُرجِئها -إن شاء الله- للدرس القادم.

إن كان هناك من سؤال يا إخوان قبل أن نختم؟ تفضل.

الطالب:...

الشيخ: بالنسبة للمصدر، يقولون: فاعله يجوز حذفه، فيذكرون ذلك من المواضع التي يجوز فيها حذف الفاعل؛ لأنه -كما قلنا- فرع، والفرع دائمًا ينحط عن الأصل.

وهذا أيضًا يُطلعنا على سر من أسرار اللغة، لماذا نستعمل المصدر، ونستعمل الفعل والمعنى متقارب؟ نقول: المصدر يعمل عمل فعله، فقولك: «عجبتُ من إكرامِ زيدٍ عمرًا»، يعني: عجبت من أن يُكرم زيدٌ عمرًا. فالمعنى متقارب، نعم هذا المعنى الإجمالي، هذا المعنى الصناعي، لكن ليس المعنى متطابقًا، وليس المعنى واحدًا، الفصحاء البلغاء يعرفون أن هذا غير هذا.

«عجبتُ من أن يضربَ زيدٌ عمرًا»، لا يؤدي المعنى الدقيق الذي يؤديه «عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمرًا»، المصدر له معنى، والفعل له معنًى.

فلهذا من المعاني الدقيقة في استعمال المصدر، أنك تقدر حذف الفاعل، لا تريد الفاعل، تريد فقط الفعل ومفعوله، أو الفعل وفاعله، الذي سيأتي في الدرس القادم -إن شاء الله- أن المصدر وإن كان بمعنى فعلٍ متعدٍّ، يعني: لوكان هناك فاعل ومفعول، ومع ذلك يجوز أن تذكر فاعله ومفعولَه، ويجوز لك أن تضيفه إلى

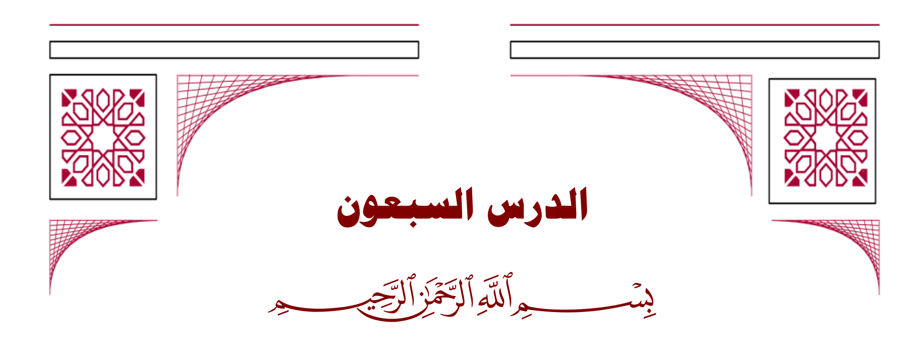
الفاعل، وتقصد المفعول به، ويجوز أن تضيفه إلى المفعول به وترفع الفاعل، ويجوز لك أن تضيفه إلى الفاعل وتحذف المفعول به، ويجوز لك أن تضيفه إلى المفعول به وتحذف الفاعل. كل هذا جاز لأنها أساليب، هي أساليب المعنى الدقيق الذي يريده العربي، يعبر عنه بأي أسلوب من هذه الأساليب.

وهذا سيأتي تفصيله -إن شاء الله- عند شرح البيت الثالث، أو الرابع، الثالث نعم.

سؤال آخر يا إخوان.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس السبعون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، هذه ليلة الإثنين، الثامن والعشرين من شهر جُمادى الأولى من سنة ١٤٣٢ من هجرة المصطفى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ نعقد فيها الدرس المكمل للسبعين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» -عليه رحمة الله تعالى- في هذا الجامع «جامع الراجحي»، في حي الجزيرة، في مدينة الرياض.

وقد بدأنا في الكلام يا إخوان في الدرس الماضي على «باب إعمال المصدر»، وشرحنا منه بيتًا واحدًا، وبقيت ثلاثة أبيات نشرحها -إن شاء الله تعالى- في هذا الدرس، وفي مستفتح هذا الدرس نقرأ الأبيات التي عقد ابن مالكٍ الباب عليها.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ ... مُضَافًا أوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلْ ... مَحَلَّهُ وَلاِسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ ... كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ   رَاعَى فِي الاتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

فذكرنا في الدرس الماضي عندما ذكرنا البيت الأول: أن المصدر قد يعمل عمل الفعل، ويعمل حينئذٍ مثل فعله، إن كان فعله لازمًا، فيرفع فاعلًا مثله، وإن كان فعله متعديًا، رفع فاعلًا ونصب مفعولًا به، واحدًا أو اثنين أو ثلاثة بحسب الفعل، بحسب تعدي فعله.

وكذلك أن تعدى بحرف جر فإنه يتعدى بمثل ما يتعدى به فعله، وقد ضربنا على ذلك أمثلة كثيرة وشواهد.

أما قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الثاني:

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلْ   مَحَلَّهُ وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

فإنه يقول: بشرط إن كان فعل مع «أن»، أو مع ما يحل محله، يريد أن يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن إعمال المصدر عمل فعله ليس جائزًا بإطلاق، وإنما يجوز بشرط، ما هذا الشرط؟

هو أن يصح إحلال فعلٍ مع «أن» المصدرية، أو مع «ما» المصدرية محله، فإن صح ذلك صح إعماله، وإلا فلا، فإذا صح أن تحذف المصدر، وتُقدر مكانه «أن» المصدرية مع فعل، أو تُقدر مكانه «ما» المصدرية مع فعل، فإن المصدر حينئذٍ يجوز أن يعمل.

وإن لم يتحقق هذا الشرط، فإن إعمال المصدر حينئذٍ ممتنع.

مثال ذلك: أن تقول:

«عجبتُ مِن إكرامِكَ زيدًا» المصدر: الإكرام هنا عَمِل، فأُضيف إلى فاعله، وهو المخاطب، ونصبَ مفعوله، معنى المصدر أوسع من معنى الفعل؛ لأن الفعل يتقيد بكونه فعلًا ماضيًا، فالأصل في زمنه أن يكون ماضيًا، فتقول: «أكرمَ»، أو

يكون فعله مضارعًا، فيحتمل أن يكون زمانه الحال أو الاستقبال.

أما المصدر فلفظه واحد: «إكرام»، يعني: هو مصدر للفعل الماضي «أكرَمَ»، وللفعل المضارع «يُكرم»، وللفعل الأمر «أكرِم»، فالفعل له أشكال، أما المصدر فهو لفظ واحد، ومع ذلك هذا المصدر بلفظه الواحد يحتمل تلك الأزمنة جميعًا، بحسب مرادِ المتكلم.

فقولك: «عجبتُ من إكرامِكَ زيدًا»، قد يكون المعنى أن الإكرام وقع في الماضي، فتقول: «عجبتُ من إكرامِكَ زيدًا»، فإذا أردنا أن نحُل المصدر، نقول: أن يحل محله، إذا أردنا أن نحل المصدر بحرف مصدري وفعل، إذًا سنحله بـ«أن» مع الفعل الماضي، فالتقدير: «عجبتُ من أن أكرَمتَ زيدًا».

وإذا كان قولك: «عجبتُ من إكرامِكَ زيدًا»، أي: أنك ستكرمه في المستقبل، بعد قليل أو غدًا أو في المستقبل عمومًا، فحينئذٍ تحُل المصدر بـ«أن» مع الفعل المضارع، فتقول: «عجبتُ من أن تُكرِمَ زيدًا».

إذًا فالمصدر ينحل بـ«أن» مع الفعل، إذا أردت الماضي فتُقدر «أن» والفعل الماضي، أو إذا أردت الزمن المستقبل، فتُقدر «أن» مع الفعل المضارع.

فإذا كان الزمن زمن المصدر الحال، يعني: «عجبتُ من إكرامكَ زيدًا الآن»، «الآن أُكرم زيدًا»، فأنت تتعجب من ذلك، فتقول: «عجبتُ من إكرامِكَ زيدًا» في الماضي لا، في المستقبل؟ لا، في الحال.

في الحال، يقولون: لا تُقدر «أن»، وإنما تُقدر «ما»، «ما» المصدرية، هي مصدرية أيضًا، وتقدر مع «ما» المصدرية الفعل الماضي أو المضارع؟ لا شك أنه المضارع؛ لأنه الذي يكون زمانه الحال، فتُقدر حينئذٍ المصدر بقولك: «عجبتُ مما تُكرِمُ زيدًا».

و«أن» و«ما» من الحروف المصدرية المشهورة، فتقول في الكلام:

«أن تجلس خيرٌ مِن أن تقوم»، فـ«أن» والفعل مصدر مؤول، يعني: «أن تجلس» هذا اسم، «أن تجلس» مع بعض هذا اسم، ويسمونه اسمًا مؤولًا، لو أردت أن تأوله بمصدر صريح، لكنت تقول: «جلوسُكَ خيرٌ من قيامك»، فـ«جلوسك» كقولك: «أن تجلس»، وقيامك كقولك: «أن تقوم».

فهذا اسم وهذا اسم، «أن تجلس» اسم مؤول، و«جلوسك» اسم صريح.

فإذا صحّ أن يُقدر المصدر بـ«أن» والفعل، أو «ما» والفعل، فإنه حينئذٍ يعمل، وتقول العرب: «حُبُّكَ الشيء يُعمي ويُصِم»، يعني: أن تحب الشيء يعميك ويُصمك.

وقد ذكرنا في الدرس الماضي أمثلة وشواهد كثيرة على إعمال المصدر، نتوقف عند بعضها فقط، ثم نحلها مع أننا في الدرس الماضي كلما ذكرنا مصدرًا عاملًا نحله بـ«أن» والفعل، فمثلًا:

قولك: «أعجَبَني مرورُكَ بزيدٍ»، تحلُّه بماذا؟ إن كان في الماضي يعني: «يُعجبني أن مررتَ بزيدٍ» في المستقبل «يُعجبُني أن تمرَّ بزيدٍ»، طب تقول له وهو الآن مثلًا مار بزيد واقف ينتظر، فتعجب من مروره بزيد «يُعجبُني مروركَ بزيدٍ»، فإذا حللته بالفعل كنت تقول: «عجبتُ مِما تمرُّ بزيدٍ».

وتقول: «عجبتُ من إعطاء عمرًا درهمًا»، فإذا حللته سواء بالماضي أو بالحال، أو بالاستقبال، وعرفنا ذلك، فتقول: «عجبتُ من أن يُعطي زيدٌ عمرًا درهمًا»، أو أن أعطي أو مما أعطي.

و«أعجَبني إكرامُ الطلابِ الأستاذَ»، أي: أعجبني أن يُكرمَ الطلابُ الأستاذَ.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ﴾ [الحج: ٤٠] نُقدره

بـ«أن» والماضي، أو بـ«أن» والمضارع؟ أو بـ«ما»؟ يعني: الزمن هنا الماضي أم الحال أم الاستقبال ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾ [الحج: ٤٠]، الزمن هنا ماضٍ أم حال أم مستقبل؟ نعم يا أخي، يعني: لولا دفع الله في الماضي، طب في المستقبل، في الحال ماذا يسمى هذا الزمن؟ نعم، هذا الزمن المستمر، يسمى الزمن المستمر، وهو زمن معروف في اللغة العربية، يقرره العلماء ونص عليه سيبويه في أول صفحة في كتابه، فذكر أن الزمان قد يكون في الحال، كقولك: «ذهبَ زيدٌ بالأمس»، أو في المستقبل كقولك: «محمدٌ يزوركَ الليلة»، أو يكون لما مضى ولم ينقطع، كما قال سيبويه.

يعني: هناك أفعال لا يُراد بها زمن معين، وإنما يُراد بها الفعل المستمر، يعني: لا يراد أن تربط بزمن مقيد معين محدد، وإنما هي مربوطة بزمن، لكن الزمن مبهم، قد يقع في الماضي أو الحال أو الاستقبال.

كقولهم مثلًا: «القاتلُ عمدًا يُقتل»، أو «الزاني المحصن يُرجم»، ما الزمن هنا للفعل «يقتل» و«يرجم»، مع أنه طبعًا في صيغته مضارع، وعرفنا أن تقسيم الفعل لماضٍ ومضارع وأمر هذا تقسيم بحسب الصيغة، وليس بحسب الزمان.

فقولهم: «يُقتل ويرجم» هنا ليس زمانه الماضي، أو الحال أو الاستقبال، وإنما هو زمان مستمر، يعني: زمانًا مُبهمًا متى ما حصل القتل العمد وقع هذا الفعل، فلهذا قد يكون في الماضي، الماضي القاتل عمدًا في الماضي يُقتل، والآن القاتل عمدًا يقتل، وفي المستقبل القاتل عمدًا يقتل، ولهذا «يقتل» هنا و«يُرجم» ليس زمانه الحال ولا المضي ولا الاستقبال؛ إما أن نقول: زمان مستمر، أو نقول: زمن مُبهم.

ومن ذلك: قولك مثلًا: «الإسلام ينشر العدل في العالم»، الإسلام يعدل في

أحكامه، هذه كلها زمان مستمر.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٧٠] «كان» في الصيغة نقول: فعل ماضٍ، هذا في الصيغة، لكن في الزمن؟ ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٩٦] زمنه في الماضي وفي الحال وفي الاستقبال، يعني: فعلًا مستمرًّا.

وتقول: «الناس يحبونَ المخلص ويكرهون الكذَّاب»، فعل مستمر، وهكذا إذًا فالفعل قد يكون زمانه المضي فقط، كقولنا: «محمدٌ ذهبَ بالأمس»، أو المستقبل فقط كقولك: «محمدٌ يزورُكَ الليلة»، أو الحال فقط كقولك: «أنا أفتح الكتاب»، وكألفاظ العقود: «بعتك، وهبتك»؛ لأن البيع يقع في نفس اللفظ، مع نفس اللفظ.

وقد يكون الزمن الماضي والحال، وقد يكون الزمن الحال والاستقبال، وقد يكون الزمن مستمرًّا يشمل الجميع.

فقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [الحج: ٤٠] هنا الزمن، الصيغة صيغة الدفع ماضٍ، لكن الزمن هو زمن مستمر، أو نقول: مُبهم.

فعلى ذلك ستقدر: فلولا دفع الله الناس، أو فلولا أن يدفع الله الناس، أو فلولا مما دفع، مما يدفع الله الناس، أو يجوز كل ذلك؟ نعم يجوز كل ذلك؛ لأنك في الفعل لا بد أن تذكر فعلًا، وهذا من ميزة المصدر عن الفعل.

وكذلك في اسم الفاعل كما سيأتي، اسم الفاعل أيضًا له زمن؛ لأنه مشتق من فعله، وقد يكون زمنه كل ما ذكر.

فالتمثيل على الأزمنة الخاصة واضحة، أما التمثيل على الزمن المستمر، فكقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، يعني: ملكه أم يملكه الآن، أم سيملكه، أم أنه مالكه في الماضي وفي الحال وفي المستقبل؟ هو فعل مستمر.

فلهذا سنقول فيما بعد ﴿مَلِكِ﴾ هنا، وهي في الماضي، يعني: ملك ملكه، لا شك أنه ملكه عَزَّوَجَلَّ، ومع ذلك لك أن تُعمله؛ لأنه بمعنى الماضي وبمعنى الحال والاستقبال.

وكقولك: «عجبُت من أكلِ الخبزةِ زيدٌ»، والتقدير: عجبتُ من أن يأكلَ الخبزةَ زيدٌ، أو عجبتُ من أن أكلَ الخبزة زيدٌ، وإن كنت تتعجب من أكله في أثناء أكله، في حال أكله، تقول: «عجبتُ مما يأكلُ الخبزةَ زيدٌ».

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ﴾ [البلد: ١٤]، قلنا: التقدير: العقبة فكُّ رقبة أو أن تُطعِمَ يتيمًا.

وتُطبق ذلك في غير ذلك من الشواهد.

أما قولك مثلًا: «صوتُكَ جميلٌ»، «جميلٌ» فعيل، هذا صفة مشبهة، لا نريد كلمة «صوتك»، صوتٌ مصدر، طب هل المصدر هنا يعمل، يعني: هل يجوز أن يعمل؟ الجواب: لا، لماذا؟ لأنه لا ينحل، لا ينحل بـ«أن» والفعل أو «ما» والفعل.

ليس التقدير: أن تُصوِّتَ جميلٌ، أو ما تصوت جميلٌ، فهنا المصدر لا ينحل، فلهذا لا يمكن ولا يجوز أن يعمل؛ لأن الاسم هنا صار خالصًا في الاسمية، فلا يعمل.

وفي آخر البيت قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وَلاِسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ**»، فبيَّن أن اسم المصدر أيضًا مثلُ المصدر، قد يعمل عملَ الفعل بالشرط المذكور.

وما المراد بأسماء المصادر؟ أسماء المصادر، اسم المصدر، هذا مصطلح يريدون به في الأشهر: ما كان أنقص من فعله في الحروف، ما كان أنقص من فعله في الحروف، يعني: ما كان فعله أنقص منه في الحروف.

فإذا قلنا: «أعطى»، فإن مصدره القياسي: أعطى يُعطي إعطاءً.

وقولك: «عطاءٌ» اسم مصدر، فيسمونه اسم مصدر، واسم المصدر كالمصدر في حكمه.

وكقولنا: سلَّمَ يُسلم المصدر تسليمًا، طيب و«سلامًا»؟ اسم مصدر.

وكذلك قولك: «كلمَ يُكلِمُ تكليمًا، وكلامًا»، وكقولك: «أعانَ يُعينُ إعانة»، واسم المصدر: «عونٌ»، و«قبَّلَ يُقبِّلُ تقبيلًا»، واسم المصدر: قُبْلَة... وهكذا.

من إعمال اسم المصدر: قول القطامي:

أكفْـــرًا بعـــد ردّ المـــوتِ عنّـــي وبعـــد عطائـــك المائـــةَ الرتاعـــا

التقدير: أكفرًا، يعني: أأكفر كفرًا بعد ردِّ الموتِ عني، وبعد أن أعطيتني المائة الرتاعَ، أي: المائة التي ترتع.

فالمصدر هنا: عطائك انحل إلى «أن» والفعل، بعد أن أعطيتني المائة، فلهذا عمل، فإذا أردنا أن نُعرب المائة في البيت، «بعد عطائك المائة»، «بعد»: ظرف زمان، وهو مضاف، و«عطاء» مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وهو مضاف، والكاف في «عطائك»: مضاف إليه؛ لأن كل ضمير اتصل باسم هو مضاف إليه.

فكاف المخاطب مضاف إليه، في محل جر مبني على الفتح، وهو الفاعل، أو المفعول في المعنى المخاطب فاعل «عطاء» مفعوله، وهو الفاعل.

و«المائة»: المفعول به لأنه المُعطى، و«المائة» مفعول به منصوب، و«الرتاعَا»: صفة المفعولِ به.

أما قوله: «كفرًا»، في «أكفرًا»، فالتقدير: أأكفرُ كفرًا، فما إعرابه؟ إعرابه: مفعول

مطلق، نعم مفعول مطلق.

وجاء في «الموطأ» حديث لفظه: «**مِن قُبلَةِ الرجل امرأَتَهُ الوضوءُ**»، فـ«قبلة» اسم مصدر، وهو مجرور بـ«مِن»، و«الرجلُ» مضاف إليه، وهو الفاعل في المعنى، وامرأته مفعول به؛ لأننا قررنا في الدرس الماضي أن إعمال المصدر جائز، فيجوز لك أن ترفع به الفاعل، وأن تضيفه إلى الفاعل.

أو تنصب به المفعول به أو تضيفه إلى المفعول به، وسيأتي الكلام بعد قليل على تفصيل عمله -إن شاء الله تعالى.

ومن ذلك: قول الشاعر:

إذا صحَّ عونُ الخالق المرءَ لم يَجدْ ... عسيرًا من الآمالِ إلّا ميسّرا

فقوله: «إذا صحَّ عونُ الخالقِ المرءَ»، أي: أن يُعين الخالقُ المرءَ.

فأضاف اسم المصدر «عون» إلى فاعله «الخالق»، ونصب مفعولًا به، و«عون» هنا -كما قلنا- اسم مصدر.

وقال الشاعر:

بعشْرتك الكرامَ تعدّ منهم ... فلا تُرين لغيرهُم ألوفا

العشرة: مصدر عاشر يُعاشر، والمصدر الصريح: عاشر يُعاشر معاشرةً، فاعل يفاعل مفاعلة، وقد يأتي فِعالًا.

فـ«عاشر يُعاشر معاشرة»، فقولهم: «عِشرة» اسم مصدر، والعشرة هنا عملت «بعشرتك الكرام»، فالكاف هو الفاعل، وقد أضيف إلى مصدره، فنقول في إعرابه: الباء حرف جر في «عشرتك»، و«عشرة» اسم مجرور، وهو مضاف والكاف مضاف إليه، وهو الفاعل، و«الكرامَ» مفعول به منصوب.

وقال الشاعر:

قَـالُوا كلامـك هنـدًا وَهِـي مصـغية　　　يشـفيك قلـت صَـحِيح ذَاك لَـو كَانَـا

فقالوا: «**كلامُكَ هِندًا**»، أي: أن تُكلمَ هندًا، فأعمله، أضافه إلى الفاعل الكاف، ونصب به المفعول به، والكلام: اسم مصدر من كلَّمَ يُكلمُ تكليمًا وكلامًا.

وقوله: «**يشفِيكَ**»، هذا فعل مضارع، ما ماضيه يا إخوان؟ ماضيه شَفى يشفي شفاءً.

وأما «يُشفي» -المضموم الياء- فإن ماضيه لا بد أن يكون رباعيًّا؛ لأن حرف المضارعة إذا كان مضمومًا فهو من الرباعي؛ لأن حرف المضارعة لا يُضم إلا مع الرباعي. أما مع الثلاثي ومع الخماسي ومع السداسي، فإنه يُفتح، تقول: «ذهب يذهب»، و«انطلق ينطلق»، و«استخرج يستخرج».

مع الرباعي فقط، تُضم حروف المضارعة، فتقول: أقبل يُقبلُ، هذا رباعي ثلاثي مزيد بحرف، أو «دحرَجَ يُدحرِج» رباعي مجرد.

إذًا «يُشفي» هذا مضارع ماضيه «أشفى يُشفي إشفاءً»، يعني: أشفى على الموت، أو الهلاك، يقول: «أسأل الله أن يَشْفِيَك»، من الشفاء، و«أسأل الله أن يُشفِيَك»، يعني: يهلكَك.

ودخلت امرأة على الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مرضه، فقالت: «أسأل الله أن يَشفيك. فقال: اللهم بقلبها لا بلسانها».

ثم بعد ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الثالث:

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

قلنا من قبل يا إخوان: إن المصدر إذا تحقق شرط إعماله، فإن إعماله حينئذٍ

إعمال جائز، فيجوز أن تعمله ويجوز أن تضيفه؛ لأنه فرع، والفرع ينحط عن الأصل درجة.

وإعمال المصدر له أربع صور، المصدر -قلنا من قبل يا إخوان- أوسع من الفعل، وذكرنا بعض صور توسعه، فهو يشمل كل الأزمنة بلفظ واحد، ولهذا فيمكن أن تستعمل في أساليب، ولا يصح أن تستعمل في هذه الأساليب الفعل؛ لأن الفعل قد يدل على ما لا تريد.

فإعمال المصدر له أربع صور:

الصورة الأولى: أن تذكر معه الفاعل وحده:

إما لأن المفعول به معدوم، وذلك إذا كان فعله لازمًا، ما في مفعول به.

أو كان مفعوله محذوفًا، يعني: كان له مفعول به لكنه حُذف، وهذا أيضًا مِن أسلوب استعمال المصدر، عندما تذكر الفعل، لفظ الفعل يدل على فاعلٍ ومفعول، فلهذا لا بد أن تذكر فاعلًا أو مفعولًا، فالفاعل لا بد منه، والمفعول به، يعني: يمكن أن يُحذف ويفهم يقدر؛ لأن لفظ الفعل يدل على فاعله ومفعوله.

أما المصدر، فلا، المصدر قد يُذكر معه الفاعل فقط، سواءٌ كان فعله لازمًا، فليس له مفعول أصلًا، أو كان فعله متعديًا، لكن أنت لا تريد ذكر المفعول به، غرضك أن تذكر الفاعل فقط، حينئذٍ أنت تذكر الفاعل، والمفعول به غير موجود.

وهذا كثير جدًّا في كلام العرب، كقولك: «يعجبني قيام زيدٍ»، أو «يُعجِبُني قيامُ زيدٌ»، قلنا لك أن تضيفه، وهو الأكثر، ولك أن تُعمله؛ لأن الشرط متحقق، يعني: يُعجبُني أن يقومَ زيدٌ.

وتقول: «تروقُ لي كتابةُ زيدٍ»، أو «كتابةٌ زيدٌ»، «زيدٌ» فاعل والكتابة مفعوله، فاعله.

تمام، لكن الفرق بين «قيام زيد، وكتابة زيد»؟ قيام زيد من قام اللازم، ما في مفعول به، لكن «تُعجبُني كتابةُ زيدٍ» هذا من كَتَبَ فعل متعدٍّ، لكن أنت لما تقول: «تعجبني كتابة زيد»، تريد: الكتابة الفعل مع الفاعل، ولا تريد ذكر المفعول به أصلًا.

يعني هنا لا نقول: إن المفعول به محذوف، المفعول به غير موجود.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤] ﴿ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [التوبة:١١٤]، طبعًا هنا إضافة، لكن ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ فاعل، و﴿ٱسْتِغْفَارُ﴾ فاعله أم مفعوله؟ فاعله، والمفعول في المعنى غير مذكور، وهو الرب جل جلاله.

أي: ولولا استغفارُ إبراهيمَ ربَّه لأبيهِ، ولكن لم يذكر المفعول به؛ لأن غرض الكلام على استغفار إبراهيم.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾، ﴿نَصْرُ﴾ مصدر، ولفظ الجلالة مضاف إليه، وهو الفاعل في المعنى، أضيف المصدر إلى فاعله، والمفعول به لم يُذكر، أي: متى نصرُ الله المسلمين، أو متى نصر الله إيانا.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [غافر: ١٠] ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ﴾ لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهِ﴾ فاعل المقت، والمفعول به الممقوت لم يُذكر هنا.

وفي قوله: ﴿أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [غافر:١٠] المصدر المقت، وأُضيف إلى المخاطبين وهم الفاعلون، والمفعول به الممقوت الأنفس ذُكِر، ففي الأول لم يُذكر المفعول به، وفي الثاني ذُكر المفعول به، والحل؟ أن تقول: أن

يمقُتكُم الله أكبر من أن تمقتُوا أنفسكم، ثم حول الفعل إلى مصدر.

قال تعالى: «ربنا وتقبلْ دعاء»، أو ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠] قراءتان.

أي: ربنا وتقبل دعائي إياك.

فهذه الصورة الأولى للمصدر، أن يُذكر معه فاعله فقط.

الصورة الثانية للمصدر العامل: أن يُذكر معه مفعوله، أن يُذكر معه نائب فاعله.

أن يذكر معه نائب فاعله.

كأن تقول: «يجبُ تنظيفُ المسجد»، يجبُ تنظيفُ المسجد، حُل المصدر هنا، فتقول: «يجبُ أن يُنظفَ المسجِدُ»، وهذا أيضًا كثير.

ومنه نعلم أن المصدر قد يكون لفعلٍ متعدٍّ، وقد يكون لفعل.

قد يكون لفعلٍ مبني للمعلوم، وقد يكون لفعلٍ مبني للمجهول، بحسب المعنى.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾ [الروم: ٢، ٣] شوف عبَّر بالفعل في الأول، وفي الأخير ﴿سَيَغۡلِبُونَ﴾، وما بين ذلك عبَّر بالمصدر، قال: ﴿مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ﴾ ﴿غَلَبِهِمۡ﴾ الغلب هنا مصدر، مصدر أضيف إلى «هم»، أضيف إلى فاعله أم أضيف إلى مفعوله في المعنى؟ يعني: الروم؟

يقول: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾، ﴿غَلَبَتْ﴾، المعنى: وهم مِن بعدِ أن يُغلبوا سيُغلَبون،

إذًا فالروم هنا في المعنى مفعول به، لكنه انقلب إلى نائب فاعل، كما في قوله: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ [الروم:٢] فعل ومفعول ونائب فاعل.

إذًا هنا نقول: إن المصدر غلب، أُضيف إلى نائب فاعله الذي هو المفعول في المعنى.

الصورة الثالثة للمصدر العامل: أن يُضاف إلى مفعول: أن يُذكر معه مفعوله فقط.

أن يُذكر معه مفعوله فقط، والفاعل لا يُذكر.

ويقول النحويون: إن الفاعل هنا محذوف، وهذا من مواضع جواز حذف الفاعل، وإلا فإن الفاعل في الأصل عمدة لا يُحذف، لكن يُحذف من مواضع من كلام العرب، منها مع المصدر؛ لأن المصدر له استعمال خاص.

قد يريد المتكلم أن يذكر المصدر مع مفعوله. أما الفاعل فلا يريده أصلًا، فلهذا هو غير موجود، وغير مذكور.

كقولك: «تجبُ علينا مساعدةُ الفقراءِ»، المصدر هنا أضيف إلى مفعوله، والفاعل غير مذكور، لكنك لو حللت المصدر بفعل، كنت تقول: «يجبُ علينا أن نُساعد الفقراء»، هنا لا بد من فاعل ومفعول مع الفعل.

وتقول: «عليكم كتابة الواجبِ»، فأضفت المصدر إلى مفعوله، ولو حللته بفعل «يجبُ عليكم أن تحلوا الواجبَ».

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [لقمان: ٢٨] ﴿خَلْقُكُمْ﴾، ﴿بَعْثُكُمْ﴾؛ لأن المراد هنا الخلق، ذكر الخلق والمفعول به، ذكر الفعل ومن وقع عليه الفعل، وليس المراد ذكر الفعل والفاعل.

لو كان المراد ذكر الفعل والفاعل، كان يقال مثلًا: ما خلقنا ولا بعثنا، لكن المراد ذكر الفعل والمفعول به، فقال: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ﴾ [لقمان:٢٨] ولو حللناه بفعل كنا نقول: ما خلق اللهِ إياكُم، هذا تقدير، هذا تقدير المصدر، يعني: ما خلقُ الله إياكُم، وما بعثُ اللهِ إياكُم.

ولكن الفاعل لا يراد أن يُذكر، فلهذا لم يُذكر وأضيف المصدر إلى مفعوله، يعني: أن نخلُقَكم وأن نبعَثَكُم كنفسٍ واحدة.

فهذه الصورة الثالثة للمصدر العامل.

الصورة الرابعة للمصدر العامل: أن تذكر مع المصدر العامل فاعله ومفعوله.

مفعولًا واحدًا أو مفعولين، أو ثلاثة مفاعيل.

فحينئذٍ ماذا ستعمل؟ قلنا: المصدر العامل، يجوز لك أن تُعمله، ويجوز لك أن تضيفه، فإذا أعملته فإنك حينئذٍ ترفع به الفاعل وتنصب به المفعول به.

وإن كان المفعول به مقدمًا؟ فيجوز لك أن تنصب به المفعول به، وأن ترفع به الفاعل، وهذا الإعمال، وهو جائز، وإن كان قليلًا.

والإضافة جائزة، فلك أن تُضيف المصدر إلى الفاعل، وتنصب به المفعول به، وإن كان المفعول به متقدمًا؛ جاز لك أن تضيف المصدر إلى المفعول به وترفع به الفاعل.

كقولك: «يُعجبُني حضورُ الطلابِ الدرسَ».

«يُعجبُني حضورُ الطلابِ الدرسَ» «الطلاب» هم الفاعل، و«الدرس» مفعول به، ففي الإعمال لك أن تُعمل في الفاعل والمفعول به، فتقول: «يُعجبني حضورٌ الطلابُ الدرسَ»، يعني: أن يحضروا الدرس.

وفي الإضافة، تضيفه إلى الفاعل، لا أن تضيفه إلى شيئين، ستضيفه إلى الفاعل ثم تنصب به المفعول به، فتقول: «يعجبني حضور الطلاب الدرس».

ولو قدمت المفعول به على الفاعل، قدمت الدرس على الطلاب؟ كنت تقول في الإعمال: «يُعجبني حضورٌ الدرسَ الطلابُ»، أي: أن يحضر الدرسَ الطلابُ.

وفي الإضافة، «يعجبني حضور الدرسِ مَن»؟ الطلابُ.

وقلنا: إن الإضافة هي الأكثر، الإضافة أكثر من الإعمال، لكن الإعمال جائز، ونقول: مِنْ آداب الإسلام إكرامُ الصغيرِ الكبيرَ.

أو من آدابِ الإسلام إكرامٌ الصغيرَ الكبيرَ.

ولو قدمت المفعول به «الكبير»، كنا نقول: من آدابِ الإسلام إكرامُ الكبيرِ الصغيرُ.

وبالإعمال: «من آداب الإسلام إكرامٌ الكبيرَ الصغيرُ».

والإضافة -كما قلنا- هي الأكثر، وهذه الصورة الرابعة لإعمال المصدر: أن تذكر مع المصدر الفاعل والمفعول به.

فالأول: لك أن تُعمله فيه، ولك أن تضيفه إليه، لكن الثاني، ماذا لك فيه؟ ليس لك إلا أن تُعمله فيه، وهذا هو قول ابن مالك في البيت الآنف الذكر:

وَبَعْـدَ جَـرِّهِ الَّـذِي أُضِـيفَ لَـهْ ... كَمِّـلْ بِنَصْـبٍ أَوْ بَرَفْـعٍ عَمَلَـهْ

فإن أضفت المصدر إلى الفاعل، فتنصب المفعول به حينئذٍ، وإن أضفت المصدر إلى المفعول به، فإنك ترفع به الفاعل.

ومِن ذلكَ: قول الشاعر -وهو الفرزدق:

تَنْفِـي يَـداها الحَصَـى في كـلِّ هـاجرة ... نَفْـيَ الـدَّنانيرِ تَنقـادُ الصَّـياريفِ

يصف ناقة قوية على المشي، فمن قوتها في المشي تمشي في الهاجرة؛ شدة الحر، من قوتها أنها إذا وضعت يدها -يعني: وضعت أخفافها على الأرض- تتطاير الحجارة من تحتها، تتطاير الحجارة، فيداها عندما تضرب الأرض تنفي الحجارة.

تَنْفِي يَداها الحَصَى في كلِّ هاجرة

يريد أن يُشبه نفي يديها الحصى، كيف عند ما تضع يديها على الحصى تذهب يمينًا ويسارًا، مثل ماذا؟ يقول: «**نَفْيَ الدَّنانيرِ تَنقادُ الصَّياريفِ**»، الصيرف ويُجمع على الصيارِفَة، والصيارف والصياريف. الصيرف هو: الذي يعرف الذهب والفضة الجيد منها والمغشوش، يجمع الأموال ثم ينظر فيها، الجيد يمين، والسيئ يرمي به، والجيد يمين والسيئ يرمي به.

فالصيرفي الخبير سريع في عمله، فيرمي يمينًا ويسارًا، فهو يُشبه كيف تنفي هذه الناقة الحصى في كل هاجرةٍ، كما ينفي الصيرفي الدراهيم، يعني: الدراهم، لكنه لم يُعبر بالفعل «ينفي»، وإنما عبَّر بالمصدر، فقال: «نفي الدراهيم»، فأضاف إلى الفاعل أم المفعول به؟ المفعول به، ثم أتى الفاعل أين الفاعل؟ تنقادُ، يعني: كما ينفي الدراهم نقدُ الصيرفي، نقد الصيرفي هو تمييزه للذهب الصافي من الذهب المغشوش، أو الفضة الصافية من الفضة المغشوشة؛ لأن الدراهم فضة والدنانير ذهب.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ على توجيه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ﴾ [آل عمران: ٩٧] ﴿حُجَّةٌ﴾ فيها قراءتان، «حِج» و«حَج».

﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ﴾ [آل عمران:٩٧] هناك توجيه مشهور للآية، وهو على هذا التأويل، يعني: ولله على الناس أن يحجَّ البيت

المستطيعُ.

فـ«حِج» انحل، بـ«أن» والفعل، و﴿ٱلۡبَيۡتَ﴾ مفعول به، و«مَن» اسم موصول فاعل، ولله أن يحُج البيتَ المستطيعُ، لكنه عبر بالمصدر ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ﴾ المستطيع، ثم عبَّر بـ«مَن» عن المستطيع.

فالمصدر هنا أضيف إلى فاعله أم مفعوله؟ إلى مفعوله، ثم جاء الفاعل، وقلنا: في الآية توجيه آخر -وهو الأشهر- أنهم يجعلون «مَن» بدلًا من الناس، يعني: ولله على الناس المستطيع منهم حجُّ البيت، ويجعلونه من التقييد بالبدل.

إذًا قلنا: المصدر لإعماله أربع صور: أن يُذكر معه الفاعل فقط، أو يُذكر معه نائب الفاعل فقط، أو يُذكر معه المفعول به فقط، أو يُذكر الفاعل والمفعول به.

هناك أيضًا صورة أخرى: وهي أن يُضاف إلى ظرفه، أن تأتي بالمصدر هذا العامل، يعني: الذي تحقق فيه شرط الإعمال، وتُضيفه إلى ظرفه، وهذا من التوسع، من توسعهم في المصادر.

ومن ذلك: أن تقول: «عجِبتُ من ضربِ اليومِ زيدٌ عمرًا»، الأصل: عجبتُ من أن يضربَ زيدٌ عمرًا اليومَ، ثم قدمت الظرف: «عجبتُ من أن يضربَ اليومَ زيدٌ عمرًا»، ثم قلبت الفعل إلى مصدر، فقلت: «عجبتُ من ضربٍ اليومَ زيدٌ عمرًا»، هذا جائز على الإعمال، ولك أن تضيف: «عجبتُ من ضربِ اليومِ زيدٌ عمرًا».

وربما أضافوا المصدر إلى الظرف، ولم يذكروا معه الفاعل والمفعول به.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤۡلُونَ مِن نِّسَآئِهِمۡ﴾ [البقرة: ٢٢٦] ماذا عليهم؟ ﴿تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٖ﴾ [البقرة:٢٢٦].

التربص مصدر، تربص يتربص، مَن الذي يتربص؟ الذين يؤلون من نسائهم.

ومع ذلك: لم يضف المصدر إليهم، وإنما أضاف المصدر إلى أربعةِ أشهر، ولو أننا حللنا المصدر بفعل؛ لكان التقدير: للذين يؤلون من نسائهم أن يتربصوا أربعةَ أشهرٍ، ظرف زمان.

وعندما عبَّر بالمصدر، قال: تربص أربعةِ أشهرٍ، يعني: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾ [البقرة:٢٢٦] ماذا عليهم؟ تربصهُم أربعةَ أشهرٍ.

كان يمكن أن يقول: تربصهم أربعةَ أشهرٍ، لكن هنا أضاف المصدر إلى الظرف. وأما الفاعل؟ فإنه لم يُذكر.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، ﴿ٱلَّيْلِ﴾ ليس فاعلًا للمكر، وليس مفعولًا به للمكر، وإنما هو ظرف المكر، والتقدير -والله أعلم: بل مكرُكُم في الليل والنهار إذ تأمروننا، ثم أضاف المصدر إلى الظرف.

فهذا كله من التوسع في استعمال المصادر؛ مما يدلك على أن المصدر وإن كان في الصناعة وفي المعنى العام هو كالفعل، فلهذا نحله بالفعل لكنه في الاستعمال، لا في الاستعمال يختلف، المصدر له استعمالات والفعل له استعمالات، وتكلم على ذلك أهل البلاغة والأدب.

ورأيت في ذلك كلامًا جميلًا في «بدائع الفوائد»، في الفرق بين استعمال المصدر المؤول والمصدر الصريح، ما الفرق بين أن تقول: «يُسعدني اجتهادك»، أو «يسعدني أن تجتهد»، في فرق في المعنى. فمن شاء فليعُد إلى المرجع المذكور.

وفي آخر هذا الباب يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَجُـرَّ مَـا يَتْبَـعُ مَـا جُـرَّ وَمَـنْ ... رَاعَـى فِـي الاتْبَـاعِ الْمَحَـلَّ فَحَسَـنْ

قد ذكرنا أن المصدر لك أن تُعمله، لك أن تضيفه، فإن أعملتَهُ في فاعله فقُلت:

«يُعجبُني قيامٌ زيدٌ»، فليس لك في توابع الفاعل إلا الرفع؛ لأن الفاعل حينئذٍ مرفوع لفظًا، ومحلًّا، لفظًا أعملناه في اللفظ «قيامٌ محمدٌ»، ومحلًّا يعني: حكمًا؛ لأن الفاعل حكمه الرفع، فتقول: «يعجبني قيامٌ زيدٌ البطلُ وعمروٌ»، يعني: أن يقوم زيدٌ البطل وعمرو.

وإن أضفت المصدر إلى فاعله، كقولك: «يُعجِبُني قيامُ زيدٍ»، فإن الفاعل حينئذٍ له محل، وهو الرفع؛ لأن الفاعل حكمه الرفع، وله لفظ وهو الجر؛ لأنه انجر بالإضافة، فلك أن تُراعي لفظه فتجر توابعه، ولك أن تُراعي محله فترفع توابعه، فتقول: «يُعجبُني قيام زيدٍ البطلِ وعمروٍ»، وهذه هي الجادة.

ولك أن تُتبع على المحل، فتقول: «يُعجبُني قيامُ زيدٍ البطلُ وعمروٍ».

وكذلك في المفعول به، فلو أعملت المصدر في المفعول به، فإن المفعول به حينئذٍ يكون منصوبًا، لفظًا ومحلًّا، فليس لك في توابعه إلا النصب، كقولك: «يُعجبني إكرامُ الطلابِ الشيخَ»، أتبع على الشيخ ليس لك إلا النصب، فتقول: «يُعجبني إكرامُ الطلابِ الشيخَ محمدًا والعالمَ خالدًا».

فإن أضفت المصدر إلى المفعول به، كان المفعول به منصوب المحل، مجرور اللفظ، فيجوز لك أن تُراعي اللفظ، وهي الجادة، فتقول: «يُعجبُني إكرامُ الشيخِ محمدٍ»، والعالمِ خالدٍ الطلابُ»"، يعني: يعجبني أن يكرموهم.

ولك أن تراعي المحل فتنصب، فتقول: «يُعجبني إكرامُ الشيخِ محمدًا الطلابُ»، يعني: يعجبني أن يكرم الشيخ محمدًا الطلابُ.

وابن مالك يقول في هذا البيت:

وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ ... رَاعَى فِي الاتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

فبيَّن أن الجادة هي الإتباع على اللفظ، لكن من أتبع على المحل فهذا حسن

مقبول.

يعني: لو كنت مثلًا تكتب ابتداءً أو كنت تصحح مثلًا، فأتتك عبارة من نحو: «يجب علينا قراءة الكتب المفيدة»، كيف نضبط «المفيدة»؟ طبعًا يجب علينا قراءةُ الكتبِ، أضفنا القراءة إلى المفعول به، طب كيف تضبط «المفيدة»؟ ما تضبطها بالكسر، والنصب، وإنما تضبط على الجادة، يعني: تضبط على الأصل، يعني: تضبط على اللفظ، فتقول: «علينا قراءة الكتب المفيدة».

لكن لو قال ذلك شاعرٌ أو خطيب، فلا نُخطئه؛ لأنه ارتكب أمرًا جائزًا، بل حسنًا كما قال ابن مالك: «فحسن»، لكن كونه حسنًا لا يعني: أنه الأصل، أو أنه المقدم، أو أنه الجادة؟ لا، وإنما يعني: أنه ليس ضعيفًا، هناك أمور جائزة على ضعف، وهناك أمور جائزة على حسن، ولكن كأنها جائزة على حسن، لا يدل على أنها هي الأصل وهي المقدمة وهي الجادة.

فهذا ينفعنا –يا إخوان– عندما تسأل سؤالًا في مثل هذه الأمور الجائزة، فينبغي أن تُقدم الجادة دائمًا، وغير الجادة لا يرتكبها إلا من يقصد إليها قصدًا، يعني: بعض الناس قد يقول مثل ذلك من باب الخطأ واللحن.

فهذا إذا ما قصد هذه الأمور، نقول: إنه أخطأ؛ لأنه قالها خطأ، لكن المتكلم الذي يعرف هذه الأمور، وأنها جائزة، ثم قالها، نقول: نعم، بما أنك قصدت إليها قصدًا فهذا جائز.

وقلنا مثل ذلك في أبواب سابقة فيما جاز فيه أكثر من وجه، الجادة والأصل. ووجه آخر نقول: هي جائزة لمن يعرفها، وقصد إليها قصدًا. أما الذي لا يعرفها ثم خرج عن الجادة، نقول: هذا خطأ.

ومن الشواهد على ذلك:

طبعًا لن نأتي بالشواهد التي على الجادة؛ لأن القرآن والحديث وكلام العرب أغلبه على الجادة، لكن سنأتي بما خرج على الجادة، يعني: ما أُتبع فيه على المحل، وهو قليل.

قال لبيب:

حتى تهجر في الرواح وهاجها   طلب المعقب حقه المظلوم

«**حتى تَهَجَّرَ في الرَّواحِ**»، يعني: توغل في هذا الزمن، زمن الرواح، «وهاجها» ما الذي هاجها؟ هاجها طلبُ المعقبِ حقَّه، المعقب حريص جدًّا، ومُصر على طلب حقه، هاجها طلبُ المُعقِّبِ حقه، هاجها أن يطلب المعقب حقه.

فالطلب هنا أضيف إلى الفاعل، ثم نصب به المفعول به، طلبُ المعقب حقه، ثم قال: «المَظلُومُ»، «المظلوم» صفة لـ«المُعقِّب» أم صفة للحق؟ للمعقب، يعني: الذي يتعقب أمره وهو مظلوم، سيكون تعقبه يعني: شديدًا قويًّا، فهذا الذي أراده الشاعر.

فـ«المظلوم» صفة لـ«المعقب»، والمعقب -كما رأينا- اسم له محل ولفظ، فلفظه الجر؛ لأنه أضيف إلى المصدر، فلو قال: «طلب المعقب حقه المظلومُ»؛ لكان على الجادة.

وعندما قال: «المظلومُ» فقد أتبع على المحل؛ لأن الفاعل حكمه ومحله الرفع.

ومن ذلك: قول الآخر:

قد كنتَ دايَنْتَ بها حَسّانا   مَخافَةَ الإفْلاسِ واللَّيانَا

يُحْسِنُ بَيعَ الأَصْلِ والقِيانا

«**مخافةَ الإفلاسِ والليانَا**»، لماذا داين بها حسان؟ بسبب الخوف، الخوف من

ماذا؟ الخوف من الإفلاس ومن اللَيان، الليان: المماطلة، يعني: ظن أن حسان لا يُماطل ويعيد بسرعة، وكذا، فلم يدن إنسانًا آخر؛ مخافة الإفلاس والليان، لو قال كذلك، لجرى على الجادة، فأتبع على اللفظ.

لكنه قال: «**مخافةَ الإفلاسِ والليانَا**»، فأتبع على المحل، كأنه قال: «أن خِفت الإفلاسِ والليان».

ثم قال: «**يُحسِنُ بيعَ الأصلِ والقيانا**»، الأصل كالأشياء الثابتة؛ كالأراضي ونحو ذلك، يُحسن بيعها، ويحسن بيع القيان، وهي الجواري المغنيات، فقال: «**يُحسِنُ بيعَ الأصلِ والقيانَا**»، فعطف «القيان» على الأصل، والأصل هنا له محل وهو النصب؛ لأنه مفعول به في المعنى، فإن أتبعت عليه نصبت، كما قال الراجز: «يُحسن بيع الأصل والقيانَا»، وله لفظ، وهو الجر؛ لأنه مضاف إليه، فلو أتبع على اللفظ، لكانت الجادة، وكان يقول: «يُحسِنُ بيعَ الأصلِ والقيانِ».

إذًا فالمصدر إذا أضفته إلى فاعله، فلك في توابع هذا الفاعل؛ أن تتبعها على اللفظ على الجر، وهذه هي الجادة، أو تُتبعها على المحل وهذا حسن، وإذا أضفت المصدر إلى مفعوله، فلك في توابعه أن تُتبعها على اللفظ، يعني: على الجر، وهذه الجادة، ولك أن تُتبعها على المحل، يعني: بالنصب، وهذا جائز.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس الحادي والسبعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، في هذه الليلة، ليلة الإثنين السادس من جُمادى الآخرة من سنة ١٤٣٢، في هذا الجامع جامع الراجحي، في حي الجزيرة، في مدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الواحد والسبعين من دروس «شرح ألفية ابن مالك» عليه رحمة الله.

وقد انتهينا في الدرس الماضي من الكلام على إعمال المصدر، ونتكلم الليلة -إن شاء الله تعالى- على

إعمال اسم الفاعل

وقد عقد ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب في اثني عشر بيتًا، نبدأ الدرس بقراءة هذه الأبيات.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٤٢٨. كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

٤٢٩. وَوَلِـيَ اسْـتِفْهَامًا أَوْ حَـرْفَ نِـدَا ... أَوْ نَفْيًـا أَوْ جَـا صِـفَةً أَوْ مُسْـنَدَا
٤٣٠. وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ ... فَيَسْـتَحِقُّ الْعَمَـلَ الَّـذِي وُصِـف
٤٣١. وَإِنْ يَكُـنْ صِـلَةَ فَفِـي الْمُضِـي ... وغَيْـرِهِ إِعْمَالُـهُ قَـدِ ارْتُضِـي
٤٣٢. فَعَّـالٌ اوْ مِفْعَـالٌ اوْ فَعُـولُ ... فِـي كَثْـرَةٍ عَـنْ فَاعِـلٍ بَـدِيلُ
٤٣٣. فَيَسْـتَحِقُّ مَـا لَـهُ مِـنْ عَمَـلِ ... وَفِـي فَعِيـلٍ قَـلَّ ذَا وَفَعِـلِ
٤٣٤. وَمَـا سِـوَى الْمُفْـرَدِ مِثْلَـهُ جُعِـلْ ... فِـي الْحُكْـمِ وَالشُّـرُوطِ حَيْثُمَـا عَمِـلْ
٤٣٥. وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْوًا وَاخْفِضِ ... وَهْـوَ لِنَصْـبِ مَـا سِـوَاهُ مُقْتَضِـي
٤٣٦. وَاجْرُرْ أَوْ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَض ... كَمُبْتَغِـي جَـاهٍ وَمَـالًا مَـنْ نَهَـضْ
٤٣٧. وَكُـلُّ مَـا قُـرِّرَ لاسْـمِ فَاعِـلِ ... يُعْطَـى اسْـمَ مَفْعُـولٍ بِـلَا تَفَاضُـلِ
٤٣٨. فَهْـوَ كَفِعْلٍ صِـيغ لِلْمَفْعُولِ فِـي ... مَعْنَـاهُ كَـالْمُعْطَى كَفَافًـا يَكْتَفِـي
٤٣٩. وَقَـدْ يُضَـافُ ذَا إِلَـى اسْـمٍ مُرْتَفِـعْ ... مَعْنًـى كَمَحْمُـودُ الْمَقَاصِـدِ الْـوَرِعْ

في هذا الباب -كما سمعنا هذه الأبيات- تكلم ابن مالك على إعمال اسم الفاعل، وعلى إعمال صيغ المبالغة، وعلى إعمال اسم المفعول، كل ذلك تكلم عليه، ومع ذلك سمى الباب «إعمال اسم الفاعل».

أما صيغ المبالغة فأمرها سهل؛ لأن صيغ المبالغة في الحقيقة هي أسماء فاعلين، ولكن مع الدَّلالة على الكثرة والمبالغة، فـ«ضاربٌ» اسم فاعل، و«ضرَّابٌ» أيضًا اسم فاعل، «الضرَّاب» هو الذي يفعل الضرب، فهو اسم فاعل، لكن مع الدلالة على الكثرة والمبالغة.

فصيغ المبالغة لا شك أنها داخلة في اسم الفاعل معنًى وعملًا، وإنما يخصونها باسم وبباب صيغ المبالغة؛ لأنها تتميز عن اسم الفاعل؛ لأن اسم الفاعل يُطلق على من فعل الفِعل مطلقًا، قليلًا كان فعله أو كثيرًا.

فالذي يقرأ مرة أو مرتين أو قليلًا يسمى قارئًا. أما الذي يقرأ بكثرة، فهذا يمكن

أن تسميه قارئًا أو تسميه قراءً، فاسم الفاعل يطلق على كل من فعل الفعل، قليلًا أو كثيرًا.

أما صيغ المبالغة فإنما تُطلق على من يفعل هذا الفعل بكثرة.

إذًا فعدم النص على صيغ المبالغة لا إشكال فيه؛ لأنها في الحقيقة أسماء فاعلين.

وأما اسم المفعول، فكان ينبغي أن ينص عليه، فيقول: إعمال اسمي الفاعل والمفعول، كما سيفعل في الباب بعد التعليل.

فالباب التالي أبنية المصادر؛ لأنه تكلم في الدرس الماضي على إعمال المصدر، والباب الذي بعده: أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين، فنص على المفعولين هناك.

ومع ذلك فقد يُقال: إن اسم المفعول حُكمه حكم اسم الفاعل، من الناحية النحوية، وإن كان يختلف عنه من ناحية الصياغة.

على كل حال: المسألة هذه سهلة، لكن نعرف أنه تكلم في هذا الباب على إعمال اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول.

أما اسم الفاعل، فإن الكلام على صيغته، كيف يُصاغ من الثلاثي وغير الثلاثي؟ فهذا سيأتي في الباب بعد القادم، كما قلنا.

لكن المراد به: ما تعريفه؟

تعريف اسم الفاعل، **اسم الفاعل**: كل اسمٍ دلَّ على حدثٍ وفاعله.

هذا اسم الفاعل، كل اسم تجده دالًّا على حدث وفاعل الحدث، فهذا اسم فاعل، والمراد بالحدث: يعني العمل، الفعل، هذا هو الحدث.

فلو أن الحدث الذي عندنا مثلًا الجلوس، هذا الفعل الذي عندنا، طيب فإذا قُلنا: «جالسٌ» فكلمة «جالسٌ» تدل على الحدث وهو الجلوس، وعلى مَن فعله، لكن لو قلنا: «جلسَ» فهي تدل على الحدث؛ الجلوس، وعلى وقوعه في زمن الماضي فهذا فعل؛ لأن الفعل ما دل على حدث وزمانه. أما اسم الفاعل، فما دل على حدثٍ وفاعله.

والذي يدل على حدث ومفعوله، يعني: يدل على حدث ومَن وقع عليه هذا الحدث، هو اسم المفعول، كقولنا: «مضروب، ومشروب». وقولنا: «مضروب» يدل على الحدث وهو الضرب، وعلى مَن وقع عليه الضرب. وقولنا: «مشروب» يدل على الحدث الشرب، وعلى من وقع عليه، وهكذا.

أما الكلمة التي تدل على الحدث فقط، ولا تدل على شيء آخر، لا زمانه ولا فاعله، ولا مفعوله، وإنما تدل على مجرد الحدث فقط، فهي المصدر.

المصدر يُعرفونه بقولهم: كل اسمٍ يدل على مجرد الحدث، كقولنا: «جلوس، وضرب، وشُرب»، فـ«جلوس» يدل على الحدث، وهو الجلوس، لكن لا يدل على زمانه ولا فاعله ولا مفعوله، ولا شيء آخر غير الحدث. فهذا المراد باسم الفاعل.

تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البداية على «إعمال اسم الفاعل» عمل فعله، فذكر أن اسم **الفاعل له حالتان:**

الحالة الأولى: أن يأتي مقرونًا بـ«أل»:

فتقول: «الجالس، والقائم، والمُكرِم».

والحالة الأخرى: أن يكون مجردًا مِن «أل»، أي: منونًا.

فتقول: «جالسٌ، وقائمٌ، ومُكرِمٌ».

فهاتان حالتا اسم الفاعل، وسيبدأ بالكلام على إعمال اسم الفاعل المجرد من «أل»، أي: المنون.

فاسم الفاعل المجرد من «أل» يجوز أن يعمل عمل فعله، ولكن بشرطين:

الشرط الأول: أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، لا بمعنى الماضي.

أي: أن يكون زمانه إما الحال أو الاستقبال، ولا يكون زمانه الماضي، وهذا هو قول ابن مالك:

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

إذا كان اسم الفاعل ليس بمعنى الماضي، فإنه يعمل عمل فعله تعديًا ولزومًا.

والشرط الثاني لإعمال اسم الفاعل المجرد: هو أن يكون معتمدًا على شيء قبله؛ وذلك بأن يكون مسبوقًا إما باستفهام، أو نداء، أو نفي، أو موصوفٍ، أو مسند إليه.

خمسة أشياء، أن يكون:

معتمدًا، يعني: معتمدًا على شيء قبله، لا بد أن يتقدمه شيء إما: استفهام، أو نداء، أو نفي، أو موصوف، أو مسند إليه، وهذا هو قول ابن مالك:

وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْيًا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

فالمعتمد على استفهام كقولك: «هل راكبٌ زيدٌ سيارةً». «راكبٌ» اسم فاعل مجرد من «أل»، وهو هنا ليس بمعنى الماضي؛ لأنه بمعنى يفعل، بمعنى المضارع، ليس بمعنى الماضي بمعنى فعل، فالمعنى: «هل يركب زيدٌ سيارةً».

فوجدنا أن «راكبٌ» عملت عمل «يركب»، فقلنا: «هل يركب زيدٌ سيارةً»، «زيدٌ» فاعله، و«سيارةً» مفعوله.

كذلك «راكبٌ» لتوافر هذين الشرطين ستعمل عمل «يركب»، فتقول: «هل يركب زيدٌ سيارةً»، فـ«زيدٌ» فاعل مرفوع، ما الذي رفعه «راكبٌ»، و«سيارةً» مفعول به منصوب، ما الذي نصبه؟ «راكبٌ»، والتقدير: هل يركبُ زيدٌ سيارةً.

والمعتمد على حرف نداء، كقولك: «ويلٌ لكَ مِن الله يا عاقًّا والديه»، أي: يا مَن يَعُقُّ والديه، فـ«والديه» مفعول به منصوب، ما الذي نصبه في قوله: «يا عاقًّا والديه»؟ «عاقًّا»؛ لأنه اسم فاعل بمعنى يَعَق.

والمعتمد على نفي: كقولك: «ما كاسرٌ زيدٌ غصنًا»، بمعنى: ما يكسرُ زيدٌ غصنًا، فـ«زيدٌ غصنًا» فاعل ومفعول، عمل فيهما «كاسرٌ»؛ لأنه بمعنى يكسر، وقد اعتمد على نفي.

والمعتمد على موصوف: نحو: «جاءَ رجلٌ رافعٌ يديه». «جاء» فعل، و«رجل» فاعل، و«رافعٌ» صفته، و«يديه» مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء، ما الذي نصبه؟ «رافعٌ»؛ لأن «رافعٌ» اسم فاعل يعمل عمل يرفع؛ لأنه بمعنى يرفع، بمعنى المضارع، فـ«رافعٌ» صفة لـ«رجلٌ»، وفاعله مستتر تقديره: هو، و«يديه» مفعول به.

وقولنا: «موصوف»، أو كما قال ابن مالك: «**أَوْ جَا صِفَةً**»، **الصفة**، ماذا تشمل؟ تشمل النعت، كما مثَّلنا قبل قليل. وتشمل أيضًا الحال، كقولك: «جاءَ الرجلُ رافعًا يديهِ»، إذا قلت: «جاءَ الرجلُ» فـ«رافعًا» حال؛ لأن «رافعًا» نكرة و«الرجل» معرفة.

وقد سبق لنا أن قلنا: إن الحال صفة، والنعت صفة، والفرق بينهما: أن النعت يُطابق المنعوت في التعريف والتنكير، فنقول: «نعت».

وأما الحال: فهي صفة تُخالف الموصوف في التعريف والتنكير، فتنتصب على الحالية؛ كقولك: «جاءَ طالبٌ فرِحٌ وجاءَ محمدٌ فرِحًا»، فـ«طالبٌ فرِحٌ» اتفقا في

التنكير صفة، و«جاء محمدٌ فرحًا»، اختلفا؛ «محمدٌ» معرفة و«فرحًا» نكرة، فصارت حالًا.

ولكنهما يشتركان في كونهما صفتين، فلهذا يدخلان في قولنا: «موصوف».

والمعتمد على مسندٍ إليه، كقولنا: «الحقُّ دامغٌ الباطل».

«الحقُّ»: مبتدأ، و«دامغٌ»: خبر، و«الباطل»: مفعول به، ما الذي نصبه؟ نصبه «دامغٌ»؛ لأنه بمعنى يدمغ، فـ«دامغٌ» بمعنى يدمغ؛ إذًا ليس بمعنى الماضي، واعتمد على مسندٍ إليه.

وما المراد بالمسند إليه يا إخوان؟ هذا شرحناه من قبل في عدة مواضع، في المبتدأ والفاعل.

المراد بـ«المسند إليه»: المبتدأ وما هو في حكم المبتدأ، المبتدأ وما هو في حكم المبتدأ، المبتدأ -كما قلنا: «الحقُّ دامغٌ الباطل».

وما هو في حكم المبتدأ أو ما أصله المبتدأ، ماذا يشمل؟ يشمل اسم «كان» وأخواتها، واسم «إن» وأخواتها، والمفعول الأول في باب «ظنَّ» وأخواتها.

فاسم «كان»، كقولك: «ما زالَ الحقُّ دامغًا الباطِلَ»، و«إنَّ الحقَّ دامغٌ الباطلَ».

وفي باب «ظنَّ» وأخواتها: «علمتُ الحقَّ دامغًا الباطلَ».

وعرفنا أن هذه الثلاثة هي نواسخ تدخل على الجملة الاسمية.

وكما تقول: «أنا منتظرٌ زيارَتَكَ الليلة». «منتظرٌ» اسم فاعل، و«زيارتَكَ» المفعول، انتصبت «زيارتَكَ» على المفعولية؛ لأن «منتظرٌ» اسم فاعل بمعنى أنتظر، بمعنى المضارع.

ولعلكم لاحظتم في أكثر من موضع، أننا نقول: إن إعمال اسم الفاعل بهذين

الشرطين، بتوافر هذين الشرطين جائز، إذًا فإعماله مع توافر هذين الشرطين ليس واجبًا، وإنما هو جائز، فيجوز أن تُعمِلَه عمل فعله، ويجوز أن تُضيفه.

فإن أضفته، أضفته إلى المفعول به، أضفته إلى المفعول به فقط، ففي الأمثلة السابقة مثلًا كلها أتينا بها على الإعمال، ولو أردنا أن نجعلها على الإضافة، فلا بد أن تُحول في الجملة حتى يكون اسم الفاعل مضافًا إلى المفعول به؛ لأنه لا يضاف إلى فاعله.

كأن تقول: «الحقُّ دامغُ الباطلِ»، و«جاءَ رجلٌ مُكرِمُ والديه»، و«زيدٌ ما كاسرُ غُصنٍ»، و«ويلٌ لك يا عاقَّ والديه»، و«هل زيدٌ راكبُ سيارةٍ»... وهكذا.

فلك أن تُضيفه إلى مفعوله، بخلاف المصدر الذي تكلمنا عليه في الدرس الماضي وعلى إعماله، وقلنا: إن المصدر أيضًا يعمل بوجود شرطه، فإعماله جائز، فلك أن تُعمله ولك أن تُضيفه، فإذا أضفته لك أن تضيفه إلى فاعله، وهو الأكثر، ولك أن تضيفه إلى مفعوله، وهو الأقل وهو جائز.

ففي المصدر لك أن تُضيفه إلى الفاعل أو إلى المفعول، فتقول مثلًا: «يُعجبني إكرام الطلابِ الأستاذَ»، فأضفت المصدر إلى الفاعل.

ولك أن تُضيفه إلى المفعول به، فتقول: «يُعجبني إكرامُ الأستاذِ الطلابُ».

فهذا مما يختلف فيه اسم الفاعل عن المصدر.

من الشواهد والأشعار على إعمال اسم الفاعل المجرد من «أل»:

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] على معنى -والله أعلم: إني سأجعل في الأرض خليفة، فـ﴿خَلِيفَةً﴾ مفعول به منصوب، ما الذي نصبه؟ ﴿جَاعِلٌ﴾، كيف جاعل ينصب وهو اسم؟ هو اسم عمِلَ عملَ فعله لتوافر

الشرطين، بمعنى «يفعل» واعتمد على مُسند إليه.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [الصف: ٨]، أين اسم الفاعل يا إخوان؟ ﴿مُتِمُّ﴾، وهنا الشروط متوافرة؛ لأنها بمعنى «يُتم أو سيُتم»، إذًا فإعماله جائز، جائز، ولكن الآية جاءت بالإعمال أم جاءت بالإضافة؟ جاءت بالإضافة ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ﴾، ويجوز لك في اللغة أن تُعمل وتقول: «واللهُ متمٌّ نورَه».

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ [الكهف: ٢٣]، ﴿فَاعِلٞ ذَٰلِكَ﴾، أي: إني سأفعل ذلك، فـ﴿ذَٰلِكَ﴾ مفعول به.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۖ﴾ [الحج: ٩]، ﴿ثَانِيَ﴾ فاعل، اسم فاعل، وقد أضافه إلى عِطفه، ﴿ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ﴾ ولو أعمله لجاز، فكان يُقال: «ثانيًا عِطفَهُ».

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾ [غافر: ٣] بمعنى: يغفر الذنب ويقبل التوب، إذًا بمعنى المضارع؛ لأنه موصوف لما قبله، هذه صفة لموصوف قبله، والآية جاءت بالإضافة ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾، ولو أعملتها لجاز، فتقول: غافرٍ الذنبَ وقابلٍ التوبَ.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱللَّهُ مُخۡرِجٞ مَّا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢] ﴿مُخۡرِجٞ﴾ اسم فاعل، والفاعل هو مستتر والمفعول؟ هو الاسم الموصول ما بمعنى الذي، ولو أتى بالإضافة لجاز، فكان يقول: واللهُ مخرجُ ما تكتمون.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامٗاۖ﴾ [البقرة: ١٢٤] إني جاعلك إمامًا، ﴿جَاعِلُ﴾ بمعنى: سأجعل، وهو يتعدى إلى مفعولين: الأول الكاف، ﴿جَاعِلُكَ﴾،

فأضاف اسم الفاعل إلى مفعوله، وأين المفعول الثاني؟ ﴿إِمَامًا﴾.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥] اسم الفاعل ﴿مُخۡلِصِينَ﴾، وقد نصبَ ﴿ٱلدِّينِ﴾؛ لأنهم بمعنى: يخلصون له الدينَ.

ومثله قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر: ٢].

وقال الشاعر:

يا سامعًا دعوَةَ المُضطر لي أملٌ ... في سابِغ الفضل يُغنِيني عن البشرِ

فقال: «يا سامعًا دعوةَ»، فأعمل، ولو أضاف لجاز، فكان يقول: يا سامعَ دعوةِ المضطر.

وأبو الطيب يقول في ثنائه لكافور رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قَوَاصِدَ كَافُورٍ تَوَارِكَ غَيرِهِ ... وَمَنْ قَصَدَ البَحرَ استَقَلّ السّوَاقِيا

يعني: قصائده التي مدح بها كافورًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فأضاف، فقال: قواصد كافورٍ توارك غيره، «قواصد»: جمع تكسير، ومفردها «قاصدة» اسم فاعل، و«توارِك» جمع تكسير لتاركة، والجمع يعمل عمل المفرد وكذلك المثنى.

ولو أعمل لجاز، فكان يقول ماذا؟ «قواصِدُ كافورًا»، لك ما يُنون «قواصدُ»؛ لأنها ممنوعة من الصرف، وكذلك «توارِكُ غيرَهُ».

وكافور كان من حُكام المسلمين العادلين المعروفين بالإصلاح، وكان من أهل السنة والجماعة، وله فضل عظيم، مذكور في التاريخ، ولكن أبا الطيب الجشع هو الذي أفسد سُمعته عند الناس؛ لأنه كان يعلم ما يريد، فلهذا لم يُمكنه مما يُريد، فانقلب عليه وسبَّه، ومع ذلك لم يكترث كافورٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ به لا بمدحه ولا بذمه. وكان معروفًا بالصلاح وبالتُّقى، وتاريخه معروف.

بخلاف ممدوحه الآخر الحمداني، ففي عقيدته طعن كثير، والأمثلة على ذلك كثيرة، لعلي أتوقف فقط عند شاهدين أيضًا، قال الشاعر:

وكم من شفيق باذل لي نصيحة   دعاني إلى الدنيا دواع من الهوى

الشاهد في قوله: «باذلٍ»، ومنصوبه «نصيحةً».

وقال تعالى: ﴿مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾ [النمل: ٣٢]، الشاهد في قوله: «قاطعةً أمرًا»، فأعمل، ولو أضاف لجاز، فكان يقول: ما كنت قاطعةَ أمرٍ حتى تشهدون، و«تشهدون» فعل منصوب، فعل مضارع منصوب لوقوعه بعد حتى، ﴿حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾، فلماذا لم تُحذف النون منه؟

لأن النون هنا نون الوقاية، أما نون الرفع فحُذفت؛ لأن الفعل منصوب، وتقديره: حتى تشهدونِي، فهذا من حذف ياء المتكلم، وقد تكلمنا عليها في درس سابق.

وتلاحظون أيضًا يا إخوان، أننا في كل الأمثلة السابقة نُقدر اسم الفاعل الذي عمِل بالفعل المضارع؛ لأن من شروط إعماله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، والذي يُقدر بالحال أو الاستقبال هو الفعل المضارع دون الماضي.

أما إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي، يعني: أنت تريد به أنه وقع في الماضي وانقضى وانتهى، فعلٌ وقع في الزمن الماضي وانتهى، كـ«فلانٌ أكرَمَ فلانًا»، في الزمن الماضي وانتهى، فحينئذٍ لا يعمل اسم الفاعل عمَلَ فعله.

لا يجوز فيه الإعمال، إذًا ماذا يجب فيه؟ يجب فيه الإضافة، ليس لك فيه حينئذٍ إلا الإضافة، فتقول مثلًا: «محمدٌ مُكرِمُ زيدٍ» إذا أردت أنه أكرمه في الزمن الماضي وانقضى الإكرام وانتهى.

سواءٌ قلت: «محمدٌ مُكرِمُ زيدٍ»، أو قلت: «محمدٌ مكرمُ زيدٍ بالأمس»، المراد

هو القصد، وتقول: «محمدٌ سارقُ المال»، تريد أنه الذي سرقه فيما مضى، فلا يجوز لك أن تقول: «محمدٌ سارقُ المالَ»؛ لأنه ليس على معنى يسرق، وإنما على معنى سَرَقَ، فليس لك فيه إلا الإضافة.

وكذلك: «محمدٌ آخِذُ الثوب وقارئُ الكتابِ ومُصلِحُ الآلةِ»، إذا كان بمعنى أنه فعل ذلك، قرأه، وأصلحها وانتهى الأمر.

فلهذا يُفرِقون بين قولك: «أنا قاتلٌ زيدًا وقاتِلُ زيدٍ»، وفي ذلك قصة مذكورة في كتب التاريخ والتراجم، بين الإمامين الكسائي النحوي وأبي يوسف الفقيه في مجلس هارون الرشيد، عندما قال أبو يوسف لهارون الرشيد: إن هذا الرجل قد استأثر بك، فقال: إني أجدُ عنده ما لا أجده عند غيره.

والإمام الكسائي معروف -يعني: عالمًا في عدة علوم، فهو أحد القراء السبعة، وعالمًا في اللغة وفي النحو، وله مشاركات كثيرة، فقال الكسائي: دعني أسأله، قال: في ماذا؟ قال: في الفقه، فضحك هارون، قال: أتسأل أبا هارون في الفقه؟! قال: نعم.

فسأله قال: لو قال رجلٌ: أنا قاتلٌ زيدًا، أكنتَ تأخذه به؟ إن كنتَ تقتله بزيد، إذا قال أنا قاتلٌ زيدٌ فقد اعترف.

فقال هارون: ليس الأمر هكذا، فسرها يا كسائي، فقال: إذا قلتَ: أنا قاتلٌ زيدًا، فهذا بمعنى الحال أو الاستقبال، يعني: ما فعل إلى الآن، يُهدده سأقتله، أما إذا قال: أنا قاتلُ زيدٍ، فالأصل أنه بمعنى قَتَل، وقد يكون بمعنى يقتل.

فالذي يُؤخذ مَن قال: «أنا قاتلُ زيدٍ»، أما من قال: «أنا قاتلٌ زيدًا» فهذا من باب التهديد.

وهذه الأمر لمن يعرف اللغة، أما الذي لا يعرف اللغة، فإنه يُؤخذ بُعرفه،

والفقهاء يقررون أن مثل هذه الأمور يُحكم فيها العُرف.

نعود إلى موضوعنا، قال كثير من النحويين: السبب الذي جعل العرب يُعملون اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضارع، دون إعماله إذا كان بمعنى الماضي: أن اسم الفاعل يُوافِق المضارع في معناه، وفي عدد الحروف، وفي الحركات والسكنات، يجري عليه، يعني: يوافقه. طبعًا يوافقه في المعنى، هذا واضح؛ لأنك يمكن أن تجعل الكلمتين إحداهما مكان الأخرى، فتقول: «محمدٌ مكرِمُ زيد»، أو «يُكرمُ زيدًا» وتشابههما في عدد الحروف، فقولك: «قارئ» كـ«يقرأ» أربعة أحرف، أربعة أحرف، و«ضارب» مثل «يضرب»، وكذلك في الحركات والسكنات، «يَضْرِب» متحرك ساكن متحرك، «ضَارِب» متحرك ساكن متحرك، ثم حرف الإعراب، فبينهما شبه اقتضى ذلك.

أما اسم الفاعل فإنه لا يجري على الفعل الماضي، يعني: لا يشبه الفعل الماضي، فهو يخالفه في عدد الحروف، ويخالفه في الحركات والسكنات، فـ«ضارب» ليس مثل «ضرب»، و«سارق» ليس مثل «سرق»، كذا يُعللون.

ونحن نعرف أن التعليلات النحوية على ثلاثة أنواع:

تعليلات كالأحكام، يعني: مقطوعًا بصحتها؛ كتعليل تحريك مثلًا، كتعليل: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾ [البينة:١] قالوا هنا: التحريك بسبب التقاء الساكنين، هذا تعليل مقطوع به.

وتعليلات يقولون: تُشم ولا تُناقش، يعني: هي من زوائد العلم.

وتعليلات هي من اجتهادات النحويين، لكن يبقى أن كل هذه التعليلات لا تُغير الأحكام، الأحكام ثابتة، لكن هذه التعليلات يحاولون من خلالها معرفة السبب الذي أوصل العرب إلى هذا الحكم؛ لأنهم إذا عرفوا هذه الأسباب

استطاعوا أن يقيسوا عليها؛ لأن القياس سيقوم على اتفاق العلة بين المقيس والمقيس عليه.

ومما يجب التنبيه عليه هنا؛ لكثرة الخلط واللبس فيه: أن ما ذكرناه من شرطي إعمال اسم الفاعل المجرد المنون إنما هما شرطان لإعماله في نصب المفعول به، هذان الشرطان وكل ما يُقال فيهما هو فقط لإعمال اسم الفاعل المجرد بالمفعول به.

أما إعمال اسم الفاعل فيما سوى المفعول به، فلا شرط له، يعني: إعمال اسم الفاعل في الفاعل، أو في الحال، أو في ظرف الزمان، وظرف المكان، هذا لا شرط له، يعني: يعمل اسم الفاعل ذلك مطلقًا بلا شرط.

فتقول: «محمدٌ قائمٌ»، «قائمٌ» من الفعل اللازم «قام»، إذًا احتاجوا إلى فاعل، أين فاعل «محمدٌ قائمٌ»؟ مستتر تقديره: هو، حتى ولو كان المعنى أنه قام في الماضي وانتهى، «محمدٌ قام بالأمس»، تقول: «محمدٌ قائمٌ بالأمس»، تقول: «قائمٌ بالأمس»، قائمٌ هو، أو محمدٌ قائمٌ أبوه بالأمس، بمعنى: قائمٌ أبوه بالأمس، فهو بمعنى الماضي، ومع ذلك لا يُشترط هنا هذان الشرطان؛ لأنهما خاصان بنصب الفعل المضارع.

ومما يُنبه عليه، وهو أيضًا مفهوم مما سبق، هو أن إعمال اسم الفاعل يرتبط بمعناه، يرتبط بمعناه، فإن كان بمعنى «يفعل»، وهذا الذي يُعبرون عنه بالمضارع، بمعنى المضارع، بمعنى يفعل، فهذا الذي هو بمعنى الحال أو الاستقبال.

وأما إذا كان بمعنى «فَعَلَ»، فهذا الذي يُعبرون عنه بمعنى الماضي، ولا يريدون بالماضي، يعني: الزمن الماضي، وبالحال والاستقبال، يعني: الزمن زمن التكلم والزمن الآتي، وإنما يريدون بالحال والاستقبال: ما كان اسم الفاعل فيه

بمعنى «يفعل»، إذا كان المعنى على «يفعل» فإنه يعمل.

و«يفعل» قد يكون زمانه الحال أو الاستقبال، وهذا الأصل، وقد يكون زمانه الماضي، وقد يكون زمانه الزمان المستمر، الذي يشمل الماضي والحال والاستقبال، تكلمنا على هذه المسألة قبل درسين فيما أظن.

فتقسيم الأفعال إلى: ماضٍ ومضارع وأمر، هذا تقسيم بحسب الصيغة، وليس بحسب الزمان. أما الزمان فإن الماضي قد يكون في الماضي وهذا هو الأصل والأكثر، وقد يكون في المستقبل، وكذلك المضارع الأصل فيه والأكثر أن يكون في الحال أو الاستقبال، وقد يكون في الماضي، والأمثلة على ذلك قد سبقت.

والآن سنذكر بعض الأمثلة للحاجة إليها:

فلهذا نقول: إن اسم الفاعل متى ما كان بمعنى «يفعل»، فإنه يعمل هذا العمل، مع الشرط الثاني وهو الاعتماد، ولهذا أكثر من استعمال:

فمن ذلك: أن يكون المراد باسم الفاعل الزمن المستمر، وهو ما يشمل الماضي والحال والاستقبال، وهذا كثير جدًّا في كلام العرب.

كأن تقول: «اللهُ راحمُ عبادِهِ». «راحم» بمعنى: رحِم فقط أم بمعنى يرحم فقط، أم بمعنى: رَحِم ويرحم، رحمهم ويرحمهم وسيرحمهم؟ إذًا ليس بمعنى الماضي المنقطع، ولا الحال المنقطع، ولا الاستقبال المنقطع، وإنما هو بمعنى الفعل المستمر.

فعلى ذلك، لك أن تُعمله ولك أن تضيفه، لك أن تضيفه: «الله راحم عباده»، بمعنى: رحمهم، ولك أن تُعمله بمعنى «يرحم»، «الله راحمٌ عباده»، بمعنى: يرحمهم وسيرحمهم.

ومن ذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، ﴿مَٰلِكِ﴾ اسم فاعل،

بمعنى: مَلَك أو بمعنى يملك، أو بمعناهما، أنه ملكه ويملكه. نعم، هذا فعل مستمر، لا يُراد به زمن خاص، فلهذا لك أن تقول: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ بالإضافة، أو «مالكٌ يومَ الدين».

وهذا أيضًا تكلمنا عليه في الإضافة اللفظية والمعنوية، فلك أن تقول هنا: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ إن الإضافة لفظية؛ لأنها بمعنى المضارع «يملك»، ولك أن تقول: إنها حقيقية معنوية؛ لأنها بمعنى «ملك».

والأمثلة على ذلك كثيرة جدًّا، كأن تقول مثلًا: «الناسُ مُكرِمُونَ العلماء»، بمعنى: يُكرمونَهم، فـ«يكرمونهم» زمن التكلم، أو سيكرمونهم في المستقبل، أم أن الناس أكرموا العلماء ويكرمونهم وسيكرمونهم؟ هذا المراد به الفعل المستمر.

يعني: أن هذا الأمر صار كالشيء الدائم، فتقول: الناس مكرمون العلماء، أو الناسُ مكرمو العلماءِ.

ومن استعمالات اسم الفاعل أيضًا، وهو بمعنى «يفعل»: أن يراد به الحكاية، أن يُحكى حكاية في الماضي، كما لو قلت مثلًا: «هذه حكاية»، تسمى حكاية المضارع في الماضي، تأتي بمضارع مع أن زمنه في الماضي، لكن تريد أن تحكيه حكاية في الماضي، كأن تقول: «جاءَ محمدٌ يركض» «جاء محمد» قبل عشرين يومًا يركض، فالمجيء كان في الماضي المنقطع، والركض كان في الماضي المنقطع، ومع ذلك عبرنا عن الركض بقولنا: «يركض»، يعني: عبرنا عنه بالمضارع، نريد: الحال أو الاستقبال؟ لا، نريد حكاية المضارع في الزمن الماضي، هذه تسمى حكاية، وهي كثيرة جدًّا.

«جاءَ محمدٌ يطالبُ بحقِّهِ»، هذه حكاية المضارع في الماضي كثيرة جدًّا.

فكذلك اسم الفاعل، لو جاء اسم الفاعل والمراد به الحكاية، فإنه يعمل ولو

كان في الزمن الماضي، كما لو قلت مثلًا: «جاءَ محمدٌ راكبًا سيارةً»، «جاءَ محمدٌ بالأمس راكبًا سيارةً»، «راكبًا سيارةً» اسم الفاعل عَمِل لماذا؟ لأنه بمعنى يركب.

فلهذا نُقيد أن اسم الفاعل يعمل إذا كان بمعنى «يفعل».

بغض النظر عن الزمن حينئذٍ ينضبط لك هذا الضابط ويسهل.

ويُذكر أن الإمام الكسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أجاز إعمال اسم الفاعل الماضي، يقول: إن اسم الفاعل حتى ولو كان في الزمن الماضي؛ فإنه يعمل.

والنحويون يقولون: هذا لا يُعرف عن العرب، وليس عليه دليل، قال الكسائي: بل عليه دليل وهو قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨].

﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨] ﴿بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾، ﴿ذِرَاعَيْهِ﴾ مفعول به لـ﴿بَاسِطُوٓاْ﴾، والبسط كان في الزمن الماضي، قصة الكهف في الزمن الماضي، لكن الجمهور ردوا عليه؛ بأن المراد باسم الفاعل هنا الحكاية، والدليل على ذلك أنه يُفسر بالماضي أم بالمضارع؟ يُفسر بالمضارع، وكلبهم يبسُط يديه بالوصيد.

والدليل على ذلك: أن الذي قبله في الآية نفسها قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِۖ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] فقال: «نقلبهم» فعل مضارع، ما قال: «وقلبناهم»؛ لأنه يحكي القصة، ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ هذا مضارع ولكنه حكاية، حكاية له في الماضي.

فيكون ﴿بَاسِطُوٓاْ﴾ كذلك، ﴿بَاسِطُوٓاْ﴾ يعني: يبسط، فهي من باب الحكاية، فإذا كانت من باب الحكاية، فلا أحد من النحويين ينكر أنه يعمل حينئذ.

وإنما الممنوع أن يعمل وهو بمعنى الماضي المنقطع، كما مثلًا لو أن زيدًا كسر الباب، فقلت: «زيدٌ كسرَ البابَ»، ثم أردت أن تُعبر باسم الفاعل، لوجب أن تقول: «زيدٌ كاسرُ البابِ»، ولا يجوز أن تقول: «زيدٌ كاسرٌ البابَ».

وأيضًا مِن استعمالات الفعل المضارع، وكذلك اسم الفاعل الذي بمعناه: أن يُراد بأن هذا الشيء من صفات المذكور المكررة.

كأن تقول: «زيدٌ يهزِمُ الأعداء، ويحل المشكلات، ويُكرِمُ الضيوف، وينصرُ الجيوش، ويرحمُ الضعيف».

يعني: ليس المراد هنا أن الصفة في الماضي أو في الحال أو في الاستقبال، لا يُراد ربطها بزمن أصلًا، هنا الفعل المضارع لا يُراد ربطه بزمنٍ أصلًا، وإنما المراد أنه صفة لهذا المذكور على وجه التكرر، أنها تكرر، من صفاته المعروفة المتكررة منه.

ففيها شبه بالفعل المستمر، فإذا جاء اسم الفاعل أيضًا بمعنى الفعل المضارع المراد به هذا المعنى، فلك أن تُعمله ولك ألا تُعمله، فتقول: «زيدٌ هازِمٌ الجيوشَ»، و«زيدٌ هازمُ الجيوشِ»، و«زيدٌ مكرِمُ الضيوفِ، ومكرمٌ الضيوفَ».

إذا كان المراد أن هذا من عادته؛ أما إذا كان أكرمهم بالأمس وانتهى الإكرام، فهذا ماضٍ منقطع.

أما إذا كان المراد بالمضارع الاستقبال فقط، فهذا واضح أن اسم الفاعل الذي بمعناه: لك أن تُعمله، ولك ألا تُعمله.

كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ [الكهف: ٢٣]، أي: سأفعل ذلك غدًا.

وكقولك مثلًا: «أنا أكسرُ الباب»، فيقول: لا، أنت لا تكسر الباب، زيدٌ كاسرٌ

الباب، أي: زيدٌ هو الذي سيكسر الباب، فالمراد به الاستقبال؛ «زيدٌ كاسرٌ الباب»، أو «كاسرُ البابِ».

فلو قيل -يا إخوان: «زيدٌ زائرُ الدار»، فكيف نضبط هذه الجملة، إن كان زارها وانتهت زيارته، فليس لك إلا أن تقول: «زيدٌ زائرُ الدارِ».

وإذا كان الآن في زيارتها، فهو بمعنى «يزور»، فلك أن تقول: «زائرٌ الدار»، أو «زائرُ الدارِ»، وإن كان سيزورها في المستقبل، تُخبرنا أنه سيزورها في المستقبل، فلك أن تقول يا إخوان: «فلانٌ زائرٌ الدارَ غدًا فاستعدوا له»، أي: سيزورها غدًا.

بعد ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الثالث في هذا الباب:

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ

لأنه سبق في شرطي إعمال اسم الفاعل المجرد: أن يكون معتمدًا، معتمدًا على ماذا؟ على استفهام أو نداءٍ أو موصوفٍ، طيب هذا الموصوف قد يكون مذكورًا؛ كـ «جاءَ رجلٌ مرفوعٌ يدَيه»، أو «جاءَ الرجلُ رافعًا يديه»، وقد يكون محذوفًا، لكنه مُقدرٌ ومفهوم.

كأن تقول: «جاءَ رافعٌ يديه»، يعني: جاء رجلٌ، أو تقول: «رأيتُ طالعًا جبلًا»، أو «يُعجبني قارئٌ الكتابَ»، أو «يعجبني قارئُ الكتابِ»، يعني: يعجبني رجل أو طالب قارئ الكتاب.

فالموصوف قد يكون مذكورًا، أو قد يكون محذوفًا، والمحذوف دائمًا في حكم المذكور.

ومن ذلك قول الأعشى ميمون:

كناطح صخرة يومًا ليفلقها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

كناطحٍ صخرةً، أي: كوعلٍ ناطحٍ صخرةً فأعمل؛ لأنها بمعنى المضارع، أي:

كوعلٍ ينطحُ صخرة.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَاۚ﴾ [فاطر: ٢٧] أين اسم الفاعل يا إخوان؟ ﴿مُّخْتَلِفًا﴾، عملت في ماذا؟ ﴿أَلْوَٰنُهَاۚ﴾، ما إعراب ﴿أَلْوَٰنُهَاۚ﴾؟ فاعل؛ لأن التقدير: فأخرجنا به ثمراتٍ تختلف ألوانُها.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥] فأعمل ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ في ﴿أَهْلِهَآ﴾، هذا المفروض أن نجعله بيت البيت التالي.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥۗ﴾ [البقرة: ٢٨٣] ما إعراب ﴿قَلْبِهِۦ﴾؟ فاعل، على تقدير: فإنه يأثم قلبُهُ.

وقال: ﴿مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [النحل: ٦٩] أي: شرابٌ تختلف ألوانُه... وهكذا.

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الرابع:

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ فَفِي المضِي ... وغَيرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

ففي هذا البيت ذكر لنا الحالة الثانية من حالاتي اسم الفاعل، وقد ذكرناهما من قبل:

الحالة الأولى: أن يكون محلى بـ«أل».

والثانية: أن يكون مجردًا من «أل»، فإن كان مجردًا من «أل» لم يعمل إلا بالشرطين المذكورين من قبل.

وإن كان بـ«أل» فذكر الحكم في هذا البيت، فقال: «**وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ**»، ما حكمه؟ «**فَفِي الْمضِي وغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي**»، إذًا فإعمال المقرون بـ«أل» من اسم

الفاعل؛ يجوز إعماله مطلقًا بلا شرط، سواءٌ كان زمانه الماضي، أو الحال، أو الاستقبال، أو كان معتمدًا أو غير معتمد، إعماله مرتضًى على الإطلاق.

فمن ذلك: قولك: «الطالبُ العلمِ مُعانٌ»، يعني: الذي يطلب العلم معان. «الطالب» اسم فاعل مقترن بـ«أل»، وقد أضفناه إلى المفعول به، إلى «العلم»، ولو أعملناه لجاز، فكنا نقول: «الطالبُ العلمَ معانٌ»، فـ«العلم» مفعول به.

وتقول: «القارئُ كتابًا يزدادُ ثقافةً، والقارئُ كتبًا أوسعُ ثقافةً»، أو «القارئُ كتابٍ يزدادُ ثقافةً والقارئُ كتبٍ أوسعُ ثقافةً».

وتقول: «سنُكرِمُ الكاتِبَ البحث المتميزَ» بالإعمال، وإن أضفت «سنُكرِمُ الكاتِبَ البحثِ المتميز»، كلاهما جائز.

أو «سنُكرِمَ الكاتبَ بحثًا متميزًا»، يعني: الذي يكتبُ بحثًا متميزًا، أو تضيف «سنُكرم الكاتبَ بحثٍ متميزٍ»، كل ذلك جائز.

فإن قيل: «المسلمونَ هم الهازِمُون الكفارَ يومَ بدرٍ»، فإن «الهازمون» يعمل النصب في «الكفارَ»، مع أنه لا شك بمعنى الماضي هزموهم.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب:٣٥].

«الحافظين»: اسم فاعل، أو اسم فاعلين، و﴿فُرُوجَهُمْ﴾: مفعول به، ولو أضاف لجاز، والإضافة طبعًا ستحذف التنوين من المفرد، والنون من المثنى والجمع. فكان يُقال: «والحافظي فروجهم».

ثم قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلْحَٰفِظَٰتِ﴾ ماذا؟ ﴿فُرُوجَهُمْ﴾، حذف المفعول به هنا لدلالة الأول عليه.

﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [الأحزاب:٣٥] ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ﴾ أيضًا هنا عَمِل ولو أضاف لجاز، فكان يُقال: والذاكري اللهِ.

﴿كَثِيرًا﴾ ما إعرابها؟ حال، يعني: قدِّرها كيف حال؟ ستُقدرها بـ: والذاكرين الله حالة كونهم مُكثرين، صفة لماذا؟ ما في ذكر في الآية، فيها «الذاكرين» وفيها «الله»، لـ«الذاكرين»؟ الكثرة صفة لـ«ذاكرين»؟ لا ليس صفة لـ«الذاكرين»، ثم «الذاكرين» معرفة، و﴿كَثِيرًا﴾ نكرة، صفة لمصدر محذوف، والتقدير: والذاكرين الله ذكرًا كثيرًا.

إذًا مفعول مطلق؛ لأن المفعول المطلق إذا حذف نابت صفته منابه.

وفي إعراب آخر جائز، نحن كررنا على مثل هذا شواهد كثيرة: «انتظرتك طويلًا، انتظرتك كثيرًا»، ﴿قليلا ما يؤمنون﴾، «اسمعني قليلًا»، هذا أسلوب يجوز فيه إعرابان، إما أنه مفعول مطلق، فانتظرتك انتظارًا طويلًا، أو أنه ظرف زمان، يعني: انتظرتك وقتًا طويلًا، والذاكرين اللهَ وقتًا كثيرًا.

ثم قال: ﴿وَالذَّاكِرَاتِ﴾ فحذف المفعول به لدلالة الأول عليه.

وقال عمرو بن كلثوم التغلبي في «معلقته»:

وأنا الشاربون الماء صَفْوًا ... ويشربُ غيرُنا كدِرًا وطينا

الشاهد في قوله: «الشاربون الماء»، فأعمل، ولو أضاف لجاز، فكان يقول: «والشاربو الماءِ»، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٤] أعمل أم أضاف؟ أعمل، ولو أضاف كان يقول «والكاظمي الغيظِ»، ثم قال: ﴿وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾ [آل عمران:١٣٤] هنا أيضًا عَمِل اسم الفاعل؛ لأن اسم الفاعل يعمل عمل فعله، لازمًا ومتعديًا.

«عفوتُ عن زيدٍ»، «عن زيدٍ» متعلقة بالفعل «عفوتُ»، وأما ﴿عَنِ ٱلنَّاسِۗ﴾ [آل عمران:١٣٤] في الآية، فمتعلقة بماذا؟ بـ«العافين»، إذًا عملت عمل فعلها من حيث التعدي بحرف الجر.

فإن قيل -يا إخوان: «المكرمُ والديهِ مأجورٌ والعاقُّهُما محروم».

«المكرمُ والديهِ مأجورٌ» هذا اسم، «المكرم» اسم فاعل، مقترن بـ«أل»، إذًا يجوز إعماله ويجوز إضافته، هنا معمل أم مضاف؟ مضاف، إذًا «والديه» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء.

هل يجوز أن نقول: إنه معمل، و«والديه» مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء؟ هنا يجوز الوجهان، يجوز الإعرابان؛ لأن المثنى يُنصب ويُجر بالياء، بخلاف ما لو قلت مثلًا: «المُكرمُ زيدًا»، أو «المُكرمُ زيدٍ»، لظهر الإعراب.

طيب جاز الإعرابان في «المكرمُ والديهِ مأجورٌ»، و«العاقُّهُما» هما ضمير نصب، كقولك: «أكرمتُكَ» أم ضمير جر؟ كقولك: «كتابُكَ»؟ جر، إذًا هنا مضاف إليه، طيب ألا يجوز إعمال اسم الفاعل هنا لأنه بـ«أل»؟ كيف؟ الضمير إذا اتصل باسم فهو مضاف إليه، نعم، صحيح هذه قاعدة معروفة، وكررتها كثيرًا، إلا هنا، إلا إذا اتصل باسمٍ يجوز إعماله.

فالجمهور على أن الضمير حينئذٍ يُعامل معاملة الظاهر، ضع اسمًا ظاهرًا مكانه، فيُعامل هذا الضمير معاملته، فتقول: «العاقُّ زيدًا، والعاقُّ زيدٍ»، يجوز الوجهان؛ لأن «العاقّ» هنا اسم فاعل بـ«أل»، فلك إعماله وعدم إعماله، إذًا لك أن تقول: «والعاقُّهُما»، «هما»: مفعول به، أو مضاف إليه كلاهما جائز.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ① فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا﴾ [العاديات: ١، ٢]، «العاديات»: اسم فاعل، ﴿ضَبْحًا﴾، الضبح هو: صوت الخيل عند الركض، ما إعراب ﴿ضَبْحًا﴾: مفعول مطلق، قدِّرها ليتبين المعنى، مفعول مطلق.

المفعول المطلق هو: المصدر المنصوب بعد فعله، هذا هو الأصل، فلا بد أن تعيد المعنى إلى هذا التقدير؛ لكي يتضح أنه مفعول مطلق.

والعاديات تضبح ضبحًا، أو والعادياتِ عدوى ضبحٍ، معنى هذا هو المعنى، ثم حذفنا العادياتِ عدوى ضبحٍ، حذفنا المضاف وأقمنا المضاف إليه مقامه.

وفي إعراب آخر في هذا الأسلوب، هذا الأسلوب كثير جدًّا، «جاءَ محمدٌ ركضًا»، و«قتلتُهُ صبرًا»، تذكرون هذا الأسلوب يا إخوان، يجوز أن يكون مفعولًا مطلقًا، على «جاءَ محمدٌ ركضًا»، أي: جاءَ يركضُ ركضًا، أو جاءَ مجيءَ ركضٍ.

ويجوز أن يكون حالًا على التأويل، يعني: جاءَ راكضًا، والعادياتِ ضابحةً، يعني: والعاديات على حالة كونها ضابحةً.

وكذلك ﴿فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا﴾ [العاديات:٢] يعني: قادحة، أو فالمورياتِ تقدحُ قدحًا.

وقال عنترة في «معلقته» -وعنترة اسمه عنترةُ -بالتاء ابن شداد، والتاء يجوز حذفها في النداء مطلقًا، ويسمى بالترخيم: «يا عنترُ»، ويجوز حذفها في غير النداء قليلًا، لكن الأصل في اسمه أنه بالتاء، قال:

ولقد خَشيتُ بأنْ أموتَ ولم تكنْ ... للحرْب دائرةٌ على ابنَي ضَمْضَم
الشاتمي عرضي ولم أشتمهما ... والناذرين إذا لم ألقهما دمي

فهنا «شاتم وناظر» اسما فاعل، أما «الشاتمي» فقد أضاف إلى «عرضي»، «الشاتمي عرضي» ولو أعمل لجاز، وكان يقول: «الشاتمين عرضي»، ثم قال: «والناذرين دمي»، و«الناذرين دمي» فأَعمل.

ولو أضاف؟ لكان يجوز فيقول ماذا؟ «والناذري دمِي»، لكن في البيت مع وجود الفاصل، بين «الناذرين» و«دمي»، هل تجوز الإضافة مع الفصل؟ و«الناذرين» إذا لم ألقهُم دمِي، هنا تمتنع عن الإضافة لوجود الفاصل، لا

للأسلوب، يعني: لك في الأسلوب أن تقول: «الناذري دمي»، أو «الناذرين دمي»، لكن المانع هنا بسبب الفاصل.

وقال أبو الطيب:

أيّهَا البَاهِرُ العُقُولَ فَمَا تُدْ ... رِكُ وَصْفًا أتعَبْتَ فكري فمَهْلا

فقال: «الباهرُ العقولَ»، ولك أن تقول: أيها الباهرُ العقولِ.

نختم هذا الكلام على إعمال اسم الفاعل، بنوعيه أو بحالتيه، المقرون بـ«أل» وغير المقرون بـ«أل»؛ بأن قولهم: إن اسم الفاعل يعمل عمل فعله، أي: يعمل عمل فعله من حيث التعدي واللزوم.

فقولك: «هل قائمٌ زيدٌ» يرفع فاعلًا؛ لأن فعله لازم، «قام زيدٌ».

وقولك: «هل جالسٌ زيدٌ على الكرسي»، رفع فاعلًا ثم تعدى بحرف الجر «على»، وفعله كذلك، «جلسَ زيدٌ على الكرسي».

وقولك: «هل قارئٌ زيدٌ كتابًا» عمِلَ في الفاعل والمفعول به؛ لأن فعله متعدٍّ، «قرأ زيدٌ كتابًا».

وقولك: «هل مانحٌ زيدٌ الفقيرَ مالًا»، رفع فاعلًا ونصب مفعولين؛ لأن فعله كذلك، يرفع فاعلًا وينصبُ مفعولين.

«منحَ زيدٌ الفقيرَ مالًا»، وقولك: «هل مُخبرٌ زيدٌ عمرًا المسألةَ سهلةً» رفع فاعلًا ونصب ثلاثة مفاعيل؛ لأن فعله كذلك.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس الثاني والسبعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة الطيبة المباركة، ليلة الإثنين الثالث عشر من جُمادى الآخرة من سنة ١٤٣٢ من هجرة المصطفى الحبيب عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ونحن في جامع الراجحي، في حي الجزيرة، في مدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس الثاني والسبعين، من دروس «شرح ألفية ابن مالك» عليه رحمة الله.

في الدرس الماضي بدأنا بالكلام على إعمال اسم الفاعل، وعرفنا أن ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد هذا الباب في اثني عشرَ بيتًا، شرحنا منها أربعة أبيات، ونُذكر بها، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ ... إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ
وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَا ... أَوْ نَفْيًا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا
وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ ... فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ
وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ فَفِي الْمُضِي ... وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

فهذه الأبيات الأربعة شرحناها في الدرس الماضي.

في هذا الدرس -إن شاء الله تعالى- سنشرح الأبيات الباقية، ونسأل الله عَزَّوَجَلَّ المعونة.

في الأبيات الباقية يقول الإمام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَعَّـــالٌ اوْ مِفْعَـــالٌ اوْ فَعُـــولُ ... فِـــي كَثْـــرَةٍ عَـــنْ فَاعِـــلٍ بَـــدِيلُ
فَيَسْـــتَحِقُّ مَـــا لَـــهُ مِـــنْ عَمَـــلِ ... وَفِـــي فَعِيـــلٍ قَـــلَّ ذَا وَفَعِـــلِ
وَمَـا سِـوَى الْمُفْـرَدِ مِثْلَـهُ جُعِـلْ ... فِي الْحُكْـمِ وَالشُّـرُوطِ حَيْثُمَـا عَمِـلْ
وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْوًا وَاخْفِضِ ... وَهْـوَ لِنَصْـبِ مَـا سِـوَاهُ مُقْتَضِـي
وَاجْرُرْ أَوْ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضْ ... كَمُبْتَغِـي جَـاهٍ وَمَـالًا مَـنْ نَهَـضْ
وَكُـلُّ مَـا قُـرِّرَ لاسْـمِ فَاعِـلِ ... يُعْطَـى اسْـمَ مَفْعُـولٍ بِـلَا تَفَاضُـلِ
فَهْـوَ كَفِعْـلٍ صِـيغَ لِلْمَفْعُـولِ فِـي ... مَعْنَـاهُ كَـالْمُعْطَى كَفَافًـا يَكْتَفِـي
وَقَـدْ يُضَـافُ ذَا إِلَـى اسْـمٍ مُرْتَفِـعْ ... مَعْنًـى كَمَحْمُـودُ الْمَقَاصِـدِ الْـوَرِعْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول هذه الأبيات:

فَعَّـــالٌ اوْ مِفْعَـــالٌ اوْ فَعُـــولُ ... فِـــي كَثْـــرَةٍ عَـــنْ فَاعِـــلٍ بَـــدِيلُ
فَيَسْـــتَحِقُّ مَـــا لَـــهُ مِـــنْ عَمَـــلِ ... وَفِـــي فَعِيـــلٍ قَـــلَّ ذَا وَفَعِـــلِ

يعني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن العرب قد تصوغ على هذه الأوزان الخمسة المذكورة، وهي: «فعَّال، ومِفْعَالٌ، وفَعُول، وفعِيل، وفَعِلٌ».

قد تصوغ على هذه الأوزان الخمسة أسماءَ فاعلين، فتقول مثلًا من الشُّرْب: «شرَّاب، أو مِشراب، أو شرُوب، أو شريب، أو شَرِبٌ».

فقولهم: «شرَّابٌ»، «محمد شَرَّابٌ للعصير»، «شَرَّابٌ للعصير»، الشرَّاب هو: الذي يفعل الشُّرب، يعني اسم فاعل، ولكن الفرق بين أسماءِ الفاعلين التي على

وزن فاعِل كـ«قائِم، وشارِب، وضارِب ونائِم وجالِس»، وبين أسماء الفاعلين التي على هذه الأوزان والصيغ الخمسة، هو: أن اسم الفاعل الذي على وزن فاعِل مطلق، يُطلق على كلِّ مَن فَعَل هذا الفعل، سواءٌ فعله مرة، أو فعله قليلًا، أو فعله كثيرًا.

فـ«جَالِس» تُطلق على كل من فَعل الجلوس، ولو مرة واحدة، تقول: «فلانٌ جالِسٌ في المسجد».

والذي يجلس في المسجد كثيرًا، أيضًا تُعبرُ عنه بذلك، «فلانٌ جالسٌ في المسجد».

أما أسماء الفاعلين التي على هذه الأوزان والصيغ الخمس، فإنها لا تُطلق إلا على من يفعل الفعل بكثرة، فلهذا يسميها النحويون صيغ مبالغة، صيغ مبالغة يعني: هي الصيغ التي تُطلق على الفاعلين، المُكثرين، مَن يفعل هذا الفعل بكثرة ومبالغة.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَعَّـــــالٌ اوْ مِفْعَـــــالٌ اوْ فَعُـــــولُ ... فِـــي كَثْـــرَةٍ عَـــنْ فَاعِـــلٍ بَـــدِيلُ

يعني: هذه الأوزان تكون بديلًا عن فاعل في الكثرة، يعني فيمَن يفعل هذا الفعل بكثرة.

فما حُكمُها من حيث الإعمال؟

من حيث العمل: عرفنا معناها هي أسماء فاعلين، ولكن لمَن يفعل بكثرةٍ ومبالغة، ومع ذلك فإن استعمالها ليس مستويًا من حيث الكثرة، فـ«فعَّال ومِفعَال وفعُول» أكثر من «فعِيل» ومن «فَعِل» من حيث الاستعمال، وكذلك من حيث العمل، كما سيأتي.

أما حكمها من حيث العمل، فهو ما صرَّح به ابن مالكٍ في قوله:

فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ

ما قلناه في إعمال اسم الفاعل؛ من حيث الشروط والأنواع، يُقال في صيغ المبالغة الخمس، فهذه الصيغ قد تعمل عملَ فعلها بالشروط نفسها، يعني: إذا كانت بـ«أل» فتعمل مطلقًا، وإذا كانت مُجرَدّة من «أل» فإنها تعمل عمل فعلها بالشرطين المذكورين.

ومع ذلك، فإن إعمالها يختلف، باختلاف كثرتها في اللغة، فإن إعمال «فعَّال، ومِفْعَالٌ، وفَعُول» أكثر من إعمال «فعِيل، وفَعِلٌ»، وهذا هو قول ابن مالك في آخر البيتين:

وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ

يعني: كأنها جميعًا تعمل أعمال الفعل، إلا أن إعمال الثلاث الأولى أكثر من إعمال «فعِيل، وفَعِلٌ»، ومع ذلك فإن إعمال «فعِيل» أكثر من إعمال «فعل»، **هذا هو مذهب البصريين، وهو الذي تدل عليه الشواهد.**

وأما الكوفيون فخرجوا عن مذاهبهم المعتادة، فمنعوا إعمال صيغ المبالغة كلها، وقالوا: إن أيَّ شاهدٍ يُشعر بالإعمال، فإن الإعمال ليس لها، وإنما نُقدرُ فعلًا يكون هو الذي يعمل، وهذا تكلف لا حاجة إليه.

فعلى ذلك نقول مثلًا: «زيدٌ يشرَبُ العصيرَ» عبَّرنا بالفعل، طب عبِّر باسم الفاعل، تقول: «زيدٌ شارِبٌ العصيرَ» بالإعمال.

وقلنا: إن إعماله إذا عمِل واجب أو جائز؟ جائز، فيجوز الإعمال «زيدٌ شارِبٌ العصير»، وتجوز الإضافة، فنقول: «زيدٌ شاربُ العصيرِ».

وإذا أعملنا اسم الفاعل، وما هو في حكمه، أي: صيغ المبالغة، فلك أن تُعمله مباشرة، في المفعول به، فتقول: «زيدٌ شارِبٌ العصيرَ»، ولك أن تُعمله وأن تُقويه باللام، فتقول: «زيدٌ شارِبٌ للعصيرِ»، فيكون اسم الفاعل حينئذٍ عاملًا واللام هنا يسمونها لام التقوية، أي: قوت العامل الضعيف، وهو اسم الفاعل؛ لأن إعماله قوي أم ضعيف؟ ضعيف؛ لأن الإعمال بالحمل أم بالأصالة؟ بالحمل على فعله، وليس أصيلًا، فلك أن تُعمله مباشرة كالفعل، «زيدٌ شارِبٌ العصيرَ»، ولك أن تقويه باللام، وكل ذلك فصيح واردٌ في الشواهد، ومن ذلك القرآن العظيم.

وكذلك لو استعملت صيغ المبالغة: «زيدٌ يشربُ العصير»، فإن كان يشربه بكثرة؛ فالأفضل أن تُعبر عنه باسم فاعلٍ يدل على الكثرة، مصوغٍ على صيغة من هذه الصيغ الخمس، فتقول: «زيدٌ شرَّابٌ العصيرَ» إن أردت أن تُعمل.

وإن أردت أن تُعمل وتُقوي باللام «زيدٌ شرَّابٌ للعصيرِ»، وإن أردت ألا تُعمل وتُضيف فتقول: «زيدٌ شرَّابُ العصيرِ»، كل ذلك جائزٌ وكثير.

قال عَزَّوَجَلَّ في كتابه الكريم: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠١]. ﴿مُصَدِّقًا﴾ اسم فاعل من: صدَّقَ يُصدِّقُ فهو مُصدِّق، ﴿مُصَدِّقًا﴾ وهو عامل، ﴿مُصَدِّقًا﴾.

ومعموله؟ مفعوله مصدِّقٌ ماذا؟ «ما معهم»، «ما» اسم موصول بمعنى الذي، يعني: يُصدق الذي معهم، فعندما أعمل؟ قال: ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ فأعمل وقوى باللام.

ويجوز أن يُعمل ولا يقوي باللام، فتقول في اللغة: «مُصدِّقٌ ما معهم»، ولك في اللغة أن تضيف فتقول: «مُصَدِّقُ ما معهم».

وكذلك نقول في الصيغ الأخرى: «زيدٌ مِنْحارٌ الإبلَ»، أو «مِنْحارٌ للإبل»، أو

«مِنْحارُ الإبلِ»، و«زيدٌ ضرُوبٌ الأعداء»، و«وعليمٌ الدقائقَ»، و«حذِرٌ الشرَّ»، و«حذِرٌ للشرِّ»، و«حذِرُ الشرِّ».

من الشواهد على إعمال صيغ المبالغة: قول العرب: «أمَّا العسل فأنا شَرَّابٌ».

رواه سيبويه عن العرب، فـ«شَرَّابٌ» صيغة مبالغة، ومفعوله معموله «العسل» وهو مُقدم عليه.

ومِن ذلك قول القُلاخِ بْنِ حَزْنٍ المِنْقَرِيُّ:

أخـا الحَـرْبِ لبّاسًـا إليهـا جِلالَهـا ... ولـيسَ بـوَلّاجِ الخلائـفِ أعْقـلا

يمدح يقول: هو أخو الحرب ممارسٌ لها كأنه أخوها، إذا جاءت الحرب لبس جِلالها، أي: ثيابها وعُدتها، وليس مِمن إذا جاءت الحرب وَلَجَ البيوت، وتَعقَّلت رِجلاه من الخوف، فقوله: «لبَّاسًا» صيغة مبالغة على «فعَّال»، ومعمولها مفعولها «جِلالها»، أي: ثيابها وعُدتها، وقد أعمل لبَّاسًا جِلالها.

وأما «ولَّاجٌ» فهو أيضًا صيغة مبالغة على «فعَّال»، ولكنه أعمل أم أضاف؟ في الثانية أضاف، «ولَّاجُ الخوالِفِ»، يريد: بالخوالف البيوت، لا يلج البيوت ويختفي، ويهرب من الحروب. ولو أعمل «ولَّاجًا» لكان يقول: «وليس بولَّاجٍ الخوالِفَ».

ومِن ذلك أيضًا: قولُ بعض العرب: «**إنه لمِنحارٌ بوائِكَها**».

البوائك: جمع بائكة، والبائكة هي: الناقةُ الشابة السمينة الحسناء، يعني: مزينة؛ لأن العرب كانت تفتخر بأنها تنحر أفضل الإبل للضيوف، ما تنحر بعيرًا كبير السن، أو ناقة قد هرمت، أو أنجبت فإن لحمها يتغير، وإنما ينحرون البوائك؛ الناقة الحسناء التي ليست كبيرة.

ومن ذلك: قول عم النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أبي طالب في رثاء قريب له يمدحه:

ضَروبٌ بنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانِها إذا عَـدِموُا زادًا فإنّـكَ عـاقِرُ

يقول:

ضَرُوبٌ بنصلِ السيفِ سوقَ سِمانِها

السوق: جمع ساق، والسِّمان جمع سمينة، أي: الناقة السمينة، إذا عدموا الزاد في الشتاء، وفي أوقات القحط ونحو ذلك، فإنه يضربُ سوق النوق السِّمان، بنصلِ السيف، نصل السيف هو حدُّه، ويُطلق النصل على السيف.

فقوله: «ضروبٌ سوق»، أي: يضربوا سوق، فأعمل صيغة المبالغة «ضروبٌ».

ومن ذلك: قول بعض العرب: «إن اللهَ سميعٌ مَن دعاه» «سميع» على وزن «فعِيل»، ومَن دعاه هو المفعول، وقد أعمل. ولو لم يُعمل وأضاف لكان يقول: «إن اللهَ سيمعُ من دعاه»، ولفظ قول العرب: «إن اللهَ سميعٌ دعاء مَن دعاه».

ومن ذلك: قول الشاعر:

حـذِرٌ أمُـورًا لا تَضـيرُ وآمِـنٌ مـا لـيس مُنْجِيَـه مـن الأقْـدار

«**حذِرٌ أمورًا**»، أي: هو حذرٌ أمورًا، يعني: يحذر أمورًا، فـ«حذِر» صيغة مبالغة على فعِل، وقد أعملها في «أمورًا». وأما قوله: «آمِنٌ» فهذه صيغة مبالغة أم اسم فاعل؟ اسم فاعل، وقد أعملها في قوله «مَا».

ومن ذلك: قول زيد الخير:

أتـاني أنهـم مزقـون عرضـي جِحـاشُ الكـرملينِ لهـا فَدِيـدُ

يذم هؤلاء، جِحاش: جمع جحش، وكِرْمَلَين: موضع في جبال طيئ، والفديد: التسويط، يذمهم يقول: كأنهم جِحاش الذين يسكنون في هذا المكان، ولها أصوات وقد أتاني عنهم أنهم يُمزقون عِرضي، يعني: يتكلمون في عِرضي.

«**أتانِي أنهُم مزقُونَ عِرْضِي**»، «مَزقون»: جمع مزِق، و«مزِقٌ» صيغة مبالغة على «فعِل»، و«عِرضي» هو المفعول به.

والشواهد على ذلك كثيرة.

بعد ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ ... فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

ما سوى المفرد، يعني به: المثنى، والجمع، جمع السلامة جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير.

يقول: المثنى والجمع يعملان كالمفرد، فـ«ضَارِب» مثله في الحكم والشروط، «ضارِبان وضارِبتان، وضارِبون وضارِبات»، و«ضُرَّابٌ»: جمع ضارِب، و«ضوارِب»: جمع ضارِبة.

نعم، كما تقول مثلًا: «هذان الضارِبان زيدًا» بالإعمال، أو «هذان الضاربانِ لزيدٍ» بالإعمال والتقوية.

وتجوز الإضافة فتقول: «هذان الضارِبا زيدٍ»، ونعرف أن الإضافة تُسقط التنوين كما تُسقط النون في المثنى والجمع.

وتقول: «هؤلاءِ المُكْرِمونَ بكرًا»، و«هؤلاءِ المُكرِمون لبكرٍ»، و«هؤلاءِ المكرمو بكرٍ»، و«هؤلاءِ المُكرِماتُ هندًا»، و«المُكرِماتُ لهندٍ»، و«المُكرِماتُ هندٍ».

ومِن الشواهد على ذلك، وهي كثيرة، وذكرنا بعضها من قبل، أي: إعمال المثنى والجمع:

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٥] فـ﴿ٱللَّهَ﴾ لفظ

الجلالة مفعول به باسم الفاعل «الذاكرين»، و«الذاكرين» هنا: جمع «ذاكر».

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلۡكَـٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ﴾ [آل عمران:١٣٤] فأعمل الكاظمين وهو جمع عمل الكاظم.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿هَلۡ هُنَّ كَـٰشِفَـٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر:٣٨]، في قراءة، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿خُشَّعًا أَبۡصَـٰرُهُمۡ﴾ [القمر:٧]، ﴿خُشَّعًا أَبۡصَـٰرُهُمۡ﴾ [القمر:٧] خُشَّعًا جمع خاشِعة، وأبصارهم ما إعرابها يا إخوان فاعل، ما الذي رفع الفاعل؟ خُشَّعًا، خُشَّعًا جمع عَمِل عَمَل مفرد خاشعة.

وذكرنا من قبل قول عنترة:

الشــاتِمَي عِرضِــي ولــم أشــتُمهُما والنــاذِرِيْنِ إذا لــمْ ألْقَهُمَــا دمِــي

فـ " **الشاتِمَي عِرضِي**" هذا مثنى، ولكنه أضاف ولم يُعمل، الشاتمي عرضي ولو أعملهما لكان يقول: "الشاتِمينِ عِرضي".

ثم قال:

والنادِريْنِ إذا لمْ ألْقَهُمَا دمِي

فأعْمَل أو لم يُعمِل؟ أعْمَل.

وننتبه هنا في البيت إلى أمرين:

- أن أشتُم بضم التاء على الفصيح.
- والأمر الثاني: أن البيت بتسهيل الهمزة في ألْقَهُما، لكي لا ينكسر البيت.

والنادِريْنِ إذا لمْ ألْقَهُمَا دمِي

طيب، ومِن ذلك قول طرفة بن العبد:

ثـــمَّ زادُوا أنهُـــم فِـــي قـــوْمِهِم غُفُـــرٌ ذنْـــبَهَم غيـــرُ فُخُـــر

يمدحُهم؛ لأنهم على ما هم عليه من الكرم والفضائل، يغفرون ذنوب قومهم، ولا يفتخرون عليهم، بما فيهم.

فقال: إنهم في قومهم غُفُرٌ ذنبهم، أي يغفرون ذنبهم، غُفُرٌ جمع مفرده، غفور، وغفور صيغة مبالغة، إذًا فقول ابن مالك: أن المثنى والجمع يعمل عمل المفرد، يعني كل ما سبق من اسم الفاعل، وصيغ المبالغة.

طيب، ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْوَاً وَاخْفِضِ وَهْـوَ لِنَصْـبِ مَـا سِـوَاهُ مُقْتَضِـي

وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْوَاً وَاخْفِضِ

سبق أن قررنا أكثر من مرة أن اسم الفاعل إذا جاز إعماله، فلك فيه وجهان، الإعمال والإضافة، وإذا أضفته وإذا آسف وإذا أعملته لك أن تُعمله مباشرة وأن تُقويه باللام.

طيب، وإذا أضفته، فإنك ستضيفه إلى فاعله، أم إلى مفعوله، أم إلى ما شئت منهما؟ لا يضاف اسم الفاعل، إلا إلى مفعوله، كما قلنا في الدرس الماضي، بخلاف المصدر، الذي يجوز أن يُضاف إلى الفاعل، وهو الأكثر ويجوز أن يُضاف إلى المفعول به، وهو جائز.

طيب، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ بالإعمال، أو ضاربٌ زيدًا.

آسف فتقول: "هذا ضاربٌ زيدًا" بالإعمال، "وضاربُ زيدٍ" بالإضافة.

وهذا قول ابن مالك:

وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْوَاً وَاخْفِضِ

يعني ذو الإعمال الذي يجوز إعماله، الذي توافرت فيه شروط الإعمال، وإن توافرت فيه شروط الإعمال، فلك أن تُعمله فتنصب به المفعول، ولك أن تُضيفه إلى ما بعده فيجُر ما بعده على أنه مفعول، على أنه مضافٌ إليه.

وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْواً

هذا عند الإعمال، وَاخْفِضِ هذا عند الإضافة.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر:٣٨] بالإعمال، وكاشفاتُ ضُرِّه بالإضافة، وهما قراءتان سبعيتان.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق:٣] بالإضافة، وبالغٌ أمرَهُ بالإعمال، وهما أيضًا قراءتان.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ

الضمير في سواهُ يعود إلى ماذا؟

(@١:٢٨:٠٠)

لا اسم الفاعل هو العامل ليس المعمول، المعمول أي معمول؟ التلو المذكور في الشطر الأول، يقول:

وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْواً

التلو التالي، التالي لاسم الفاعل التالي لاسم الفاعل العامل لك أن تُعمل اسم الفاعل فتنصبه، ولك ألا تُعمله فتخفضه فتجره.

طيب، وغيرُ التلوِ يعني معمول اسم الفاعل العامل، إذا لم يتْلُه إنما فُصل بينهما بفاصل، ماذا لك فيه؟ ليس لك فيه إلا الإعمال.

ليس لك فيه إلا الإعمال، قُلنا: "أنا ضاربُ زيدٍ" و"أنا ضاربٌ زيدًا" الوجهان.

فإذا قلت: "أنا ضارِبٌ في البيتِ زيدًا" ففصلت، ليس لك إلا الإعمال.

والسبب في ذلك أنه لا يُفصل بين المضاف والمضاف إليه، إلا في حالات قليلة.

فلا تُضيف، ومن ذلك قوله: عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة:٣٠].

ومن ذلك إذا كان لاسم الفاعل مفعولان، اسم الفاعل إذا كان بمعنى فعلٍ ينصبُ مفعولين، فاسم الفاعل أيضًا سيكون له مفعولان.

أما المفعول الأول، وهو التِلْوْ فلك فيه النصب على الإعمال والجر على الإضافة.

طب والمفعول الثاني؟ ليس لك فيه إلا النصب، كأن تقول مثلًا: "أنا ظانٌ زيدًا قائمًا" من الفعل أنا أظن زيدًا قائمًا، أنا ظانٌ زيدًا قائمًا، زيدًا المفعول الأول، وقائمًا المفعول الثاني.

لك في زيد الأول: النصب والإضافة.

وأما الثاني قائمًا، فليس لك فيه إلا النصب.

"تقول أنا ظانٌ زيدًا قائمًا"، و"أنا ظانُ زيدٍ قائمًا"، الوجهان جائزان.

وتقول: "الحكومة مانِحةٌ المُخترِعَ جائزةً" بالإعمال، أو "الحكومةُ مانحَةُ

المخترِعِ جائزةً" بالإضافة.

وتقول: "زيدٌ يُعطِي الفقيرَ مالًا"، هذا بالفعل، طب عبِّر باسم الفاعل، يُعطي فهو مُعطٍ، طب عبِّر باسم الفاعل، لك أن تُعمل، وألا تُعمل، فإذا أعْمَلت ستقول: "زيدٌ مُعطٍ" لأنه اسم منقوص، ستحذف الياء عند الرفع والجر، "زيدٌ معطٍ الفقيرَ مالًا".

طيب وعند الإضافة؟ ستقول: "زيدٌ معطِ الفقيرِ مالًا"؛ لأن ياء المنقوص لا تُحذف في الإضافة، وتُضيف.

زيدُ معطِ الفقيرِ مالًا؟ أما مالًا المفعول الثاني فليس لك فيه إلا النصب، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وجاعل الليل سكنا﴾ على قراءة سبعية، أما قراءتنا ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام:٩٦]، ﴿وجاعل الليل سكنا﴾، فأضاف إلى المفعول الأول، وأما الثاني ليلًا فأما الثاني وهو سكنًا، فليس فيه إلا النصب.

فهذا هو معنى قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْوَاً وَاخْفِضِ ... وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاجْرُرْ أَوْ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضْ ... كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ

ذكرنا أن اسم الفاعل العامل، لك أن تُعمله ولك أن تُضيفه، أما إذا أعملتَه، فستَنْصِب به المفعول، فتقول: "أنا مُكْرِمٌ زيدًا الشجاعَ" وليس لك في توابِعه، أي في توابع المعمول أي في توابع المفعول به، ليس لك في توابعه عند الإعمال إلا الإتباع على اللفظ.

أنا مُكرِمٌ زيدًا، ما إعراب زيدًا يا إخوان؟ مفعول به، منصوب لفظًا أم محلًا، أم لفظًا ومحلًّا، إذًا فليس لك في توابِعه إلا الجر.

لأنك لو أتْبَعتَ على اللفظ أو أتبعت على المحل، كلاهما جر.

"أنا مُكْرِمٌ زيدًا وعمروًا" "أنا مُكرِمٌ زيدًا الشجاعَ".

وأما عند الإضافة، "أنا مُكرِمُ زيدٍ" فلك أن تُتبِعَ عليه باللفظ يعني بالجر، فتقول: "أنا مُكْرِمُ زيدٍ وعمروًا" ولك أن تُتبِعَ بالنصب فتقول: "مُكرِمُ زيدٍ وعمروًا"؛ لأنك إذا قلتَ أنا مُكرِمُ زيدٍ، فزيدٍ مضاف إليه، مجرور في اللفظ أم في المحل، أم فيهما؟ مجرورٌ في اللفظ، وأما في المحل، في المعنى؟ فهو مفعول به، والمفعول به حكمه النصب.

إذًا أنا مُكرِمُ زيدٍ، زيدٌ وإن كان مضافٌ إليه، فهو مجرور لفظًا، منصوب محلًا، فلك أن تُتبِع على اللفظ، وهذه هي الجادة، فتقول: "أنا مُكرِمُ زيدٍ وعمروٍ" "أنا مكرِمُ زيدٍ الشجاعِ".

ولك أن تُتبع على المحل فتنصب، فتقول: "أنا مكرِمُ زيدٍ وعمروًا" و"أنا مكرِمُ زيدٍ الشجاعَ".

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وانصب واجرر تابع الذي انخفض.

طيب، ومثَّل ابن مالك لذلك بقوله:

كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ

مبتغي اسم فاعل، من ابتغى يبتغي فهو مبتغٍ، مبتغي اسم فاعل وهو مبتدأ، وهو مضاف، وجاهٍ مضافٌ إليه مجرور، مبتغي جاهٍ.

ومالًا معطوف، إن عطفته على اللفظ قلتَ مبتغي جاهٍ ومالٍ، وإن عطفته على المحل نصبت فقلت مبتغي جاهٍ ومالًا.

والخبر؟ أين خبر مبتغي؟ مَن نهض، مَن نهض هذه جملة اسمية، الذي نهض،

الذي اسم موصول وهو خبر، ونَهَض صلته.

ومن الشواهد على ذلك، قول الشاعر:

الواهِــبُ المائــةِ الهِجــانِ وعَبْــدَها   عـــودًا تُزَجِـــي بينَهَـــا أطفالَهـــا

فقال:

الواهِبُ المائةِ الهِجانِ وعَبْدَها

الواهِبُ، هذا اسم الفاعل، وهو مضاف.

المائةِ، مضاف إليه مجرور.

الهِجانِ، صفة المائة، جرها، ثم عطف فقال: **وعَبْدَها** فنصب، فعطف على المحل أو على اللفظ؟ على المحل.

وفي الرواية الأخرى، وعبدِها، هذه في رواية، عطفًا على اللفظ.

وقال الآخر:

هـل أنـتَ باعـثُ دينـارٍ لحاجَتِنَـا أو   عَبْـدَ ربٍّ أخـا عـونِ ابـن مِخْـرَاقِ

فقال: هل أنت باعثُ اسم الفاعل، وهو مضاف، دينارٍ مضاف إليه، ثم عطف فقال: أو عبدَّ ربٍّ يعني ستبعث دينارًا، أو عبدَّ ربٍّ دينارًا رجل اسمه دينار، هل أنت باعثُ دينارٍ أو عبدَّ ربٍّ، فنصب عطفًا على المحل، وفي الرواية الأخرى، أو عبدِّ ربٍّ عطفًا على اللفظ.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَكُـــلُّ مَـــا قُـــرِّرَ لاسْـــمِ فَاعِـــلِ   يُعْطَـى اسْـمَ مَفْعُـوْلٍ بِـلاَ تَفَاضُـلِ
فَهْـوَ كَفِعْـلٍ صِـيغ لْلمَفْعُـوْلِ فِـي   مَعْنَـاهُ كَـالْمُعْطَى كَفَافَـا يَكْتَفِـي

فبعد أن ذكر في أول الباب، اسم الفاعل ثم ذكر بعد ذلك صيغ المبالغة، الآن

يذكر اسم المفعول.

واسم المفعول، هو كل اسم دلَّ على حدثٍ ومفعوله.

وشرحنا ذلك في الدرس الماضي، فلا نُعيدهُ.

واسم المفعول من حيث العمل؟ كاسم الفاعل، فإذا كان بأل فيعملُ مطلقًا وإذا كان مجردًا من أل فيعمل بالشرطين المذكورين، كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، وكونه معتمدًا.

فتقول: "أمضروبٌ الزيدانِ" و "جاءَ المُكرَمُ أبوهُمَا" وهذا قول ابن مالك:

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لاسْمِ فَاعِلِ   يُعْطَى اسْمَ مَفْعُوْلٍ بِلاَ تَفَاضُلِ

إلا أن اسم المفعول، يعمل عمل الفعل المبني للمجهول؛ لأنه إنما يُصاغ من الفعل المبني للمجهول، فالمشروب مِن شُرِبَ يُشرَبُ وليس من شَرِبَ يَشربُ، والمكسور من كُسِرَ يُكسَرُ، وليس من كَسَرَ يكْسِرُ.

والمُكرَم من أُكرِمَ يُكرَمُ، وليس من أكرَمَ يُكرِمُ.

فاسم الفاعل من الفعل المبني للمعلوم، فهو في معناه، ويعمل عمله، واسم المفعول من الفعل المبني للمجهول، فهو في معناه ويعمل عمله، ما معنى ويعمل عمله؟ يعني إنما يرفع نائب فاعلٍ.

فقولك: "أمضروبٌ الزيدان" الزيدان نائب فاعل، كأنك قلت: "أيُضرَبُ الزيدان".

وقولك: "جاءَ المُكرَمُ أبوهُمَا" أبوهما نائب فاعل، كأنك قلت: "جاءَ الذي أو جاءَ اللذان يُكرَمُ أبوهُمَا".

انظروا كيف قدَّرنا "جاءَا المُكرَمُ أبوهُمَا"، فقدَّرناه بماذا؟ جاءَ اللذان يُكرَمُ

أبوهُما، يُكرم من مُكرَم، وأبوهُما أبوهما.

واللذان، من أين قدَّرناها؟ نعم، من أل؛ لأن أل إذا دخلت على اسمِ مشتقٍ عاملٍ عمل فعله، فإنها ليست أل الحرف المُعرِّف، وإنما هي اسم موصول بمعنى الذي وإخوانه.

وسبق أن ذكرنا ذلك في باب أل، المعرف بأل.

فلهذا لو قلنا مثلًا: "جاءَ المُكرِمُ زيدًا".

"جاءَ المُكرِمُ زيدًا" أين فاعل مُكرِم؟ الذي يُكرِم، ضمير مستتر تقديره هو، والضمير عائد لا بد أن يعود إلى متقدم، يعود إلى ماذا؟ "جاءَ المُكرِمُ زيدًا، يعود إلى أل؛ لأن أل هنا اسم موصول، كقولك جاء الذي يُكرِمُ زيدًا.

ذكرتُ بذلك لأننا سنحتاج إلى هذه المعلومة بعد قليل.

نقول: "زيدٌ مكسورةٌ قدَمُه" زيدٌ مبتدأ، ومكسورةٌ خبره، وقدَمُهُ نائب فاعل، رفعه اسم المفعول مكسورة.

و "جاءَ المرفوعُ رأسُهُ" كذلك رأسُه نائب فاعل.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود:١٠٣].

﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ﴾ مبتدأ وخبر، ﴿مَّجۡمُوعٞ﴾ صفته، و﴿ٱلنَّاسِ﴾ نائب فاعل، أي ذلك يومٌ يُجمعُ له الناسُ.

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [ص:٥٠] مفتحةً اسم مفعول، والأبوابُ نائب الفاعل.

فإن كان الفعل ينصب مفعولين، فكيف يعمل اسم المفعول منه؟ أما المفعول الأول، فإنه سينقلبُ إلى نائب فاعل، فيرتفع، والمفعول الثاني سيبقى مفعولًا به

ثانيًا منصوبًا.

كقولك: "زيدٌ مظنونٌ قائمًا" "زيدٌ مظنونٌ قائمًا" زيدٌ مبتدأ، مظنونٌ خبره مرفوع، أين المفعول الأول الذي انقلب نائب فاعل؟ مظنونٌ هو، هو العائد إلى زيد نائبُ فاعل، وأصله المفعول الأول، وقائمًا هو المفعول الثاني.

فإن قيل: فإن قيل "زيدٌ المظنونُ قائمًا" من المظنون قائمًا؟ زيدٌ المظنونُ قائمًا، فزيدٌ مبتدأ، والمبتدأ خبره، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو، وأصله المفعول الأول، نائب الفاعل هو يعود إلى ماذا؟ يعود إلى أقرب مذكور، يعود إلى ال، "زيدٌ الذي ظُنَّ" وقائمًا المفعول الثاني.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَهْـوَ كَفِعْـلٍ صِـيغَ لْلمَفْعُـوْلِ فِـي مَعْنَـــــاهُ.....................

فبعد أن ذكر أن اسم المفعول كاسم الفاعل بلا تفاضل، نبَّه إلى هذا الفرق، وهو أن اسم المفعول كالفعل المبني للمجهول في معناه، وكذلك في عمله.

ثم ضرب لنا مثالًا بقوله:

الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي

الذي أعطاه الله كفافًا يكتفي به، ما إعراب:

الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي

نعم يا إخوان، نعم يا مبارك، نوعه اسم مفعول، وإعرابه مبتدأ، نعم.

أين نائب فاعله؟

الطالب: نائب فاعله ضمير مستتر تقديره هو.

الشيخ: وأصله المفعول الأول، وهذا الضمير هو يعود إلى ماذا؟

الطالب: يعود إلى المُعطى، المُعطى هو إلى الشخص.

الشيخ: أين الشخص نفسه؟ النحويون لا علاقة لهم بالأشخاص والذوات، إنما يتعاملون مع الكلام، خلفه.

يعود إلى المُعطى، نعم وهو ارفع صوتك، أل يعود إلى أل في المُعطى، أل هنا اسم موصول بمعنى الذي، اسم فلهذا تعود إليه الضمائر.

وكفافًا؟

الطلاب، هو أصل المفعول الثاني.

الشيخ: أصل وفرع، هو المفعول الثاني، كفافًا هو المفعول الثاني منصوب، ويكتفي جملة فعلية، ما إعرابها؟

الطالب: جملة فعلية الفعل المضارع.

الشيخ: لا هي جملة فعلية انتهينا منها، لكن ما إعرابها؟

الطالب: خبر.

الشيخ: خبر المُعطى نعم.

ثم يختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب، باب [اسم الفاعل] بقوله:

وَقَـدْ يُضَـافُ ذَا إِلَـى اسْـمٍ مُرْتَفِـعْ ... مَعْنًـى كَمَحْمُـوْدُ الْمَقَاصِـدِ الْـوَرِعْ

نبَّه في هذا البيت رَحِمَهُ ٱللَّهُ على فرق بين اسم الفاعل، واسم المفعول أيضًا.

فقد سبق في اسم الفاعل، أنك إذا أضفته إنما تُضيفه إلى مفعوله فقط، ومفعوله هو منصوبه، مع أن له مرفوعًا، وهو الفاعل، لكن لا تضيفه إلى مرفوعه إلى فاعله.

أما اسم المفعول، فيجوز أن تُعمِلَهُ فترفع به نائبَ فاعله، ويجوز لك أن تُضيفه إلى مرفوعِه، أي تضيفه إلى نائب فاعله.

فتقول في الإعمال: "زيدٌ مكرَمٌ أبوهُ" فأبوه نائب فاعل.

ولك أن تضيفه إلى مرفوعه، إلى نائب فاعله، فتقول: "زيدٌ مُكْرَمِ الأبِ".

قلنا: إن اسم الفاعل إنما يُضاف إلى مفعوله، ولا يُضاف إلى فاعله، وأما اسم المفعول، فلك أن تُعمله فترفع به نائب الفاعل، ولك أن تُضيفه إلى مرفوعه، فتقول: "زيدٌ مَكسُورةٌ قدمُهُ" بالإعمال، أو "زيدٌ مكسورُ القدمِ" بالإضافة، وتقول: "زيدٌ مرفوعٌ رأسُهُ" أو "مرفوعُ الرأسِ".

ومثَّل ابن مالك لذلك بقوله:

مَحْمُوْدُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ

وأصل المثال: "الورِعُ محمودُ المقاصدِ".

والمثال بالفعل يعني نُعبِّر عنه بالفعل، فالوَرِعُ تُحمَدُ مقاصِدَهُ، ثم نحول الفعل إلى اسم مفعول، ونُعمل، فنقول: الورِعُ محمودَةٌ مقاصِدُهُ.

هذا جائز، ويجوز لك أن تُضيف فتقول: "الورِعُ محمودُ المقاصدِ".

والسبب: في أن اسم المفعول، يجوز أن يُضاف إلى مرفوعه، دون اسم الفاعل، ما السبب يا إخوان؟ أن نائب الفاعل، أصله المفعول به.

فلهذا جاز في اسم المفعول أن يُضافَ إلى مرفوعه؛ لأنه وإن كان مرفوعًا في اللفظ إلا أنه في المعنى هو المفعول به.

طيب، نريد أن نُطبق على إعراب سورة، وهي سورة الكافرون، في رأسها مكتوب في المصحف سورة الكافرون.

نعم، مَن نبدأ مَن يبدأ بالإعراب، سورة الكافرون، تفضل.

سورة، خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذه سورة، وذكرنا أن المبتدأ يكثر حذفه

في العناوين وما في حكمها، وسورة مضاف.

والكافرون، مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء المُقدَّرة منع من ظهورها الحكاية؛ لأن الكافرون هنا محكي، وهذا كما قلنا قبل قليل، الكافرون هنا، هل الكافرون هنا كافر وكافر وكافر؟ كأن تقول مثلًا: "رأيتُ كافرين" يعني رأيت كافرًا وكافرًا وكافرًا، أم هي مجرد علم على هذه السورة؟ مجرد علم، كما لو سميتَ مثلًا محمدين، أو سميت زيدون، أو سميت حسنين، هذا الرجل مسمى بمحمدين، أو بزيدون، أو بحسنين، هل هو محمد ومحمد ومحمد، هل هو حسن وحسن وحسن، لا فهذا علم، يعني يُراد لفظه ولا يراد معناه، هذا يسمى الحكاية، الحكاية أن تريد بالحكاية لفظها، ولا تريد معناها.

فإذا كانت الكلمة محكية، جاز لك أن تحكيها كما هي وهذا هو الأفصح، وجاز لك أن تُعربها، فيجوز لك أن تقول: سورة الكافرين، وعلى ذلك نقول: "برنامج نورٌ على الدرب"، ولك أن تقول: "برنامجُ نورٍ على الدرب"، نعم هذا يجوز.

ولك أن تقول: "هذه البحران"، "وزرتُ البحرين"، و "سكنتُ في البحرين" أو تقول هذه البحرين، وسكنتُ البحرين، وسكنتُ في البحرين، على الحكاية.

وكذلك أبو ظبي، أبو ظبي هل هذه المدينة أبٌ لظبي؟ يعني يراد هذا المعنى، أم فقط هذا علم، هل هو كأبي زيد؟ يعني رجل أبو زيد، وكُني لزيد أبٌ لزيد، فإذا كان مكنًى بأبي زيد، فهذا من الأسماء الخمسة أو الستة، فليس له إلا الإعراب، أن ترفعه بالواو، وأن تنصبه بالألف، وأن تجره بالياء.

فإذا سميت، به كأبو ظبي، أو أبو قُبيس الجبل المعروف عند الكعبة، فحينئذ لك الإعراب، إعراب الأسماء الستة الخمسة، ولك أن تحكيه كما هو.

طيب سورة الكافرون تفضل إعراب مختصر.

وفاعله مستتر، قلنا الفاعل دائمًا فاعله ضمير، كل أفعال الأمر فاعلها ضمير.

طيب ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون:١] يا حرف نداء، والحروف كلها لا محل لها من الإعراب، وأين المُنادى؟ أيُّ هذا من أيّ المناديات؟ المنادى إما أن يكون معرفة، وإما أن يكون نكرةً مقصودة، أو نكرة غير مقصودة، أو مضاف أو شبه مضاف.

فهذه نكرة مقصودة، ﴿يَا أَيُّهَا﴾ فلهذا بناها على الضم، النكرة المقصودة تُبنى، يا رجلُ يا طالبُ، يا أيُّ، "ها" حرف تنبيه، والحروف قلنا كلها لا محل لها من الإعراب.

﴿الْكَافِرُونَ﴾، ﴿يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون:١] بدل مِن أيُّ، أو عطف بيان، نعم بدل أو عطف بيان.

وهناك إعراب آخر، وهو أن تكون نعتًا، صفة نعم أيّ، أيُّ، وكذلك أسماء الإشارة لو قلت: "أكرمتُ هذا القائم"، إذا وقع الاسم بعد اسم إشارة أو بعد أيّ، فننظر إن كان جامدًا فهو بدل أو عطف بيان، كأن تقول: "أكرمتُ هذا الرجل" و "بنيتُ هذا الجدار"، و "أيُّها"، "يا أيُّها الرجلُ".

وإن كان مشتقًا، فلك أن تجعله بدلًا، أو تجعله نعتًا، كأن تقول: "يا أيُّهَا القائمُ" "أكرمتُ هذا القائمَ"، نعم.

﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ۝١ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون:١-٢].

﴿أَعْبُدُ﴾ أين الفاعل؟ تقديره أنا، وقلنا إن المضارع المبدوء بالهمزة لا يكون فاعله إلا مستترًا تقديره أنا.

وأين مفعوله؟ ﴿مَالِكِ﴾ وما نوع ما هنا؟ موصولة، أين صفة الموصول؟ ﴿تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة:٨٣].

ثم قال: ﴿وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون:٣].

﴿عَابِدُونَ﴾ اسم فاعل أعمله أم أضافه؟ أعمله، أين معموله مفعوله؟ ما وهو أيضًا اسم موصول، لو أضافه، وهذا جائز في اللغة، لكان يقال ماذا في اللغة؟ ولا أنتم عابدون ما أعبد.

نعم ثم قال: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾ [الكافرون:٤].

﴿عَابِدُونَ﴾ أين فاعله؟ فاعله أنا، ومفعوله؟ ﴿مَالِكِ﴾ [الفاتحة:٤] مفعوله مَا يعني أنه عامل، كذلك هو عامل هنا أعمله أم لم يُعمله؟ عابدٌ مَا عبدْتُّم أعمله نونه، ولو أضافه لكان يقول: ولا أنا عابدُ ما عبدتُّم.

ثم قال: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾ [الكافرون:٤] كالآية السابقة.

﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون:٦].

﴿لَكُمْ﴾ جار ومجرور، ﴿دِينُكُمْ﴾ ما إعراب ﴿دِينُكُمْ﴾ ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ﴾؟

﴿لَكُمْ﴾ شبه جملة خبر مقدم، و﴿دِينُكُمْ﴾ مبتدأ مؤخر، وقلنا هذا كثير جدًا، إذا وقع الخبر شبه جملة، فإن تقديمه كثيرٌ جدًا.

﴿لَكُمْ دِينُكُمْ﴾ "عندِي مالٌ" "بالبيتِ زيدٌ" "على كرسيّ رجلٌ" وهكذا.

وكذلك ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون:٦]، اللام في ﴿وَلِيَ﴾ حرف جر.

واللام إما أن تدخل على اسمٍ ظاهر، فليس فيها إلا الكسر، "الكتابُ لزيدٍ".

أو تدخل على ضمير، فليس فيها إلا الفتح، الكتابُ له، ولهم، ولكم، ولكَ.

إلا إن دخلت على ياء المتكلم، نحو "الكتابُ لي" أنتم معي حتى الآن ماشيين؟

لام الجر في "الكتابُ لِي" حرف جر مبني على ماذا؟ حرف الجر في قولك: "الكتابُ لِي" مبني على أيٍّ حركة؟ طبعًا ما نقول على الكسرة، الكسرة هذا مصطلح إعراب، لو صحّ لقلنا على الكسر، على الكسر أم على الفتح؟

وقد قدمتُ لكم القاعدة، إذا دخلت لام الجر على اسمٍ ظاهر تُكسر، "الكتابُ لزيدٍ" وإذا دخلت على ضمير عادت إلى أصلها، قلنا الضمائر تُعيد الكلمات إلى أصولها، فتُفتح الكتاب لَهُ ولَكَ ولَهم.

فإذا دخلت على ياء متكلم، "الكتابُ لِي" فهي مبنية على الفتح المُقدر، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، كقولك: "جاءَ أخِي" هي أخٌ ثم صارت أخي.

ثم إذا سُبِقت اللام بحرف عطف متصل، كالواو والفاء، ولِي فلِي، فلك في اللام الكسر على الأصل، ولِي ولَك أن تُسكِنها فتفتح ما بعدها، فتقول: "واليَدِين" لغة هذا جائز وهذا جائز، وأما في القراءة قراءة القرآن الكريم، تعلمون أن القراءة سُنة متبعة كما يقول سيبويه، لا بد أن تُتلقى وتؤخذ كما هي.

طيب، ﴿وَلِىَ دِينِ﴾ ما إعراب دين؟ مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، الظاهرة أم المُقدرة؟ ﴿وَلِىَ دِينِ﴾ [الكافرون:٦] الظاهرة أم المُقدرة؟ نفتح المصحف ماذا نجد على كلمة دين في المصحف؟ كسرة؛ لأن الأصل ولِيَ ديني، فلهذا إذا وقفت عليه، طبعًا الوقوف إما أن تقف بالسكون، ولِي دين، أو تقف

بالروم تُخرج يعني بعض الكسرة بحيث يسمعها القريب دون البعيد؛ لأن الكسرة موجودة.

ونحو ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَذَكِّرۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ ﴾ [ق:٤٥]، ما إعراب وعيد؟ ﴿مَن يَخَافُ وَعِيدِ ﴾ مفعول به منصوب.

تقول: "أخافُ زيدًا" وإذا وقفت أخافُ مَن زيدًا، فلماذا لم يقل وذكر بالقرآنِ من يخافُ وعيدًا؟ لأن أصل الآية فذكر بالقرآنِ من يخافُ وعيدي، ثم حذف ياء المتكلم لما قلناه في باب الإضافة، أن ياء المضاف، أن ياء المتكلم يجوز أن تُحذف من الأسماء ومن الأفعال.



محتويات الكتاب